

# التفسير الضوئي للقرآن

دراسة وتحقيق لكتاب

## إعجاز البيان في ناول أم القرآن

لأبي المعالي صدر الدين القونوي



الدراسة والتحقيق

بمعلم

عبد الفادر أحمد عطا

**Collection of Prof. Muhammad Iqbal Mujaddidi  
Preserved in Punjab University Library.**

پروفیسر محمد اقبال مجددی کا مجموعہ  
پنجاب یونیورسٹی لائبریری میں محفوظ شدہ

Marfat.com

Marfat.com

129658

مطبعة دار النايف بالمالية تبصر  
سنة ١٤٢٥

١٣٨٩ - ١٩٦٩

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك الحمد ، حمداً يوافي نعمك ، ويكافئ مزيدك .

نحمدك بجميع محامدك ، ما علمنا منها وما لم نعلم .

ونشكرك على جميع نعمك ما علمنا منها وما لا نعلم .

ونسألك أن تصلي وتسلم على عين الأعيان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،

فورك الساطع ، وبرهانك الواضح ، وصراطك المستقيم .

اللهم ، بديع السموات والأرض ، ذا الجلال والإكرام ، أسألك

أن تنور بكتابك بصرى ، وأن تطلق به لسانى ، وأن تفرج عن قلبى ،

وارزقنى النظر فيه بما يرضيك عنى .



## من القرآن إلى الفرقان

سما لا نجد فيه اختلافاً بين أهل العلم أن من مقتضيات كمال الباري جل وعلا خلق العالم ، والعالم هو ما يعنى به المتكلمون والمحققون ماسوى الله تعالى ، فليس العالم هو الله تعالى من حيث ذاته ، وليس العالم غير الله تعالى من حيث هو مظهر لصفاته .

وإذا كان من بدائه العلم أنه لا خلق ولا اختراع إلا بعلم ، فلا شك أنه ما من مخلوق خلفه الله أو يخلفه في أحقاب الزمان الأزلية والأبدية إلا وقد علمه علم إحاطة وشمول . أى إنه تعالى كان ولم يزل علمه محيطاً بخلقه قبل خلقه ، ومع خلقه ، وبعد خلقه ، وأنه قد أحاط بكل شىء علماً ، وأحصى كل شىء عدداً .

وعلم الله تعالى بهذا الاعتبار صفة ذاتية لجلاله ، أى إن معلومات علم الله هي ذاته وأسماؤه وصفاته وأفعاله وأحكامه ، ولا يمكن تصور سبق علمه على ذاته ، ولا تأخر علمه على ذاته ، فهو سبحانه عالم بذاته ، وهذا معنى قول العلماء : علم الله قديم .

ولا فرق بين مفهوم ذات الحق وبين مفهوم علمه بذاته إلا من حيث كونه متصفاً بالعلم .

فالعلم صفة ، والذات من حيث هو ذات غير الصفة من حيث هي صفة . ولا يلزم لذلك تعدد القدم ، لأن القدم صفة لذاته المقدسة ، وليس هو الذات ، فقدم الله العالم سبحانه صفة لذاته ، وذاته تعالى موصوفة بالعلم وبغيره من الصفات

التي لا يمكن أن تفارق الذات ، ومن ثم قال المحققون : إن الصفات قديمة ، وقالوا : إن القدم واحد لا تعدد فيه .

لم يزل الذات الأقدس موصوفاً بصفاته من الأزل ، فهي قديمة بقدمه ، لأن الصفات تابعة للذات ، فكان رازقاً وخالقاً من الأزل ، أي موصوفاً بصفة إذ أراد إظهارها خلق ورزق ، فالخلق والرزق مرآة ومظهر للصفة ، لا أنه يوجد لها بعد أن لم تكن .

لدينا الآن : الصفة ، ومظهر الصفة . والصفة باطنة في الذات لا سبيل إلى معرفتنا لها ما لم تظهر في صورة ملائمة لمداركنا ، بل لا سبيل إلى تصورنا في الوهم أو الخيال أو العقل ما لم تبد لنا دلائلها ظاهرة في عوالمنا المحسوسة والمعقولة والمتوهمة . ومن هنا يبين لنا الفرق الواضح بين وجود الصفة ، وبين وجود مظهر الصفة ودلائلها ، كما يبدو لنا خطأ الأشاعرة في قولهم بحدوث بعض الصفات ، ونخبط الفلاسفة في قولهم بقدم الذات قدم زمان .

وحين نتكلم الآن عن القرآن الكريم فإن ما يهمننا من هذه النقطة هو صفة الكلام بالذات ، وعلى أسامها يمكن تلمس وجه الصواب في فهم الصفات كلها بوجه عام .

قال الذين لم تكتمل لهم أدوات العمق في الإدراك من المعتزلة وغيرهم : إن التكلم قبل الخلق سفة محال على الله تعالى ، فيلزم أن يكون كلامه حادثاً . ولا ندري كيف يفهم هؤلاء صفة الكلام على هذا الوجه ، وهم يحفظون عن ظهر قلب ذلك التعريف المتواتر للإنسان بأنه حيوان ناطق . ومقتضى هذا التعريف أنه إنسان منذ ولادته إلى ما شاء الله له أن يعيش في الحياة ، فهل هو

ناطق في الأيام الأولى من ولادته ؟ وهل نعتبر سفهاء إذا قلنا عن الوليد الحديث العهد بالحياة إنه حيوان ناطق ؟ وهل عدل أحد عن هذا التعريف المطلق فقيده بسن معينة أو باعتبار خاص كوجود المخاطب مثلاً ؟

لم يحدث هذا ، ولم نسمع به من عالم يعتد به على الإطلاق .  
وكل ما في الأمر أن حقيقة النطق مبطونة في ذات الطفل ، وإنما منع ظهورها أمر ما ، فإذا تكلم قلنا : إن ما كان ثابتاً بالقوة ، صار وظهر بالفعل ، فهو ناطق منذ دبت فيه الروح ، وملككم منذ اثقلت خلاياه في رحم أمه ، ولكنه ملككم وناطق بالقوة ، وما تصور أحد على الإطلاق أن هذه الصفة موقوفة على وجود مخاطب ، بل إن الموقوف على وجود مخاطب هو إخباره الغير عما في ضميره ، أي هو إظهار ما كان باطناً وموجوداً بالقوه إلى حيز الظهور بالفعل والله المثل الأعلى .

فلا سغه في الكلام قبل الخلق على هذا الضوء ، فعقيدة المحققين : أن المراد من الكلام القديم ما به التكلم والكلام ، أي هو : حقيقة الصفة الكلامية ، أي إنه تعالى إذا أوجد المخاطبين من خلقه وجد صفة قارة في ذاته يوجهها إلى المخاطب الذي خلقه لذلك . والقياس على حالة الطفل مع الفارق بالطبع .

ويثبت من هذا البيان العاجل : أن كلام الله قديم ، وعلم الله قديم بقدم ذاته ، فالقدم صفة واحدة لذاته الموصوفة بصفاته القديمة سبحانه وتعالى ، وبمز وعلا عما يتوهم الواهون . وثبت كذلك أنه لا سبيل للإنسان إلى تعرف شيء من العلم الإلهي ما لم يظهر على صورة خلق أو وحي أو رسالة ، أو إلهام من وراء حجاب ، ولا ظهور شيء من ذلك إلا بالكلمة التي عبر عنها القرآن الكريم بقوله تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » .



السکال العلمی هو غایة الخلق :

أجمع المحققون الراسخون فی العلم من أهل النور علی أن الله تعالى لما تعلقت إرادته بإيجاد الخلق وإبرازه من مکنون العلم القديم ، بعد أن لم یکن شیئاً مذكوراً متمیزاً یحس أو یدرك ، كان المراد من کل الخلق شیئاً واحداً إلیه ینتهی الأمر المراد من الحکمة العلیا التي لا تزال العقول فی حیرة من إدراكها ، حیرة هی فی الحقيقة : عین العلم ، والعجز عن درک الإدراک إدراک .

وهذا الواحد المراد للأمر والحکمة هو الذي أظهره الله تعالى آخرأ بعد أن خلق کل شیء ، وأخبر عنه ملائکته بقوله تعالى : « إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » .

ثم أظهر لنا وللملائكة أن المراد من إيجاده : العلم ، بقوله تعالى : « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا » ومن هنا كان شرف العلم أولاً فی خزائن العلم الإلهی القديم ، وآخرأ فی الخليفة الذي أظهره لغاية هی العلم ، وباطناً فی الكلام الذاتي القديم ، وظاهرأ فی الخليفة الذي تولى الله تعليمه بذاته ، فلا علم له إلا ما علمه سبحانه وتعالى من الأسماء كلها . فكان تعالى هو الله الأول والآخر والظاهر والباطن بالاعتبارات التي أوضحناها ، لا كما يتخبط المتخبطون ، ولا كما يشطح الشاطحون ، ولا كما يهذى المجانين من الباطنية وأشياعهم .

خلق الله « آدم » الخليفة بعد أن أبرز المخلوقات الرئيسية كلها ، ثم علمه الأسماء كلها بنفسه ، فهو تعالى معلمه أولاً وآخرأ ، وهو تعالى معلم العلماء كذلك أولاً وآخرأ ، فقال تعالى : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ » . قال العلماء : أى : ليعرفونى . ومن هنا كان المراد بالعلم : العمل ، إذ العلم إمام العمل ، ولا عمل إلا بعد علم .

وإذا كان العمل على ضوء العلم شكراً لما أنعم الله به من العلم الذي هو قمة النعم وأعلاها قدراً - كما بينا - كان جزاء هذا الشكر مزيداً من العلم والعمل ، وكانت القاعدة التي وضعها الله تعالى للبشر عامة أنه كلما ازداد العبد من العمل على هدى العلم زاده الله علماً ، فازداد عملاً ، حتى يصل إلى منتهى ما أراده الله له من لطائف التقريب وجلائل المقامات : « كَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ » .

وتولى الحق سبحانه تخطيط المهارج الذي يصل بالإنسان إلى العلم والعمل ، فليس كل الخلق مخاطبون من قبل الله تعالى وحيّاً أو إلهاماً من وراء حجاب ، بل إن منهم العامة ، والخاصة ، وخاصة الخاصة ، والأنبياء والرسل ، والكافرون والزناديق والأنعام إلى غير ذلك . فوحي الله إلى أنبيائه ورسوله مناهج العبادات البدنية ، وبث في الكون مناهج العبادات العقلية والعاطفية والروحية ، وصدر الأمر إلى الخلق جميعاً بالتدبر والتذكر والتفقه والنظر في الملك والممالك بعين البصر والبصيرة ، واصطحاب عاطفة الحب والإذعان والشكر لله في كل عبادة من تلك العبادات ، فكان الكون كتاباً مفتوحاً لنظر الناظرين ، وتدبر المتدبرين ، وفقه الفقهاء ، وتذكر الذاكرين بل ولعبث العابثين .

وكانت العبادات البدنية تصفية لهذا الهيكل البشري من أدران الشرك الخفي الذي عبر عنه الصوفية بالأغيار ، وتهيئة له لحسن الفهم ، وعمق التدبر ، وسلامة الفقه ، واستغراق الذكر صمتاً ونطقاً ، وشمول المعرفة ، وربط الحادث بالتقديم ، وإبقاء الحواس والمدارك التي تتلقى المزيد لتعود في درجة من الشفافية للتلقى ، وفي درجة من القوة للصبر ، وفي درجة من القدرة على الفيض وهداية الحيارى : « وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا » .

تلك هي قمة العلم، علم البشر بالواحد الأحد اقننه للخليفة آدم . أمر من الواحد الأحد للخليفة وذريته باستخدام العلم في الأعمال العبادية الظاهرة والباطنة، البدنية والنظرية والعقلية والعاطفية والروحية ، ووعد من الواحد الأحد بالزيادة من العلم والعمل والرضا لكل من عمل على هدى هذا العلم ، وشكر نعمة الله ، ولاحظ أن الله هو الهادي ولا هادي سواه ، ووعد باصطفاء المتقين الصابرين المبرئين من الشرك الخفي والجلي لقيادة الناس إلى طريق النور ، وإنجاح مساعيهم ، ونصرهم على عدوهم ، وإذلال الباطل تحت أقدامهم مهما بلغ من اللجاجة واللدد ، وقوة السلطان والسلاح .

ومن عجيب كتاب الوجود الذي بسطه الله تعالى معلماً للعباد : أن كانت المظاهر الصفاتية والأسماء الإلهية على ضربين : منبعث وظل ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ » .

وظل كل شيء ضده ، فالله خلق كل شيء وضده ، وهي نظرية الازدواج التي قررها الكتاب المبين في آيات كثيرة من بيانه الأعلى .

وكان من جملة القضاء الذي قام عليه بناء الموجودات : الإيجاب والسلب ، وكان السلب مظهراً للإيجاب ، فالممكن مظهر للواجب ، أي : الفاني مظهر للباقي ، والعبد مظهر للرب ، وهكذا .

وكان سلب المثل مؤكداً ألا مثل ، فكان السلب من هنا مظهر كونه واحداً ، وهذا هو سر كلمة الشهادة « لا إله إلا الله » . القائمة على السلب والإيجاب ، لمن كان ذا بصيرة تجول فيما وراء العقل من وعى الروح .

واللطيف والكثيف كذلك من جملة القضاء الكاشف عن سر الوجود .

واللطف أصل في المبدأ ، وهو : سبق الرحمة والعناية ، ولذلك صدر عن اللطف أول ما خلق الله وهو : العقل ، وهو اللطف الأشياء وأشرفها معنى وصورة .

ولما كان خلق العقل على هذا سابقاً على نفخة الروح في الخليفة الآدمي ، كان ظلاً وسراً للسر ، ومسيطرأ على الروح ، وكان نوراً من علمه تعالى بضوء في مرآة قابلية المختارين خلقه ، وهذا هو عقل الروح الذي خلق العالم كله ليكون كتاباً له ، ومجالاً لنظره وتدبره وحده دون عقل النفس .

ثم كانت النفس في الإنسان ظلاً وضدأ للروح وبعقل الروح ، تشد الإنسان إلى الوقوف عند تلك المظاهر ، بحيث لا تجول في رحابها صعوداً إلى مبدئها ، ونزولاً إلى عالمها في معارج دائمة لا تفتت .

وفي هذا الفضاء بين اللطيف والكثيف كان الجهاد المطلوب من البشر في نفوسهم وفي خارج نفوسهم على صفحات كتاب الله في الآفاق وفي الأنفس حتى يتبين الحق لدى عينين بصيرتين .

ولما كان كل العلم كلاً وراء كل كل ، وكلأ بعد كل كل ، وهو المقصود بالذات من كل كل ، لم يكن محله إلا ذات موصوفة بكل كل ، أي مستجمعة للكلمات كلها .

ولا يمكن ذلك إلا بعد امتيغاء خالق الكلمات كلمه ، بسائطهم ومبانيهم ، حتى ينتهي التركيب إلى جمع الجوامع ، ويكون كلدرة البقية في الصدفة الفريدة في مقر عين الحياة وبحرها .

فالبحر هو الكل المطلق للوجود المحقق ، والصدفة : صورة الإنسان

الكامل ، والدرة : العلم الموهوب الذي لا أشرف منه ، لا العلم المكتسب بالنفس ، ذلك الذي لا أحس منه إذا قيس بالعلم الموهوب .

وقد استخدم الإنسان عقله على مدى العصور في منافع الدنيوية إلى جانب معاريجه التعاليمية الإلهية ، واتسعت متطلبات حياته كلما تقدم في الكشف والاختراع ، حتى تبع ذلك التقدم في المدنية نسيان للمعاريج المقصودة من خلق الإنسان في الكون ، ولذلك تعددت الرسل متدرجة في التذكير والتعليم والتشريع حتى وصل العالم إلى ذروة النسيان ، فأرسل الله تعالى إليه أ كمل البشر وأفضلهم على الإطلاق ، محمداً صلوات الله وسلامه عليه ، بأ كمل التشريعات ، وأ كمل الكتب ، وأشملها للعالم زماناً ومكاناً ، فلا نبي بعده ، ولا رسول بعد رسالته ، ولا كامل بعده ، ولا عارف ولا معلم للبشرية كلها دونه .

كان كتابه « القرآن » هو الجمعية الكبرى للعلم الإلهي الأقدس ، وهو كلامه القديم الذي لا نعلم له كنهها ولا صفة ولا كيفية .

وكان لا بد أن ينزل هذا الكلام القديم - القرآن - إلى الناس من أحديثه إلى تفرقة وتفصيله ، فكان فرقاناً تنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بطريقة سنعرض لها قريباً ، حتى يمكن للبشر أن يعلموا مراميها ويتدبروا آياتها ، ويحاولوا الخروج فيه إلى ما شاء الله لكل منهم من كمال المعارج والمعارف .

ولم يكن من الممكن على الإطلاق أن يدرك الإنسان كلام الله القديم الذي هو علمه ، فذاك لطيف وهذا كثيف ، وذاك قديم وهذا حادث ، وذاك شامل ، وهذا محدود . ولا يمكن أن يكون الظل حقيقة ، وإن تحرك تابعاً لأصله بأي حال من الأحوال . ومن هنا كان لا بد من إعداد إنسان خاص ، وتزويده

بقوى معينة لا يتمتع بها الناس ، وبذاته على أساس من الأخلاق لا يتهيأ للناس ، ومنحه استعداداً خاصاً لتلقى الغيب ، وترجمة الكلام القديم الذي يلقي إليه عن طريق الوحي إلى كلمات يفهمها الناس مع اختلاف في درجات الفهم وعمق الإدراك .

وأنت يا أخى القارىء ترى الهوة الواسعة المدى بين القرآن من حيث هو كلام الله القديم ، وبين الفرقان من حيث كونه كلاماً أنزله الله على قلب عبده محمد صلى الله عليه وسلم .

فالقديم معجوز عنه تماماً ، ولا يمكن القرب منه بالعقل ولا بالوهم ، ولا بأى نوع من المدارك البشرية ، ومن ثم كلامه وصفاته من حيث هي صفات ذاتية له تعالى ، فذاك مجال لا قبل لأى إنسان باقتحامه ، ولا الجسارة عليه بالقول ولا بالخيال ، فكل ما خطر بالبال فهو هالك ، والله بخلاف ذلك .

والقرآن المكتوب المقروء فى المصحف كلام باللغة العربية الفصحى ، له مميزات وخصائص من الإعجاز والشرف معلومة عند أولى النظر ، ومع ذلك فهو مفهوم للجميع ، يمكن لأى طائفة من الخلق أن تفهم منه على قدر مداركها .

وبين الفرقان والقرآن يوجد النبي محمد صلى الله عليه وسلم .

وسيدنا رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم شخصية لها طرفان .

أما طرفها الأول - نزولاً - فهو الطرف القريب لنا وهو البشرية ، وهو الطور المعروف للناس جميعاً بصفاته الخلقية الجميلة وخلقته العظيم ، ومواهبه الجبارة التى تمنى العقول لها إجلالاً وإكباراً

وأما طرفها الثانى - صعوداً - فهو الطرف البعيد عن مداركنا ، وهو طور

القابليه لتلقى الوحي المباشر أى هو : الوجه المواجه للغيب ، المستمد للجذب منه ، وإفاضة ما جذبته وتلقاه على البشر ، بعد ترجمته إلى لغتهم ، وتقريبه إلى مفاهيمهم ومداركهم قرآنا كان أو حكمة أو سلوكا .

ومن هنا كان معراجه مخالفاً كل المخالفة لمعاريج الأتقياء المقربين ، إذ كان بالجسد ، وكان بالخلوة والرؤية ، وشهود الآيات الكبرى ، والتقدم على الروح الأمين ، إلى غير ذلك مما هو مشهور عند الخاص والعام .

ومع ذلك فقد كان الوجه الغيبي لشخصية سيد الخليفة محمد صلى الله عليه وسلم فى حاجة إلى واسطة أخرى ، روحانية بحمة ، وكانت تلك الواسطة جبريل الروح الأمين ، الذى نقل القرآن بأمر ربه من لوح العلم المحفوظ للمكنون ، وأنقاه إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بطريقة لا يعلم منها إلا أن بشريته الشريفة كانت تفتى عن كل شىء ، وكان يجهدا تنقى الآيات ، فتثقل وتتفصد عرفاً فى اليوم البارد من الشتاء ، ثم يبقى جانبه الغيبي الروحى - وهو العقل الروحى الذى أشرنا إليه والله أعلم - فى قمة من اليقظة والإدراك ، يتلقى ويترجم ، حتى إذا ما أفاق جسده الشريف ، وتيقظ طوره البشرى نطق بالآيات كما سمعها تماماً لا زيادة فيها ولا نقص .

« سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى » .

« لَا تَحْرُكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ » .

إعجاز التلقى الحمدي للقرآن

لعلنا أدركنا من البيان السابق مدى تلك الهوة التى تفصل بين عالم الغيب

وعالم الشهادة .

ولعلنا أدركنا أن أقصى ما وصلت إليه البشرية باستعدادها الممنوح بمحض العناية هو : الخروج من نطاق العالم المنظور إلى مرتبة من مراتب العالم غير المنظور بحيث تكون مؤهلة لتلقى الخطاب الغيبي بوساطة الوحي ، دون أن تدرك الكنه الحقيقي للكلام الذاتى القديم إلا بعد تنزله إلى اللوح المحفوظ ثم إلى الروح الأمين .

واملنا أدركنا أن ذلك لا يتم إلا لأكل البشر ، الجامع للكثيف واللطيف بحيث ينسجم هذان الضدان فى قوة الصحو والغيبه معا ، وبحيث يستخدم النبى كلاً منهما فيما خاق من أجله لا يتعداه إلى غيره . أى : إنه الجامع أقمم الكمال الإنسانى التى لا يتصور كمال بعدها فى إنسان

ولعلنا أدركنا أن هذا الكامل صلى الله عليه وسلم مع حظوته بأعلى قدر من العناية الإلهية كان يعانى من آثار الجهاد الجسدى فى سبيل الوصول إلى تلك المرتبة من مراتب التنزل الإلهى الكريم .

ولعلنا أدركنا أن منتهى علم البشر من غير الأنبياء هو الفرقان الذى ترجم إلى كلمات عربية مبيية لها ما لها من أسرار الجمال والإعجاز ، أما بين ذلك وبين تنزل الكتاب على قلب النبى محمد صلى الله عليه وسلم فلم يدركه مدرسه إلى الآن .

فهل يمكن أن نعمل الفكر فى هذه المنطقة الحرجة المكشوفة العزيزة المبال ؟  
لأستاذنا العارف الجامع الجليل العلامة سيدى الأستاذ مصطفى عبد الخالق شبراوى رضى الله عنه رأى فى هذا الموضوع ، كان قد حدثنى به فى القاهرة







۱۰ - كَاف هَا اِ اِ عِ يَ يَ نَ نَ نَ نَ نَ نَ نَ

مَنْ اذِ . ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً . [ مسیم ]

۱۱ - طَ ا هَا ا . مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً

مَنْ يَخْشَى . تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَا . [ طه ]

۱۲ - طَ ا سِ يَ

تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ . [ الشواء ]

۱۳ - طَ ا سِ يَ

وَكِتَابٍ مُّبِينٍ . [ المل ]

۱۴ - طَ ا سِ يَ

تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ . [ القصص ]

۱۵ - أَلِفَ لَ ا

أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكَوَأَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ .

المنكبت

۱۶ - أَلِفَ لَ ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a ا a ا a ا a ا a ا a ا a ا a ا a ا a

الرُّومِ فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . [ الروم ]

۱۷ - أَلِفَ لَ ا ا ا ا ا ا a

تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ . هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ . [ لقمان ]

۱۸ - أَلِفَ لَ ا ا a

تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . [ السجدة ]



۲۸ - ق ا ا ا ا ا ا ا ف . وَالْقُرْآنِ الدَّجِيدِ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ  
مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَاْفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ . [ ص ]  
۲۹ - نُورٌ نُورٌ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ، مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ  
بِمَجْنُونٍ . [ ن ]

امامنا لأن أربع عشرة وحدة صوتية، إذا رتلناها كما هو ظاهر أمامنا حصلنا  
على أربعة عشر لونا من ألحان صائلة الجرس، وهي على الترتيب: ألم، المص،  
ألمر، الر، كهيعص، طه، طيم، طس، يس، ص، حم، حمسق، ق، ن  
وقد كرر بعضها حتى تمت عدتها تسع وعشرون وحدة صوتية من ألحان صائلة  
الجرس، كان يسمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحي روحه وعقلها، وهي  
اللغة الغيبية التي كان يتلقاها أولا، فيشعر بشدة عنيفة ما بعدها من شدة.

ونحن نلاحظ أن الترجمة الغيبية لهذه الوحدات الصوتية المنبعثة من هذه  
الحروف المبهمة هي: أن هذه الحروف بهذا الصوت الذي سمعه النبي صلى الله  
عليه وسلم هي القرآن، وهي الكتاب المبين، كما هو واضح من الآيات المثبتة  
عقب تلك الحروف.

فهي: الكتاب لا ريب فيه، وهي: الكتاب الذي نزله الله عليه مصدقا  
لما بين يديه من التوراة والإنجيل، وهي: آيات الكتاب الحكيم، وهي:  
آيات القرآن وكتاب مبين، وهي: تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين  
وهي: تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم، وهي تنزيل من الرحمن الرحيم.  
إلى آخر ما هو واضح ظاهر لا يحتاج إلى نقاش.

كما نلاحظ أن صوت صائلة الجرس هذه ليست هي الطريقة التي اختص  
الله بها نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم من دون الأنبياء، بل هي الطريقة التي أوحى

اللہ تعالیٰ بہا الکتب السماویۃ السابقة علی القرآن إلی الأبیاء صلوات اللہ  
وسلامہ علیہم .

کما یظہر لنا ذلك من قوله تعالى : « جمیع كذلك یوحی إلیك وإلی  
الذین من قبلك اللہ العزیز الحکیم » .

فہذا الحروف لا بأعیانها المرسومة أمامنا - وإنما بذبحها وتوقعها الذی  
سمعه النبی صلی اللہ علیہ وسلم من العیب - ہی جملة القرآن کما ، وہی الکتب  
کما ہو فی لغة الغیب المقدسة المنزهة عن الظیر والنمیل ، ومن هنا كانت الشدة الی  
عبر عنها الرسول صلی اللہ علیہ وسلم ، وأصبح عنہا فی أحداث بدء الوحی .

كان یسمع هذا اللحن بوجهه الغیبی ، وباستعدادہ ممنوح الذی یفرد بہ  
عن البشر ، فلا یشاركہ فیہ إنسان غیرہ یوحی إلیہ بکتاب ، وکان یلقہ ترجمہ  
ہذہ الأحداث الصوتیة تدمر کما یریدہ الغیب بقوة أخرى موصولة له وحده  
هو ومن علی شاکتہ ، صلوات اللہ وسلامہ علیہ وعیہم ، وتدرک فی غیبة من  
الضبط والإحکام ، والتمثیل والصدق والحفظ ، لم تہی الغیرہ من عمدة البشر ، ومن هنا  
كان امتیاز النبی صلی اللہ علیہ وسلم عن البشر ، فیس ہو بشر کسائر البشر کما  
یدعی بعض الأعرار ، وأی بشر یستطیع أن یسمع من الغیب ، وترجمہ ہو  
بشریتہ فی شبه غیوبة ، ومن ذا الذی یؤتی قوة الحفظ وهو فی حال یکن قاسم  
بالإغماء ، وأیس یغماء ، وإنما فی وضع شئی معین یرید ان ینزل فی  
لیتفاعل مع الغیب جذباً وفیضاً علی صورة لم یعمدہا البشر ، ومن یریدہ عدہ  
إلی أبد الآبدین .

وإذا كان ذلك كذلك ، فهل یستطیع العلم العسء وأفقہ العسء أن یترجمہ

لنا « ألم » إلی الکتب البین الی لا یریب فیہ ؟ هذا مستحیل

وإذ كان ذلك كذلك، فهل يستطيع أعرف العرفاء أن يحصل على نفس الموهبة المنوحة للنبي صلى الله عليه وسلم باكتسابه، ليقتمم لنا تلك المنطقة الغيبية، حتى يسمع أو يطالع تفسير الكتاب الحكيم كما يريد المولى الحكيم؟ هذا مستحيل. وكل ما يمكن في هذا الصدد هو أن يروض بعض الصالحين أجسادهم حتى ينقوها من دنس المادة، ويملاؤها بأنوار الغيب المنوحة جزاء وفاقاً لشكرهم كما أسلفنا، ثم يطرحون أرواحهم المنيرة بين أرجاء الكلمات القرآنية، بعد تحويلها في بواطنهم إلى أنوار مجردة، فيفهموا بهذا العمل بعض ما خفي من أسرارها، وما عز من معانيها، ولا شيء غير ذلك.

وهل يمكن أن يكون ذلك بالعقل وحده دون تصفية النفس وإيجاد حالة من التلاؤم بينها وبين الروح؟ هذا مستحيل أيضاً.

ونلاحظ أن لدينا بعض الحروف نزلت ولم ينزل عقبها ما يشير صراحة إلى أنها هي الكتاب المبين الحكيم، المنزل من رب العالمين. كما في أول سورة «العنكبوت» و«الروم» و«وق» مثلاً فهل اختلت القاعدة؟

لم تختل القاعدة أبداً.

ففي العنكبوت تقرر الآية التي تلي الحروف المبهمة: أنه لا بد من فتنة المؤمنين واختبارهم حتى يتميز الذين صدقوا من الكاذبين، وكانت هناك فرق المواقين الذين اختلطوا بالمؤمنين، وأشاعوا بينهم الشكوك في الرسالة المحمدية. وكان هؤلاء يخشون كل الخشية من مجالسة النبي صلى الله عليه وسلم حذراً من أن تكون قد أنزلت سورة تنبئهم بما في قلوبهم وهو عين الوحي، وعين.

129658

القرآن ، وعين الغيب الذي لا يطلع عليه إلا نبي موحى إليه من ربه بكتاب حق لا ريب فيه .

وفي اروم كان الكفار يروجون أنباء هزيمة الروم حتى حزن المسلمون لذلك ، وحتى جرت المراهنات بين كبار الصحابة وكبار المشركين على غلبة الروم . وكانت الحروف المبهمة في أول السورة مقرونة بأمر غيبي لم يتحقق إلا بعد سنين ، وكانت المدة التي مضت بين نزول السورة وتحقق صدق الوحي القرآني بعد أن قطع الكفار بكذبه وهذيانه ، وبعد أن كاد اليأس يتسرب إلى نفوس المؤمنين . ففتتح السورة على هذا دليل على صدق الوحي القرآني ، وعلى أنه منزل بالحق ، وعلى أنه من الله العزيز الحكيم كذلك .

ذلك رأى رصين وضحناه بعد أن أجمله أستاذنا رضي الله عنه ، ونرجو أن يؤتى ثماره في بحوث مستقبلية يحاولها أهل النور في مستقبل الزمان ، خدمة للوحي ، وبياناً لأسرار القرآن ، والله الموفق وهو يهدي السبيل .

والجديد في هذه الفكرة أن سيد الخلق محمداً صلى الله عليه وسلم كان يسمع القرآن من الله تعالى أولاً قبيل أن يفضى به جبريل إليه فرقانه .

ويدل على ذلك أن صوت الصلصلة هذا هو ما أخرجه أبو داود عن ابن مسعود مرفوعاً : « إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء الدنيا صلصلة — أي صوت سلسلة على الصفاة — فيصمقون ، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل وقد فزع عن قلوبهم ، فيقولون : يا جبريل ، ماذا قال ربك ؟ قال : « الحق » .

فحينئذ كان يخاطب الله تعالى جبريل ، وتسمع صلصلة الجرس في السماء



الدنيا كان يسمع تلك الصلصلة سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم أيضاً . وتلك الصلصلة هي ما ترجم في اللوح المحفوظ من الكلام القديم الذي لا كيفية له يمكن أن يتصورها وهم أرعقل إلى الحروف المنقطعة المبهمة وقد قال الماتريدي أيضاً : إن الله تعالى خلق صوتاً فيه القرآن بحروفه وأسمعه جبريل . ونحن نقول : إنه أسمع محمداً صلى الله عليه وسلم درة الصدفة اليتيمية من الخايقة المائلة مجسدة في الإنسان الكامل صلى الله عليه وسلم .

ويؤيدنا في هذا الاستنتاج أيضاً أن الصممة التي كانت تنتاب سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم كانت تنتاب الملائكة حينما يسمعون صلصلة الجرس في الدنيا كذلك .

فقد سمع سيد البشر القرآن مجللاً في صلصلة الجرس كما سمعه جبريل تماماً ، ثم ترجمه أو سمع الترجمة الإلهية للكلام القديم في اللوح المحفوظ إلى لغة العرب من جبريل ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبق جبريل أحياناً بقراءة ، لأنه حفظ كما حفظ ، وسمع ما سمع ، ورأى من آيات ربه الكبرى كما رأى ، بل أعظم مما رأى .

ونحن لا نقول : إن في إمكان أي إنسان أن يروض مدركه حتى يصل إلى حال يمكن بها أن يتلقى الخطاب الإلهي في معاني القرآن ومراميه ، كما سمع الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وإنما نقول : إن تلك المنطقة التي نزلها المصطفى صلى الله عليه وسلم بروحه لا يستطيعها إلا هو وأمثاله من أولى العزم ، وإن فاقهم بتكرار الاستماع والمنازلة ، بينما كانت الكتب السابقة تلقى إلى رسالتها جملة واحدة .

أما ما يستطيعه الإنسان العادي فهو : أن يعود إلى ما أسأفناه ، من أن  
المراد من الإنسان العليم والعبادة ، المتحقق له المعرفة ، وليتحقق له المزيد من العلم  
جزاء شكره ، ومن هنا يمكن أن يكون الإنسان المصطفى التقى محلا لاستمداد  
العلم الإلهي المنوح المعر عنه بالعلم « اللدني » ، وهو الصفات التي أمرنا  
بالتعرض لها في أيام الدهر ، وسنتحدث عن هذا النوع من المعرفة - نوسو بين  
بالتفصيل بحول الله وقوته .

## الإِنْسَانُ وَفَهْمُ الْقُرْآنِ

مناقب القرآن وعلمائه :

إذا كان شرف كل علم تابعاً لشرف معلومه ، وكان موضوع التأويل هو كلام الله المخبر عن ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه - وهي الحضرات الخمس - والمخبر كذلك عن قصص من أرادته من عباده ، واطائف أمثاله وتوحيده ، ووعدته ووعدته ، وأوامره ونواهيه ، كان القرآن أشرف النصوص ، وكان العلم به أشرف العلوم ، لأنه أولاً وأخيراً : علم الذات الأقدسية المعجز الباهر .

وقد أفصح الله تعالى عن شمول القرآن الكريم لأصول العلوم والمعارف كلها فقال تعالى : « مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » .

ولهذا يعتبر الكتاب في مجموعة صعوداً : علم الذات ، وعلم الجمع ، وعلم الأحادية ، ويعتبر متفرقة نزولاً : علم كل شيء ، وتفصيلاً وتبياناً لكل شيء ، وأصلاً لأهميات العلوم العقلية والروحية جميعاً ، وعلم القرآن باحث عن كل علم وبكل علم ، فما من علم على وجه الأرض إلا وهو من آلات فهم القرآن الجامع للأهميات والأجناس والفصول .

والسنة وآثار الصحابة كلها ناطقة بفضل القرآن ورجاله وعلمائه .

أخرج الترمذي عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » . ثم قال : هذا حديث حسن غريب .

وأخرج الواحدى فى تفسيره « الوسيط » الذى لازال مخطوطاً ، عن إسماعيل  
ابن إبراهيم النصر اباذى ، من حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم :  
« إني قد خافت فيكم شيئين ان تضلوا أبداً ما أخذتم بهما ، وعالمتم ما فيهما  
: كتاب الله ، وسنتى . ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض » .

وأخرج الدارمى والترمذى من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ستكون فتن كقطع الليل المظلم ، قلت :  
يا رسول الله ، وما المخرج منها ؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من  
قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه  
من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ،  
ونوره المبين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به  
الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة . ولا تشعب منه الآراء ، ولا يشعب منه العنقاء ،  
ولا ينله الأتقياء ، ولا يخاق من كثرة الرد ، لا تقضى عجايبه ، وهو الذى لم تنته  
الجن إذا سمعته أن قلوا : إنا سمعنا قرآناً عجيباً . يهدى إلى الرشاد ، من علم علمه  
ساق ، ومن قل به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا  
إليه هدى إلى صراط مستقيم » .

ونقل القرطبى أن على بن أبى طالب ذكر جابر بن عبد الله رضى الله عنه  
ووصفه بالعلم . فقال له رجل : جعلت فداك . تصف جابراً بالعلم وأنت أنت ؟  
فقال : إيه كان يعرف تفسير قوله تعالى : « إنا أنزلنا عليك القرآن  
لرأذك إلى معاد » .

وروى البخارى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضى الله عنهما قول : كان

عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ بدخانی مع اشیاء بدر ، فکأن بعضهم وجد في نفسه فقال : لِمَ تدخل هذا معنا ، ولنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من حيث علمتم ، فدعاني ذات يوم فدخلت معهم ، فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريههم . ثم قال : ما تقولون في قوله تعالى : « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا ، وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً . فقال لي : أ كذلك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه له فقال : « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » . وذلك علامة أجله . . قال عمر : ما أعلم منها إلا ما تقول .

وكان السلف يشتغلون بالآية أو بعض الآية المشهور والسفين ، كما كانوا يتحرون كل ما يحيط بالآيت ، من وقت نزولها وسببه ، إلى غير ذلك مما يأتي الضوء على المراد منها .

قال الحسن : « والله ما أزل الله آية إلا أحب أن أنعلم فيمن أنزلت ، وما يعنى بها » .

وقال الشعبي : رحل مسروق إلى البصرة في تفسير آية ، فقيل له : إن الذي يعلم تفسيرها رحل إلى الشام ، فتجهز ورحل إلى الشام حتى علم تفسيرها .

وقال عكرمة : في قوله عز وجل : « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا .. » الآية : طابت اسم هذا الرجل أربع عشرة سنة حتى وجدته . قال عبد الله بن مسعود : هو ضمرة بن حبيب .

وقال ابن عباس : مكثت سنتين أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن الرأين

اللّتين تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما يمنعني إلا مهاجرتي ، فسألته  
فقال : هما : حفصة ، وعائشة .

وقال إياس بن معاوية : مثل الذين يقرأون القرآن وهم لا يعرفون تفسيره  
كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلا ، وأيس عندهم مصباح ، فتباحثهم  
روعة ، ولا يدرون ما في الكتاب . ومثل الذي يعرف التفسير كمثل رجل  
جاءهم بمصباح فقرأوا الكتاب .

وأول تفسير للقرآن كان بقرآن ، فله تعالى أول من وضع آياته بآياته ،  
والقرآن يفسر بعضه بعضاً .

ثم كان أول من فسر القرآن من البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم  
أكابر الصحابة وآل البيت النبوي الشريف ، ثم من بينهم من كبروا في بعين  
وتابعيهم ، ثم كبار العلماء إلى الآن وكان العلم كله علم الكتاب والسنة .

قال علي بن المديني : انتهى علم الصحابة رضي الله عنهم إلى ثلاثة ممن أخذ  
 عنهم العلم : عبد الله بن عباس ، رضي الله عنهما ، وعبد الله بن مسعود ،  
وزيد بن ثابت .

وأخذ عن ابن مسعود ستة : عاتمة ، ولأسود ، وعبيدة ، وأخثر بن قيس  
ومسروق ، وعمر بن شرحبيل .

وانتهى علم هؤلاء إلى : النخعي ، والشعبي ، ثم انتهى عنهم إلى : أبي إسحاق  
والأعمش ، ثم انتهى إلى سفين الثوري .

وأخذ عن زيد بن ثابت : قبيصة بن ذؤيب ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله

ابن عبد الله ، وعروة ، وأبو سلمة ، وأبو بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد ،  
وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وأبان بن عثمان .  
ثم انتهى علم هؤلاء إلى : ابن شهاب ، وبكير بن عبد الله ، وأبي الزناد .  
ثم صار علم هؤلاء إلى : مالك بن أنس .  
وصار علم ابن عباس إلى : سعيد بن جبیر ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة ،  
ومجاهد ، وطاووس ، وجابر بن زيد .  
وصار علم هؤلاء إلى : عمرو بن دينار .  
وتذكر المراجع بين مفسري السلف : غير من ذكرنا ، الحسن البصري ،  
وقنادة ، وأبا العافية - وهو رفيع بن مهران - ومحمد بن كعب القرظي ، وزيد  
بن أسلم ، والكلبي ، والضحاك ، ومقاتل بن حيان ، ومقاتل بن سليمان ،  
والسدي وغيرهم .  
ومن ألف في التفسير : البغوي ، وابن عطية ، والقرطبي ، والرازي ،  
والكواسمي ، والماوردي ، والواحدي في الوسيط ، والوجيز ، والبسيط ،  
والقشيري والمهدوي ، وتاج القراء الكرمانی ، وأبو الليث السمرقندي وغيرهم ،  
شكر الله لهم جميعاً حميداً مساعياً .

### وجوه القرآن:

قلنا: إن القرآن من وجهه الأعلى المغيب عن البشر هو: العلم القديم، أو هو  
الذات التي لا سبيل إلى دركها ولا إلى الاقتراب من حماها للنبي، وأما القرآن  
من وجهه الفرقاني القريب من البشر فهو: الكلام المفصل بالعربية الفصحى،

والمبلغ إلى الناس ليتخذوا منه دستوراً لحياتهم من جميع وجوهها ، وليجعلوا منه إماماً في كل اتجاهاتهم الروحية والفكرية ، وميزاناً صادقاً يميزون به الخبيث من الطيب من الأقوال والأفعال والخطرات والحركات والسكنات .

ولم تكن أهمية القرآن مقصورة على الجانب الدستوري وحده ، بل لقد حث الله تعالى ورسوله الكريم جميع المؤمنين على تلاوته وحفظه وترتيله ، وتدبر آياته إلى جانب التدبر في عالم الملك والملكوت ، والتعبد به ، ووعد على كل ذلك جزيلاً من الثواب دنيا وأخرى ، للعامل ولأبويه ولذريته من بعده ، كما هو مشهور في الأخبار النبوية المشرفة .

ولقد اقترن التنفيذ العملي لهذا المنهج التعبدى في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم على الوجه الأكمل من الحضور وجمع الهمة بظهور أمور عربية عن هذا العالم المنظور ، نكتفي منها بواحدة رواها الحافظ إسماعيل الأصفهاني في كتابه المخطوط « سير السلف » .

وذلك أن الصحابي الجليل أسيد بن حضير كان يجلس فوق غرفته في جوف الليل يقرأ القرآن كما علمه رائده صلى الله عليه وسلم ، وكانت فرسه مقيدة أمام الغرفة ، فكان إذا استغرق في القراءة جالت الفرس واضطربت ، وإذا ما سكت سكنت ، وتكرر هذا المشهد مراراً ، فتفرس القارىء في الليل فوجد أمثال السحاب تزينها أمثال المصابيح تدنو منه عند قراءته ، فعرف سر اضطراب الفرس ، ولكنه حار في تفسير تلك الظاهرة حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، وسأله ، ففسرها له بأن « تلك الملائكة دنت أقرانه » وأخبره بأنه لو دام على قراءته لأصبح يراها في الطريق العام يقظة جهاراً



وایس ذلك التفسیر الغیبی فریداً فی تاریخ الصحابة ، فإن تفسیراً آخر یقاربه حدث حیما شکی حنظلة الأسدی وأبو بکر رضی اللہ عنہما إلى النبی صلی اللہ علیہ وسلم من تقلب قلبیہما من الحضور المستغرق حیما يستمعان إلى مواعظہ فی مجلسہ ، إلى التفرقة حیما یعودان إلى أهلیہما وأبنائہما . فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم موجہاً حدیثہ إلى حنظلة : « لو تدمرون علی ما تكونون عندی وفي الذکر اصاحتکم الملائکة علی فرسکم وفي الطرقات ، ولكن یا حنظلة ساعة وساعة ، ساعة وساعة » .

فإن قرآن بخصوصہ کغیرہ من الأمور العبادیة یس هو نصاً جامداً یقرأ علی أنه دستور یرجع إلیہ فی میزان العمل ولا شیء غیر ذلك ، بل إنما هو إلى جانب ذلك ذکر حکیم ، یبطن جانباً روحياً هائلاً ینکشف من عاش فی باطنہ بروحہ ، ووعی روحہ المتصل بالغیب علی أي صورة بمن صور الاتصاف العاطفی الذی لا ینتہی إلى تصور حلول ولا اتحاد .

وهذا الجانب الروحی لا یقل أهمية عن الجانب العقلي البحت فی التریبة الإسلامیة التي عناها اللہ تعالی من ختام الرسالات ، وختام الکتب بمحمد صلی اللہ علیہ وسلم وبالقرآن ، فهو جانب لازم لخلق حالة من الاتزان فی شخصیة الإنسان المسلم ، بحيث لا تغاب علیہا الميول العقلیة وحدها ، ولا تغلب علیہا الميول الروحیة وحدها ، وإنما یكون الجانبان بمثابة الجناحين یهیتان للمؤمن التحلیق فی عوالم الملكوت صعوداً ، ویجولان به فی عوالم الملك نزولاً ، بحيث لو اختل جانب منهما اختل فی الحال توازن الإنسان المؤمن ، واضطربت تصرفاته ، وساء فهمه ، وأصبح بمثابة الخلل فی بناء المجموع کلہ .

لقد قرر الله تعالى أن هذا القرآن « نور » ، وأنه « هدى » ، وأنه « مبين »  
وأنه وحدة لا يجوز الاستمسك ببعضها وإهمال البعض الآخر ، وأنه تبيان لكل  
شيء ، وأنه ذكر من أفضل الأذكار ، وأنه عصام لمن اعتمهم به من الزلل في  
شئون الحياة ، وأنه لا يفهم بوعى النفس المنفصل عن عقل الروح ، بل لا بد فيه  
من التقدير والتذكر والتفقه والتعقل ، وتلك آلات للفهم تربط ما بين وعى النفس  
وبين عقل الروح وبين وعى الروح الخالص بأوثق رباط ، حتى يؤتى القرآن ثماره  
المرجوة في باطن المؤمن وظاهره وفي سائر شئون حياته . وهذا هو مدلول ما ورد  
من أن للقرآن ظاهراً وباطناً وحداً ومطلماً .

فظاهره هو : ما تعنى ألفاظه من معانى ظاهرة للجميع ، وباطنه هو : ما وراء  
ألفاظه من دلالات مما يفهم بصناعة العقل الروحى ، وحده : منتهى فهمه بعقل  
الروح . أما مطلعه فقد اختلف في تفسيره ، فهل هو فهم باطن خاص بكبار  
المتوجهين المستغرقين ، أو هو الخروج عن نطاقه المقرر إلى فهم الملحددين  
والزناديق ؟ قال بالثانى المحاسنى فى كتابه « العقل » ، وقال بالأول جمع غفير  
من المتأخرين .

والذى يهمنا الآن هو تقرير أن القرآن ليس دستوراً فحسب ، فليس فى  
دساتير العالم منذ وجد إلى أن يزول دستور يثاب الإنسان على قراءة نصوصه  
ومواده ، أو يطاب باستعماله فى عباداته ، أو يطالب بالاستغراق حين يستعرض  
نصوصه ، وإنما الدساتير حدود تنهى إليها تصرفات الإنسان فى مجتمعه ، فإذا  
جاوزها فقد جاوز القانون ، وحق عليه العقاب وهذا وجه واحد من وجوه القرآن  
الكريم جاء فى قوله تعالى : « وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا . وَأما وجوهه  
( ۳ — تفسير المصون )

الأخرى فهي كامنة في آثار الترغيب في قراءته وتلاوته وتدبره ، والعطاء الجزيل المقرر للتالين المتدبرين ، بل وفيما ورد من فضل بعض آياته في تيسير الحياة وعلاج الأمراض القلبية والجسدية على السواء .

ولما انتهى المسلمون إلى الفتوح ، واختلطوا بالأُمم المغلوبة ، واطلعوا على تراثهم وثقافتهم ، وبرزت الأحقاد من مكانها ، واتجه أعداء الإسلام إلى الإيقاع به ، دس الغرضون مواريتهم الإلحادية بين عقائد المسلمين ، واستهوت الثقافة الجديدة من في قلوبهم زيف فتبعوا المتشابه من القرآن يؤيدون به آجهااتهم ، ففزع المخلصون إلى القرآن يردون بآياته على الملاحدة . ويؤيدون الوجهة الإسلامية البسيطة الخالية من التعقيد الوافد ، ومن هنا نشأ الفهم الكلامي للقرآن .

ثم كانت الحاجة ماسة إلى إيجاد أصول عامة يمكن منها استنباط الأحكام بسهولة ، وذلك حينما اتسعت مطالب الحياة ، وازدهرت مدنية العرب ، وجدت أمور لم تكن موجودة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكان من القرآن والسنة فهم جديد عرف فيما بعد بأصول الفقه . دار حول مدلولات القرآن وألفاظه وإشاراتِه وناسخه ومنسوخه إلى غير ذلك من مطالب علم الأصول .

ولما اضطرب اللسان العربي ، والفهم البلاغي الفطري الموروث لجأ الكثيرون إلى استنباط أحكام اللفظ . ووجه البلاغة ، وتلمسوا الإعجاز فيهما غالباً ، وهو سعى مشكور وإن كان قاصراً في استكشاف إعجاز القرآن ، وكان منه تأسيس علوم البيان والمعاني والبديع .

وبتقدم العصر ، واضطراب الفكر الاجتهادي لجأ المخلصون من العلماء

إلى استنباط الأحكام الشرعية من أصلها العريق ، مفسراً بالسنة النبوية ، ومن هنا نشأ فهم آخر للقرآن ، وكان من بركات هذا الفهم ثلاث التفسير التي تعنى بالأحكام .

ووجد الزهاد من العلماء أن الجانب الروحي قد أهمل ، وأن الدفاع عن العقيدة قد استنفذ الجهود ، فجمع بعضهم مفاهيم الوجدانيين من العلماء ، أودونوا فهمهم الشخصي في كتب كانت هي التفسير التي عرفت فيما بعد بالتفسير الصوفي للقرآن . ومن أقدمها « حقائق التفسير » لاسلمى ، و « اللطائف » للقشيري .

وباتساع متطلبات الحياة ، وازدهار المدنية ، وتعدد الجديد من التبعات العلمية ، حاول بعض المخلصين تنمّس أصول تلك المخترعات من نصوص القرآن سموها التفسير العلمي للقرآن . وأرادوا بذلك خيراً للدين وأهله ، ولكنهم ضلوا الطريق ، فتملك القواعد العلمية تتغير بين حين وآخر ، ويثبت خطأ القديم منها ليحل محله جديد ، فماذا يقول هؤلاء ، فيما تأسوه من أصول القواعد التي أثبتت المعامل خطأها أو ضعف حجتها ؟ ! !

وعلى أي حال فإن المنصف يحترم كل اتجاه في فهم القرآن ، وأوضحناه ، ولم تتسع له تلك العجالة ، إلا فيما دس في تفسيره من بدع وآراء ماضية للعقيدة ، وإلا ذلك التفسير العلمي الذي لا يفيد بقدر ما يضر .

وكل اتجاه من هذه الاتجاهات السليمة يخدم ناحية من نواحي الحياة الإسلامية لاغنى للمسلمين عنها ، ولا قبل لهم بتمسكهم بها . فلا معنى لما ذكرناه ذلك — وما زال يشور بين الحين والحين — من شجب الفهم الروحي للقرآن ، وإيثار جانب واحد من الفهم له ، وإلا إذا قصرنا وجوه القرآن على ما يستمسك به هؤلاء

وهو أمر لاتعطيه المقدمات التي أوضحناها منذ بداية هذا البحث ، وهي مقدمات لا يختلف فيها مسلم ومسلم أبدا .

لم نجد من الصوفية من يشجب فهم الأحكام ولا فهم الأصول ولا فهم البلاغة في القرآن ، ولكنهم أخذوا بملك الفهوم واتقنوها ، بل لقد لجأ بعض المتأخرين إلى الفهم الروحي لقواعد النحو والصرف كما فعل الإمام أحمد بن عجيبة الحسني .

ولكنهم إلى جانب هذه الفهوم الدستورية والوجدانية الأدبية لم يجدوا مفرأ من الفهم الروحي لباطن القرآن جملة واحدة ، وفهمه تفصيلا ، باعتبار القرآن كما أسلفنا وحدة في منبئه ، ومتفرقا بعد نزوله ، قديماً في أصله دون حرف ولا صوت ، مكتوباً مقروءاً في عالمنا بحروف و لغة عربية مبينة . فقد جالوا بعد ذلك صعوداً ونزولاً ما بين الفرقان المكتوب ، وبين ما يستطيعون الوصول إليه بوجدانهم الروحي من الطريق إلى ذوق القرآن القديم في عين الوحدة على هدى من الدستور المقرر في الفرقان والسنة ، فكان الشمول ، وكان هذا الفهم هو الفلسفة الكونية الشاملة للعالم الإلهي قدر المستطاع من الفهم البشري الذي سلمت آلاته وصفت أجهزته من دنس الأغيار ، وعوائق الصعود والنزول ، وازدانت بالظهر ظاهراً وباطناً ، وبالحب الذي يعتبر عين الشمول للفهم والعلم والمعرفة جميعاً .

## معارفُ أهلِ النُّورِ

أجمع أهل النور على أنه لا خير في مرید ولا سالک ولا فيمن انتسب إلى العارفين إذا كان نسخة مكررة من غيره ، يحكى حاله ويردد أقواله ، ويسرد مواجيدہ ، دون أن تبرز دلائل الأصالة في معارفه ومواجيدہ .

وأصالة المعرفة عند أهل النور تعتمد على أصلين هامين يعتبر أولها أساماً لصدق ثنیهما ، ولا يعتبر ثانيهما بدون إتقان أولها .

أما الأول فهو : ضرورة العمل على إزالة ظلمات النفس التي تعلقت بها سابقاً ، وتحصينها من الظامة التي قد تعرض لها لاحقاً .

وأما الثاني فهو : استفاضة المعارف من الذات الصافية النقية من الظلمات ، وذلك هو ما عرف عندهم بالعلم الموهوب ، أو العلم اللدني ، أو علم الصدور ، لا علم التقليد والنقل من السطور .

هذا هو مقياس الأصالة في المعرفة عند أهل النور .

أما الأصل الأول فلا يمكن تحقيقه في شقه الأول الذي هو إزالة ما تعاق بالنفس من ظلمات سابقة إلا بالانزاح العرائض والسنن ، كما لا يمكن تحقيق الشق الثاني وهو تحصين النفس ضد الظلمات اللاحقة إلا بالانزاح الذي حتى يسير ملكة من الملكات لا يتعارض مع عمل الإنسان في شؤون حياته كأنه ما كانت (١) .

(١) انظر ( الوصايا ) للعلامة زين الدين الخوافي . مخطوط ص ٥١ . تصوف

ولم يهمل المحققون من أهل النور تنبيه المریدین عبر العصور علی هذا الأصل ،  
لكثرة المدعیین والدخلاء فی الطریق ، وخطورة الدخلاء علی أهل الحق فی  
كل زمان .

قال الجنید البغدادی رضی الله عنه : « مذهبنا هذا مقید بالكتاب والسنة » .

وقال رضی الله عنه : « الطرق كلها مسدودة علی الخلق ، إلا علی من  
اقتدى بآثار رسول الله صلی الله علیه وسلم » .

وقال أبو الحسن النوری قدس الله روحه : « من رأیته يدعی مع الله حالاً  
تخرجه عن حد العلم الشرعی فلا تقرب منه » .

وقال أبو سعید الخراز رضی الله عنه : « كل باطن يخالفه ظاهر فهو باطل » .

وقال أبو حمزة الخراسانی قدس الله سره : « لا دلیل علی الطریق إلى الله  
إلا بمتابعة الرسول صلی الله علیه وسلم فی أحواله وأقواله وأفعاله » .

وقال أبو العباس الدینوی روح الله روحه : « لسان الظاهر لا یغیر حکم  
الباطن » .

وقال أبو القاسم النصر ابادی رحمه الله : « إذا بدا لك شیء من بوادی  
الحق فلا تلتفت معها إلى الجنة ولا إلى النار ، فإذا رجعت عن تلك الحالة فعظم  
ما عظمه الله » .

وقال أيضاً : « أصل التصوف ملازمة الكتاب والسنة ، وترك الأهواء  
والبدع » .

وقال أبو القاسم القشیری فی رسالته : « إن المشایخ مجمعون علی تعظیم

الشريعة ، متصفون بسلوك طريق الرياضة ، مقيمون على متابعة السنة ، غير مخلين بشيء من آداب الديانة ، متفقون على أن من خلا من المعاملات والمجاهدات ، ولم يَبْنِ أمره على أساس الورع والتقوى ، كان مفتريا على الله سبحانه فيما يدعيه ، مفتونا ، هلك من اغتر به ممن ركن على أباطيله» .

وقال الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي :

ولا تقتدى بالذي زالت شريعته عنه ولو جاء بالأنا عن الله

وأهل النور يلتزمون الكتاب والسنة على نظام دقيق ، وعلى أساس التزام الأولى فالأولى ، بحيث لا يخالطون بين واجب وأوجب منه ، ولا يقدمون نتيجة على سبب ، ولا يهملون المقومات الوجدانية التي تعتبر بمثابة الدوافع القوية إلى حب ما يعانقه المؤمن من فرائض وسنن ومندوبات .

فلبسوا مشرعي شريعة داخل الشريعة كما يعتقد بعض الفقهاء ، وإنما هم باحثون مدققون حول تطبيق قاعدة التزام الأولى فالأولى ، وهي قاعدة شرعية لانهج خلافها عليها بين أهل العلم ، كما هم مؤسسون لعاطفة الحب التي حث عليها الكتاب والسنة كما هو معلوم لدى كل العلماء .

وهم ليسوا مقتبسين من غير الكتاب والسنة كما يظن بعض الفلاسفة المهجيين ، بل هم مؤمنون بأن الحب عاطفة مشتركة بين البشر جميعا ، ولكن الناس تفرقوا في توجيه تلك العاطفة . ففهما وجهها غيرهم إلى الشهوات ، فهم يصرون على توجيهها إلى الغيب المطلق حبا خاصا لا تسوقهم إليه غاية سوى الأنس بالخلوة في رحاب الغيب ، ولا شيء غير ذلك مما يأتى به الناس .



فإذا ما كان هناك شبه بين بعض وسائل الوصول إلى تأصيل الحب عند الصوفية وبعض الوسائل التي تدرع بها القدامى لرياضة النفس، فإنما هي الملكات البشرية الأصيلة في الإنسان انفتحت وسائلها واختلفت غاياتها . بل واختلفت الطرق العملية لتنفيذها فيما يتصل بالعميقة والوجدان ذاته ، واقد فطن شيوخ التربية إلى تلك الفوارق ونبهوا المريدين عليها في صدق وأمانة .

فمن ذلك ما قاله الشيخ زين الدين الخوافي رضى الله عنه في الذكر بحصر النفس على الطريقة النقشبندية (١) .

«وبعض الذاكرين فهموا من قول المشايخ بحصر النفس على القلب لوصول حرارة النفس إلى القلب : ألا يتنفس الذاكر، بل يضبط نفسه، حتى أن بعضهم يعدون تلك الأنفاس كم انضبطت ، فقد توهموا ذلك ، وليس المراد من حصر النفس ما توهموا ، بل ذلك صنعة الهنود من الجوكية المرتاضين ، ولهم فيها مقاصد دنيوية ، فليحترز السالك من ذلك ، وليفعل بما قلنا ، ويخلى النفس بروح ويجيء بلا اعتداد به » .

فلم يكن القوم رضى الله عنهم بغافلين عن صنيع القدامى من الوثنيين ومنحرفي أهل الكتاب ، وكان علمهم بأباطيل هؤلاء من وجهة مقررة في شريعة الإسلام ، هي : وجوب العلم بالشر كله لاجتنابه ، فالمسلم مأمور بترك الشر كله ، وليس مأموراً بفعل الخير كله ، وأقل الشر يفسد أعظم أعمال الخير من حيث يحسب الإنسان أنه يحسن صنعا (٢) .

(١) انظر ( الوصايا ) الورقة ٨ مخطوط .

(٢) انظر ( آداب النفوس ) للمحارث المحاسبي . مخطوط . باب النية والإرادة :

لوحة ٢٠ وهو تحت الطبع في عالم الكتب بالقاهرة .

ومن هنا جاء المنهج الصوفي محكماً غاية الأحكام ، بعيداً كل البعد عن تلك الأباطيل التي ظنها بعض الباحثين مصدراً من مصادر التربية و المعرفة لديهم .

والقسم الأول من الأصل الأول ، وهو : إزالة ظلمات النفس السابقة ، التي أطلق عليها القرآن الكريم اسمه « الزان » له وسائل مرتبة مقرررة بحملها فيما يلي .

التوبة وهي أول خطوة على طريق النور ، ومصدر عظيم من مصادر حب الله تعالى للعباد ، لأنها طهارة دائمة يحبها الله ورسوله : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » .

وهي أساس لبناء المعرفة النقية العليا ما لم يحكم أساسه إنهار سريعاً ، و أدى إلى منكرات وأوهام فاسدة ليست من الشريعة في شيء .

وأركان التوبة ثلاثة :

الندم على ماضى من الذنب ، والإقلاع في الحال عما أنت مقیم عليه من معصية ، والعزم على عدم العودة إليه مستقبلاً .

وإذا كانت التوبة عملاً يجب أن يتكرر تبعاً لطبيعة الإنسان التي تغفل دائماً عما عقدت عليه العزم بئى صورة من صور الغفلة ، وكانت مفهومها من مفهومات الآية الكريمة التي وصفت المحبوبين بأنهم توابون ، وهي مبالغة من تكرار التوبة مرة بعد مرة ، من أى لون من ألوان الخاتمة في العسل ، أو في انحراف الخواطر ، أو في سوء النية في الالحظات والحركات والسكنات .

إذا كان ذلك كذلك ، فإنها مصحبة لساالك على طريق النور في جميع منازل سلوكه مبتدئاً كان أو متوسطاً أو منتهياً .

فذنوب المبتدئين بالجوارح معلومة للجميع ، كبيرة كانت أو صغيرة ، والإسلام يفتح صدره الرحيم لهؤلاء إذا تداركوا ما فرط منهم بالندم والاستغفار والابتهاال إلى الله أن يخلصهم من أدران الإصرار . فالإصرار عقدة وعقبة من عقبات السلوك لا تجدى معه توبة ، ولا تنفع شفاعة . وهو : أن يتوب الإنسان بظاهره ، وباطنه فيه عزم على مقارفة الذنب إذا سنحت له فرصة إليه .

أما المتوسطون من أهل القلوب ، وهم الذين فارقوا معاصي الجوارح وضح سلوكهم بها ، وأخذوا في طريق السلوك بالقلب ، وفي عمارته بالتوجه الصادق ، وتوحيد القصد ، وفي صيانتته عن الالتفات إلى غير المقصود الواحد سبحانه في كل عمل .

وذنوب هؤلاء تكون بنقض العزم القلبي ، وللفتة العابرة إلى غير الخط المستقيم الذي عزموا على تتبعه إلى منزل آخر من منازل السلوك . فإسالك بالقلب يعزم على ترك التدبير لنفسه ، والإقامة فيما أقامه الله فيه من الأسباب دون أى تقدير آخر يترتب على هذه الأسباب ، ثم توسوس إليه نفسه وعدوه فيما بين الحين والحين بالتقدير والتدبير والحساب والمفاضلة بين اختيار واختيار أو تخرج صدره من اختيار الله تعالى ، وتفتحه إلى تقدير آخر من وسوسة النفس . فهذا ذنب في عالم طريق القلب لا يقل خطورة عن ذنوب الجوارح في عالم البادئين ، يجب التوقف عنه على الفور ، ومعاودة الطريق الحق ، والاستغفار مما مضى والعزم ثانياً على عدم المعاودة .

والمنتهون وهم : الذين نفذت طاقاتهم السلوكية إلى منزل من منازل ما بعد منازل القلب ، وهي كثيرة مقررة في كتب السلوك . من منزل الروح ، والسر

وسر السر، وغير ذلك مما لا نهاية له، إذ لا بداية لله سبحانه وتعالى ينتهي إليها السلوك، ومن ثم فلا نهاية للطريق وإن وهم انواهمون.

وهؤلاء يكون سلوكهم على طريق الحب لله تعالى، ولكل ما صدر عنه من أفعال وأحكام، باستحسان ما قضى به الله ولو كان مما تستثقله النفوس العادية، وباستقبح ما استقبحه الله ولو كان من شهوات النفوس الدنية، والفرق بين خلق الله للشيء وبين إرادته لأحبائه، والإيمان بأن حكمة انتظام الكون قضت بوجود كثير من الأشياء، ولكنهم لم تخاف ليقارفها الناس ويزاولوها، بل إنما خلقت إيتيم بها التوازن والنظام، أو للبلاء والامتحان.

وذنوب هؤلاء على بساطتها في نظر العقل العادي أعظم الذنوب وهي تتلخص في « الغفلة عن المشاهدة باستحسان الغير ».

فهم يشهدون أثر الله في كل شيء، ويصحبون هذا الشعور والوجدان في كل عمل وفي كل حركة وفي كل سكون، وقد عبروا عن مشاهدتهم هذا بأهم « يقومون في كل شيء بالله ». وهم يزاولون كل أعمالهم البشرية المشروعة دون أن يغفلوا عن مشاهدة الله سبحانه وتعالى فيها وقبامها وبعدها. وهم لذلك ذاكرون وإن صمتوا، سائرون وإن سكتوا، تنام أجفانهم وقلوبهم جائلة في عوالم انكسار قلوبهم مرآيا تنطبع فيها مشاعر المستقبل، وأحاسيس الحب تمدوهم عن حجب المعنى وتحملهم على أمواجها الخانية إلى حيث لا يعلمون، يشاهدون ولا يدرون لنهاية سلوكهم منزلا، ضيقوا الحس حتى غاب المعنى عليهم، فهم معاني قائمة في صورة أجساد، وهم أجساد من النور في صورة اللحم والدم.

فإذا ما استحسنوا شيئاً أو استقبحوه على غفلة من هذا الشهود فقد جاءوا  
بكبيرة لا تمحوها إلا التوبة والاستغفار تماماً كما يصنع البادىء حين يعصى  
بجوارحه شريعة الله .

### معارف المبتدئين :

وبعد أن تم التوبة على هذا النظام الرحيم قد بان لنا أنه من أوجب  
الواجبات شهود هذه التوبة منة من الله تعالى على العبد ، وأنه تعالى تفضل عليه  
بها ، وأخذ بناصيته إليها ، ووجب عليه أن يجرد نفسه من فعلها ، وينسبها  
إلى صانعها جل وعلا وهذا هو قولهم بوجوب « التوبة من التوبة » . لا كما  
يفهم بعض الناس من هذا التركيب اللغوي من أن المراد منه العودة إلى الذنب ،  
ولا مخالفة في هذا للقرآن ، فالله تعالى يقول : « ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » .

ولابد من رعاية التوبة وإتمام الشعور بها ، وتعاهدتها كما يتعاهد البستاني  
أزهاره الرقيقة التي يفسدها الإهمال القليل في مقدار السقي وغيره من أصول  
الفلاحة .

ورعاية التوبة بالمحاسبة ، وهي رعاية الأنفاس ، وتفتيش القلب والنفس ،  
وتصوير فداحة الجنابة ، واستحضار جبروت الرب سبحانه وتعالى (١) .

وإذا استحكمت للمريد البادى أمر التوبة على النحو الذي فصلناه حق له  
أن يتعلم من العلم على مذهب أهل السنة ما يقيم به الفريضة والسنة ، وما يحترز به

---

(١) أنظر (الرعاية لحقوق الله) للمحامي باب المحاسبة . و(آداب النفوس)  
باب النية والرياء .

عن الضلالة والبدعة ، لأن البدعة تظلم القلب ، ولا تدع للنور إليه منفذاً ، فهل رأينا في أحقاب التاريخ صاحب بدعة كان من أهل النور !! ؟

ثم رعى المريد بعد ذلك السنن والمندوبات ، ولا يقتبع الرخص ، بل لا يعانقها حتى تكون دواء له وعلاجاً وتحفيفاً عما يعانیه من جهاد الجوارح ، أو لما يمور في باطنه من أمواج المعرفة ، وتأتج المشاهدة .

ومن آكد ما وصى به أهل النور ألا يبذل المريد عرضه لأهل الدنيا ، وألا يطلب المنزلة عند الناس ، قال أبو بكر الوراق رضى الله عنه : « لا تطلب المنزلة عند الله وأنت تطلب المنزلة عند الناس » .

وتوزيع الأوقات بين العبادة والذكر والعلم وشئون الحياة من أهم ما عنى به أهل النور ، فالنظام يؤدي إلى المقصود من أقرب طريق ، أما الفوضى فهي اضطراب يردد الإنسان بين الهدى والضلال ، ولا يستقيم به على قصد السبيل مهما جاهد وأضنى جسده وروحه .

والحذر من المسكر الإلهي أساس من أسس السلوك ، ويكفي في بيانه ما قاله بعض الأشياخ رضى الله عنهم : « إذا دخلت إلى بستان ، فقالت لك طيوره : السلام عليك يا ولي الله ، ولم تظن إلى أنك ممكور بك ، فنت ممكور بك من حيث لا نشعر » . فمعارف البادئين سلوكية في الغالب كما ترى .

### معارف الخاصة :

الخاصة يسلكون كما قلنا بالاشتغال السرى بالوحدانية .  
وهذا المشهد التوحيدي مصدر المعرفة عندهم ، وهو منبع العلم الذاتى الذى

يتفجر من قلوبهم منحة كريمة من الله تعالى ، جزاء وفاقاً للشكر الذي دأبوا عليه على أساس من التحقيق التوحيدي الأصيل .

والوجدان التوحيدي عند أهل الور لا بد أن يتدرج من توحيد الأفعال إلى توحيد الصفات ثم إلى توحيد الذات .

فتوحيد الأفعال شهود كل فعل في الكون من الله ، وإن جرى مجازاً على أيدي العباد ، أو على قانون الأسباب المقرر في الحكمة الإلهية العليا . فهم لا ينسبون العمل إلى إنسان أو غيره على الحقيقة أبداً ، ومن هنا يشكرون الله على كل خير واصل إليهم شكراً حقيقياً ، ثم يشكرون من جرى على يده الخير شكراً مجازياً ، ولا يكرهون من جرى على يده سوء لأهم لا يرونه أصيلاً في الفعل على الإطلاق .

هذا في ظاهر الحكم ، وحفظاً من خرق الحكمة الإلهية ، أما في التحقيق فهم لا يرون خيراً وشرّاً في فعل الله ، بل الكل خير .

وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا .

فالكل خير في التحقيق ، وهناك خير وشر في الظاهر ، أو : عالم الجمع كله خير ، وعالم الفرق فيه الخير والشر .

ومن هنا نخلص إلى لون من معارف الخاصة له أثره البالغ في حياتهم الفكرية كلها نجمله فيما يلي :

قال الله تعالى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ .

فقوله تعالى : إن الله ثلاث ثلاثة ، من حيث هو قرآن أنزله الله تعالى ، ذكر يجب الاغتسال من الجنابة لمسه ، ويثاب الإنسان لقراءته ، ويجب تجويد حروفه . أما من حيث هو مقول للكفار فقائله ما لم يكن ناقلاً كافر يجب قتله .

فهناك فرق ما بين الفعل الصادر من الله تعالى في وحدة الجمع ، والمفروق في عالم الكون ، فما يفعله الله ، أو ما يصدره من أحكام يجب الإيمان به كما هو ، من حيث هو فعل الحكيم الأقدس جل جلاله ، ولكن هذا الإيمان يتخذ طريقاً آخر هو : عدم الإيمان ببعضه من حيث هو منسوب إلى البشر .

والعارفون يحاسبون أنفسهم على هذا الأساس ، ويظهر لنا ذلك من قول بعضهم : « إني لأعرف ذنبي من سوء خالق غلامي ودابتي » . ومن قول آخر حين سرق متاع جاره : على الضمان . فبسوء خلقى سرق متاع جارى . لبست سراويلي البارحة قائماً .

ومن توحيد الأفعال يترقى العارف إلى توحيد الصفات .

وتوحيد الصفات خطوة صعودية يمكن بها أن نشهد الصفات الإلهية في كل شيء ظاهر في الوجود على وجه التحقيق ، ولا يكون التحقيق إلا على المنهاج الذي رسمناه فيما قدمنا من كلام . أما إذا لم يقم على هذا الأساس فإن ذلك يؤدي إلى خيالات فاسدة يسميها بعض الجهلاء توحيداً ، إذ طامعوا مطامع فقموها تقايداً ، فنزندق طائفة ، وألحدت أخرى ، وكفرت طوائف .

فليس الكلام عندهم في التوحيد بالخيال ولا بالمقال ، وإنما هو شعور وجداني قائم على التحقيق الثابت على أسس متينة من السلوك ، وما قال بعضهم :

جلت معالي قدس حضرة ذاته      عن أن يطور بها ذوو الأطوار  
هيات أن تصطاد عنقاء البقا      بلعابهن هناك الأسرار



وهناك أساس آخر تقوم عليه معارف أهل النور، هو: عدم نهاية المشاهدة، لأنه ليس لله بداية ينتهي إليها السلوك كما أسلفنا .

قال الشيخ العارف نجم الدين الكبرى : « اجعل من وجودك كرة ، ومن تصرفات الحق صولجانا ، واضرب بك في ميدان الطريقة ، واعلم أنك لا تظفر به أبداً » .

فلا معرفة لمن يقول إنه وصل . ولا معرفة لمن يقولون : ليس وراء ما شاهدناه مرمى ، ولا معرفة لمن يسبقون بتوحيد الصفات على توحيد الأفعال . وهم يتخذون التبتل وسيلة لاستفاضة العلم اللدني إلى معين القلب ، ثم استفاضته إلى العقل المتصل بوعي الروح ، ولا يعتبرون التبتل حقاً إلا بدوام الطهارة الظاهرة ، والباطنة ودوام الخلوة مع الله بذكر النفي والإثبات ، ليبقى العارف جامعاً بين مشهد الجمع والفرق . وبين الوحدة والكثرة .

ولا يستغنى طالب المعرفة عن ربط القلب برجال السلسلة ، بادئاً من شيخه ، باعتبار قلوبهم منافذ إلى تلك الحضرات ، وباعتبار الله منزهاً عن الجهة ، فلا يجوز التوجه القلبي نحو الله في جهة من الجهات ، ولذلك توجهوا إلى قلوب شيوخهم التي تنتهي إلى قلب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو الوسيلة العظمى التي بها عرفنا الله ، وبلغنا عنه تعالى قرآنه وأحكامه .

هذه هي منابع المعارف وروافدها عند أهل النور ، وبعدها يبدأ شهودهم للحضرات الخمس في عين الوحدة . وهي الحضرات التي أقام عليها صدر الدين القونوي تفسيره لأم القرآن ، باعتبارها جمع القرآن كله ، وسنحدث عنها محاولين تقريبها إلى الأفهام بحول الله وعونه في التعاليقات .

## التفسير الصوفي في الميزان

هذا الفصل كآفة أردنا بها الحق ، وصدقت النية فيه على أطراح التعصب والشطح جميعاً ، فكلاهما غلو هادم تزل به القدم في قيود التعجيز والاصوق بأرض الضيق والتصاب الفكري ، أو تضل به العين والعقل في متهات التحليق الأهوج الذي يحطم القيود ، ويعود بالإنسان إلى حال من الفوضى والتعدى للحدود .

التعصب تمجر في الفكر ، وضيق في الأفق ، ودعوى عريضة تحد من ملكة ، والفقہ العميق .

والشطح دعوى أعرض من سابقها ، لأنها تعطى الإنسان ما ليس له من الحرية ، وتمخذه عن نطاق العبودية لله ، إلى لون من عبودية الهوى وكلاهما تسمان صاحبهما بأنه أضل سبيلاً من الأنعام كما نطق الكتاب العزيز .

ولكى نتمكن من الوصول إلى لون من الإنصاف لا بد أن نستعرض الروافد الأولى التي استقى الصوفية منها أصول طريقهم ، ثم نضع الخطوط تحت عناصر الانحراف ، وعناصر التوفيق ، سواء وافقت الصوفية ، أو خالفناهم ، فلا هدف إلا الحق ، والحق يدفع الباطل بطبيعته ، وفي بدائه أصوله البسيطة .

ونحن نأسف أشد الأسف لأننا فقدنا مرجعاً من أهم المراجع التي تنقى أضواء تكفي للكشف عن مذهب الصوفية الحق في تأويل القرآن الذي يمكن  
( ٤ - تفسير صوت )

إعتباره ميزاناً يتفق عليه المعارضون والمؤيدون للتصوف ، وكلمة حق تحسم هذه المشكلة العريقة في تاريخ الثقافة الإسلامية . ذلك هو كتاب « فهم القرآن » للحارث بن أسد المحاسبي .

فالمحاسبي مؤسس المدرسة الروحية التي تتخذ من عقل الشريعة ، ووجدان الروح جناحين تخلق بهما في عالم المعرفة .

وهو أستاذ الجنيد بن محمد البغدادي ، الذي تنهى إليه جميع الطرائق الصوفية على الإطلاق .

وهو رجل متزن الفكر ، سليم الوجدان ، جيد التحليق في آفاق المعرفة ، منطلق في تحفظ ، ينفر من ظلام المغارات السحيقة التي بناها المتعصبون قبوراً لمواهبهم ، وإهداراً لإنسانيتهم ، كما تنفر من مفازات الشاطحين المضلة المهلكة .

وهو رجل أخلاق من أهل السنة ، يجمع بين العقل والنقل والوجدان في وحدة متناسقة المنهج ، يعز نظيره بين مفكري الإسلام .

ولكن كتابه هذا مفقود بكل أسف ، والأمل في الله كبير ، أن يوفق الله أستاذنا الدكتور عبد الحليم محمود في مساعيه للعثور عليه ، إذ أنه كان موجوداً أيام الشيخ العلامة ابن تيمية ، ونقل عنه الكثير في كتابه « منهاج السنة » . كما أن في كتابه « العقل » بذوراً قيمة لفهم القرآن منعرض لها إن شاء الله .

ليس التصوف مذهباً منفصلاً عن مذاهب الإسلام الفطرى البسيط العميق ، السهل الممتنع ، وليس هو دعوى إلى الانفصال عن القيود

وإن وهم واهم متعجب ، أو شطح شاطح مجذوب ، أو انتسب إلى القوم من ايس منهم .

بل هو في أوجز تعبير « رقابة صادقة على النفس ، وإلزامها جادة الإسلام مع دوام المحاسبة » .

فإذا اكتفى المسلم العادي بأداء الفرائض والواجبات ، وتناول كل مباح ، وأرضى نفسه من الخلال بما شاءت ، فإن الصوفي يلتزم الفرائض والواجبات ، والسنن والمندوبات ، ويحد من رغبات نفسه ، ولا ينساق وراءها في معانقة المباحات ، بل يضيق عليها طريقها حتى تستسلم للروح وللعقل ، وتنساق ماشاء لها الإنسياق في مجال الرقابة على النفس ، لئلا تهمل حركة من حركاتها دون نية صالحة ، وإرادة صادقة ، ومن هنا تبرز القاعدتان الرئيسيتان للتصوف كمنهج فكري وسلوكي مقرر القواعد والمنهج هما :-

۱ - تحويل السنن إلى واجبات يلتزمها المسلم ولا يهملها إلا نادراً متعمداً لئلا تتخذ صفة الفرضية .

۲ - إصطحاب النية وصدق الإرادة في الأعمال كلها لله تعالى .

والمبرر للقاعدة الأولى نص قرآني قطع : « كَتَدُ كَانَ لَكَمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وحركاته وسكناته هو السنة ، وكانت سنته هي عدم خلو الوقت عن عبادة ، إما بدنية ، وإما قلبية ، حتى لقد كان الشعور بالعبودية لله ملكة لازمة له ، يحدوها الحب ، وينير طريقها الإخلاص ، وتغذوها

النية والإرادة ، ووحدة القصد ، حتى سقط الشعور بالكافة وقضت المكابدة نجحها بين أنوار الحب واليقين ، وجمال البسط والحبور .

والمبرر للقاعدة الثانية نص تفسيري من السنة يقرر أن « الأعمال بالنيات » وأن « لكل أمرىء مانوى » ، كما يبررها أنها فرصة لإحراز أكبر قدر من الجزاء على أقل العمل ، وأهونه على الجسد والعقل .

فالصوفي ينم بنية الحفاظ على القوى البدنية لاستخدامها في الأعمال العبادية الجسدية دون انقطاع ، ويفتح عينيه في الصباح الباكر فينطق أول ما ينطق بالشهادتين ، وهي سنة في التكرار ، فرض في الإعتقاد والإقرار ، وتجديد للعهد المبرم بين الله والعبد ، ودفع لوساوس النفس التي تحاول فصل الإنسان عن رابطة الدائمة بربه ، وعن حقيقة وجود الإنسان وسلوكه الممنوح له من الخالق جل وعلا .

وبعد أن يؤدي الصوفي ما فرض عليه ، ثم ماسنه له النبي صلى الله عليه وسلم من أذكار وابتهالات ، يستعد لمغادرة بيته للعمل في معاشه بنية إقامة مصالح أبنائه ، وحمايتهم من ذل السؤال ، وتربيتهم تربية دينية سليمة .

ويقدم بين يدي مسعاه وضربه في الأرض الاستعداد للرضا بكل ما يرد عليه من ربه ، سواء وافق ما في نفسه أو خالفها ، ثقة منه بولاه ، وبأن ما يجريه عليه إنما هو الأصاح له في معاشه ومعاده جميعاً .

فإذا لبس ملابسه ، فإن كانت فاخرة نوى التحدث بالنعمة ، والقيام بحق الشكر عليها في استخدامها في محاب الله تعالى . وإذا كانت دوناً

بين لباس الناس نوى الاقتداء بسلف الأمة الأجداد ، وسلوك طريق  
الصبر والرضا .

وإذا قام بعمل قوم جانبه الروحي على جانبه المادي في كل شيء ،  
فإرضاء الله تعالى قبل إرضاء العبيد ، والحصول على ثواب الله قبل الحصول  
على الأجر والثناء من الناس ، وخدمة الإنسانية لله قبل خدمة العيش  
والمصلحة الشخصية ، ورقابة القنون الروحي ، وذكر الله قبل ذكر الخلق ،  
وهكذا يسلك الإنسان سبيله إلى ملائكة المراقبة لله ، وهي ذكر خفي لا يعلمه  
ولا يجزي به سوى الله ، وهي ضيق في عالم الحس ، وسعة في عالم  
المعنى ، فهو طريق يحول كل العمل الإنساني إلى عبادة تقرب بصاحبها  
من مصدر الرحمة ، وفيض النور ، بينما غفل الكثيرون عن هذا الطريق  
الذي يساق فيه الإنسان إلى عزته وعظمته ، وجبات روحه رغم أنه .

يخس الإنسان ههنا بأنه إنسان .

ويعرف المراد منه كإنسان .

كما يعرف قيمته بين عالم الخلق معرفة الإنسان .

وهل بين الناس من لا يعرف أنه إنسان ؟ نقول : إن الإنسان  
في ذاته مشكلة ليس فهمها ومعرفة ما بالأمر اليسير حتى يدعيها كل أحد .  
ولما الجرم العقير من الناس يعرف أنه إنسان من حيث مطالب الإنسان ،  
والقليلون هم الذين يعرفون أنهم ناس من حيث ما هو مطلوب من الإنسان ،  
وهذا الجانب العامي من معرفة الإنسان نفسه هو « الأناية » أو « الأنا »  
هو الحجاب الصلد بين الإنسان وبين عالم المعرفة كما هو عالم معرفة حقة .  
ومن هنا كان الإجماع على أن « من عرف نفسه عرف ربه » .

قلنا ولا زلنا نقول : إن الفرق بين الفهم الصوفي والفهم غير الصوفي للإنسانية هو الفرق بين مطالب الإنسان وتبعات الإنسان ، أى بين الأخذ والإعطاء ، أى : بين السلبية والإيجابية فى مقام الإنسان بين الكائنات فعلى الطرف الأدنى وهو العناية بمطالب الجسد ، وقطع الوقت ، وإيهاك القوى الجسدية والفكرية فى طلبها يقف العمامة من الجهلاء ، وليس أشرف على مجتمع المسلمين من مسلم جاهل ، ولو كان متديناً .

وعلى خط الوسط ، وهو العناية بمطالب الجسد والأخذ بشعائر الإسلام مادامت تؤدى إلى مطالب النفس من الثواب ، أو رفع العقاب ، يقف الفقهاء وعلماء السطور الذين عنوا بالنقل ، وكان سلوكهم نصياً ، وغلب عليهم تحديدات العقل فى شئون العمل العبادى ، فمادامت أركانه قائمة فى الظاهر فقد سقطت العقاب على تركها ، وأجيز العامل بثواب ماعلى فعلها ، وكلا الحالين من مطالب النفس ، لا ينهض خلف حدودها إلى نعيم شهود الروح .

وهذا النوع لم يتم معرفته بنفسه ، فهو يكتفى منها بظاهر العمل وهيكله ، وقلما يتهمها بالتدليس والخداع ، وقلما يعانق العمل العبادى بوجوده ، ويغلب عليه أن يعانقه بجوارحه ، كما يغلب عليه الغرور والرياء ، واللصوق بنزعات النفس ، والاحتجاج لها فى كل مجال .

هذا نوع من الناس شره أكثر من نفعه ، شاب عمله شر الغرور ، وقتام الرياء ، وظلام الرضا عن النفس ، فكان عمله شراً كله ، فالشر قليله وكثيره سواء ، والشر شر كله .

وهذا النوعان يعنيان أكثر ما يعنيان بمطالب النفس ، من الأجر المادى أو المعنوى على العمل ، وميزان الإخلاص عندهما ثناء الناس ، وهذا الثناء حاد يحدداهم إلى العمل الكثير ، ويفعلان عن أنهما يعملان للنفس ، لا لله .

أما الصوفى فيعنى بما هو مطلوب منه ، ويضحى فى سبيله بمطالب نفسه .

وأصله الشرعى فى هذا أن العمل قد يقوم به الجسم الفقير ، ولكن مدار الصحة والبطلان عنده ليس إقامة الهيكل ، وإنما هو تصحيح العمل ، وتنقيته من مظاهر خداع النفس . أى : الفلاح فى العمل ، ولا فلاح إلا بتزكية النفس عن دون الطباع وما دىها ، ولا خيبة إلا بالإنسياق وراء خداع النفس وكيدها المقرر فى القرآن . « قد أفلاح من زكاهها . وقد خاب من دساها » .

يبدأ الصوفى بإصلاح آلة العمل ، ويؤمن بأن الآلة الفاسدة لاتعطى إلا نتائج فاسدة ، ويتدبر نفسه ليرى آيات الله فيها ، وتقلبها بين الرضا والسخط ومم ترضى ، ومم تسخط ، وهل هى قائمة على ميزان الحق ، أو منحرفة عن سنن الصواب ؟ . ثم يخرج بنتيجة هامة ، هى : أن النفس قرينة الشيطان ، قلما تدعو إلى خير خالص من شوائب الشر .

ثم يدقق ويستقصى فى الأسباب التى تبطر النفس ، وتطفئها ، فيجدها عنها ، وفى الأسباب التى يقيم المصالحة بينها وبين الروح ، وتبعث فيها الفطنة إلى حقيقة ما يراد منها ، وتعرف الشيطان من حيث هو شيطان . ثم يقوم الصوفى على مراقبتها لحظة بعد أخرى حتى يضيق بالنفس عالم المادة ، فتخلص إلى فسحة فضاء الروح والتجريد .

قد يراقب الصوفى نفسه أثناء العمل ، ويقوم العمل صحيحاً لاغير عابيه ،



وبهذا يحاول هذا النوع أن يدعى بساطة السلوك الصوفي ، واسمه لا يفتن إلى أن نفسه وشيطانه يرصدانه لإبطال العمل ولو بعد عشر سنين أو بعد خمسين سنة . وقد ساق الحارث المحاسبي مثالا لذلك فقال في كتابه « آداب النفوس » ما معناه : رجل عبد الله زماناً ، وصحت عباداته ، وراقب نفسه ، واستوى على الطريق ، ثم أراد رجل أن يحصى عرفاء المحلة وعبادها وصالحيتها ، فكتب اسم هذا العابد في آخر من كتب ، أو أهمله ولم يكتبه ، فوجد في نفسه ، فهلك وما يشعر .

وعامة المسلمين يهلك نفسه من حيث لا يشعر . يفضب إن قلت : إنه ليس بعباد ، بينما يفرح الصوفي بهذا الاتهام ، ويعتبره إخفاء للعمل ، وبهذا الخفاء يتخلص لله تعالى دون شوب يشوبه من ترهات النفس .

يثور الجدل بين غير الصوفية حول دعاء من الأدعية ، هل هو حديث وارد حقاً ، أم هو موضوع ، وإذا كان صحيحاً جادلوا حول رجال السند ، وشغلوا الوقت في التوفيق بين المجرحين والمعدلين ، ولكن الصوفي يقرأ ما أمامه فإذا هو دعاء ، ويعلم أن الدعاء منح العبادة ، وأنها كلها دعاء ، فيدعو به ، فيظفر بالملاطفة على بساط الحب المطلق ، بينما يظفر المجادلون بمقتام الحقد بعضهم على بعض فهلكوا وما شعروا .

كل إنسان يدعى بالإخلاص في العمل ، ولكن الذين يعنون بالميزان الصحيح للإخلاص ، يفهمونه حق الفهم ، هم كل من فتح عليهم في باب المراقبة للنفس في الخطرات والحركات والسكنات والكلمات والإرادات ، لا في ظاهر حركة الأعضاء وقتاً دون وقت .

إننا نجد هناك من يحب الثناء ، ويهوى التصدر ، وفي الوقت نفسه يدعى الإخلاص في العمل لله ، فإذا حاول أحد أن يزحزح هاوى التصدر عن مكانه أنملة عاد إلى نفسه ، فنفخت من كيدها فتار وهاج ووجهته نفسه كما تريد من بذاء القول ، وهجر الكلام انتصاراً للنفس . فما هو بمخلص ، وما هو بعامل لله ولو قتل نفسه ليثبت غير ذلك ، فقد قتته نفسه من حيث لا يشعر . أما الصوفي فإنه يكره التصدر ، ويعتبره هادماً للكيان الإنساني كله ، فإذا سبق إلى التصدر هضم نفسه ، وازداد تواضعه ، ونسى أنه متواضع ، وطالب نفسه ، ولم يطالب لها ، وصمد على هذا الطريق إلى النور الذي ما بعده من نور .

يخطط أحد العلماء لمشروع من مشاريع العلم والثقافة ، وينوي أن ينشر ما وصل إليه ابتغاء وجه الله ولا شيء غير ذلك . فإذا ما نقل عنه أحد ما وصل إليه من العلم ، أو تطابق معه في التفكير هاج وماج ، وربما وصل صوته إلى القضاء ، ومن العجيب حينئذ أنه غافل عن كذبه في دعوى الإخلاص لأنه مع هذا يردد دعواه ، ف أين ذهب عقله إذن ؟ ألم يظهر ما أراد أن يظهره ابتغاء وجه الله لنزع الناس ؟ فمثله يشور إن لم يكن لاصقاً بنفسه منافقاً في دعواه الإخلاص ؟

وعلماء النقل والعقل يقنعون بالقول ومقارنتها ، ويقفون عندها ، وقلمًا يخلو لهم وقت من مقارعة حجة بحجة ، واكتئاب إذا ظهر عليهم مخالف حجة ، أو حقد على من برز في عالم العقول والنقول ، أو أصاب خطأ من دين ، أو فيصت من تصدر . وتلك هي غايتهم ومبانيهم من العلم . أما الصوفي فيكتفي من العقول والنقول بما يقيم به عباداته ومعاملاته من جميع جوانبها ، ثم يفارق الجمهور في ضجيجهم وجدالهم ، ويخرج من الخلاف . ويقول : لن يغضب أبو حنيفة إذا نويت

الوضوء والصلاة جهراً ، ولن يغضب الشافعي إذا اعتبرت متر الحال في الإشهاد على النكاح . ولن يغضب أبو حنيفة إذا توضأت من ثلثين ، وهكذا يخلص صدره من لدد الخصومة ، ويقضي الوقت الذي يقضيه عامة العلماء في الجدل في التوجيه القلبي نحو الله ، فيحظى بفيض النور ، بينما باء غيره من هواة اللدد بالخيبة والخسران « وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » .

وهكذا الروافد التي اتخذتها الصوفي مذهباً للسلوك ليست شريعة داخل الشريعة ، وكلها مأمور بها ، وكلها تأصيل لمكان الإنسان على وجه الأرض من حيث هو خليفة مطالب بمعرفة نفسه قبل أن يعرف حقوقها .

إتهام النفس ، عدم الرضا عن كل عمل يصدر عنها ، النفور من اطلاع الناس على العمل لا تصريحاً ولا تلويحاً ، الغيبة عنهم إذا حضروا العمل قهراً ، وتخليص النية لله ، عدم الرغبة في الجزاء والشكور على العمل أي : العمل لمجرد الأمر لا لجدوى العمل .

فهل رأيت أنقى ولا أصلح للدنيا والدين من هؤلاء ؟ إنهم يعلمون ويتقنون العمل ، ولا يستجيبون للنفس التي تطالب بمزيد من الأجر أو الثواب ، ويدأبون على العمل ولا يفترون إلا إن فترت الأعضاء ، أما فتور النفس من أجل مطالبتها فلا ميزان له لديهم .

ومن أجل أنهم لا يطلبون ، ومن أجل أنهم يؤمنون بأنهم غير قائمين بحق الشكر فلا يستحقون المزيد ، ومن أجل أنهم يتمتعون بملكة الذكر الخفي الدائم ، والتدبر والمراقبة على النفس حياهم الله بالمزيد ، وعلمهم من لدنه علماً ، وأفاض عليهم ذوق العلم لا هيكل العلم ، وفرق هائل بين القاعدة والتطبيق ،

أو بين العلم والفن ، فنحن لا نظرب مطلقاً لسمع قاعدة موسيقية مكتوبة على الورق محفوظة في العقل ، فإذا كان العالم باللحن متقناً لعزفه فقد فاق العلماء بفن الموسيقى ، وحياة الوجدان في أعماقه . وهكذا الصوفي يحفظ القواعد ، ويطبقها تطبيقاً سليماً خالص الوجهة والقصد ، وهناك ذوق الشريعة ، والفهم الوجداني لها ، وهو مدار المعارف الصوفية على اختلاف مذاقاتها ومشاربها .

والقرآن موضوع جليل عند علماء النقل ، وعند أهل الذوق والنور ، والعلماء من أهل العقل قد خدموا القرآن فيما يختص بمجالاتهم ، وقد أهلوا له من فهم حوالب القرآن ، ولكن الصوفية يفارقونهم بعد ذلك صاعدين إلى عالم الذوق هبة وفضلاً عن الله تعالى ، لا بالكسب والتعلم ، بل جزاء لهم على حسن خدمتهم وصدق إرادتهم .

ومن هنا يمكن أن يدعى هذا الفهم بعض المتحللين من الشرائع من الملاحظة والزناديق ، فما دام الأمر ذوقاً شخصياً ، وما دام الصوفية لا يؤمنون بالنقل في هذه الأذواق ، فقد سهت دعوى الذوق ، وسهل الإغراب في القول بدعوى الذوق ، وسهل الهدم السريع لأركان الشريعة من هذا الطريق ، لا يختلف مع معارض ولا موافق في هذا المجال ، لولا شواهد الصلاح ومقاييس الشريعة اللازمة .

فكان الصوفية لهذه الثغرة ، وأيقنوا خطورتها على كيان الشريعة ، فوضعوا الموازين الدقيقة التي تحمي طريقهم من الدخلاء ، وتشير إليهم في وضوح وسهولة حتى لا يفتر بهم مسلم ، وحتى لا يسب الناس قوماً أظهاراً شبه زائف بينهم وبين دخيل ما حد قد كرهوه هموا بفضوه ، ونهبوا على زيفه وضلاله ، رتلك الموازين هي :

١ - ألا يكون الذوق معارضاً للظاهر ، نافياً له هادماً لفظ القرآن .

٢ - أن يكون له شاهد من الكتاب والسنة ، أو من أحدها .

٣ - ألا يعارضه عقل ولا شرع .

٤ - ألا يدعى الذائق كذب غيره .

وأنت ترى يا أخى مدى الإنصاف للعقل الإنسانى باعتباره موهوباً من الله ومدى الإنصاف لحدود الله أن يعدوها عاد أئيم ، فلا اعتبار لتأويل ما لم يشهد له الكتاب والسنة ، ولا اعتبار له كذلك إذا عارض الظاهر كما فعل الباطنية في هدمهم اظواهر الآيات . وأخيراً لا يعتد بالصوفى ولا ينسلك فى سلكهم ، إذا دعى كذب غيره من مفسرى القرآن تفسيراً لغوياً أو بلاغياً أو فقهماً أو غير ذلك من التفاسير التى تخدم الشريعة فى فرع من فروعها ، أو أصل من أصولها .

ولقد حقق العلامة سعد الدين التفتازانى موضوع التفسير الصوفى ، والفرق بينه وبين أباطيل الباطنية الذين يدعون أن النصوص ليست على ظاهرها ، بل لها معان باطنية ، لا يعرفها إلا المعلم ، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالسكينة . أما ما يذهب إليه المحققون من أن النص محمول على ظاهره ، ومع ذلك ففيه إشارات خفية إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك ، ويمكن التطابق بينها وبين الظواهر المرادة من كمال الإيمان ومحض العرفان .

الباطنية يحكون باستحالة مراد الله تعالى من كلامه على أساس أنهم يفسرون القرآن دون خضوع اظواهره ، ثم يقولون زوراً إنه لا معنى للقرآن إلا ما أولوه به . أما الصوفية فهم يقرون الظواهر مراداً بها موضوعاتها ، ثم يفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم .

والشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي يقول : صدق علماء الرسوم في قولهم :  
إن العلم لا يكون إلا بالتعلم وأخطأوا في اعتقادهم أن الله تعالى لا يعلم من ليس  
بنبي ، وهو القائل : « يؤتى الحكمة من يشاء » فكما أن الأصل تنزيل الكتاب  
على الرسل ، فالأصل تنزيل الفهم على قلوب من يشاء .

ونحن إزاء فكرة التعلم والوهب الممنوح لن نقول كما قال الألويسي رحمه الله  
حين قال : الإنصاف كل الإنصاف التسليم للسادة الصوفية الذين هم مركز الدائرة  
المحمدية ما هم عليه . بل إننا سنحاول الاقتناع والإقناع قدر المستطاع . بعد  
أن نستبعد كل ما يهدم ظاهر اللفظ كقول بعض المدعين في تفسير قوله تعالى :  
« من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه » . « من ذل » من الإذلال « ذى » أى  
الفس . « يشف » من الشفاء . « ع » أى : اعقل . إن الله « يع » فعل ماض  
الصابرين ، أى برحمته . فهو وراء لا صلة بينه وبين الفكر الصوفي البناء .

فهم القرآن إذن عمل مشترك بين علماء النقل ، وعلماء الإلهام ، أو بين علماء  
السطور ، وعلماء الصدور ، أو بين الصوفية وغيرهم من علماء المعقول والمنقول .  
وقد اعترف الصوفية بكلا الاتجاهين وأقروا بصحتها ، كما ادعى الكثيرون  
من علماء النقل صدق مسلكهم ، وبطلان الفهم الصوفي للقرآن ، حتى في أصح  
مسالكه وطرائقه ، البعيدة عن الغلو والشطح .

وما نشأ هذا الإنكار من جانب علماء النقل على جانب علماء الإلهام إلا  
من جهل الطريق إلى الإلهام ، أو من العلم به علماً نظرياً ، والعجز عن العلم به علماً  
تطبيقياً . ومن العجز يكون هدم الحقيقة ، وتعقب المثل العيب بالتجريح ، ويكون  
العمل في جد وعزم على إنكار المواهب الإنسانية المريعة الموهوبة من الله ،  
انتصاراً لعجز النفسى ، ودفماً لها في طريق الضلال والالدد والجدال والخصام .

ولكن يشيء من الإنصاف ، وهضم النفس ، وعدم الاستجابة لخداعها  
تنجلى الحقيقة ، ويجمع الشمل ، وتتضافر الجهود على الاندفاع إلى قمة التاريخ ،  
ومجد الإسلام الزاحف .

فالإنسان موهوب بفطرته ، والفطرة طبيعة الإنسان الوليد ، وهو مستعد  
حسب قانون الوعي الروحي للاستشراق على الغيب ، والإدراك مما وراء العالم  
المنظور ، منذ سمع كل مخلوق آدمي عهد الله تعالى إليه « ألت بربكم » .  
ولا يفترق إنسان عن إنسان في تلك الموهبة مادام خاضعاً لقانون البساطة الأولى  
الذى يتسم بالزهد في الماديات ، والنزوع نحو الروحيات ، فما عالم النور الذى  
أخذ فيه الميثاق إلا بساطة الإنسان الذى ضاق عالم حسه ، واتسعت دائرة معناه  
إلى أقصى ما أعده الله له من كلا الجانبين .

والوليد كذلك خاضع لقانون البساطة التى عبر عنها الإسلام بالفطرة ،  
ولكنه فى هذا الطور من حياته يبدأ السير على طريق المادة فى تكوينه  
الجسدى ، بمتطلباته المادية البسيطة ، وفى الوقت نفسه لم ينحل استمساكه  
على قانون الفطرة الروحية بوعيه الروحي الموهوب ، بسنن التوكل المطلق ،  
ولذلك يخضع له الكبار ، وتحنو عليه القلوب ، أى إنه يظفر بالنتيجة الحتمية  
للاستمساك الفطرى بقانون الروح ، والتضييق فى عالم الحس والمادة ، وتلك  
النتيجة هى : إنفعال الكائنات له إنفعالا مطلقاً . تبين دلائله لكل ناظر فاحص  
كما أشرنا إلى ذلك إشارة عابرة لا يتسع المجال لاستقصائها .

من هنا يبدأ قانون بسيط هو : « أنه كلما ضاقت دائرة الحس اتسعت  
دائرة المعنى » .

وعلى هذا القانون دلائل تنقضى

فالروح المجرد يوم الميثاق كان في قمة الوعي المعنوي .

والجنين الذي دبت فيه الروح تنفعل له أعضاء الأم ، وترقبه الآمال الباسمة  
ويستعد لاستقباله الأهليون بما لا يتأتى لمستقل بالفكر والتدبير ، بل وتنزل  
عليه الملائكة .

والوليد كما قلنا يسخر الكبار في حاجاته المادية والمعنوية بما لا يمكن  
أن يتأتى له وهو صاحب حول وفكر مستقل .

والنائم الفاقد للحول والطول تنسع دوائر معناه كما هو مشاهد في الرائي  
والمكاشفات المنامية حتى لدى الفسقة والمنحرفين .

فإذا ما استقل الانسان بفكره وتديبره ، واتخذ مكانه بين مجتمعه ،  
واندمج في حلو الحياة ومرها ، وحاول أن يدبر أمره بنفسه فهو حينئذ  
أحد رجالين .

رجل قطع ما بينه وبين القوة العليا المقدسة المدبرة الملائكة القاهرة ، واعتقد  
أنه بما أوتي من علم في شئون الحياة يستطيع أن يسخرها لمطالبه . ونظر إلى  
قانون السبب والنتيجة القريب ، وغفل عن قانون السبب والنتيجة في عالم  
الغيب ، فانهمك في درس القانون المادي ، وغفل عن قانون الروح . فآسفت  
دوائر حسه ، بل غطى الحس على مواهبه الروحية ، فضاقت دوائر معانيه ،  
وانسد عليه باب الفتح ، وفسر الظواهر الغيبية على أساس القانون المادي فضل  
وأضل ، وصنعت له نفسه حجاً ، وأمدد الشيطان بالحجج الداحضة ، وأعانته  
على اللجج والدد والجدال .



وزجل نظر إلى السبب الأول وحده ، وأهمل قانون الأسباب القريبة من حيث هي فاعلة فعرف الكمال ذى حق حقه ، عرف أن الله هو الفعال الحق ، وأن الأسباب فاعلة بتسخير الله لها ، وعرف أن الله الموفق للسبب ، فإذا وفق لسبب أعطى علامات الإذن والتأييد ، فسرى عمل العبد في السبب الظاهر مرتبطاً بقانون الغيب لا يحميد عنه ، فإذا لم تواته أمارات الإذن والتأييد والتوفيق صد عن السبب الظاهر ، لأنه يسبق غيره في إدراك الحقائق ، ويعلم حسب عوده ربه أن السعي غير مجد ولا مفيد .

وهذا إنسان قريب من الكمال ، اتسعت دائرة معناه ، وضقت دائرة حسه . لأن الحس على كثرة ما يزاوله مربوط في وجدانه بعالم الغيب وعالم المعنى ، ولم يبق من مشاهداته الحسية غير النتائج التي يحصل عليها ، بل إنها هي الأخرى يتناولها شاكرًا مؤدياً حقها ، رابطاً لها بعالم الروح الأقدس .

وكلا النوعين من الناس في حاجة إلى معرفة حدود الله وشرائعه ، وأداء ما افترض عليه وما وجب ، ومتابعة السنة في أنواعها المؤكدة والمستحبة . فماذا يكون موقف كل منهما في ميدان الشريعة ، حتى يمكن أن نتعرف منه على صدى فهمه لنصوص الغيب ؟ .

يتعلم النوعان الصلاة مثلاً . ويعرفان شروطها وأركانها وسننها وكل ما يتعلق بها ، ويؤديانها في صورة واحدة ، ولكن الخلاف يبدأ هنا بين النوعين واضحاً ، بحيث تبدو بينهما هوة بعيدة المدى ، تبعاً لما تأصل في بناء كل منهما من قانون السلوك اللذين أشرنا إليهما : إتساع دائرة الحس ، وضيق دائرة المعنى . واتساع دائرة المعنى وضيق دائرة الحس .

فالنوع الأول يعنى بصورة الصلاة وحدها . فما دامت ركعاتها معدودة وقيامها وركوعها وسجودها وقراءتها قائمة ، فهى صلاة سقط بها الفرض ، وسقطت المطالبة بها فيما بعد ، وما عليه بعد ذلك لو غلبه وعيه المادى فراوده وهو فى صلاته ، فحدث نفسه بكل عجيب وغريب عن بابها وعن معناها . ولا عليه كذلك إن أعلمها ونجى بها ، وما عليه إن تحدث بها واتخذ صلاته ونسكه حديث مجلسه ، وقمع انقصر فى صورتها بصورة تنفره منها . وما عليه كذلك إن إتخذ سمى العباد المتبتلين ، ففسخ صورته ، وهو بحسب أنه يحسن صنعاً . أما ذوق الصلاة ، ووجدانها ، وتناضحها من صلاح الأمر ، وبقظة الوجدان ، وثناء الشعور بالإخوة لإيمانية ، فذلك أمر بعيد تبارت نفسه عن إدراكه . وأظمت روحه عن فقهه ، وأصبح الشرع لديه صورة خالية من المعنى . فإذا ما حدثه أحد الروحانيين عن معنى الشرع وذوقه ومد باضلال ، وبهتته بانعظام .

وأشر ما يكون هذا النوع إذا كان عنماً منقولاً والمعقول . لأن العلم يتحول لديه إلى نوع من الجدك والمدد ، وحب الظهور ، والغضب من المحسن . أى من كل ما يبرز زيفه وضلاله من أدب السوك ، وروحانية الفهم .

وعند هذا الضرب من السوك أشرار لأنهم يصدون عن حيرتهم فى إزاحة كل ما يكشف قصصهم ، ويفضح بوطنهم العفنة ، ويغيبونهم بالشر . كثيرة حججهم فى تزييد نفوسهم . يكادون يتحولون إلى آلات حسابية تعد الركعات والسجودات وكفى . كما يستعجبون لذلك إلى قلوب جامدة لا تفقه إلا المنقول وحده . أو ما يزيد المنقول من المعقول .

أما النوع الثاني ، وهو الذي ضاقت دوائر حسه واتسعت دوائر معناه ، فإنه يعنى بتقويم صورة الصلاة إتباعاً للشريعة من حيث ظاهرها ، وله مع ذلك في هذه الصورة ذوق ووجدان يفتح له قلبه ، وتنفسح له آفاق روحه ، فلا يستطيع أن يتخلى عن ذوق الوقوف ، والتوجه إلى الكعبة المحسوسة وما فيه من أغوار وأبعاد ، ولا عن تتبع معنى ما يقرأ ، وربط عقله ولسانه وقلبه معاً حينما يقرأ في صلاته ، وله في السجود ذوق غير ذوقه في الركوع . وهكذا تأخذ صورة الصلاة المعنوية مكانها لدى هذا النوع من الناس ، وتنسamy تلك المعنويات حتى تتخذ مكانها في قمة المشاهدة الكافية للعظمة الإلهية تحيط به من كل جهاته .

وهو إذ ذاك يجاهد نفسه في الجمع بين الصورة والمعنى ، بحيث لا يغلب المعنى الصورة ، ولا يجور عليها . وهو كذلك لا ينكر على المتعبدين بالصور ما أقاموه من صور العبارات بينما ينكرون هم عليه معنوياته ، لا لشيء إلا لأنها تكشف ما بطن في هياكلهم من أخلاق الوحوش الضارية .

ويخرج كل من النوعين من عباراته ومعاملاته لربه بلون معارفه . فهذا يستولى عليه سميت مشاهدته الروحية في كل حركاته وكنياته ومعاملاته الدنيوية . وذلك ينفصل عن صور عباداته فور إتمامها ويندفع في صور الماديات وميادينها . هذا حسن الخلق ، لين الطبع ، يعامل الله في أشخاص عبادته ومظاهر خلقه . وذلك جاف غليظ القلب يعامل المادة في صور الخلق المادية ، هذا قليل الجدول كاره له إذا اضطر إليه ، وذلك كثيره محب له ، يتخذ مقياساً للبروز وسعة للعلم . وكذلك الحال تماماً إذا عرض نص غيبي مما أنزل الله على قلوب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

فالنوع الأول لا يرى إلا إعرابه واستعاراته وأسلوبه الجميل معنى . والنوع الثاني يتخذ من غاية النوع الأول وسيلة لا غاية . وله بعد ذلك ذوق القرآن ، وأثره الغيبي في قلبه وروحه ، وشرف المعنى يشرف أصله ، وله جولات في تنزل القرآن من الغيب المطلق إلى عالم الشهادة ، وله معاريج صمودية ونزولية بين عالم الشهادة وعالم الغيب .

ومن هنا كان التفسير الصوفي للقرآن أوزن قدراً من التفسير الحرفي فالتفسير الصوفي قد استنبط التفسير الحرفي ، وصعد منه إلى عوالم أخرى قد استعد لها الصوفي برياضة نفسه ، وتكوين ثقافته ، وسعة دوائره وأحاسيسه يومسكاته الجريدة التي أفقرت منها قلوب الحرفيين .

## مقاييس الإعجاز القرآني

جودة السبك . . جمال الأملوب . . روعة الاستعارة والتشبيه . . السهولة  
الممتعة . . الإخبار بالمفريات . الإيجاز مع السكل .

هذا وغيره مما هو مثله كل ما أمكن أن يصل إليه العلماء من دلائل إعجاز  
القرآن . فهل هذا هو إعجاز القرآن ؟ !!

مما نعلمه جميعاً أن القرآن تحدى قوماً لا علم لهم بالاستعارة ولا بالتشبيه  
ولا بالحصر ولا بالقصر ولا بفنون البديع والمعاني والبيان . بل تحدى قوماً  
لا يملكون من وسائل الإحساس ومقاييس الجمال سوى الذوق العام البعيد  
المدى ، ذلك الذوق الذي أبتته البيئه . ونبته للطبيعة الصحراوية الرائعة ، ودعمه  
صفاء الحس ، وقوة المدارك ، كما هو واضح من فصول التاريخ الجهلي  
المتشعب الأنحاء .

فالقائلون بأن فنون البيان والمعاني والبديع وما شابهها هي علة الإعجاز  
القرآني كالتأئين بإعجازه لما فيه من مواقف مخزعات العلماء المحدثين في ميدان  
المعامل والمصانع . وكلاهما قابل بأن القرآن أعجز قومياً بما لا يعرفون . وليس  
هذا من علة الإعجاز في قريب ولا بعيد .

واقريب المعنى الذي نريده نقول : هل يصح أن يقول الصانع للفقير :  
إني أعجزتك لأي أصنع ما لا تستطيع صنعه ؟ وهل يصح أن يقول الفقير للصانع :  
إني أعجزك لأي تعلمت ما لم تتعلمه ؟ .

لا نرى هذا جائزاً في أي عرف ، ولا في مفهوم أي عقل . وإنما الإعجاز  
الحق أن يكون أحد المتناسمين إلى حد ما في ملكة من الملكات أسمى وأرفع  
وأعرق وأقوى من صاحبه ، بحيث لا يستطيع أن يدرك له شأواً ، ولا يبلغ  
له مدى .

من هنا جهد علماء الرسوم في الحديث عن عجز القرآن ، وأكثروا  
القول فيه ، وهم في الواقع حائدون إلى حد بعيد عن حقيقة الإعجاز القرآني ،  
لم يحوموا عليها إلا قبيلاً ، ثم لم يلبثوا أن انفلتوا من دائرتها سراعاً إلى  
مخفوظاتهم التي لا تعطي القرآن حقيقة الإعجاز .

إن أوليد حيناً عبر عن مشعره نحو القرآن قال : « إن له حلاوة ، وإن  
عليه الطلاوة » ثم استتبع من تلك الحلاوة والطلاوة أنه نسى بقول وهو بهذا  
القول قد اتجه اتجاهاً مباشراً إلى الذوق لا إلى قوة إدراكه وقبلة ورد الصدر من العجز  
ود العجز على الصدر إلى غير ذلك مما لم يكن من أعجزهم القرآن به غير .

فإن الحلاوة والطلاوة إلا مجال الذوق ولو وجدان . ولا شيء من يرى الذوق  
ولو وجدان . شعر به ، ولم يستطع أن يحدد حقيقة الحلاوة والطلاوة أي شيء  
أخذ بالقرآن أخذاً جميلاً لا يدري له مصدر ، ولا يستطيع أن يحدد .

ومن هنا ما لبس الخدائين إلى حيث وولجوع الخدائين إلى حيث  
فنون الموسيقى ، ونظيفة أعلى موسيقى القرآن .

وهذا الرأي وإن كان يقرب من الحقيقة إلا أنه ليس على حقيقة ،  
ولكنه على أي حال خطوة واسعة نحو حقيقة ، لا بد أن يقف الحديث فيها  
عند نقطة هي : فساد تعبير الجمل بالمقاييس الحسابية . لأن من عجز الوجدان

أن يقال إن جمال الوردة سببه أن حمرتها مركبة من اللون الأبيض والأحمر بنسبة كذا إلى كذا . فليس في هذا التعليل جمال ولا ما يمت إلى الجمال إلا بصلة متنافرة ، منشؤها تنافر الذوق مع قواعد العلم .

لقد كان كفار الجاهلية يخشون سماع القرآن ، ويقولون لحاضريه : « لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَكَلِّمُوا فِيهِ . » وكان بعضهم يضع إصبعيه في أذنيه ويستغشى ثيابه لئلا يسمعه ، حتى ولو كان المسموع آيات تخلو من فنون البيان والمعاني والبديع ، من آيات الأحكام والقوانين الشرعية . فلماذا ؟

الواقع أن العامل المؤثر المنبعث من القرآن هو روح القرآن عالقة بصورته ، لا صورته وحدها ، ولا صورته المتعلقة بذوقه المادى المتمثل في الاستعارة والكناية وغيرها .

فالقرآن : حجج تدحض مذاهب الكفر ، وشرائع وقوانين للمؤمنين ، وإخبار عن غيب . ولكل لون من أصوله هذه روح ، وله في مجموعته روح شامل قريب من منبع الفيض القرآنى الأول ، يذاق ولا تعرف له تفاصيل . وهذا الروح القرآنى العام هو الذى استولى دون شك على النبي صلى الله عليه وسلم فى أول عهده بالوحى ، حتى احتاج إلى الدثار فى جو مكة المصهور ، وهو الذى دعا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الحيرة واللقاء حينما غاب عنه الوحى بعض الوقت .

وهذا الشعور العلوى بالقرآن — لا الشعور النازل به فى مستوى علوم البلاغة — هو الذى أصبح نبعاً فياضاً فى شخصية النبي محمد صلى الله عليه وسلم كلما رتل القرآن كما أمر ، فانساب نفس الشعور الذى أحس به واستبطنه

واستجده مع ترتيبه للكلمات المنطوقة إلى نفوس السامعين فهزها هزاً رقيقاً ،  
ولكنه في الواقع بالغ القوة في النفاذ إلى الأعماق ، وهصرها هصرأً عنيفاً  
وهو ما خشيه كبراء قريش على أصاغرهم أن ينقادوا لهذا الروح ، رستأسروا  
لسلطانه القاهر ، الذي استفاضه لرسول صلى الله عليه وسلم من عالم الغيب  
إلى عالم الإنسان المشهود :

قلنا إن القرآن متعدد الأرواح ، وله فوق ذلك روح شامل . أى إنه :  
تلوين يعلوه تمكين . والشاعر بروح القرآن صاحب تمكين فى تلوين ،  
أو صاحب تلوين فى تمكين .

فما لاشك فيه أن الروح الذى يحسه قارىء : « وَالطُّورِ . وَكِتَابٍ  
مَسْطُورٍ . فِي رَقٍّ مَنشُورٍ . وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ » .

غير الروح الذى يحسه قارىء : « وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ  
وَمَا غَوَى . وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى » .  
وغير الروح الذى يسيطر عليك وأنت تقرأ : « وَالصَّافَاتِ صَفًا .  
فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالْقَائِمَاتِ ذِكْرًا . إِنْ إِلَهُكُمُ إِلهٌ أَحَدٌ .  
رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَرَبُّ الشَّرْقِ » .

وغير الروح الذى يأسرك وأنت تقرأ : « وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ  
إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا  
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طَبَّئِمُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ . . . » .

هذه المشاعر الملونة - لا مشاعر البيان والمعاني والبديع - هى روح



القرآني المعجز الذي لا تشابهه روح في كلام البشر . وهو الشعور الذي كان يتسأل في قوة إلى قلوب العرب . فيعودوا إلى كلامهم وأشعارهم فلا يجدوا فيها هذا الروح .

وكانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزلت عنه ترتيلاً غير إنشادهم لأشعارهم . ونرى والله أعلم أنه أمر بهذا الترتيل ليكون استحضاراً للروح العام للقرآن على أتم حالاته ، حتى يتم له بذلك التمكن من الروح العام ، مع تلوين أرواح القرآن التي عبر عنها بعض الصحابة بالوجوه المختلفة للقرآن .

وكانت الأوامر الإلهية الصادرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تنحصر في الوقت الذي يكتمل فيه الاستجماع وتتهيأ فيه المراكات لنهاية استعدادها فتمدحه صلى الله عليه وسلم على ترتيل القرآن فيها وهو ما بعد نصف الليل : « قُمْ تَرْتِيلًا إِلَّا قَلِيلًا نَضَاهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا » .

وكان من أسباب ذلك — والله أعلم — تجديد الشعور بأرواح القرآن نزولاً ، وبروحه العام صعوداً حتى يبقى عمل القرآن في القلوب على درجته من القوة في نفوس التالين له في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وعبر العصور والقرون وهو السبوك الذي فطن له الصوفية فوجبوا على أنفسهم قيم الأسحار وقرآن الفجر المشهود .

ولسكن الحرفيين من العلماء ، وهم علماء العقل والعقل المنفصل عن وعي الروح إذا رتلوا القرآن ، ، فإنه يغاب عليهم تامل لغته وأساليبه ، ولا يصعدون من هذا المرتقى إلى أرواح الآيات ولا إلى روح القرآن العام ، وكأنيها شيء .

لم يرد به الكتاب ولا السنة الصحيحة . وكان الله تعالى لم يسم القرآن « روحاً  
- ونوراً - وهدى - وضياء » . وكلمها معنويات أسمی من معنويات  
الأساليب البلاغية القاصرة عن الوصول إلى شوامخ قم القرآن .

ماذا كان ترتيل القرآن عبادة من أسمی العبادات ؟

إن قال الحرفيون : إنه عبادة كما أمر الله ، فقد حرموا استجماع روح  
القرآن ، وتأثيرهم به في السامعين ، وحرّم الناس خيراً كثيراً لا لسبب سوى  
استمساك هؤلاء بحرفيتهم التي صنعتها لهم أنفسهم التي تمجرت على فهم خاتميء  
قابع على طرف واحد من مة صد القرآن هو أنه : عربيّ مبين .

وإن كان تملهم في فنون البيان والمعنى ، البديع ، فليس في تلك العمون  
مأيت إلى العبادة والثواب لا من قريب ولا من بعيد . فهي وسائل ونسب  
عائت . وليس فنون البلاغة المحفوظة تأثير الروح العبد للقرآن بأي حد  
من الأحوال . وإنما الجزاء على الغيات لا على الوسائل .

إننا نسمع آية من القدرىء تلو القارىء . فتشعر بثورها من وحد دون  
الأخر ، وما ذلك لأسباب صوتية ولا تقسيم موسيقية ، وإنما السبب هو مدى  
القدرة على استجماع أرواح القرآن مجتمعة أو متفرقة ، وبمقدار الاستجماع يمتد  
تأثير قارىء عن قارىء آخر .

وهال يستطيع الحرفيون أن يعالوا تلك الأشرة المـجـانـية من القرآن أو  
أقراءته كما جاء في القرآن ، وكما حدث في عصر النبي صلى الله عليه وسلم . وعاشر  
التابعين وعلى رأسهم الصديق الأكبر رضی الله عنه ؟

هل كانوا سيكونون من براعة التشبيه والامتعارة ، أو من قوة البرهان ، أو من تلك التعليقات الفارغة التي ادعاهما وأصر عليها كاتبوا إعجاز القرآن ؟

بل إنهم كانوا سيكونون للإعجاز ولكنة الإعجاز الحق ، المتمثل في أرواح القرآن الملونة في الروح الشامل الأعلى القريب العهد من مصدر النور . ذلك الروح الذي يمكن الاستشراق من خلاله على روح التنزل القرآني أول عهده بالبروز من اللوح إلى عالم الشهادة .

وهذا الإعجاز الحق بهذا المعنى صدر عنه الكثير من صور الإعجاز في عالم الحياة الدنيا .

فقد اشتهر حديث الرقية بالفاتحة ، وشفاء العليل على أثرها . وما نحن الآن قد نقرأ القرآن كله على مريض فلا يزداد إلا مرضاً . وما ذلك إلا لأن قراءتنا قد فقدت التلبس بالروح العام للقرآن ، ثم التلبس مع ذلك بأرواح الآي كل على حدة . ولعل قارئنا يتلبس بفنون البلاغة فلا يزداد بالقرآن إلا قسوة في قلبه تندفع إلى المريض فتزدنيه من حيث لا يشعر

واشتهر كذلك ما حدث لأسيد بن حضير رضي الله عنه حين جالت الفرس لقراءته ، وحين أضاعت له العصا في الظلمة ، وتك وغيرها أمور صدرت عن الإعجاز الحق ، إعجازاً في عالم المادة حتى يستبين الحق لدى عينين .

الوقوف بالقرآن إذن عند الحدود البشرية ، والمقاييس العقلية وحدها جرم لا يفتقر القرآن ولا رب القرآن لمعتقديه غاية لا مرقى بعدها . أول للعاجزين لدى خدعتهم نفوسهم بالعجز عما وراء فنون البلاغة يعطلون بها الإعجاز ، ولا يستحضرون سواها عند قراءتهم .

بل هو الروح العام يتمكن في قلب القارى ، ويستولى على روحه ، ويفرق مداركه وأحاسيسه ، ثم الأرواح المختلفة الملونة للآيات يترسل معها ، بحيث لا يتخلى على الشعور بالروح العام .

هذا هو القرآن الذى يصدع الجبال من خشية الله . وهو السمى الذى استوقفه النبى صلى الله عليه وسلم على باب ابن مسعود ليستمع إليه وهو يرتل القرآن ويوصى أصحابه بأن يقرأوا قرأته .

لا نثررة في عالم الحق . لا ليج ولا صخب إذا كان الحديث عن القرآن ، فليس بعد سلوك النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته لأخيار كلام للمعالم يقف عند منعطف ضيق لا يريدنا أن نريم عنه عند فهم القرآن .

إنها - والحق يقال - جريمة سبها عبادة النفس والهوى ، والغرور الذى قتل الكثير من العلماء ، حتى حاولوا الوقوف عند مرتفع قليل السحق من عظمة القرآن وأبعده الترامية البعيدة المدى ، حتى لقد قتلهم حب المنقول ، وشغل منهم ما أحب الله بعنه من المواهب والمسلكت قروبا طويلة .

وتقد تسمع أحد هؤلاء يقرأ القرآن وكأنما يخطب في جمع سيامى حفر . وإن خشع فإنا على نعمات خشعة لا تصل من قلبه إلى شيء . وإذا فسرفاء هي المعانى اللغوية ولأحكام والبلاغيات والإسرائيليات ، ثم لا شيء بعد ذلك .

هو - والله - التحجر والبله والجهل . بل إنها فلسفة الجهل التى يدعى بها الجاهل أنه أعلم الأعلام .

وما هذا المجال الذى استرسل فيه هؤلاء إلا جانب واحد من جواب

القرآن ، أو عدة جوانب من مقاصده الشريفة هي الفوائن السلوكية التي تعتبر وسيلة لنيل الرضوان الأكبر ، وإحراز الفتح الملهي على العبد بالعلم اللدني حسب استعداده ، وعلى قدر ما وصل إليه من إقامة القانون وروحه ومعناه ، وما اتصل به وجدانه ومشاعره .

والبحث في تلك الفروع النظرية من مقاصد القرآن حق ، وهي تتصل بفروع من السلوك البشري ما في ذلك من شك ، ولكنها ليست كل شيء في مقاصد القرآن ، أو ليست هي الغاية التي يقف عندها الإنسان حتى يحس بالإعجاز ، ويقف أمام العظمة الإلهية خاشعاً متصدعاً من خشية الله ، فذلك هي الغاية حتى أرادها الله من البشر في مدارسة القرآن .

لم يرد الله تعالى من الناس أن يتخذوا من القرآن قانوناً للتعامل الحرفي معه ومع بعضهم البعض . بل أراد منهم أن يكونوا أداة فعالة لإتمام الذوق ووجدان حتى يستقيم السلوك المادي والروحي وبالوصول إلى نوع من الفقه الذوق الإعجازي ، وحكمة التشريع معاً .

نقول : قد علم كل من تصدى للفكر الإسلامي في بقاع الأرض أن تعميم الأحكام تهوور فكري يقضي على كثير من وجوه المعرفة اللازمة لبناء الفكر الصحيح ، وأن الكبر في العلم من أختم القلوب يمنعها فقه الآيات والعبر ، وأن الابتداع يوقع في البلايا الكبرى ، وأن التقيد يقف عتبة في سبيل بلوغ الحقيقة التي يرجوها كل مشتغل بالعلم .

وإذ ذلك قال المرف أبو عبد الله بن عباد رضي الله عنه : « أوصيكم بوصية لا يعقلها إلا من عقل وجرب ، ولا يهملها إلا من غفل فحجب . وهي ألا تأخذوا

فی هذا العلم مع متکبر ولا صاحب بدعة ولا مقلد . ولا تجعلوا الأحد من أهل الظاهر حجة علی أهل الباطن .

وقد عاق الملامة الشيخ أحمد زورق علی هذه الوصية فی القاعدة ( ۳۰ ) من قواعدہ فقال : « بل یخون علی أن یجعلوا أهل الظاهر حجة لهم ، لا علیهم إذ کل باطن مجرد عن الظاهر بطل ، والحقیقة ما عقد بالشريعة » .

وتبرز هذه الوصية والتعاقب علیهم اصول الخلاف فی النظر ، وفي الوصول إلى الحقائق . وقد حدد الملامة الشيخ أحمد زورق مسائلک الناس فی فیہم الكتاب والسنة باعتبارهم أصلاً تکامل علم من علوم الدنیا والآخرة ، فحصرها فی ثلاث مسائلک .

أولها : قوم تعمقوا بظاهر ، مع قطع النظر عن المعنی جملة ، وهؤلاء هم أهل الجحود من الطاهرية ، ولا عبرة بهم .

الثانی : قوم نظروا النفس المعنی ، جمعاً بین الخقائق ، فتأولوا ما يؤول ، وتدلوا ما يدل ، وهؤلاء هم أهل التحقيق من أصحاب المعنی والفقهاء .

الثالث : قوم أثبتوا المعنی ، وحققوا المعنی ، وأخذوا لإشارة من طاهر اللفظ وباطن المعنی ، وهم : الصوفية المحققون ، ولأنهم مدققون ، لا یسطرون . حملوا الکامل علی لإشارة ، فیہم لم یثبتوا المعنی ولا العبادة ، فخرسوا عن المعنی ، ورفضوا الدین کاله ، نسأل الله العافية بجمہ (۱) .

(۱) أنظر قواعد التصوف (۷۷) .

ومن هنا نعلم أن الظاهرية والباطنية خارجان عن نطاق بحثنا ، وذلك لانحرافهما إلى طرفي الإفراط والتفريط ، وبقى الصوفي والفقهاء في صراع دائم حول قضية الفهم الروحي للقرآن ، وغير ذلك من علوم التحقيق التي رامها أهل النور .

أما الصوفية فقد أنصفوا من أنفسهم فاعترفوا بأن حكم الفقه عام في العموم لأن مقصده إقامة رسم الدين ، ورفع مناره ، وإظهار كلمته ، وحكم التصوف خاص في الخصوص ، لأنه معاملة بين العبد وربّه ، من غير زائد على ذلك .

فمن ثم صح إنكار الفقهاء على الصوفي ، ولا يصح إنكار الصوفي على الفقهاء . ولزم الرجوع من التصوف إلى الفقه ، والاكتفاء به دونه ، ولم يكن التصوف عن الفقه ، بل لا يصح دونه ، ولا يجوز الرجوع من الفقه إلى التصوف إلا به ، وإن كان أعلى منه مرتبة ، لأن الفقه أسلم ولهم منه مصلحة<sup>(١)</sup> .

فإذا كان الصوفية قد أنصفوا من أنفسهم على هذا الوجه ، أفلا ينصف الفقهاء من أنفسهم ، فلا يرمون الواحد من بعض الأمور جزافاً ، وعلى قاعدة التعميم التي لا توحى بعلم ولا معرفة ؟

يقول أبو سليمان الداراني رضي الله عنه : « إذا اعتقدت النفوس ترك الآثام جالت في الملكوت ، ورجعت إلى صاحبها بطرائف الحكمة من غير أن يؤدي إليها عالم علما » .

فليس عمل الخير هو الذي يعيد النفس إلى الإنسان محملة بطرائف الحكمة ،

---

(١) أفطر القاعدة ٢٦ من قواعد التصوف .

وإنما هو عمل ما يمكن من الخير مع تطهير النفس من الآثام على اختلاف درجاتها وعلى الوجه الذي فصلناه فيما سبق .

لا شيء إذن يحجب النفوس عن تلقى فيض الحكمة إلا ما تعانيه من ران الإثم وكدر الذنب ، أى إثم وأى ذنب كان .

أما آثام البادئين فهي عن الخير جملة واحدة ، وأما آثام المقوسطين والواصلين فإنها إما أن تحجب عن تلقى الحكمة تماماً ، وإما أن تحجب عن تلقىها صافية نقية من الشطح والتخليط .

وقد أشار الأستاذ المحاسبي إلى هذه النظرية في كتابه ( آداب النفوس ) فقرر أن الإنسان إذا تخلى عن الشر بأنواعه كلها ، صفت نفسه ، وأصبح الكون كله عيناً ينظر به إلى ما خلف أستار الملوكوت .

وهذا أمر يمكن لأى إنسان أن يحسه إذا ما صفا له الوقت ساعة من ساعات المناجاة والتسامى لروحي فى أوقات السحر ، كما هو أمر قد اتفق عليه الروحانيون من أهل الدين ، والعاطفيون من أهل الشعر والأدب ، لا يختلفون عليه فى قليل ولا كثير .

الإثم الكبير والصغير فى قانون الشريعة ، وإثم اللفظة العابرة عن وحدة القصد ، وعقد القلب على نظر الحكمة الإلهية فى كل شيء ، وإثم اللفظة العابرة عن قانون الحب الملازم للقلب والروح والسر ، كلها افتتات عن مصدر الحكمة ، ولصوق بعالم النفس لا يودى إلى ما هو مصدر للجدل واللدن من ألوان المعرفة ، فما دامت النفس تؤثر جانبها عن جانب الحكمة الإلهية التى قد تعاكس رغبات النفس ، فهناك الجدل الذى تصنعه النفس انتصاراً لهواها ، وتأييداً لمدعاها .



والمسألة إذن في أبسط صورها هي مسألة النفس ، ولا شيء غيرها .

قانون النفس الصافية والنفس العاكرة هو الذي يتحكم في ذوق كل شيء بوجه عام ، وذوق إعجاز الغيب بوجه خاص .

فقد نرى كثيراً من أصحاب النفوس المخدعة يعارضون الحكمة الإلهية ، ولا يسيغون بعض التشريعات الغيبية ، وقد أورد أبو الفرج ابن الجوزي قدراً كبيراً من هذه المعارضات الطائشة في كتابه « صيد الخاطر » .

فهل فترت الحكمة الإلهية ، عن إطلاق ذوقها الرفيع إلى هذه النفوس !!؟  
لم تفتت الحكمة الإلهية عن إطلاقها ذوقها وجلالها إلى هذه النفوس ، وإنما عجبت تلك النفوس عن تلقي أنوار تلك الحكمة وذوقها ، كما يعجز الجسم المغلف عن تلقي ضوء النهار المبسط على جميع الكائنات .

ونرى كثيراً من أصحاب النفوس المخدعة يخضعون للحكمة الإلهية خضوعاً عقلياً دون ذوق لتلك الحكمة . أى إنهم يعترفون بقانون الشريعة ويخضعون له باعتباره قانوناً يحكم تصرفات لإنسان ، ولكنهم يعانون من حرج الصدر بخضوعهم له ، ما يعانيه المنحرف الفاقد لوسائل الانحراف تماماً ، وما ذلك إلا إبقايا الإثم حاكت في الصدر فحجبت نور العلم ، فتقت قواعد العلم مجردة عن تطبيقها ومعانقتها معاينة الحب الفاني فيها ، الكرس كل مواهبه من أجل الحياة في حكمتها العلوية التي تقهر كل حكمة .

أما الذين صفت نفوسهم من كدر الأغيار ، فإنها تنطلق من أغلال خداعها ويصبح الكون كله — كما يقول الإمام المحاسبي — عيناً تنظر به إلى ما خلف أستار الملكوت .

وسواء أقامت منظوية على ذاتها تستمد مرآتها من داخلها ، أو جالت في آفاق الملكوت ، فإن العين واحدة هي الكون ، والناظر واحد هو البصيرة الصافية .

وسواء تعددت المشاهد ، وتكثرت الكائنات في عالمها القريب أو توحدت في بؤرة الجمع في عالمها البعيد ، فليس في عالم الملكوت إلا الجمع والاستشراق على الأحادية التي يتوحد فيها النظر ، ويتوحد فيها الذوق ، ويتوحد فيها العلم ، ليعود مفصلاً متكرراً يمت إلى أصله الواحد بأوثق الوشائج والصلات .

فإذا استقبح أرباب النفوس الخادعة مظهر امن مظاهر الوجود ، فإن أرباب النفوس الحرة من أغلالها يلمسون فيه الجمال كل الجمال . وإذا تفتت النفوس الخادعة إلى مظهر من مظهر الجمال المبتوثة في الكون ، فإن النفوس الحرة تلمس فيه القبح إن كان مما حظره قانون الشرع ، وتلمس في الركون إليه والوقوف عنده قبحاً لأنه بصددها عن مصدر الجمال الكلي الشامل .

فإذا ما نظر أرباب النفوس الحرة بعين الكون إلى القرآن أو إلى الغيب بوجه عام فإنهم في الحقيقة يرون درجة التحرر من الأغلال في نفوسهم . فإن رأوها تغالبهم إلى لون من ألوان الذوق المقيد بقواعد البلاغة ، أو مقاييس الجمال التي صنعتها الإنسان ، علموا أن نفوسهم لا زالت تحت رق الغير ، لم تتخلص من آثامها أياً كانت درجاتها ، فعادوا إلى نفوسهم بالصقل والريضة ، حتى تمروا إلى أصلها الذي هو : « فطر الله الناس علىها » .

وإذا أحست النفس أنها مستسامة الذوق الغيب وروح الوجدان البعيد الذي لا يد للإنسان في صياغة أصوله وقواعده ، علمت أنها عادت إلى أصلها ، وتخلصت لبارئها ، فشكرت ، فزادها الله نوراً على نور .

وهنا يقول الصوفية : إن النفس خضعت للروح . وقد يقولون : إن الإحساس هنا إنما هو للروح لا للنفس . وقد يقولون : إن الإدراك هنا للسر أو لسر السر ، وليس هو للنفس ولا للروح .

والحقيقة : أن التوحيد في كل شيء قد غاب على النفس ، فاندرجت الروح في النفس ، واندرج السر وسر السر فيها ، فتوحدت النفس ، وتوحد نظرها ، وتحدد قصدها ، وكفيت ثمر التشعث والتكثر ، فعادت إلى صاحبها بطرائف الحكمة من غير أن يؤدي إليها عالم علماء .

« يُوْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » .

أو نقول : إنها درجات لصفاء النفس ، وعودتها إلى أصلها . فإذا تخلصت من الآثام التي أمرت الشريعة بتركها وصل إليها نور الملكوت فقالوا : إنه علم الروح ونظرها . وإذا تخلصت من أسر المباحات وصل إليها نور الجبروت فقالوا : إنه علم السر ونظره .

وإذا تخلصت من أمر غير الله ، أي من كل شيء سوى الإيمان العميق بالغيب . قالوا : إنه علم سر السر ونظره .

فإذا هامت واصطلمت وصل إليها نور الأهدية ، فقالوا بعد الصحو : علم الخفي والأخفي ونظرها .

وبعد . . . أليس ذلك علماً مقررراً في القرآن الكريم ؟  
نعم ، إنه مقرر في القرآن ، واضح لكل ذي بصيرة مبصرة . اقرأ :

ألم . ذلك الكتاب لاريبَ فيه هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب  
ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك  
وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . «

ففي القرآن هدى للمتقين ، وما الهدى إلا النور ، فلا هدى بغير نور .  
وما ذلك النور إلا النموذج الأعلى للنور الذي نشهده جميعاً ، فما هو إلا نور  
القلب الكاشف ، وما هو إلا نور فياض على الكون دائماً ، ولكن لا يتلقاه  
إلا المتقون .

وما التقوى إلا اتخاذ وقاية من غضب الله تعالى أو من ظلمة الأغيار  
أيّاً كان لونها ونوعها ، ولا تكون تلك التقوى الكاشفة عن جوهر القلب  
والتي تعده لتلقى نور الهدى ، أو نور الكشف ، أو نور الحكمة ، أو نور الغيب ،  
أو ذوق الغيب ، أو الإحساس بروح الغيب المعجز إلا باتباع طقوس وقوانين  
رسمها الكتاب العزيز في الآية الكريمة تماخض فيما يلي :

الإيمان بالغيب ابتداءً ، إيماناً مطلقاً دون اعتراض ، ولا محاولة للجدل ،  
ولا إقحام للنفس في فهم كنهه .

وليس الإيمان مجرد تصديق ، وإنما هو تصديق وعمل وحب في محال شهود  
البضع والسبعين ، التي أعلاها : لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة لأذى عن الطريق .  
وأمم وسائل العون على استمراء الغيب : إقامة الصلاة ، صورة ومعنى ،  
لا صورة فحسب ، كما نوحى به كلمة «ويقيمون» فكل صلاة تقوم صورتها دون  
معناها ليست صلاة قائمة ، وإنما هي صلاة ميتة ليست لها روح تقوم بها ، ولا تقوى

على التسامى بصاحبها إلى مناجاة فيببية هي أم الفضائل ، وهي العون الأكبر على التخلي عن كل فحشاء ومنكر .

وبعد أن يحكم الإنسان إيمانه بالغيب ، ويجدده بإقامة الصلاة خمس مرات في اليوم ، فلا شك في أنه سيتمتع بملكة الحب الشامل للكون ، فما الكون إلا مظاهر الغيب وملكه ، وما هو إلا آثار الغيب المطبق سبحانه وتعالى وخلقه وصنعه .

ومن هنا تنحل قبضته على كل ما هام به الناس من هذه المظاهر الكونية . وأخصها « المال » . أو « سائل الانتفاع » بوجه عام .

فهو ينفق المال لعون الضعفاء والمساكين ، وحماية نفوسهم من التردى تحت وطأة الفقر والعوز ، وحماية كرامتهم من بطش المتجبرين الخابسين للعون من أرباب النفوس المخادعة المغلولة بأغلال الهوى .

وهو ينفق العلم لهداية الحيارى ، وإرشاد الضالين ، وتقويم البادئين ، والوصول بالساكين ، وصد الهادمين .

وهو ينفق من قوته في السعى على مصالح الغير ، وفي التأمل والعبادة بمختلف أشكالها ورسومها .

وينفق نفسه في الجهاد في سبيل إعزاز كبة الله ، ورفع رايته ، وحمايتها من كيد الكائدين . إلى غير ذلك من صور الإنفاق المادية والمعنوية ، على اختلاف ضروبها وأشكالها .

وهنا يرقى السالك من حب الكون ، والتضحية في سبيل الله على هذه الصورة ، إلى حب كل ما صدر عن الغيب ، والإيمان به . فيؤمن بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، وما أنزل من قبله من الكتب على الأنبياء والرسل

صلوات الله وسلامه عليهم ، ولا يحد في نفسه من آثار الظلمة ما ينكر به شيئاً  
من الغيب .

وهنا يعود إلى ما بدأ منه ، وينطبق طرفاً الدائرة ، فيوقن بالآخرة وكأنه  
يرأها رأى عين ، كما توحى بذلك كلمة « يوقنون » .

وهنا يصلح السالك لفهم تفاصيل ما آمن به إيماناً كلياً بادية الأمر من  
الغيب ، ويصلح لذوق القرآن ، وفقه أسرارهِ وإعجازهِ ، ولا شيء يصل بالإنسان  
إلى فقه الإعجاز إلا ما رسمه القرآن .

وأنت تلاحظ يا سيدي القاري ، أن البداية هي النهاية . فالبداية إيمان  
بالغيب ، والنهاية يقين بالغيب ، وما بينهما فهو تفاصيل ووسائل لإتقان  
ملكة اليقين .

وعلى هذا فالبدء هو القرآن المكنون ، والنهاية هو القرآن المبذول من  
الغيب للمؤمنين .

البداية محمد صلى الله عليه وسلم ، والنهاية محمد صلى الله عليه وسلم صاحب لواء  
الإسلام الإبراهيمي المجيد .

البداية إنسان كان في عالم الغيب ، فطره الله على فطرته ، ثم ظهر على وجه  
الأرض ، فطواب بالبقاء بوجوده في عالمه الأول ، رغم ما بين يده من آيات ،  
حتى يرى نهايته يقيناً من النعيم أو الجحيم .

تلك هي الروح التي يمكن لها فقه إعجاز القرآن ، هي الصعود بحروفه وكلماته  
من معانيها اللغوية إلى معانيها الغيبية . واستغلال تلك المعاني في ترقية سموك  
الإنسان . ثم نفض الكافرين من الحياة ، وبيع النفس والمال لها .

والقد لاحظ الجاهليون بفطرتهم رذائلهم أمثال تلك المعاريج الذوقية لفهم القرآن . فصدقوه في داخل نفوسهم . ولكنهم لم يستطيعوا حل قبضتهم عما ألفوه من لذات النفس وهوأها فكفروا به وقاوموه .

كانوا يعرفون أن الله موجود ، ولكن الأصنام هي مصدر سلطانهم ، والساطان عل الضعاف هوى مكين بعيد الجذور قلما يتخلى عنه صاحبه .

وكانوا يتعالون بتراث الآباء والأجداد ، ويخفون شعورهم بالألم من حرب الإسلام لنزوات النفس . ثم يقاومون القرآن بحجج منها ما يوحى بأنهم ذاقوا إعجازه ذوقاً عاطفياً، ولم يصل نوره إلى بواطنهم التي غطاها خبث الذنب فقالوا: إنه سحر . وإن محمداً ساحر .

وبعد هذه المجالة نقساءل :

هل لهذا الذوق الروحي لإعجاز القرآن فائدة لمجتمع الإسلام ؟

فقول : نعم ، وألف نعم .

فالقاعده القريية التي أوضحناها هي : أن البدء هو النهاية . في السلوك ، وفي قانون الغيب نفسه .

فالبدء هو الإسلام . والبدء هو القرآن . والبدء هو سيد البشر محمد صلى الله عليه وسلم .

والإسلام والقرآن ومحمد صلى الله عليه وسلم هو النهاية كذلك .

وفي الوسط صراع وجهاد . تذكر في أثناءه من تذكر ، ونسى في خلاله

من نسي .

ولم يغفل الغيب تركيب الإنسان ، وما اقتضاه هذا التركيب من اضطراب ونسيان . فضرب لنا مثلاً من آدم عليه السلام حينما كان يعيش في يقين الغيب ، ثم استسلم إلى نزوة عابرة ، فأنقضى عن الوحدة إلى عالم التكثر والفساد ، وأرانا الغيب كيف أن كلمات تلكها آدم بعد شعوره بالندم كانت سبباً في العفو والصفح . وطالبنا بأن يكون هذا النموذج أمام أعيننا على الدوام . فهو نموذج من البدء والنهاية في العالم المحسوس .

وكان آخر الدورة الآدمية النبوية نوح ، وقد سجل اعترافه بالإسلام واضحاً كما جاء في القرآن .

وانقضى بعد ذلك قفزة طويلة إلى الدورة الإبراهيمية باعتبارها الدورة العممية في الوصول إلى النهاية المرسومة .

وكانت شريعة إبراهيم تقوم على أساسين هامين هما .

١ - دعم الإيمان بالنهاية مهما طال الزمن .

٢ - إحياء مبادئ الإيمان التفصيلية ، وأهمها : التضحية .

وكان عقد الإيمان الإبراهيمي قائماً على هذين الأساسين في مادة بسيطة

هي : الإيمان بالله ورساله وكتبه ، والجهاد في سبيل الله بنال والفس .

ونفذ الخليل صلى الله عليه وسلم مادتي العقد المبرم بينه وبين ربه ثم التنفيذ .

وتولى الله أمره ولم يكله إلى نفسه ولا إلى عدوه حين نفذ القسوة ، وخرق معه

نواميس الكون التي تعارف الناس عليها ، ليكون ذلك برهاناً صادقاً

للأجيال القادمة .



وعد إبراهيم بولد من صلبه . ومضى على هذا الوعد عشرون عاما ، ولم يتزلزل إيمانه ، حتى وافاه إسماعيل .

ووعده بأنه سيملك الأرض من النيل إلى الفرات ( كما في سفر التكوين ) لتسكون أرض التجربة لتأسيس ماكوت الله فيها . ولم يبدأ تنفيذ هذا المشروع إلا على يد يشوع بن نون بعد أربعة أجيال من وفاة إبراهيم . ثم تم المشروع نهائياً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . فصدق الله ، وكذبت ظنون الشاكن المترددين .

وأمر بالخروج من بلده « أور » الخصب الناعمة إلى القحط والجفاف ، فخرج وطال جهاده ، وفارق لوطا ابن أخيه حينما انس إلى رغد الأردن ، وأقام في مواجهة « سدوم » ، ولم يضيع الله إبراهيم ، وابتلى لوطا بأسره لدى الجيوش المتحالفة بقيادة « ملك عيلام » كما جاء في سفر التكوين .

ولم ينفع لوطا ثراؤه ولا استسلامه للرغد والسكون . بل نفعه إبراهيم المؤمن حينما تعقب الجيوش الغازية بمن معه من الرعاة القليل العدد والعدة والتدريب ، حتى طاردهم إلى أسوار دمشق القديمة ، واسترد لوطا وأهله والشعب .

وعرض الملك المقهور على إبراهيم أن يأخذ المال ويدع له نفوس الناس جزاء صنيعه الخارق ضد خمسة جيوش . فذكر إبراهيم عقده المبرم مع ربه فقال : « رفعت يدي إلى الرب الإله العلي ، لا آخذ خيطاً ولا شرك نعل مما هو لك ، لئلا تقول : أنا أغذيت أبرام » .

وأخيراً اعترف إبراهيم بالإسلام . ووصى به بنيه ولاسيما حفيده « يعقوب » . وأسلم روحه بعد ذلك تاركاً خلفه الإسلام ، والدلائل الصادقة على صدق ربه

معه ، وخارقاً نواميس الكون برعايته اعقد ربه . فالنصر من عند الله لا بقوة السلاح . والإيمان روح فعال في إلاء كلمة الله . والتضحية المثلى هي دين الإسلام .

ولحكمة بطول شرحها نوجزها في : تحقيق النصر في الصراع بين الغيب والشهادة . أو بين النفس والروح . أو بين الإيمان الخالص . والإيمان المنفق . بقي بنو إسرائيل ، ولم تشملهم رجفت الغيب وصو عقه التي كانت تهلك الكفار في الدورات البوية السابقة .

واعترف جميع الأنبياء بعد إبراهيم بالإسلام ، وبأنهم جاءوا به كما هو وارد في القرآن .

وجاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم راعياً شريعة إبراهيم ، وسأراعى خطاه إلى نهيتها .

« إن أولى الناس بإبراهيم الذين أتبعوه وهذا النبي » . يعنى محمد صلى الله عليه وسلم . وكان التشريع الحمدي هو الإسلام الإبراهيمي في أصوله ومبادئه وإن اتسعت شرائعه التفصيلية لتشمل العلم كله ، وذلك بتحقيق سيادة الإسلام الإبراهيمي على العلم كله . بعد أن كانت تجازب لدراسة الإنسان وتذكيره .

فالإيمان الحمدي يضع وسبعون شعبية : أعلاها لآلهة الأوثان ، وأدنى بمحطة الأذى عن الطريق . وهي نظرية الشمول في الحب والظفر والتضحية

والإنسان مكلف نحو أخيه لإنسان ، وليس كل إنسان مسؤولاً عن نفسه

فحسب وتلك قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي جاء بها القرآن .  
والتي نفذها إبراهيم من قبل ضد ملك عيلام « كدر لعمر » وحلفائه .

وكان الصراع بين الإبراهيمية وأعدائها ، متمثلاً في الحمودية وبنى  
إسرائيل . فالمحمديون يمثلون الإيمان الإبراهيمي ، وبنسوا إسرائيل يمثلون  
الكفر الشيطاني . المحمديون يصدقون بالغيب . والإسرائيليون يصدقون  
بالنفس وشهواتها .

لقد جرحوا كل الأنبياء والرسل وقتلواهم ، واتهموا إبراهيم بقضايا خافية  
بشعة ، إدعوا أنهم مختارون لشريعته ، عاهدا يوشع وهو يعبر الأردن على العودة  
إلى الله فانتصروا ، إنفلتت نفوسهم إلى هواها فهزموا في « عاي » .

كانت قبضة « بختنصر » تحطم هيكلهم وقدسهم ، وهم يبخرون ملكة  
السماء ، ويقارفون الرذائل الجنسية علانية حول الهيكل ، ثم يقولون : « نحن  
محمولون بتيار قوى لا يمكن مقاومته » . وطردهوا من القدس ، وحرار معهم  
« أرمياء » ، ولم تفاج مساعيه اصدهم عن عبادة ملكة السماء . بل قالوا له : إن ما حل  
بنا كان من جراء تقصيرنا في التبخير لها <sup>(١)</sup> .

وجاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم . أو نقول . سفرت النهاية ، واندرجت  
في البداية .

وبدأ الصراع المسلح بين الضلال والإيمان ، وبدأ عقد الفداء المعقود بين

---

(١) أنظر سفر أرمياء بتامه ، وسفر المراثي بتامه للوقوف على حقيقة عقلية  
هذا الشعب وميرله .

المحمديين وبين القابلين لدعوة الله يتخذ صورة عملية غصت صفحات المجلدات بتفاصيلها وجلائل أعمالها .

واندحر الكفر . وفشل اليهود في ميدان المنطق والفكر والسلاح كما هو معروف . وبدت دلائل إعجاز القرآن الذوقى الذى أوضحناه تتخذ صفة عملية ملموسة للجميع وبعث الله الملائكة المسومين والمردفين للقتال فى صفوف محمد بن وأمر المحمديون بالقتال حتى يكون الدين لله .

كان وعد صدر لإبراهيم بملك الأرض كلها . ومات إبراهيم وهو مؤمن بصدق الوعد وإن لم يتحقق فى حياته . وتحقق الوعد الجزئى بسيطرة الإبراهيمية على ما بين النيل والفرات على يد سليله محمد صلى الله عليه وسلم . ومضى محمد صلى الله عليه وسلم وترك لأتباعه مهمة الصبر حتى يتم الوعد كله بحذافيره بشرط أن يلتزموا عقد الإيمان المبرم بينهم وبين الله على يديه .

وكان ما كان من أمر بنى إسرائيل فى الآونة الحاضرة . وتبليت أفكار المثبتين والشككين فى وعد الله . تماماً كما تبليت الأفكار فى تويل القرآن وفقه إعجازه . فالخلاف فى السلوك . أو فى الفهم . وفقه الإعجاز بعد بعيد عن عقد الإيمان الإبراهيمى المحمدي .

والشعور بالوحدة . وطى الزمان البعيد . ووحده النظر . وإدراج البداية فى النهاية أو العكس . والإيمان بذلك هو طريق الظفر والنصر .

وفصل الزمان . وفصل الذوق الإعجازى الأحدى للقرآن عن جوهره . والدخول فى دروب لم يؤمر المسلمون بالوقوف فيها . وضعف الإيمان تبعاً

لمظاهر تلك الدروب وما فيها هو طريق الفشل ، « ولا تنازعوا فتفشلوا  
وتذهب ريحكم » .

في شمول النظر والفقہ تنفيذ لعقد الإيمان واجتلاب لأسباب النصر .

في فقه البداية والنهاية في مجال الغيب وحدة الفكر، ووحدة الصف، ووحدة  
العمل ، وتأكيده النصر ، وقتل لجبابرة الكفر من بقايا بني إسرائيل فقد  
كتب الله ليغلبن هو ورسوله .

وأخيراً يا أخى : إنك مسوق رضيت أم كرهت ، بوسائل التذكير  
ووسائل العنف من الله تعالى إلى مكانك من التاريخ كما رسمه القرآن المعجز ،  
ذلك المكان الذي قاومه بنوا إسرائيل مقاومة متمثلة في التشكيك في رسالة  
محمد صلى الله عليه وسلم وفي صرفك عن إيمانك إلى هوى نفسك ونزواتها . مسوق إلى  
جلال النصر المجيد المؤزر فإن حاق بك مكروه فتذكر على الفور عقد الإيمان ،  
وارجع عن نظرك الجزئي إلى نظرك الكلي ، وتعرض لروح الغيب . واعلم أن  
ما حان بك من مكروه إنما هو لإعادتك إلى خطيرة الغيب ، وقد خاطب الله  
بني إسرائيل قائلاً :

« فإذا جاء وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ  
كَمَا دَخَلُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُمْتَكِنُوا مَا عَلَلُوا تَتَبِيرًا » .

ولعلك عرفت الآن مكان الخير . هل هو في الجدل حول اللفظ والمدلول ،  
أم هو في ذوق الروح العام المعجز الذي تجتمع عليه القلوب الطاهرة ، ويجمع لك  
وسائل النصر الغيبي الإلهي الموعود (۱) .

(۱) نحتفظ بهذه الفكرة . فقد أعدنا فيها كتاباً تحت المراجعة بعنوان  
« الإبراهيمية على طريق الخلاص » .

# إِعْجَازُ الْبَيَانِ فِي نَاوِيلِ الْقُرْآنِ

« نموذج من وحدة الفكر في فهم القرآن ينبغي أن يحتملها كل مؤمن في طريقه إلى تأصيل الإبراهيمية في العالم »

عبد القادر عطا

التعريف بالمخطوطات في آخر الكتاب



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على المصطفين من عباده ، خصوصاً سيدنا محمد وآله ، يارب  
أنعمت فتعمم ، وأظهرت فعمم .

الحمد لله الذى بطن فى حجاب عزّ غيبه الأحمى ، فأبهم وستر ، وشمل وظهر  
وتجلى . ففهم وأظهر ، وجمل وعلم ، وشاء الإنشاء فأبرم ، ودبر وفصل ، وقدر  
فقضى . وحكم فأمر<sup>(١)</sup> ، فعدل وخلق فسوى ، فقوّم وصورّ وعدل وقدر ، من  
كله من الأناس على صورة حضرة ، وحباه بأحسن تقويم ، فبأحسن<sup>(٢)</sup> ما حبا  
وأنعم ، وقدر وكل ، وما لكه أزمّة الأمور ومقاييد البيان فأبدى ما كنتم  
وسّتر وأجمل . فكان إماماً حاوياً مبيّناً وخازناً حامياً أميناً على حضرة الجمع<sup>(٣)</sup>  
والأسرار ، وأم الكتاب الأكبر معدن الظلال<sup>(٤)</sup> والأنوار . فما أعلى وأعظم  
وأنور وأجمل .

أحمده سبحانه حمده نفسه عن نفسه ، وعبده باسان جمعه وأحدية وده ،  
إذ هو الحمد الأسنى الأعم الأظهر الأشمل ،

وأشكره شكر من يرتضى أن يكون ممن يرى النعمة منه به مع تيقن المعجز  
وشهوده من مقام الحمد المذكور . إذ هو الشكر الأسنى الأتم الأخطر الأفضل .

(١) فى المطبوعة : وأمر

(٢) فى المخطوطة : فبأحسن .

(٣) سيأتى تعريفها

(٤) فى المطبوعة : الظلال : وفى : هـ . الظلالات



واسأله تعالى استمرار صلواته ، ودوام ورود الطيبات من تحياته ، من أشرف أسمائه لديه ، وأعلى تجلياته ، على سيدنا محمد وآله ، والصفوة من أمته الوارثين لعلومه ومقاماته وأحواله . مرتجياً من إحسانه الإسعاف والإجابة ، فإنه أجود من سئل فأجاب وسخا وتكرم وبر وبذل .

### رشرح بال بشرح حال<sup>(١)</sup>

اعلموا معاشر الإخوان الإلميين خاصة ، والمؤمنين بهم وبأحوالهم والمحبين لهم عامة ، فإنكم قبلة هذه المخاطبة العلية ، ومحل هذه التحفة السنية ، أن الله سبحانه منح عبده من عين منته ، بسابق حسناؤه وعنايته ، بعد التحقق بمعرفته وشهوده من علم الأسماء والحقائق ، وأسرار الوجود والخلائق ماشاء وأحب ، حسب القبول والأهلية ، وخلوص التوجه لدى التعرض للنفحات الإلهية وصفاء النية ، لا على مقدار جوده ، فإنه أعظم من أن ينحصر أو يتقيد ، أو ينتهي إلى غاية فيحد فكان من جملة ما من به أن أطلعه على بعض أسرار كتابه الكريم ، الحاوي على كل علم جسيم . وأراه أنه ظهر عن مقارعة غيبية<sup>(٢)</sup> واقعة بين صفتي القدرة والإرادة<sup>(٣)</sup> منصيفاً بحكم ما أحاط به العلم في الرتبة الجامعة بين الغيب

---

(١) هـ — هذه العبارة أدرجت بين الكلام في المطبوعة ، وفصات على هيئة عنوان في : هـ .

(٢) في المطبوعة : أنه أظهر من مقارعة غيبته

(٣) على هامش هـ في هذا الموضع جاءت العبارة الآتية : اعلم أن غرضي من ذكر هذا التعليل في الإرادة والقدرة وكونهما شرطا في تعين صفة الكلام ومرتبته ليس هو تقرير صحة هذه المسألة عند السامعين بهذا التعليل ، ولا بيان =

والشهادة ، لكن على نحو ما اقتضاه الموطن والمقام ، وعينه حكم المخاطب وحاله ووقته بالتبعية والاستلزام ، فالكلام وإن كان مجرداً من حيث حقيقته ، فإنه لجمعه حكم الصفتين المذكورتين في طريقته (١) ، وتوقف ظهوره في عالم الشهادة عليهما ، هو كالمركب منهما .

فأما نسبته من الإرادة فإنه (٢) مقصود (٣) المتكلم (٤) ، وسر إرادته ومظهر وموصل وجامع ، ولهذا يبرز (٥) ما كمن في باطن المتكلم إلى كل مخاطب وسامع .

وأما نسبته من القدرة فمن حيث كونه من باب التأثير الإلهي والكوني

---

== مستندى في القول بها ، فإن المسند والدليل عندي في هذا ومثله: إنما هو الكسب الصريح ، والنوق الصحيح ، بل ذكر هذا ونحوه يقع في غالب الأمر تالياً للمحجوبين وأهل الإيمان الضعيف بهذه الطريقة وأربابها ، لحكم تردد باق في محهم والله المرشد والهادي ( شرح )

وفعتقد أنه تعليق كتبه المؤلف على نسخته لتأكيد مذهبه . وقد طبع المطبوعة . ويؤكد ما رجحناه من أن المؤلف كتب بنفسه حواشيه على كتبه ماجاء في أثناء حديثه عن سر العلم من قوله : « كما سبق التنبيه عليه في المتن والحاشية » .

(١) أي القدرة والإرادة .

(٢) يعني الإنسان الكامل .

(٣) في ٥ : فإنه مقصود .

(٤) وهو الله سبحانه وتعالى .

(٥) في ٥ : ولذا يبرز .

آلة ، ولهذا كان الإيجاد موقوفاً على قول « كن » معنى أو صورة ، أو هما معاً لا محالة . واشتق له اسم من الكلم وهو التأثير ، تنبيهاً على هذا السر الخطير .

ثم سرى الحكم في كل كلام صادر من كل متكلم إلا يظهر إلا بحكم الذئب المذكورة ، منصباً بما انطوت عليه السريرة ، واقتضاه حكم الصفة الغالبة على المتكلم حين الكلام [ وحكم السلوك ] والسيرة ، وسيتلى عليك من أخباره ما يكشف (عن) (۱) سر مراتبه وأحكامه وأسراره (۲) .

ثم إن الحق سبحانه وتعالى جعل العالم الكبير (۳) الأول من حيث الصورة كتاباً حاملاً صور أسماء الحق ، وصور نسب علمه المودع في القلم الأسمى ، وجعل الإنسان الكامل الذي هو العالم الصغير من حيث الصورة كتاباً وسطاً ، جامعاً بين حضرة الأسماء وحضرة المسمى ، وجعل القرآن العزيز [ شارحاً ] لخلق المخلوق (۴) على صورته ليبين به خفي سيرته ، وسر سورته ومرتبته (۵) .

فالقرآن العزيز هو النسخة الشارحة صفات الكمال الظاهر بالإنسان ، والفاتحة نسخة النسخة القرآنية من غير اختلال ولا نقصان . وكما أن كل نسخة تالية هي مختصرة الأولى (۶) كذلك كانت الفاتحة آخر النسخ العلي .

(۱) ساقطة من ۵ .

(۲) في ۵ : وآثاره .

(۳) يعني الكون كله علواً وسفلاً

(۴) في المطبوعة : خلق المخلوق

(۵) في المطبوعة : سورة مرتبته

(۶) فالنسخ على الترتيب : جميع المخلوقات مختصر للحضرات الأسماوية من

حيث مظاهرها وآثارها ، والإنسان مختصر الكون من حيث جمعه لأسراره ،

والقرآن مختصر الإنسان الكامل ، والفاتحة مختصر القرآن

والكتب الإلهية الكافية خمسة ، على عدد الحضرات الأول الأصالية . فأولها  
الحضرة الغيبية العلمية النورية المحيطة بكل مآظمر . ولها المعاني المجردة والنسب  
الأسمائية العلمية .

وتقابلها حضرة الظهور والشهادة . ولها ظاهر الوجود الكوني المسمى  
بالكتاب الكبير ، وسائر الشخصيات الصورية .

وحضرة الجمع (۱) والوجود ، والإخفاء والإعلان ، ولها الوسط . وصاحبها  
الإنسان . وعن يمين هذه الحضرة الوسطى حضرة بينها وبين الغيب المتقدم ،  
نسبتها إليه أقوى وأتم ، وكتابتها عالم الأرواح ، واللوح المحفوظ المصون الملحوظ .  
وعن يسارها حضرة نسبتها إلى الاسم الظاهر (۲) - ومرتبة الشهادة - أقرب ،  
وهي مستوى الصحف المنزلة على الأنبياء والكتب .

فالكتب الأربعة المذكورة (۳) جداول بحر أحكام مرتبة الإنسان  
المستورة ، وباقي المراتب الوجودية التفصيلية يتعين فيها بين هذه الأمهات العموية  
فإن عليها تترتب أحكام النسب الأصالية ، وما يتبعها من الأسماء المقترفة  
في عوالم الملكية والجبروتية والملكوتية . وأشخاص الوجودات مظهر دقائق  
الأسماء (۴) والصفات .

---

(۱) هي البرزخ الوسط بين الغيب والشهادة ، ولها وجه إلى الغيب والوجه إلى الشهادة ،  
بالسر ، ووجه إلى الشهادة يشهد بالحواس ، ويمكن تقريبها بالحط الفاصل بين  
النور والظل .

(۲) في المطبوعة : الظاهرة .

(۳) هي : التوراة والإنجيل والزبور والفرقان .

(۴) في المطبوعة : رقائق الإسلام .

فمن كان مظهراً لإحدى هذه المراتب الخمس (۱) قربت نسبته منها في حضرة  
القدس ، فإن حكم تلك المرتبة الأصلية فيه يكون أظهر وأبين ، ونسبة كلامه وما  
يخاطب به من جهة الحق من حيث تلك المرتبة أشد وأمكن .

ولكل مرتبة من هذه الخمس كال رباني يبدو حكمة ويدوم بحسب قبول  
مظهره الإنساني .

ومن كان مقامه نقطة وسط الدائرة وسلم من جذبات (۲) الأطراف  
الجائرة كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإن كلامه يكون أعم حكماً ،  
والتنزيلات الواردة عليه أعظم إحاطة ، وأجمع علماً ، لاستيعابه أحكام المراتب  
وحيطته لها ، فليس يخرج شيء عن (۳) حكم مقامه وقبضته . ولهذا المقام أسرار  
سترت بإقرار وإنكار ، وأُفرت في منزلها خوفاً من إظهارها في غير وقتها ،  
وقبل بلوغ محالها ، ولو جاز إفشاؤها لأبرزت إليكم . وتليت آياتها عليكم ،  
ولكن سر قواه تعالى « رَتَّبِينَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » ولم يقل : ما نزل إليك ،  
ولا كل ما أنزل عليك ، وغير ذلك من الإشارات الإلهية ، والحكم منع  
من التصريح بما هنالك ، فوجب اعتبار التنبيه الإلهي ، والوقوف عند ذلك .

ثم إنه لما وقف العبد على خزان هذه الأسرار ، واستجلى منها ما شاء الله

---

(۱) يعني غلب عليه حكمها ، وظهرت عليه خصائصها . بأن غلب عليه الشعور  
بالغيب وفنى عن نفسه ، أو غلب عليه الفكر المادي ، أو جمع بينهما كمحمد  
صلى الله عليه وسلم .

(۲) في المطبوعة : جذبات . تحريف .

(۳) في المطبوعة : من حكم .

رفع لأستار ، لم يجد من جانب الحق - لإظهار ما جاد به - باعثاً يوجب  
الإفادة وإخبار ، ولا رغبة - بحمد الله - إلى طاب الظهور بالإظهار ،  
فرجسح السكوت والكتمان ، وغلب بالتوفيق الإلهي حكم الإخفاء  
على الإعلان .

ولم يزل هذا حانه إلى أن جدد له الحق داعية العزم كره أخرى ، من حيث  
السفر فيه على التوجه إليه ، والتعرض لفتحات جوده ، والإقبال بوجه القاب  
عليه ، ومنحه عند ذلك التوجه - لا به - فتحاً جديداً (١) وجعل بصر بصيرته  
به لا بالفتح جديداً (٢) ، وقيامه بحق شكر نعمته من غابة العجز قعوداً ، وضمن  
من هذا الفتح أيضاً من أسرار علم كتابه ما فتح به مغايق كثيرة من أبو به ،  
ثم حرك الباطن بالحق لإبراز نبد من تلك الأسرار إلى إخوانه الإلهيين ،  
والأبرار (٣) بداعية لأنحة ركتها مرحو من فضل الله الأمن من غائتها ، فاستخار

(١) يقرر أن التوجه ليس محصلاً لهذه المنحة بذاته ، بل هو سبب يخلق الله  
المنح عنده . وتلك دقة في تجريد التوحيد من شوائب الشرك ، فالأسباب بوجه  
عام ليست فاعلة بذاتها ، وإنما يخلق الله أثرها عند وجودها إن شاء ، وإلا لأحرق  
النار إبراهيم عليه السلام .

(٢) التوجه بحد البصيرة كما بحد الشجذ السكين ، وعند حدة البصيرة وصفاتها  
يخلق الله في البصيرة فتحاً ، كما يخلق القوة على الذبح في السكين . وقد يبطل عمل  
السبب كما بطل عمل السكين في إسماعيل .

(٣) في المطبوعة : والإبراز تعريف .

العبد ربه في إمضاء تلك الداعية ، وجاء أن يجعل لها عنده ثمرة صالحة ، وكلمة  
باقية ، وستفتح باسم الله (۱).

(۱) خالف القونوي شيخه الإمام ابن عربي في هذه النظرية ، فابن عربي  
يقول « ليس عند الرجال تمييز ، يبحثون المعارف ولا يخصصون بها أحداً ، لعلمهم  
أنه لا يأخذ منها أحد إلا على قدر ما هو أهل له ، وذلك هو الفهم عن الله ، ولا  
يبالون بمن ضل فيها ومن اهتدى تخلقاً إلهياً ، ( العبادلة لابن عربي ج ۵ ) عند  
الحديث على عبد الله بن صالح بن عبد الحميد . نشر مكتبة القاهرة بالأزهر  
ويؤكد ابن عربي نظريته هذه في نفس الموضع من المرجع المذكور فيقول :  
« الرجل مبسوط في العلم أبداً ، لا قبض عنده في علم بالنظر إلى غير قابل ، ويستدل  
على نظريته بأن القرآن لم يراع غير القابلين ، إذ قد بث معارفه فهدي كثيراً  
وأضل كثيراً

ومع هذا فإن ابن عربي يشير في كثير جداً من كتبه إلى أنه أضرب عن كثير  
من الأسرار ضنا بها على غير أهلها . ولعل السكتم خاص بما يمكن أن يؤدي  
إلى بلبلة عقيدة المؤمنين الصالحين ، لسوء فهمهم لمعاني المعارف

## الكلام على فاتحة الكتاب

والتعريف ببعض ما تحويه من لباب الحكم والأسرار ، الذي هو غذاء  
أرواح أولى الألباب ، لموجب سر خفي ، وحكم أمر جلي ، ونسب على .  
قال العبد : وقد عزمت بعون الله أن أسلك في الكلام - بعد الإعراض  
عن البسط والإطالة - باب الإشارة والإيماء ، والجمع بين لسانى الكتم والإفشاء ،  
مقتدياً بربى الحكيم العليم ، ومتبعاً - بمشيئته - صراطه المستقيم ، فإنه سبحانه  
هكذا فعل في كلامه ولا سيما في هذه السورة ، فأدرج<sup>(١)</sup> فيها مع الإيجاز علم كل  
معنى<sup>(٢)</sup> وصورة .

وأرجو إن شاء الله ألا أمزج الكلام بنقل أقاويل المفسرين ، ولا الناقلين  
المتفكرين وغير المتفكرين ، غير ما يوجبه حكمة اللسان ، ويستدعيه من حيث  
الارتباط الثابت بين الألفاظ والمعاني ، التي هي قوالب لها وظروف ومعاني ،  
بل أكتفى بالهبات الإلهية الذاتية ، عن آثار الصفات المكتسبة والعواري ،  
سائلارنى أن يجعل حليته دثارى ، وخلقه شعارى<sup>(٣)</sup> ، عساي اثبت فى جريدة  
عبيد الإختصاص ، وأمنح فى كل الأمور الخلاص من شرك الشرك  
والإخلاص<sup>(٤)</sup> ، والله سبحانه بكل خير ملى ، وبالإجابة والإحسان أهل وولى .

(١) فى المطبوعة : أدرج . (٢) فى المطبوعة : على كل معنى وصورة

(٣) فى المطبوعة : حلية دثارى ، وخلعة شعارى .

(٤) لا يريد أن يخلص ويبرأ من الإخلاص ، بل يبرأ من دعوى الإخلاص  
ومن أنه فاعله بنفسه ، وهى فكرة صوفية تؤيد إنكار الذات ونسبة التوفيق  
لى الله تعالى ، كما يقولون : يجب التوبة من التوبة . أى : من فعلها . لأن الله هو  
الموفق لها : ثم تاب عليهم ليتوبوا .



## أركان الكلام الغيبي :

وبعد فاعلموا فيهم - كم الله أن كل ماله مبادئ وأسباب وعلل ، فإن تحقق العلم به إنما يحصل بمعرفة أسبابه ومبادئه ، والوقوف من أصوله وأسبابه عليه . ولما كان القصد من إنشاء هذا المختصر بيان بعض أسرار الفاتحة المسماة بأم القرآن - أي أصله - كان الأولى أن يقع الشروع في الكلام على الأصل من أصله ، ولهذا الكتاب - أعني القرآن العزيز - من كونه ينطق به ويكتب بحروف تتركب من حرفين إلى خمسة أحرف ، متصلة ومفردة ، فيظهر بنظمها عين الكلمة وبنظام الكلمات عين الآيات ، وبنظم الآيات عين السور .

فهذه الأركان الأربعة التي هي : الحروف والكلمات والسور والآيات ، مظاهر الكلام الغيبي الأحدى (١) ، ومنازل ظهوره ، وجداول بحره ، وأشعة نوره .

وهي أي الأركان وإن كانت مبادئ الكلام من حيث مرتبتي اللفظ والكتابة ، فهي فروع لما فوقها من الأصول التي لا يتحقق بمعرفتها إلا من اطعم على سر الحضرات الخمس المشار إليها [ آنفاً ] ، وسر الظهر والبطن والحد والمطامع (٢) .

(١) الأحدى مرتبة الذات الإلهية التي لا تتميز فيها أسماء ولا صفات . والكلام الأحدى أي القديم الذاتي الذي لا يتميز لا هو ولا غيره من الصفات عن الذات المغيبة عن المدارك والأوهام والظنون . فإذا برزت آثار الصفات إلى عالم الشهادة تميز الكلام وغيره ، وأمكن إدراك الآثار بالمدركات البشرية .

(٢) الظهر : المعنى الظاهر . والبطن : باطن المعنى مع عدم الإخلال بالظاهر : والحد : ينتهي الفهم ، والمطلع : الغلو في الفهم على رأي المحاسبي [ أنظر المسائل ص ١٦ ، نشر عالم الكتب بالقاهرة ] ويؤكد المحاسبي أن المطلع مجاوزة حد الآية بالغلو والتعمق والفجور والمعاصي .

فلماذا وسواه احتجت أن أتبه على هذه الأصول ، وأبين سر الكتاب  
والكتابة ، والكلام والحروف والكلمات ، وغير ذلك من المبادئ والأسباب  
والتوابع المهمة ، وللوازم القريبة .

ولما كان الكلام في التحقيق نسبة من نسب العلم ، أو حكماً من أحكامه  
أو صفة تابعة له كيف قلت ، وجب على لنا التزمته التفهيم على سر العلم ومراتبه ،  
ومتعلقاته الكلية الحاصرة ، وأحكامه وموازينه ، وطرقه وإعلاماته ، ومظاهره  
التي هي محل أشعة أنواره ، كما ستقف على جميع ذلك إن شاء الله تعالى .

فأنا أقدم أولاً تمهيداً مشتملاً على قواعد كلية أذكر فيها سر العلم  
ومراتبه ولوازمه المذكورة ، وسر مراتب الأولى الأصلية الأربعة ، والمرتبة  
الثانية لها في الحكم<sup>(۱)</sup> ، وسر الغيبين منطلق وإضافي ، وسر الشهادة والصدق  
من الغيب ، وتبين كل منها بالأخر ، وعلم مراتب الخبير كانت بين الحق وبين  
ما سواه ، وعلم مقام الاشتراك الواقع بين مرتبتي الحق والكون ، وأحكامه ،  
وأسراره ، وسر النفس الرحمنى ، ومرتبته ، وحكمه في العلم الذى هو الكتاب

(۱) على هامش هذا العلم أن سائر المخاطبات والتفادات الربانية هي السنة  
أحوال المخاطبين عنده سبحانه وتعالى ، من حيث كبرياتهم وتقدمهم ، وسائر  
أحوالهم في علمه ، والسنة أحواله عندكم ومعهم ، والسنة أحوالهم في  
الفاشنة والمتعينة في الدين ، وكلام الخلق بعضهم مع بعض ، وبين الخلق بعضهم  
ما خفي من أحوال بعضهم عن بعض ، وترجمة ما تعين من حكم الخلق وشأنه فهم  
نما يطلب الرجوع إلى أصله ، والظهور بما انطوى عليه كل شيء من شأن ربه ،  
وأحوال ذاته ، والأحوال المودع حكمها فيه بما يصير حالاً للغير ، أو يتعدى إليه .

الكبير ، بالنسبة إلى الأعيان الوجودية ، التي هي الحروف والكلمات الربانية ،  
والحقائق الكلية الكونية ، من حيث إنه أم الكتاب الأكبر ، وبالنسبة إلى  
المقام الإنساني وحروفه وكلماته ، وسر بدء الإيجاد وانبعث الصفة الحبية ، وسر  
الغيرة ، والتقسيم الظاهر من المقام الأحدى ، وعلم الحركة والقصد والطلب ، وعلم  
الأمر الباعث على الظهور والإظهار ، وعلم الكمال والنقص ، وعلم الكلام  
والحروف والمخارج ، والنقط والإعراب ، ومراتبها الكلية وعلم الإنشاء والتأثير  
وسر الجمع والتراكيب ، والكيفيات الفعلية والانفعالية ، وسر التصورات  
الإنسانية ومراتبها ، وعلم الإفادة والاستفادة ، وعلم أدوات التفهيم والتوصيل ،  
وسر البعد والقرب ، وسر الحجب الممانعة من الإدراك ، وسر الطرق الموصلة إلى  
العلم ، وأقسامه وعلاماته وأسبابه ، وسر الوسائط ، وإثباتها ورفعها ، وسر سر بيان  
أحكام المراتب الكلية بعضها في البعض ، وكذا ما تحتها من الجزئيات بحسب  
ما بينها من التفاوت في الخيطة والتعلق الحكيم ، وبيان التابعة اللاحقة التفصيلية  
للمتبوعة السابقة الكلية ، وسر المناسبات ، وسر التبدل والتشكل والائتمام ،  
وعلم الأسماء وأسماء الأسماء ، وعلم النظائر الكلية وسر المثلية والمضاهاة والتطابق  
بسر تبعية التالي للمتلو وبالعكس ، وذلك بالنسبة إلى الكتب الإلهية التي هي  
نسخ الأسماء ، ونسخ الأعيان الكونية ، وما اجتمع منهما وتركب ، مما لا يخرج  
عنهما ، وسر مرتبة الإنسان الكامل ، وما يختص به بحسب ما يستدعيه  
الكلام عليه ، من كونه كتاباً ونسخة جامعة ، وسر الفتح ، والمفاتيح الحاكمة  
في الكتابين : الكبير والمختصر وما فيهما ، وما يختص من ذلك بفاتحة الكتاب  
وسر القيد والتعيين والإطلاق ، وسر البرازخ الجامعة بين الطرفين ، وخواتم

الفوائح الكلامية ، وجوامع الكلم والأسرار الإلهية هكذا إلى غير ذلك مما ستقف عليه إن شاء الله تعالى ، فإني لا أستحضر ما يسر الله لي ذكره على سبيل المحصر لعدم التتبع والتأمل ، والجمع النقلى والعمل ، ولهذا لم أسلك في إيراد هذه الترجمة - التي متعلقها الكلى هذا التمهيد المقدم - الأسلوب المعهود الذي جرت العادة أن يسلك في فهرست الفصول والأبواب المقدم ذكرها في أول الكتاب (۱) .

ثم اعلم أن الكلام على سائر ما ذكرت ترجمته إنما يرد على سبيل التنبيه الإجمالى ، حسب ما تستدعيه مناسبة الكلام على الفاتحة ، وبمقدار ما يحتمله هذا المختصر ، لیتفصل للمتأمل بهذه القواعد جعل أسرار هذه السورة ، وتشرق له شمس أنوارها المستورة .

فعلى الناظر فى هذا المستور ، الراغب فى استجلاء أسرارہ ومعانيہ ، أن يتدبره حرفاً حرفاً ، وكلمة كلمة ، جامعاً لتلك المبثوثة فيه بإضافة خواتمها إلى سوابقها ، وإلحاق متوسطات فوائدها بأوائمها وأواخرها .

فإذا انتظمت النشأة المعنوية ، وتشخصت صورة روحانية الكلام فى المرتبة الذهنية ، نظر إليها بعين الإنصاف والاستبصار ، وانظر أولى الأيدى والأبصار فحينئذ يعلم ما أودع فى هذا المختصر من غرائب الأسرار والمعانم ، ونظائف الإشارات والفهوم ، فما وجد من فائدة وخير فليحمد الله عليه ، وما رأى من نقص وخلل لا يجد له محملاً صادقاً ، أو تأويلاً فى زعمه موافقاً ، فليسرجه إلى

(۱) أنظره فى آخر الكتاب .

بقعة الإمكان إن لم يتلقه بالتسليم ، وايستحضر قوله تعالى : « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ » فإن علم الله أعظم من أن ينحصر في ميزان معين ، أو ينضبط بقانون مقين .

هذا مع أن البشرية محل النقائص ، فدا كان من عيب فمناها ومن المشاهد ، لا من المشهود والوارد . وفي قول العارف الإمام : « لَوْنُ الْمَاءِ لَوْنُ إِثْنَاءِ » شفاء تام ، والله ولي الإرشاد والتوفيق لأحمد نهج وطريق .

## التمهيد الموعود به

### منهج البحث :

اعلم أن هذا تمهيد يتضمن قواعد كلية ، يستعان ببعضها على فهم بعضها ، ويستعان بمجموعها على فهم كلام الحق وكلماته ، وخصوصاً ما يتضمنه هذا المسطور المتكفل ببيان بعض أسرار الفاتحة ، من غرائب العلوم ، وكليات الحقائق التي لا أنسة لأكثر العقول والأفهام بها ، اعزّ مدرّكها ، وبعد غورها ، وخفاء سرها ، إذ كانت مما لا ينفذ إليها إلا اللهم الخارقة حجب العوائد ، والمرفوع عن أعين بصائر أربابها أستار الطباع وأحكام العقائد ، ولا يظفر بها إلا من سبق له الحسنى ، وشملته العميقة الإلهية ، فإنته البغي والمني ، وحظي بمرث من كن ربه [ منه ] لينة أسرى به بمقام قاب قوسين أو أدنى .

وما من قاعدة من هذه القواعد إلا وشتمل على جملة من المسائل المتعلقة بأهميات الحقائق والعلوم الإلهية ، يمكن تقرير بعضها بالخروج الشرعية وبعضها بالأدلة النظرية ، وسأمرها بالمرهين الذوقية الكافية ، التي لا يفترق فيها أحد من تحقق بالمكشحات الضرورية ، والأذواق الزامة الجارية ، إذ كانت لتكن طائفة أصول ومقدمات هم مجمعون على صحتها مسلمون لها ، وقد هي من جملة موازينهم التي يبنون عليها ، ويرجعون إليها ، فهي سامت بين سمات الناس من أهل ذلك الشأن تأتي له أن يركب منها أقيسة صحيحة ، وأدلة لا يردده فيها أرباب تلك الأصول التي هي من موازينهم .

ومع التمكن مما ذكرته ويكون الأمر كما بينته فإني لا أتعرض لتقرير ما يرد

ذکره فی هذه القواعد وما بعدها بالحجج الشرعية ، والأدلة النظرية والذوقية تعرض من يلتزم ذلك في كلامه ، لكن إن قدر الحق تقرير أمر في أثناء الكلام ، ذكرت ذلك تأنيساً للمحبوبين وتسكيناً للضعفاء المترددين ، وتذكراً للمشاركين ، لكن أقدم في أول التمهيد فصلاً أنه في مرتبة العقل النظري ، وأهل الطلب الفكري ، وما ينتهي الفكر بصاحبه ، ليعلم قلة جدواه وسره ، وثمرته وغايته .

فيتحقق من يقف على هذا الكتاب وغيره من كلام أهل الطريق أنه لو كان في الأدلة الفكرية ، والتقريرات الجدائية غناء أو شفاء ، لم يعرض عنها الأنبياء والمرسلون ، صلوات الله عليهم ، ولا ورثتهم - من الأولياء - القائمون بحجج الحق ، والحاملون لها رضى الله عنهم .

هذا مع أن ثمة موانع آخر غير ما ذكرت منعتني عن سلوك ما إليه في كلامي أشرت ، منها : أني لم أؤثر أن أسلك في الكلام المتعلق بتفسير كتاب الله مسلك أهل الجدل والفكر ، ولا سيما وقد ورد حديث نبوي يتضمن التحذير من مثل هذا ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوْتُوا الْجَدَلَ » وتلاوته بعد ذلك : « مَا ضَرَبُوا لَكَ إِلَّا جَدَلًا » الآية (۱) .

ومنها طابى للإيجاز ، ومنها أن قبلة مخاطبتي هذه بالقصد الأول هم المحققون من أهل الله وخاصته ، والمحبوبون لهم ، والمؤمنون بهم وبأحوالهم ، من أهل

(۱) الحديث من الترمذى وابن ماجه ، من حديث أبى أسامة ، قال الترمذى :

حسن صحيح .

القلوب المنورة الصافية ، والفطرة السليمة ، والعقول الواقدة الوافية ، الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ، ويستمعون القول فيتبعون ، أحسنه ، بصفاء طوية ، وحسن إصغاء ، بعد تطهير محامهم من صفى الجدل والنزاع ونحوها ، متعرضين لفتحات جود الحق ، مراقبين له ، منتظرين ما يبرز لهم من جنابه العزيز ، على يدي من وصل ، ومن أى مرتبة من مراتب أسمائه ورد ، بواسطة معلومة وبدونها ، متلقين له بحسن الأدب ، وازنين له بميزان ربهم العام تارة ، والخاص تارة (۱) ، لا بموازين عقولهم .

فأرباب هذه الصفات هم المؤهلون للانتفاع بنتائج الأذواق الصحيحة ، وعلوم المكاشفات الصريحة ، ومن كان حاله ما وصفناه فلا يحتاج معه إلى التقريرات النظرية ونحوها ، مما سبقت الإشارة إليه (۲) .

فهو إما مشارك يعرف صحة ما يخبر به ، بما عنده منه ، الاستشراف بعين البصيرة على الأصل الجامع للخبر به وعنه .

وإما مؤمن صحيح الإيمان والفطرة ، صافى القلب ، طاهره (۳) ، يشعر بصحة ما يسمع من وراء ستر رقيق اقتضاه حكم الطبع ، وبقيّة الشواغل والعلائق المستجنة في المحل ، والرائقة له عن كمال الاستجلاء ، لا عن الشعور المذكور .

(۱) الميزان العام هو الشريعة ، والخاص هو ذوق النقيض اللذنى من الله :  
« اتقوا الله ربي علمكم الله » .

(۲) أى اكتفاء بالكشف الذرق الصحيح .

(۳) فى المطبوعة : صافى المحل طاهره .



فہو مستعد للكشف ، مڑھل لللقى ، منتفع بما يسمع ، مرتق بنور الإيمان إلى مقام العيان .

فلہذا اکتفی بالتبیین والتلویح ، ورجعنا على البسط والتصريح ، إختیاراً ورجیحاً لما رجحہ الحق سبحانه واختاره فی كلامه العزیز ، لرسوله صلى الله عليه وسلم وأمره به حيث قال له : « وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَكُنْ شَاءَ فَابْتُؤِ مِنْهُ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ » ولم يأمره بإقامة الحجزة ، وإظهار الحججة على كل ما يأتي به ، ويخبر عنه ، عند كل فرد من أفراد المكففين الخطابين (۱) ، مع تمكنه صلى الله عليه وسلم من ذلك ، فإنه صاحب الحجج الإلهية الباهرة ، والآيات المحققة الظاهرة ، ومن أوتى جوامع الكلم ، ومنح علم الأوائل والأخرين ، بل إنما كان ذلك منه ببعض الأحيان مع بعض الناس في أمور يسيرة بالنسبة إلى غيرها .

والمشهور أيضاً عن أرائس المسكيات وإن كانوا من أهل الأفكار ، نحو هذا [ و ] أنهم إنما كان دأبهم الخلوة والرياضة ، والاشتغال على مقتضى قواعد شرائعهم التي كانوا عليها (۲) . فتو فتح لهم بمر ذكرها منه للتلاميذ والطلبة مانقتضى المصاحبة ذكره ، سكر (باسان) (۳) الخطابة لا التقرير البرهاني ، فإن لاحظت عدسهم ومصاحبة ترحيح عندهم إدامة برهان على ما أتوا به وتأتي لهم ذلك

(۱) في المطبوعة . المكففين والخطابين .

(۲) انظر (دواسة التعريف) للوزير لسان الدين بن الخطيب ص ۵۰۰ نشر

دار الفكر العربي . بالقاهرة .

(۳) ساقطة من المطبوعة .

ساعتئذ قرروه وبرهنوا عليه [ به ] ، وإلا ذكروا ما قصدوا إظهاره للتلامذة .  
فمن قبله دون منازعة انتفع به ، ومن وجد في نفسه وقفة أو بدا منه نزاع لم يجيؤه  
بل أحواله على الاشتغال بنفسه ، والتوجه لطلب معرفة جلية الأمر فيما حصل  
له التوقف فيه من جناب الحق بالرياضة ، وتصفية الباطن ، ولم يزل أمرهم على  
ذلك إلى زمان أرسطو .

ثم أنتشئت صنعة الجدل بعد ذلك [ من عهد أتباعه المسمين  
بالمشائين وإلى هلم .

وإذا كان هذا حال أهل الفكر والتأمل ، الأخذيين عن الأسباب ،  
والتوجهيين إلى لوسائط ، فالظن بالمستضيئين بنور الحق ، المهتدين بهداه  
والسالكين على منهج الشريعة الحقة (۱) النبوية ، الأخذيين عن ربه بواسطة  
مشكاة الرسالتين : الملكية والبشرية ، وبدون وسطة كونية ، وسابق آية  
وتعمل أيضاً كما نبه الحق سبحانه على حال نبيه صلى الله عليه وسلم في ذلك بقوله :

« مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ  
نُورًا نَهْدِي بِهِ الرِّسَالَاتِ مِنْ نَشْرِهِ مِنْ عِبَادِي » . ويقوله أيضاً : « وَمَا كُنْتُ  
تَقُولُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ رِيسَالَةٍ وَلَا تَخَافُوا رَبَّكَ إِذْ كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ  
بِشَيْءٍ آيَاتِ بَيِّنَاتٍ فِي مَذَورِ الَّذِينَ أُولُوا الْعِمَالِ » .

فمثل هذا النوع من إسمي عهداً حقيقاً ، وروايتاً حقة ، هي التي  
الغيب ورافع كل شئ (۲) وريب .

(۱) في المطبوعة : الشريعة الحق . (۲) في المطبوعة : شكوك .

(۳) في المطبوعة : شكوك .

وها أنا إذا أذكر المقدمة الموضحة مرتبة الفكر والبراهين النظرية وغايتها وحكم أربابها ، وما يختص بذلك من الأمرار والنكت العلمية ، بلسان الحجة الإلهية ، على سبيل الإجمال ، ثم أبين أن العلم الصحيح الذي ( منه ) (۱) العلوم النظرية وغيرها من بعض أحكامه وصفاته عند المحققين من أهل الله ، ماهو ؟ وبماذا يحصل ؟ وما حكمه ؟ وما أثره ؟ ثم أذكر بعد ذلك ما سبق الوعد بذكره إن شاء الله تعالى .

ولولا أن هذه المقدمة من جملة أركان التمهيد الموضح سر العلم وصراتبه ، وما سبق الوعد ببيانته ، لم أوردته في هذا الموضع ، ولم أسلك هذا النوع من التقرير ولكن وقع ذلك تنبيهاً للمحجوبين بأن الإعراض [ منا ] عما توهموه حجة وصفة كمال ، وشرطا في حصول العلم اليقيني ، وأنه أتم الطرق الموصلة إليه ، ليس عن جهل به [ و ] بمرتبة بل لقلة جدواه ، وكثير آفاته وشغبه ، وإيثاراً [ و ] موافقه لما اختاره الحق للكمال من عباده ، وأهل عنايته .

## وصـل

### تهافت الأدلة النظرية :

اعلموا أيها الإخوان تولاكم الله بما تولى به عباده المقربين أن إقامة الأدلة النظرية على المطالب ، وإثباتها بالحجج العقلية على وجه سالم من الشكوك المنكوبة ، والإعتراضات الجدلية متعذر .

فإن الأحكام النظرية ( على المطالب ) (۲) تختلف بحسب تفاوت مدارك

(۲) ساقطة من المطبوعة .

(۱) ساقطة من المطبوعة .

أربابها ، والمدارك تابعة لتوجهات المدركين ، والتوجهات تابعة للمقاصد التابعة لاختلاف العقائد والعوائد ، والأمزجة والمناسبات ، وسائر ما تابع في نفس الأمر لاختلاف آثار التجليات الأسمائية المتعينة والمتعددة في مراتب القوابل ، وبحسب استعداداتها ، وهي المثيرة للمقاصد ، والمحكمة للعوائد والعقائد التي تتلبس بها ، وتتعشق نفوس أهل الفكر والاعتقادات عليها .

فإن التجليات في حضرة القدس وينبوع الوحدة وحدانية النعت ، هيولانية الوصف ، لكنها تنصبغ عند الورود بحكم استعدادات القوابل ، ومراتبها الروحانية والطبيعية ، والمواطن والأوقات وتوابعها ، كالأحوال والأمزجة والصفات الجزئية ، وما اقتضاه حكم الأوامر الربانية ، المودعة بالوحي الأول الإلهي في الصور العلوية ، وأرواح أهلها ، والموكنين بها فيظن [ النظر ] لاختلاف الآثار أن التجليات متعددة بالأصالة في نفس الأمر وليس كذلك (۱) .

ثم نرجع ونقول : فاختلاف للموجبات المذكورة أهل العقل النظري في موجبات عقولهم ، ومقتضيات أفكارهم ، وفي نتائجها ، واضطربت آراؤهم .

(۱) لتقريب هذا المفرد نقول : إن تجلي الرحمة واحد مثلاً ، وهو في حضرة القدس واحد غير متجهين ولا متشخص ، فإذا برز من حضرة القدس إلى الوجود في صورة المطر مثلاً كان في بعض المواطن مصدراً للخصب ، وفي بعضها مهلكاً للزرع ، وكان في البلاد الحارة محبوباً ، وفي البلاد الباردة مكروهاً ، وبما اختلست أجناس الرحمة إلا عند القابلين لها ، وعند اختلاف المواطن . هكذا يحكم العقل بمقاييسه ، وهو حكم مخالف للواقع . أما أصحاب البراهين الذوقية حينما سئلوا : ماذا أنزل ربكم ، ؟ قالوا : خيراً ، وقد كان ينزل بهم ما يسميه أهل البرهان النظري بلا .

فما هو صواب عند شخص هو عند غيره خطأ ، وما هو دليل عند البعض هو عند آخرين شبهة ، فلم يتفقوا في الحكم على شيء بأمر واحد ، فالحق بالنسبة إلى كل نظر هو ما استصوبه ورجحه ، وإطمأن به .

وإس تطرق الإشكال ظاهراً في دليل يوجب الجزم بفساده . وعدم صحة ما قصد [ إلى ] إثباته بذلك الدليل في نفس الأمر ، لأننا نجد أموراً كثيرة لا يأتى لنا إقامة برهان على صحتها مع أنه لا شك في حقيقتها عندنا ، وعند كثير من المتمسكين بالأداة النظرية وغيرهم (۱) .

ورأينا أيضاً أموراً كثيرة قررت بالبراهين قد جزم بصحتها قوم بعد عجزهم ، وعجز من حضرهم من أهل زمانهم عن العثور على ما في مقدمات تلك البراهين من الخلل والفساد ، ولم يجدوا شكاً يقدر فيها ، فظنوها براهين جلية ، وعالوما يقينية .

ثم بعد مدة من الزمن تفتنوا هم أو من أتى بعدهم لإدراك خلل في بعض تلك المقدمات أو كلها ، وأظهروا وجه الغلط فيها والفساد ، وانقذوا من الإشكالات ما يوهن تلك البراهين ويضعفها .

ثم إن الكلام في الإشكالات القادحة هل هي شبهة أو أمور صحيحة كالكلام في تلك البراهين ، والخلل في التمدحين كالحل في المثبتين السابقين ، فإن قوى النظيرين في تلك البراهين ، والواقفين عليها متفاوتة كما بينا .

(۱) كان من انجزوم بصحته إلى عهد قريب أن الذرة هي الجزم الذي لا يتجزأ ثم ثبت فساد النظرية ، وخلال أدلتها ، واستقر العلم على اكتشاف فلك الذرة وأجزائها ، وربما تغيرت النظرية بعد زمان طويل أيضاً .

ولما ذكرنا ، ولحكم يحدث أو يتوقع من بعض الناظرين في تلك الأداة بما يزيدها بعد الزمان الطويل ، مع خفاء العيب على المتأملين لها ، والمتمسكين بها قبل تلك المدة المديدة .

وإذا جاز الغلط على بعض الناس من هذا الوجه جاز على الكل مثله ، ولولا الغلط والعمور عليه واطمئنان البعض بما لا يخلو عن الغلط ، وبما لا يؤمن الغلط فيه - وإن تأخر إدراكه - لم يقع بين أهل العلم خلاف في الأديان والمذاهب وغيرها . فهذا من جملة الأسباب المشار إليها .

ثم نقول : وليس الأخذ بطعن بعض الناظرين واستصوابه وصححه في زعمه بولي من الأخذ بقول مخالفه . وترجيح رأيه والجمع بين القوانين أو الأقوال المتناقضة غير ممكن . نكون أحد القوانين مثلا يقتضي إثبات ما يقتضي الآخر نفيه ، فاستحالة التوفيق بينهما ، والقول بهما معاً ، وترجيح أحدهما على الآخر إن كان بهرمان ثابت عند الترجيح فالحال فيه كالحال في نقيضه [ والكلام كالكلام ، والحال كالحال ] في مورد .

وإن لم يكن بهرمان كان ترجيحاً من غير مرجح يعتبر ترجيحاً ، فتعذر إذن وجدان اليقين ، وحصول الجزم التام بنتائج الأفكار ، الأداة النظرية .

ومع أن الأمر كما بينا فإن كثيراً من الناس الذين يعمون أنهم مسلمون وغيره والدلائل بعد تسليمهم ما ذكرنا ، يحدون في أنفسهم جزواً ممنوناً لا يستطيعون أن يشكروا أنفسهم فيها ، وقد شكروا إلههم وأعلموا نواصيهم ، وحاشا فيها كتب أهل الأذواق من وجهه ! ومن وجهه كل أهل أرواحهم مع العقل في تسليم

المقدمات ، والتوقف في النتيجة ، ولهذا الأمر سرخفي ربما ألوح به فيما بعد  
إن شاء الله تعالى .

### القانون الفكري عند أهل النظر

وأما القانون الفكري المرجوع إليه عند أهل الفكر فهم مختلفون فيه  
أيضاً من وجوه .

أحدها في بعض القرائن ، وكونها منتجة عند البعض ، وعقيمة عند غيرهم .  
وثانيها في حكمهم على بعض ما لا يلزم عن القضايا بأنه لازم (١) .

وثالثها اختلافهم في الحاجة إلى القانون والاستغناء عنه ، من حيث أن  
الجزء النظري منه ينتهي إلى البديهي ، ومن حيث أن الفطرة السليمة كافية في  
اكتساب العلوم ، ومغنية عن القانون .

ولهم فيما ذكرنا اختلاف كثير ، لسنا ممن يشتغل بإيراده ، إذ غرضنا  
التنبيه والتلويح .

وآخر ما تمسك به المثبتون منفعة الأولوية والاحتمال فقالوا : إنا نجد الغلط  
الكثير من الناس في كثير من الأمور وجدانا محققا ، مع احتمال وقوعه أيضاً  
فيما بعد ، فاستغناء الأقل عنه (١) لا ينافي إحتياج الكثير إليه .

فأما الأواية فاحتجوا بها جواباً لمن قال لهم : قد اعترفتم بأن القانون ينقسم  
إلى ضروري ونظري ، وأن الجزء النظري مستفاد من الضروري ، فالضروري

(١) في ٥ : أنه يلزم .

(٢) أي عن القانون الفكري والدليل النظري .

إن كفى في اكتساب العلوم في هذا القانون كفى في سائر العلوم ، وإلا افتقر الجزء الكسبي منه إلى قانون آخر . فقالوا : الإحاطة بجميع الطرق أصون من الغلط ، فتقع الحاجة إليه من هذا الوجه عملاً بالأحواط .

وإصابة بعض الناس في أفكاره لسلامة فطرته في كثير من الأمور ، وبعضهم مطلقاً في جميعها بتأييد إلهي خص به دون كسب ، لا ينافي في احتياج الغير إليه . ونظير هذا الشاعر بالطبع وبالعرض ، والبدوي المستغنى عن النحو بالنسبة إلى الحضري المتعرب .

### مذهب المحققين

ونحن نقول بنسان أهل التحقيق : إن القليل الذي قد اعترفتم باستغنائيه عن ميزانكم لسلامة فطرته وذكائه ، سببه إلى التوهين للتبقي من جناب الحق والاعتراف من بحر جوده ، ولإطلاع على أسرار وجوده في القلة وقصور الاستعداد ، نسبة الكثير المحتاج إلى الميزان .

فأهل الله هم القليل من القليل ، ثم إن العمدة عندهم في الأقيسة البرهانية . وهو : إني ، ولبي ، وروح البرهان وقطبه هو الحد الأوسط ( ١ ) . واعترفوا بأنه غير مكتسب ببرهان ، وأنه من باب التصور لا التصديق .

فيمحصل مما ذكرنا : أن الميزان أحد جزئيه غير مكتسب ، وأن المكتسب منه إنما يحصل بغير اكتساب وأن روح البرهان لدى شو عمدة الأمر والأصل

---

( ١ ) البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات ، سواء كان ابتداء وهو الضروريات ، أو بواسطة وهي للنظريات والحد الأوسط فيه لا بد أن يكون علة =



الذى يتوقف تحصيل العلم الخقق عليه في زعمهم غير مكتسب وأن من الأشياء ما لا ينتظم على صحتها وفسادها برهان سالم من المعارضة ، بل يتوجه عليه إشكال يعترف به الخصم .

ومع ذلك فلا يستطيع أن يشكك نفسه في صحة ذلك الأمر هو وجماعة كثيرة سواه ، هذا حال أهل الأذواق ومذاهبهم ، حيث يقولون : إن العلم الصحيح موهوب غير مكتسب (١) . وأما المتحصل لنا بطريق التلقى من جانب الحق وإن لم يقدّم عليه البرهان النظري فإنه لا يشككنا فيه مشكك ، ولا ريب عندنا فيه ولا تردد ، وبوافقنا عليه مشاركون من أهل الأذواق ، و [أما] أنتم فلا يوافق بعضكم بعضاً إلا لقصور بعضكم عن إدراك الخصال الخاصة في مقدمات البراهين التي أقيمت لإثبات المطالب (٢) التي هي محل الموافقة على ما بيننا سرده في هذا التمهيد .

،

== النسبة الأكبر إلى الأصغر . فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج فهو دلى ، وإن لم يسكن كذلك فهو دلى ، مثل : هذا محمود وكل محمود متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط . فالخى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلا أنها ليست كذلك في الخارج ( التعريفات للجرجاني ص ٣٠ )

( ١ ) ابن عربى ( العبادلة ج ٥ عبد الله بن عبد العليم ) . نشر مكتبة القاهرة بالأزهر .

( ٢ ) مثال ذلك : زيد و انسان ، والانسان ، نوع ، فزيد نوع . وكل انسان حيوان ، وكل حيوان جنس ، فالإنسان جنس .

هذا خطأ من باب سوء التأليف . لأن شرط كبرى الأولى أن تكون محصورة كلية ، وهى هنا قضية طبيعية . ( انظر شرح التلغالى المنتظمة للحاج ملاحادى السبرارى ) طبع طهران ص ٢١١ .

وفي الجملة قد بين أن غاية كل أحد فيما يطمئن إليه من العلوم هو ما يصل  
في ذوقه - دون دليل كسبي - أنه الحق ، فسكن إليه ، وحكم بصحته ، هو ومن  
ناسبه في نظره ، وشاركه في أصل مأخذه ، وما يستند إليه ذلك الأمر هو متعلق  
اطمئنا به .

وبقي : هل ذلك الأمر المسكون إليه ، والمحكوم بصحته هو في نفسه  
صحيح ، على نحو ما اعتقد فيه من حاله ما ذكرناه أم لا ؟ والجواب أن  
ذلك لا يعلم إلا بكشف محقق ، وإخبار بهي .

فقد بان أن العلم اليقيني الذي لا ريب فيه يعسر اقتناصه باقنانون الفكري  
والبرهان النظري .

هذا مع أن الأمور المثبتة بالبراهين على تقدير صحتها في نفس الأمر ،  
وسلامتها في زعم المتمسك بها بالنسبة إلى الأمور المحتملة والمتوقفت فيها ، هذه  
انتظار البرهان على صحتها وفسادها يسيرة جداً وإذا كان الأمر كذلك  
فاظفر بعرفة الأشياء من طريق البرهان وحده إما متعذر مطلقاً ، أو في أكثر  
الأمور .

وبنا أوضح لأهل البصائر والعقول السليمة أن تحصيل المعرفة الحقيقية  
طريقين : طريق البرهان ، بالنظر والاستدلال ، وطريق العيون المحسوسة  
الكشف بتصفية البطن ، والاتجاه إلى الحق ، وحال فسادها  
قد استبين<sup>(۱)</sup> مما أسلفنا ، فتعين الطريق الآخر ، وهو التوجه إلى الحق بتعريفه

(۱) في المطبوعة : فقد استبين

والافتقار التام ، وتفريغ اللب بالسكلمية من سائر التعلقات الكونية ، والعلوم والقوانين .

ولما تعذر استقلال الإنسان بذلك في أول الأمر وجب عليه اتباع من سبقه بالاطلاع والكمل من سالكى طريقه سبحانه ، ممن خاض لجة الوصول وفاز بنيل البغية والمأمول ، كالرسل صلوات الله عليهم ، الذين جعلهم الحق تعالى تراجمة أمره وإرادته ، ومظاهر علمه وعنايته ، ومن كملت وراثته منهم علما وحالا ومقاما ، عماد سبحانه بجود بنور كاشف يظهر الأشياء كما هى ، كما فعل ذلك بهم وبتباعتهم من أهل عنايته ، والمهادين المهتدين من بريته .

ولهذا المقام أصول جمة ونكت مهمة ، أشير إليها فيما بعد ، وعند الكلام على سر الهدية ، حين الوصول إلى قوله تعالى : « اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » حسب ما يقدر الحق ذكره إن شاء الله تعالى .

## وصل من هذا الأصل

### بين طلاب المعرفة والحقائق العلوية

اعلم أن لكل حقيقة من الحقائق المنجردة البسيطة المظهرة التى تعين الموارد ، والمتعينة بها ، سواء كانت من الحقائق الكونية ، أو مما ينسب (١) إلى الحق بطريق الاسمية والوصفية ونحوها لوازم وصفات ووجوها وخواص . وتلك الصفات وما ذكره هى أحكام (٢) الحقائق ونسبها . فبعضها خواص ولوازم قريبة ، بعضها بعيدة .

(١) فى ٥ : أو ما ينسب . (٢) فى المطبوعة : وما ذكر من أحكام .

فكل طالب معرفة حقيقة [ كائنة ] ما كانت لا بد وأن يكون بينه وبينها مناسبة من وجه (۱) ، ومغايرة من وجه (۲) . فحكم المغايرة يؤذن بالفقد المقتضى للطلب ، وحكم المناسبة يقتضى الشعور بما يراد معرفته (۳) .

والإنسان من حيث جمعيه ، مغاير لكل فرد من أفراد الأعيان الكونية ، ومن حيث كونه نسخة من مجموع الحقائق الكونية والأسماوية يناسب الجميع . فمتى طلب معرفة شيء فإنما يطالب بالأمر المناسب لذلك الشيء ، منه لا بما يغايره . إذ لو اتفقت المناسبة من كل وجه لاستحال الطلب . إذا المجهول مطلقا لا يكون مطاوبا كما أن ثبوت المناسبة أيضا من كل وجه يقتضى الحصول المنافي للطلب ، لاستحالة طلب الحاصل . وإنما حصول الشعور ببعض الصفات والعوارض من جهة المناسبة هو الباعث على طلب معرفة الحقيقة التي هي أصل تلك الصفة المشعور بها أولا .

فتطلب النفس أن تتدرج من هذه الصفة المعلومة ، أو اللازم أو العارض ، وتتمسك بها إلى معرفة الحقيقة التي هي أصلها ، وغيرها من الخواص والعوارض المضافة إلى تلك الحقيقة .

فتركيب الأقيسة والمقدمات طريق تصل بها نفس الطالب بنظره الفكري إلى معرفة ما يقصد إدراكه من الحقائق . فقد يصل إليه بعد تعدى مراتب حقائقه وخواصه ولو أزمه تعديا علميا وقد لا يقدر له ذلك ، إما لضعف قوة نظره ، أو قصور

(۱) وذلك من حيث أنه نسخة صغيرة لجميع الحقائق

(۲) وذلك من حيث المغايرة والتقابل بين الحقائق

(۳) انظر العبادلة ج ۲ ص ۱۶۶ (۴) في المطبوعة : إما بضعف

إدراكه المشار إلى سره فيما بعد ، أو لموانع أخر يعلمها الحق ومن شاء (۱) من عباده ، ( أوضوحها إقامة كل طائفة في مرتبة معينة لتعبر المراتب بأربابها ، لينتظم شمل مرتبة الألوهية كما قيل : بيت .

على حسب الأسماء تجرى أمورهم وحكمة وصف الذات للحكم أجرت (۲)

وغاية مثل هذا : أن يتعدى من معرفة خاصه الشيء ، أو وصفته ، أو لازمه البعيد أو القريب إلى صفة أو لازم آخر له أيضاً ، وقد تكون الصفة التي تنتهي إليها معرفته من تلك الحقيقة أقرب نسبة من الشعور بها أو المنيرة للطلب ، وقد يكون أبعد (۳) على تلك المناسبة الثابتة بينه وبين ما يريد معرفته ، وبحسب حكم تلك المناسبة في القوة والضعف ، وما قدره الحق له .

فتى انتهت قره نظره بحكم المناسبة إلى بعض الصفات أو الخواص ، ولم ينفذ منها متعدياً إلى كنهه حقيقة الأمر ، فإنه يطمئن بما حصل له من معرفته تلك الحقيقة بحسب نسبة تلك الصفة منها ، ومن حيث هي ، وبحسب مناسبة هذا الطالب معرفتها منها ، ويظن أنه قد بلغ العاية ، وأنه أحاط علماً بتلك الحقيقة ، وهو في نفس الأمر لم يعرفها إلا من وجه واحد من حيث تلك الصفة الواحدة ، أو العارض أو الخاصة أو اللازم .

وينبعث غيره لطلب معرفة تلك الحقيقة أيضاً بجانب مناسبة خفية بينه وبينها من حيث صفة أخرى ، أو خاصة أو لازم ، فيبحث ويفحص ويركب الأقيسة

(۱) في ۵ : يعلمها الحق من يشاء

(۲) ما بين الحاصرين ساطع من : ۵ (۳) في المطبوعة : وقد يكون البعد .

والمقدمات ساعياً في التحصيل ، حتى تنتهي مثلاً إلى تلك الصفة الأخرى ، فيعرف تلك الحقيقة من وجه آخر بحسب الصفة التي كانت منتهى معرفته ، من تلك الحقيقة ، فيحكم على إتيان الحقيقة بما تقتضيه تلك الصفة ، وذلك الوجه ، زاعماً أنه قد عرف كنه الحقيقة التي قصد معرفتها معرفة تامة إحاطية ، وهو غلط في نفس الأمر ، وهكذا الثالث والرابع فصاعد .

فيختلف حكم الناظرين في الأمر الواحد لاختلاف الصفات والخواص والأعراض التي هي متعلقات مداركهم ومنتهاهما من ذلك الأمر الذي قصدوا معرفة كنهه ، والمعرفة إياه والمميزة له عنده ، فمتعلق إدراك طائفة بخلاف متعلق إدراك الطائفة الأخرى كما ( ذكرنا<sup>(۱)</sup> ) ، ولما مر بيانه ، فاختلاف تعريفهم لذلك الأمر أو واحد ، وتحدد يدهمه ، وتسميتهم إياه وتعبيرهم عنه .

وموجب ذلك ما سبق ذكره ، وكون الإدراك به أيضاً - وهو التمسك - قوة جزئية من بعض قوى الروح الإنساني ، فلا يمكنه أن يدرك إلا جزئياً مثله ، لما ثبت عند المحققين من أهل الله وأهل العقول السوية أن الشيء لا يدرك بما يغيره في الحقيقة ، ولا يؤثر شيء ، في يضاعده ويذوقه من ناحية المضاد وما يلقى ، كما ستقف على أصل ذلك ومبره عن قريب إن شاء الله تعالى .

فتقدر هذه التورعده ونفهمها تعرفنا كثير من غير اختلاف في العلم من أهل الحجاب ، وأهل الأطنان والشهود ، ولما كان ذلك سبب اختلاف الناس في معيشتهم كما ذكرنا<sup>(۲)</sup> ، فثبت

(۱) ساقطة من ه . (۲) في المطبوعة : الثالث

ثم نرجع ونقول : لما كانت القوة الفكرية صفة من صفات الروح ، وخاصة من خواصه ، أدركت صفة مثلها . ومن حيث أن القوى الروحانية عند المحققين لا تغاير الروح ، صح أن نسلم للناظر أنه قد عرف حقيقة ما ، ولكن من الوجه الذي يرتبط بتلك الصفة التي هي منتهى نظره ومعرفة ومعرفة ومعرفة ، وترتبط الصفة بها كما مريانه .

وقد ذهب الرئيس ابن سينا الذي هو أستاذ أهل النظر ومقتداهم عند عبوره على هذا السر — إما من خلف حجاب القوة النظرية بصحة الفطرة ، أو بطريق الذوق كما يوصى إليه في مواضع من كلامه — إلى أنه ليس في قدرة البشر الوقوف على حقائق الأشياء ، بل غاية الإنسان أن يدرك خواص الأشياء ولو أزمها وعوارضها .

ومثل في تقرير ذلك أمثلة جليلة محققة ، وبين المقصود بيان منصف خبير ، [ لا ] سيما فيما يرجع إلى معرفة الحق جل جلاله ، وذلك في أواخر أمره بخلاف المشهور عنه في أوائل كلامه . ولولا التزامي بالأقل في هذا الكتاب كلام أحد وسيا أهل الفكر ونقله التفاسير لأوردت ذلك المصل هنا استيفاء للحجة على المجادلين المنكرين منهم عليهم بلسان مقامهم<sup>(۱)</sup> ، ولكن أضربت عنه

---

(۱) موجز ما قاله ابن سينا فيما عثرنا عليه : « إن الإشراق يكون في أول أمره خلجات من نور الحق لذينة ، كأنها بروق ، ثم تومض ثم تخمد ، وهو الذي يميئه الصدفية أوقاتاً ، ولكن لما كان إذا آمن من الأضواء تذكر عليه هذه الغواشي إلى حد أنها تأتيه في غير الأوقات ، فكلما لمع شيئاً عاج به إلى جانب القدس ، يتذكر من أمره أمراً . فيكاد يرى الحق في كل شيء . وذلك

للالتزام المذكور ، ولأن غاية ذلك بيان قصور القرة الإنسانية من حيث فكرها عن إدراك حقائق الأشياء .

وقد سبق في أول هذا التمهيد ما يستدل به اللبيب على هذا الأمر المشار إليه وعاقبه وسببه وغير ذلك من الأسرار المتعلقة بهذا الباب ، وستزيد في بيان ذلك إن شاء الله تعالى . فتقول :

كل ما تتعلق به المدارك العقلية والذهنية الخيالية والحسية جمعاً وفرادى فليس بأمراً زائداً على حقائق مجردة بسيطة ، تأتت بوجود واحد غير منقسم ، فظهرت لنفسها<sup>(۱)</sup> ، تكن بعضها في الظهور والحكم والخيطه والتعلق تابع للبعض . فتسمى المتبوعة - لم تذكرنا من التقدم - حقائق وعلا ووسائط بين الحق وما يتبعه في الوجود وما ذكرنا . وتسمى التبعه خواص ولوازم وعوارض وصفات وأحوالاً وسبب ومعمولات ومشروطات ، ونحو ذلك .

ومتى اعتبرت هذه الحقائق مجردة عن الوجود ، وعن ارتباط بعضها بالبعض ، ولم يكن شيء . منها مضافاً إلى شيء أصلاً ، خلت عن كل اسم وصفة ونعت وصورة وحكم ، نحواً بفعل لا بالقوة<sup>(۲)</sup> . فثبوت الاسم والبعث والوصف بالتركيب والبسطة ، والظهور والخفاء ، والإدراك والمدركية والسككية والجزئية والتبعية والمتبوعية وغير ذلك مما بينها عليه وما لم يذكره الحقائق المجردة إنما يصبح ويبدو

---

أن التعلق يصبح ملائكة للعارف ، فيحصل الاتصال بين نفسه والذاتة والذاتة المعنى في حالة الارتياض وغيرها . ( أنظر الإشارات . النقط التاسع . ص ۱۶ . وكذلك انظر : رسالة العشق . ص ۱۹ ليدن ) .

(۱) في المطبوعة : وظهرت لنفسها .

(۲) الخلو بالقوة يعني الاستعداد للخلو ولو لم يخل . وبالفعل تم خلوه .



بانسحاب الحكم الوجودى عليها أولا ، ولكن من حيث تعين الوجود بالظهور  
فى مرتبة ما بحسبها أو فى مراتب ، كما سنريد فى بيان ذلك إن شاء الله تعالى ،  
وبارتباط أحكام بعضها بالبعض ، وظهور أثر بعضها بالوجود فى البعض ثانياً ،  
فاعلم ذلك .

فالتعقل والشهود الأول الجلى للحقائق المتبوعة يفيد معرفة كونها معانى  
مجردة ، من شأنها إذا عقلت (١) متبوعة ومحيطة أن تقبل صوراً شتى ، وتفتن بها  
لمناسبة ذاتية بينها وبين الصور القابلة لها ولآثارها ، والمقترنة بها ، وهذه المناسبة  
هى حكم الأصل الجامع بينها ، والمشمول عليها ، وقد سبقت الإشارة إليها .

فالتعقل (٢) والشهود الأول الجلى للحقائق التابعة يفيد معرفة كونها حقائق  
مجردة ، لا حكم لها ولا اسم ولا نعت أيضاً .

لكن من شأنها أنها متى ظهرت فى الوجود العيني تكون أعراضاً لجواهر  
والحقائق المتقدمة المتبوعة ، وصوراً وصفات (٣) ولوازم ونحو ذلك .

والصورة عبارة عما لا تعقل تلك الحقائق الأول ، ولا تظهر إلا بها ، وهى  
أعنى الصورة أيضاً اسم مشترك يطلق على حقيقة كل شئ ، جوهر أو عرضاً ،  
أو ما كان ، وعلى نفس النوع والشكل والتخطيط أيضاً ، حتى يقال فهيئة الإجماع  
صورة كصورة الصنف المسكر ، ويقال : صورة النظام المستحفظ كالشريعة .

ومعقولة الصورة فى نفسها حقيقة مجردة كسائر الحقائق .

(١) فى المتبوعة : إذا تعقلت ، (٢) فى المتبوعة : والتعقل .

(٣) فى المتبوعة : ووصفاً .

وإذا عرفت هذا في الصور المشهودة<sup>(۱)</sup> على الأنحاء المعهودة ، فأعرف مثله في المسمى مظهراً إلهياً فإن التعريف الذي أشرت إليه يعم كل مالا تظهر الحقائق الغيبية من حيث هي غيب إلا به .

وقد استبان لك من هذه القاعدة إن تأملتها حق التأمل أن الظهور والاجتماع ، والإيجاد والإظهار ، والاقتران والتوقف والمناسبة ، والتقدم والتأخر ، والهيئة والجوهرية ، والعرضية والصورية ، وكون الشيء مظهراً أو ظاهراً ، أو متبوعاً أو تابعاً ، ونحو ذلك كلها معان مجردة ، ونسب معقولة .

وبارتباط بعضها ببعض وتألفها بالوجود الواحد الذي ظهرت به كما قلنا يظهر للبعض على البعض تفاوت في الحيطه والتعلق والحكم ، والتقدم والتأخر ، بحسب النسب المسماة فعلاً وانفعالا ، وتأثيراً أو تائراً أو تبعية ومتبوعية ، وصفة وموصوفية ، ولزومية وملزومية ، ونحو ذلك مما ذكر .

ولكن وجود الجميع وبقاؤه إنما يحصل بسريين حكم الجمع الأحدي الوجودي الإلهي ، المظهر لها والظاهرة الحكم في حضرته ، بسير أمره وإرادته .

### تعذر معرفة الحقائق المجردة :

وبعد أن تقر هذا فاعلم أن معرفة حقائق الأشياء من حيث هي طمها وتجردها في الحضرة العلمية الآتي حديثها متعذر ، وذلك لتعذر إدراكها شيئاً من حيث أحديتنا ، إذ لا تخو من أحكام الكثرة أصلاً ، فإن لا بعد الأشياء من حيث

(۱) في المطبوعة المشهورة . (۲) في المطبوعة : وإفا لا نعلم .

حقائقها (۱) المجردة ، ولا من حيث وجودنا فحسب ، بل من حيث اتصاف  
أعياننا بالوجود ، وقيام الحياة بنا ، والعلم وارتفاع الموانع الحائلة بيننا وبين الشيء  
الذي نروم إدراكه ، بحيث يكون مستعداً لأن يدرك ، فهذا أقل ما تتوقف (۲)  
معرفةنا عليه ، وهذه جمعية كثيرة (۳) .

وحقائق الأشياء في مقام تجردها وحدانية بسيطة ، والواحد والبسيط  
لا يدركه إلا واحد وبسيط كما أومأت إليه من قبل ، وعلى ما سيوضح سره  
عن قريب إن شاء الله تعالى . فلم نعلم من الأشياء إلا صفاتها وأعراضها من حيث  
هي صفات ولوازم لشيء ما لا من حيث حقائقها المجردة ، إذ لو أدركنا شيئاً  
من حيث حقيقته لا باعتبار ، صفة له أو خاصة أو عارض أو لازم لجاز إدراك  
مثله . فإن الحقائق من حيث هي حقائق متماثلة ، وما جاز على أحد من المثانين جاز  
على الآخر .

والمعرفة الإجمالية المتعاقبة بحقائق الأشياء لم تحصل إلا بعد تعلقها من كونها  
متعينة بما تعينت به من الصفات والخواص أو العوارض كما عرفنا الصفة من حيث  
تعينها بمفهوم كونها صفة لموصوف ما فَمَا كنه الحقائق من حيث تجردها فالعلم  
بها متعذر إلا من الوجه الخاص بارتفاع حكم النسب والصفات الكونية  
التقييد (۴) من العارفين حال تحققه بمقام « كنت سمعه وبصره » وبالترتبة (۵)  
التي فوقها المجاوزة (۶) لها المختصة بقرب الفرائض كما سنومى إلى سر ذلك

(۱) في المطبوعة : من حيث حقائقنا .  
(۲) في المطبوعة : يتوقف .  
(۳) في المطبوعة : كثيرة .  
(۴) في هي : التقييد به .  
(۵) في ۵ : وبالترتبة .  
(۶) في ۵ : المجاوزة .

إن شاء الله تعالى ولهذا السر الذي نبهت على بعض أحكامه أسرار أخرى غامضة جداً يعسر تفهيمها وتوصيلها ، أحدها حكم تجلي الحق الساري (۱) في حقائق الممكنات الذي أشار شيخنا الإمام الأكل رضي الله عنه إلى خاصة من خواصه تتعلق (۲) بما كما فيه وذلك في قصيدة إلهية يناجي فيها ربه بقول في أثنائها . شعر:

واست أدرك في شيء (۳) حقيقة

وكيف أدرك شيئاً أنتمو فيه (۴)

فلما وقف المؤهلون للتأق من الجباب الإلهي المعتلى (۵) على مرتبة الأكون والوسائط على هذه المقدمات والمنازل ، وتمدوا بجذبات العناية الإلهية ما فيها من الحجب والمعاهد ، شهدوا في أول أمرهم ببصائرهم أن صورة العالم مثال العلم المعاني والحقائق ، فعلموا أن كل فرد فرد من أفراد صورده مظهر ومثال الحقيقة معنوية غيبية .

وأن نسبة أعضاء الإنسان الذي هو النسخة الجامعة إلى قواه الباطنة نسبة صور العالم إلى حقائقه الباطنة ، والحكم كالحكم .

فحال بصر الإنسان بالنسبة إلى المبصرات كحال البصيرة بالنسبة إلى العقولات المعنوية ، والمعلومات الغيبية ، ولنا عجز البصر عن إدراك المبصرات الخفية مثل الذرات والهباءات ونحوها ، وعن المبصرات العالية كوسط قرص الشمس

(۱) في المطبوعة : ساري . (۲) في هـ . فتعلموا

(۳) في هـ : من شيء .

(۴) في المطبوعة اضطرب الشطر الثاني هكذا . وكيف أدركه وأتمو فيه .

(۵) في المطبوعة : المتعل ، واملها : المتعال .

عند كمال نوره ، فإنه يتخيل فيه سواداً لعجزه عن إدراكه ، مع انا نعلم أن الوسط  
منبع الأنوار والأشعة ، ظهر أن تعاق الإدراك البصرى بما فى طرفى الإفراط  
والتفريط. من الخفاء التام والظهور التام متمذر كما هو الأمر فى النور المحض ،  
والظلمة المحضة ، فى كونهما حجابين ، وأن بالمتوسط. بينهما الناتج منهما وهو الضياء .  
تحصل الفائدة كما ( سنتمم إيضاح سر ذلك فيما بعد ) (۱) إن شاء الله تعالى .

فكذلك العقول والبصائر إنما تدرك المعقولات والمعلومات المتوسطة  
فى الحقارة والعلو ، وتعجز عن المعقولات الحقيرة ، مثل مراتب الأمزجة والتغيرات  
الجزئية على التعيين والتفصيل ، كالتناء والذبول فى كل آن وعن إدراك  
الحقائق العالمة القاهرة أيضاً ، مثل ذات الحق جل وتعالى ، وحقائق أسمائه  
وصفاته ، إلا بالله ، كما ذكرنا .

ورأوا أيضاً أن من الأشياء ما تعذر عليهم إدراكه للبعد المفرط ، كحركة  
الحيوان الصغير من المسافة البعيدة ، وكحركة جرم الشمس والكواكب فى كل  
آن ، وهكذا الأمر فى القرب المفرط ، فإن الهواء لاتصاله بالحدقة يتعذر  
( إدراكه ) (۲) ، وكنفس الحدقة . هذا فى باب المبصرات .

وفى باب المعقولات والبصائر كالنفس التى هى المدركة من الإنسان ،  
وأقرب الأشياء نسبة إليه ، فيدرك الإنسان غيره ، ولا يدرك نفسه وحقيقته .

---

(۱) ما بين الحاضرين ساقط من المطبوعة وجاء بدلا منه : كما ستعرفه إن شاء  
الله تعالى . وعلى هامش ه : أن ما فى المطبوعة جاء فى نسخة ثالثة روجعت  
المخطوطة عليها .

(۲) ساقطة من المطبوعة .

فتمحقق بهذا الطريق أيضاً عجز البصائر والأبصار عن إدراك الحقائق الوجودية الإلهية والكونية ، وما يشتمل عليه من المعاني والأسرار .

وظهر أن العلم الصحيح لا يحصل بالكسب والتعمل ، ولا تستعمل القوى البشرية بتحصيله ما لم تجد الحق بالفيض الأقدس الغيبي ، والإمداد بالتجلى النورى والعلمى الذاتى الآتى حديثه .

لكن قبول التجلى يتوقف على استعداد مثبت للمناسبة بين المتجلى والمتجلى له ، حتى يصح الارتباط الذى يتوقف عليه الأثر ، فإن لكل تجلى فى كل متجلى له حكماً وأثراً وصورة لا محالة . أولها الحال الشهودى الذى يتضمنه (١) العلم الذوقى المحقق ، هذا مع أن نفس التجلى من حيث تعيينه وظهوره من الغيب المطلق الذاتى هو تأثير (٢) إلهى متعين من حضرة الذات فى مرتبة المتجلى له ، إذ هو المعين والمخصص فافهم .

والأثر من كل مؤثر فى كل مؤثر فيه لا يصح بدون الارتباط ، ولا يكون إلا متناسبة ، والمناسبة نسبة معنوية لا تعقل إلا بين المتناسبين .

ولا خلاف بين سائر المحققين من أهل الشرائع والأذواق والعقول السليمة [ فى ] أن حقيقة الحق سبحانه مجهولة ، لا يحيط بها علم أحد سواه ، لمدى المناسبة بين الحق من حيث ذاته وبين خلقه ، إذ لو ثبتت المناسبة من وجه لكان الحق من ذلك الوجه مشابهاً للخلق ، مع امتيازهم عنهم بما عد ذلك الوجه وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيلزم التراكيب المؤذن بالفقر والإمكان ،

(١) فى ٥ : الذى يتضمن . (٢) فى ٥ : تأثر .

المنافى للغنى والأحدية، والى كان الخلق أيضاً مع كونه ممكناً بالذات، ومخلوقاً بمائلاً للحق من وجه، لأن من مائل شيئاً فقد مائله ذلك الشيء، والحق الواحد الغنى الذى ليس كمثل شيء يتعالى عن كل هذا وسواه، مما لا يليق به.

ومع صحة ما ذكرنا من الأمر المتفق عليه، فإن تأثير الحق فى الخلق غير مشكوك فيه، فأشكّل الجمع بين الأمرين، وعز الإطلاع المحقق على الأمر الكاشف لهذا السر، مع أن جمهور الناس يظنون أنه فى غاية الجلاء والوضوح وليس كذلك، وأنا ألع لك ببعض أسرار الله تعالى. فأقول:

### سر الجهل بحقيقة الله تعالى:

إذا شاء الحق سبحانه وتعالى أن يطع على هذا الأمر بعض عباده عرفهم أولاً بسر نعت ذاته الغنية عن العالمين، بالألوهية وما يتبعها (١) من الأسماء والصفات والنعوت ثم أراهم ارتباطها بأمثاله، وأوقفهم على سر التضاييف المنبته على توقف كل واحد من المتضاييفين على الآخر وجوداً وتقديراً فظهر لهم وجه ما من وجود المناسبة، ثم نعت الإلهية بالوحدانية السابقة عقلاً وشرعاً ووجدوها نسبة معقولة لا عين لها فى الوجود، فشهدوا وجهاً آخر من وجوه المناسبة، وعرفهم أيضاً أن لكل موجود سواء كان مركباً من أجزاء كثيرة أو بسيطاً بالنسبة لأحدية تخصه، وإن كانت أحدى كثيرة. وأن الغالب والحاكم عليه فى كل زمان فى ظاهره وباطنه حكم صفة من صفاته، أو حقيقة من الحقائق التى تركبت منها كثرته.

(١) فى المطبوعة: وما تبعها.

فأماما من حيث ظاهره فغلبة (۱) إحدى الكيفيات الأربع التي حدثت عن اجتماعها مزاح بدنه على باقياها ، وأما من جهة الباطن فهو أيضاً كذلك ، لأن الإرادة من كل مرید في كل حال وزمان ، لا يكون لها إلا متعلق واحد ، والقلب في الآن الواحد لا يسمع إلا أمراً واحداً ، وإن كان في قوته أن يسمع كل شيء .

وأراهم أيضاً أحادية كل شيء من حيث حقيقته المسماة ماهية وعيناً ثابتة ، وهي عبارة عن نسبة كون الشيء متعيناً في علم الحق أزلاً ، وعلم الحق نسبة من نسب ذاته ، أو صفة ذاتية لا تفارق الموصوف ، كيف قت على اختلاف المذهبين ، فنسبة معلومية كل موجود من حيث ثبوتها في العلم الإلهي لا تفرق الموصوف

فظهر من هذه الوجود المذكورة مناسبات أخرى ، ولا سمح باعتبار عدم المغايرة لعلم الذات عند من يقول به . فالألوهية نسبة ، والمعلومية نسبة ، والتعين نسبة ، وكذا الوحدة المنعوت بها ، والألوهية نسبة ، والعين الممكنة من حيث تعريفها عن الوجود نسبة ، والتوجه الإلهي لإيجاد بقول كن ومحوره نسبة ، والتجلى المتعين من الغيب الذاتي المطلق والمخصص بنسبة الإرادة ومتعلقها من حيث تعيينه نسبة ، والاشتراك الوجودي نسبة ، وكذا العمى .

فصحت النسبة بما ذكره الآن وما أسلفه وغير ذلك مما سلكنا عنه احترازاً عن الأفهام المقصورة ، والمعقول الضعيفة والآفات اللازمة لها ، فظهر من الارتباط ، فحصل الأثر برابطة المناسبة بين الإله والمألوم .

(۱) في هـ : فكفلية .



## وسائل تحصيل علم الذوق

ثم نقول : فلما أدرك السالكون من أهل العناية ما ذكرنا ووقفوا على ما إليه أشرنا ، علموا أن حصول العلم الذوق الصحيح من جهة الكشف الكامل الصحيح ، يتوقف بعد العناية الإلهية على تعطيل القوى الجزئية الظاهرة والباطنة من التصريفات التفصيلية المختلفة المقصودة [ وتخليصها ] لمن تنسب إليه ، وتفريغ المحل عن كل علم واعتقاد ، بل عن كل شيء ماعدا المطلوب الحق ، ثم الإقبال عليه على ما يعلم [ من ] نفسه بتوجه كلي جلي مقدس عن سائر التعيينات العادية . والاعتقادية ، والاستحسانات التقليدية ، والنشقات النسبية ، على اختلاف متعلقاتها الكونية وغيرها ، مع توحيد العزيمة والجمعية ، والإخلاص التام ، والمواظبة على هذا الحال على الدوام ، أو في أكثر الأوقات ، دون فترة ولا تقسم خاطر ، ولا تشتت عزيمة .

فحينئذ تتم المناسبة بين النفس وبين الغيب الإلهي ، وحضرة القدس الذي هو ينبوع الوجود ، ومعدن التجليات الأسمائية الواصلة إلى كل موجود والتعينة المتعددة في مرتبة كل متجلى له وبحسبه لا بحسب المتجلى الواحد المطبق سبحانه وتعالى شأنه .

ولكن لهذه التجليات وأحكامها وكيفية قبولها ، وتلقى آثارها ، وما يظفر منها وبها في القوالب أسرار جليلة لا يسع الوقت لذكر تفاصيلها ، وإنما أذكر على سبيل الإجمال والتنبيه ما يستدعي هذا الموضع والمقام العلمي الذي نحن بصدد بيان مراتبه وأسراره ذكره إن شاء الله تعالى .

## وصل من هذا الأصل

إعلم أن إمداد الحق وتجاياته واصل إلى العالم في كل نفس ، وبالتعميق  
الأنتم ليس إلا تجل واحد ، يظهر له بحسب القوابل ومراتبها واستعداداتها  
تعيينات ، فيلحقه لذلك التعدد والنعوت المختلفة ، والأسماء والصفات ، لا أن الأمر  
في نفسه متعدد ، أو وروده طار ومتجدد وإنما التقدم والتأخر وغيرها من أحوال  
الممكنات التي توهم التجدد والطرقات والتقييد والتغير ونحو ذلك كالحال  
في التعدد ، وإلا فالأمر أجل من أن ينحصر في إطلاق أو تقييد ، أو إسم أو صفة  
أو نقصان أو مزيد .

وهذا التجلي الأحدى المشار إليه والآتي حديثه من بعد ليس غير النور  
الوجودي ، ولا يصل من الحق إلى الممكنات بعد الانصاف بل وجود وقوله  
غير ذلك ، وما سواه وإنما هو أحكام الممكنات وآثارها ، تتصل من بعض  
بالبعض ، حال الظهور بالتجلي الوجودي الواحداني المذكور .

ولما لم يكن الوجود ذاتياً سوى الحق بل ( كان الوجود سوى الحق )  
مستفاداً من تجليه ، افتقر العالم في بقائه إلى الإمداد الوجودي الأحدى مع الآت ،  
دون فترة ولا انقطاع . إذ لو انقطع لإمداد المذكور طرفة عين لفتى العلم دفعة  
واحدة ، فإن الحكم العدمي أمر لازم للممكن ، والوجود عارض له من جهة .  
ثم نقول: ولا يخفى في كل حين من أن يكون الغلب عليه حكم التفرقة ،  
أو الجمع الواحداني النعت ، كما أنه لا يخلو أيضاً فيما يقام فيه من الأحوال من غلبة  
حكم إحدى صفاته على أحكام باقيها ، كما بيناه .

فإن كان في حال تفرقة - وأعني بالتفرقة ههنا عدم خلو الباطن من الأحكام الكونية ، وشوائب التعلقات - فإن التجلي عند وروده عليه يتابس بحكم الصفة الحاكمة على القلب <sup>(۱)</sup> وينصبغ بحكم الكثرة المستولية عليه ، ثم يسرى الأمر بسر الارتباط في سائر الصفات النفسانية ، والقوى البدنية ، مريان أحكام الصفات المذكورة فيما يصدر عن الإنسان من الأفعال والآثار ، حتى في أولاده وأعماله وعباداته التابعة لنيته وحضوره العلمي .

والنتائج الحاصلة من هذا كله عاجلاً وآجلاً وتذكر قوله صلى الله عليه وسلم : «الولد سر لأبيه» . والرضاع يغير الطباع، ونحو ذلك مما اتضح عند أولى البصائر والأبواب فلم يختلفوا فيه ، وكان صبغ النور العديم اللون بلوان ما يشرق عليه من الزجاج .

فتكثر صفات التجلي بحسب ما يشرق ويمر عليه . ويتصل به من صفات المتجلي له وقواه حتى ينفذ فيه أمر الحق اللازم لذلك التجلي . فإذا انتهى السالك إلى الغاية التي حدها الحق وشاءها ، انسلخ عن التجلي بحكم تلك الصفات الكونية ، فيعود عوداً معنوياً إلى حضرة الغيب ، بتفصيل يطول وصفه بل يحرم كشفه <sup>(۲)</sup> .

---

(۱) أي الفكرة المستولية عليه ، من دين أو دنيا ، مستقيمة كانت أو منحرفة ولون الماء لون إنائه .

(۲) هنا تفنى جميع مدركات الإنسان فلا يحس إلا بذوق المقام ، ويتمكن في هذا الذوق مع الغيبة المطلقة ، ولا يميز تجليات العلم اللدني إلا بعد الصحو من هذه الغيبة ، فترد عليه العلوم الإلهية التي تلقاها روحه عند فنائها في المقام المذكور .

وهكذا حكم التجليات الإلهية مع أكثر العالم فيأهم فيه فإن أوامر الحق الإرادية الذاتية تنفذ فيهم وهم لا يشعرون بسر موردها ومصدرها .

فإن كان المتجلى له في حال جمع متوحد ، مع التعرى عن أحكام التعلقات الكونية على ما مر ذكره ، فإن أول ما يشرق نور التجلى على قلبه الوجداني النعت ، التام التجلى ، المعقول عن صدأ الأكوان والعلائق توحدت أحكام الأحديات الكمية المتشعبة من الأحدية لأصلية في المرتب التي اشتملت عليها ذاته كحكم أحدية عينه الثابتة ، وأحدية التجلى الأول لدى ظهر به عينه له ، وبهذه الأحدية من حيث التجلى المذكور قبل العبد الإمداد الألهى الذى كان به بقاؤه إلى ساعته تلك ، ولكن بحسب الأمر الغائب عنه ، وأحدية الصفة الحاكمة عليه حين التجلى الثانى ، الحاصل لدى الفتح ، بل المنتج له ، فالذى للعين الثابتة في التجلى الأول تقييده بصفة التعين (١) فقط والذى للصفة الغائبة الوجودية صبغ التجلى بعد تعيينه بوصف خاص (٢) يفيد حكماً معيناً ، أو حكماً شتى كما سبق التنبه عليه .

فإذا حصل التوحيد المذكور اندرجت تلك الأحكام المتعددة المنسوبة إلى الأحديات ، والمتفرعة منها في الأصل الجامع لها ، فنصبغ لخلق والصفة الحاكمة بحكم التجلى الأحدى الجمعى ، ثم ينصبغ التجلى بحكم لخلق

(١) التجلى الأول هو الأحدى الذى لا يميز السالك فيه صفة من صفة ولا اسماً من اسم . وصفة التعين هي المقام في ذوق المشهد مع الفناء التام .

(٢) يعنى ينصبغ التجلى الأحدى بلون الصفة الغالبة على السالك ، فإن كان تقيماً مخلصاً كان التجلى توحيداً صرفاً وإن لم يكن كذلك ضل على علم .

ثم أشرق ذلك النور على الصفات والقوى وسرى حكمه فيها ، فتكتسى حالتها سائر حقائق ذات المتجلى له وصفاته حكم ذلك التجلي الواحدانى ، وتنصبغ به انصباعاً بوجب اضمحلال أحكام تلك الكثرة وإخفاؤها دون زوالها بالكلية ، لاستحالة ذلك .

ثم لا يخلو إما أن يتعين التجلي بحسب مرتبة الاسم الظاهر ، أو بحسب مرتبة الاسم الباطن ، أو بحسب مرتبة الاسم الجامع ، لا يمحصر كليات مراتب التجلي فيما ذكرنا .

فإن اختص بالاسم الظاهر وكان التجلي في عالم الشهادة أفاد المتجلى له رؤية الحق في كل شيء رؤية حال<sup>(۱)</sup> فظهر سر حكم التوحيد في مرتبة طبيعته وقواها الحسية والخيالية ، ولم يزهد في شيء من الموجودات<sup>(۲)</sup> .

وإن اختص بالاسم الباطن وكان إدراك المتجلى له ما أدركه بعالم غيبه وفيه أفاده معرفة أحدية الوجود ونفيه عن سوى الحق دون حال ، وظهر سر التوحيد والمعرفة اللازمة له في مرتبة عقله وزهد في الموجودات الظاهرة وضاق عن كل كثرتها وحكمها<sup>(۳)</sup> وإن اختص التجلي بالاسم الجامع ، وأدركه المدرك من حيث مرتبته الوسطى الجامعة بين الغيب والشهادة ، وفيها استشرف على الطرفين وفاز

---

(۱) أى لارؤية بصر . ورؤية الحق في كل شيء رؤية آثاره ، وشهود توالى تجلياته في الأشياء .

(۲) لأنها حاملة لتجليات الله تعالى .

(۳) يعنى رأى الله قبل كل شيء ، وشهد أن وجود الأشياء ليس أصيلاً ، بل هو مستعار ، وشهد زوالها ، فزهد فيها وآثر الباقي بذاته سبحانه .

بالجمع بين الحسينيين ، ولهذا المقام أحكام متداخلة ، وأسرار غامضة يفضي شرحها إلى بسط وتطويل فأضربت عن ذكرها طلباً للإيجاز والله ولي الهداية .

ثم نقول : وهذه التجليات هي تجليات الأسماء ، فإن لم يغلب على قلب المتجلى له حكم صفة على التعيين ، وتظهر عن سائر العلاقات بالكلية حتى عن التوجه إلى الحق باعتقاد خاص ، أو الاتجاه إليه من حيث اسم مخصوص ، أو مرتبة وحضرة معينة ، فإن التجلي حينئذ يظهر بحسب أحدية الجمع الذاتي .

فتشرق شمس الذات على مرآة حقيقة القلب من حيث أحدية جمع القلب . أيضاً وهي الصفة التي صح بها للقلب الإنساني مقام المضاهاة ، وأن يتسع لانطباع التجلي الذي ضاق عنه العالم الأعلى ، والعالم الأسفل بما اشتمل عليه ، كما ورد به الإخبار الإلهي بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « اوسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدی المؤمن التقي النقي » وأن يكون مستوى له وظاهراً بصورته ، ثم تدبخر ساحة القلب بالاستواء الإلهي ، وتتفرغ جداوله بعد التبخر والنوح بحسب نسب الأسماء علواً في مراتب صفاته الروحانية ، وسفلاً في مراتب قواه الطبيعية ، وتحرق حينئذ أشعة شمس الذات المسماة بالسبحات متعلقات مدارك البصر .

وتقوم القيامة المختصة به ، فيقول لسان الاسم الحق : « إني أنا الحق » فإذا لم تبقى نسبة كونية يظهر لها حكم وعين ودعوى ، أجاز الحق نفسه بنفسه فقال : « لله الواحد القهار » فإنه قهر بالحكم الآخر من تجليه الأول المستجيب فيمن حاله ما ذكرناه آنفاً أحكام الأكوان ، ودعاوى الأغيار المزاحمين لمقام الربوبية ، والمنازعين لأحديته بإحفاء كثيرتهم وحكمهم .

فإذا استهلكوا تحت قهر الأحذية ، وصاروا كأنهم أعجاز نخل خاوية ، ولم تر لهم من باقية ، ظهر سر الاستواء الإلهي الجمعي الكلي على هذا القلب الإنساني ، فينطلق لسان مرتبة المستوى بنحو ما نطق عقيب الاستواء الرحماني فيقول : « له ما في السموات » وهي مرتبة العلو من صفات المذكور الذي هو مستوى الاسم الله ، وصاحب مرتبة المضاهاه كما بين « وما في الأرض » وهو مرتبة سفاه وطبيعته من حيث الاعتبار أيضاً « وما بينهما » وهو مرتبة جمعه « وما تحت الثرى » وهو نتائج أحكام طبيعته الذي سفلى عن مرتبة الطبيعة من كونها منفعة عنها ، إذ مرتبة المنفعل تحت مرتبة الفاعل من كونه فاعلاً وتم الأمر .

وحيث يظهر قرب الفرائض المقابل لقرب النوافل المشار إليهما في الحديثين المشهورين بكنت سمعه وبتسره<sup>(١)</sup> وبقوله : ان الله قال على لسان عبده : سمع الله لمن حمده ثم يقول لسان مرتبة الاسم : الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسى . لا انقلاب كل صفة وقوة من صفات العبد وقواه اسماً من أسماء الحق ويبقى العبد مستوراً خلف حجاب غيب ربه فينشد اسان حاله حقيقة لا مجازاً . شعر :

تسترت عن دهري بظال جناحه      فعيني ترى دهري وليس يرانى  
فلو تسأل الأيام ما اسمى ما درت      وأين مكاني ما درين مكاني

(١) الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة . وهو فى حلية الأولياء من حديث أنس بسند ضعيف . وقال المحاسنى فى تفسير الحديث : لما يكون الله سمعاً وبصراً بالتوفيق والهداية والرعاية ، لأن الله تعالى يحل فى الأسماع والأبصار .

لأنه تنزه عن الكيف والأين وحصل ، في العين ، واحتجب من حيث مرتبته عن عقل كل كون وعين ، في مقام العزة والصون .

ثم يتلى عليه من تلك الإشارات بلسان الحال قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ » وهي الأحكام الكونية المظاهرة حكم الكثرة من حيث ظهورها بهذا الإنسان ، ونسبة الفعل فيها إليه « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » بأحدية الجمع الإلهي ، كما مر ذكره « أَصْحَابُ الْجَنَّةِ » وهم أهل الستر الإلهي الغيبي المشار إليه بـ « يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا » وأي مقيل ومستقر خير وأحسن من الثبوت في غيب الذات وستره والتعزز من عبودية الأكواف والأغير . وقيام الحق عنه بكل ما يريد سبحانه منه ثم قال : « وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِأَعْمَامٍ » فإسماء بلسان المقام المشار إليه بترتبة العلو لا محالة ، والعلو في الحقيقة للمراتب المحكمة بالتأثير في سائر الموجودات ، إذ الأثر مخصوص بها ، وعلو درجة التأثير على درجة التأثير فيه معلومة .

فالغمام هو الحكيم العمائي المنبه عاينه في التعريفات البهوية والإلهية ، وقد أشيرت إلى أنه النفس الرحمانى ، وحضرة الجمع ، وأنه النور الكاشف الموجودات والمحيط بها ، والمظهر بفتحها وانشاقه تميزها العلمى الغيبي لأزلى ، ولذلك أخرج سبحانه عن نفسه ، وحكم في آخر الأمر يوم القيمة بقوله « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ » الآية . فيفصل بين الأمور ، ويخير الخبيث من الطيب فظهر في الخاتمة سر السابقة الأولى ، وتمت المضاهاة المظاهرة حكم الأمر الجمع بين الأول والآخر ، والباطن والظاهر ، فانهم .



## لا حلول ولا اتحاد :

ثم نقول : ولا شك أن مرتبة هذا العبد المشار إليه وأمثاله من جملة المراتب الداخلة تحت الحیطة العمانية المذكورة ، فيظهرها بما قلنا تمييز مرتبته من حيث نسبته العدمية ، وظلمته الإمكانية ، من مرتبة موجوده ، برجوع الحكم الوجودي المستعار إلى الحق الذي هو الوجود البحت ، والنور الخالص ، وتنزل الملائكة التي هي مظاهر الأسماء حاملة للرسالات الذاتية في المنازل التي لها في مقام هذا العبد الجامع الخائر من حيث كونه نسخة ومرآة تامة لصورة حضرة ربه ، حين تقديس ربه إياه عن الظلمات البشرية ، والأحكام الكونية .

فإذا استقرت الأسماء في المنازل المذكورة ، وذلك بانقلاب صفاته وقواه أسماء وصفات إلهية<sup>(۱)</sup> كما أو مات إليه ، ترتب حينئذ حكم الآية التي تلي هذه الآيات وهي قوله تعالى : « الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ) الساترين كما قلنا بكثرتهم أحكام الأحذية « عسيرا » فإنه يعسر على الشيء ذهاب عينه ، ويعسر على السالك صاحب هذا الحال قبل التحقيق بالمقام المذكور الإنسلاخ والتخلي مما قلناه أشد العسر ، والتحقيق والتخلي بما وصفنا أشد الصعوبة ولكن « عند الصباح يحمد القوم السرى » جعلنا الله وسائر الإخوان من أهل هذا المقام العلى ، وأرباب هذا الحال السنى .

---

(۱) وذلك بالتوفيق والتسديد والرعاية والدخول تحت الحكم ، لا بالحلول أو الاتحاد كما تدل عليه الآية اللاحقة .

## علم الله حقيقة وعلم العبد مجاز

ثم نقول: فإذا انتهى السالك إلى هذا المقام المستور، وتحقق بما شرحناه من الأمور، ورأى بعين ربه ربه، وتحقق بعكس ذلك أيضاً، أضيف العلم والمعرفة إليه من حيث ربه لا من حيث هو، ولا بحسبه، وكذا سائر الصفات.

ثم يعلم على هذا الوجه نفسه أيضاً التي هي أقرب الأشياء الكونية نسبة إليه، ولكن بعد التحقق بمعرفة الرب على النحو المشار إليه، ثم يعلم ما شاء الحق أن يعلمه به من الأسماء والحقائق المجردة الكلية، بصفة وحدانية جامعة كلية نزيهة البتة.

فيكون علمه بحقائق الأشياء وإدراكه لها في مرتبة كليتها حاصلًا بانصفة الوحدانية الجامعة الإلهية، الحاصلة لدى التجلي المذكور الصابغ له، والمذهب بأحدثه حكم أكثرته الكونية الإمكانية، وحكم أحياداته المنبته عليها من قبل، عند الكلام على سر الأثر والمناسبة فتذكر.

ثم يدرك أحكام تلك الحقائق وخواصها وأعراضها ولم يزمها بأحكام هذا التجلي الأحدى الجمي، والصفة الكلية المذكورة التي تهين بها للتلبس بحكم هذا التجلي الذاتي، والنور الغيبي العلمي المشار إليه.

## سر الاستفاضة من العام اللدني:

وسر ذلك وصورته: أن الإنسان يرزخ بين الحضرة الإلهية والساوية ونسخة جامعها لها، ولما اشتملتا عليه كما ذكر، فليس شيء من الأشياء إلا وهو مرتسم في مرتبته التي هي عبارة عن جمعيته، والمتمين بما اشتملت عليه نسخة وجوده

وحوثها مرتبته في كل وقت وحال ونشأة وموطن إنما هو ما يستدعيه حكم  
المناسبة التي بينه وبين ذلك الحال والوقت والنشأة والموطن وأهله ، كما هو سنة  
الحق من حيث نسبة تعاقبه بالعالم ، وتعاق العالم به ، وقد سبقت الإشارة  
إلى ذلك .

فما لم يتخلص الإنسان من ربة قيود الصفات الجزئية والأحكام الكونية ،  
يكون إدراكه مقيداً بحسب الصفة الجزئية الحاكمة عليه على الوجه المذكور ،  
فلا يدركها إلا بما يقابلها من أمثالها ، وما تحت حيطتها لا غير .

فإذا تجرد من أحكام القيود والميول واجازبات الجغرافية الأخرافية  
الجزئية ، وانتهى إلى هذا المقام الجمعي الوسطى أشار إليه ، الذي هو نقطة انسامة  
الكلية ، ومركز الدائرة الجامعة لمراتب الاعتقالات كلها ، العنوية والروحانية ،  
والمالية والحسية ، المشار إليه آنفاً ، واتصف بالحال الذي شرحته ، وقد الحضرتين  
في مقام محاذاته العنوية البرزخية ، فواجبه بذاته كحل المقطة مع كل جزء من  
أجزاء المحيط ، وقابل كل حقيقة من الحقائق لإلهية والكونية مما فيه منها من  
كونه نسخة من جملتها .

فأدرك بكل فرد من أفراد نسخة وجود ما يقابلها من الحقائق في  
الحضرتين ، فحصل له العلم المحقق بحقائق الأشياء وأصولها ، ومبادئها ، لإدراكه  
لها في مقام تجريدده .

ثم يدركها من حيث جملتها وجمعيتها بحملته ، وجمعيتها ، فلم يختلف عليه أمر ،  
ولم ينتقض عليه حل ، ولا حكم بخلاف من بين حاله من قبل ، ولولا القيود  
الآتي ذكرها لاستمر حكم هذا الشهود ، وظهرت آثاره على المشاهد ، والكن

الجمعية التامة الكمالية تمنع من ذلك ، لأنها تقتضى استيعاب المستلزم للظهور بكل وصف ، والتلبس بكل حال وحكم .

والثبات على هذه الحالة الخاصة المذكورة ، وإن جل يقدح فيما ذكرنا من الخيطة الكماية والاستيعاب الذى ظهر به الحق من حيث هذه الصورة العامة الوجودية التامة ، التى هى الميزان الأتم . والمظهر الأكل والأشمل الأعم .

ثم نقول : ومن نتج هذا الذوق الشامل ، والكشف الكامل ، الاستشراف على غايات المدارك الفكرية ، ولاطلاءات النظارية وغير النظارية ، التى لا تعدى العوارض والصفات ، والخواص والتوازن . كما سبق التنبه عليه .

فيعرف صاحبه غاية ما أدرك كل مفكر بفكره ، واطبع عليه بحسه ونظره ، ويعرف سبب تخطيطه النظيرين بعضهم بعضا ، وما لدى أدراكه ، وما فتحه ، ومن أى وجه أصابوا ، ومن أية جهة أخطأوا ، وهكذا حاله مع أهل الأدواف الذين لم يتحققوا<sup>(۱)</sup> بالذوق الجامع ، وغيرهم من أهل الاعتقادات الظنية والتقليدية . فإياه يعرف مراتب الدائقين والمقلدين<sup>(۲)</sup> وما الحاكما عليهم من لأسس والأحوال والتقامات ، والذى أوجب لهم تعشيقهم وتقيدهم بما هم فيه ، ومن له أهلية الترقى من ذلك ، ومن ليس له . فيقيم أعداء الخلائق أجمعين ، ومنه منكرون ، وبمكاته بياهنون .

فهذا يا إخوانى حال المتمكين من أهل الله فى علمهم الموهوب ، وكشفهم التام المطلوب ، ولا تظاوها الغاية التامة . فما من طامة إلا فوقها طامة ، ولهذا

(۱) فى المطبوعة : الذى يتحقق . (۲) فى المطبوعة : والمقلدة .

التحقق والاستشراف لم يقع بين الرسل والأنبياء والكامل من الأولياء خلاف في أصول مأخذهم ونتائجها ، وما بينوه من أحكام الحضرات الأصلية ، وإن تفاضلوا (۱) في الاطلاع والبيان .

وما نقل من الخلاف عنهم فإنما ذلك في جزئيات الأمور والأحكام الإلهية-المشروعة ، لكونها تابعة لأحوال المكلفين وأزمانهم ، وما توأطوا عليه وما اقتضته مصالحهم .

فتتمين الأحكام الإلهية في كل زمان بواسطة رسول ذلك الزمان بما هو الأنفع لأهله حسب ما يستدعيه استعدادهم وحالهم وأهليتهم وموطنهم .

وأما هم فيما بينهم بعضهم مع بعض عليهم السلام فيما يخبرون به عن الحق مما عدا الأحكام الجزئية المشار إليها فمتفقون ، وكل تال يقرر قول من تقدمه وبصدقه ، لاتحاد أصل مأخذهم ، وصفاء محلهم حال التلقى من الحق عن أحكام العلوم المكتسبة والعقائد والتعلقات وغير ذلك مما سبق التنبيه عليه .

وهكذا أكار الأولياء رضى الله عنهم ، لا يتصور بينهم خلاف في أصل إلهي أصلاً ، وإنما يقع ذلك كما قلنا في أمور جزئية ، أو بين المتوسطين وأهل البداية من أهل الأحوال ، وأصحاب المكاشفات الظاهرة ، الذين تبرز لهم الحقائق والحضرات وغيرها ، مما لا يدرك إلا كشفاً في ملابس مثالية .

فإن هذا النوع من الكشف لا يتحقق بمعرفته ومعرفة مراد الحق منه إلا بعلم حاصل من الكشف المعنوي الغيبي المعتلى عن مرتب المثل والمواد ، وإخبار إلهي برفع الوسائط معتل عن الحضرات القيدية ، والأحكام الكونية . ومن هذا الذوق يعلم أيضاً سر الكلام والكتابة الإلهين وحكمهما في القلوب .

(۱) في ۵ : وإن اختلفوا ،

بصفة العلم والإيمان ، وحقيقة قرب الفرائض والنوافل ، وثمراتهما ، وسر خروج العبد من حكم القيود الكونية ، والتقييدات الأسمائية والصفاتية إلى فسيح حضرات القدس ، وتحققه بمعرفة الأشياء كما سبقت الإشارة إليه .

ولهذا الذوق والمقام المثمر له فوائد عزيزة وثمرات جليلة ، ولا يحتاج في هذا للوضع إلى التنبيه على غير ما أشرنا إليه ، مما استدعاه السر العلمي الذي جاء هذا الكلام شارحاً بعض أحكامه في بعض مراتبه ، وأذكر من نفائس أسرار هذا المقام وتماثاته عند الكلام على قوائمه تعالى : « اهدِنَا السِّرَّاطَ الْمُسْتَقِيمَ » ما تستدعيه الآية ، وحسبنا يقدر الحق ذكره إن شاء الله تعالى :

## وصل

لا بد قبل الخوض في تفصيل بقية قواعد هذا التمهيد الكلي من التنبيه على أقطاب يسيرة يتكرر ذكرها في هذا الكتاب ، وسياً في بعد ، ربما توجب شغفاً واشتباهاً على من لا معرفة له باصطلاح أهل الذوق ، فإذا نبه عايب لم تعتصم عليه معرفة المقصود منها ، واستغنى أيضاً عن تكرار جميعها بذكر أحدها حين الكلام على المرتبة التي هي أصلها . اللهم إلا أن يكون في الأمر لتكرار فيه مزيد غموض ، فإني أنحري الإيضاح بذكر العوت خوفاً من سريان التماثل في سبق التنبيه عليه .

### ١ - الغيب المطلق

فاعلم أي متى ذكرت الغيب مطلق في هذا الكتاب فهو إشارة إلى ذات الحق سبحانه وتعالى ، وهو ذاته ، من حيث بطوئه وإطلاقه ، وعدم الإحاطة بكسبه ، وتقدمه على الأشياء وإحاطته بها .

وهو بعينه النور المحض ، والوجود البحت ، والمنعوت بمقام العزة والغنى .

## ٢ - البرزخ الأول

ومتى ذكرت البرزخ الأول وحضرة الأسماء ، والحد الفاصل ، ومقام الإنسان الكامل من حيث هو إنسان كامل ، وحضرة أحدية الجمع والوجود ، وأول مراتب التعيين ، وصاحبة الأحدية وآخر مرتبة الغيب ، وأول مرتبة الشهادة بالنسبة إلى الغيب المطلق ومحل نفود الافتداز ، فهو إشارة إلى العماء الذى هو النفس الرحمانى ، وهو بعينه الغيب الإضافى الأول بالنسبة إلى معقولية الحرية التى لها الغيب المطلق ، فإن أطلقت ولم أنت ، أو قلت : الغيب الإلهى ، أى أريد الغيب المطلق .

٣ - ومتى أضفت شيئاً إلى الطبيعة فقلت : الطبيعى ، فمراد : كل ما للطبيعة فيه حكم ، والطبيعة عندنا عبارة عن : الحقيقة الجامعة للحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، والحلابة على هذه الكيفيات الأربع ، والمنعوى : ما كان متولداً من الأركان الأربعة النار والهواء والماء والتراب ، والسماوات السبع وما فيها عند أهل الذوق من العناصر ، فاستحضر ما نمت عليه ، وما سوى هذا الغيب والنس من المراتب فإنى أعرفها عند ذكرى ما ، بما يعلم منه المقصود .

وهذا أنا أوضح الآن ما تبقى من أسرار العلم المحقق ومراتبه ، والكلام ، ثم أذكر القواعد الكلية التى تضمنها هذا التمهيد ، وبدؤ الأمر لإيجدى وسره ، ثم يقع الشروع فى الكلام على أسرار بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم أذكر المفاتيح المتضمنة سر ما حوته الفاتحة ، والوجود الذى هو الكتاب الكبير على سبيل التنبية الإجمالى ، وحينئذ أشرف فى الكلام على الفاتحة آية بعد آية إن شاء الله تعالى .

## أسرار علم التحقيق

وإذا تقرر هذا فاعلم أن العلم حقيقة مجردة كلية ، لها نسب وخواص وأحكام وعوارض ولوازم ومراتب ، وهو من الأسماء الذاتية الإلهية ، ولا يتنازع عن الغيب المطلق إلا بتعيين مرتبته من حيث تسميته علماً ، ووصوفيته بأنه كشف للأمر ومظهر لها . والغيب المطلق لا يتعين له مرتبة ولا اسم ولا نعت ولا صفة ولا غير ذلك إلا بحسب المظاهر والمراتب كما سنشير إليه .

### لا يجوز تعريف العلم

والعلم هو عين النور ، لا يدرك شيء إلا به ، ولا يوجد أمر بدونه ، وإنما ظهوره لا يمكن تعريفه . إذ من شرط المعرفة أن يكون أجلي من العرف ، وسابقاً عليه . وما تقدم هو أجلي من العلم ولا سبق عليه . إلا غيب الذات ، الذي لا يحيط به غير الحق .

وتقدم نسبة الحياة عليه تقدم شرطى ، باعتبار الفيرد لا مطلقاً ، وهو ذلك فلا يثبت تقدمه إلا بالعلم .

### لم جاء التعريف أحياناً

فالمعرف بالعلم إما جاهل بسره ، وإما غافل يقصد التسمية عن مراتبه من حيث بعض صفاته ، لا التعريف التام ، وإنما يعرفه بتعيين مرتبه ، ولا كون العرف المدرف إنما يعرف لتلك من أحكام العلم وحقيقة من صفاته ، فيسكن القدر الحاصل من المعرفة بالعلم إما حصل به لا غير ذلك .

(۱) انظر هذه التعريفات والجمال حاشى ، مقدمة تفسير المتعبدات الفخر الرازى الرازى . وكذلك انظر (جواند المعانى . فى تفسير السبع المشافى) لعلى بن أحمد الشيرازى الورقة ۳۵ - ۴۵ - خزائنية بأثره ربه . فهرس التفسير - خط



فيكون الشيء هو المعرف نفسه ، ولكن لا من حيث أحديته ، بل من حيث نسبه ، وهذا هو سر الأدلة والتعريفات والتأثيرات كلها على اختلاف مراتبها ومتعلقاتها .

ومن هذا السر ينتبه الفطن قبل تحققه بالمكاشفات الإلهية لسر قول المحققين « لا يعرف الله إلا الله » ولقولهم « التجلي في الأحدية محال » مع اتفاقهم على أحدية الحق ، ودوام تجلية لمن شاء من عباده من غير تكرار التجلي ، سواء كان المتجلي له واحداً أو أكثر من واحد . فافهم وتدبر (١) هذه الكلمات اليسيرة فإنها مفاتيح لأمر كثيرة ، وأسرار كبيرة .

### ماذا في الوجود من العلم .

ثم نقول : فالظاهر من الموجودات ليس غير تعيينات نسب العلم الذي هو النور المحض ، تخصص وتخصص بحسب حكم الأعيان الثابتة . ثم انصبغت الأعيان بأحكام بعضها في البعض بحسب مراتبها التي هي الأسماء ، فظهرت به أغنى بالنور وتعين [ النور ] بها وتعدد .

فتم حصل تجل ذاتي غيبي لأحد من الوجه انخاص برفع أحكام الوسائط (٢)

(١) يعني أن التجلي المحال هو التجلي المفصل الذي تدرك فيه جزئيات من العلم أو الشعور بها . فالأحدية لا تميز فيها مطلقاً ، وفي التجلي الأحدي جذب كلي ، وغيبة عن إدراك الجزئيات ، والشعور بها يذوق ولا يوصف .

(٢) أي بتخليص باطن المتلقى من جميع الخواطر ، والفناء عن نفسه ، والفناء عن هذا الفناء ونسيانه . ويكون ذلك بالذكر ورياضة النفس ودوام الطهارة الظاهرة والباطنة ، وتحديد القصد ، دون التفات في الطريق ، كما هو مفصل في كتب السلوك والمنازلات الصوفية .

فإنه يقهر كما قلنا بأحدثه أحكام الأصباغ العينية الكونية ، المسماة حججاً نورية  
إن كانت أحكام الروحانية ، وحججاً ظاهمية إن كانت أحكام الموجودات  
الطبيعية والجسمانيات .

فإذا قهرها هذا التجلي المذكور . وأظهر حكم الأحادية المستجفة في الكثرة  
اللازمة لذلك الموجود المتجلي له على نحو ما مر ، أتحدت أحكام الأحاديث  
المذكورة من قبل في الأصل الجامع لها ، وارتفعت موجبات التغير بظهور حكم  
اتحاد الأحكام المتفرعة من الواحد الأحد ، كما سبقت الإشارة [ إليه ] فسقطت  
أحكام النسب التفصيلية ، والاعتبارات الكونية ، بشروق شمس الأحادية (۱) .

فإن العالم محصور في مرتبة الخلق والأمر ، وعالم الخلق فرع وتابع لعالم  
الأمر ، والله غاب على أمره فإذا ظهرت الغلبة الإلهية بحكم أحدثها المذكورة فني  
من لم يكن له وجود حقيقي ، وهي النسب الحادثة الإمكانية ، وبقي من لم يكن  
وهو الحق . فظهر حكم العلم الإلهي وخاصيته بالحال الأزلي (۲) لم يتجدد له أمر  
غير ظهور إضافته إلى العين المتعينة فيه أولاً ، الموصوفة الآن بواسطة التجلي البوري  
بأنه لم يتجدد لها من إدراكها عينها ، وما شاء الحق أن يطلعها عليه في حضرة  
العلم اللدني بصفة وحدتها ، ونور موجدتها (۳) ، وما قبلت من تحليه الموجودي  
الذي ظهر به تعيينها في العلم الأزلي .

(۱) ومن آثار هذا التجلي على بعض الخصوصيين ، قوة التأثر وسرعته في  
صنيع بواطن المجاورين للتجلي له بنور العلم الذاتي ، كما تواتر ذلك عن سيدي  
أحمد البدوي ، وكما حدث من سيدي أبي الحسن الشاذلي مع سلطان العلماء  
عز الدين بن عبد السلام . انظر | درة الأسرار للحميري ص ۵۰ | تونس |  
(۲) في المطبوعة : الأزلي .  
(۳) في المطبوعة موجدتها .

ثم ليعلم أن لهذا العلم الذي هو نور الهوية الإلهية حكيم أو قل نسيتين كيف  
شئت . نسبة ظاهرة ، ونسبة باطنة .

فالصور الوجودية المشهودة هي تفاصيل النسبة الظاهرة .

والنور المنبسط على الكون المدرك في الحس ، المفيد تميز الصور بعضها من  
بعض ، هو حكم النسبة الظاهرة ، من حيث كليتها وأحديتها .

وإنما قلت حكم النسب الظاهرة ، من أجل أن النور من حيث تجرده  
لا يدرك ظهراً ، وهكذا حكم كل حقيقة بسيطة . وإنما يدرك النور بواسطة  
الألوان والسطوح القائمة بالصور ، وكذا سائر الحقائق المجردة لا تدرك ظهراً  
إلا في مادة . والنسبة الباطنة هي معنى النور<sup>(۱)</sup> ، ومعنى الوجود الظاهر ، وروحه  
الموضح للمعلومات المعنوية ، والحقائق الغيبية السكينة ، التي لا تظهر في الحس  
ظهوراً يرتفع عنها به حكم ككونها معترلة ، وتفيد أيضاً - عنى هذه النسبة  
الباطنة العلمية النورية - معرفة عينها ووحدتها وأصلها الذي هو الحق . ونسب  
هويته التي هي أمتاؤه الأصلية ، أو قل شؤونه وهو لأصيح ، ومعرفة تمييز بعضها  
من بعض ، وما شو منها فرع تبع ، وأصل مقبوع ، وكذلك تفيد معرفة الحقائق  
المعقدة بالمواد والنسب التركيبية ، وما لا تعلق له بمادة .

ولا شيء من المركبات ، وما يختص بالحق من الأحكام . ويصح نسبتها

---

(۱) أي هو ما تنكشف به الحقائق لدى المستغرق المتدبر . فهنا نور  
يخالف في مظهره ذلك النور الذي نشهده جميعاً في الكون من حيث انكشاف  
في ظواهر الأشياء به .

إليه ، وما يخص العالم وينسب إليه ، وما يقع فيه الاشتراك بسببتين مختلفتين .  
هذا إلى غير ذلك من التفاصيل التابعة لما ذكر .

فصور الموجودات نسب ظاهر النور ، والمعلومات المعقولة هي تعينات نسبه  
الباطنة ، التي هي أعيان الممكنات الثابتة ، والحقائق الأساسية الكلية وتوابعها  
من الأسماء .

فالعلم<sup>(۱)</sup> بمجموع صوره المحسوسة ، وحقائقه الغيبية المعقولة ، أشعة نوره  
الحق ، أو قل نسب علمه ، أو صور أحواله ، أو تعددات تعاقبه ، أو تعينات  
تجلياته في أحواله ، المسماة من وجه أعيانها .

فظهر العلم صورة النور ، وباطنه المذكور معنى النور ، غير أن ظهور صورة  
النور توقف على امتياز الاسم الظاهر بسائر توابعه المضافة إليه عن معنى النور  
فصار الباطن بما فيه متجلياً ومنطبعاً في مرآة ما ظهر منه .

وهكذا كل نسبة من نسب ما ظهر ، مرآة لنفسه ما من نسب  
الباطنة والظاهرة .

وقد أخذ الحق سبحانه أنه « نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » ثم قال « نُورٌ  
وَالنَّفَاصِيلُ التَّعِينَةُ بِالظَّاهِرِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقْتَضِيهِ مَرَاتِبُ الْإِنْفِاسِ فِي آخِرِ آيَةِ  
نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ » .

فأضاف النور إلى نفسه ، مع أنه عين النور ، وجمع النور على نفسه  
الأعلى والأسفل هادياً إلى معرفة نوره المطابق<sup>(۲)</sup> ، ودلالة عليه ، في قوله « يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ » .

(۱) في الأصول : فالعلم . وما أفتناه أوضح في السياق .

(۲) ومن هنا يقال : إن من البشر من ينكشف لهم من هذا النور ، فيسلكون من

والمشكاة والشجرة وغيرها من الأمثال هادياً إلى نوره المقيد ، وتجلياته المتعينة في مراتب مظاهره ، وعرف أيضاً على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أنه النور ، وأن حجاب النور ، وأخبر « أنه أحاط بكل شيء علماً » وأنه « بكل شيء محيط » وأنه « وسع كل شيء رحمةً وعلماً » .

والرحمة الشاملة عند من تحقق بالذوق الإلهي ، والكشف العلمي ، هو الوجود العام ، فإن ما عدا الوجود لا شمول فيه ، بل تخصيص تميز فدل جميع ذلك عند المنصف - إذا لم يكن من أهل الكشف - على صحة ما قصدنا التنبه عليه بهذه التلويحات ، فتدبر ذلك وافهم ما أدرجت لك في هذه التقديمات تلمح أسراراً عزيزة إن شاء الله تعالى .

### نعوت العلم .

ثم اعلم أن الدعوت اللازمة للعلم من قدم وحدث ، وفعل وانفعال ، وبداهة واكتساب ، وتصور وتصديق ، وضرر ومنفعة ، وغير ذلك ، ليست عين العلم من حيث هو هو ، بل هي أحكام العلم وخواصه ، بحسب متعلقاته ، وبحسب المراتب التي هي مظاهر آثاره .

فملا يعقل حكم الأولية فيه من المراتب ، ولا يدرك بدوه ، ويشهد منه صدور أثر العلم وحكمه ، يوصف ويضاف العلم إليه بنسبة القدم (۱) .  
وحكم العلم فيما نزل عن الدرجة المذكورة ينعت بالحدث ، وما لا يتوقف

---

معاني القرآن ما لا يدرك غيرهم ، ممن حججوا عن تلقي هذا النور بما في بواطنهم من كدر وصدأ .

(۱) وذلك كالوجود مثلاً . فإتانا ندرك منه أحكام النسبية الظاهرة في الحوادث ولا يمكن إدراك أوله بأي حال .

حصوله على شيء خارج عن ذات العالم يكون عالماً فعلياً<sup>(۱)</sup> ، وما خالف في هذا الوصف وقابله كان عالماً انفعالياً .

والعلم الذي لا واسطة فيه بين العبد وربّه ، وما لا تعمل له في تحصيله ، وإن كان وصوّاه من طريق الوسائط<sup>(۲)</sup> فهو العلم الموهوب . والحاصل بالتعمّل ومن جهة الوسائط المعلومة فهو المكتسب .

وتعاق العلم بالممكنات من حيث إمكانها يسمى بالعلم الكونى ، وما ليس كذلك فهو العلم المتعاق بالحق ، أو بأسمائه وصفاته ، التى هى وسائط بين ذاته الغيبية وبين خلقه .

فإذا تحققت ما أشرت إليه ، وانبهرت عليه ، فى هذا التمهيد عرفت أن العلم الصحيح الذى هو النور الكاشف للأشياء عند المحققين من أهل الله وخاصته عبارة عن : تجلى إلهى فى حضرة نور ذاته ، وقبول المتجلى له ذلك العلم هو بصفة وحدته<sup>(۳)</sup> ، بعد سقوط أحكام نسب الكثرة ، والاعتبارات الكوانية عنه كما مر ، وعلى نحو ما يرد ذلك بحكم عينه الثابتة فى علم ربه أزلاً من الوجه الذى لا واسطة بينه وبين موجدّه ، لأنه فى حضرة علمه ما يرح ، كما سنشير إليه فى مراتب التصورات إن شاء الله تعالى .

(۱) كالبدييات التى لا تحتاج إلى تعاليم من الغير .

(۲) وهى تنقية الباطن وتنصيف النفس من ردى الأخلاق ، وملازمة الذكر وغير ذلك مما هو معلوم فى كتب السلوك .

(۳) يعنى وحدة الهمة والشعور والقصد ، وإسقاط أحكام المدارك وتوحيدها فى عقل الروح ، كما يفعل النقشبندية فى توجهاتهم .

وسر العلم هو معرفة وحدته في مرتبة الغيب ، فيطلع المشاهد الموصوف  
بالعلم بعد المشاهدة بنور ربه على العلم ، ومرتبة وحدته ، بصفة وحدة أيضاً كما  
مر ، فيدرك بهذا التجلي النوري العلمي من الحقائق المجردة ماشاء الحق سبحانه  
أن يريه منها ، مما هي في مرتبته ، أو تحت حيطته (۱) .

ولا ينقسم العلم في هذا المشهد إلى تصور وتصديق كما هو عند الجمهور ، بل  
تصور فقط . فإنه يدرك به حقيقة التصور والتصور والإسناد ، والسبق  
والمسبوقية ، وسائر الحقائق ، مجردة في آن واحد ، بشهود واحد ، غير مكيف ،  
وصفة وحدانية . ولا تفاوت حينئذ بين التصور والتصديق (۲) .

فإذا عاد إلى عالم التركيب والتخطيط وحضر مع أحكام هذا الموطن ،  
يستحضر تقدم التصور على التصديق عند الناس بالنسبة إلى العقل الذهني ،  
بخلاف الأمر في حجرة العلم البسيط الجرس . فإنه إنما يدرك هناك حقائق  
الأشياء ، فيرى أحكامها وصفاتها أيضاً كهي ، مجاورة لها ومماثلة .

ولما كان الإنسان بكل موصوف بالعلم من الحقائق ، لا يمكنه أن يقبل  
تقيده بما بيناه في هذا التقييد إلا أمراً مقيداً متميزاً عنده ، صار التجلي الإلهي  
وإن لم يكن من عالم التقييد ينصبغ عند وروده كما مر بحكم نشأة التجلي له وحاله ،  
ووقته وموطئه ومرتبته ، والصفة الغالب حكمها عليه ، فيكون إدراكه

---

(۱) ومنه البوارق التي تدرك بها بعض مقاصد القرآن الكريم ، ووحدة  
هذه المقاصد في أم القرآن .

(۲) وأقرب مثل لذلك عند السالكين : كليات العلم التي ترد على قلب المستغرق  
في الذكر . فإنها ترد كلية ، فإذا ما لم يلتفت إليها الذاكر ، عادت إليه مفصلة بعد  
انفصاله عن غيبة الذكر إن شاء الله .

لما تضمنته التجليات بحسب القيود المذكورة ، وحكمها فيه (۱) .

وفي الإسلاخ عن هذه الأحكام ومحوها يتفاوت المشاهدون مع استحالة رفع أحكامها بالكلمة ، لكن يقوى ويضعف كما ذكرناه في مسألة قهر أحادية التجلي أحكام الكثرة النسبية .

وتمقدار إطلاق صاحب هذا العلم في توجيهه ، وسعة دائرة مراقبته ، وانساخته عن قيود الأحكام بغلبة صفة أحادية (۲) لجمع ، يعظم إدراكه ومعرفة وإحاطته بما السحب عليه حكم هذا التجلي من مراتب التي هي تحت حيدته ، وبصير حكمه بالاشياء التي علم من هذا توجه هذا الطريق حكمه من سبحانه في علمه لأحدى الأوصال والمرتبة ، كما سبق التبيه عليه في بيان والحشية ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ( وَلَا يُبْطِنُونَ شَيْئًا مِنْ أَعْيُنِهِ إِلَّا إِلَىٰ شَاءَ ) ففيه .

لكن تبقى ثمة فروق أمر أيضاً كما تقدم ، وإحاطة وغيره ، تعبر عن شاء الله تعالى إذا وقفت على سر مراتب التمييز الثالث بين خلق وحق عن قريب .

ثم نقول : فهذا العلم الخاص على هذا النحو هو الكشف لأوصاف الأسماء الذي لا ريب فيه ، ولا تنت يداحبه ، ولا يتطرق إليه حجب ولا غيب ولا لا يكتسب بعز ولا عمل ، ولا سعی ولا عمل ، ولا يتوسل إلى ربه ولا يتوسل في

(۱) ويكون هذا الإسلاخ في طور التربية والتدريب ، كما يفعل النقشبندية ثم يصير ملكة من ملكات السالك بعد ذلك إن شاء الله .  
(۲) في المطبوعة : الأحادية .



تخصيله بتوسط قوى روحانية نفسانية ، أوبدنية (۱) مزاجية ، أو إمداد أرواح  
علوية ، أو قوى وأشخاص سماوية أو أرضية ، أو شيء غير الحق .

والمحصل له والفائز به أعلى العلماء مرتبة في العلم ، وهو العلم الحقيقي ، والتجلى  
به هو مظهر التجلى النورى ، وصاحب الذوق الجمعى الأحدى ، وماسواه مما  
يسمى علما عند أكثر العالم ، وكثير من أهل الأذواق ، فإنما هو أحكام العلم في  
مراتبه التفصيلية ، وآثاره من حيث رقائقه وأشعة أنواره ، وابس هو حقيقة العلم

### مراتب العلم

ومراتب العلم متعددة فمنها . معنوية ، وروحانية ، وصورية مثالية بسيطة  
بالنسبة ، ومركبة مادية .

فالصورية كالحروف والكلمات المكتوبة المتفظ بها ، ونحوها من  
أدوات التوصيل الظاهرة .

والمعنوية هي المفهومات المختلفة ، التي تضمنها العبارات والحروف المختلفة ،  
بحسب التراكيب والاصطلاحات الوضعية ، والمراتب التي هي محال ظهور  
صفات العلم ومجالية ، كاقوة الفكرية ، وغيرها من القوى ، والخارج ،  
والتصورات .

وروح العلم هو حكمة السارى من رتبته ، وسر وحدته ، بواسطة المواد  
اللفظية والرقمية ، ونحوها ، مما مر ذكره .

(۱) بل إن هذا العلم خاضع كل الخضوع للحالة النفسية التي يكون عليها المتلقى  
فن غالب عليه الران والظلمة لا يمكن أن يتلقاه ، وخلق القلب من الظلم بقى السالك  
وعمله ، وكذلك دوام رقابته على نفسه في كل صغير وكبير من حركاتها .

وبهذا الحكم يظهر نفوذه فيمن أحيى الله به قلبه ، وأثار نفسه وابه ، بزوال ظلمة الجهل ، من الوجه الذي تعلق به حكم هذا العلم ، وتبديل تلك الصفة بحالة أوصفة نيرة وجوده عامية .

### العلم يصحب التجلي الذاتي

فمى حصل تجل ذاتي غيبي على نحو ما سلف شرحه ، فإن العلم يصحبه ولا بد ، لأن صفات الحق سبحانه وتعالى ليس لها في مرتبة غيبه ووحدته تعدد ، والصفة الذاتية كالعلم في حق الحق لا تقارن الموصوف ، ولا تزعزعه . فمن أشهده الحق تعالى ذاته شهودا محققا ، فإن ذلك الشهود يتضمن العلم ويستلزمه ضرورة ، ولتقيد حكم التجلي بحسب المشاهد وقبوده المذكورة كانت النتيجة العلمية في كل مشهد وتجل نتيجة جزئية ، إذ لولا تلك القيود والأحكام اللازمة لما كان من أشهده الحق تعالى ذاته رفع الوسائط عام عن الحق سبحانه وتعالى في خلقه إلى يوم القيمة ، كما علمه القلم الأعلى ، ولكن بحسب المرتبة الإنسانية الكافية من حيث جمعيتها الكبرى ، وحيثياتها سر الصورة (۱) . ولولا الأحكام التمييزية الثابتة بين الحق سبحانه وما سواه الآتى ذكرها ، كان الأمر أجل وأعظم .

(۱) من هنا يتأكد أن العارف في هذه المرتبة ما عرف لإذاته ، أى بما عرفه لا من حيث قابلية ذاته للتجلى ، أى : لأنه تنكشف له بمجاهداته قطرة من القابلية في أصل خالقها لتعرف على الخطاب الغيبي كما حدث يومئذ . فكل ما نقرأ من كلام العارفين من خطاب الحق لهم إنما هو التماس في نفوسهم ، وصفاء خاص ينبع العلم على أثره من بواطنهم ، لا من خارج عنهم . فإذا نسب إلى خطاب الحق ، فإنما هو بحكم الأصل لا غير . وعلى قدر صفاء النفس من الكدر يكون الانكشاف ، ويتفاوت العارفين .

هذا مع أن للكامل من هذا الأمر المشار إليه حظا وافرا ، ولكن عدم الانفكاك التام عن القيود من كل وجه ، ومقام الجمعية الذي أقيموها فيه ، المنافي الانحصار تحت حكم حالة مخصوصة ، وصفة معينة ، ومقام مقيد متميز ، كما مر ذكره يقضيان بعدم دوام هذه الصفة واستمرار حكمها (۱) وإن جات وهكذا أمرهم وشأنهم مع سائر الصفات والمراتب . والمانع لغير الكامل مما أشرنا إليه الحجب الكونية ، والقيود المذكورة ، وكونهم أصحاب مراتب جزئية ، لا استعداد لهم للخروج من رقبها ، والترقي إلى ما فوقها .

### أحكام العلم ونسبه

ثم نقول : والعلم وإن كان حقيقة واحدة كلية فإن له أحكاما ونسباً تعين بحسب كل مدرك له في مرتبته ، وبذلك النسبة المتعينة بحسب المدرك وفي مرتبته لم يتجدد عليها كما بينا ما ينافي الوحدة العلمية الأصلية غير نفس هذا التعين الحاصل بسبب المشاهد وبحسبه ، كما أن حقيقة العلم لا تتميز عن الغيب المطلق إلا بما أشرت إليه في أول الفصل .

فإذا شاء الحق تكميل تلك النسبة العلمية في مظهر خاص وبحسبه ، فإن ذلك التكميل إنما يحصل بظهور أحكام العلم وسراية آثاره إلى الغاية المناسبة لاستعداد المظهر ، والمختصة به .

وهكذا الأمر في سائر الحقائق فإن كمالها وحياتها ليس إلا بظهور أحكامها

---

(۲) بل هي ومضات ونفحات بين الحين والحين ، وايدست أمراً ثابتاً . كما أنها لا موعدها ، وتلك حكمة إلهية ، لئلا يتعرض لها المدعى في وقتها . فحسب وليكون العارف دائماً يتعرض والمراقبة .

وآثارها في الأمور المرتبطة بها ، التي هي تحت حكم تلك الحقيقة ، وبحسب  
حيطتها ، ولكن بواسطة مظاهرها .

فكامل العلم هو بظهور تفاصيله ونسبه ، والتفاصيل بحسب التعلقات ،  
والتعلقات على قدر المعلومات ، والمعلومات تتعين بحسب حيطة المراتب التي تعلق  
بها العلم ، وبحسب ماحوت تلك المراتب من الحقائق ، فإن سائرها تابع للعلم من  
حيث أوليته وأحدثه ، وإحاطته ، وتعيينها بالنسبة إلى كل عالم حسب قيوده  
المذكورة .

فإذا حصل التعنى من تلك النسبة الوحدانية العلمية بالمعلومات عنى محامر  
تبعه التفصيل إلى الغاية التي ينتهى إليها حكم تلك النسبة . فإذا فصل المدرك  
بحسب شهوده الوحداني ، وكسا العلم صورة التفصيل والظهور من الغيب إلى  
إلى الشهادة ، حتى ينتهى إلى الغاية المحدودة له ، كان ذلك تكميلاً منه لتلك  
النسبة العلمية ، بظهور حكمها وسراية أثرها بتعلقاتها وفيها ، تكميلاً لمرتبته  
أيضاً . من حيث مقام علمه ، وحكمه فيه (۱) ، وما يختمه من الأمور  
القابعة لتعيينه .

فمضى تكلم عارف بعلم ذوق ، وأظهره ، وكان محققاً صحيح المعرفة ، فلما  
ذكرنا من الموجبات ، وهكذا كل مظهر بالقصد والذات حكم حقيقة من الحقائق ،  
أو حاضر مع الحق تعالى من كونه محلاً ومجلى لظهور تلك الحقيقة ، دون تعيين  
منه أو تعمل ، ولكن كل ذلك بالإذن المعين ، أو إذن كل عام .

(۱) وهذا يؤيد ما تلحناء من أن العلم إنما ينبع من ، النفس باعتبارها  
مرآة صافية تعكس نور العلم الغيبي على العقل البشري . فالتجلى دائم على الكل ،  
وما منع من ظهوره إلا كدر النفوس .

ما ليس كذلك من العلوم والعلماء فليس بعلم حقيقي إلا بنسبة بعيدة ضعيفة .  
ولا يعد صاحبه عنداً كابر المحققين علماً بالانفسير المذكور . فإن صاحب العلم  
الحقيقي هو الذي يدرك حقائق الأشياء كما هي ، وعلى نحو ما يعلمها الحق بالتفصيل  
المشار إليه ، مع رعاية الفروق المنبه عليها .

ومن سواه يسمى عالماً بمعنى أنه عارف باصطلاح بعض الناس  
أو اعتقاداتهم ، أو صور المفهومات من أذواقهم ، أو ظنونهم ، ومشخصات  
صور أذهانهم ، ونتائج تخيلاتهم ، ونحو ذلك من أعراض العلم ولو ازمه  
وأحكامه في القوابل .

وما هو فيه هذا الشخص من الحالة إنما هو استعمال من المراتب الإلهية له  
والأمثاله من المتكلمين بالعلوم ، والمظهرين أحكام الحقائق ، والظاهرة  
بهم وفيهم .

فإن رفاه الحق إلى مقام العلم الحقيقي ، فإنه يعلم أن الذي كان يعتقد فيه  
أنه علم محقق . كان وهماً منه وظناً ، سواء صادف الحق من بعض الوجوه (۱)  
وأصاب ، أو لم يصادف ، بل وجد ما كان عنده علماً من قبل ظناً فاسداً ، ويدرك  
حيثما أدركه أمثاله من أهل هذا الذوق العزيز المنال (۲) حسب ما شاء  
الحق سبحانه أن يطعمه عليه .

وإن لم تتداركه العناية الإلهية فإنه لا يزال كذلك حتى ينتهي فيه الحكم  
المراد ، ويبلغ فيه الغاية المقصودة للحق تعالى ، من حيث المرتبة المتحكمة فيه .

---

(۱) قد يصادف غير المحقق بعض الحقيقة ولكن الحقيقة الكاملة الكلية  
لا تكشف إلا لعارف محقق على هدى من ربه .  
(۲) في المطبوعة : المآل .

وهو لا يعرف في الحقيقة حال نفسه ، ولا فيما إذا ولماذا يستعمل ، وما غاية ما هو فيه ، وما حاصله ، أو حاصل بعضه ، على مقتضى مراد الحق تعالى ، لا ما هو في زعمه حسب ظنه ، وهكذا حكم أكثر العلماء وحالهم في أكثر ما هم فيه مع الحق سبحانه ، بالنسبة إلى باقي الخلق أيضاً غير العلم ، كما لوحت بذلك في سر التجلي ، فليس التفاوت إلا بالعلم ، ولا يعلم سر العلم ما لم يشهد الأمر من حيث أحديته ، في نور غيب الذات ، على النحو المشار إليه .

وإذا عرفت الحال في العلم ، فاعتبر مثله في جميع الحقائق ، فقد فتحت لك باباً لا يطرقة إلا أهل العناية الكبرى ، والمكانة الزلفي .

فاعلم أن الفرق بين المحقق المشار إليه وغيره هو : خروج ما في قوته إلى الفعل ، وعلمه بالأشياء علماً محققاً ، وإطلاعه على إثباتها بخلاف من عداه ، وإلا فسرار الحق مبثوثة ، وحكمها سار وظاهر في الموجودات ، ولكن بالمعرفة والإطلاع ، والإحاطة والحضور يقع التفاوت بين الناس ، والله ولي الإرشاد .

### وصل من هذا الأصل

وإذا أومأنا إلى سر العلم ، وما قدر التلويح به من مراتبه وأسراره ، فلندكر ما تبقى من ذلك مما سبق الوعد بذكره ، وانبدأ بذكر متعمقاته الكمية الحاضرة ، التي لا تنق للعلم بسواها إلا بتوابعها ولوازمها التفصيلية . فنقول :

### متعمقات العلم

العلم إيمان يتعلق بالحق أو بسواه ، والمتعلق بالحق إيمان يتعلق به من حيث اعتبار غناه وتجرده عن التعلق بغيره من حيث هو غير ، أو من حيث تعلقه بالغير ، وارتباط الغير به ، أو من حيث معقولية نسبة جامعة بين الأمرين ، أو من حيث

نسبة الإطلاق عن النسب الثلاث ، أو من حيث الإطلاق عن التقييد (۱) بالإطلاق ، وعن كل قيد ، وانحصر الأمر في هذه المراتب الخمس فاستحضرها .

ثم نقول (۲) : والمتعلق بالأغيار إما أن يتعلق بها من حيث حقائقها ، التي هي أعيانها ، أو يتعلق بها من حيث أرواحها التي هي مظاهر حقائقها ، أو من حيث صورها التي هي مظاهر الأرواح والحقائق .

وللحقائق والأرواح والصور من حيث أعيانها المفردة المجردة أحكام ، ولها من حيث التجلي الوجودي الساري فيها أو المظهر أعيانها ، باعتبار الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماعها أحكام ، ولكل حكم منها أيضاً حقيقة هي عينه .

لكن لما كانت التابعة أحوالاً للمتبوع ، وصفات ولو ازم ، ونحو ذلك ، سميت الأصول المتبوعة حقائق ، وسميت التوابع نسباً وصفات ، وخواص وأعراضاً ، ونحو ذلك . وبعد معرفة المقطوع فلا مشاحة في الألفاظ سيما وأهل الاستبصار يعلمون ضيق عالم العبارة بالنسبة إلى سعة حضرة الحقائق والمعاني ، وكون العبارات لا تنفي بتشخيص مافي الباطن على ما هو عليه .

ثم نرجع ونقول : ومظاهر الحقائق والأرواح كما قلنا الصور . وهي : إما بسيطة بالنسبة ، وإما مركبة . فظهور الأحكام المذكورة في عالم الصور إن تقييداً بالأمزجة والأحوال العنصرية وأحكامها ، والزمان المؤقت ذي الطرفين ، فهو عالم الدنيا ، وما ليس كذلك فإن (۳) تعين ظهور محل حكمه فهو من عالم الآخرة ، وحضراتها هي الخمسة المذكورة في صدر الكتاب .

(۱) في ۵ : عن التقييد .

(۲) في ۵ : ثم يقول .

(۳) في ۵ : وإن .

فلأولى منها الذي هو الغيب : علم الحق وهويته ، والمعاني المجردة والحقائق .  
وللثانية الشهاده ، والاسم الظاهر ، ونحو ذلك . وما نسبته إلى الحس أقوى ،  
له الخيال المتصل ونحوه . وما نسبته إلى الغيب أقوى ، فهو عالم الأرواح .  
والتوسط باعتبار الدائرة الوجودية بين مطلق الغيب والشهادة ، من حيث الإحاطه  
والجمع ، والشمول ، هو : عالم المثال المطاق . المختص بأتم الكتاب ، الذي هو  
صورة العاء ، وله مامر ، وما لا يمكن ذكره .

وكل ذلك ( إما )<sup>(۱)</sup> أن يعتبر من حيث النسبة الفعلية ، أو الإفعالية ،  
أو الجمعة بينهما في سائر المراتب المذكورة ، وتم الأمر .  
ثم نبين الآن صورة الإدراك بالعلم ، وما يختص بذلك من أدوات التفهيم  
والتوصيل ، والكلام والألفاظ والعلامات ، ونحو ذلك فنقول :

### صورة الإدراك بالعلم

إذا علم أحد شيئاً مما في حضرته<sup>(۲)</sup> العلمية المشار إليهم بالإطلاع والكشف  
المذكور ، فإما يعلمه بما تعين به ذلك المعلوم من الصفات والمظاهر ، في المراتب  
التصويرية العامة [و] الخاصة ، ونحسب أنواع التركيب في التشكلات<sup>(۳)</sup> التي هي  
أسباب الظهور ، وبحكم التخصيص المنسوب إلى الإرادة ، وبحسب القرب والبعد ،  
وما يتبع ذلك من القوة والضعف ، والجلال والنوري ، والاحتجاب ، وما سواه  
مما سيذكر عن قريب ، إن شاء الله تعالى .

فأما التصورات ، فنقول مراتبها الشعور الإجمالي الوجداني ، باستشراق

(۱) ساقطة من المطبوعة . (۲) في المطبوعة : الحضرة .

(۳) في ۵ : والتشكلات .



العالم بما في ظاهره وباطنه من سر الجمعية ، وحكم النور وأشعته على الحضرة العلمية ، من خلف أستار أحكام كثرتة . وهذا ليس تصوراً علمياً ، وإنما هو إدراك روحاني جُملي ، من خلف حجاب الطبع والملائق ، فليس هو من وجه من أقسام التصورات ، وإذا أدخل في مراتب العلم فذلك باعتبار القوة القريبة من الفعل (١) فإنا نجد تفرقة بين هذا الشعور الذي سميناه عمماً بالقوة القريبة من الفعل ، وبين حالنا المتقدم على هذا الشعور ، وهذا فرقان (٢) بين غنى عن التقرير .

نم يلي ما ذكرنا التصور البسيط. النفساني الوجداني . كتصورك إذا سئلت عن مسألة أو مسائل تعرفها . فإنك تجد جزءاً بمعرفتها . وتمكنا من ذكر تفاصيلها ، والتعبير عنها ، مع عدم استحضارك حينئذ أجزاء المسئلة . وأعين التفاصيل ، وإنما تشخص في ذهنك عند الشروع في الجواب قليلاً قليلاً .  
والتصورات البديهية كلها داخلة في هذا القسم .

ثم يليه التصور الذهني الخيالي ، ثم التصور الحسي . وليس للتصور مرتبة أخرى إلا بالنسبة المترتبة من هذه الأقسام ، بأحدية الجمع ، وهذا من حكم العلم وأشعة أنواره ، في مراتب القوى .

فإذا شاء الحق توصيل أمر إلى إنسان بتوسط (٣) إنسان آخر ، أو غير إنسان مثلاً ، ولكن من هذه المراتب ، تنزل الأمر المراد توصيله من الحضرة العلمية الغيبية تنزلاً معنوياً ، دون انتقال ، فيمر على مراتب التصورات المذكورة

(١) في المطبوعة : من العمل

(٢) في ٥ : فرق بين غنى .

(٣) في ٥ : بتوسيط .

فإذا انتهى إلى الحس تلقاه السامع المصغى بحاسة سمعه أولاً ، إن كانت للاستفادة من طريق التلفظ ، أو بحاسة البصر إن كانت بطريق الكتابة ، أو ما يقوم مقامها من حركات الأعضاء وغيرها .

ثم انتقل إلى مرتبة التصور الذهني الخيالي .

ثم انتقل إلى التصور النفساني ، فجردته النفس عن شوائب أحكام القوى ، وملابس المواد ، فليحق بمعدنه الذي هو الحضرة العلمية بهذا الرجوع المذكور . بل عين ارتفاع أحكام القوى والمواد عنه ، وتجرده منه . هو عين رجوعه إلى معدنه ، فإنه فيه ما برح ، وإما الأحكام اللاحقة به قضت عليه بقبول السموات المضافة إليه ، من المرور ، والتنزل ، وغيرها .

فإذا لحق بالمعدن بالتفسير المذكور ، أدركه المستفيد من الكتابة أو الخطاب ونحوها من أدوات التوصيل الظاهرة في مستقره ، بحكم عينه الثابتة المجاورة لذلك الأمر في حضرة العلم ، كما سبق التنبيه عليه . إلا أن ذلك الأمر يكتسب بالتعين الإرادي حال التنزل والمرور على المراتب هيئات معنوية ، وصفات انصبغ بها . فيصير لذلك الأمر تميز وتعين لم يكن له من قبل ، وذلك بالآثار الحاصلة مما مر عليه وتنزل إليه بذلك الحكم التمييزي ، وتأتي للنفس صبطة وإدراكه وتذكره في ثاني حال (١) . وتعذر ذلك من قبل ، لعدم تعيينه ، مع ثبوت المجاورة المذكورة في الحضرة العلمية ، وذلك للقرب المفرط ، ووحدة الوحدة ، إذ الغيب الإلهي الذي هو المعدن قد عرفناك أنه لا يعتمد فيه شيء ، ولا يتعين لنفسه (٢) والقرب المفرط والوحدة حجابان لعدم التعيين والتمييز . وكذلك البعد المفرط والكثرة غير المنضبطة .

(١) في ٥ : الحال . وفي المغربية : الأحوال (٢) في المطبوعة : بنفسه .

ولهذه الأمور طرفان : الإفراط ، والتفريط<sup>(۱)</sup> ، كما (مر) <sup>(۲)</sup> ذكره في  
النور المحض ، والظلمة المحضة ، وحال البصر والبصيرة في المدركات العالية جداً  
الشديدة الظهور ، وفي الحقيرة . فافهم ما أدرجت لك في هذا الفصل تعرف مر  
الإيجاد والتقييد ، والإطلاق ، والإفادة والاستفادة ، وغير ذلك من الأسرار  
الباهرة ، التي يتعذر التنبية عليها تماماً ، فضلاً عن الإفصاح عنها .

ثم اعلم أن الفائدة مما ذكرنا إنما تتحصل باقرب المتوسط . والسر الجامع  
بين الأطراف ، وحينئذ يصح الإدراك والوجود وغيرها .

فالأطراف كالأحادية ، (والكثرة)<sup>(۳)</sup> ، والبعد المفرط ، والقرب المفرط ،  
والنور المحض ، والظلمة المحضة ، وغير ذلك مما أو مأت إليه من المراتب المتقابلة  
فإيه لا يكون في جميعها من حيث انفرادها قرب متوسط . ولا أمر يتعلق به  
الإدراك ، أو يثبت له . والقرب لا يصح إلا بين اثنين فصاعداً ، وبتفاوت من  
حيث الأمر الذي نحن بصدد بيانه بحسب قرب النفس من الحضرة النورية  
العلمية ، وبعدها (بما)<sup>(۴)</sup> سنشير إليه ، وبحسب نسبة المدرك من المقام الأحدي ،  
الذي هو أول مراتب التعيين الآتي تفصيل حكمه وحديثه ، وبمقدار حظه من  
الصورة الإلهية . فإن كثرة الحجب وقلتها ، وضعف الصفاء وقوته ، تابع  
لما ذكر .

وسر ذلك : أن للحضرة الإلهية حقيقة وحكما ، ولها مظاهر ، فاقرب الإلهي  
المذكور راجع إلى أمرين لا ثالث لهما ، غير نسبة جمعهما :

(۱) في ه : طرف إفراط وتفريط .

(۲) ساقطة من المطبوعة .

(۳) ساقطة من المطبوعة .

(۴) ساقطة من : ه .

أحدها الأحدية الإلهية الأولى ، وسيأتي من حديثها ما يبسر الله ذكره إن شاء الله<sup>(۱)</sup> تعالى . وأتم الموجودات حظاً من هذا المقام : عالم الأمر ، وأتم عالم الأمر قرباً وحظاً مما ذكرنا : العقل الأول ، والملائكة المهمة<sup>(۲)</sup> ، ومن الموجودات المتقيدة بالصور : العرش ، والكل ، والأفراد من بنى آدم ، بعد تحققهم بمقام الفردية والكمال .

وفي الجملة أي موجود كانت نسبه إلى مرتبة الأحدية والنعين الأول أقرب<sup>(۳)</sup> وقات الوسائط بينه وبين موجدته أو ارتفعت<sup>(۴)</sup> ، فهو إلى الحق من حيث الاسم الباطن والحضرة العلمية الأحدية أقرب .

والقرب الثاني هو من حيث اعتبار ظهور حكم الأوهية ، والتحقق بصورتها فأي موجود كانت حصته من الصورة أكثر ، وكان ظهور حقائق الوهية فيه وبه أتم ، فهو إلى الحق ( من حيث الاسم الظاهر )<sup>(۵)</sup> أقرب ، وحجبه أقل والمستوفى ما ذكر هو الإنسان الكامل ، فهو أقرب الخلق إلى الحق من هذه الحيشية ، وأعلمهم به ، ومرتبة البعد في مقابلة مرتبة القرب ، فاعتبر الأحكام فيها بعكس هذه تعرفها .

(۱) في ۵ : ما يبسر الله تعالى ذكره إن شاء . (۲) في المطبوعة : المهمة .  
(۳) وذلك بكونه أحدياً في نفسه ، أي : بمحاولة الرجوع إلى بساطته الأولى في وجدانه ، وإطراح مشاهدة الكثرة في نفسه ، وفيما حوله .  
(۴) المراد : اعتقاد ارتفاع الوسائط ، لا نفياً على الحقيقة ، لأن هناك الأسباب القريبة ، لا يمكن رفعها حقيقة ، لأن رفعها خرق لحكمة الإلهية ، ولكن يمكن رفعها عقيدة ووجداناً ، بردها إلى أصلها ، واعتقاد عدم فاعليتها في ذاتها ، وإن كانت موجودة . وعلى هذا تقاس كل الوسائط الظاهرة والباطنة .  
(۵) ما بين الحاصرتين ساقط من ۵ .

ولانفاوت بين الموجودات ونسبتها إلى الحق بانقرب والبعد بغير ما ذكرنا .  
وما سوى ذلك مما يسمى قربا إلهيا في زعم المسمى فإما أن يكون قريبا من  
السعادة ، أو بالنسبة إلى ما في نفس المعتقد والمقلد والمتوهم من الحق لاغير .

ثم أقول : فالظاهر والصفات الظاهرة ، والمواد من الصور البسيطة والمركبة  
آلات لتوصيل المعاني ، وإن شئت قلت : سبب لإدراكها في حضرة الغيب ،  
وذلك بالصفات الروح ووجه القلب من عالم الكون ، بالرجوع إلى الحضرة  
العلمية النورية ، على صراط الوجه الخاص ، باننحو المشار إليه .

فإن كانت المناسبة بين العالم وما يراد معرفته ثابتة ، والنسبة القريبة قوية ،  
فإن الحاجة إلى أدوات التوصيل تكون أقل ، حتى أنه لتغنى الكلمة  
الواحدة ، أو الإشارة ، في تعريف ما في نفس المخاطب من المعاني الجمّة ،  
وتوصيلها إلى المخاطب ، وفي تذكيره الأسرار العزيزة ، والمعلومات الكثيرة ،  
وربما تكمل المناسبة ويقوى حكم القرب والتوحد ، بحيث يقع الاستغناء عن  
الوسائط ، ماعدا نسبة المحاذاة المحققة المعنوية ، والمواجهة التامة ، لاستحالة  
الاتحاد والمخاطبة في مقام الأحدية (۱) .

---

(۱) لأن الأحدية كما سبق لا تفصيل فيها ، وهي تحرق كل ماعداها ، فهي  
ظهور الحق وحده دون اعتبار اسم ولاصفه .

أما المحاذاة والمواجهة ، فالمراد منهما العودة بالسكبان البشرى إلى بساطته  
الأولى ، أي إلى أحديته النسبية ، بإسقاط كثرته ومداركة ، والغيبة في ذاته ،  
دون محاولة الخروج من ذاته ، وهذا هو التوجه الصحيح الخالي من الشبهات .  
أما من يحاول الخروج من ذاته في هذه المواجهة ، فينتهي به الأمر إلى تخيل  
اتصال موهم ، فوق أنه بعمله هذا يخرج عن أحديته النسبية . ولذلك نرى =

وحينئذ ينطق لسان هذه المناسبة بنحو ما قال بعض تراجمه الحقائق  
والمراتب علم سرّ ما قال أو لم يعلم :

تكلم منا في الوجوه عيوننا فنحن سكوت والهوى يتكلم  
واسان مرتبة الإشارة بقوله :

تشير فأدرى ما تقول بطرفها وأطرق طرفي عند ذلك فتعلم

لكن لا بد من حركة واحدة ، أو حرف واحد في الظاهر يكون مظهرًا  
للك النسبة الغيبية ، حتى يظهر سر الجمع ، فيحصل الأثر والفائدة ثمعذر حصول  
الفائدة بأقل من ذلك ، كما سنذكر إليه . فالكلمة الواحدة ، أو الحرف الواحد  
أو الحركة الواحدة ، إذا انضافت إلى حكم المحاذاة والمواجهة المذكورة المبقية  
للتعدد ، وثبتة سر المخاطبة ، كفت في ظهور سر الخطب ، وحصول الأثر  
الذي هو وصف الكلام ، فصار (١) الحرف الواحد هنا (٢) أو الحركة ، مع  
نسبة المحاذاة كالكلمة المفيدة ، التي قيل فيها : إنه لا تحصل الفائدة بأقل منها .  
وقد عاينا ذلك مرارا كثيرة من غير واحد من الأكارب المشركين من  
أهل الكاشفات الإلهية (٣) .

---

المؤلف يعبر بالمحاذاة وبالمواجهة ، لا بالإنصال ودنا هو مذهب الشيخ الأمامي  
في استفاضة العلم من الذات ، أنظر ( مقدمة العبادة للشيخ الأمامي ) من  
تحقيقنا . بكتبة القاهرة بالأزهر .

(١) في المطبوعة : وصار (٢) في المطبوعة : هنا .

(٣) من هنا قالوا : إن الشيخ يصل بالمريد في الحطة إلى ما لا يصل إليه وحده  
في سنين . والمؤلف نفسه من هذا النوع . فقد قرر تلميذه ، مؤيد الدين الجندني ،

ومن أسرار هذا المقام أن الكلام من أثر المنكلم في المخاطب وفعله ،  
ومنه اشتق اسمه ، ولا يصح الأثر إلا بأحدية الجمع ، مع تحقق الارتباط والمناسبة  
كما مر بيانه في سر التجلي وغيره .

فتى غالب حكم الوحدة الجامعة على حكم الكثرة والتفرقة ، كان الأمر  
أقوى وأسرع ، ويضعف إذا كان الأمر بالعكس .

والمختص بمرتبة الكلام من نسبتى (١) القرب هو القرب من المقام الأول  
الأحدى الجمعى . وعدم تأثر السامع من كلام من لا يعرف لفته واصطلاحه هو  
من كثرة الوسائط ، وحكم البعد . وخفاء حكم الأحدى والمناسبة ، وقد ظهر من  
أسرار هذا المقام حكمه فى الأوامر الإلهية الواردة بالوسائط وبدونها .

فما لا يظهر للواسطة فيه عين أو سلطنة لا يعصى (٢) ولا يتأخر نفوذه ،  
والواصل من جهة الوسائط المخالف فى النعت لما ذكرنا ، قد ينفذ سريعاً إذا  
ناسب حكم الجمعية حكم الأحدى مناسبة المرآة الصافية الصحيحة الهيئة ، فى  
المقدار للصورة المنطبعة فيها ، وقد يتأخر ، وقد سبقت الإشارة إلى شروط  
الأثروما أمكن ذكره من أسرارها ، وقد لوحث فيه وفى سر التجلى المنتج  
للعلم ، ما يعرف منه المستبصر اللبيب سر الكلام وأصله وحكمه ، والمخاطب  
والكتابة ، وغير ذلك من أمهات الأسرار والعلوم .

ثم نرجع إلى تميم ما شرعنا فى بيانه فنقول : وإن كان الأمر بخلاف

فى مقدمة شرحه انصوص الحكم : أن شرحه كان تصرفاً باطنياً من شيخه فى  
باطنه بإشارات حفية دقيقة . ( انظره مخطوطاً فى تصوف تيمور بدار الكتب  
المصرية ) .

(١) فى المطبوعة : من نسب . (٢) فى المطبوعة : لا يعصى

ما ذكرنا في المناسبة ، بمعنى أن المباشرة (١) بين المتعلم وما يتطلب معرفته تكون شديدة ، وحكم النسبة القريبة ضعيفاً ، فإن المعرف والمفيد يحتاج إلى تكثير أدوات التفهيم والتوصيل ، وتنويع التراكيب والتشكيلات المادية ، من الحروف والأمثلة ، وغيرها من الأشياء التي هي منصات ومظاهر المعاني الغيبية .

ومع ذلك فقد لا يحصل المقصود من التعريف والإفهام ، إما لأن الأمر المراد توصيله وبيانه تكون مرتبته مستعالية على مراتب العبارات والأدوات الظاهرة ، فلا تسمعه عبارة ، ولا تنفي بتعريفه أدوات التفهيم والتوصيل ، أو لقصور قوة المتعلم والمخاطب عن إدراك ما يقصد توصيله إليه ، وتفهمه إياه ، لبعده المناسبة في الأصل .

### أدوات توصيل المعلومات

وإذا قد ذكرنا من أسرار الكلام وأحكامه ، وصفاته ولوازمه ما قدرنا ذكره ، فلنذكر ما تبقى من ذلك ، وانبدأ بتعريف أدوات توصيل ما في النفس إلى المخاطب . فنقول :

أدوات توصيل ما في النفس من معنى الكلام المقصود تعريف المخاطب به ثلاثة أقسام .

أولها : الحركة المعنوية النفسانية ، المنبثقة لإبراز ما في النفس من معنى الجردة (٢) المدركة بالتصور البسيط .

---

(١) في المطبوعة : المناسبة . وهو عكس المعنى المراد .

(٢) في المطبوعة : المعنى الجردة .



وبلى ذلك : استحضار ( الصور ، أو ) (۱) صور المعانى والكلمات فى  
الذهن ، وهذه الحركة المشار إليها هى حكم الإرادة المتعلقة بالمراد طلباً لإبرازه .  
والثالث : الحروف والكلمات الظاهرة باللفظ والكتابة ، أو ما يقوم  
مقامهما (۲) من النقرات والإشارة بالأعضاء ، بواسطة آلات وبدونها .

والمراتب التى تمر عليها هذه الأحكام الثلاثة هى مراتب التصورات  
المذكورة ، وهذا من حكم الترتيب التابع للتثليث ، وسيأتى خبره .

وإذ قد وضح هذا ، فاعلم أن الحق قد جعل الكلام فى بعض المراتب  
والأعيان ، فى حق من شاء عباده طريقاً موصلاً إلى العلم ، كغيره من الأسباب  
المعقولة والمشهودة ، نحو التراكم والتشكيلات ، والصفات والمظاهر المعينة  
للحقائق الغيبية فى الشهادة ، والمعرفة لها .

كما جعل الحروف والكلمات عند انضمام بعضها إلى بعض بحدوث النسبة  
التركيبية ، والحكم الجمعى ، طريقاً إلى معرفة معنى الكلام المجرد الواحدانى ،  
وكل ما تدل عليه تلك الكلمات ، كما جعل الحواس والمحسوسات وغيرها طريقاً  
إلى نيل العلم ، إذ لحصول العلم طرق كثيرة عند المستفيدين من الوسائط  
والأسباب .

ومن الأمور ما سبق العلم الإلهى أنها لا تنال إلا من طريق الحواس  
مثلاً ، أو غيرها من الطرق ، لكن إذا شاء الحق أن يعلمها أحداً من  
عباده المكرمين ، المحققين المتحققين بعرفته دون واسطة ، لعلمه سبحانه أن

(۱) ساقطة من المطبوعة .

(۲) فى المطبوعة : مقامها . وفى المغربية : فى مقامها .

هممهم قد خرقت حجب السكور ، وأنفت الأخذ عن سواه ، تجلى لهم في مرتبة ذلك الطريق الحسى (۱) أو ما كان ، ثم أفادهم بالأحب تعالى به إياهم ، فاستفادوا ذلك العلم منه سبحانه دون واسطة ، مع بقاء الخاصية التي حكى بها العلم السابق على حاله ، إذ ما سبق به القلم (۲) لا يتقبل التبديل .

ومن عباد الله من يحصل نفسه في بعض الأحيان عند نبوت النفحات الجودية الإلهية أحوال ، توجب له الإعراص عم سوى الحق ، والإيمان بوجوده قوسها ، بعد التفريق التام ، على صورة الغيب لإحدى النطاق ، في أسير من منح البصر ، اتلرت من الأسرار الإلهية والكونية ، شيء الحق وقد تعرف تلك النفس هذه كبرياء والمفاهيم ، أو بعض ، وقد لا مع مع تحققها ، حصل لها من العلم (۳) .

ونما كان كل متعين من الأسرار والصفات وغيرها حجباً على أسرارها

(۱) معاذ الله أن يحس سبحانه في المحسوسات والأشياء غير ما هي ، وإنما المراد أن يتمكن صفاته بأطن المتألم المتألم عن المحسوسات ، فتتكشف المناظر المتألم منها تجليات الأسماء والصفات . وكثير من غير أهمل النور فتتكشف هم في المحسوسات من عن خاصة بالشمراء مثلاً ، والكنه جوارات بعيدة عن الحقيقة إقتضاها استعمارهم ، وحائهم النفس ، فليس إلا في الأسماء والصفات للعارفين من لغة الإبداع الكوني الشامل . (۲) في المظاہر عمق : المراد

### المنظريات

(۲) أي : ليس شرطاً في العارف أن يعرف هذه الكائنات ، لأنهم الذين وسيلة المعرفة ، بل هي معارف أيضاً ، قد تعرف ، ومن هؤلاء يوجد عارفون أميون ، مثل : عجم بنت الفهيس ، وسيدتي محمد وفا ، والخواص والبراع وغيرهم .

لا يتعين ولا يتميز إلا بتعيين ، كان الكلام من جملة الصفات ، فهو حجاب على المتكلم من حيث نسبة علمه الذاتي ، فالكلام المنسوب إلى الحق ، هو التجلي الإلهي<sup>(۱)</sup> من غيبه ، وحضرة علمه في العما ، الذي هو النفس الرحمانى ومنزل تعين سائر المراتب والحقائق .

فيتعين حكم هذا التجلي بالتوجه الإرادى الإيجادى أو الخطاب من حيث مظهر<sup>(۲)</sup> المرتبة والإسم الذى يقتضى أن ينسب إليه النفس ، والقول الإيجادى فيظهر نسبة الإسم المتكلم ، ثم يسرى الحكم المذكور من المقام النفسى الرحمانى المشار إليه ، لئى هو حضرة الأسماء إلى المخاطب بالتخصيص لإرادى ، والقبول الاستعدادى الكونى . فيظهر سر ذلك التجلى الكلامى فى كل مدرك له وسامع حسب<sup>(۳)</sup> اقتضاه حكم الإرادة ، مع اصباغه بحكم حال من ورد عليه ، وما مر به من المراتب والأحكام الوقتية ، والموطنية وغيرهما ، مما تقر من قبل هذا إن اقتضى الأمر الإلهى مروره على سلطة الترتيب . وما فيه من الحضرات<sup>(۴)</sup> .

وإذا وصل من لوجه الخاص الذى لا واسطة فيه فلا ينصبغ إلا بحكم حال من ورد عليه ووقته وموطنه ومقامه لا غير<sup>(۵)</sup> .

والكلام فى كل مرتبة لا يكون إلا بتوسط حجاب بين المخاطب

(۱) فى ۵ : هو تجل إلهى . (۲) فى ۵ : مظاهر (۳) فى المطبوعة : حيثما .

(۴) وذلك فى قوله تعالى : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء

حجاب أو يرسل رسولا ، .

(۵) وهذا النوع يسمى أهله د أهل التلوين ، فهم يدركون المعارف ملونة

بالمراتب . فتمتلون أحوالهم ، ثم ينتهون إلى التمكن فى التلوين . وغالبهم من

سالكى طريق د الخلوئية ، أهل السلوك الصمودى .

والخطاب ، كما أخبر سبحانه في كتابه العزيز (۱) . ولذلك الحجاب مرتبة الرسالة بالنسبة إلى من هو محل ذلك الحجاب ، والحجب ووسائط نقل وتكثر . وأقلاما أن يبقى حجاب واحد ، وهو نسبة الخطبة بين المتخاطبين (۲) .

فالحروف والكلمات المنظومة الظاهرة رسل وحجب للكلمات والحروف الذهنية ، والذهنية رسل وحجب للحروف المعقولة ، والحروف المعقولة تتضمن رسالة معنى الكلام الواحداني ، ثم الكلام الواحداني يتضمن رسالة المتكلم به من حيث نسبة ما تكلم به ، ثم المفهوم من المتكلم به يتضمن مراد المتكلم من حيث الأمر الخاص المفهوم من كلامه ، ثم الاطلاع على ذلك الأمر الخاص يفيد معرفة الباعث على صدور ذلك الكلام من المخاطب إلى المخاطب .

وهذا هو سر الإرادة التي تنشأ (۳) منه صفة الكلام ، من كونه كلاماً وفوقه مرتبة العلم الذاتي المحيط ، وبأغايير وأحكام يعرف مراديات البواعث والمقصد ، وعلامها وأسرارها . لأن الخواتم عين السوابق (۴) خفيت بين طرفي

(۱) وهذا النوع هم أهل التمكن ، فلا تلويح في معارفهم ، ومع هذا يفقهون إلى ملاحظته التلويح فيسمون لذلك أهل التلويح في التمكن ، وهم أهل السنوك الزولي ، ومنهم : الشاذلية ، والنقشبندية ، ويغيب أن بسبق فتحهم على مسواكهم ، وهو ، قام خطير جداً .

(۲) في المطبوعة : المخاطبين . (۳) في ۵ : الذي تنشأ .

### النظريات

(۴) معنى : البداية هي النهاية ، غير أن البداية هي الحقيقة نزولاً ، والغاية هي الحقيقة صعوداً ، وفي كل من الحقيقة تبطن في الأخرى . فالخلق مثلاً يبطن فيه الخلق والخلق يبطن فيه الحق . وغاية الخلق : الحق ، وغاية الحق : الخلق . وهكذا ولوزاد البيان على ذلك لزلزات عقائد العامة . ولذلك أضرب المواقف عنه .

البداية والفاية ، للمزج وتداخل الأحكام ، وغير ذلك مما لا يقتضى الحال ذكره هنا .

وتظهر الغلبة في آخر الأمر للأول ، وسنؤمن في آخر الكتاب في فصل « خواتم النوايح » إلى بعض أسرار هذا المقام إن شاء الله تعالى .

### وصيل من هكذا الأصل

إعلم أنه لا يظهر من الغيب المطلق إلى الشهادة أمر ما ، سواء كان من الحقائق الأسمائية ، أو الصفاتية ، أو الأعيان الكونية ، مجردة ، إلا بنسبة (۱) الاجتماع التابع لحكم حضرة الجمع ، المختص بالحد الفاصل ، الآتى حديثه ، وحكم حضرة الجمع سار بالأحادية من الغيب في الأشياء كلها ، معقولها ومحسوسها ، ويتمين ذلك الاجتماع من حيث العموم بين الإرادة الكلية الإلهية أولاً ، ثم الطلب والقبول الاستعدادى من الأعيان الممكنة ثانياً . ومع حيث الخصاص بين نسب الإرادة المطلقة ، من حيث مرتبة كل فرد فرد من أفراد الأسماء والصفات ، وكل عين من الأعيان الممكنة الكامنة ، قبل ظهور حكم الجمع والتركيب ، بهما مع بعض (۲) ، والظاهرة بواطنها بعضها لبعض ، فافهم .

والمتمعن و مراد من حيث بعض الأسماء والصفات والمراتب بكل اجتماع واقع بين كل ( اجتماع ) (۳) حقيقتين فصاعداً ، هو ما حدث ظهوره في لوجود الخارج من الأمور الجزئية ، والصور والتشكيلات والأحوال الشخصية ونحو ذلك .

وهكذا الأمر في الكلام الجزئى المركب من الحروف الإنشائية ، لا يحصل

(۱) في المطبوعة : إلا نسبة . (۲) في ۵ : عن بعض . (۳) ساقطة من ۵ .

الأثر والعائدة إلا بمركب من حرفين فصاعدا ، أو الإسمين أو الإسم مع الفعل  
كما سنلوح لك بسره .

وهكذا العمل بالحروف من جهة الروحانية ، والتعريف لا يحمل الأثر  
إلا بحرفين فصاعدا .

و الحرف الواحد عند العلماء به لا يؤثر ، ومن جوز تأثير الحرف الواحد  
كشيخنا وإمامنا رضي الله عنه (۱) ، فإنه اعتبر الحرف المشخص في الدهن ، مضافاً  
إلى الحرف الظاهر في اللفظ أو الكتابة . هذا قوله في كتابه رضي الله عنه ، فهما  
إذا حرفان ، فهو يخص الأثر بالحرف الواحد أصلاً . توافق المحققين .

وأما ما ذكره أهل العربية في باب الأثر المعهود في شئ ، فليس به ، فحبيب  
عنه بأن لأصل حرفان ، وحصل الاستفهام بالحرف الواحد عند سقوط أحدهما  
بسبب الأمر ، رعاية للأصل ، وثقة بهم السامع مراد بتكثير الحرف المعتد  
بالتقريب ، أو تعريف بالأصل . باب مناب الحرف الساقط ، ونحو ذلك ، ينسب  
الأثر كما سريه .

والكلام كما قد هو : تأثير من المتكلم في المخاطب ، بقرعة بعبارة إن كانت  
المتعلقة بإصناف ما في نفسه ، ويراد به إلى المخاطب . وشكنا الأمر في زيادة الحرف  
الأعيان الممكنة ، التي هي : كونه ، وحروبه ، وإشهاره ، من نفسه في  
الغيبية الخفية ، المعبر عنه بتوجه الإلهي ، الظاهر حكمه بقرعة بعبارة  
بالوجود الواحد الشامل لها وترتيبها ، يعرف سبحانه ، ويظهر حاله له  
وأسمائه وكلامه ، كما سنعلم بآية عن قريب إن شاء الله تعالى .

(۱) هو الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي .

## سر التراکيب الستة في العربية

ثم نبين الآن سر التراکيب الستة المختصة بالكلام فنقول: هذه التراکيب مشهورة عند المحويين ، وقد انفقوا في إفادة تركيبين منها ، واختلفوا في الواحد في بعض الصور ، وانفقوا في عرّ والفائدة من الثلاثة الباقية .

فالمتفق عليه : تركيب الإسم مع الإسم ، ومع الفعل . والمختلف فيه في بعض الصور : الإسم مع الحرف في المداء . والعارض عن الفائدة هو : تركيب الفعل مع الفعل ، ومع الحرف ، وتركيب الحرف مع الحرف . وأنا أظهر أصلها في العلم الإلهي المتكلم فيه من حيث المرتبة التي وقع التصدي لكشف بعض أسرارها ، إن شاء الله تعالى .

إعلم (۱) أن الإسم في التحقيق هو : التجلي المظهر امين الممكن الثابتة في العلم ، والكن من حيث تعين ذلك التجلي المنبعث من العيب المطلق في مرتبة هذه العين ، التي هي مظهر ومعينته . فالعين الممكنة التي هي المظهر : اسم للتجلى المتعين به ، وفي مرتبته .

والتجلى من حيث تعينه : اسم دال على العيب المطلق غير المتعين (۲) .

والتسمية عبارة عن : نفس دلالة الإسم على الأصل الذي تعين منه ، ودل عليه ، كما سنزيد في بيان ذلك في قاعدة الأسماء .

والحرف هو : عين العين الثابتة ، من حيث انفرادها ، حتى عن أحكامها وتوابعها .

(۱) ألف العلامة الشيخ أحمد بن عجيبة الحسني كتابا أول فيه جميع أبواب النحو على لسان الحقيقة . (۲) في المطبوعة : الفير المتعين :

والفعل هو : نسبة التأثير ، وارتباط الحكم الإيجادي الثابت بين الحق لا من حيث هو لنفسه هو بل من كونه موجوداً - وبين العين ، لا من كونها عيناً فحسب ، بل من كونها موجودة للحق ، وقابلة حكم إيجاده وأثره ، باستعدادها المقتضى ترخيص إيجادها في دائرة هذا الظهور المنتقش الحكم في ذات القيم الأعلى ، ففهم هذه أمور غامضة جداً لا يمكن كشفها .

وإذا تقرر هذا ، فاعلم أن أول التراكيب الستة المذكورة هو تركيب الإسم مع الإسم ، وهذا هو الاجتماع الأول الحاصل بين الأسماء الأول ، أمهات الصفات لأصلية ، التي من حيث هي اقتضت الذات التوجه إلى إيجاد الكون وإرازه من العيب ، وله الكساح الأول مـشـرـيـه غريب هذا الكلام .

ومن جملة تنبيه تي عليه قولي في غير ما موضع : إن ظاهراً الحق مجلي لوطه ، وكالحال لنفوذ اقتداره ، ففهم .

والثاني : تركيب الإسم مع العين السابقة ، من كونها مظهر العين الفهم ، الذي هو حكم الإسم الموجود والخالق ومخوهم ، بصفة القبول والاستعداد المشار إليه .

فهذان التركيبان يفيدان ضرورة وهو لم يقع في الراتب راجودية ، ويبقى التركيبات ، وهو الغم عين ممكنة في عين من كونها غير ممكنة فحسب ، وباللظ إليها لا إلى لاقتضا ، المعنى لا يفيد ، وكذلك نسبة معقول إلى المعنى دون سائر حكم حشرة الجمع الموحب لارتباط الحق بالعلم ، أو معتقده مع العلم ، مضاف إلى ذلك دون سريان المعنى الإلهي من حيث التأثير المنبثقة للمناسبة وارتباط لا يفيد منه ، أي لا اتصال به دالة .

وهكذا أيضاً ، متوالية نسبة ارتباط بين يقين الحق ، دون أمر ثابت يكون



ومظهيراً للفعل وسبباً لتعین التجلی من مطلق غیب الذات ، مغايراً للتجلی ، ومشتقاً  
 لاتمدد لا یفید . وهكذا العین الذیئة إذا اعتبرت منضمة إليها صفة قبولها الأمر  
 الإیجادی ، دون اقتران التجلی الوجودی بها كما لا ینتج أيضاً ، ولا یفید .

فإن التجلی مع التجلی دون القابل ، هو كضرب الواحد فی نفسه لا ینتج .  
 وهكذا أيضاً سر عدد إنتاج اجزاء العین الممكنة بعبارة أخرى ، سواء كانت  
 من تواجدها كصفة قبولها للتجلی الإیجادی المتقدم ذكرها ، المتابعة لها ، أو كانت  
 عیناً ممكنة منضمة إلى عین أخرى متبوعة أيضاً ، مستقلة بنفسها .

وأما مسألة النداء ، منزهة قول الحق ، وأمره للعین بالتكريم من مراتب  
 الأسماء الجزئية ومظاهره ، فإنه إن ، یكون سر النجی الذی من حشرة الجمع  
 بقول السرین فی ذلك القول ، لم یفقد حكمة ، كتقدير قوله : یزید ، إنما ینید  
 بأنه بمعنى أدعو زیداً ، أو أنادی زیداً ، ومتناه فی التحقيق : الأمر بالوسطة  
 فی عالم ، إن لم یقترب منه حکم الإرادة التي هي من الأسماء الذاتية لم یفقد .  
 ولذلك یقول الحق بنسب الإمبر الهادی ، من حيث مقام النبی علیه السلام لبعض  
 الناس صلّ فلا یصلی ، ولا تروحد الصلاة ، ونحو هذا ، بخلاف ما إذا انضمت  
 إلى العین الأمورة صفة الاستمداد والقبول للحکم الإیجادی ، بالتجلی لذاتی ،  
 المتعلق بعین الصلاة وظهورها فی مرتبة نظیر المسمى بالصلی ، فإنه یظیر عین  
 الصلاة لا محالة .

ثم اعلم أن بین التركيب والجمع والاستحالة - التي هي عبارة عن سرین  
 أحكام أجزاء التركيب بعضها فی بعض - فرقة في مراتب الصور ، لأن مراتب  
 الأرواح والنعانی ، أذكورها قبل إتمامی بیان سر الجمع والتركيب ليعرف  
 فأقول :

حکم الاجتماع فحسب . هو كاجتماع أشخاص الناس للصورة (۱) المسكرية .  
والصف ، والدور تبادل ، ومحو ذلك ، وحکم الاجتماع والترکیب ، مما كان خشب  
والابن للبيت امبي وحکم الاجتماع والترکیب ، والاستعجاله كالمسحاة كالكلمات  
فإن نفس اجزاء وترکیبها بالناس ، والتلافي غير كاف لأن يكون من الكائنات  
بل أن يفعل بعضهم في بعض ، وينفعل بعضهم عن بعض .

ويستقر الجملة كيفية متشابهة (۲) هي : ككلمات الحركات العوية والاندو يد  
وغیرها تسمى من احد ، وحيثما استعملت بصورة الفورية ، فان تلك خصوصاً على ذلك  
لاستقرار بتلك الكيفية من حية (۳) ، غيب تلك الحركات العوية والاندو يد ،  
والفرض من اضافة ذكر لاستعماله وحكمه ، ان جمع والترکیب هو :  
التأنيه على أنها إحدى غيرت حكم الجمع والترکیب ، وان فوري التأنيه  
من حيث بعض الأسماء ومرتبة ، كمثل جمع بين كل حقيقتين صفة  
ما حدث ظهوره في وجود خارجي ، من أن تلك مرتبة التأنيه في  
هي متعلق لإرادة ، وتلك تيدت الأسماء بعض الأسماء وترتيبها في  
الآن في تهيجه لاستعجاله وحكمه : أيها إحدى الحركات ، بل هي أومت ذلك  
إلى من التسوية لإلهية سيرة حكيم في صورته ، هي من طرفة العين  
وذلك لتحصين الاستعجال ، حوائج جزئية تسوية بعض الأسماء  
بالاستقرار لحاصل جملة ، من حيث الكيفية التأنيه ، بحيث

المذكورة في سائر مراتب المساحات ، وهو من حوائج جزئية

(۱) في هـ : السورة ، وفي المغربية : بالسورة .  
(۲) في المغربية : مشابهة .  
(۳) في المغربية : الاستعجال الإلهية المباح

ونسبة المزاج إلى كل منها بحسبه ، وهى : معنوية ، وروحانية ، وصورية بسيطة ، ومركبة .

ثم إن كانت المادة مثلاً إنسانية استعدت لقبول النفخ لإلهى ، وأمر قوله تعالى : « ثُمَّ أَنشَأْنَا لَهُ خَافِئًا آخَرَ » كما تحصل التسوية للسالك بالتوجه الصحيح والتفريغ التام ، وما مر ذكره من الشروط . فيستعد لقبول التجلى الإلهى أشرف ما ذكره (۱) وغير ذلك مما لم يذكره ونشير إلى غايات الإرادة الكونية الإلهية بما ستعرف السر فيه ، ولو على وجه الإجمال ثم نرجع إلى إتمام ما قصدنا بيانه فنقول :

والتركيب إما معنوى ، وهو : الاجتماع الحاصل للأسماء ، حل التوجه لإيجاد الكون ، ولهذا نهت على أن الفرق بين التركيب والجمع يظهر فى مراتب الصور لأفياً فوقها من المراتب فافهم .

وهذا الاجتماع المذكور هو مبدأ التصنيف والتأليف الربانى للحروف العلمية (۲) ، طلباً لإرار الكلمات الأسمائية ، والحقائق الكونية ، العربية عن سر ذاته وحكمها ، بأسمائه وصفاته ، فى موجوداته . ومادة هذا التأليف والإشاء النفس الرحمانى ، الذى هو الخزانة الجمعة ، وأم الكتاب ، على ما سيقى عليك من أنبائه ، ما يبسر الحق ذكره .

هذا هو حكم التركيب المعنوى ، الذى هو الاجتماع الأول ، والظاهر عنه وبعده .

وإما صورى ومادى (۳) ، أو شبيه به . فانشبيه بالمادى كتوجهات الأرواح

(۱) فى المطبوعة : مضمراً بما ذكره (۲) فى المفريية : للحرف العلمى .

(۱) المطبوعة : صورى مادى .

النورية من حيث قواها ، وما سرى فيها من خواص الأسماء ، التي كان اجتماعها سبباً لوجود الأرواح من حيث تقيدها بمظاهرها المثالية بحسب صفاتها ، ومن حيث مراتب مظاهرها ( بقواها ) (۱) والخواص الحاصلة لها من المراتب الأساسية ، لإنتاج الصور العلوية ، والأحرام البسيطة بالنسبة .

وهذا هو حكم (۲) النكاح الثاني ، وما سبق التنبية عليه هو حكم النكاح الأول الغيبي الأسمائي ، وللمادى ما بعدهذين النكاحين المذكورين وهو : اجتماع ما سلف ذكره ، لإنتاج الصور الطبيعية المركبة ثم اجتماع الصور المركبة الطبيعية بقواها ، وسائر ما مر حديثه لإظهار صورة الإنسان .

فكل أثر وحداني واصل من حضرة الجمع والوجود ، بحركة غيبية ، سارية (۳) بأحدية الجمع ، فإنه يوجب للجهة التي الظاهر تخصصها بالتوجه الإرادي اجتماع لم يكن من قبل .

فكل اجتماع على هذا الوجه تركيب ، ولكن تركيب صورة ، وهي نتيجة ذلك التركيب ، وكل صورة حكم تنفرد به ، وحكم تشترك فيه مع غيره ، والتركيبات من الحروف الإلهية العامة الشاملة الحكم ، ومن الحروف النسبية الخاصة في كل مرتبة من مراتب الخرج .

ومراتب العالم الكبير التي هي مخارج صورة الإلهية ذاتها ، هي : صورة المساء صوراً وكلمات لا تندهى .

وهكذا الأحكام اللازمة لها ، كالأسماء والصفات ، وهو ليس والصفات

(۱) ساقطة من ه . (۲) في الطبيعة مرتبة .

(۳) في ه والمغربيه : بحركة غيب سار .

ونحوها ولذلك لا تفقد الكلمات الإلهية والكونية ، لعدم تنافى الممكنات المنبته على حكمها ، وعدم تنافى أنواع الاجتماعات والتراكيب فافهم .

وإنما يتناهى أصرها وكلياتها ، فكل مدرك من الصورى بى نوع كان من أنواع المدارك والتصورات الأساسية - وسواء كان ذلك فى مراتب وجود الإنسان ، أو فى خرج عنه باعتبار - فليس إلا نسبة اجتماعية ، فى مرتبة ما أو مراتب ، على اختلاف أنواع الاجتماعات وصنوفها ، ومرتبات التفصيلية والكلمية المذكورة .

فالتراكيب الجمعى يحدث عين الصورة التى قصد التركيب والجمع إظهارها بالجمع والتراكيب ، الذى هو شرط فى ظهور عين ذلك التركيب ، فتتعلق الحدوت والتراكيب والجمع والظهور [ الصور ] لا الأعيان المجردة ، والحقائق الكلمية ، التى هى أصول المركبات والمجتمعات فى مراتب الجمع والتراكيب ومواد عين الجمع والتراكيب .

وليس للجمع والتراكيب إذا تدبرت ما نهت عليه غير نسبة انضمام الحقائق المجردة بعضها إلى بعض ، بحركة منبثقة عن قصد خص من الجمع التركيب ، فيحرك أو يتحرك لإبراز عين الصورة الوجودية ، أو الكلمة المراد ظهورها فى النفس بتعبير الكلمة مشهودة بواسطة النسبة الانضمامية ، بعد أن كانت غيباً .

وهكذا الشىء الظاهر بالإيجاد الإلهى فى أى مرتبة ظهر من مراتب الوجودية حسب المشيئة والاستعداد ، فحدث كقينا التركيب الجمعى ، والإدراك والشهود والاجتماع بالحركة ، والفصد ، وظهر الحكم السارى اللارم لسائر ما ذكر فى كل ما ظهر ، وكل ذلك نسب لا أعيان ، ووجوده .

فتعلق الشهود هو المركب من البسائط ، مع أنه ليس بشيء زائد على بسائطه (۱) إلا نسبة جمعها المظاهرة الأمر الكامن فيها ، الذي لولا الاجتماع على النحو المقصود لم يعلم ، ولم يظهر عينه .

فالبسائط حجابك (۲) وبالتركيب الذي هو ستر على الحقائق يرتفع ذلك الحجاب ، مع عدم تجدد أمر وجودي ، هذا هو العجب العجيب .

وإما الأمر عبارة عن نسبة جمع وانضمام ، أحدث في المجتمع كما لم يكن يعرف ذلك له قبل الاجتماع . كالأسماء والصفات وغيرهما من ظواهر ، وتعلق به الإدراك بواسطة التركيب .

ولهذا كان السكتات مشتقاً من السكتية ، وهو اجتمع الصور العسكرة اعتباراً لانضمام الحروف والكلمات بعضهم إلى بعض . وذلك لانضمام من انضمام المعاني الفيدية بخردة بطريق التبعية ، كتجهيز لأعرض بتبعية الحروف لأنها إذا فرضت مجردة يكون التجهيز من صفاتها .

ثم هذا الاسم يتبعه حكمان مختلفان : النظم وذا نص يسمى بالنظم والتركيب ، وآخر الفصل والتبويب .

وتبع ذلك أمران : التبدل ، والتشكيل .

فمن النظم ، وهو التعبير عنه بلا نظم والجمع والترتيب ، وهو ذلك ما رأينا حكامه

وأما الفصل فهو كون أحكام المعاني والحقائق متداخلة ، مع عدم ارتباطها ببعضها البعض ، من حيث النسبة والتبعية .

(۱) في المغربية : البسائط .

(۲) من حيث أن الإنسان لا يدرك القريب جداً ولا البعيد .

فلسان العلم بالأدوات المعرفة والشارحة تعين الأحكام وتضيفها إلى أصولها ، فيرتفع الاتباس الحاصل بحكم الوجود الواحد ، الذي عمها وجمعها بالتمييز ، فيعلم المتعلم هذا الحكم مثلاً إلى أية حقيقة يستند من الحقائق ، فينسبها إليها من يقين دون زج فيصير كل معنى مضافاً إلى أصله ، وكل أصل ممتازاً بنفسه ، وما يتبعه من الأحكام المختصة به عما سواه ، وهذا من أكبر فوائد مقام الحضور بعد العلم الصحيح لمن يعلم ما أدرجت في هذا الفصل وما قبله من الأسرار .

ثم نقول : ومتماع التبديل<sup>(١)</sup> الواقع في الوجود بالاجتماع والافتراق والتحاليل والتركيب والتعيينات الظاهرة وأنواع التشكلات هو الصور والأشكال الجزئية ، التي هي أحكام الخلق والأشكال المعقولة الكلية المجردة .

فإن الأشكال الجزئية والتشخصات المتعينة في الشهادة مظاهر أحكام الأشكال السكلية الغيبية ، والحقائق البسيطة والكيفيات المدركة هي أحوال الأمر المتشكل من حيث هو . متشكل في مرتبة مرتبة ، وعين وعين والحقائق مشتركة في التجرد والجوهرية والصفة العينية ، متماثلة ومتحدة من حيث الوجود (العام)<sup>(٢)</sup> المشترك بينها . ومن حيث السر الغيبي الإلهي الذي لا تعدد لشيء فيه ، والاختلاف ظهر بالصور والأشكال الظاهرة .

فالمسماة<sup>(٣)</sup> حدوداً ذاتية إنما هي ذاتية للصور والأشكال لا للمتصور والمتشكل ولكن لا يشهد هذا المتشكل عياناً ، إلا بالشكل ، فيظن من لا يعرف

(٢) ساقطة من ه .

(١) في المغربية : ويتعلق التبديل

(٣) في المغربية : فما يسمى .

أن المحدود هو المتشكل من حيث ذاته ، وإنما هو الشكل إلا أنه يتعذر معاينته إلا بالمتشكل كما أن لمتشكل يتعذر إدراكه إلا بواسطة الشكل .

وكذا يغلط من يعرف من حقائق الأشياء أعراضها وصفاتها ، ويظن أنه قد عرف الصفة من حيث حقيقتها . وهو لم يعرفها إلا من حيث كونها صفة لموصوف ما . كما سبق التنبيه عليه . وكما قلنا آنفاً في الكيفيات المدركة : إنها أحوال للأمر المتشكل من حيث هو متشكل . لا مطلقاً . فافهم .

وهذه المعرفة متعلقتها بالنسب لا الحقائق . وصاحبها إنما عرف نسب الحقائق بقيود سلبية أو إضائية . ولم يعرف كنههم . إذ معرفة كنه الحقائق لا تحصل إلا بالطريق المذكور من قبل . المختص بذوق الأكبر رضى الله عنهم .

ثم نقول ( ۱ ) : فجزء حد كل شيء بسيط ليست أجزاء حقيقته . بل أحده فحسب . وهو شيء يفرضه العقل في ارتبة للذهنية . فما هو في ذاته تغير معنوي من حيث هو هو هو . حتى تتلفى عنه الأجزاء فياً حقيقياً . أو تثبت له . وهذا السر وما سبق بيانه في أول الكتب تعذرت معرفة حقائق الأشياء من حيث إطلاقها وبساطتها في حجرة الغيب لإلهي . الذي هو معنوي لأعني توجهه بالتنبيه عليه في سر العالم من قبل .

فالمتشكل في ضرب المثال إذا اعتبر مجرداً عن الشكل يكون في حجرة العالم الإلهي الغيبي . فلا يتعين أنما له . ولا يتعذر . فلا يظن في حجرة العالم فلا يتأني تعريفه وتحديدده أو تسميته والتعبير عنه . لعدم تحققه . بل عن وجهه مجمل . وهو أن ثمة شيئاً وراء هذا الشكل من شأنه أنه متى اعتبر مجرداً

( ۱ ) في المغربية : ثم أقول



عن الصور والصفات والاعتبارات المعينة له ، ولأشكال ، لا ينضبط في تصور ولا يمكن تعقله هلى التعيين وشهوده .

فلا بد من أمر يظهر به الشكل الذى تقيد به الأمر الموصوف بالمشكل حتى يتأتى إدراك كل منهما ، أعنى الشكل والمشكل ، من حيث ذلك الأمر ، وهو نسبة الجمع .

وأما اعتبار الشيء مجرداً عن الشكل وحكم التشكل كما قان ، فيتعذر معرفة حقيقة إن كانت له حقيقة يمتاز بها لذاته ، لا بتوسط اعتبار وتميز وتعيين متعقل ، وهظهر معرف فافهم وتدبر ما نهبت عليه ، وتبرزه فيما ينفصح لك من التفاصيل ، والله ولى الإرشاد والهداية .

ء

## قاعدۃ کلیة

تتضمن سر الحروف ، والكلمات والنقط والإعراب ،  
والوجود والإمكانات والممكنات ، وما يختص بها من المراتب  
وما تدل عليه وتستند إليه ، وسر كون العالم كتاباً مسطوراً  
في رق منشور ، وغير ذلك .

إعلم أن الوجود المبسط هو النور ، وقد نبهت على حكمة حين الكلام على  
سر العلم ، وهو الرق المنشور ، والانبساط المعبر عنه بالنشر وقع على حقائق  
الممكنات ، فكل حقيقة على انفرادها من حيث ثبوتها وتبزيها في علم الحق  
تكون حرفاً غيبياً ، كما أشرت إليه في سر التراكيب الستة .

ومن حيث أن الحقائق منها تابعة ومنها مقبوعة ، والتابعة أحوال المتبوعة  
وصفات ولوازم ، كانت المتبوعة باعتماد اضياف أحوالها إليها ، وتبعية لها  
حال تعقلها خالية عن الوجود ككلمة غيبية ، وباعتبار تعقل النهاية المتبوعة منصبة  
بالوجود مفرزة<sup>(١)</sup> عن لوازمها المتأخر وجودها عن وجود الهيئة المتبوعة  
تكون حرفاً وجودياً ، وباعتبار تعقلها — أعني الهيئة المتبوعة منضمة إليها  
لوازمها التابعة حال اتصافها بالوجود — كلمة وجودية .

والآيات من هذه الكلمات الوجودية : ما يتضمن معنى الدلالة على صفة  
صفة خاصة ، أو حالة معينة ، أو نوع ما مخصوص من أنواع الوجودات  
أصل كلي ، أو جنس معين ، بصورة هيئة من الهيئات الإحتجاجية ، الواقعة بين  
كلمتين<sup>(٢)</sup> فصاعداً عربية عن جملة من المعاني المفهومة ، بل قد بواسطة تلك الهيئة

(١) في المطبوعة : مفردة . (٢) في المطبوعة : الكلمتين .

والسور منها ما يتضمن بيان أحكام مرتبة من المراتب ، أو صفة كلية ،  
أو حالة كلية ، تستلزم صفات شتى ، أو أحوال متعددة مختلفة .  
والكتب المنزلة عبارة عما يتضمن الترجمة عن صور الأحكام العلمية الإلهية ،  
والأحوال الإمكانية المختصة بمرتبة ما من المراتب الكلية ، وطائفة مخصوصة ،  
بأهل (١) قرن معين ، أو قرون معينة .

والقرآن صور العلم المحيط بالأحوال الإمكانية المختصة بالموجودات على  
اختلاف طبقاتها ، من حيث الأخبار المختصة من حيث الحكم بأهل باقي العصر .  
إلى الوقت المعين ، المتقضى انتهاء حكم الشرائع قاطبة ، وهو زمان طلوع الشمس  
من مغربها فافهم .

والحضرات الكاكية التي إليها الاستناد والمرجع ، هي الخمسة المذكورة ،  
وسنعيد ذكرها عملاً بالأحوط وخوفاً من نسيان المتأمل ، كما فعلت ذلك في عدة  
أمور ، وربما ظن من لم يعرف المقصود أن ذلك تكرار عار عن الفائدة .

فنبول : أولها الغيب الإلهي ، الذي هو معدن الحقائق والمعاني المجردة ، ثم  
الإضافي وله عالم الأرواح وما ذكر من قبل ، وفي المقابلة مرتبة الشهادة ، ولها  
الصور المركبة الطبيعية والبسيطة بالنسبة ، ثم التي نسبتها إلى الشهادة أقرب  
كما ذكر ، وخامسها الأمر الجامع وقد مر ذكر الجميع .  
ونظيرها في عالم النفس الإنساني مراتب الخارج .

فأولها باطن القلب الذي هو ينبوع النفس ، وتقابله الشفتان مقابلة الشهادة  
للغيب (٢) ، والثلاثة الباقية الصدر ، والحق ، والحنك .

(١) في المطبوعة : وأهل . وفي المغربية : لأهل .

(٢) في ٥ : مقابلة الشهادة الغيب

فكما أن كل موجود لا بد وأن يستند إلى إحدى هذه المراتب الخمس ،  
أو يكون مظهراً ، لحكم جميعها ، كالإنسان الكامل ، كذلك كل حرف  
لا بد وأن يستند إلى إحدى هذه المخارج ، ويستوعب حكم جميعها ، كحرف  
الواو ، وما سوى ما ذكر فمراتب تفصيلية تعمين فيما بين هذه الأمهات الأصلية ،  
ونظائرهما من المخارج المشار إليها .

والكل (١) فرد من الموجودات العينية التي هي حروف النفس الرحمانى  
من حروف النفس الإنسانى خمسة أحكام ثبوتية فى قوة أحدها جمعية ما فى الأربعة ،  
وحكم سادس سلبى سار فى الخمسة من حيث أن كل ثبوت يوصف به أمر ما ،  
يستلزم نقي ما ينافيه فإما من وجه واحد أو من وجوه بحسب المنافاة وحكمها .  
ولهذه الأحكام الستة خمس علامات ثبوتية ، مرتبة تجميع أحدها ، وتضمنته  
الأربعة ، وعلامات سادسة سلبية تنتج حكماً ثابتاً فإن ترك العلامة علامة ، فهذه  
اثنا عشر أمراً استحضارها يعين فى فهم ما يذكر من بعد .

فما الأحكام الخمسة الثبوتية فحكم الموجود من حيث مشيئة (٢) الشريعة  
فى العالم ، وحكمه من حيث روحانيته ، وحكمه من حيث صورته وطبيعته .  
إذ لا بد لكل موجود من روحانيته فى قاعدة التحقيق ، ولا بد لكل  
روحانية من صورة تكون مظهر الحكم الروحانية . وإن لم تكن فى حقيق  
بعض الموجودات الروحانية صورة بعينها ، والحكم الرابع من حيث التحيز  
الظاهر بها والسارى فيها بأحدية الجمع اللازم للهئية الثبوتية .  
جميعها ، والحكم الخامس من حيث المرتبة التى هى عية ، والسادس السابى  
سبق التنبيه على حكمه .

(١) فى المطبوعة : وكل فرد . (٢) فى المغربية : الماهية

وأما العلامات فالنقط والإعراب ، أو ما يقوم مقامهما ولكل منها خمس مراتب أيضاً وسادسة سلبية .

فأولى تختص بالنقطة كونها تكون واحدة والتين وثلاثاً ، من فوق الحرف ومن تحته والسلبية عدم النقط .

والإعراب الرفع والنصب والجر والتنوين والسكون الحى ، والسادسة السلبية السكون الميت ، وحذف الحرف القائم مقام الإعراب .

فالرفع لمرتبة الروحانية ، والنصب والجر للصورة الظاهرة والطبيعية ، والسكون الحى للحكم الأحدى الإلهى الأول ، المختص بحضرة الجمع العام الحاكم على الأشياء ، فهو أمر معقول ثابت يرى أثره ، ولا يشهد عينه ، كما نبه عليه شيخنا وإمامنا رضى الله عنه فى بيت له غير مقصود بقوله . شعر .

والجمع حال لا وجود لعينه ، وله التحكم ليس للأحاد (۱)

ولهذا السكون أيضاً الرجوع إلى الحكم الثبوتى ، بالإستهلاك فى الحق مع بقاء حكم المستهلك ، وارتفاع أحكام النسب الكونية . فالحركة التى هى عنوان الوجود خفية ، فالحكم موجود ، وليس لمن ينسب إليه الحكم عين ظاهرة وهذا هو حكم قرب الفرائض . أشار إليه بأن العبد ليستتر بالحق فيظهر حكمه فى الوجود لا عينه كالبرازخ كلها .

ومما يختص بمرتبة السكون الحى التنوين ، وله الثبات والإستقرار فى الغايات بانتهاء حكم الاستعدادات من الوجه الكلى ، إذ الأمر من حيث التفصيل لا غاية له ولا انتهاء إلا بالنسبة والفرض ، والسكون الميت كالموت والوجود والتحليل والفناء ونحو ذلك .

(۱) من حيث التحكم الذاتى لا التحكم السببى المشهود .

ولما كان الحكم في الأشياء للمراتب لا للأعيان الوجودية من حيث وجودها ،  
كان ما يضاف من الحكم إلى الموجودات إنما يضاف إليها باعتبار ظهور حكم  
مرتبتها (١) بها ، والأثر الحاصل من المراتب إنما هو باعتبارين أحدهما اعتبار  
سريان الحكم الجمعي الأحدي الإلهي الساري في الأشياء ، والثاني اعتبار  
الأغلبية التابعة للنسبة الأولية ، فإن ثبوت الحكم والغلبة لبعض المراتب على بعض  
إنما يصح بسبب الإحاطة ، ويظهر بحسب أوليتها ، وما كانت الخاتمة عين السابقة ،  
والغاية المعبر عنها بالآخريّة هي نفس صورة كمال الأولية ، لم تتميز ولم تتفاير  
إلا بخفاء حكم الأولية بين معقول طرفي البداية والنهاية ، كما أومت إلى  
ذلك آنفاً .

لذلك كان شكل التنوين ضعف شكل مجرد الإعراب لدال على الحكم  
فتمثية التنوين للاعتبارين المذكورين ، وسنذكر ما تبقى من أسرار الحركات  
والنقط إن شاء الله تعالى فنقول :

اعلم أنه قد قدمنا أن كل صورة وجودية يتعمق بها الإدراك على اختلاف  
مراتبه أنها عبارة عن اجتماع حقائق معقولة مجردة ، ظهرت بنسبة الاجتماع التابع  
لحكم أحدية الجمع الإلهي المذكور ، وذلك الظهور قد يكون في بعض المراتب  
الوجودية ، وقد يكون في كمالها ، فالوجودات الغيبية التي هي حروف : النفس  
الرحماني ، وحروف النفس الإنساني بحسب المراتب الخمس الكونية ،  
وبحسب نظائرها في الخارج من حيث الحكم التركيبي ، والتأنيف الاجتماعي ،  
والسر الجمعي الذي يصبغ به المتكلم عين الكلام ، ويسرى أثره فيما يتكلم به  
تداخل ومزج (٢) .

(١) في المغربية : رتبها . (٢) مبتدأ خبره المقدم الجار والحرور ، وحروف ...

والغلبة والظهور في كل حال من أحوال التركيب إنما يكون لأحد الأشياء التي وقع بينها ذلك الامتزاج والتألف ، فإما من حيث المرتبة فالحكم الجمعي المذكور ، وأما من حيث الظهور الوجودي فالأولية .  
فالنقط والإعراب معرفات لهذه الأمور تعريف تميز وتعيين ، ومنبهات على أصولها ، فالنقط للمراتب والحركات الإعرابية للأحكام والصفات .  
والمراتب الخمس مراتب تالية لها ، وهي مرتبة الفعل ، ومرتبة الإنفعال ، ومرتبة جامعة تقتضي التكافؤ والاعتدال والمقاومة ، ومظاهرها في النسخة الإنسانية الصوت ، واللسان ، والأسنان فافهم .

وكما أن المراتب الخمس يكون ظهور حكمها كما قلنا باعتبار الأولية والحكم الجمعي الأحدي ، فكذلك ظهور الأمر في هذه المراتب الثلاث ، يكون باعتبارين . أحدهما ظهور الغلبة المشار إليها من حيث القوى الروحانية ، والآخر من حيث القوى الطبيعية ، لأن اختلاف استعدادات الأعيان واختلاف تعلقات الأسماء وتوجهاتها لإيجادها يقتضي أن بعضها إذا وجد يتعين في مراتب الأرواح ، وينضاف إليها ، وبعضها في مراتب الطبيعة والظهور في إحدى المرتبتين المذكورتين ، أو فيهما معا ، باعتبارين ، ومن وجهين يستلزم الانصبغ بحكم إحدى النسبتين ، وهما : الفعل والإنفعال . أو الأمر الثالث الجامع باعتبار .  
فإن تعين الحرف (۱) مثلا في المرتبة الفعلية من حيث النسبة الروحانية ، لغلبة إحدى الأحكام الخمسة من حيث الأولية أو الحكم الجمعي الأحدي المرتبي ، فبه على الحكم بالإعراب وعلى المرتبة بالنقطة ، وتكون واحدة من فوق الحرف ، وإن كانت الغلبة بالاعتبارين الروحاني والطبيعي كانت نقطتين ، وإن كان الأمر

(۱) في المغربية . الحروف

بالعكس بمعنى أن تمييز الحرف يكون في المرتبة الانفعالية بأحد الاعتبارين المذكورين ، أو كليهما كان النقط من أسفل فإن انضاف إلى ذلك حكم الأولوية بالنسبة إلى المرتبة الروحانية والطبيعية هناك أيضاً ، وحصل التناسب كان الإعراب أيضاً من تحت الحرف كالتقط .

وهذا يكون إذا كان أحد الحكيم من الخمسة لمرتبة السكون الميت ، و الآخر للصورة الطبيعية .

وإن كان الأمر بالعكس في الاعتبارين وما يناسبهما من الأحكام الخمسة ، كان الإعراب والنقط فوق الحرف .

وإن كانت الغلبة لبعض الخمسة ماعدا السكونين . ويكون المتمين في المراتب من حيث النسبة الانفعالية كان الإعراب من فوق والنقط من أسفل .

وإن حصلت الغلبة في مرتبة الجمع والتكافؤ التي هي المرتبة الأخيرة من الثلاثة وكان الحكم من إحدى الخمسة لتسكون الحى . كان النقط ثلاث من فوق .

وما لم يظهر هذا الجمع التركيبي إلا بحسب الاعتبارين المذكورين ، وهم النسبة الروحانية والنسبة الطبيعية لذلك لم ينقط من الحروف ثلاث نقط إلا الشين والشين

فإنما الحكم جمع القوى الروحانية ، والشين حكم جمع القوى الطبيعية .

والسر في أن النقط من أسفل لم يكن أكثر من اثنين أن لا يتزوج من اثنين إنما يقع بين الأرواح والطباع ، لما بيننا ، ولأنهما مظاهر المعنى والمعنى في مراتب ، فإن غابت النسبة الروحانية بالتفصيل تقدم ذكره كانت النقط من فوق .

وإن غابت القوى الطبيعية كانت من تحت تعريفاً لمرتبة الأرواح والطباع .

والنقطة الثالثة لما كانت منبهة على التكافؤ الاعتدالي ، والسر الجمع الأحدى



الإلهي الذي تستند إليه سائر الأحكام والآثار ، كما مر ذكره في غير ما موضع من هذا الكتاب نبه عليه من فوق ، لشمول حكمه .

وأما من تحت فلا ، لأنه الأمر الإلهي الذي يغلب ولا يغلب ، ولهذا يجعل فوق القطبتين اللتين إحداهما للروحانية ، والأخرى للطبيعية ، وترسمان في صف واحد ، إشارة إلى تساويهما من حيث أن كل واحد منهما من وجه يفعل في الآخر ، ويؤثر فيه ، وتجعل الثالثة<sup>(۱)</sup> فوقهما ، لما بينا .

والسر في أن الحكم الجمعي لا ينبه عليه إلا في الحرفين ، وهما الثاء والشين : أن حكم الجمع الأحدي ، والاعتدال الوجودي ، في غير هاتين المرتبتين معقول غير مشهود ، ولهذا الاعتدال التام لا ينتج ولا يظهر له صورة ، وكذا الجمع الكلي الشامل الحكم والكمال ، الذي لا أكمل منه ، لا يتعينان في الوجود ، وإنما يشهد كل منهما بحسب المرتبة والمظهر الذي يظهر الكل فيه وبه ، لا بحسبه .

وأما سر دلالة النقط على المراتب<sup>(۲)</sup> ، والخطوط الإعرابية على الأحكام ، فهو : أن النقطة أمر معقول غير مشهود ، مع أنه أصل سائر الخطوط والسطوح والدوائر ، فيظهر به جميعها ، وهو من حيث هو لا يظهر . كذلك المراتب حقائق معقولة غير مشهودة ، وهي أصل كل ما يشهد ، والحكمة عليه ، ولما كان الخط عبارة عن نقط متجاورة ، لذلك كان دليلاً على الحكم ، لأن الحكم نسبة معقولة بين حاكم ومحكوم عليه ، وبالحركة الإيجادية يحصل الاتصال ، فيظهر عين الحكم والحاكم من كونه حاكماً ، والمحكوم به وعليه ، فافهم والله المرشد .

وأما سر التشديد فهو تلاقى حكم النسبة الجامعة من المراتب الثلاث لحكم

(۱) في جميع الأصول : ويجعل الثالث (۲) في المغربية : الرتب .

مرتبة السكون الحى ، المختص بأحدية الجمع الإلهى ، والظاهر منهما هو صاحب الأوية . فالحكم عين الظهور .

وأما سره فى الموجودات فيعلم من نتيجة قرب النوافل وقرب الفرائض .  
قرب النوافل يختص بالطالبيين ، وقرب الفرائض ( يختص )<sup>(۱)</sup> بالمراديين  
المطلوبين . فإذا تعدى المحقق مقام « أو أدنى » وارتفع الخط الذى قسم الدائرة  
قوسين ، فإن المطلوب يكون له الأوية والظهور ، من حيث الحكم والطلاب له  
الآخريه ولو ازمها ، ومن فهم سر : « سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ »<sup>(۲)</sup> وعرف  
سر « قف إن ربك بصلى » يعرف ما اوصى إليه .

ثم نرجع ونقول : ولما كانت الصور منقسمة إلى مركبة وبسيطة بالتسببه ،  
وكان البسيط لشابه أجزائه وعروءه عن الكيفيات المختلفة ، من حيث ذاته  
لا يظهر للتركيب فيه حكم محسوس ، بل يعقل ذلك فيه لا غير ، كانت الحروف  
المختصة به بحكم الأغلبية والمنضافة إليه خالية عن النقط . لأن النقط وضعت  
للتعريف ، ونسبة هذه الحروف إلى الطبيعة والصور إنما كانت<sup>(۳)</sup> من وجه واحد ،  
فاكتفى<sup>(۴)</sup> فى التنبيه على مرتبتها بمجرد الصورة ، وعلى حكمها بالإعراب ، لفصل  
الاستغناء عن معرف آخر .

ثم إن الحروف التى هذا شأنها فى الاصطلاح أربع عشر حرفاً ، وفى فقه  
التحقيق ، اثنا عشر حرفاً فحسب ، لأن إحداها الألف ، وليس هو من تحقيقين  
بحرف تام ، فإنه عبارة عن امتداد النفس دون تعيينه بنقطه خاص ، فى مخرج

(۲) سورة الإسراء : ۱  
(۴) فى المطبوعة : واكتفى

(۱) ساقطة من ه  
(۳) فى ه : كان

من الخارج . فهو والمهمزة (عندهم) (١) حرف واحد ، كما سنشير إليه . ولام ألف أيضاً حرف مركب من اللام والألف ، وله الدلالة على سر التركيب من حيث معقوليته وعدم ظهور حركته في المركب ، وله التعريف بسر الارتباط الواقع بين الحضرتين : الإلهية والكونية ، والامتزاج الحاصل بين البسائط والمركبات ، وله أيضاً أسرار غير ما ذكرنا لا يقتضى الحال ذكرها .

ثم نقول : فالحروف الخالية عن النقط إذا اثنا عشر حرفاً وتستند إلى البروج الإثني عشر المقدرة المفروضة في العرش ، الذي هو أول الأجسام البسيطة وأعظمها صورة وحكماً وإحاطة .

وعلامات البروج هي المنازل المشهودة في الفلك الثامن ، والمراتب المذكورة آنفاً ، السارية الحكم في الحروف جميعها .

والموجودات أيضاً اثنا عشر : الخمسة الأصلية ، والاعتباران اللزمان لها ، والثلاثة التالفة ، والاعتباران التابعان لها ، فصار المجموع اثني عشر .

وصارت الحروف المنقوطة أربعة عشر ، إشارة وعلامة على مراتب السموات السبع ، والعناصر الأربعة (٢) والمولدات الثلاث ، والفلك الثامن هو البرزخ الجامع ، وهو الأعراف ، فافهم .

ولما كانت مرتبة الإمكان بما تحويه من الممكنات غيباً ولها الظلمة ، وكانت الممكنات هي التي تتعين في النور الوجودي ويظهر أحكام بعضها للبعض بالحق وفيه ، وهو سبحانه لا قيد له ولا تميز ، كان المثال الواقع في الوجود مطابقاً للأصل .

---

(١) ساقطة من المغربية (٢) أى : الماء والتراب والحرارة والبرودة .

فالمداد مع الدواة نظير مرتبة الإمكان وما حوته من الممكنات ، من حيث إحاطة الحق بها وجوداً وعلماً .

وحقائق (۱) الممكنات كالحروف الكامنة في الدواة ، كما نبهت عليه في سر « كان الله ولا شيء معه » ونحوه عند قولي « وليس شيء في القريب الذاتي الإلهي تعدد ولا تعين وجودي » .

والورق وما يكتب فيه كانبساط النور الوجودي العام الذي تعين فيه صور الموجودات .

والكتابة سر الإيجاد والإظهار .

والواسطة والآلة القلم الإلهي .

والكاتب الحق من كونه موجداً وخالقاً وبارئاً ومصوراً . كما نبهت عليه في سر التراكيب الستة والتميز والقدرة .

ونظير الأنامل الثلاث الفردية الأولى التي وقع فيها وبها الإنتاج ، وقد مر ذكرها .

والقصد الإرادة ، واستحضار ما يراد كتابته التخصيص الإرادي ، التابع للعلم المحيط بالمعلومات التي تظهر .

وكما أن استعداد العالم الكاتب هما ما يريد كتابته يرجع إلى أصابين : أحدهما العلم الأولي ، والثاني الحسني ، المستفاد من المحسوسات (۲) .  
الأمر هناك .

فنظير الأولى علم الحق بذاته ، وعامه بكل شيء من عين عامه بذاته .

(۱) في المغربية : وحقيقة (۲) في المغربية : من المظاهر المحسوسة .

ونظير المستفاد من المحسوسات رؤيته سبحانه حقائق الممكنات في حضرة  
الإمكان .

وتعاق العلم بها أزلاً تعلقاً ذاتياً ، وإبرازها في الوجود على حد ما علمت ،  
وبحسب ما كانت عليه ، وهذا سر تبعية علم العالم للمعلوم .

ومن النسبة الجامعة بين هذين الأصلين العاميين تعلم أسرار كثيرة ، لا يقتضى  
الوقت والحال تفصيلها ، أحدها سر « وَانْبَلَوْا نَكْمُ حَتَّى نَعْلَمَ » . فاعلم  
ما نهت عليه (١) ، فلقد أدرجت لك في هذه القاعدة وتقاسيمها المتقدمة أسراراً  
فإن فك لك منها معها انفتحت لك بها أبواب من المعارف عظيمة الجدوى ،  
عزيزة المنال ، والله ولى الهداية والإحسان .

ء

### النظريات

(١) قال الشيخ الأكبر : « ما رأيت في القرآن آية نهتني على ما هو الأمر  
عليه مثل قوله : « وَانْبَلَوْا نَكْمُ حَتَّى نَعْلَمَ » ، فقوله تعالى : « نَعْلَمُ » فيه الفائدة لمن  
نبيه ، وعلمه بالأشياء أعني المعلومات متعلق بما هو المعلومات من وجود وعدم  
[ انظر : العبادلة . في ترجمة عبد الله بن إسماعيل بن عبد المحصى القسم الثانى ]  
فهناك وفيما بعده تفصيل النظرية .

## قاعدۃ کلیة

تحتوی علی ذکر مراتب التبرز الثابت بین الحق وما سواه ، وما يختص بتلك المراتب من أمهات الأسرار ، بطریق التبعية والاستلزام .

اعلم أن الحضرات الخمس الأصلية التي سبقت الإشارة إليها مع كونها الأمهات لسائر المراتب والحضرات ، فإن بعضها أيضاً داخل تحت حیطة بعضها ، كالحضرتين اللتين هما عن جنبتي المرتبة الوسطی ، فإن إحداها تندرج فی مرتبة الإمام الظاهر المنعوت بالشهادة ، والأخرى فی مرتبة الغیب الأصلي الذي يقابله الشهادة . كما يندرج الوسط أيضاً فی الطرفين ، إذا اعتبر كونه ليس بشيء زائد عليهما ، بل هو نسبة ، هي جمعتهما الناتج من بينهما .

ثم إذا اعتبر الوسط أيضاً أن حقيقته لإسم الظاهر والظهور وهما فرعان تفرعا من الغیب الباطن ، الذي هو الأصل ، فإن الظهور لا يكون إلا عن بطون متقدم ، مفروض أو معلوم ، والدرجت الأربعة فی الغیب لأول . لكن معقولة هذا الاندراج علی هذا النحو ترفع الأحكام والكثرة والكلام ولا اعتبارات والتفاصيل الأسمائية الإلهية والكونية ، والمرتبات التي ينتهي (١) إليها من هذه الخمسة الكلية ، ولا يصح الشهود والكلام والحكم والتفصيل إلا بها . وتعتبر تعلقها هي الحضرة الإلهية التي لها الغیب ، والحضرة الكونية التي تختص بالشهادة والسر الجامع بينهما .

وإذا تقرر هذا فاعلم أن الأمر الكلي يتقسم بحسب هذه الأصول

(١) فی المطبوعة : تنتهي

المذكورة ثلاثة أقسام : قسم يختص به الحق ، وقسم ينفرد به الكون ، وقسم يقع فيه الاشتراك في المقام النفسى العمائى ، الذى هو السر الجامع المشار إليه .  
فالختص بالحق سبحانه أمور لا يشارك فيها ، وهى على نوعين : ثبوتية باعتبار ، وسلبية باعتبار .

فالثبوتية منها إحاطته الوجودية والعلمية ، وتقدم وجوده على كل متصف بالوجود ، وأولية الإرادة والطلب ، وقبوله فى كل وقت وحال وموطن ومظهر ومرتبة كل حكم ، بحسب كل حاكم ، وما ذكر ، والجمع بين وجوب الوجود ، ووجوب الثبوت على الدوام .

والسلبية منها كونه سبحانه لا يتقيد ولا يتميز ، ولا ينفحص ، ولا أولية لوجوده ، ولا يحاط به . فهذه الأمور يستحقها بكل وجه ، وعلى كل حال ، فإنها من مقتضيات ذاته ، لا أن تلك (۱) الأمور لم تكن ذاته تقتضيهما ، بل عرضت فى مرتبة المظاهر الكونية وبالنسبة إليها وأضيفت إليها بسببها . إذ لو كان كذلك لعاد إلى الحق من الأعيان والحقائق به أو بها جمعاً وفرادى ما لم تكن ذاته تقتضيه أزلاً ، فيكون سبحانه قد تجدد له من غيره أو بغيره قبول حكم أو وصف ، وثبت له ذلك بثبوت الغير ، ولكن لو فرض زوال ذلك الغير لزال ذلك الأمر ، لأن ذاته لم تكن تقتضيه بدون هذا الغير ، وهذا لا يصح ، لأنه يلزم منه قيام الحوادث بذات الحق وقبوله للتغير ، وأن يعاد فيحكم على الثابت نفيه بأنه واجب الثبوت أو ممكنة ، وهذا من باب قلب الحقائق ، وإنه محال .

(۱) فى المطبوعة : ليس أن تلك .

غير أن هنا (۱) سر أدقياً فيه لعمر الله تحقيق . وهو : أن هذه الصفات بأسرها وسواها لا تعلم ، ولا يظهر ثبوتها وتعيينها ، إلا في العماء الذي هو البرزخ المذكور ، الفاصل بين الغيب انطلق الذاتى والشهادة . كما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

فالثابت الآن للحق فى كل شأن كان ما كان ، هو : ما اقتضته ذاته أزلاً ، وكذلك الثابت لغيره من حيث حقيقة ، والثابت نفيه أيضاً عنه وعن سواه ، فالمتجدد إنما هو ظهور تعين تلك الأمور ومعرفة الأعيان وبها ، لا ثبوتها ونفيها لمن هى ثابتة له ، أو منفية عنه . والظهور لا يكون إلا فى العماء المذكور وبه . فافهم .

وما يمتاز الكون به (۲) عن الحق ويخصه من الأقسام المذكورة هو عدم كل ما تعين ثبوته للحق فيما مر ، ككونه لا يتصف بإرادة أولى ولا بوجود قديم وغيرهما مما مر ، وبانفراده بوجود الثبوت دون وجوب الوجود ، وبالحدوث بتقلب الأحوال عايه . بخلاف الحق سبحانه ، فإنه لا يتقلب فى الأحوال .

وما سوى ما ذكر من الصفات المشار إلى ثبوتها ونفيها ، وأمور تبدو فى البرزخ الأول المذكور ، وهى مشتركة ذات وجهين ، حكيم . يصح أن يقال إن الحق من وجه ، وإلى ما سواه من وجه ، وثبوت هذه الأمور للحق فى علمه لا ثبوت البرزخية بنسبة الاشتراك ، هو مما اقتضت ذاته قبولها بهذا الشرط فى هذه المرتبة

(۱) فى المغربية همنا .

(۲) فى المغربية : وما يمتاز به الكون .



البرزخية نسبة الاشتراك على الوجه الواقع ، وهي من أحكام إحدى صفات امتيازها المذكورة ، وهي قبول كل حكم في كل حال ومرتبة وزمان وموطن ومظهر بحسب كل حاكم . وحكم الأعيان الكونية في هذه الأمور المشتركة الواقعة في هذا البرزخ ، على نحو ما ذكرنا في حق الحق من أن حقائقها اقتضت قبول كل ما ظهر قبولها له بالفعل بشرائطه ، وأن المتجدد إنما هو ظهور تلك الأمور ومعرفتها ، لا ثبوتها ونفيها لمن أثبت له ، أو نفيته عنه .

ثم نقول : ولهذا البرزخ صفة الضياء ، وما امتاز به الحق عن الخلق له مرتبة الغيب والنور المحض ، ومن شأنه أن يدرك به ولا يدرك هو .

ونظيره فيما نحن بصدده بيان من المراتب الإلهية المتعينة الأصل ، المنبه على سره بالقسم لأول من الفاتحة ، ومن ورثته والقائمين بحق مظهريته السابق<sup>(۱)</sup> ، ومن العبادات الواجبة<sup>(۲)</sup> النهلية . وكل عبادة لها درجة أولية<sup>(۳)</sup> . وللحضرة الكيانية الأخرى الظلمة المنبهة على مرتبة الإمكان والعدم المعقول ومن شأنها أن تدرك ولا يدرك بها ولها مرتبة القسم الأخير من الفاتحة ، والسؤال الذي متعلقة الهداية الحاصلة للذين ذكر وصفهم ، إلى آخر السورة بصفتي الإثبات والنفي التمييزي ، وهو الانسلاخ من النسب الكونية والصفات العارضة ، والبقاء على الأصل الذي هو الثبوت الإمكانى المقابل للنور مقابلة العبودية الكاملة للربوبية ، وهو مقام الاستهلاك الثانى فى الحق ، كما سألوح ببعض أسراره من بعد ، عند الكلام على سر الهداية إن شاء الله تعالى ، مضافاً إلى ما سلف ذكره فى سر الفتح والعلم .

(۱) من قوله تعالى : ومنهم سابق بالخيرات ،

(۲) فى المطبوعة : الواجبة . (۳) فى المطبوعة : درجة أولية .

ويختص بهذه المرتبة العبادات الليلية والتي لها الآخرة ، ومن القائم بحق مظهرية هذه المقامات الكلية «الظالم»<sup>(۱)</sup> .

وإما البرزخ المنعوت بالضياء ، والمسمى بالعماء ، فيستند إليه مقام « إريك نعبد وإياك نستعين » ومن شأنه أن يدرك ويدرك به ، ويختص به العبادات البرزخية الجامعة ، كالغرب والصبح ، وكل ما لا يتقيد بأوايه وآخريه .

ومن الورثة القائمين بحجج الله وحق مظهرية هذه المقامات الكبرى الإلهية « المقتصد»<sup>(۲)</sup> القائم في الوسط والموفى كل ذي حق حقه ، كربه الذي أعطى كل شيء خفته ، فهذا مقام الفردية الأولى ، الذي وقع فيه الإنتاج والتناسل بالنكاح الغيبي والروحاني والطبيعي والعنصري والجامع بين جميعها .

ومن هذه تعرف شرائع<sup>(۳)</sup> لإسلام الخمس ، والصلاة وغير ذلك ، وتعرف هذه من الحضرات الخمسة الأصلية ، وسيرد في الكلام على الإسم « الرب » في قواه « رب العالمين » من ذلك ما يبسر الله ذكره إن شاء الله تعالى .

ثم نقول بلسان هذا اقام البرزخي الجامع : فالأحكام الإلهية تبدو من الحق من حضرة غيبه ، وترجع إليه كما أخبر . ولكن بإمكانات وأحكام الممكنات يتصل من بعضها ببعض ، ولكن بالحق .

فلممكنات من الحق الإظهار الإيجادي ، والذي لحضرتة منها القبول ، وكوأن شرطاً في رجوع أحكام الأسماء المتعينة بها ، وإظهار آثارها من الحق بالحق كما مر آنفاً ، وكما أشرنا إليه في سر التصورات من قبل . وأولية المرتبة في العلم

(۱) من قوله تعالى : ومنهم ظالم لنفسه ، .

(۲) من قواه تعالى : ومنهم مقتصد ، . (۳) في المغربية : قواعد .

المكون، من حيث أن العلم إنما تعلق بالعالم على حسب ما اقتضته حقيقته، وحقيقة التعلق والتعلق من كونه متعلقاً . فإن التعلق تابع لما تعلق به والحكمة ، غير أن الحق علم حقائق الأشياء من ذاته ، لا تسامها فيه فلم يكن له علم مستفاد من خارج ، فهو تقدم وتأخر بالمرتبة والنسبة لا غير ، فافهم . والأولية للوجود في الحق كما ذكر في أول القاعدة

فلسان التقدم الوجودي قوله « الله خالق كل شيء » وقوله : « هو الأول . . . والباطن » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان الله ولا شيء معه » ولسان الإسم الآخر المشار إليه : « إن تنصروا الله ينصركم » « وسيجزئهم وصفهم » ونحو ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يمل حتى تعلموا » « ومن عرف نفسه عرف ربه » « ومن تقرب إلى شبرا تقربت منه ذراعاً » ونحو ذلك فافهم ما دست لك من الأسرار بلسان الإيمان في هذه القاعدة .

واعلم أن مجموع ما ذكر من التقدم والتأخر والتعلق ، الإظهار والقبول وغير ذلك واقع في كل نفس ، ولا ينفك مجموع الحكم عن مجموع ما تعلق به ، فكل موجود فحكمة مع الأسماء حكماً وبكل وجه مع السمى ، والافتكالك محال من كل وجه ، وعلى كل حال وتقدير ، وفي كل مرتبة .

فالمجموعه مظهر الوجود البحت ، وكل موجود على التعيين مظهره أيضاً ، والكن من حيث نسبة اسم خاص في مرتبة مخصوصة من المراتب والوجود مظهر لأحكام الأعيان ، وشرط في وصولها من بعض الممكنات إلى البعض ، وفي العلم بنفسها<sup>(١)</sup> وبعضها بعضاً في البرزخ المذكور الذي هو المرآة الكلية .

(١) في المطبوعة : بنفس .

ولهذا السر والمقام تفاصيل لا يسع الوقت ذكرها ، وإنما أوردت هذا القدر وفاء لما التزمته من تبين الأشياء المتكلم عليها من أصولها ، والتعريف بحقائقها ، وإلا فالمتكلمون على الفروع والأصول والتفاصيل نقلاً وفهماً وذوقاً قد أكثروا من ذكر نتائج الحقائق والمقامات التجزية في مرتبة الخواطر والأفكار والقلوب ، ولكن قل من يعرف بحقيقة المرتبة والمقام تعريف علم خبير بحيث يتشخص في نفس المخاطب كأنه يراها رأي عين ، ثم يتكلم على نسمها وتفاصيلها وأحكامها بكلام يظهر فيه طراد حكم الأصول التي أسس عليها البيان التفصيلي ، بحيث لا تنقض لأصول غيره شيئاً من الأمور التفصيلية المسندة إليها ، بخلاف الأكثرين ، فمنهم من يستشرفو على أهميات الحقائق وأصول المقامات ، بل يتكلمون على التفصيل منتهين من بعض الفروع إلى بعض آخر ، ولذلك يقع الخلاف بينهم ويرد القبض عليهم ، ويبدو حكماً الخيرة فيهم عند المحققة ، وفي الجملة فالغرض من تقديم هذه الأصول هو ما ذكرنا .

وليتنبه الواقف على هذا المسطور بما أورد ، فيعرف كيفية بروز العالم من الغيب إلى الشهادة<sup>(۱)</sup> بالنفس الرحمانى ، ويعلم أولية مقام الوحدة وما يتبعها مما ذكر ، ويذكر في سر الأسماء وأسماء الأسماء ، وسر التسمية ، وسر التجلى السارى ، وكون الموجودات كلمات الله التي لا تنفد ، وكون الإنسان نسخة الحسرتين المذكورتين .

فإنشاء الحروف والكلمات من نفسه في مراتب الخرج نظير انشاء الموجودات من النفس الرحمانى ، وتعيينها في المراتب الوجودية ، التي آخرها

(۱) على هامش هـ : بروز العالم من القيد إلى الشهادة . في نسخة أخرى .

الشهادة ، عند الخروج من الغيب بالإرادة الإلهية ، والقول الأمرى والتفاير  
الواقع هناك بحسب المراتب الأسمائية .

وتنوعات توجهاتها<sup>(۱)</sup> ، واختلاف الحقائق الكونية وصراتها واستعداداتها  
نظيره عندنا التفاير الواقع فى الحروف الإنسانية ، بحسب المقاطع والانتهايات  
الحاصلة فى الخارج . فالنفس وإن لم يكن متناهيًا فإنه لا يمكن أن يتعين منه  
فى الوجود فى كل زمان إلا أمر متناهى اتقيد قبول القوابل والمراتب وتناهيها .

ومن هنا يعلم سر « اكتب علمى فى خلقى إلى يوم القيامة » فقيد ولم يطلق  
رعاية للقابل ، مع عدم تناهى الممكنات والعلم الإلهى المتعلق بها ، ولأن ما لا يتناهى  
لا يمكن دخوله فى الوجود دفعة واحدة كما مر .

ثم نقول : فالنفس وإن كان حقيقة واحدة ، فإنه يكتسب فى الخارج أسماء  
مختلفة بحسب التميز الحاصل بسبب المقاطع ، فامتداد زمانه دون تعيينه بمقطع من  
المقاطع يسمى ألفا ، وأول تعيينه بأقرب المقاطع نسبة إلى القلب الذى هو ينبوع  
النفس يسمى همزة ، ثم يقال مثلاً باء ، وسين وميم ، ونحو ذلك . كما قيل فى  
الأصل : قلم ، ولوح ، وعرش ، وغير ذلك .

فكل حرف فإنه لا يغاير النفس ، ولا يمتاز عنه إلا بتعيينه ، كذلك كل  
فرد من أفراد الأعيان الوجودية ، [ و ] الحقائق الأسمائية ، لا يمتاز عن الوجود  
البعث ، المنعوت بالغيب والشهادة وغيرها ، إلا بالتمدد والتعين الواقع فى مرتبة  
الغيب الإمكانى ، بالنسبة إلى الحق . لا إلى الأشياء .

والواقع فى مرتبة الشهادة التى أولها التعين الأول الإسمى المتميز من الغيب

---

(۱) فى المغربية : وتنوع التوجهات .

الإلهى فى الغيب الإضافة الذى هو الحد المذكور ، ونظيره فى النفس الإنسانى كما قلنا الهمزة ، فالهمزة نفس التعمين فحسب ، فيتمين بذلك التعمين المذكور التجلى الذاتى الظاهر من الغيب المطلق المضاف إليه النفس ، ومن الموجودات الكونية القلم والتمين الأول فى نفسنا بالهمزة .

والمعرف بأحديته هو الألف والتمين<sup>(۱)</sup> به من الحروف القائمة فى الشهادة الباء . فإن الهمزة والألف ليسا بحرفين كما سنومى إليه إن شاء الله تعالى . وبالجمع والتركيب والمراتب المختلفة على الأسماء المختلفة ، وسريان حكم الجمع الأحدى كما بينا من قبل ظهرت الموجودات جميعها ، وظهرت صور الألفاظ والكلمات والحروف فى المراتب الكلية ، وفى الخارج ، حاملة للمعانى ودالة عليها حمل الأعيان الكونية لأحكام المراتب والأسماء وسر التسمى من حيث دلالاتها عنيه وعدم مغيرتها به من وجه ، فاعلم ذلك والله المرشد .

---

(۱) فى المغربية : والذى يتمين به .

## قاعدة كلية

تتضمن سر الأسماء ، وأسماء الأسماء ، ومراتبها ، وكلماتها ، والطلب المنسوب إليها ، المتعلق بتحصيل ما فيه كالمسا . وفائدة التسمية ، والأسماء وما بينهما من التفاوت ، وغير ذلك من الأسرار ، التي ستعرفها حين التأمل ، إن شاء الله تعالى . اعلم أن الأسماء والحقائق كما بينا بعضها أصلية متبوعة ، وبعضها تابعة تفصيلية ، كالأجزاء والفروع والصفات واللوازم ، وإن لم يكن في حضرة الأسماء تجزئة ولا انقسام .

فالمتبوعة كأسماء الأعلام في العموم ، نحو قواك : شمس . ونور . وكأسماء الصفات للصفات ، مثل لفظ العلم بمعنى العلم ، دون إضافته إلى الموصوف به المسمى علماً .

والتابعة كالصفات والأفعال ، فالصفات كالأحمر للموصوف بالحمر ، والحى للموصوف بالحياة ، ونحو ذلك .

وأسماء الأفعال كالباعث والغافر ونحوهما .

وبما كان الفعل يدل على الفاعل ، والنسبة وإضافة على الأمرين اللذين هما ظهر عين تلك النسبة وإضافة لذلك ، انقسمت الأسماء من وجد إلى هذه الثلاثة الأقسام ، وقد سبق لنا فيها تنبيهات يكتفي بها اللبيب .

إحداها عند الكلام على التراكيب الستة ، وقبل ذلك أيضاً ، وآخرها عند الكلام على النفس الرحمانى ، والحروف في القاعدة المتقدمة على هذه

القاعدة ، وسنزيد في بيان أسرارها ما يبسر الحق ذكره إن شاء الله تعالى .  
ثم نقول (١) .

فصار لكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة دلالة على الحق من حيث أن  
الدال على الذات على الشيء دال عليه ، وصارت للدلالة على نوعين دلالة بوسط  
ودلالة بغير وسط فالتى بوسط دلالة النزاهة وتبعية والتي بغير وسط دلالة مطابقة ،  
والاستدلال يحصل بالأسماء التامة التي قدمت أسما كانت والأجزاء على  
الحقائق الأصلية المتبوعة ، بنحوه ثبت عليه في التشكيل والتشكيل  
والتشكيل .

وبتلك الأسماء الأصلية ومنم تظهر أحياناً التخصيبية ، وبها يمكن  
الدلالة ، والتعريف بغيرها وأصلها ومراتبها ، وتختص بتميزها بكونها أصلاً في  
وجود النوع ، وفي ظهورها كونها دلالة ومعرفة كما مر .  
فكل تميز وتعدد يعقل بحيث يعلم منه حقيقة لأمر متميز بملك التميز ،  
من حيث ذات التميز ، ولزوم التعدد له ، وكونه شرطاً في معرفة الأصل الذي  
هو من ذلك التعدد ، ومنه تميز ، وأن ذلك الأصل له التميز بمراتبه على التعدد  
والتميز ، فهو له لأنه علامة على الأصل الذي لا يشك فيه بمراتب التميز  
والتميز ، والتعدد والتميز حكيم لا يرمي الاسم والتعدد ، بل على معنى التميز  
الدال على الأصل هو اسم الاسم .

وأما سبب تنوعات لإسم (٢) فهو الكثرة التي تأتي بها الأسماء المتعددة  
والخصائص والعروض والوجود ، ولا يقيدت بالشيء من أنواع

(١) في هذا فنقول (٢) في المغربية : التنوعات في الاسم



الاجتماعات الواقعة في المراتب المختلفة للحقائق بحكم الكيفيات والنراكيب الظاهرة ، بالاستعدادات المتفاوتة ، وسر الأمر الأحدى المختص بحضرة الجمع ، ووجود .

فكل ما ظهر في الوجود وامتاز من الغيب على اختلاف أنواع الظهور والامتياز فهو اسم . وفائده من كونه تابعاً لما تقدمه بالمرتبة والوجود جمعاً وفرادى الدلالة والتعريف : كما بينا ، وكل ما بطن فله مرتبة الأصالة والشرطية بالنسبة إلى ما هو تابع له ، وفرع من فروع ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

ولما ظهر التعدد والكثرة في الممتاز الأول من الغيب المطلق ، المنعوت بالوحدة ، السابق كل تعين ، وكثرت<sup>(۱)</sup> المميزات لما قلنا ، ظهر بسر الجمع والتركيب ، والشروط والأسباب الجزئية ، والكيفيات اللازمة لكل حقيقة معنى ينفرد به دون مشارك ، وأفاد كل أمر مميز ومعين من الأسماء في الغيب الإلهي حكماً لم يشاركه فيه مميز آخر ، مع اشتراك جميع الأشياء المميزة في الدلالة والتعريف . وحصل بكل اسم فائدتان .

إحداها : ما اشترك فيه مع باقي الأسماء ، وهو الدلالة على أصله . ومن هذا الوجه يكون الإسم عين المسمى ، فتذكر .

والثانية : تعريفه بحقيقته ، وحقيقته ما امتاز<sup>(۲)</sup> به من الصفات عن غيره ، فثبت له السمو المشار إليه بما قلنا ، وبكونه مطلوباً للمرتبة الجامعة للأسماء . لأن يظهر به هذا التميز المختص به ، الذي لولاه لم يعقل ، وذلك بطب سابق على طلبه الاستعدادي ، كما ذكر ويذكر إن شاء الله تعالى .

(۱) في المطبوعة : وكثرة (۲) في المغربية : مما تميز .

فإذا عرفت سر هذا ، فاعلم أن لكل اسم من الأسماء الإلهية المتعاقبة بالعالم كلاً يخصه ، ويرجع إليه . وإنما يحصل هذا ويبدو ويتم بظهور أحكامه وآثاره في الأعيان الوجودية ، التي هي مجاليه ومعيناته <sup>(۱)</sup> ، ومحال ظهور سلطنته بحكمه وأثره ، وذلك بسؤال الاسم بلسان مرتبته من الإسم « الله » ، الذي هو حضرة الجمع والوجود إمداده ، لإظهار ما فيه كلاً . إذ لكل اسم لسان يخصه من حيث مرتبته ، ولسان جمعية هذه الأسماء هو القابل للنسب التفصيلية وأعيان صورها « أحببت أن أعرف » « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » وحو ذلك . وكل اسم يقول [ ذلك ] بلسان هذه الجمعية للنسب <sup>(۲)</sup> التفصيلية التي تحت حیطة مرتبة هذه المقابلة المذكورة .

والأسماء طالبة من الاسم الله كما قلنا إظهار ما به يتم كما هنا ، ويظهر سلطنتها ، وذلك إنما يحصل سر بيان حكم كل فرد فرد منها في مجموع الأمر كلاً ، وعوده إلى الأصل منصباً بحكم المجموع . مع بقائها من حيث الحقيقة في الغيب الإلهي على حالها ، كما سبق التنبيه عليه عند الكلام على مراتب التصورات .

ولكل عين من ( أعيان ) <sup>(۳)</sup> الموجودات أيضاً كل لا يحصل لتلك العين إلا بالوجود استفاد من الحق فإما في بعض المراتب الوجودية ، وبحسب بعض المواطن ، أو في جميع المراتب وبحسب جميع المواطن . لكن مبدأ هذا السؤال ومنشأه من مرتبة الأسماء ، إذ الإسم عند المحققين من وجه هو المسمى ، وهو الذي عليه آناً وفي سر الحروف ، مع النفس الذي سببها إليه نسبة الأسماء إلى المسمى

(۱) في المطبوعة : ومتعيناته (۲) في المطبوعة : لانسبه

(۳) سافطة من المفريية

والحكم هي كالحكم ، والمسمى عالم بذاته ولو ازمها أزلاً بخلاف أعيان الموجودات ، فإن وجودها حادث ، فلا يصح لها في القدم علم لانقضاء الشروط التي يتوقف حصول العلم عليها ، كالوجود والحياة ، فلا يكون لها الأوابية إذا في مقام الطالب ، إذ طلب المجهول من هو عنده مجهول حال جهله به ومن حيث ما جهله لا يصح البتة .

والمتعين بالسؤال الغيبي المشار إليه من حضرة الجمع بالنسبة إلى كل اسم هو ما تقتضيه أحكام ذلك الاسم ، من نسب مرتبة الإسكان المرتبطة ببعض الأعيان الممكنة التي هي محل ظهور حكم ذلك الاسم .

والمتعين لكل جنس وصنف من أجناس العلم وأصنافه وأنواعه من الأسماء التي هي تحت حیطة حضرة الجمع وأحكامها هو ما يستدعيه امتداد ذلك النوع والصنف والجنس ، وما كان من نسب الحضرة المتعينة بسر الربوبية في مرتبة ذلك النوع أو تلك الحقيقة الكونية المستدعية والمعينة له .

فيظهر بهذا التعيين والاستدعاء ساطنة الاسم « الله » و « الرحمن » على الحقيقة الكونية ، بنفوذ الحكم فيها ، فيصح الربوبية لهذين لإسمين جمعاً وفرادى ، من حيث تلك النسبة على تلك الحقيقة ، فيظهر بحسب الأثر المشهود في الحقيقة القابلة له اسم يضاف إلى الحق من حيث مرتبة أحد الأسمين ، الاسم « الله » و « الرحمن » كما به سبحانه على ذلك بقوله : « قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا دَعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » . ففهم هذا السر ، فإنه في غاية الشرف والعموض .

فالكل للكمال طالب ، وما نم عائق من خارج ، فإنه ما ثمة إلا حضرة

الأسماء والممكنات المذكور شأنيهما ، والسر الجامع بينهما ، وهو الإنسان ، وله حكم ينفرد به ، ساقص عليك من حديثه ما شاء الله تعالى .

والذات من حيث نسبة الفنى وعدم التعلق والمناسبة فلا كلام فيها ، كما قد علمت في سلف ، والمسمى معوقا هو حكمكم ببعض الأعيان في البعض ، ظهر بالحق على نحو خص فيه كراهة أيضاً ، ككمال غيره في سوى ذلك (۱) .

وهكذا الأمر في المقام والحجب والآلاء ذفهم . ونتيجة الكابن مذكورنا ، والغاية الكافية ما ينتهى إليه كل موجود من الأمر والعمل الذى يستقر عليه ، ويدوم حكمه من الوجه السكى ، فى أى مرتبة وهؤمى وصورة كان ، لا التفصلى إذ ليس للتفصيل غاية إلا بالنسبة والفرض ، فاعلم ذلك وتدبر ما تضمنته هذه القاعدة ، فقد نهيت فيها عن أسرار شتى من أسرار الأمر ، وأسنة مختلفة ، بعضها أعلى من بعض ، والسر الأكبر لا تظفر به إلا مبشور بن عمير بمقتضى موصيت به ، فى أول الكتاب والله ولى الإرشاد .

### النظريات

(۱) تلك هى النظرية التى نادى بها الشيخ الأكبر ومدرسته ، وهى النظرية التى نادى بها الإنسان عن الكمال من خارجه ، بل التعويى من ذاته . كأن عمله هو الكمال من الحق من ذاته ، فالخلق باطن من الخلق لايمه ، إلا اعتبارات الحجج المعينة فى الشريعة ، وإذا حكم بعض الأعيان فى الإنسان عوقته ، وإذا كان الحكمة بوحده فلا تعويى - وإن كان فهو لإظهار الكمال .

## باب

يتضمن سر البدء والإيجاد وسر الوحدة والكثرة ، والغيب والشهادة والجمع والتفصيل ومقام الإنسان الكامل ، وسر الحب وأحكامه ، وسر بسم الله الرحمن الرحيم من بعض الوجوه ، وغير ذلك مما ستقف عليه إن شاء تعالى .  
وإذ قد بينا من سر العلم والكلام ومراتبها وأحكامها وما يختص بهما من اللوازم كأدوات التفهيم والتوصيل ، وسر الأسماء ، ومراتب التمييز وغير ذلك ، مما يسر ذكره مع ما وقع في أثناء الكلام عليها قبل ذلك من الأسرار التي قدر الحق إرازها وبيانها ، فلنذكر النتائج وثمرات الأصول ، وما بقي من أمهات العلوم والحقائق ، التي سبق الوعد بذكرها ، مبتدئين بسر البدء والإيجاد ومستعينين بالله رب العباد<sup>(١)</sup> فنقول :

### سر البدء والإيجاد

اعلم أن الحق علم كل شيء من عين علمه بذاته لم يتصف بعلم مستفاد من غيره ولا بغيره ، ثم أوجد العالم على نحو ما علمه في نفسه أولاً ، فالعالم صورة علمه ومظهره ، ولم يزل سبحانه محيطاً بالأشياء علماً ووجوداً كما علم وأخبر وفهم . وكل ما ظهر فإتما ظهر منه . إذ لم يكن لغيره وجود مساوق لوجوده ، كما أخبر الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم بقوله « كان الله ولم يكن معه شيء » .  
وقد أخبر سبحانه عن نفسه ناعماً لها فقال « هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » ونبه في موضع آخر من كلامه

(١) في ه : رب العالمين .

على صفات كماله فقال : « هو الأول والآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » .

فعلم المحققون من خاصته ، والمعنى بهم أهل قربه (۱) وكرامته ، بما كشف لهم وأطلعهم عليه من أمرار وجوده أولاً ، وبما أخرج ثانياً : أن المراتب وإن كثرت ، فإنها ترجع إلى هاتين المرتبتين ، وهما : الغيب والشهادة ، والحقيقة الجامعة (۲) بينهما ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

فكل شيء ، فله ظاهر وهو صورته وشهادته ، وباطن هو روحه ومعناه وغيبه .

فنسبة جميع الصور على اختلاف أنواعها الخفية والجلية إلى الإسم الظاهر المنعوت بالشهادة .

ونسبة جميع المعاني والحقائق المجردة التي هي أصول لما ظهر من الصور الجزئية المعينة أسباب أو شروط - كيف شئت قلت - إلى الغيب والإسم الباطن . وكل شيء ، موجود فهو من حيث معناه أو روحانيته ، أو هما معاً متقدم على الصورة تقدماً بالمرتبة والشرف ، واه درجة لأواية باعتبار . وللصورة من وجه آخر تقدم على المعنى والروحانية ، ولو من حيث التقدم المعنى ، فإن العلم بالجزء متقدم على العلم بالكل ، والعلم بالظاهر متقدم على العلم بالباطن ، وشرط في معرفته ، ومن حيث أن الأرواح الإنسانية إنما تتعین بعد الإشاء لمزاجي ونحسبه أيضاً ، فظهر أن كل واحد من الصور والحقائق الباطنة أول من وجه وباعتبار ، وآخر أيضاً من وجه وباعتبار .

(۱) المطبوعة : من أهل قربه .

(۲) هي البرزخ الجامع بين الحقيقة والشهادة . المسمى عالم الجمع .

ولما صح أن الحق وسع كل شيء رحمة وعلماً، والرحمة كما قدمنا هي الوجود الشامل، وأن ما عداه لا شمول فيه ولا عموم. ظهرت إحاطة الاسم « الرحمن » بالأشياء، ولما كان لكل شيء خصوصية يمتاز بها، وحصّة متعينة من الوجود أطلق لا يشارك فيها، علم عموم حكم اسم « الرحمن » أيضاً على كل شيء بالخصوص، فصح أن الحق محيط بالأشياء كلها علماً ووجوداً، من حيث ذاته، ومن حيث أسمائه الكلية المذكورة في هاتين الآيتين.

ثم نقول: وكل ما ظهر وشوهد فمن بطون متقدم على الظهور، تقدم الغيب على الشهادة، وسواء كان التقدم ولأولية في جميع مامر ذكره في هذا الباب عند القائل به بالوجود أو بالمرتبة، أو بهما معاً.

فالاسم الظاهر وسائر ما ظهر به من الصور كانت غيباً في غيب الحق، وكانت مستهلكة تحت قهر الوجدانية التي هي أقرب النعوت نسبة إلى الغيب الإلهي المذكور، فمعبها حجاب الوجدانية والاستهلاك بالقرب المفرط من إدراكها ذاتها وربها.

ثم أظهرها الحق بنور تجليه لما ميزها حسبها علمها، فاستنارت بنوره، وظهرت بظهوره، فصارت مشهودة موجودة، بعد أن كانت باطنة مفقودة، وسميت المرتبة الجامعة لها من حيث نسبة ظهورها شهادة كما سميت المرتبة الباطنة المتقدمة عليها، الحاوية لكل ما ظهر غيباً.

والغيب غيبان: إضافي، وحقيقي، فالإضافي: ما يرد تفصيل حكمه، والحقيقي هو حضرة ذات الحق وهويته (۱).

(۱) أي: الغيب الإضافي هو الموجودات المفهورة تحت الوجدانية. والحقيقي هو الموجودات في حضرة الأحدية لا كلام فيها على الإطلاق.

## سر الوحدة والكثرة

ومن التفق عليه أن حقيقته لا يحيط بها علم أحدنا سواه ، لأنه لا يتعين عليه حكم مخصوص ، ولا يتقيد بوصف ولا يتميز ولا يتعين ولا يتناهى ، وما لا يتميز بوجه لا يمكن تعقله ، إذا العقل لا يحيط به لا ينضبط ولا يتميز بنفسه ، فإن تعين ولو بنسبه ما أو من وجه ما ، علم بتعيينه من حيث ما تعين به وبحسبه ، لا مطلقاً . وهذا القدر من المعرفة المتعلقة بهذا الغيب ، إنما هي معرفة إجمالية حاصلة بالكشف الأجرى ، والمعرفة الإلهي الأعلى ، الذي لا واسطة فيه غير نفس التجل المتعين من هذه الحضرة الغيبية غير التينية ، وقد سبق التنبه عليه وعلى كيفية حصولها ، ثم الاستدلال عليه شبه بما ظهر منه وامتدز عنه من الأسماء والأثر الوجودية ، والتجليات النبوية المظهرية . ونحو ذلك ، كما لوحث به في سر التشكل والمنشاكل والشكل من قبل .

فإن هذا الغيب هو أصل كل ما ظهر وعلم ، وسو ما أعنى : ما انفرد الحق بمعرفته هو مقام الغنى عن المسنين ، والنسبة التي لاتعق لها بالسوى لارتفاع المناسبة كما مر . فإما من حيث نسبة تعلقه بالعلم ، وتعلق العلم به من جهة الأوهية وحكاما وسر المناسبات المذكورة في سر العلم والتأثير ، فمحكوم عليه بما ظهر به وأظهره ، وأخبر وعاءه وجنى من شاء من عباده من غيب ذاته مهم ، تجلى . وأقرب المراتب نسبة إلى هذا الغيب : العماء ، الذي هو النفس برحمتي ، وإليه تستند الأحدية التي هي أول أحكام التعيين الأول ، وأقرب نسبة إلى إطلاقه .

وهو أعنى حضرة العماء حضرة الأسماء كلها والصفات ، وصاحبة السموات



من قبل ، وهو أول مرتبة الشهادة بالنسبة إلى الغيب الإلهي المذكور . وإلا فهو غيب بالإضافة إلى ما تحته ، وهو آخر مرتبة الشهادة أيضاً من حيث انتهاء كل كثرة صورية أو معنوية عند التحليلين إليها<sup>(۱)</sup> .

والكثرة المشهودة في العالم منبئة من لأحادية المذكورة ، وظاهرة بها باعتبار ولكن لا بمعنى أن الواحد من حيث هو واحد يكون منبعاً للكثرة من حيث هي كثرة إذ لا يصح أن يظهر من شيء - كان ما كان - ما يضاده من حيث الحقيقة كما مر . ولا خفاء في منافاة الوحدة للكثرة ، والواحد للكثير ، فتعذر صدور أحدهما عن الآخر من الوجه المنافي .

لكن للواحد والوحدة نسب متعددة ، وللكثرة أحادية ثابتة ، فمتى ارتبطت إحداهما بالأخرى أو أثرت ، فبالجامع المذكور .

وصورته فيما نروم بيانه : أن للواحد محكمين أحدهما : كونه واحداً لنفسه فحسب ، من غير تعقل أن الوحدة صفة أو اسم أو نعت أو حكم ثابت أو عارض أو لازم ، بل بمعنى كونه هو لنفسه هو .

وليس بين الغيب المطلق لذى هو الهوية وبين هذا التعيين الإسمي الأحدى فرق غير نفس التعيين ، كما أنه ليس لشيء في هذا الغيب تعين ولا تعدد وجودي فيكون الحق ظرفاً لغيره ، تعالت أحديته عن ذلك .

ثم نقول : والحكم الآخر من المحكمين المضافين إلى الواحد هو : كونه يتعلم نفسه بنفسه ، ويعلم أنه يعلم ذلك ، ويعلم وحدته ومرتبته ، وكون الوحدة نسبة

---

(۱) أي هو ما عبر عنه في المصطلح بجمع الجمع.

ثابتة له ، أو حكماً أو لازماً ، أو صفة لا يشارك فيها ، ولا تصح لسواء ، وهذه النسبة هي حكم الواحد من حيث نسبه .

ومن هنا أيضاً يعلم نسبة الغنى عن التعلق بالعالم ، ونسبة التعلق به المذكورة من قبل ، ومن هذه النسبة انتشأت الكثرة من الواحد بموجب هذا التعدد النسبي الثابت ، من حيث أن معقولة نسبة كونه يعلم نفسه بنفسه ، وكونه واحداً لذاته لا شريك له في وجوده مفايرة لحكم الوحدة الصرفة ، فالتعدد بالكثرة النسبية أظهر التعداد العيني .

وهذان الحكمان اللازمان للواحد مسبقان بالغيب الذاتى المجهول الوجود الذى لا يصح عليه حكم مخصوص ، ولا تتبين له كما قلنا صفة مميزة ، من وحدة أو كثرة أو غيرهما .

وحكم الوحدة بالنسبة إلى العدد هو كونها من شأنها أن يعدت بها ، وأن تظهر العدد ، لا أنها منه ، والإثنائية علة للعدد أيضاً ، وكنها كالعلة السادية والثلاثة أول العدد التام ، وأول كثرته ، وأول تركيباته . ففهم .

وإذ قد نبهنا على مرتبة الوحدة بهذه الإشارة الوجيزة ، فننبه أيضاً على مرتبة الكثرة ليتم التنبه عليهما فلا يخفى حكمهما بعد فنقول .

الكثرة على قسمين : أحدهما كثرة الأجزاء والمقومات التى تنتم فيها إلى كجزئى المادة والصورة ، أو الجوهر والعرض ، بالنسبة إلى الجسم من اختلاف المذهبين ، وكالأجناس والفصول بالنسبة إلى الأنواع الخاملة منهما ، وبالجملة كثرة يفتقر إليها أولاً ليتصور حصول الشيء منها شيئاً .

والقسم الثانى : كثرة لوازم الشيء ، وهو : أن يكون للشيء الواحد فى

نفسه الوحدة الحقيقية ، أو المركب من أجزاء أو مقومات تلزمه بعد وجوده - كيف ما كان - معان وأوصاف في ذاته ، ولا تكون ذاته ملتزمة منها سواء كان في نفسه ملتماً من غيرها ، أو لم يكن بل تتبع ذاته ضرورة ووجوداً بحيث لا يتصور وجود ذلك الشيء أو تعلقه ، إلا وتلزمه تلك المعاني ، كالسمة مثلاً التي لا يتصور وجودها إلا أن تكون زوجاً ، لا أن الزوجية جزء من أجزاء السمة ، بل هي لازمة لها لزوم اضطرار وتأخر في الرتبة ، تتضمن أيضاً معقولة النصف والثالث والفرديّة التي في الثلاثة والخمسة وغير ذلك .

ومن هنا يتنبه الفطن الذي لم يبلغ درج التحقيق لمعرفة سر الإحاطة مع كون المحيط ليس ظرفاً للمحاط به ولا المحاط به جزءاً من أجزاء المحيط ، وكون الصفات اللازمة للواحد غير قاذحة في أحديته وغير ذلك ذلك .

### سر الغيب والشهادة :

وحيث وضح<sup>(۱)</sup> ما رمت التنبية عليه من سر الوحدة والكثرة ايكون معرفتهما عونا على فهم ما أذكره في سر بدء الأمر الذي هو مفتاح الكتاب الكبير ، المسمى بالعالم ليتدرج منه إلى معرفة نسخته ونسخة النسخة ، حتى يحصل الانتهاء إلى النسخة الأخيرة التي هي الفاتحة المراد بيان بعض أسرارها كما سبق الوعد .

فمقول : اعلم أن الحق سبحانه نظر بعلمه الذي هو نوره في حضرة غيب ذاته نظر تنزه في الكمال الوجودي الذاتي المطلق ، الذي لا يتوقف ثبوته له على أمر خارجي ، إذ ما ثم ما يخرج عنه ، وبهذا صح الفنى المشار إليه ، وليس هذا النظر

(۱) في المغربية : وعلى الجملة .

عن حجاب متقدم ، ولا أمر خارج متجدد لم يكن حاصلًا من قبل ، تعالى الحق  
عما لا يليق به ، فلا تجدد هناك ولا قباية ولا بعدية إلا بالنسبة ، ولكن لسان  
علم المشاهد في عالمنا الآن بعد معرفة الأمور وما بينها من التفاوت في الحكم  
والنعت ، والتقدم والتأخر ، وإدراكه لها في الحضرة العلمية النورية الغيبية يعرب  
عن أسر الحقائق ، على مقدار ما تحتمله العبارة ، ويقضيه حال المخاطب حين  
الخطاب ، ومراتبهما ومواطنهما ، إذ لكل مما ذكرنا فيما نروم بيانه حكم  
يوجب أترأ في الأمر المعبر عنه يخرج عما كان عليه من النزاهة والإطلاق السابق  
للتقييد اللاحق له والعارض ، بسبب المواد والكيفيات المختلفة حسبما تقضيه  
أدوات التوصيل والقيود المذكورة ، كما أو مأت إلى ذلك في سر الكلام  
من قبل .

وبالجملة فقوى نشأة الإنسان تضعف عن ضبط كل ما تدركه نفس العارف  
حال المشاهدة والتجريد ، وعن كمال محاكاته ، والتعبير عنه ، وإبرازه على نحو  
ما تعلق به الشهود ، وذلك لا يستحضر حال الرجوع إلى عالم الشهادة إلا  
كليات ما شاهده ، وبعض الجزئيات لا كلها ، لعدم مساعده القوى الطبيعية  
وقصورها عن مدى مدرك البصيرة ، وضيق فلكتها بالنسبة إلى فسيح عالم  
النفس ، وسعة دائرة مرتبتها في حضرة القدس .

وحال العارف فيما ذكره كحال الكاتب المجيد ذي الالهام والبرهان  
يعرف الكتابة معرفة تامة في نفسه ، ولا يقدر على إظهار ما في نفسه من  
عدم مساعده الآلة له على ما يريد ، فن لا يعرف مراتب التوسل والآلات وحكم

(۱) أي : مرتعش اليد لا يستطيع الكتابة .

وقصورها بالنسبة إلى ما في نفس مستعملها ، ينسب القصور إلى المستعمل وليس كذلك .

وإنما العيب من الآلة وقصور استمدادها الجزئي المجمول الوجودي، أو الغيب الكلي ، الخارج عن دائرة الوجود ، والجعل عن حسن المواثاة التامة للفاعل على ما يريد إظهاره بها ، وهنا سر جليل إن بحثت عليه وصلت إليه إن شاء الله تعالى .

وإذا تقرر هذا ، فلنرجع إلى ما كنا بسبيله ، من كشف بدء الأمر وتفصيله فنقول :

فشاهد الحق بالنظر المذكور على النحو المشار إليه كلاً آخر ، مستجناً في غيب هويته ، غير الكمال الأول الوجودي الذاتي الوجودي ، وإذا رقيقة متصلة بين الكمالين اتصال تعشق تام ، فكان ذلك الكمال المستجنى كمال الجلاء والاستجلاء الآتي حديثه .

فاستدعت واستتبعت تلك النظرة العلمية المقدسة عن أحكام الحدوث — من حيث النسبة الشهودية التي لما ظهر تعيينها عندنا فيما بعد وعقلت عبر عنها بالإسم البصير — انبعاث تجل غيبى آخر ، لتعين ذلك التجلى لنفسه ، منصغاً بصيغة حبية متداقة بما شاهدته العلم بطب ظهوره ، وذلك لتقدم مرتبة العلم على مرتبة المحبة ، إذ المجهول مطلقاً لا تتعلق به محبة أصلاً ، كما أشرنا إليه في الطاب الأسماني والكوني في كتاب مفتاح غيب الجمع .

ولما لم يكن في الغيب إلا ما هو معلوم للحق ، ومشهود له ، لإحاطته بالأشياء وارتسامها في ذاته ، كان ذلك تقدماً بالنسبة والمرتبة ، كتقدم الإرادة على القدرة

ونحو ذلك ، فنظير العلم في ذلك من نسبي حكمة وحكامة اللذين كانت الرؤيتان  
منا : البصرية ، والعقلية ، مظهرين ونظيرين لهما .

فعلم أن حصول المطلوب يتوقف على تركيب مقدمتين ، إذ الواحد من  
حيث وحدانيته وفي مقام أحديته لا ينتج غيره ، ولا تظهر عنه كثرة ، فلا يصح  
معه إلا هو فقط ، وعم أن الكمال المطلوب لا يظهر بدون الكثرة ، فعلم أن  
ما لا يحصل المطلوب إلا به فهو مطلوب .

ولم يتعين من نطاق الغيب حادثة لا مقدمة واحدة ، وهي التجلي بالبعث  
الحي ، فلم ينفذ الحكم بما ذكرنا من سر لوحدانية ، وسر الغنى الذاتي الغيبى  
الوجودى أيضا ، الذى له السلطنة حادثة ، والإحاطة بما ذكرنا من النسب .

وهذا من سر أحدية التراكيب الستة الغير مفيدة والمنتجة ، وهو قولى :  
اتصال أحكام التجليات بعضها ببعض ، دون أمر آخر يكون مشيراً لحكامها  
المسمى فعلا لا يفيد ولا ينتج ، وعين الفعل هو التجلى بنسبة التأثير أو حصل من  
الحق ، من كونه موجداً وخالقاً ، إلى المفعول فيه أو به أو معه أو له على  
اختلاف المراتب .

ففيه إذا كان هو المقصود أو من جملة المقصود . وبه إذا كان بواسطة والشروط  
ومعه إذا كان جزء علة ، وأحد الأسباب ، أو مراد باعتبار ، وله مراتب  
فائدة ذلك الفعل تعود عليه ، أو كانت غاية ، وهو سر إيجاد حق العالمات ،  
وسر الأمر بالعبادة لأجل العابد لا المعبود ، لأنه يتعلق من حيث عزه وغده أن  
يكون فعله لغرض ، بل رحمة ذاتية بالكون وقس على ذلك باقى مراتب الفعل ،  
فقد فتحت لك الباب .

ثم نقول : والموجب الآخر لتأخير حصول النتيجة ونفوذ الحكم بمجرد التجلي الحبي هو : أنه لو فرضنا وقوع الأمر بهذه المقدمة الواحدة أو إمكانه ، لسبق إلى مدارك بعض من يتعین بذلك الحكم ويظهر عينه أن الأمر الإيجادي ، والإنشاء الكوني ، إنما متعلقه وغايته تحصيل ما يختص بحضور الحق لا غير ، فكان ذلك نوع نقص متوهم في مرتبة الغنى الكمالى الوجودى الذاتى ، وتعالى ذلك الجناب عما لا يليق به .

فأما لم ينفذ حكم التجلى المذكور لهذه الموانع وغيرها مما لا يمكن ذكره ، عاد يطلب مستقره من الغيب المطلق ، كما هو سنة سائر التجليات المتعينة بالمظاهر وفيها عند انقضاء حكمها فى المتجلى له ، فإنها بالذات هى تطلب الرجوع والتقلص إلى أصلها ، عند انقضاء حكمها بالمظاهر وفيها ، لعدم مناسبتها عالم الكثرة ، وهذا هو سبب الانسلاخ المتواصل للتجليات التفصيالية بعد التلبس بأحكام المتجلى له ، وعودها إلى الغيب الذى ذكرته فى سر التجلى والمتجلى له ، وفى مراتب التصورات وسبب تجرد الأرواح الإنسانية عن النشآت التى تلبس بها بعد الاستكمال بها ، واستصحابها زبد أسرار كل نشأة ، واطائف خصائص كل صورة وموطن ، وعودها إلى أصلها منصبة بأحكام الكثرة ، لا بصورتها القادحة فى وحدتها ، فتدكر .

ثم نقول : فحصل بهذا العود المذكور حركة غيبية ، ودورة مقدسة شوقية ، سرى حكمها فيما حواه الغيب من الحقائق الأسمائية والكونية ، ومر ذلك التجلى فى عوده على سائر التعينات العلمية ، فمخضها بتلك الحركة القدسية الغيبية الشوقية ، فانتشآت (۱) بتلك المخضعة البواعث العشقية ، والحركات المعنوية الحبية ، من

(۱) فى المطبوعة : فانتشئت .

سائر الحقائق ، تطلب من الحق بحكم ما سرى فيها من أثر التجلي الحبي ظهور أعيانها ، وما فيه كمالها ، فصار ذلك مفتاح سائر الحركات الدورية الإحاطية ، المظهرة للخفيات ، والمخرجة ما في قوة الإمكان والغيب إلى الفعل ، من أعيان الكائنات ، وكانت النسبة الجودية من جملة الحقائق المستهاكة تحت قهر الأحدية الغيبية ، فانبعث لسان مرتبتها لحب ظهور عينها ، وكاملها المتوقف على نفوذ حكمها ، على نحو ما ذكر بطاب إسعاف السائلين .

فخصت المقدمتان . إحداهما : الطلب الذي تضمنه التجلي الحبي ، والأخرى : الطلب الاستعدادي الكوني بصفة القبول ، الذي بينا أنه مظهر الفعل ، فتعينت النسبة المسماة عندنا الآن قدرة ، تطلب متعلقاً تعيينه لها الإرادة ، فتمت الأركان ، لأن التجلي الذي أوجب للعالم مشهود ما ذكر هو تجلي الهوية منصباً بحكم نسبة الحياة ، المظهر عين النور الوجودي الغيبي . ثم أظهر التجلي الحبي بالعالم نسبة الإرادة التي هي عنوان السر الحبي ، ثم تعينت القدرة كما بينا .

فتمت الأصول التي يتوقف عليها ظهور النتيجة المطوية ، وهما المقدمتان . كل مقدمة مركبة من مفردين ، فصارت أربعة ، وتردد الواحد منها وهو سر أحدية الجمع من حيث نسبة الإرادة الصابغة بحكمها الثلاثة الباقية ، حين خفتها في الثلاثة ، للحصول الأثر وكاله ، فخصت الفردية ، ثم ظهر بتلك الحركة الغيبية الذي هو التردد سر النكاح ، فتبعته النتيجة تبعية استقارام ، لا تبعية ظهور ، وبقي تعيين المرتبة التي هي محل نفوذ الاقتدار بالحركة الحبية ، ليظهر عين المراد بحسب أحكام الأصول المذكورة ، التي هي النسب الأصلية ، والأسماء الذاتية اللازمة حضرة الوحدةانية الغيبية ، حاملاً خواصها ومظهر أسرارها ، وما عدا هذه



الأسماء من الأسماء فهي التالفة لها إن كانت كلية ، وإلا فهي الأسماء التفصيلية ، المتعلقة بعالم التدوين والتسطير ، والتمعينة فيه .

وقد كنا بيننا أنه لا يمكن تأثير الشيء في نفسه من حيث وحدته وبساطته ، فاقضى الأمر تمييز مقام الوحدة عما يغيرها مما هو دونها في المرتبة ، ليميز منها ما يصلح أن يكون محلاً لنفوذ الاقتدار ، فإن المتكافئين فيما هما فيه متكافئان بنسبتين كانتا أو أمرين وجوديين لا يكون اختصاص أحدهما بالمؤثرية في الآخر بأولى من صاحبه ، فلا بد من موجب أو معنى كمالى يرجح أحدهما على الآخر به ، يصح له أن يكون مؤثراً ، وينزل الآخر عنه بالمرتبة لعود تلك الصفة الكمالية أو الأمر المقتضى للترجيح فيكون محلاً لأثر هذا المؤثر المرجح .

ولما لم يكن في الغيب الإلهي تعدد وجودي لشيء ما ، اتقدمه على كل شيء ، وكونه منبع التعداد والعدودات ، كان هذا تعدداً معنوياً من حيث النسب ، وترجيحاً واقعياً بين الأحوال الذاتية ، فكانت الكثرة في مقام المقابلة من الوحدة ، وعلى إحدى جنبتي الوحدة ، أحكامها ونسبها ناظرة إلى الكثرة ، وعن الجانب الآخر نسبة الظهور تنظر إليها الكثرة ، والجمع ناظر إلى مقام كمال الجلاء والاستجلاء ، وكل ذلك نظر تودد وتعشق بعين المناسبة والارتباط الغيبي .

فسرى الحكم الذاتى الأحدى الجمعى فى النسبة العلمية بالشروع فى تحصيل المقصود وإظهار عينه ، فانقسم الغيب الإلهى شطرين . ومع أن السر الحبقى له

السلطنة في الأمر فلم يخل من حكم قهري هو من لوازم المحبة والغيرة التابعة للأحادية .

فتمامق - أعنى الحكم القهرى الأحدى - بالكثرة من حيث ما ينافيها عزا وأنفة من مجاورة الكثرة لها ، بعد ظهور تعيينها ، إذ قبل التمين لم يظهر للمنافاة والغيرة حكم ، ولا لأمثالهما من النسب .

ومن هنا يتغبه اللبيب إلى سر منشأ التنزيه ومبدئه ، وسر الرحمة والغضب ، والسبق المشار إليه ، ولرضا والسخط ، والجلال والجمال ، والقهر والالطف ، كيف قلت ، فإن الجميع يرجع إلى هذين الأصلين ، وأنهم العبارات عنهما وأشدها مطابقة ما ورد به التعريف الإلهى ، أعنى الرحمة والغضب فافهم ، والله المرشد .

ثم نقول : فانفصلت في أحد الشطرين نسبة الوحدة التى تستند إليها الكثرة من حيث أحكامها المتعددة بسائر توابعها ، فتعينت مرتبة الإسم الظاهر بالانفصال المذكور من حضرة الغيب فتعين التعيين انفسه وتلتمعين به قبل أن يظهر التعدد للمعدودات<sup>(۱)</sup> فى مقام الكم والكيف وأخواتهما ، كفى ، وأين ، وامتاز بالشهادة عن الغيب ، فتعينت للباطن مرتبة جمانية بامتياز الظاهر عنه ، وشوهد بغيب الظاهر من حيث ظهوره ما أظهر من الأحكام والصفات ، والصور واللوازم التابعة له فعلم ( بالشهادة الظاهرة منه ، وعامت الشهادة بالغيب )<sup>(۲)</sup> نستبطن فيه ، وجميع ما انفصل فى الشطر المختص بالإسم الظاهر ، فإنما هو فى بعية ذلك الجلاء والاستجلاء وخدمته ، وبقي الشطر الآخر على إطلاقه فى مقام عزه الأسمى ، وكاله

(۱) فى المطبوعة : للمعدود (۲) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

المنزه عن النعوت والقيود والأحكام ، وتعلقات المدارك ، ما عدا التعلق الإجمالي المشار إليه .

وتسميته شطراً ليس لتعيينه وتقيده بل لما تعين منه شطر صار دليلاً عليه (لأنه الأصل ، فالمتيقن منه دليل عليه) (۱) من حيث أنه غير متعين ، فكان هو الدليل والمدلول كما سبق التنبية عليه في سر العلم . وكل دليل فإنه حجاب على المدلول مع أنه معرف له من الجهة التي من حيث هي تدل عليه فافهم .

ثم إنه اخترع له فظهر بحسب حكمه في كل ما تعين به ومنه اسم يدل عليه دلاتين : دلالة الحكم المختص بالأمر المتعين ، ودلالة أخرى إجمالية تعرف أنه أصل كل ما تعين . وهذا هو سر التسمية فافهم .

ثم إنه لم يكن بد من حافظ يحفظ الحد الماصل بين الشطرين ، ويمنع الشطر المنفصل من الامتزاج والاتحاد بما انفصل عنهم بعد التعين والامتياز ، ليبقى الإسم الظاهر وأحكامه على الدوام ، ويستمر نفاذ حكم التجلي الإيجادي والحكم التعيني ، فإنه إن لم يكن ثمة حافظ يمنع مما ذكرنا (۲) اختل النظام . لأن في الممتاز المنفصل ما يطلب الغيب الأول طلباً ذاتياً ، فإنه معدن الجميع ، والأشياء تحن إلى أصولها والجزئيات إلى كلياتها ، فكانت الأحادية نعت ذلك الحد المشار إليه فهو معقول (۳) غيبي لا يظهر له عين أصلاً ، وهكذا كل فاصل يحجب بين أمرين إنما يظهر حكمه لا عينه ، وكان الحافظ لهذا الحد هو الحق ، ولكن من حيث باطن الإسم الظاهر ، وهي النسبة الباقية منه في الغيب الذي به صح بقاؤه ودلالته على المسمى ، الذي هو الباطن أيضاً .

(۱) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة (۲) في المطبوعة : بما ذكر .

(۳) في ه : مفعول .

## سر الإنسان الكامل

وهذه النسبة الباطنة من الظاهر لا تقبل الانفصال من الغيب . فإنها عبارة عن الأمر الجامع بين الظاهر والباطن والمطلق ، والفعل والانفعال ، والطلب والمطلوبية ، ولهذا النسبة وجه يلي الظاهر ، ووجه يلي الباطن المطلق .

فأحد وجهيه يلي الإطلاق الغيبي . والآخر له التقييد والتعدد الشهادي . فأشبهت الهوية التي انفصل منها الشطر المذكور من حيث اتحاد الشطرين في الأصل وكون التباين لم يكن إلا بالامتياز وهو نسبة عدمية ، لا أمر وجودي .

فتلك الحقيقة الحافظة المذكورة هي مرتبة الإنسان الكامل الذي هو برزخ بين الغيب والشهادة ، ومرآة تظهر فيها حقيقة العبودية والسيادة ، واسم المرتبة بلسان الشريعة<sup>(١)</sup> العباءة ونعتها الأحادية ، والصفات المتعينة فيها بمجموعها هي الأسماء الذاتية ، والصورة المعقولة الحاصلة من مجموع تلك الأسماء المتقبلة وأحكامها والصفات والخواص اللازمة لها من حيث بطونها هي صورة الألوهية<sup>(٢)</sup> المذكورة .

وهذه الأسماء وما يتلوها في المرتبة من الأسماء الكلية لا ينفك بعضها عن بعض ، ولا ينفك أحدها عن حكم البواقي ، مع أن الغلبة في كل مرتبة وكل شأن كل آن بالنسبة إلى ما هو مظهر لها<sup>(٣)</sup> لا يكون إلا الواحد منها . وتكون أحكام البواقي مقهورة تحت حكم ذلك الواحد ، وتابعة له . ومن حكمة الله من الأمر الذاتي الإلهي إلى ذلك المظهر المستند إلى الحق<sup>(٤)</sup> من حيث ذلك الاسم

(١) في ٥ : بلسان الشرع (٢) في المطبوعة : الصورة الإلهية .

(٣) في المطبوعة : مظهرها (٤) في ٥ : المستند إليه الحق .

وتلك المرتبة من حيث وجوده ومن حيث عبوديته ، فيقال له مثلاً عبد القادر (وعبد الحى) (۱) وعبد الجواد . إلى غير ذلك من الأسماء .

ومن لم يكن نسبته إلى أحد الأسماء أقوى من غيرها ، ولم ينجذب من الوسط إلى إحدى المراتب لمزيد مناسبة ، أو حكم أو تعشق مع قبوله آثار جميعها والظهور بجميع أحكامها دون تخصيص غير ما يخصصه الحق ، من حيث الوقت والحال والموطن مع عدم استمرار حكم ذلك التخصيص والتقييد به ، فهو عبد الجامع والمستوعب لما ذكرنا بالفعل ، دون تقيده بالجمع والظهور والإظهار والتعريف عنه وغير ذلك . مع التمكن مما شاء متى شاء ، مع كونه مظهرًا للرتبة (۲) .

والصورة بحقيقة العبودية والسيادة اللتين هما نسبتا مرتبتي الحق (والخلق) (۳) هو الإنسان الكامل ومن أسماه (۴) القرينة النسبة إلى مرتبته عبد الله . وكل الجلاء هو كل ظهور الحق بهذا العبد النوى هو الإنسان المذكور . وكل الاستجلاء هو عبارة عن جمع الحق بين شهوده نفسه بنفسه في نفسه وحضرة وحدانيته (۵) وبين شهوده نفسه فيما امتاز عنه فيسمى بسبب الامتياز غيرا ولم يكن قبل الامتياز كذلك وعبارة عن مشاهدة ذلك الغير أيضاً نفسه بنفسه من كونه غيراً ممتازاً ومشاهدته من امتاز عنه أيضاً بعينه وعين من امتاز عنه أيضاً . فتميز الواحد عن ثناه بالفرقان البيني (۶) الذي حصل بينهما وظهر بينهما منهما فنفر (۷) كل بأحديته وجمعيته .

- 
- |                                 |                                 |
|---------------------------------|---------------------------------|
| (۱) ساقطة من المطبوعة           | (۲) في المطبوعة : المرتبة       |
| (۳) ساقطة من المطبوعة           | (۴) في المطبوعة : ومن الأسماء . |
| (۵) في المطبوعة : وحضرة وحدانية | (۶) في ۵ : الفرقان النسبي       |
| (۷) في المطبوعة : وانفرد .      |                                 |

ولما كانت أعيان الموجودات التي هي نسب العلم ومظاهر أحكام الكثرة وأحديتها مستجنة في غيب الحق وكانت من حيث التعدد النسبي مغايرة للأحادية التي هي أقرب النعوت نسبة إلى إطلاق الحق وسعته وغيبه كانت معقولة النسبة الجامعة لتعييناتها وأحكامها المتعددة المختصة بها من حيث تساوي قبولها للظهور بالتعيين واللاظهور بالنظر إليها مسمية بمرتبة الإمكان ، والكثرة صفة لازمة لها لزوم الزوجية للأربعة كما مر .

فظهر التغاير بين مرتبتها وبين مرتبة الوحدةانية من هذا الوجه فتعلقت المشيئة بتميز مقام الوحدةانية عما لا يفاسمها من الوجه للتغاير ، وهو أحد حكي الوحدة التي هي منشأ الكثرة المذكورة . فإن المغايرة غير حاصلة من الوجه الآخر المختص بالحضرة العلمية الذاتية الفيضية . لعدم التعدد هناك .

ولهذا ما رحلت الأشياء من حيث حقائقهم في الغيب ، ولم تفارق الحضرة العلمية من الوجه الذي لا يتعدد انفسها ولا يتكثر وجودها ، وامتازت باعتبار آخر للمغايرة المذكورة . فظهر بالإيجاد كل مرتبة الوحدةانية بانفصال ما قويت نسبه من الكثرة عنها ، وسرى حكم الوحدةانية في كل نسبة من نسب الكثرة من الوجه الذي تكثرت به ، وظهر صاطان الأحادية على الكثرة ، فعلم كل متكثراً أنه من الوجه غير متكثر ، وكثير ، وأن لكل موضوعاً بالكثرة نسبة تخصه ، وظهر لمجموع أجزاء الكثرة أحادية مساوية للأحادية التي هي التعدد ، فاتصل الأمر بعد بلوغ الكثرة إلى غايتها بالأصل الذي منه انبعث الوحدة والكثرة وما تعين وظهر بهما فهو الغيب الإلهي معدن سائر التعينات منبع جميع التعدادات الواقعة في الحس وفي العقول والأذهان فافهم .

ثم نقول : فلما امتاز الاسم الظاهر من الغيب المطاق حاملا صورة الكثرة المعبر عنها بالإمكان (۱) ، وتميزت مرتبته في العناء الذي هو منزل التدلي النكاحي الغيبي ومحل نفوذ الاقتدار انفصل مع الإسم الظاهر سائر التوابع واللوازم المنضافة إليه فشهد الحق نفسه بنفسه في مرتبة ظاهريته الأولى الممتازة من غيب باطنه وهويته فظهرت ذاته له بأسمائه الذاتية ونسبها الأصلية الظاهر تعيينها بحكم المقام الأحدي الذاتي والتعين الأول الذي هو الحد المذكور وذلك في حضرة أحدية الجمع الذي هو العناء .

فأول المراتب والاعتبارات العرفانية المحققة لغيب (۲) الهوية الاعتبار المسقط لسائر الاعتبارات هو الإطلاق الصرف عن القيد والإطلاق وعن الحصر في أمر من الأمور الثبوتية والسلبية كالأسماء والصفات ، وكما يتصور ويعقل ويفرض بأي وجه تصور أو تعقل أو فرض .

وليس لهذا المقام لسان ، وغاية التنبية عليه هذا ومثله ، ثم اعتبار عامه نفسه بنفسه وكونه هو لنفسه هو فحسب ، من غير تعقل تعلق أو اعتبار حكم أو تعين أمر ثبوتى أو سلبى كان ما كان ، مما يعقله غيره بوجه من الوجوه ما عدا هذا الاعتبار الواحد المنفى حكمه عن سواه ومستند الغنى والكمال الوجودى الذاتى والوحدة الحقيقية الصرفة قوله « كان الله ولا شيء معه » ونحو ذلك من الأمر بضاف إليه هذا الاعتبار الثانى ويليه مرتبة شهوده سبحانه نفسه بنفسه في مرتبة ظاهريته الأولى بأسمائه الأصلية وذلك أول مراتب الظهور بالنسبة إلى الغيب

(۱) انظر فى المقدمة الفصل الخاص بوحدة الوجود .

(۲) فى المطبوعة : المحققة الغيب .

الذاتی المطلق ، وقد أشرت إليه وجميع ما مر ذكره من التعینات إلى هنا هي  
تعیينات الظاهر بنفسه لنفسه على النحو المشار إليه قبل أن يظهر للغير عين أو يبدو  
لمرتبته حكم فافهم .

واستخلص المقصود من الكلام غير متعبد بالألفاظ كل التقيد فإنها أضيق  
ما يكون وأضعف في مثل هذا المقام والإصحاح عن كنهه على ما هو عليه ،  
فن خرق له حجابها استشرف من هذا الباب على العجب العجاب والله المرشد .

ثم نقول : وعلى ما ذكرنا مرتبة شهود الظاهر نفسه في مرتبة سواه من غير  
أن يدرك ذلك الغير نفسه وما ظهر من الأمر به أو له قرب نسبه وعهده ممن  
امتاز عنه ولغاية حكم الغيب المطلق والتجلى الواحداني المذكور عنه وهذا صفة  
المهمين<sup>(۱)</sup> في جلال جمال الحق وحالهم ثم ظهر حكم تعلق الإرادة بنسبتي التفصيل  
والتدبير لإيجاد عالم التدوين والتسطير وإبراز الكلمات الإلهية التي هي مظهر  
نوره وملايس نسب علمه ، ومرأى أسمائه وتمعينتها في رق مسطوره ، فكان  
ثمرة هذا التعلق الإرادي شهود الظاهر نفسه في مرتبة الغير المماز عنه في الشهادة  
الأولى ، فيظهر حكم الغيب بظهوره في كل نسبة ظهر تعينها في مرتبة الظهور  
بحسب تعينها الثبوتی في العلم ، وبحسب التوجه الإرادي نحو تلك النسبة ، ويشهده  
أيضاً كما قدمنا ما امتاز به عنه في مرتبة الشهادة ، وتعینت له نسبة ظاهرة في  
خلقا وسوى ، فيدرك بهذا التجلي عينه ، ومن امتاز عنه ، وما استقر به عن غيره  
وهنا سر عزيز وضابط شريف أبيه عليه ، ثم أذكر من سر الرتيب الإلهي  
ما يستدعي هذا الباب ذكره من كونه مبدأ تفسير البسملة .

(۱) في المطبوعة: المهمين .



فنعقول : كل موجود أو أمر يكون جامعاً لصفات شتى أو نسب متضادة ، فإن وصول حكمه وأثره إلى كل قابل في كل شأن أو آن أو شأن أيضاً ، إنما يتعين بحسب أولية الأمر الباعث له على هذا الحكم<sup>(۱)</sup> والتأثير ، وبحسب الصفة الغالبة الحكم عليه بالنسبة إلى باقى صفاته حال التحكم والتأثير فى القابل ، وبحسب حال القابل واستعداده . ولا يخلو كل توجه صادر من كل متوجه ( إلى كل متوجه )<sup>(۲)</sup> إليه من أن يتعين بحسب أحد هذه الأمور الثلاثة ويبقى حكم الأمرين الآخرين .

وأحكام باقى النسب والصفات التى للقابل تابعة لغاية إحدى هذه الأصول ، وكذلك صورة ثمرة ذلك التوجه تكون تابعة لحكم الأغلبية المذكورة وظاهرة هى بحسبها وإن انعجن فيها حكم باقى النسب والصفات ، ولكن يكون حكماً خافياً بالنسبة إلى حكم ذلك الأمر الواحد الغالب وتبعاً له ، ولا يشمر توجه متوجه إلى متوجه إليه قط إلا إذا كان متعلق الوجه أمراً واحداً ، ومهما تعاق بأمرين فصاعداً فإنه لا يشمر ولا ينفذ له حكم أصلاً ، وسببه أن الأثر من كل مؤثر ( فى كل مؤثر )<sup>(۳)</sup> فيه لا يصح إلا بالأحادية والنتيجة تتبع الأصل .

وبيانه أن مبدأ التوجه الإلهى للإيجاد صدر من ينبوع احدى بأحادية الجمع ، وتعلق بكمال الجلاء والاستجلاء المعبر عن حكمه تارة بالعبادة ، وتارة بالمعرفة ، وهو قواه تعالى : « وما خلقت الجن والإنس » الآية . بالتفسيرين والظاهر بهذا التوجه من غيب الحق هو الوجود المنبسط على الأعيان لا غير .

وإن كان العلم بما فيه ظلاً لحضرة الحق ومظهراً لعلمه سرى الحكم واطرد

---

(۱) فى ه : على ذلك الحكم (۲) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(۳) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

في كل ما هو تابع للعلم وفرع عليه فاعلم ذلك . وإذا تقرر هذا فلنعد إلى ما كنا فيه من بيان سر بدء الأمر النستوفيه .

فنقول : فانسحب حكم التوجه الإلهي الأحدى لإيجاد عالم التدوين والتسطير على الأعيان الثابتة بعد ظهور الأرواح المهيمنة<sup>(١)</sup> التي مر حديثها منصفياً بحكم كل ما حواه الغيب مما تعين به وامتاز عنه من وجه ، فكان توجهاً جمعياً وحدائى الصفة .

فأما جمعيته ، فلما حواه الغيب مما أحاط به العلم وتعلق بإرازه ، وأما أحدىته فلأن الإرادة وحدانية ومتعمقها من كل مرید في الحال الواحد لا يكون إلا أمراً واحداً ، والمرید الحق سبحانه واحد ، وإرادته واحدة لا محالة ، ومتعمقها لا يكون في كل شأن إلا أمراً واحداً هو غاية ذلك التوجه الإرادى ونتيجته ومنزل التوجه الإلهي ومحل نفوذ اقتداره ، ليس إلا أمراً واحداً ، وأنه العناء ، وقد مر حديثه فأنتج التوجه الإلهي المذكور كما قلنا في (مقام)<sup>(٢)</sup> عالم التدوين والتسطير نتيجة وجودية متوحدة حاملة لكثرة غيبية نسبية فسمها الحق قلماً وعقلاً . فمقلاً من حيث الوجه لدى بلى ربه ويقبل به ما يهبه ويمده ، ومن حيث أنه أول موجود متعين عقل نفسه ، ومن تميز عنه وما تميز به عن غيره بخلاف من تقدمه بالمرتبة ، وهم المهيمون ، وقلماً من حيث الوجه لدى بلى الكون فيؤثر ويند ، ومن حيث أنه حامل للكثرة الغيبية الإجمالية المودعة في ذاته ليفصلها فيما يظهر منه بتوسطها وبدونها ، فإما كان هو ثمة التوجه المقدم ذكره ظهر مشتتاً على خاصية<sup>(٣)</sup>

(١) في المطبوعة : المهيمنة

(٢) ساقطة من : هـ

(٣) في المطبوعة : خاصيتي .

الجمع والأحادية ، كما نهبت عليها وظهر به سر التربيع من حيث التثنية الظاهرة في وجوده ، التالية للمقام الأحدى المذكور من حيث التثنية المعقولة في التوجه المنبه عليه المنتج له ، لكن لما كان الواحد من هذه الأربعة هو السر الذاتى الجمعى ، وهو سارى الحكم فى كل شىء من المراتب والموجودات ، فلا يتعين له نسبة ولا مرتبة مخصوصة كان الأمر فى التحقق مثلثا ، وذلك سر الفردية الأولى المشار إليه من قبل ، فلما انتهى حكم الإرادة بنفوذ حكمها من هذا الوجه ، وظهر القلم الذى كان متعلقها تعينت نسبة أخرى بتوجه ثان من حيث التعيين لا من حيث الحق ، فإن أمره واحد ، فظهر وتعين من الغيب تجل ذو حكمين ، أحدهما الحكم الذاتى الأحدى الجمعى ، والآخر من حيث اصباغ عين ذلك الحكم بما مر عليه وامتاز عنه ، وهو القلم ، فتعين محكم التثليث المذكور فى المرتبة التالية لمرتبة القلم وجود اللوح المحفوظ حاملا سر التربيع ، لأنه انضاف إلى حكم التثليث المشار إليه حكم المرتبة اللوحية ، فحصل تربيع تابع للتثليث فتعينت المرتبة الجامعة لمراتب الصور والأشكال ، أعنى التثليث والتربيع .

وظهر فى اللوح تفصيل الكثرة التى حوالتها العما ، فكملت مظهرية الإسم المفصل ، كما كملت بالقلم المذكور شأنه مظهرية الإسم مدبر ، من حيث اشتماله على خاصيتى الجمع والأحادية المنبه عليهما .

ثم تعينت مرتبة الطبيعة باعتبار ظهورها من حيث حكمها فى الأجسام ، وللطبيعة هنا ظاهرية الأسماء الأولى الأصلية التى سبق التنبيه عليها .

ثم تعينت مرتبة الهيولى المنبهة على الإمكان الذى هو مرتبة العالم .  
وبه وبالجسم الكلى الذى تعينت به مرتبة بعد هذه المرتبة الهيولانية ظهر

مر التركيب المعنوي المتوهم الحصول من ارتباط الممكنات بالحق وارتباطه من حيث ألوهيته بها فافهم .

ثم ظهر العرش الذي هو مظهر الوجود المطلق الفاضل ، ونظير القلم ، وصورة الاسم المحيط ، ثم الكرسي الذي هو مظهر الموجودات المتعينة من حيث ما هي متعينة ونظير اللوح المحفوظ .

فالثانية الأولى : الباء التي هي أول المراتب العددية

وللتثنية الحامل للكثرة المذكورة : السين .

وللتربيع الجامع بين إجمال الكثرة وتفصيلها الميم :

والاسم الله من حيث جمعيته : ثم النفس الذي ظهرت به ومنه الموجودات

ولا يتعين له في عالم الصور مرتبة ظاهرة .

ثم يلي ما ذكرنا مرتبة الاسم الرحمن المستوى على العرش . ثم الاسم الرحيم

المستوى على الكرسي كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

## تفصيل لمجمل قوله بسم الله الرحمن الرحيم

الشرح بلسان المرتبة الذوقية المعربة بآثارها عن كتبها

اعلم أن التعيين الأول لإسمى الأحدى الذى سبقت الإشارة إليه هو أول ممتاز من الغيب الإلهى المطلق ، وهو مفتاح حضرة الأسماء ، والحد المذكور ، ونظيره من عالم الحروف فى النفس الإنسانى الهمزة ، والألف هو مظهر صورة العباء الذى هو النفس الرحمانى الوحدانى النعت ، الذى به وفيه بدت وتعينت صور سائر الموجودات التى هى الحروف والكلمات الإلهية ، وأسماء الأسماء ، كما تتعين الحروف والكلمات الإنسانية بنفس الإنسان ، فلا يظهر لشيء من الحروف عين إلا بالألف الذى هو مظهر الواحد كما مر ، ولا يظهر الألف على سبيل الاستقلال التام عين فى مرتبة الكلام لأن مقامه الوحدة والواحد فى مرتبة وحدته التى لا يظهر فيها لغيره عين لا يدركه سواه ، إذ لو أدركه الغير لما صح كونه واحداً فإن نسبة معقولية إدراك غيره له أمر زائد على حقيقته ، ولا يمكن أن يتصل به أيضاً حكم من خارج ، لأنه ليس نمة ما يخرج عنه ، فلم يدرك إلا بنفسه وبما ظهر منه ، وامتاز عنه ، لعدم مغايرته إياه من أكثر الوجوه .

ولما كان مبدأ انبعاث النفس الإنسانى ، الذى انفتحت فيه صور الحروف هو باطن القلب ، وله الغيب الإضافى ، نظير الغيب المطلق ، الذى له النفس الرحمانى . وهو مستند الأحدية ، والتعيين الأول المشار إليه .

وكان الشفقات آخر مراتب النفس الإنسانى والكلام ، ولها الشهادة

والثنائية الظاهرة ، في مقابلة الثنائية الأولى المتعينة من الوحدة وبها ، وكان الواحد من شأنه ألا يتعين في مرتبة من المراتب بنفسه ، بل يعين ولا يتعين والألف كما بينا مظهره .

فكان أقرب الحروف نسبة إلى الألف هو الباء ، كما أن أقرب المراتب نسبة إلى الوحدة هي للثنائية الأولى المذكورة ، لمحورة آخر نقطة الدائرة أولها ، وناعلت من حال الكثرة التي هي [ في ] مقابلة الوحدة ، من أنها تنهى عند التحليل إلى الوحدة التي انتشنت منها (۱) .

### النظرية الدورية والحروف العاليات .

وأحكام الوجود والحقائق والمراتب والوجودات دورية ، والحركات

### النظريات

(۱) أشرنا في المقدمة إلى نظرية اندراج النهاية في البداية . وانواف هنا يشير إلى هذه النظرية ، إذ أن الغيب المعجز للعقل البشري يمكن في مظاهر الكثرة كما يمكن في الوحدة ، ومثال ذلك الذرة ، فقد وقف العقل عندها كما وقف عند الأفلاك العلوية تماماً .

وقد انبنى على ذلك نظريتان في السلوك الصوفي هما :

- ۱ — السلوك الصعودي . وقد تبنته الطريقة « الخلوئية » . ومن أظم رجالها وأطولهم باعاً سيدي « مصطفى البكري » ، فهم يسلكون من « الكثرة »
- ۲ — السلوك النزولي . وقد تبنته الطريقة « الشاذلية » ، إذ يسلكون من الحب وهو من عالم الوحدة . ومن أكابر الشاذلية بعد أبي الحسن المدرسة « الوفائية » ، بزعامه سيدي « عني وفا » ، ومن هنا قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد الناس صعوداً كما كان أشدهم نزولاً . أي : إنه بلغ الغاية في المعرفة الصعودية وعرف الغاية من عالم الكثرة أيضاً .

المعقولة والمحسوسة من الأمور الكلية والتالية لها أيضاً دورية ، وهذا من البن عند الألباء المستبصرين . فظهر لما قلنا وكما بينا حرف الباء في المرتبة الثانية من الألف .

وقد أسلفنا أن كل ظاهر متعين فإنه اسم دال على أصله الذي تعين منه ، وظهر به فالحروف والكلمات اللفظية والرقمية هي أسماء الأسماء ، لدلائلها على حقائق الأسماء الغيبية .

فكان الدال على الحق من حيث التعيين الأول الاسم الأحدي الجمعي ، الذي هو مفتاح الأسماء والمسميات ، وفي عالم الحروف الهمزة والألف من وجهه نفس التعيين له : الهمزة والمتعين بذلك التعيين : الألف .

فالهمزة برزخ بين ماتعين من الحروف وبين النفس من حيث هو عينه وإطلاقه ، والنفس أيضاً من حيث تعينه في مرتبة الألف بالهمزة التي هي نفس التعيين برزخ بين ماتعين من الحروف كالباء وغيره . وبين نفسه من حيث إطلاقه وعدم تعينه .

وهكذا الاسم المقبض من غيب الذات ، الذي هو مفتاح الأسماء وبين الذات من حيث إطلاقه الغيبي ، (١) وعدم تعينها في هذه المرتبة الأولية الأساسية (٢) المذكورة ، وقد سبق التنبيه عليه في شرح الحد .

### النظريات

(١) اشتهرت مدرسة الشيخ الأكبر ومنهم المؤلف بالاستغلال الذكي البارح لكل مظاهر الوجود ، صغيرها وكبيرها ، مجتمعا ومتفرقا ، ومقارنتها بالغيب للوصول إلى أوجه شبه بين العالم المنظور وغير المنظور ، وارتبط هذا الاستغلال ارتباطا وثيقاً بالنظرية الدورية كما هو واضح هنا وفيما هو لاحق من البحوث .

(٢) في ه : الإسمية

## الهمزة والألف

ثم نقول : فالهمزة والألف كل منهما ظاهر من وجه ، وخفي من وجه ، كسائر الراضخ ، وهكذا الإسم الذي له التعيين الأول المنعوت بالوحدة ، وقد ذكر غير مرة .

فمن خفاء الهمزة عدم ظهورها في الحروف الرقمية ، مثل أصلها الذي هو نفس التمين والحد المذكور ، فإنه لا يظهر إلا في متمين وبه ، ومن ظهورها يمكن النطق بها ووجدان أثرها

وحكم الألف بخلافها ، فإن صورته تظهر في الرقم ولاتتمين في اللفظ النفسى ، لأنه عبارة عن امتداد النفس دون تعيينه بمقطع خاص ، في مخرج من محارج الحروف .

فمجموع الهمزة والألف حرف واحد ، وفي هذا المقام يكون التعيين جزءا من المتعين ، وهكذا حال لوحة التمييز التابعين للإسم الذى هو مفتاح الأسماء<sup>(۱)</sup>

## النظريات

(۳) يعنى الإسم ، الله ، وحدة جامعة لسائر الأسماء والصفات ، ويتعين من حيث كونه ظاهرا بالمظاهر ، وذلك نهج دقيق لمدرسة الشيخ الأكبر لا يعنى اتحاد العبد بالرب ، ولا المظاهر بالغيب ، وإنما معنى وحدتها من حيث بطونها في العلم قبل ظهورها ، وبتون العلم فى الإسم الجامع ، ثم فى الأحدية ، فلا يميز هناك تمييز .

ثم تبرز الكائنات ، فلا يمكن أن يطلق عليها من حيث ظاهرها اسم ، الله المطلق ، وإنما من حيث البطون وعدم التمييز أولا .

فإذا ظهرت الكائنات بطن الحق ومن هنا قالوا : الخلق ظاهره خلق وباطنه حق . والحق ظاهره حق وباطنه خلق . وهو مشهد ذوقى لا يقاس بمقاييس العلوم



وكأن أول موجود صدر من الحق بالتجلى المتعين من الغيب المطلق المتوجه لإيجاد عالم التدوين والتسطير هو القلم ، كذلك أول الحروف الموجودة من النفس الإنساني من حيث تعيينه بالهمزة في مرتبة أحديته الذي الألف مظهره هو حرف الباء .

فالهمزة أقرب المراتب نسبة إلى الإطلاق الباطني النفسى . وأولها ، والباء أقرب الموجودات نسبة إليه وهو آخر مراتب الغيب . وأول مراتب الشهادة التامة .

### السين

ثم ظهر السين بعد الباء في الوسط ، بين الظاهر والباطن ، منصبا بحكم التثليث الأول المذكور ، والسكن في مرتبة الكثرة ، لأن مراتب التجريد التي لها بسائط الأعداد قد تمت بالمراتب السابقة . كما قد عرفت ذلك ، إن تمت ما أسلفنا .

فكان للسين من الأعداد الستون (١) الذي له درجة التمامية في مراتب العشرات . إذ بالكثرة الظاهرة تم الأمر ، وخفي الألف الذي هو مظهر الواحد بين الباء والسين (٢) تعريفا بسر المعية ، وسريان حكم الجمع بالأحادية ، وكذلك خفي في وسط الاسم الله ، والإسم الرحمن اللذين هما الأصلان لباقي الأسماء ، وقد عرفتك بسر الوسط فانهم (٣) .

وخفي أيضا هي باعتبار آخر في المراتب الثلاث المقابلة لهذه الثلاثة المذكورة

(١) بحسب حروف الجمل .

(٢) يعنى لم تظهر ألف د اسم ، في الكتابة ، كما خفي في اسم د الله ،

(٣) يعنى أن الألف من حيث عدم تعيينه بمخرج من المخارج لا يظهر إلا في

متعين . كالغيب المطلق تماما مع الفارق طبعاً

المختصة بالعبودية التامة ، وهي المقابلة للربوبية التامة ، وهي الياء الساكنة في  
السين والجيم (١) ليعلم سريان تجلي الحق في كل حقيقة ، ومرتبة سريان الواحد  
في المراتب العددية ، المظهر الأعداد ، مع عدم ظهور عينه من حيث هو وبحسبه  
كما مر وليحصل الجمع بين السريان المذكور وبين الإطلاق والتنزه عن التقيد  
بالأحكام والنسب والتعاقبات ولا يعرف ما أو مات إليه إلا من عرف سر تحكم  
الحق وإجابته (٢) .

ثم نقول (٣) فالألف كما علمت للسريان الذاتى . والباء أول مراتب التعدد ،  
والظهور الكونى . الناتج من المقام الجمعى الأحدى ، والهمزة التى هى نظير نفس  
العين دون إضافته إلى من تعين به لها فتح باب الإيجاد ، لأن الحق من حيث  
ذاته لا يقتضى أمر [ زائداً ] على التعين من إيجاد أو غيره ، فالتملق والافتضاء  
ونحوهما إنما هو من حيث اعتبر نسبة لألوهية المرتبطة بألوهه ، والتي يرتبط بها  
الألوه ، ومن جهتها تضاف النسب والأسماء ولا اعتبارات إلى الحق .

(١) وذلك عند بسط كل حرف على حدة . فالياء وسطها ألف خفى لا يظهر  
إلا عند البسط .

(٢) هذا مشهود من مشاهد الذوق . تخفاء ألف و اسم ، بين الباء والسين من  
حيث أن نطق الألف غيب يرمز إلى الربوبية التامة ، وقد خفى الألف الساكنة  
في وسط الياء وأخواتها ليرمز إلى العبودية التامة . فالألف فى رسم موجود أصلاً  
ولكنه خفى كتابة .

أما فى الياء فقد اشتد خفاؤه لأنه لا يعلم إلا عند بسط حروف الياء .  
والإنسان من حيث هو نسخة من العالم الكبير إذا رجع إلى أصله بهذا  
التمود فقد خفى بالمعنى . ومن هنا يجيب العبد الغيب المتحكم فيه ، ويجيبه الغيب  
الساكن فيه بالأحلول . (٣) فى هـ : ثم أقول

ولما لم يكن الإيجاد أمراً زائداً على تعين الوجود (۱) الواحد وتعدده في مراتب الأعيان الممكنة وبحسبها ، مع عدم تعيينه وتعدده في نفسه من حيث هو ، لذلك قلنا : إن الهمزة مظهر سر الإيجاد ، فهي تختص بالقدرة التي هي آخر النسب والصفات الباطنة ، المتعلقة بإظهار ما تعلق المشيئة بإظهاره ، والميم الذي له التربيع المذكور هو مقام الملك ، وتم حكم الفردية في هذه المرتبة أيضاً . فإن لها في كل مرتبة مظهراً وحكماً ، بحسب تلك المرتبة ، فلذلك أكرر ذكرها ليعلم حكمها في كل مرتبة ما هو ؟ و ليعلم حكم المراتب وتأثيرها فيما يمر عليها ، ويظهر فيها من الأمور .

فلما ظهر بعد الباء بسر الألف الغيبى السارى في كل كلمة من كلمات البسمة حرف السين ، وظهرت به صورة الكثرة ، رجع التجلى والأمر بعد نفوذه وظهور حكمه في مرتبة الكثرة ، وإبراز أعيان نسها يطب الرجوع إلى الأصل الذى هو مقام الأحادية المشار إليه من قبل ، فلم يكن للسين الاتصال المطوب ، لأنه جزء من أجزاء ثوب الإسم الذى به يدوم ظهور كل ظاهر ، والرجوع إلى الأحادية ينافى ذلك ، وحكم القومية لا يقتضيه .

وأيضاً فالألف الذى هو مظهر الواحد ظاهر في مقام الأوانية ، لتعيين مظهر الإسم الله الجامع ، وليس قبل الألف ما يتصل به كونه ، لأنه المجاور للغيب (۲) كما قد علمت ، ولم يمكن للسين أن يسكن (۳) ، فإن الإردة الأصلية بالتجنى

(۱) في المغربية : التعين الوجودى .

(۲) في المغربية : مجاور للغيب .

(۳) لأنه يكتب متعرجاً كما هو معلوم . والتعرج يرمز إلى حركته . وبعد حركتين دار دورة ترمز إلى الميم شكلاً ومعنى كما أوضح المؤلف ذلك .

السارى الوجدانى المعقول بين الباء وبينه تحكّم عاينه بالحركة ، لنفوذ الأمر ، فدار في نفسه دورة تامة بسر التجلى المذكور ، فظهر عين الميم مشتملا على ما تضمنته الدائرة الغيبية ، التى هى فلكه ، من المراتب البسيطة ، فى المقام العددي ، ولكن بحسب مرتبته التى هى الكثرة المتوسطة ، فصار ذا وجهين وحكّين مثل أصله المقدم ذكره .

### الميم

فمن حيث سر بيان حكم الإرادة وإتمام الدورة ظهر بجميع الأعداد البسيطة وهى التسعة ، فإن الميم فى الصورة الظاهرة ميم (١) نكل ميم أربعون ، وثلاثون المتوسطة عشرة ، فصارت الجملة تسعين . والتسعون هى التسعة بعينها نكل فى مراتب العشرات ، وكذلك حكم نيم مع السين والسين مع الباء باعتبار السابق والثنية التى ذكرتها فى حكم القلم واللوح ثم نرجع إلى الميم ونقول : فظهرت الياء التى لها العشرة بين صورتى الميم ، لأن الوسط مقدم الجمع لدى منه تنشأ الأحكام ، وسكونها إشارة إلى الخفاء الذى هو شرط فى التثبير . فإن الأثر فيما ظهر راجع إلى مراتب الغيبية ، فكل أثر يشهد من كل ظاهر فإنما ذلك بمر باطن فيه أو منه . وهكذا خفي حكم إرادة فى مراتب المتقدمة عليها ، ثم ظهر بظهور متعقبا الذى هو المراد ، وقد أشرت إلى ذلك من قبل .

ولهذه الآخريّة (٢) والجمع اختص الميم بالإنسان ، كما أحسنه سيد وشيخه رضى الله عنه فعلى هذا كان احتواء الميم على التسعة من وجه ، والتسعين من

(١) أى من حيث سطرها فكنا م م م .

(٢) فى المغربية : والآخريّة .

وجه ، إشارة إلى استيفائه أحكام أسماء الإحصاء (۱) ، وحكمه في هذه الإحاطة والدور المذكور .

واختصاصها بالإنسان الذي هو آخر الموجودات ظهوراً من حيث صورته نظير التجلي الحى الأول ، الذى دار فى الغيب على نفسه الدورة العيضية المذكورة حتى كانت مفتاح سائر البوائت الحبية المستحقة فى حقائق الممكنات ، ومفتاح الحركات الدورية العشقية المنبه عليها عند الكلام على سر بدء الإيجاد . فمن أحكام الباء الدلالة على التثنية الأولى ، المنبهة على الجمع ، وأولية المرتبة الكونية التالية الأحادية الإلهية ، وعلى الألف الغيبى المختص بالأحادية المعقول بينه وبين السين .

ومن أحكام السين الدلالة على ما دل عليه حرف الباء ، وعلى النسب التى تستند إليها الأرواح المهيمنة قبل الباء ، كالأسماء الباطنة الأصلية وغيرها ، مما سبق التنبيه عليه فى سر بدء الأمر ، وانفصال الشطر الغيبى ، ونظير ذلك فى النفس الإنسانى مخارج الحروف التى بين الهمزة التى لها التعيين الأول ، وبين الباء الذى هو آخر الغيب وأول الشهادة .

ومن أحكام الميم الدلالة على سر حضرة لجمع ، الذى ظهرت صورته من بعد ، ظهور المثلول بعد الدليل ، وهو الاسم « الله » لاختصاص الميم بالإنسان الذى هو أتم دليل على الحق ، وأشدّه ، فظهر الاسم الله بأفمن ولامين ودهاء

(۱) يشير إلى أن  $۹۰ + ۹ = ۹۹$  وهى مجموع حروف الميم من الوجهين . وهى أسماء الله الحسنى التى اختص الإنسان بإحصائها فى الحديث الشريف ، من أحصاها دخل الجنة ، . أنظر تحقيق معنى الإحصاء مفصلاً فى [ الحدائق لابن الجورى ] الباب الأول . مخطوط . تحت الطبع من تحقيقنا .

فالآف الواحد لنسبة الاسم الباطن ، وهي الظاهرة في النطق لا في الخط كظهور  
الاسم الباطن بأثره لا بعينه . والآف الآخر الظاهر للاسم الظاهر الأول ، وأحد  
اللامين لنسبة ارتباط العالم بالحق من حيث ظهور العالم بعضه للبعض ، في غيب  
الحق ، والحق المظهر والمرآة ، كما قد أشرت إليه في سر العلم والوجود ، ذو التقدم  
والتأخر ، عند الكلام عن مراتب التمييز . والهاء للهوية الغيبية الجامعة بين  
الأول والآخر ، والباطن والظاهر .

فاستحضر من الأسماء الخمسة ، وتذكر الحضرات الخمس والأسماء الأصلية  
الأربعة ، والسر الجامع بينهما ، وكذلك السكحات الخمس ، والحكم الخماسي  
الظاهر في الحروف والنقط ، والإعراب ، وانظر جمعية الاسم لله لسأرها ، ثم  
انظر إلى سر الهاء الذي له جمع الجمع من حيث الأمر ، ومن حيث المرتبة ، وكيف  
اختص من الأعداد باختمه ، وتدير أيضاً التثنية والتربيع المذكورين ، وسريان  
حكهما وتأمل كيف كانت كل كلمة من كلمات البسملة جمعاً لها ، من وجه  
محل الحكمها .

والاسم « الله » إذا جمعت حروفه الظاهرة والباطنة كانت ستة على رأي  
شيخنا رضي الله عنه ، والآف ، واللامان ، والآف الظاهرة في النطق لا في الخط ،  
والهاء والواو الظاهرة بإشباع الضمة . وإذا أضفت إلى هذه الستة الحقيقة التي يدرك  
عليها هذا الاسم أعني الألوهية ، التي هي عبارة عن نسبة تعاقب الحق من  
ذاته بالأسماء المتعاقبة بالكون ، كانت سبعة . ففهم .

وانظر سريان حكم الحقائق التي سميت <sup>(۱)</sup> على سرها ، وهكذا الاسم الكلي

(۱) في ۵ : نهنا .

« الرحمن » التالى لهذا الاسم الجامع ، والمشارك له فى الجمع والحكم والإحاطة ، كما أخبرنا سبحانه ، وكما نبهت عليه فى هذا الكتاب ، وفى مفتاح غيب الجمع ، فإن حروفه ستة ، والسابع هو الألف الغيبى المعقول بين الميم والنون ، الذى هو مظهر أحادية الجمع . فتذكر .

ولما كانت كلمة « بسم » من حيث الظاهر لم تجمع هذا السر السباعى الذى هو التثليث والتربيع (۱) . تم ذلك بالإضمار الذى به صحح « بسم » أن يكون كلمة . فتقديره : بدأت . أو أبدأ . مع لفظه « بسم » تجمع التثليث والتربيع المنبه عليهما .

وهكذا ينبغى لك أن تستحضر سر الغيب الذاتى (۲) من حيث الإطلاق الرابع للاعتبارات ، ومن حيث التقييد ، باعتبار واحد ، ثم سر بيان ذلك فى المقدمتين الموجبتين انقسام الغيب بشطرين ، ثم نسبى الرحمة والفضب اللتين نبهت عليهما ، ونسبة الوحدة الصرفة باعتبار كونها وحدة فقط ، ونسبتها من حيث استناد الكثرة إليها ، وحكم البناء المستندة إلى هذه التثنية ، والسين المنبه على الكثرة التالية ، وكاللوح مع القلم ، والكرسى الذى هو محل التقسيم الظاهر فى عالم الصور ، بالنسبة إلى العرش الواحدانى الصفة ، والكلمة والأمر ، والإحاطة والعموم . لسر الاسم « الرحمن » المستوى عليه ، وسر الاسم « المدير » المختص بالقلم . وكذلك سر الاسم « الفصل » المختص باللوح ، وظهور تخصيصه وتميزه بالاسم « الرحيم » فى الكرسى الكريم .

(۱) يعنى : أنها ثلاثة حروف من وجه ، وأربعة من وجه ، باعتبار الألف المحذوف خطأ .

(۲) فى المغربية . غيب الذات .

وانظر عموم حكم الحق وإحاطته وجمعيته ، من حيث ذاته ، ومن حيث  
أسمائه السكّانية ، ثم اندراج الجميع جملة في الاسم « الله » ، وتفصيلاً في الاسمين  
« الرحمن والرحيم » ثم اندراج الجميع في هاء الاسم « الله » الذي هو مظهر  
الغيب الذاتى ، وانظر حكم الحضرات الخمس مع النسبتين الأوليين المنبه عليهما ،  
اللذين بهما ظهر السر السباعى وتم .

وانظر حكم المرتبة الأولى ، كيف سرى فيما تحتهما من المراتب . من غير  
انحرام ولا اختلال ، تعرف بعض المظاهر مما تسمح وتستروح محته لئلا تظن أنه  
اعتبار أو تويل ، أو كلام نتج عن حدس وتخمين ، بل ذلك تنبيه عزيز على  
أسرار إلهية (۱) غامضة ، وترتيب شريف رتبة رب لطيف عليم خبير .

ثم أقول : ولست أسلك هذا المسلك في تفسير هذه السورة وإنما ذكرت  
هذا القدر تعريفاً بما أودع الحق كنهه العزيز وسيا هذه السورة ، التي هي أنموذج  
ونسخة السكّنة به الكريمة ، بل لسائر كتبه من الأسرار الغريبة ، والعلوم العجيبة  
ليعلم أنه رتب حروفه وكتابه ترتيب مدبر خبير ، فما فيه حرف بين حرفين ، أو  
متقدم أو متأخر ، إلا وهو موضوع بقصد خاص ، وعلم كامل ، وحكمة بالغة ،  
لا تهتدى العقول إلى سرها .

### بطون القرآن وأسرار الحروف

ومن لا يكشف له هذا الطور لم يعرف سر بطون القرآن التي ذكرها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « للقرآن ظهر وبطن إلى سبعة أبطن »

(۱) في المطبوعة : الإلهية .



وفي رواية « إلى سبعين بطناً » ولا سر قوله : « أعطى كل شيء خلقه »  
ولا سر قوله « يدبر الأمر » ولا سر قوله صلى الله عليه وسلم « خصصت  
بست » وتعيينه في جملتها : الفاتحة ، وخواتم البقرة ، للدلالة على كمال ذوقه  
وجمعيته ولا سر قواه تعالى « تنزيل من حكيم حميد » ولا سر على رضى  
الله عنه « لو أذن لى فى تفسير الفاتحة لملت منها سبعين وقرا » ولا سر قول  
الحسن رضى الله عنه « أنزل الله مائة كتاب وأربعة كتب فودع المائة  
فى الأربعة » وهى التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وأودع الجميع فى القرآن ،  
وأودع جميع ما فى القرآن فى المفصل ، وأودع ما فى المفصل فى الفاتحة .

وقد نبهتكم الآن على اندراج الجميع فى هذه الأسماء الثلاثة ، ثم اندراج  
الاسمين وما تحت حيطتهما فى الاسم الله ، ثم اندراج كل شيء فى حرف الهاء ،  
من الاسم الله .

ولولا أن همم الخلق وعقولهم تضعف وتعجز عن الترقى إلى ذروة هذا  
الذوق ، وخرق حجبهم والتزه فى رياض نتائجهم ، وكلماته وطباعهم تنجهم لبعده  
المناسبة ، لأظهرت مع عجزى وضعفى من أسرار ما يبهر العقول والأذهان ،  
والبصائر والأفكار ، ولكن « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك  
لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم » .

وقد حصل بحمد الله بهذا القدر تنبيه لكل نبيه ، وموافقة لشيخنا الإمام  
الأكمل رضى الله عنه ، حيث قرن الكلام على سر البداية بالكلام على  
« سر بسم الله الرحمن الرحيم » واستفتح به هذا اللسان ، ثم بين بعد ذلك  
ما قدر الله له بيانه .

واعمر الله لم أقصد ذلك ، بل وقع هذا الكلام والموافقة والترتيب دون  
تعمل ، وإنما تنبهت له فيما بعد ، فشكرت الله سبحانه على ذلك .

وسببه : أى ما تصدیت نقل كلام أحد فى هذا الكتاب . لا الشيخ رضى  
الله عنه . ولا غيره ، إلا كنت بسيرة أخطرهم الحق بالبول دون قصد وتعمل ،  
فى جملة ما ورد من نفعات جوده . وقد كان يقع ذلك شيخنا رضى الله عنه .  
ويقع الكثير من أهل الأذواق ، فيظن من لا يعرف أن ذلك نقل عن قصد  
وتعمل بمطالعة واستكشاف وجمع ، وليس كذلك . وفى الأذواق البهوية من  
ذلك كثير . ولهذا الشبهة قولوا « أسطير لأولين أكتتمهم فهم تنى  
عليه بكره وأصيلا » ففيه ، والله ولى الفضل والإحسان والإرشاد .

وإذا قد ذكرنا فى شرح كلمة « بسم » والاسم « لله » وحروفهم ما قدر  
الحق ذكره . مع تنبيهات جميلة تتعلق بالاسمين « الرحمن الرحيم » فمذكر  
فى تفسيرهم . من حيث ما يخصهم ما يئيبه الحق على القلب . ويجرى  
القدر فقول :

## الرحمن الرحيم

فلما انضاف إلى المراتب المقدمة أعني التربع التابع للتثايت الأسرار الخمسة ، التي تضمنها ظاهر الاسم « الله » تمت الاثنا عشرية المستوفية لمراتب الأسماء الكلية ، والتالية لها في الحكم والمرتبة .

وقد أشرت إلى بعض أحكامها عند الكلام على سر الإعراب والنقط ، وتمت بها المراتب العددية ، أيضاً التي هي الآحاد المنتهية في التسعة ثم العشرات ، ثم المئون ، ثم الألوف .

فلما تعينت مراتب الأسماء في الحضرة الجامعة لها بأحكامها ، وتوجهت لإظهار مظاهرها وما به يتم كمالها ويدوم ، أعقب ذلك ظهور صورة الوجود « الرحمن » انضاف إليها الوجود الشامل العام ، كما سبق التنبيه عليه . وجاء بصيغة المبالغة لعدم توقف شموله على شرط علمي أو سعي تعلمي<sup>(١)</sup> ، أو نحوها ، بخلاف غيره من الأسماء . وظهر مثاله ومظهره ومستواه الذي هو العرش المحيط ، وأول الصور الظاهرة مناسباً للمستوى عليه في الشمول والإحاطة ، وعدم التمييز تنبيهاً على أن مظهر الاسم الرحمن مع كونه صورة مجردة مركبة من جوهر وعرض . أو هيولى وصورة ، على اختلاف المذهبين ، ليس له مكان ، فلأن يكون المستوى الذي جعله مكاناً لما أحاط به غنياً عن المكان ، وأجل من أن يحصره مكان بطريق الأولى ، فحصل الاستواء على انقاص الوجود بالرحمة التي هي الوجود ، وعلى مظهره الذي هو العرش بالاسم « الرحمن » ، فلم يظهر فيه تقسيم ولا تخصيص ، ولا اختلاف .

(١) في المغربية : تعليمي .

ثم ميزت القبضتان الظاهرتان بحكم النسبتين المعبر عنهما بالرحمة والغضب ،  
المنبه عليهما من قبل ما انسحب عليه حكم الرحمة ، بحسب سرعة إجابة بعض  
الحقائق الكونية للنداء الإلهي الحامل للأمر النكوييني وقبول ذلك التجلي  
على وجه لا يضاف إليه ما يشين جماله ، وبحسب تثبط بعض الحقائق أيضاً عن  
هذه الإجابة على هذا الوجه المذكور ، وإبائها ذلك التجلي بسوء قبولها له  
أحكاماً وصفات لا يرتضيها جماله ، وإن وسعها كماله ، إلى سعيد معتنى به ، وإلى  
شقي غير معتنى به في أي مرتبة كانت غايته .

فظهر من هذا التفصيل العلمي العبي المذكور في مقام الكرسي ، المختص  
بالإسم الرحيم .

فانقسم الحكم إلى أمر مؤد ومفوض بالتمشيه ، والعامل به إلى  
الانتظام في سلك السعداء ، أصل النعيم لدائم ، وإراحة الخاصة ، في ذلك تتم  
بعينه ، فبها مقادير البين ، ومظهر لإسم « رحيم » .  
وهي سبي وتحذير عن الوقوع في يؤدي إلى الانحراط في سلك الأستقياء  
أهل المكروء ، الذي لا يظهر الاسم « رحيم » فيه أثر غير نفس التخصيص  
في الحال ، لعنة حكم القبضة الأخرى ، وتمت مراتب الثلاث في مراتب القربة  
للفردية الأولى .

فلاسم الله من حيث أوليته لمرتبة الأوهية ، التي يستند إليها التمام ،  
ويختص بها القسم الأول من الفاتحة .

وللرحيم التخصيص المذكور ، وآخر الفاتحة ، للإجابة الإلهية والتخصيص  
المضمن فيه بقوله : « هو لعبدي راعبدي ما سأل » .

فالرحيم كما بينا لأهل البين ، والجمال .

والرحمن الجامع بين اللطف والقهر لأهل القبضة الأخرى ، والجلال .  
وأهل الاسم « الله » من حيث الجمعية لهم البرزخ الجامع بين القبضتين ،  
ومقام القربة والبسط ، والوجه والكمال فتدبر ما يقرع سمعتك ،  
ويستجليه فهمك .

فهذه تنبيهات إلهية يستفاد منها أسرار جائلة ، من جملتها معرفة سر بيان  
أحكام المراتب السكائية فيما حيطتها من لمرتب والمظاهر ، فيتحقق الارتباط بين  
جميعها ، فيصير ذلك سلماً لرفق الألباء ذوى الهمم العالية ، والمدارك النورية ،  
الخارقة ، إلى ما فوق ذلك بتوفيق الله وعنايته ، والله ولى الإرشاد والهداية .  
ولنتختم الآن الكلام على البسملة بالإشارة النبوية المستندة إلى الحضرة وهى قول  
الحق عند افتتاح عبده المناجاة بسم الله الرحمن الرحيم فى الجواب « ذكرنى  
عبدى »

### كيف يذكر العبد ربه ؟

فقول : الذكر إما أن يقترن معه علم به وبالمذكور ، أو بأحدها ، أو لا يقترن .  
فإن اقترن فهو مظهر للحضور ، وسبب له ، والحضور حقيقة متعلقها  
استجلاء المعلوم وله خمس مراتب .

أحدها الحضور مع الشيء من حيث عينه فحسب .

أو من حيث وجوده ، أو من حيث روحانيته .

أو من حيث صورته .

أو من حيث مرتبته الجامعة بين الأحكام الأربعة المذكورة .

وأما الحضور مع الحق فإما أن يكون من حيث ذاته ، أو من حيث أسمائه ،

والذى من حيث أسمائه فإما أن يكون متعلقه إسماً من أسماء الأفعال ، أو من أسماء الصفات .

فالمختص بالأفعال يتعين بالفعل ، وينقسم بحسب أنواعه .

والذى من حيث الصفات فإما أن يكون متعلقه أمراً سلبياً أو ثبوتياً .

والذى متعلقه الذات فإما أن يكون مرجعه إلى أمر تقرر في الذهن من حيث الاعتقاد السمعى ، أو البرهان النظرى ، أو الإخبار الإيمانى النبوى ، أو المشاهدة الذوقية ، أو أمراً متركباً من المجموع ، أو من بعضها مع بعض . وكل ذلك لا بد وأن يكون بحسب أحد الأحكام الخمسة بالنسبة إلى صاحب الحضور ، أو بحسب جميعها .

فأتم مراتب الحضور مع الحق أن يحضر معه لا باعتبار معين ، من حيث تعلق خاص ، أو باعتبار حكم وجودى أو نسبى أو اسمائى سلب أو إثبات ، بصورة جمع أو فرق ، أو تقييد بشيء من ذلك ، أو كله بسر الحضر .

وما ليس كذلك فهو إما حضور نسبى من حيث مرتبة خاصة ، أو إما معين إن كان صاحبه من أهل الصراط المستقيم ، وإلا فهو حضور مع السوى ، كيف كان .

ثم نرجع إلى إتمام ما بدأناه فنقول .

والعلم المقترن بالذكر إما أن يتعدى الذكر ، ويتعلق به أو لا ، ويتبعه الحضور المنبه على سره ، ويكون متعلقه به تبعاً للأمور المذكورة في التمهيد بالأذكار من بعد ، وبحسب ما سبق التأمينه عليه .

أو لا يتعدى ، فيكون متعلقه نفس الذكر ، ويكون الحضور حينئذ معه

فحسب ، أو معه ومع المفهوم منه إن كان مما يدل على معنى زائد على نفس الذكر ودلالاته على المذكور .

فإن اقترن مع ذلك حكم الخيال استحضر ما كان صورة الذكر سبباً لتشخصه في الذهن فعلاً كان أو حركة أو كيفية أو صورة وجودية ، لفظاً كان أو غيره ، أو أمراً متراكباً من ذلك كله أو بعضه .

وإن لم يقترن مع ذلك تخيل حاكم فهو أعنى لتسمى ذكراً عبارة عن نطق بحروف نظمت نظاماً خاصاً . تصلح لأن يجعل أو يفهم لها مدلول ما ، كان ما كان .

وأما نتائج الأذكار فإنها تظهر بحسب اعتقاد الذاكر وعلمه ، وبحسب ما يتضمنه الذكر من المعاني التي يدل عليها ، وبحسب الخاصة اللازمة للهيئة التركيبية الحاصلة من اجتماع حروف الاسم الذي يتألف به الذاكر ، ويستحضره في خياله أو يتمقله ، وبحسب الصفة الغالبة على الذاكر حين الذكر ، وغلبة أحد الأحكام الخمسة المذكورة ، أو بحسب حكم جمعية الأمور المستندة إلى الذاكر نفسه ، واستيلاء أحدها أو كل ذلك بحسب الموطن والنشأة وانوقت ، وأولية الأمر الباعث على التوجه ، وروحانية المحل ولإسم الإلهي ، الذي له السلطة إذ ذك .

فأفهم وتدر وأمعن التأمل فيما بين لك ، فإنه فك لك معاه شاهدت بمقلتك النظرى الآلى ما يهولك أمره ويطيب لك خبره ، وأثره ، والله ولى الإحسان الهادى إلى الحق وإلى صراط مستقيم .

## باب ما يتضمن ذكر الفوائح الكليات

المختصة بالكتاب الكبير والكتاب الصغير  
وما بينهما من الكتب

ومن جملة ما يتضمن التنبية على مراتب الحقائق والفصول التي تضمنتها  
الفاتحة وبيان سر ارتباط بعضها ببعض على سبيل الإجمال .

وهذا الباب سُطر على نحو ما ورد لفظاً ومعنى ، وإن كان الكل من حيث  
المعنى كذلك ، أي هو مقدس عن العمل والفكر ولكن انفرد هذا بالجمع بين  
اللفظ والمعنى ، وكثيراً ما يقع هذا في هذا الكتاب وغيره ، فافهم .

ثم اعلم أنه ما ثمة أمر من الأمور يفرض بين أمرين ، أو ينسب إليه بداية  
أو غاية ، إلا ولا بد أن يكون له فاتحة هي مرتبة أولية ، وخاتمة هي مرتبة آخريّة ،  
وأمر ثالث يكون مرجع الحكيم إليه يجمعهما ويتعين بهما .

والفاتحة من جملة هذه الأمور المشار إليها ، وكذلك الإنسان والعالم (١)  
وما تفرع على ما ذكرنا ، كان تعالاه .

### فوائح العالم الكبير :

وإذا تقرر هذا فاعلم أن الحق سبحانه وتعالى ففتح خزائنه غيب ذاته وهو  
التي لا يعلمها سواه باسمه الجمع بين صفات الجمع والتفرقة ، والإطلاق والتضييق ،  
والأولية والآخريّة ، والظاهريّة والباطنية ، وحده بأن جملة مفتاحاً للأسماء  
والأعيان وهو « الحمد » الذي يهبط عليه في سر بين الأمر ، وفتح بأحدية هذا

(١) في المغربية : والعوالم .



الاسم التعدد والاختلاف الظاهر في كل أمر سر الأسماء وغيرها لدى البسط الأول والانتشار .

وفتح باب الصفات بالحياة ، والجمع بالتفصيل ، والترجيح بالاختيار . وفتح الإجمال بالتفصيل . والتعین بالتمييز . والتخصيص بالاستدلال والتذكير . وفتح باب رحمته وسعتها بالتجلى الوجودى العام والخصوص بالعموم . والعموم بالسعة والسعة بالعالم . والإيجاد بالقول . والقول بالإرادة والافتقار .

وفتح أبواب المدارك والإدراك بالتلاقى والانطباع واقتران الأنوار ، وفتح أبواب الكمالات بالإدراك المتعاق بالغايات والمحبة والخبرة والإشعار ، وفتح أبواب التوجهات بالحركات الحبيبه ، وانبعث الأحكام الشوقية ، المتعلقة بنيل الأوطار . وفتح باب الألفة برابط المناسبة ، وحكم الاتحاد والإبصار . وفتح بآدم باب الخلافة الكبرى ، لتكميل مرتبى الظهور والإظهار . وفتح به ونحوه باب التوالد والتناسل البشرى ، وأظهر بهما سر تفصيل الذرية الكامل فيهما قبل الانتشار . وفتح باب الافتراق بإشهاد البائية ، وإظهار حكم النفار . وفتح باب الكرم بالغنى وسدّل الأستار .

وفتح باب الإكرام بالمعرفة وفتح باب الفتح بالاصطفاء . والاصطفاء بالعناية . والعناية بالمحبة . والمحبة بالعالم . والعلم بالشهود والإخبار . وفتح باب الخبرة والعجز عن معرفته بالتردد والقصور عن تعقل الجمع بين الأضداد فى العين الواحدة ، كالتقييد والإطلاق والتنزيه والتشبيه ، والإبداء<sup>(١)</sup> والسرار . وفتح أبواب السبل بالغايات ، وبالتعريف بإحاطته بكل غاية وبقوله « أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ »

(١) فى المطبوعة : والإبداء .

وبقوله « إكنيه يُرجع الأمرُ كله » ليعلم تعبيره بسمته جميع المراتب (١) والنهايات والأقطار .

وفتح باب الاستقامة بمتعلقات المقاصد والأغراض ، التي هي غايات السبل بالنسبة إلى السائرين والأسفار ، وعين منها ما شاء بشرائعه رعاية لتقيد السالك ، وتنبيهاً له على تعيين مرتبته ومصالحته ، ليعلم أن الحكم هو المتعين في أول الأسفار .

وفتح باب المحاذاة السككية الأولى ، باعتبار الرحمة العامة الإيجادية الرحمانية التي وسعت كل شيء بمطلق حكم قابلية الممكنات المخلوقة ، وقيامها مقام المرأى نظهور الوجود ، ومن جهة أنها لما كانت شرطاً في ظهور آثار الأسماء وتعييناتها عوضت بالتجلى الوجودي الذي ظهر به لها عينا ، ونفذ حكم بعضها في بعض ، فكان ذلك أيضاً مفتاح سر القضاء والأقدار .

وفتح باب الأحكام الإلهية بالأحوال وانوازن بالانحراف والاعتدال معنى وصورة بحسب الآثار . وفتح باب الاختصاص التقري والتحكيم العمى والتدبير العلى بالقلم الأعلى ، المنقذ عن مواد إمداد الأكوان والأغيار . وعين به حكم الإقبال وله ازمه المنتجه للقرب وكذلك الإدبار .

وفتح باب التفصيل الوجودي (٢) باللوح المحفوظ عن التبديل والتعريف والتغيير ، وعن ملاحظة الأفكار . وفتح باب الزمان بالآن ، والكيف بالهنا ، ونبه على عموم حكمهما أولى الأيدي والأبصار . وفتح باب مظاهر السورة التي هي مثل الحقائق العلية الغيبية ، مثل الإحاطة والرجوع إلى البداية عند حصول البغية لدى النهاية ، بالملك الإحاطي الدوار .

(١) في المغربية : الرتب (٢) في المغربية : تفصيل الوجود .

وفتح باب صورة الاسم الدهر بالحركة العرشية اليومية ، وما يتبعها من الأدوار . وفتح باب الأوقات بتقدير الحركات التي أودعها كل فلك وكوكب سيار ، وفتح باب الحركات بباعثه الحى المتعاقب بكمال الظهور والإظهار . وفتح باب التفصيل الشخصى والتمييز الأمرى بالكبرى العلى محل الورد والإصدار . ومنزل المقربين ومستقر الأبرار .

وفتح باب الأمر بالبقاء . والإبقاء بالاعتدال . ورفع أحكام الكثرة التركيبية بغلبة حكم الحكم الجمع الأحدى . ورعايته به حكم لاختلاف الثابت بين الأضداد بحفظ المقدار .

وفتح باب نشء السموات العلى بالفلك الشمسى . وجعله أيضاً مفتاح الليل والنهار ، وفتح باب العناصر بالاسم الحامل لعرشه الكريم ، مقام الاستواء لا الاستقرار ، وفتح أبواب التراكيب العنصرية بالمولدات . والمولدات بالمعادن والأحجار . وفتح باب أمره بالدعوة ، والدعوة بحمى الوعد والترغيب والإنذار .

وفتح باب الامثال بالسمع . والسمع بالنداء : والنداء بالإعراض . والحجة بالإنكار ، وفتح باب النسيان بالغفلة . والغفلة بالقصور عن الإحاطة . والجمع والذكر بالحضور والاستحضار . وفتح باب سلطنة الربوبية بالمربوب والطاب والعبودية بمشاهدة الفقر والعجز والانكسار . وفتح باب العبادة بشهود الانفعال تحت حكم الاسم المقتدر والقهار ، وفتح باب المناجاة بصحة المواجهة المعمولة وحسن التلقى الأدبى والتسليم والاعتقاد . وفتح باب الثناء بالتعريف لما تضمنه مقام الربوبية من اللطف والرحمة فى حق المربوب ؛ مع ثبوت الملك والتمكن من فعل ما شاء كيف شاء على كل حال فى كل دار .

وفتح باب الشكر بالإحسان . و باب المزيد بالشكر ، وأشهد نفوذ أحكام  
قهره فيمن أذى من حيث حقيقة قبول إحسانه واطفئه ، تحذيراً من ازدراء النعم ،  
وتذكرة لأهل الاعتبار .

وفتح باب السؤال بالحاجة والترجي وحسن الظن والانتظار . وفتح باب  
التبجيد والتعظيم بإشهاد ذل العبودية ، تحت عز الربوبية ، أترك الشطح  
والتعظيم والافتخار .

وفتح باب الاستعانة بالقبول والتفويض والاستظهار . وفتح باب  
تمييز القبضتين بتخصيص حكم الإجابة والإنابة الظاهرة الحكم في العبداء  
والأشقياء المعجز .

وفتح باب الهدى والبيان بما أظهر من آياته في الآفاق وفي الأنفس ،  
وأبان حكمهما وحكمتها بحقيقتي الفهم والنطق ، وكلمهما في ذوات تراجمه أسرد  
المصطفيين الأخيار .

وفتح باب العجمة بالإعراب . والإيهام بالإفصاح . والرمز بالشرح .  
والعقد بالحل . والقييد بالإطلاق . والإشفاق بالأوتار . وفتح باب الأمل  
بالإمكان والاعتزاز . وفتح بالدعوى باب الاختيار . وفتح باب الاحتراز  
بالإمكان . والشك بالفرض . والطمأنينة بالمشاهدة والاستبصار . وفتح باب  
الإرث بصكة النسبة والنسب . والمسكاتب بالتشآت والأوقات والأعمال .  
باب الركون إلى الأسباب بالعوائد والتجربة . وشبهة التنكّر .

وفتح باب السلامة بالبقاء على الأعمال وعدم التقييد بالموارض العورى .  
والتبري من الدعوى . واتباع الأثر . وفتح باب الاجتهاد بالحكم والإمهال  
والاحتيال والجهل والاعتذار .

وفتح باب القهر والنقمة بالشرك والمنازعة والانتصار ، وفتح بإظهار الأمثال  
باب الدوام والاستمرار ، وفتح باب العصمة بالدراية . والمساحة بالإذعان ،  
ولاعتراف والاعتذار .

وفتح كتابه العزيز بالنسبة إلى جمعية اسمه المتكلم بأم الكتاب ، وفتحة  
جامعة العلوم والأدكار ، وفتح الفاتحة بذكر أسمائه الكلية العالية الأصلية  
الأولى ، المذكورة في الدرجات والآثار . وفتح ذكر أسمائه بالباء التي لها التقدمة  
على الحروف التامة في أول النطق والإبصار .

وفتح باب معرفة ذاته وحضرة جمعه ، وإشهاده وتجليه الكمالى ، المعتلى على  
سائر الصفات بمن أظهره آخر الموجودات ، وقدره على صورته ، وحباه بسره  
وسورته ، وجعله خزانة حاوية على كل الخزان ، والمفتاح الذى هو أصل المفاتيح  
وينبوع الأنوار والمصابيح ، لا يعرفه سوى من هو مفتاحه ، ويعلم هو من المفاتيح  
التي حوتها ذاته ، واشتملت عليها عرانه ونشآته ، وأحاطت بها مراتبه ومقاماته  
ما شاء ربه أن يريه منها ، ويكشف له عنها .

## مفاتيح الغيب :

وإن متماق النفسى الوارد فى قوله سبحانه « وعنده مفاتيح الغيب  
لا يعلمها إلا هو » إنما هو : نفى أن يعرف مجموعها غير الحق ، وأن تعرف  
من كونها مفاتيح الغيب ، وأن تعرف لا بتعريفه سبحانه وتعالى .

فأما كون المفاتيح لا تعلم نفسها ، ولا يعرف بعضها بعضاً ، ولا تعرف  
من هي مفاتيحه ، ولا تعرف بتعريفه دون كسب وقصد ، فذلك لانص فيه .

ومن اطلع على بعض أسرارها عرف أن المتعذر هو معرفتها ، من كونها

مفاتيح أول مطلق الغيب ، باعتبار فتحها الأول لا من حيث حقائقها ، فإن المفتاحية نعمت زائد على حقيقتها ، تعرف بمشاهدة فتحها ، ومشاهدة كيفية الفتح الأول . لا يعلمه غير الحق ، لتقدمه بالذات على كل شيء ، فإنه كان ولا شيء معه ، وإن أشهد أحد الآن سر ذلك الفتح الإيجادي وكيفية إمكان كالأول لا عينه ، إذ الفتح الأول قد مر حديثه .

وأيضاً فعنى المفتاحية نسبة بين الحقيقة المنعوتة بها وبين الغيب الذي بفتحها ثبت هذه النسبة والصفة للحقيقة المنعوتة بالمفتاحية ، وتحقق النسبة بين الأمرين يقوفاً على معرفة ذينك الأمرين . وأحد الأمرين هو الغيب الإلهي الذاتي ، ولا خلاف في استحالة معرفة ذاته سبحانه من حيث حقيقتها ، لا باعتبار اسم أو حكم أو نسبة أو مرتبة .

فتعذرت هذه المعرفة المشار إليها من هذا الوجه ، وقد سبق في ذلك ما يعنى عن التكرار والإعادة . والتحقيق الأتم أفاد أنه متى شم أحد من معرفتها رائحة ، فذلك بعد فناء رسمه ، وانحاء حكمه ونعته واسمه ، واستهلاكه تحت سطوات أنوار الحق ، وسبحات وجهه الكريم ، كما سبقت الإشارة إليه في شرح حال السالك على السبيل الأفوم ، إلى المقام الأقدم .

فيكون حينئذ العالم والمتعلم والعلم في حضرة وحدانية ، رفعت الأثر والأشياء ، وحققت إفادة سر قول « لا إله إلا الله » ، مع فردة سبحانه في غيب ذاته من حيث حجاب عزته عن درك البصائر والأبصار ، وعن إحاطة العقول والأفكار ، وعن قيد الجهات والاعتبارات والأقطار ، فسبحانه لا إله إلا هو العزيز الغفار ، كما قلنا ولما بيننا ونهنا عن ما به أخير ، وبإيه أشار .

## الحمد لله رب العالمين

يتضمن مسائل أربع . أولها سر الحمد ثم [ثانيها] سر الاسم الله ثم [ثالثها]  
سر الاسم الرب ثم [رابعها] العالمين .

### مقدمة :

ولا بد قبل الشروع في هذا الكلام من تقديم أصل وجيز يكون مذاكرا  
ببعض ما سلف ذكره في القواعد مما يتعلق بهذا الأمر المتكلم فيه ، وعونا  
على فهم ما يذكر من بعد .

ولمذا المعنى ونحوه قدمت تلك القواعد الكافية ، وضمنتها من كليات العلوم  
والحقائق ما يستعين به اللبيب على معرفة ما يأتي بعدها من التفاصيل ، لاكتفى  
في المواضع الغائضة التي لا يتم إيضاها إلا بمعرفة أصلها بالتمويه على ما سلف  
من كليات الأمور . المعرفة بسر ذلك الأصلي وحكمه ، فلا أحتج إلى الإعادة  
والتكرار .

فمما سلف مما يحتاج إلى استحضاره في هذا الموضوع هو : أن كل موجود  
كان ما كان لله ذات ومرتبة ، ومرتبته أحكام تظهر في وجوده المتعين بحقيقته  
الثابتة فتسمى آثار تلك الأحكام في ذات صاحبها أحوالا . والمرتبة عبارة  
عن حقيقة كل شيء لا من حيث تجردها ، بل من حيث معقولية نسبتها الجامعة  
بينها وبين الوجود المظهر لها ، والحقائق التابعة لها . فإنه قد بينا أن بعض  
الحقائق تابع للبعض ، وأن التابعة أحوال للمتبوعة ، وصفات ولوازم .

وبينا أيضاً أن الموجودات ليست بأمر زائد على حقائق مختلفة ظهرت

بوجود واحد ، تعين وتعدد في مراتبها ، وبحسبها ، لا أنه إذا اعتبر مجرداً عن الاقتران بهذه الحقائق يتعدد في نفسه . وللحق ذات ومرتبة ، ومرتبته عبارة عن معقوية نسبه كونه إلها .

وهذه النسبة من حيث هي ، هي مسماة بالألوهية ، وللحق سبحانه أحكام من حيث هي آثار في المأنوهين ، وصفات لازمة تسمى أحكام الألوهية .

وذاته سبحانه من حيث تجردها عن جميع الاعتبارات المقيدة ، وعدم تعلقها بشيء . و [ عدم ] تعلق شيء بها ، لعدم المناسبة لا كلام فيها ، كما مر بيده غير مرة .

ومن حيث معقوية نسبه تعلقها بالحق ، وتعلقهم بها ، وبحسب أحوالهم من كونهم مجاليه ومظاهره ، ينضاف إليها أحوال ، كالرضى والفضب ، والإجابة والفرح ، وغير ذلك ، عبر عنها بالشؤون . وتنضاف إليها من حيث آثار مراتبها التي هي الألوهية في كل مؤثر فيه ، صفت تسمى أحكام المرتبة . كالقبض والبسط ، والإحياء والإماتة ، والقهر واللاطف ، ونحو ذلك . فاعلم واستحضر هذه المقدمة السكينة منتفع بها إن شاء الله تعالى وبعد أن تقرر هذا فنذكر في شرح الحمد لسان التنبية .

### معنى الحمد :

فنقول قوله تعالى ( الحمد لله ) . الحمد لله من مقدم التخصيص . ومع ، لا الأحادية . ولا يصح بين متماثلين ، بل لا بد من غير المحمود على الحمد ، من حيث هو محمود ، بالنسبة إلى الحامد من حيث هو حامد . حال الحمد .

وعلى أي وجه ظهر الحمد فإنه من حيث صورته لسان من السنة السكال .



فهو في البداية إشارة إلى كمال قصد الحامد في نفسه ، وإلى كمال مبدئية ظهور حكم القصد ، من كون الحامد متوجها لإظهار ما شرع فيه بالحمد .  
وهو أيضاً تنبيه على معرفة الشيء المحمود من الوجه الذي بعثه على الحمد ،  
وبالحال الموجب له ذلك .

وهو - أعني الحمد - في الآخر تعريف بكمال ما شرع فيه ، ومحصل ما كان مطلوباً ، مع أنه يسرى في ذلك حكم طلب متعلقة دوام التحقق بذلك الكمال ، وبقاء حكمه بعد نفوذه على الوجه الأتم ، وإيناءه لثمرات العظيمة الجسدى .

الأول الحمد الغيب المفتوح به ، والآخرة والشهادة المقتضية له وإن انتهى إلى الغيب .

وأما السر الجامع بينهما فراجع إلى انقمام الذي تساوى نسبة الأطراف والمحامد إليه . ويختص بحمد الحمد الذي له الشمول والإحاطة ، ومن السنة (۱) « الحمد على كل حال » فافهم .

ثم اعلم أن أول ما يستفاد من إخبار كل مخبر عن أمر ما ، أو تعريفه له بلسان الثناء أو غيره ، كونه حاكماً على نفسه بأنه عارف بما أخبر عنه ، وأثنى عليه ، وعرفه من حيث ما هو مخبر ومثن ومعرف .

ثم تقع الفائدة من تفصيل أخباره وتعريفه وثنائه أن ما ادعاه وحكم به على نفسه وعلى من عرفه ، وأخبر عنه وأثنى عليه ، هل هو صحيح أم لا . ويظهر ذلك بالإصابة والصدق وعدمها ، فهو في أول أمره مدع معرفة نفسه ، من حيث

(۱) في المطبوعة : ومن السنة .

حكمه عليها ، ومعرفة الخبر عنه والمثني عليه والمعرف ، وفي الحال الثاني مبرهن على دعواه ، ومعرب عما يوضح صحة ما ادعاه لنفسه واغيره .

وإذا تقرر هذا فنقول : الحمد من حيث هو مطلق وكلى لا لسان له ، ولا حكم يظهر عنه ، أو يضاف إليه . وهكذا شأن جميع الصفات والأسماء والحقائق المجردة الكلية ، المنسوبة إلى الحق وإلى الخالق ، على سبيل الاختصاص أو الاشتراك النسبي . وقد تقدمت في بيان ذلك تنبيهات شتى .

ثم ايعلم أن الحمد هو : الثناء كما مر ، وكل ثناء من كل مثنى على كل مثنى عليه فهو تعريف كما بين ، وهذا التعريف من المثنى قد يكون بذاته أو بأحواله ، أو بمرتبه أو بأحكامها ، أو بالمجموع . وقد سبقت في تعرف الذوات وأحوالها والمراتب وأحكامها تنويحات كافية . ومع ذلك فزيدة هنا إيضاحاً بمثال ذكره في الإنسان ، لكونه لأ نموذج الأكل ، والمراد بقصد لأول . وإذا عرفت كيفية الأمر فيه ، وبالنسبة إليه ، عرف اطراده فيما سواه من الموجودات بحسب نسبته منه . إذ ليس شيء خارجاً عنه فنقول :

حقيقة الإنسان عينه الثابتة ، التي قد : إنها عبارة عن نسبة معلومة للحق ، وتميزه في حضرته أولاً حسب مرتبته (١) ، وعلم ربه .

وأحوال هذه الحقيقة ما يتقرب فيه الإنسان وينضاف إليه ، ويوصف به من الصور والاشآت والتطورات ، وغير ذلك ، من الأمور التي ظهرت بسبب الاستفادة من الحق .

ومرتبته عبارة عن عبوديته ومأهوليته .

(١) في المغربية : رتبته .

وأحكام هذه المرتبة الأمور والصفات المنضافة إليه ، من كونه عبداً ممكناً ومألواً ، ومن كونها أيضاً مرآة للحضرتين الإلهية والكونية ، ونسخة جامعة لما اشتملتا عليه ظاهراً بصورة الحضرة والخلافة .

ولما كان جميع ما يظهر بالإنسان والعالم وفيهما ، ويوصفان به على سبيل الاشتراك وعلى سبيل التخصيص ، ليس بأمر زائد على سر التجلي الإلهي الجمعي الأحدى (۱) وظهور حكمة فيهما بحسب الأسماء . والصفات ، وبموجب أحكام النسب العلمية المتعددة بقبول القابل . كان ثناء كل منهما أعنى الإنسان والعالم جمعاً وفرادى على الحق من حيث كل اعتبار وقسم من الأقسام والاعتبارات المذكورة هو نفس دلالاته على أصل ذلك الأمر ونسبه في الجناب الإلهي ، وإعراجه عنه .

فتارة من حيث التفصيل . وتارة من حيث أحدية الجمع . مرة في مقام المضاهاة من حيث المثلية للظهور بالصورة ، وأخرى في مقام المقابلة بالمقائص ، لما يمتاز به الكون عن موجدته ومولاه . ولما ينفرد به الحق في مقام المقابلة مما لا يشاركه فيه سواء .

فتناؤه من جهة التفصيل : أن كل فرد فرد من الحق ثق والأجزاء العرضية والجوهرية التي اشتملت عليه ذات الإنسان والعالم يشي على الاسم والصفة الإلهية الناظرة إليه ، والرتبطة بالحق من حيث هي : بالأسن الأربعة المذكورة : اسان الذات ، والحال ، والمرتبة ، والحكم .

ومتعاقب الثناء من حيث الجملة بلسان أحدية الجمع الحضرة الذاتية ، الجامعة

---

(۱) في المغربية : سر تجلي الجمع الأحدى .

المحيطة بجميع الأسماء والصفات ، والعوالم والحضرات ، والنسب والإضافات .  
وحكم هذه النسبة الجامعة يظهر في كل قسم من الأقسام المذكورة ، من حيث  
النسبة إلى الجناح الإلهي ، ذاتاً وإسمًا ، وصفة وفعلاً ، وإلى المقام الكوني ،  
ويبر عن هذا الحكم الجمعي الأحدي في مقام الحمد « بحمد الحمد » فإن له في كل  
مقام إسمًا بحسبه .

وموجب هذا الحمد أن الدعوة الذاتية الإلهية الكبرى التي بها وجود الأشياء  
وبقاؤها ، وظهور أحكام الحقائق والأسماء والصفات وآثارها ، لما كانت واصله  
إلى لإنسان والعالم ، وما اشتملا عليه ، تارة من جهة الأسماء والصفات والارباب  
وتارة لا من حيثيته بعينها اقتضت الحكمة العادلة . وحكم الحضرة الكاملة ،  
مقابلة ذلك بحمد وشكر ، جامع وحداني المقت ، كامل الوصف ، مستوعب  
جميع أنواع الحمد ، يظهر بالكل من حيث حمد ربهم به ، ومن حيث حمد  
سبحانه نفسه بهم . بصورة جامعة بين الحمدين ، في حالة واحدة لا حالتين ،  
حمداً يعلو على حكم الحضرتين الإلهية والكونية ، وما اختص بهما من اسم  
ووصف وعين ، فافهم والله المرشد .

واعلم أن قولنا : إنه لا يمكن أن يصدر ثناء من كل من على كل منى عليه  
دون معرفة المنى عليه من حيث هو منى عليه لهذا المنى ، وإن الثناء  
في الحقيقة تعريف ، والتعريف لا يصح بدون معرفة المعرف ، إنما ذلك في عدا  
التعريف لذاتي .

فالتعريف الذاتي أمر وجداني ، والوجدانيات والأمور الذاتية من أوضاع  
مراتب العلم ، وأجلى أقسامه . فالشيء بهذا الاعتبار هو منى على نفسه ، وإنه  
عليه من وجهين باعتبارين ، كما أشرنا إلى ذلك في مر العلم ، فافهم .

وأيضاً فلما كانت الموجودات بأسرها كلمات الله ، كان ثناؤها على الحق كما  
أومات إليه هو بما استفادته منه ، وانطبع في مرأى أعيانها من تجلية .  
فالمقترن بهما من نور الحق وسر صفاته وأسمائه بما استفادته هو المثني  
فيهم ومنهم على الحق ، فإذا الحق هو المثني على نفسه ، من حيث مراتب خلقه  
وبخلقته ، لا هم .

وهكذا الشأن في الأمور كلها غير الحمد . فرجع الأمر كله إليه ، وعادت  
عاقبة كل ثناء عليه ، وكان الحمد صفة ، ونسبة من نسبه ، لا تغايره إلا باعتبار  
تسميتها حمداً فكان الحامد من هذا الوجه وهذا الاعتبار هو الحمد والمحمود .  
واقترن ما نهبت عليه في حمد الحمد فهذا من سره .

واعلم أنه قد بقيت تنمة لطيفة من أقسام الحمد ، وهي مع اندراجها في  
الأقسام والأصول المذكورة تفيد مزيداً إيضاح ، فإن لسان مرتبتها أقرب نسبة  
من المدارك مما تقدم ذكره .

فإذا عرفت هذا فنقول : الحمد ينقسم من وجه إلى حمد المحمود نفسه ، وإلى  
حمد غيره له . ثم إن الحمد بما يحمد الشيء نفسه ، أو بما يحمده غيره على أنواع  
ثلاثة ، لأن إما أن يحمده بصفة فعل ، أو صفة تنزيه أو صفة ثبوتية قائمة  
بالمحمود يستحسنها الحامد فيثنى على المحمود من حيث هي ، أو عليها من حيث  
ظهور حكمها بالمحمود وفيه ، بما بينه وبينها من المناسبة الثابتة ، بما فيه منها ،  
كما بينا . وهذا القسم من وجه يندرج في قسم صفة الفعل . فإن الاستحسان  
ونحوه لا يخلو عن نوع انفعال .

و حمد الحمد بسرى ويظهر في كل الأقسام بذاته ولو لم يكن لما صح حمده .  
لما عرفت من أن الحكم في كل موجود ومرتبة للسرا الجمعي فتذكر .

ثم الحمد نوعان : أحدها وهو العلم ، الحمد بما عليه المحمود ، والثاني أخص منه ، وهو الحمد بما يكون منه ، ويسمى شكراً (۱) . وتعيين الكلمات والصور والصفات والأحوال والكيفيات الظاهرة والمعقولة من حيث دلالاتها على ما ذكر لا يتناهى ، وليس للحمد والمحمودين والحمدين قسم ولا مرتبة تخرج عن هذه الأصول التي ذكرناها .

وخاتمة الضوابط في هذا الباب ، هو أن تعلم أن كل ما ينسب إلى الجناب الإلهي بلسان الحمد والثناء لا يخلو إما أن يفيد أمراً ثبوتياً ، أو سلبياً . فالسلب راجع إلى التسبيح ، والإثبات مندرج في الحمد قافهم .

ومع أي مرتبة من مراتب الحمد المذكورة حضر معها ، الحامد على حال الحمد فإن النتيجة والجزاء من جهة الحق تكون لذلك الحمد مد من حيث تلك المرتبة وبحسبها . ومن حضر مع حمد الحمد وسر الجمعية دون التقييد بمرتبة ما ، أو صفة أو موجب على التعيين كان ثمرة حمده الحق سبحانه وتعالى ، إذ ليس لصاحب هذا الحمد همة متعلقة بكون ، ولا متقيدة بمرتبة ولا صفة ولا إسم ، ولا غير . ذلك ، والثمرات بحسب الأصول ، قافهم وتدبر سر هذا الفصل وحسنه وإيجازه ، فإنك إن خرقت بعون الله حجب جملة تهزئت في روض تعاصبه ، والله ولي الإحسان والإرشاد .

الحمد لله :

قوله تعالى ( لله ) اعلم أنه قد بيهنا على كلمات أسرار التسمية والأسماء

(۱) أنظر باب الشكر والغنى والفقر من كتاب [ المسائل في أعمال القلوب والجوارح ] للمحدث المعاصي . نشر عالم الكتب بالقاهرة .

ومتعلقاتها ، وأحكامها بأصول حاصرة شاملة الحكم ، عزيزة المنال ، لا تخرج عن حيلة الذوق المختصة بمقامها ذوق ، إلا بنسبة جزئية تفصيلية ، شاهدة باندراجها تحت حيلة الذوق والأصول المذكورة ، وقد سبق في شرح هذا الاسم عند الكلام على البسمة ما يسر الحق ذكره ، ونحن نذكر ههنا أيضاً ما يستدعيه هذا الموضع حسب تيسير الله ومشيبته .

فنقول قوله تعالى : « الحمد لله » إضافة الحمد إلى الحق ، من حيث هذا الاسم إخبار ، وهذا الاسم اسم جامع كلي ، لا يتعين له من حيث هو حمد ولا حكم ، ولا يصح إليه إسناد أمر أصلاً ، كما أشرت إلى ذلك في الحمد المطلق ، وسائر الحقائق المجردة .

وكل توجه وسؤال والتجاء ينضاف إلى هذا الاسم ، فإنه إنما ينضاف إليه بنسبة جزئية مقيدة ، بحسب حال التوجه والسائل ، والمتجىء ، فلا يذكر ولا يرد مطلقاً إلا من حيث اللفظ فحسب لا من حيث الحقيقة .

فإنه إذا قال المريض مثلاً يا الله فإنما يلتجئ إلى هذا الاسم من كونه شافياً ، ومن كونه واهباً للعافية ، وكذا الفريق إذا قال : يا الله ، فإنما يتوجه إلى هذا الاسم الجامع للأسماء من كونه مغنياً ومنجياً ، ونحو ذلك .

وهكذا الأمر في الحمد ، لا بد من أن يتعين بحسب أحد الأمور التي سلف ذكرها [ بحيث ] يكون هو الباعث على الحمد والموجب له .

وهذا الاسم كثر القول فيه ، والخلاف في أنه هل هو جامد اسم علم ، أو مشتق ، ولهم في هذا كلام كثير است ممن يشتغل بنقله وقلبه ، وإنما أذكر ما تقتضيه قاعدة التحقيق بحسب ذوقى ومعرفتى ، وأوفق بينه وبين ما يقتضيه حكم اللسان إن شاء الله تعالى .

فأقول: لا يصح أن يكون للحق اسم علم يدل عليه دلالة مطابقة بحيث لا يفهم منه معنى آخر وسأوضح لك سر ذلك بلسان الذوق والنظر والاصطلاح اللغوي، الذي به نزل القرآن العزيز، وهو ظرف المعاني والأوامر والإخبارات الشرعية.

فأما ذوقاً، فإن الحق من حيث ذاته وتجرده عن سائر العلاقات، لا يقتضى أمراً، ولا يناسبه شيء، ولا يتقيد بحكم، ولا اعتبار، ولا تعلق به معرفة، ولا يضبط بوجه، وكل ما سعى أو تعقل بواسطة اعتبار أو اسم، أو غيرهم فقد تقيد من وجه، وانحصر باعتبار، وانضبط بحكم، والحق من حيث إطلاقه وتجرده وغناه الذاتي لا يجوز عليه شيء مما ذكرناه، ولا يصح عليه حكم سابي أو يقيده، أو جمع بينهما، أو تنزه عنهما، بل لا تسن لهذا المقام، ولا حكم عليه، كما تقرر ذلك من قبل وتكرر.

وقد بينا أيضاً في مر أن إدراك حقائق الأشياء من حيث بساطتها ووحدةها متعذر، لأن الواحد والبسيط لا يدرك إلا واحد وبسيط، ويتعذر إدراك شيء من حيث أحديتها، سالف، ولا خلاف في أحدية الحق وتجرده من حيث ذاته، وعدم تعلقه بشيء، تجرداً يعبر على كل تجرد وبسطة.

فإذ عجزنا عن إدراك حقائق الأشياء في مقام تجردها، بالنسبة إلى حقيقة من علته وجوده، مع عدم خلوها عن التعلق والذم والثناء، فإن إدراك حقيقة الحق وضبطها أولى، وإذا ثبت عجزنا عن التعلق بسرفتها، وإن شهدنا بتقسيمتنا لها باسم يدل عليها بالمطابقة، دون استثناءه معنى زائد عن كنه الحقيقة متعذر ضرورة.



فإن قيل : هب أنه يستحيل أن نضع لذات الحق اسماً مطابقاً كما ذكرت  
ولكن لم لا يجوز أن يسمى الحق نفسه باسم يدل على ذاته بالمطابقة ، ثم يعرفنا  
بذلك ، فنعرف ذلك الاسم وحكاه بتعريفه ، فيكون (١) هو المسمى نفسه على  
ما يعلمها لا نحن ؟

فنقول : الجواب عن هذا من وجهين . أحدهما الاستقراء ، فإن هذا  
النوع لم نجده في الأسماء ، ولا نقل إلينا عن الرسل الذين هم أعلم الخلق بالله ،  
وسمينا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي نعتقد أنه أكمل الرسل وأعلمهم ، صلى الله  
عليه وآله وسلم وعليهم . ولو كان لنقل إلينا ، وكيف لا ، ومثل هذا من أهم  
ما يخبر به ، وأعزه وأنفعه ، سيما فيما يرجع إلى الالتجاء إلى الله والتضرع في المهمات  
إليه ، وخصوصاً والنبي صلى الله عليه ( وآله ) (٢) وسلم يقول في دعائه : « اللهم  
إني أسئلك بكل اسم سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً  
من عبادك ، أو استأثرت به في علم غيبك » .

فهذا مما يستروح منه أن السؤال من الحق بأعز أسمائه وأحقها نسبة إليه  
أنفع للسائل ، وآكد في أسباب الإجابة ، ونيل المراد ، وأحق الأسماء بنسبة  
إليه سبحانه ما كملت دلالاته عليه وتوحد معناه ، دون مشاركة في المفهوم منه .

وحيث لم نجد ذلك مع مس الحاجة إليه ، والاسترواح الحاصل من مفهوم  
الدعاء النبوي دل على عدم ظهور هذا الاسم من الحق ، فهو إما أمر متعذر  
في نفسه ، أو هو مما استأثرت به الحق في علم غيبه ، كما أخبر صلى الله عليه  
وآله وسلم .

(١) في المطبوعة : ويكون . (٢) ساقطة من هـ .

ولو أمكن حصوله لأحد من الخلق لحصل لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنه أكرم الخلق على الله ، وأتمهم استعداداً في قبول فيضه ، والتلقى منه ، ولهذا منح علم الأولين والآخرين .

فلو حصل له هذا الاسم مع ما تقرر أن مثل هذا يكون أجل الأسماء وأشرفها وأكملها ، السكالم مطابقة الذات واختصاصه بكمال الدلالة عليها ، دون تضمنه معنى آخر يوهم اشتراكاً ، أو يفهم تعدداً أو كثرة ، أو غير ذلك ، لم يحتاج أن يقول صلى الله عليه وسلم في دعائه : «أو علمته أحداً من عبادك ، أو استتثرت به في علم غيبك » .

فإن من ظمير بأجل ما يتوسل به إلى الحق ، ويرغب به إليه استغنى عن التوسل بغيره ، سبب على سبيل الإيجالي والإيهامي ، لعدم هذا الاسم على ما سواه من الأسماء .

فما استعمال صلى الله عليه وسلم في دعائه التماسياً المذكورة عملاً بالأحوط ، وأخذ بالأزلي والأحق ، غير أنه لما كان متعيناً عنده .

فإن قيل : قد رأيت من عبد الله ، وسمعت أيضاً عن جماعة منهم عرفوا الله ، أو الله بحق فتصرفوا بهم في كثير من الأمور ، وكثير يدعون الحق بذلك في عين لحم ، فمما خرب إحسانه إليهم في سائر أحوالهم وهذا مستفيض وتصحح عند المحدثين من أهل الله ، ومن هذا القبيل مشقة بعبادته في دعواته على موسى عليه السلام وقومه بالاسم ، حتى منوا في التيه مدائن بقوله فيه حيرتني مشقة من الله ، وقد ذكر ذلك جماعة من المفسرين في معنى قوله تعالى : «اللهم انزل علينا من السماء ماءً بارداً» هذا مع أن بابه من الغيوب ، كما أحسن الله ، ومع ذلك كانت

(۱) قال ابن مسعود : هو بلعام بن باعوراء ، وكان الوثابي وكان يرمي باسمه =

دعوته في موسى عليه السلام وقومه ، لخاصية الاسم .

فنقول في جواب ذلك : نحن لم نمنع أن يكون للحق اسم أو أسماء يتصرف بها في الوجود من مكنة الحق منها ، وعرفه بشيء منها ، بل نتحقق ذلك ونتيقنه ، وإنما منعنا عموم نفوذ حكم الاسم ، وأن يكون دلالاته على ذات الحق بالمطابقة التامة ، دون تضمنه معنى آخر غير الذات ، كالصفات والأفعال ونحوها وما ذكرتم لا ينافي ماقررناه فاعلم ذلك .

والجواب الآخر : أن التعريف الواصل إلينا من الحق بهذا الاسم ، لا يمكن أن يكون بدون واسطة أصلاً ، ونحن نبين ذلك ونقرره باللسان الشرعي والذوقي .

أما الشرعي فقوله تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب » الآية . وأما الذوقي فإن أقل ما يتوقف عليه الخطاب حجاب واحد ، وهو نسبة المخاطبة الحاصلة بين المخاطب والمخاطب ، والخطاب من أحكام التجلي ولو ازمه ، والتجلي لا يكون إلا في مظهر ، وأحكام التجلي تابعة للمظاهر وأحوالها . فإنه قد بينا أن تجلي الحق وخطابه وإن كان واحداً فإنه ينصبغ بحكم ما يصل إليه ، ويمر عليه ، والمخاطب مقيد باستعداد خاص ، ومرتبة

== الله أكبر ، وكان في مدينة الجبارين ، فلما نزل بهم موسى عليه السلام ، أتاه بنو عمه وقومه وقالوا : إن موسى رجل حديد شديد ومعه جنود كثيرة . وإن بظهر علينا يهاكمتنا ، فادع الله أن يرده عنا . فقال : إن دعوت الله أن يرده موسى ومن معه ذهبت دنياي وأخرتي . فلم يزالوا به حتى دعا عليهم فاستجبه الله بما كان عليه ، وروى في سبب نزول الآية غير ذلك أنظر [ أسباب النزول للواحدى ] .

وروحانية وحال وصورة وموطن ، وغير ذلك . والكل مما ذكرنا أثر فيما يرد من الحق .

فإذا ما يرد علينا ويصل إلينا لم يبق على ما كان عليه ولم يصح إدراكنا له بحسبه ، بل بحسبنا .

ثم لو فرضنا أنه لم يلحق ذلك الخطاب بتغير من حيث القبل ، ونسبته ، كما صح وثبت ، لسكان مجرد تقيده بالصفة الخطابية اختصاصها بمخاطب واحد ، أو مخاطبين مخرجاً له عما كان عليه من الإطلاق والتجريد التام ، الذي يقتضيه الحق لذاته .

فكيف والأمر لا ينفك عن أحكام القيود المنبثقة عليه ؟ وإذا كان الأمر على ذلك فلا مطابقة ، لأن تقييد بعدة اعتبارات وقيود لا يطبق المطلق التام الإطلاق والتجريد ، العارى عن كل نعت وصفة وحكم وقيد واعتبار وغير ذلك .

فإن ادعى أحد معرفة هذا الاسم بطريق الشهود ، من حيث أحدية التجنى والخطاب ، فنقول : الذوق الصحيح التام أفدأن مشاهدة الحق تقتضي الفناء الذي لا يبقى معه للمشهد فضلة يضبط بها ما أدرك .

وفي التحقيق (١) الأتم : أنه متى شهد أحد الحق فإنه يشهد بتبعية فيه من الحق وما فيه من الحق عبادة عن تجليه الغيبي ، الذي قبلة التجنى به ، والتمسك بعينه الثابتة المتعينة في العلم ، التي يمتاز بها عن غيره من الموجودات من غير واسطة . فاستعدبه قبول ما يبدو له من التجليات الظاهرة في عديم واسطة فاند الصعائية والأسماوية .

(١) في هـ والمغربية التحقق .

وبهذا حصل الجمع بين قولهم : « ما يعرف الله إلا الله » وقولنا : « لا يمكن إدراك شيء بما ينافيه » وبين دعوى العارف أنه قد عرف الله معرفة ذوق وشهود ، ومن عرف سر قرب الفرائض والنوافل وما بيننا في ذلك تنبه لما أوامنا إليه .

وعلى كل حال فنحن مقيدون من حيث استعدادنا ومراتبنا وأحوالنا وغير ذلك ، فلا نقبل إلا مقيداً مثلنا ومحسبنا كما مر ، والتجليات الواردة علينا ذاتية كانت أو اسمائية وصفاتية فلا تخلو عن أحكام النيود المذكورة ، ومن التقط ما قدمنا من التنبهات ، وجمع النكت المبهوثة مستحضراً لها استغنى عن مزيد البيان والتقرير ، فإنه قد سبق ذكر ما يستنتج منه مثل هذا وغيره من الأسرار الجليلة .

ثم نقول : وأما التقرير العقلي فهو أن يقال : المراد من وضع الإسم الإشارة بذكره إلى المسمى ، فهو كان الله بحسب ذاته أسم ، لكان المراد من ذلك الإسم ذكره مع غيره ، لتعريف ذلك المسمى . فإذا ثبت بالاتفاق أن أحداً لا يعرف ذات الحق ألبتة ، لم يبق في وضع الإسم لتلك الحقيقة فائدة ، فثبت أن هذا النوع من الإسم منقود .

وأيضاً فالإسم الموضوع إنما يحتاج إليه في الشيء الذي يدرك بالحواس . ويتصور في الوهم ، وينضبط في العقل ، حتى يمتاز بذلك الاسم لتوضوع إلى ذاته بخصوصة ، والحق سبحانه يتنوع إدراكه بالحواس ، وكذا تصوره في الأوهام ، وانضبطه بمدارك العقول ، فيمتنع وضع الإسم العلم له .

إنما الممكن في حقه سبحانه أن يذكر بالألفاظ الدالة على صفاته كقولنا خالق وبارئ ، ومحسن ونحو ذلك .

ثم (نقول) (١) إن المقصود من وضع الإسم العلم له هو أن يتميز ذلك المسمى عما يشاركه في نوعه ، أو جنسه ، أو ما كان ، والحق منزّه عن أن يكون تحت جنس أو نوع ، أو يشاركه أحد ، فيمتنع وضع اسم علم له .

ثم إن الإسم العلم لا يوضع إلا لما كان معلوماً ، والخلق لا يعلمون الحق من حيث ذاته ، فكان وضع الإسم العلم له محالاً .

وأيضاً فالألفاظ إنما تدل على ما تشخص في الأذهان ، لا على ما في الأعيان ، ولهذا قيل الألفاظ تدل على المعاني ، والمعاني هي التي عناها العاني ، وهي أمور ذهنية ، والدليل عليه أنه إذا رُئي جسم من بعيد ، وظن أنه صخرة ، قيل : إنه صخرة . فإذا قرب وشوهدت حركته قيل : طير . فإذا قرب جداً قيل : إنسان . فاختلاف الأسماء لاختلاف التصورات الذهنية يدل على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية ، لا الأعيان الخارجية .

ومما يؤيد ما ذكرنا : أن اللفظ لو دل على الوجود الخارجي ، لكان إذا قال إنسان : العالم قديم ، وقال غيره : العالم حادث لزم كون العالم قديماً حادثاً معاً . أما إذا قلنا : الألفاظ دالة على المعاني الذهنية ، كان هذان القولان دالين على حصول هذين الحكمين من هذين للإنسانين ، بحسب تصورهما الذهني ، ولا تناقض في ذلك .

وإذا صح أن مدلول الألفاظ هو ما في الأذهان لا ما في الأعيان ، فإن ما في الأذهان أمور متشخصة مقيدة متميزة عن باقي الشخصات الذهنية ، والحق من حيث ذاته معتل عن سائر الشخصات والتصورات الخارجية والذهنية والعقلية .

(١) ساقطة من المطبوعة .

فكيف تكون الألفاظ اليسيرة المركبة تركيباً جزئياً ، دالة على ذاته المطلقة دلالة تامة على سبيل المطابقة ، دون اشتراك بحكم وضعي ، أو مفهوم مقيد بقيد وضعي ، أو اصطلاحى . هذا تمذره بين جداً .

وبعد أن قررنا حكم ما قصدنا تقريره باللسانين الذوقى والعقلى فلننتعم ذلك بذكر ما يقتضيه حكم اللسان فى هذا الإسم ، ليحصل الجمع والتطبيق الذى التزمته فى أول الكتاب ، والتوفيق بين الحكم الذوقى والاصطلاح اللغوى العربى ، والله الموفق .

قال بعض أهل العربية فى الإسم « الله » : إنه قد خص بسبع خواص لا توجد فى غيره من الأسماء .

أحدها : أن جميع أسماء الحق تنسب إلى هذا الإسم ، ولا ينسب هو إلى شيء منها . واستدل بقوله تعالى : « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها » . فنسب جميع أسمائه إليه ، ولم يفعل ذلك بغيره ، تنبيهاً على جلالاته .

ومنها كونه لم يسم به أحد من الخلق ، بخلاف باقى الأسماء ، واستدلوا بقوله « هل تعلم له سمياً » أى هل تعلم شيئاً يسمى بالله غيره .

ومنها أنهم حذفوا « يا » من أوله وزادوا ميام مشددة فى آخره فقالوا « اللهم » ولم يفعل ذلك بغيره .

ومنها أنهم ألزموه الألف واللام عوضاً عن همزته ، ولم يفعل ذلك بغيره .

ومنها أنهم قالوا يا : الله . فقطعوا همزته ، ولم يفعل ذلك بغيره ، وجمعوا بين

يا التى هى للنداء والألف واللام ، ولم يفعل ذلك بغيره إلا فى ضرورة الشعر

كقوله :

من أجلك يا التي هيئت قلبي وأنت بخيلة بالود عى

وأنشد القراء

مبارك هو ومن سمه على اسمك اللهم يا الله

وقال آخر

يا لفلان اللذان فرأ إيا كما أن تكسباني شراً

ومنها : تخصيصهم إياه في القسم بحالة لا تكون غيره وهو إدخالهم التاء

عليه في قولهم « تالله » لا أفعل . وقولهم : « وايمين » الله لأفعلن .

فتذكر بهذه الخواص السبع . الحكم السباعى ، الذى نبهت عليه عند

الكلام على حروفه ، مرتقياً إلى الفردية الأولى ، والتربيع التابع له ، ثم إلى الثانية

التي لها الألفية ، والحكم الخماسى التالى له وامقترن به ، واعتبر التطبق الذى بين

الحقائق ، وتبعية ما ظهر من الجزئيات ما بطن من أصولها الكمية ، يفتح لك

أبواب شتى من المعارف العزيزة والله المرشد .

### اشتقاق لفظ الجلالة :

وأما اشتقاق هذا الاسم الكريم ، فأحدها مأخوذ من « أه » الرجل إلى

الرجل ياله إلاها ، فزع إليه ، فأله ، أى أجاره وآمنه .

والاشتقاق الثانى ، مأخوذ من « واه » يواه ، وأصله « ولاء » فبدلت

الواو همزة ، كما قالوا . وساد وإساد . ووشاح وإشاح . والواه عبارة عن المحبة

الشديدة ، وكان يجب أن يقال : مألوه ، كمعبود ، لكن خالفوا البناء ليكون



اسم علم ، فقالوا : إله (١) . كما قيل للمحسوب والمكتوب : حساب ، وكتاب .  
الاشتقاق الآخر مأخوذ من « لاه » يلوه . إذا احتجب ، والآخر « لاه »  
يلوه إذا ارتفع .

والآخر اشتقاقه من ألهت بالمسكان إذا أمت به .

والآخر اشتقاقه من الإلهية ، وهي القدرة على الاختراع .

والوجه الآخر في اشتقاقه قالوا : الأصل في قولنا الله : الهاء ، التي هي كناية  
عن الغائب . وذلك أنهم أثبتوا موجزاً في نظر عقولهم ، وأشاروا إليه بحرف  
الكناية ، ثم زيد فيه لام الملك ، لما علموا أنه خالق الأشياء ومالكها ، فصار  
« له » ، ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً ، ونحوه توکیداً لهذا المعنى . فصار  
بعد هذه التصرفات على صورة قولنا « الله » .

والآخر : أن الرجل ياله ، إذا تحير في الشيء ، ولم يهتد إليه ، والوله ذهاب  
العقل . والآخر « واه » الفصيل إذ واع بأمه . والمعنى : أن العباد مولعون  
ومواعون في التضرع إلى الله في كل الأحوال .

والآخر اشتقاقه من أله ياله إلهه ، كعبد يعبد عبادة ، وقرأ ابن عباس  
رضي الله عنهما « ويدرك وإلهتك » أي عبادتك . وقيل أيضاً : أصل هذا الإسم  
« إله » ثم أدخلت عليه الألف واللام ، فصار الإله ، ثم خففت الهمزة بأن  
حركتها على اللام الساكنة قبلها ، وحذفت فصار اللاه . ثم أجريت الحركة  
العارضة مجرى الحركة اللازمة فأدغمت اللام الأولى في الثانية ، بعد أن سكنت  
حركتها فقبل « الله » .

(١) في المطبوعة الإله .

فبهذا قد بينا ما يختص بهذا الاسم الجامع من الشرح من حيث لذوق  
ومن حيث البحث النظري ، ومن حيث الاصطلاح اللغوي .

### تطابق معاني الاسم ظاهراً وباطناً

فأنت إذا اعتبرت وجوه اشتقاقته وما فيها من المعاني وأسقطت ما هو  
كالمكرر منها ، من حيث اندراج بعضها في البعض اندراجاً ، عنوباً ، علمت أيضاً  
صورة المطابقة بين معاني هذا الاسم ، من حيث ظاهره ، وبين الأسرار  
الباطنة المنسوبة إليه فيما مر . ولولا التطويل لعينتها لك ، ولكن فيما ذكر غنية  
للبيب المتبصر .

ولما لم يصح استناد العالم إلى الحق من حيث ذاته لما بينا ، بل من حيث  
معقولية نسبة كونه إلهاً ، وتعقل الحق من كونه إلهاً اعتباراً زائداً على ذاته ،  
وتعلق العالم بالحق ، والحق بالعالم ، إنما يصح بهذه النسبة ، فلا جرم صدر مرجع سائر  
الأسماء والمراتب والنسب إلى هذه النسبة الواحدة الجامعة لسائر مذكر فإنها أصل  
كل حكم واسم ، ووصف ، وعت ونسبة ، وغير ذلك مما يستند إلى الحق سبحانه ،  
ويضاف إليه ، فافهم والله المرشد .

### رب

وإذ أوضحنا سر الحمد ومراتبه وأقسامه ، وسر الاسم الله المضاف إليه  
الحمد في هذه السورة ، فلنبين سر الاسم « الرب » التالي له فقوله :

هذا الاسم لا يعقل ، ولا يرد إلا مضاعفاً ، وله من حيث الاصطلاح اللغوي  
خمسة أحكام تستلزم خمس صفات .

فأما الأحكام فالثابت ، والسيدة ، والإصلاح ، والمالك ، والتربية . لأن  
الرب هو المصلح ، والسيد ، والمالك ، والثابت والمرئي .

## صلاحه تعالى

فأما سر كونه مصلحاً ، فلأن الممكنات من حيث هي وبالنظر إليها ، ليس نسبتها إلى الوجود وقبوله والظهور به ، بأولى من بقائها (١) في مرتبة إمكانها ، من حيث نسبة الاقبول واللاظهور . فترجيح الحق جانب إيجادها على بقائها في حجاب إمكانها ، مع ثبوت أن الخير في الوجود والشرف في العدم ، وكونه سبحانه يزيد العبد إلى نعمة الإيجاد من كونه إيجاداً فحسب نعماً آخر لا تحصى ، ولا يقدر أحد على أداء شكر اليسير منها ، كالصلاح (٢) التام ونحوه ، داليل (٣) على رعاية ما هو الأنفع في حق العبد ، والأولى والأصلح .

## حكم السيادة

وأما السيادة فتأبته للحق من حيث عاقبة غيرة إليه في استفادة الوجود منه وغناه بذاته عن استفادة الوجود من الغير ، لأنه عين الوجود ومنبؤه ، والغنى حقيقة إضافية سامية ، تدل على عدم احتياج الغنى إلى غيره فيثبت له الاستغناء عنه ، فقد يكون أمراً واحداً ، وقد يكون أكثر من واحد ، مع تعذر ظهور حكمه على الإطلاق ، كما بينا في سر الحمد وغيره من الحقائق .

وإنه أعنى الغنى (٤) أربع مراتب : مرتبة ظاهرة ، محل حكمها الأول عالم الدنيا ، ومادته مقاع الدنيا . ومرتبة باطنة ، وهي على قسمين : قسم لاتعدي فائده موطن الدنيا ، وهو الغنى النفسى الحاصل للقائمين من أهل النفوس الأبية

(١) في ٥ : بقائه .

(٢) في ٥ فالصلاح .

(٣) خبر للمبتدأ ، وهو : فترجيح الحق . . . وقد طال الفصل بينهما .

(٤) في ٥ : المغنى .

والمتمكنين من التصرف في الموجودات بأسرار الأسماء والحروف والتوجهات الباطنة ، والعلم بالكيمياء<sup>(١)</sup> والتسخيرات . وقسم لا تثقيد فأنثته بموطن دون موطن ، وبحال دون حال ، كحال الواثقين بالله ، والمتوكلين عليه ، والمتمكنين من التصرف مع تركه ، إيثاراً لما عند الله ، وتادباً معه .

وقسم جامع بين سائر الأقسام المذكورة .

ومراتب الفقر في مقابلة هذه المراتب المذكورة . فكل نسبة عدمية تعقل في مقابلة كل مرتبة من مراتب الغنى على مرتبة من مراتب الفقر ، وإطلاق بحال كإسراء ، والفقر الجامع المقابل للغنى الجامع لا يصح إلا للإنسان الكامل<sup>(٢)</sup> فافهم .

## حكم الثبات

وأما حكم الثبات وهو الحكم الثالث من الخمسة التي للاسم « ثب » فهو ثبات الحق من حيث ذاته ، ومن حيث امتيازها عما سواها ، بالأمر الثابتة له .

(١) الكيمياء خرافة توحى بإمكان تحويل العناصر إلى ذهب . أنظر الرد على المؤمنين بها في مقدمة كتاب [ جواهر المعاني ، في تفسير السبع المثاني ] لعلي ابن محمد الشيرازي . مخطوطة خزائنية - تفسير - الأزهرية . وعليه كتب الغنى النفسى هنا غير حقيقى . ونا يجب ملاحظته أن جميع هذه التصرفات بعيدة عن أهداف الصوفية ، وأهلها غير معدودين منهم .

(٢) وهو الفقر إلى الله وحده ، والغنى به عن كل شيء . فإن ملك فكأن لم يملك . وهو مقام دلى وقت لا يسمن فيه غير رضى ، ومقام : . أبيت عند ربي يطعمنى ويسقنى ، أنظر تحقيقه في [ العبادلة ] للشيخ الأكبر من تحفيقنا وإشراف مكتبة القاهرة .

بكل وجه ، وعلى كل حال ، وفي كل مرتبة دون مشارك وقد ذكرتها على سبيل  
الحصر في مراتب التمييز من قبل ، فلا حاجة إلى إعادتها ، ومن وقف عليها  
علم سر ما أشرنا إليه .

### حكم الملك

وأما حكم الملك ، فظاهر في الـكون من حيث إحاطة الحق به علماً ووجوداً  
وقدرة ، وكون مشيئة الـكون تابعة للمشيئة الإلهية كما أخبر وأظهر وعلم ، فهو  
يفعل أولاً ما يشاء كيف شاء ، ومتى شاء ، وبما شاء ، وفيما شاء .

### حكم التربية

وأما حكم التربية فيختص بالإمداد الحاصل لكل موجود ممكن من الحق ،  
ليدوم وجوده ويبقى فإن الوجود لما لم يكن ذاتياً له ، بل مستفاداً افتقر  
إلى الإمداد بما به بقاءه ، وإلا فالحكم العدمي الإمكانى يطلبه في الزمن الثاني  
من زمان وجوده وهو قابل له . فدوام حكم الترجيح الحاصل بالإبقاء وشروطه  
بما لا يستغنى عنه ممن في وجوده .

### لوازم الأحكام

وأما الصفات الخمس اللازمة للأحكام فهي التلوين المقابل للثبات ، والعبودية  
المقابلة للسيادة ، والإعدام وإهلاك في مقابلة الإصلاح والإبقاء ، والإيجاد ونحو  
ذلك ، والمملوكية المقابلة لنسبة المالكية ، وعدم قبول التربية والظهور بحكمها  
في مقابلة التربية .

وبعض هذا يندرج في البعض ، فالتلوين مندرج في الثبات ، لأنه عبارة

(۱) في المطبوعة : فهو .

عن التغير ، وحكم التغير ثبت لنفس التغير والتغير ، والمحو ثبت في الإثبات ، وكذلك المحو ثبت له أنه محو ، وأنه ممتاز بهن الحكم ، عن سواه من حيث مغيره ، فحكم التثبيت ضمن الحكم شيء ، لأن كل حكم يقتضيه أمر لذاته - كان مكن - فهو ثبت له ، وثبت اختصاصه به أو مشاركة غيره له فيه .

وَمَا يَدْرَجُ الْعِبُودِيَّةُ فِي تَسْبِيحِهِ فَمِنْ أَنْ تَعْبُودِيَّةُ عِبْرَةٌ عَنْ سَبْءِ جَمْعَةٍ بَيْنَ سَبْئِ الْفَعْلِ وَالْفِعْلِ ، وَتَقْتَضِيَانِ تَوَاقُفَ مَعْرِفَةِ كُلِّ مَنَّهُمْ وَظُهُورَهُ عَنِ الْآخِرِ عَمَّا لَاشِيءُ لِأَحَدِهِمْ عَنِ الْآخِرِ ، فَتَسْبِيحُ الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ حَاجَةٌ (۲) .

وَمَا يَدْرَجُ مِنْ حَيْثُ لَا فِعْلٌ لَهَا فَمِنْ تَدْوِينِ تَصْحِيحِ وَتَكْشَافِ لَمَّا تَصْرِيحِ أَوْدَانِهِ لَا يُؤْتِرُ مَوْزِحِي يَنْزُرُ ، فَمِنْ مَيْشَرِ حَكْمِ لَا فِعْلٍ فِي مَعْنَى ، ثُمَّ يَسْرِي مِنْهُ بِنِي مِنْ يَكُونُ مَحَلًّا لِأَثَرِهِ وَظُهُورِ فَعْلِهِ .

وَأَمَّا تَسْبِيحِيَّةٌ وَتَسْبِيحِيَّةٌ فَتَنْتَزِعُ فِي سَبْئِ فَعْلٍ وَلَا فِعْلٍ ، لِأَنَّ رُوحَ

(۱) أي : التغير إلى الرب هو لا فاعل بعظمته وغلته .

(۲) يمكن فهم هذا الأمر من قوله تعالى : وَتَعْبُدُونَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدْهُ فَإِنَّكُم مِّنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا فِي الْعِبَادَةِ لِمَا نَدْعُوهُ وَلِمَا نُنَادِيهِمْ فَاعْبُدُوا مَا دَعَاكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ لِرُوحِهِ إِنَّكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَتَوَاقِفُونَ .

(۳) يفهم هذا من الحديث : وَفِيهِ حَبِيبَتُهُ لَيْسَ بِرَبِّهِ وَرَجَاهُ وَرَبُّهُ وَبِحَرَمِهِ . . . الخ ، فالتفعل الرب يجب لعبودية المؤمنين والتواقيف والمشايد والعبادة والرعاية .

الملاك هو القدرة ، والتمكّن من التصرف والتصرف ، دون قيد وتحجير بحال دون حال ، وعلى وجه دون وجه ، وفي أمر دون أمر ، والسر في ذلك ما أسلفناه

### سر التربية

وأما التربية فهي حقيقة كلية ، تتضمن معظم أسرار التدبير الوجودي ، والحكم الكوني والرباني . وهي وإن اندرجت من بعض الوجوه فيما مر ذكره ، فلها امتياز من وجوه شتى .

منها أن الإبقاء قد يحصل بمنع ما ينافي البقاء عن أن يغلب الشيء الذي يراد بقاؤه ، ويقهره بحيث يذهب عينه أو يخفى ويضعف حكمه . وقد يكون بإمداد ما يوجب غلبة الضد انقضى للفناء ، وعلى كل حال فأنا أبين سر التربية وأدرج فيه جملا من الأسرار الربانية والكونية المتعلقة بهذا الباب مما يعظم نفعه وتجل جدواه والله الهادي فأقول :

التربية مخصوصة بالأغذية التي تدوم بها الحياة والبقاء ، والغذاء عبارة عما به قوام الصورة الوجودية ، والحياة القائمة بها ، وله ظاهر وباطن .

فلمطابق الصورة الوجودية الأعيان وأحكامها ، وللصورة المتشخصة من حيث الظاهر المشابهة لما منه تركيب الصورة الظاهرة .

ومن حيث الباطن ما لا تعرف تلك الحقيقة إلا به ، ولا تظهر ذاتها أو حكمها بدونه ، وما عدا هذين الأصلين فتبع لهما وفرع عنهما .

ونسبة كل صورة كونية معينة إلى مطابق الصورة الوجودية نسبة الأعضاء ، ولكل واحد منها ارتباط بمرتبة روحانية من مراتب الأرواح ، ولكل روح استناد إلى حقيقة إلهية من الأسماء ، وللحقائق نسب مختلفة توجب في الأرواح

قوى مختلفة ، يظهر سر ذلك وأثره في مظاهر الأرواح من الصورة العلوية وغيرها ، بواسطة الحركات والتشكلات والامتزاجات المعنوية والروحانية والصورية ، الفلكية والكوكبية وسواها ، وبين الجميع تناسب من وجه ، وتناظر من وجه آخر (۱) .

ومحل ساطنة الاسم « الرب » وحكمه في كل وقت من ذلك كله الغالب ظهورا ومناسبة وقوة ، وهكذا الأمر في الصور الإنسانية ، بمعنى أن لكل عضو من أعضاء الإنسان قوة ، ولكل قوة ارتباط بحقيقة روحانية وأسمائية وكونية صورية مادية (۲) وكل أخذ من الشكل معط للشكل ، كل فرد لفرد آخر يناسبه ، والنسب والرفائق والإضافات تشتمل في ذلك ، ويظهر حكمها ، وهكذا الأمر في مطاق الصورة الوجودية مع الحقائق الغيبية التي هي الصورة المعنوية التي طبقها هذه الصورة الطاهرة العامة الكونية .

ويتميز الإنسان من بين سائر الصور الوجودية بعدة أمور منها أن لكل

### النظريات

- (۱) قد يبدو وجه شبه بين هذا الكلام وبين نظرية المثل ، وسبق تنبيه المؤلف على أن مثل هذا إنما هو معان يخطر بها الحق على القلب دون عمد للنقل ، وقد اتفق الشيخ الأكبر أن يكون المفكر عند المحققين من الصوفية مقتبساً ، وإن كان يوافق المفكرين من غير الصوفية بعض جوانب الحقيقة . أما المحققون فينبغي تصنيف جوانبها كما وانظر دراستنا في أول (العبادة) اثر مكتبة دارالعلوم ديوبند وانظر (المشاهد) للشيخ الأكبر و (شرحها) لعجمي في التفسير (عظم)
- (۲) ألف الشيخ الأكبر كتابه « موافح النجوم » في هذا الموضوع وهذا من عناصر الوحدة عند الصوفية ، وهي مخالفة النظرية الوحيدة عند الفلاسفة . أنظر (كتاب العبادات) للتحقق من خلاف الشيخ الأكبر ومدرسته لفلسفة النظرية .



ما عداه غذاء خاصاً ، من حيث مرتبة خاصة ، على وجه خاص ، لا يتعداه ولا يتأى له التغذى بسواه ، والإنسان بجمعيته وإطلاقه يتغذى بجميع أنواع الأغذية هذا له من حيث صورته وغذائه من حيث معناه وباطنه قبواه جميع أحكام الحقائق ، وآثار الأسماء والنسب ، وظهوره بها ، وإظهاره كلها ، والانصاف بجمعها » .

واعلم أن الغذاء على اختلاف ضروبه وأنواعه مظهر صفة البقاء ، وهو من سدنة الاسم القيوم ، ولا يتغذى شيء بمنافيه من الوجه المنافي ، والمراد من التغذى حب دوام ظهور الاسم الظاهر وأحكامه ، ومر التفصيل في عين الجمع بتجلى الاسم النورى الذى هو الوجود ، والتنزه عنه إشارة إلى عود التجليات عند انسلاخها من ملابس أحكام المتجلى له ، وانتهاء حكماها فيه إلى معدنها الذى هو الغيب الذاتى ، والمرتبة المشار إليها بقوله : « كنت كنزاً مخفياً لم أعرف » الحديث ومقام : « كان الله ولا شيء معه » والله غنى عن العالمين ، ونحو ذلك ، وقد سبق فى ذلك تنبيهات كافية .

فتى كاد الاسم الظاهر أن يميل من مقام اعتداله ميلاً يوجب انصباع الباطن بحكاه الكونه صاحب الوقت والغاية ، أظهر الاسم الباطن قوته وغناه الذاتى . ومتى بالغ الباطن فى ترجيح مرتبة بنسبة غناه ونزاهته أظهر الظاهر سر توقف معرفته عليه ، وكون الظاهر مطلوباً للباطن والظاهر مستغن ، فلا تزال المجاذبة والمقارعة واقعة بين المرتبتين (١) .

### النظريات

(١) من هذا البيان ترى أن التحقيق هو : عدم استغناء الباطن عن الظاهر =

والحافظ للمحد أعنى الإنسان الكامل رزخ بين الحضرتين ، جامع لهما بيده  
الميزان فى قبة أرين (١) دائم النظر إلى عين الميزان ، الذى هو مقام الاعتدال ،  
ونقطة وسط الدائرة .

فتراه حارساً واثقاً حافظاً بأحدية الجمع صورة الخلاف ، مظهراً ناظماً فاصلاً  
يطلب من ربه أن يجوع يوماً ويشبع يوماً ، تأسياً بصورة الأصل ، وتطبيقاً  
تناسيياً بين حكم الحقائق الغيبية المجردة الباطنة والمواد الصورية التركيبية الظاهرة ،  
فإن العصمة من لوازم الاعتدال وأحكامه على اختلاف مراتب الاعتدال المعنوية  
والروحانية والطبيعية بالنسبة إلى الصور البسيطة والمركبة ، وضد الاعتدال حيث  
كان يلزمه الفناء والاختلال والتحليل وظهور الأحكام الشيطانية ، ونحو ذلك .  
فاعتبر ما ذكرته لك كياً عاماً وجزئياً فى كل مرتبة وصورة معينة ، وعضو ظاهر  
وباطن ، وأمر طبيعى أو روحى تستشرف على أسرار غريبة عزيزة ، عظيمة الجدوى .

==والعكس ، وعليه فقد كذب وافترى من اتهم الشيخ الأكبر ومدرسته بالقول  
بإسقاط التكليف ، استغناء عنها بباطن الشريعة . وقد وقعت هذه الشبهة لبعض  
الدارسين ممن لم يتمرسوا بسلوك التصوف وذوق الفكر الصوفى من رأى الشيخ  
الأكبر الذى يتلخص فى : أن المقصود من كل عمل عبادى حقيقته . أما ظاهره فهو  
للعوام . ( ومعنى هذا أن مقصود الصلاة مثلاً هو : ذوق المناجاة ، والاستغراق  
فى التسامى ، مع الوفاء بحق حركاتها . أما ظاهرها من الحركات دون باطنها من  
ذوق المناجاة فهى صلاة العوام ، وليس فى هذا إسقاطاً لها بحال . ومن الشبهات  
أيضاً قولهم بسقوط الكلمة . وهو قول حق ، لأهم بواطن من عرفوا معنى  
بينها القرآن ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ، فهم لا يشعرون ، بل يحبون  
العبادة ، وليس فى هذا إسقاطاً لها .

(١) رمز ورد فى مؤلفات الشيخ الأكبر أيضاً ، ولم نقف له على معنى . ولعله  
من باب الأدب الرمزي الذى أكثر منه الشيخ الأكبر ، ومواقع النجوم ، و  
« عنقاء مغرب » ،

## غذاء الروح وغذاء الجسد

ثم اعلم أنه كما اختص كل مزاج صوري باعتدال يخصصه ويناسبه ، وبحفظه  
تتحفظ صحة ذلك المزاج ، وبدوم بقاء صاحبه ، وتظهر أحكام القوى البدنية في  
ذلك المزاج ، على الوجه الموافق ، والميزان المناسب بالمزج المتوسط بين طرفي  
الإفراط والتفريط ، فيتأتى لجميع القوى أن تتصرف في أفعالها ، وتتعلق  
المدارك بحسب مراتبها بمدركاتها ، ونحو ذلك . كذلك للروح الإنساني قوى  
وصفات واختلاف يحصل بينها امتزاج روحاني ومعنوي ، يقوم منها نشأة  
نورانية ، ولذلك امتزاج أيضا اعتدال يخصصه ، وميزان يناسبه ، بحفظه وتحفظ  
تلك النشأة ، ويتأتى لقواه التصرف فيما أبيض لها التصرف فيه ، على نحو  
ما سبق التنبيه عليه في المزاج الصوري .

فمتى انفتحت عين البصيرة لإدراك تلك النشأة وخواصها ، وقواها وصفاتها  
وأغذيتها وأحكامها ، سرى حكم النشأة الباطنة وقواها في النشأة الظاهرة ،  
سريان حكم صورة الاسم الباطن ، والاسم الظاهر فيها ، عند تمام المحاذاة  
وارتفاع الحجب المانعة من الإدراك ، فإنها الجامعة بين الصورتين ، والفائزة  
بالحسنين ، وهي المخلوقة على الصورة ، والصورة الظاهرة الإنسانية جزء منها ،  
فإن الصورة الظاهرة نسخة الاسم الظاهر ، والأحوال الإنسانية من حيث  
تبعيتها لعينه الثابتة وحال كونها بأمرها ثابتة هي نسخة صورة الاسم الباطن .

وهذه الصورة المنقبة والناجمة بينهما من الصفات والعلوم الإلهية والأخلاق  
بالامتزاج المذكور ، التالي للامتزاج المختص بالنشأة الظاهرة ، هي نسخة صورة  
الحق من حيث حضرة الجمع والوجود وقد مر حديثها .

وإن شئت قلت : من حيث الاسم الله الجامع كيف ما أردت ، بشرط معرفة المقصود ، وخرق حجب العبارات وهذه هي الولادة الثانية ، التي يشير إليها المحققون (۱) ولها البقاء السرمدى ، والمقام العلى ، وأهل الأذواق فيها على مراتب وحصص ، نشير إليها فيما بعد إن شاء الله .

ومن هذا المقام يعرف سر الامم « الرب » وكيونته في العاء ، كما أخبر صلى الله عليه وسلم لما سئل : أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ؟ قال : « كان في عاء ما فوقه هواء وما تحته هواء » الحديث ويعرف السماء أيضاً وما يختص به من الأسرار ، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ، ولتحصيل معرفته فليعمل العاملون :

### حكمة العارفين

ثم نقول فإذا انفتحت عين البصيرة كما قلنا ، واتخذ نورها بنور البصر ، وهكذا كل قوة من قوى النشأة المذكورة تتعد بآلات النشأة الظاهرة ، ويتصل حكم بعضها ببعض ، عرف صاحبها حينئذ سر تقويم لصحة وحفظها عن النفس ، وتصريف كل قوة في خلقها ، لم يتجزأ عنها حدها ، ولم يمزج بين الصفات ، ولم يخالط بين المراتب وأحكامها ، وأقام العدل في نفسه ، وخاصة رعاياه ، وتحقق بالاسمين الحكم العدل وغيرها ، وصار مهيئ الكشف لجميع المزاج الروحاني ، كبيننا صلى الله عليه وسلم ، والكل قبله وبعده من الأنبياء

(۱) وقد سماها الشيخ الأكبر ، عطف المعاني ( أنظر : بيان الأسرار للمريدين الأخيار ) مخطوطة تصوف بالأزهرية بالقاهرة . كما سماها كثيراً بالولادة الثانية .

فما كان كمال كشفه إدراكه في مرتبة المثل كشفه مثلاً (۱) ، وما كان كمال كشفه أن يدرك في الحس أدركه في الحس ، وما كان كمال كشفه أن يدرك في عالم المعاني المجردة والحضرات الروحانية أدركه في مرتبته حيث كان على ما هو عليه .

أخبرني شيخني وإمامي الإمام الأكل رضي الله عنه : أنه منذ تحقق بهذا الأمر ما استعمل قوة من قواه إلا فيها خلقت له ، وأن قواه شكرته عند الحق لإقامة العدل فيها ، وتصريفه إياها فيما خلقت له ، وهذا من أعلى صفات مرتبة الكمال عند من عرف ما الكمال ، فكان يا أخى ممن عرف إن شاء الله (۲)

### تخطيط المحجوبين

ثم نقول وفي مقابلة صاحب هذا الذوق المحجوبون عن عالم الكشف، وهم الذين بددت نسبة أمرجتهم الروحانية عن الاعتدال المذكور ، بطمس قواهم

### النظريات

(۱) بناء على قاعدة التفاعل بين الظاهر والباطن لا مانع من استجابة الجسد المادى نفسه للشفافية وخرق العادة . قال المناوى في الكواكب ۲ / ۹۶ : ولا مانع من أن يخص الله تعالى من شاء من عباده بالتصرف في بدنين أو أكثر ، فيكون جسمه الأول بحالة لم يتغير ، ويقوم له شبحاً آخر ، وروحه تتصرف فيهما معاً ، في وقت واحد انتهى . ويقال لهؤلاء الأبدال ،

(۲) وممن كان هكذا أيضاً أستاذنا العلامة العارف المحقق الكامل سيدي الأستاذ الشيخ عبيد الخالق الشبراوى روح الله روحه . فقد بلغ من الاعتدال ظاهراً وباطناً إلى حد جعل المنكرين على التصوف يحلون مسالكه كما يحل الصوفية رضي الله عنه .

النفسانية ، واستيلاء حكم بعض الصفات الطبيعية بقهرها لباقي الصفات ، وانصباع  
ماعداء الغالب بحكم تلك الصفة الغالبة انصباعاً أوجب اضمحلال خاصيته ،  
واستهلاكه ، كما أشرنا إلى ذلك في القجلى الذاتى ، بالنسبة إلى المتجلى له التام  
التوجه والاستعداد .

فالمزاج الروحانى الذى للجاهل المدم ، الغليظ الأحمق الجافى البعيد الهطلة  
جداً فى مقابلة المزاج الروحانى المختص بصاحب الكمال المذكور ، الذى يبصر  
بالحق ، ويسمع به ، وببصر أيضاً به الحق ويسمع به كما ورد فى الحديث الثابت .  
ونظير هذا الذى ذكرناه من الصور المركبة بالنسبة إلى الاعتدال الطبيعى  
فى الأمزجة ، مزاج المعدن بالنسبة إلى مزاج الإنسان ، الذى هو أقرب للأمزجة  
نسبة إلى الاعتدال التام (۱)

وین مرتبة الكمال وحده ، ومرتبة الجاهل المحجوب المذكور وحده  
مراتب ودرجات .

فمن كانت نسبه إلى المرتبة الكمية أقرب كان حظّه من الكشف والصورة  
الإلهية ، والعلم بالحق وغير ذلك من صفات الكمال بمقدار ذلك القرب ،  
وتلك النسبة .

ومن كانت نسبه إلى المرتبة التى فى مقابلة الكمال أقرب كانت حجه  
أكثر ، وحظه من الصورة والكشف وغيرها مما ذكره أقرب  
والميزان الإلهى فى كل زمان هو كمال ذلك الزمان وحده لا غيره ، ومنه

---

(۱) تفاصيل وافية فى هذا البحث . أنظرها فى ( نقائس العرفان ) مؤسس  
الطريقة الوفاية سيدى محمد وفا - مخطوط - تصوف الأزهرية . ودار  
الكتب المصرية .

يعلم حكم الاعتدال والانحراف في مطاق الصورة الوجودية ، والصور المتعينة الإنسانية ، وفي باقى مراتب الاعتدال ، كاعتدال المعنوى والروحانى وغيرها .  
واكل ما يفتدى به من صور الأغذية خواص وقوى روحانية غير القوى والخواص المشهودة والمدركة من حيث صورته وأثره فى الأجسام ، ولتلك الخواص أحكام مختلفة على نحو ما ذكر فى الإنسان وغيره ، وبين الأغذية ومن يفتدى بها من حيث المزاج الصورى والمزاج الروحانى ، والمعنوى ، مناسبات من وجه ، ومنافرات من وجه ، والحكم فى كل وقت الاسم الرب إنما يظهر بالغالب منها وأكثرها خفية تمسر معرفتها إلا بالتعريف الإلهى (۱)

فعلى قدر المناسبة وصحة المزاج الروحانى المذكور يقوى الكشف ، ويصبح ويكثر ، وتعلو مرتبته وتشرّف نتائجه من العلوم والأذواق والتجليات ، بشرط اقتران حكم الاسم الأول ومساعدته ، كما نبهنا على ذلك غير مرة .

وعلى قدر البايئة وقلة المناسبة وضعف الامتزاج الروحانيين ، تكثر الحجب ويقل الكشف والعلم والإدراك الذوقى ، ولوازم ذلك كله .

ولهذا المقام من حيث ما يتكلم فيه الآن تمت أخراكن ذكرها فى شرح « إياك نعبد » أولى ، فأخترتها لذلك والله الميسر .

ثم اعلم أن للطبيعة من حيث هى أحكاما ، ولها من حيث تعين حكمها فى المزاج مزاج وأحكام والأرواح أيضا صفات وأحكام ، والأمر الجامع لهما أحكام ومرتبة الاجتماع من حيث هو أحكام ، واللوازم التابعة للاجتماع بها ، والأمر الجامع أحكام .

(۱) فى المطبوعة : بتعريف الإلهى .

فالتدريج والرياضة والتهذيب والسياسة ينتفع بها في خروج ما في القوة إلى الفعل ، ورسوخ بعض الأحكام العارضة المحمودة ، لتصير ذاتية أو كالذاتية ، وفي إزالة بعض الصفات ، ورفع أحكامها المذمومة ، أملاً لترسخ فيتمذر الانسلاخ عنها ، ويبقى في المحل أحكام ثابتة مضررة

وكل ذلك ليتدرج لإنسان فيصل إلى ما يناسبه من الاعتدال المعنوي والروحاني والصوري المثالي ، وغير المثالي ، ويستمر حكمه المؤجل المعلوم إلى الأجل المعلوم والمقدر ، وغير المؤجل .

فمن عرف ما ذكرناه عرف سر الصورة والظهور ، وسر الكشف والحجاب وما للأغذية في ذلك من الحكم ، ويعرف سر الخلال من الأطعمة والحرام ، وسر المجاهدة والرياضة ، وغير ذلك من الأسرار العظيمة والصورة عن الأغيار .

### المزاج يغلب قوة الغذاء

وعلم أنه كما أن الغذاء إذا ورد على محل قد غلب عليه كيفية ما ، فإنه يستحيل إلى تلك الكيفية . وكون المزاج إذا كان قوياً أبطأ قوة الغذاء وحكمه بقاؤه قوته عليه . فلم يظهر أثر الخواص المودعة في ذلك الغذاء التي لم تصدقها هذه التسمية والقاهر أبدأ أثره :

فكذلك حكم الخواص والقوى الروحانية المودعة في تلك النفس مع المزاج الروحاني والذي لا يتناول الخواص كما قلنا من اجزأت القوى الروحانية ، والصفات النفسانية العلمية منها والعملية . فإن هذا المزاج ينتهي في القوة إلى حد يقبض أعيان الصفات الروحانية ، إلى الصفة المحمودة الكاملة ، العباد حكمهم عن صاحب



هذا الحال والمزاج الروحاني المشار إليه ، واتضح حال قواها وخواصها في جنب قوة هذا الشخص وروحه (۱)

وهكذا الأمر في الطرف المذموم ، ومقام النقائص بالنسبة إلى من هو في مقابلة أهل الكمال فإن الفيض الإلهي وآثار القوى العالیه والتوجيهات الملكيه تصل إليهم في غايه التقديس والطهارة متميزة بعضها عن بعض .

فإذا اتصلت بهم انصبغت بحسب أحوالهم وانصفت بالصفة المذمومة المستوية عليهم فانقهرت الآثار الأسمائية والتوجيهات الروحانية ، تحت حكم طبيعتهم وأمزجتهم المنحرفة الماقتصة ، وظهر عليها سلطان صفاتهم المذمومة فحجبها وأخفت حكمها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في سر التجليات ، فافهم .

ومن تفاصيل هذا السر والمقام تستشرف على سر الحل والحرمة أيضا ، كما نبهت عليه فتعلم أن ثمة أموراً هي بالنسبة إلى بعض الخلق نافعة وبالنسبة إلى غيرهم غير نافعة ونظير هذا في المرتبة الطبيعية الظاهره أشياء شتى كالعمل مثلا بالنسبة إلى المحرور المحترق المزاج ، وبالنسبة إلى المبرود والمرطوب الغاب على مزاجه البالغم .

والضابط لك في هذا الباب أنه مهما ظهر لك حكم من هذه الأحكام في

(۱) هذا هو الحق . فغذاء النبي صلى الله عليه وسلم مثلا من الناحية التجليلية لا يعطى القوة للشخص العادي ليقوم بأقل الأعمال . ولكن قوة الروح النبوية كانت تحول هذا الغذاء الضعيف إلى قوة هائلة ، نعرفها من الأعمال الكبيرة التي كان يزاؤها النبي صلى الله عليه وسلم . وعلى نفس المنوال كان الصحابة والتابعون والأولياء يقومون بأعمال عبادية شاقة ، مع غذاء قليل اقتضاه الورع ، فكانت القوة معه خرقا للنواميس . وهذا هو سر الحل والحرمة الذي يتحدث عنه المؤلف بعد سطور .

الطبیعیات فاعتبر مثله فی المراتب الروحانیة ، والصفات المعنویة النفسانیة (۱) واستحضر ما أسلفت لك فی النكاحات الخمس ، وأسرارها ، من أن الأحكام الطبیعیة ناتجة متحصلة عن الأحكام الروحانیة ، والروحانیة ناتجة عن الحقائق الغیبیة فإن كنت من أهل الكشف والشهود ، فتذكر بهذا الكلام وتنزهه ، وإلا فسلم واطلب ، فإن الرزاق ذو القوة المتین ما هو علی الغیب بضنین .

ولتعتبر أيضا بعد اعتبارك بتبعیة الطبیعیات للروحانیات تولد الأرواح الجزئیة عن الأمزجة الطبیعیة ، وما للمزاج فیها وفیما يختص بها من الأحكام والآثار من حیث أنها متعینة بقدر الأبدان ، وبحسب المزاج وأرق به بعد ذلك إلى حکم الأعیان . مع الأسماء والوجود الواحد المطلق ، علی ما نهتک علیه أولا ، وانظر ما یرد لك من المجموع تر العجب العجاب (۲)

وتنزه فی عموم حکم الغذاء فی كل مرتبة ، فغذاء الأسماء أحكامها ، بشرط المظاهر التي هی محل الحکم ، وهذا هو عالم المعانی والحقائق الغیبیة . وغذاء

### النظریات

(۱) وهكذا تبدو أصول الدراسات النفسیة الصوفیة ، واختلاف منهجها عن منهج الدراسات النفسیة عند غیرهم ، وایس هذا هو العمق الآخر لدراساتهم ، بل یبلغون المدى حیثما یصعدون إلى مرتبة الجمع وجمع الجمع كما یرد من حدیث المؤلف بعد سطور .

### النظریات

(۲) من هنا یرد الصعود والنزول فی المعرفة والشهود ، فلیس یكفی السلوك الصعودی فقط ، بل لابد من السلوك النزولی لتحصیل الكمال فی المعرفة كما هو واضع من جولة القونونی فی هذه الفقرة .

الأعيان الوجود ، وغذاء الوجود أحكام الأعيان ، وغذاء الجواهر الأعراض ،  
وغذاء الأرواح علومها وصفاتها ، وغذاء الصور العلوية حركاتها ، وما به دوام  
حركاتها ، الذي هو شرط. لدوام استمدادها من أرواحها المستمدة من الحقائق  
الأسمائية ، وغذاء العناصر ما به بقاء صورها ، المنع لها من الاستحالة إلى المخالف  
والمضاد ، وغذاء الصور الطبيعية الكيفيات التي منها تركبت تلك الصور والمزاج  
فالحرارة لا تبقى إلا بالحرارة ، وكذا البرودة وغيرها من الكيفيات الروحانية ،  
والرطوبة الأصلية التي هي مظهر الحياة لا تبقى إلا بالرطوبة المستمدة من الأغذية  
لكن لا يتأني قيام المعنى بالمعنى وانتقاله إليه حقيقة وحكما إلا بواسطة المواد  
والأعراض اللازمة وهي شروط يتوقف الأمر عليها ، وليست مقصودة لذاتها ،  
والا مراده بالقصد الأول الأصلي ، فوظيفتها أنها توصل المقصود وتفصل ،  
فيعقبا المثل ، وهكذا الأمر في كل غذاء ، ومفتد على اختلاف مراتب الأغذية  
والمفتدين الذين سبق ذكر مراتبهم .

ولما كان الوجود واحداً ولا مثل (١) له ، كانت تعييناته الحاصلة والظاهرة  
بالأعيان هي التي يخلف بعضها بعضا (٢) مع أحدية الوجود فافهم .

وهنا أسرار لا يمكن كشفها ، لكن من تدر ما أومأت إليه واطلع على  
مقامه وأصله ، عرف مر ظهور صور العالم بأمرها ، ومر أرواحه والنشآت  
الدياوية والأخروية والبرزخية ، وغيرها وعرف ما ينتشى من الحركات والأفعال

---

(١) في ه ، ولا مثيل له . ويقصد بذلك الوجود الحق غير المستفاد من غيره  
وهو وجود الحق سبحانه ، والمظاهر التي تستفيد وجودها يخلف بعضها بعضا  
في الوجود وكلما انقطع الوجود عن بعض أفرادها اتصل ببعضها . أما أحدية  
الوجود فهي له تعالى وللمظاهر قبل بروزها إلى حيز اليقين .

والأحوال من كل متحرك وفاعل ذى حال ، ومن كل كوث وفساد واقع في العالم ، وما المراد بالتقصد لأول من المجموع وفيه . وما المراد بالتبعية وبالتقصد الثاني ، وما هو شرط فحسب من وجه واحد ، مراد باعتبار واحد ، وما هو شرط في مرتبة وتبع ، وهو بعينه مراد ومتبوع في مرتبة أخرى ، وحكم الوقت والحال ، والمرتبة والموطن في مجموع ما ذكر من حيث التقييد بالموطن والوقت وغيرها ، وكيف تكون هذه الأمور أيضاً تارة في مرتبة المتبوعية والمشرولية ، وأخرى في مرتبة الشرطية والتبعية ، وحكم الوقت والحال وما ذكرنا بالنسبة إلى من يتعين بها ونحسبها ، والنسبة إلى من تتعين به وليس شيء مراد في كل مرتبة بالتقصد الأول غير الإنسان الكامل ، في دزره وعصره .

ومن الأشياء ما هي مرادة بقصد أول (۱) وثن في زمان واحد باعتبارين ، وما المرتبة التي تتضمن هذه التفاصيل قبل ظهور الإنسان الكامل ، وهل يصح ذلك أم لا ، ويعرف سر الدوام والحياة والبقاء والإبقاء ، وسر الزوال والموت والقناء والإفناء ، وغير ذلك من العلوم التي يتعذر تفصيلها ، وتفصيل ترجمتها مع تعذر تسمية بعضها بأحق أسمائها ، لما في ذلك من الأخطار . وفيما ذكرنا غنية للمستبصرين وتذكرة للمشاركين ، وعبرة للمعتبرين ، والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

### لسان الظاهر

العالمين . التفسير : العالمين جمع عالم ، والعالم مأخوذ من العلامة ، وهو عبارة عن كل ما سوى الله . ولما وردت هذه السورة من حضرة الجمع ومنظمة سره ،

(۱) في هـ : بأول قصد .

وذكر الاسم الرب فيها ذكرًا مضافاً إلى كل ما سوى الله ، تنبيهاً على عموم حكمه الذي كشفت لك بعض أسرارہ ، فإن إضافات هذا الاسم كثيرة، وهذا أعماہ وأخص إضافاته المتضمن لهذا العموم إضافته إلى الإنسان الجامع الكامل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى : « فربك لنحشرنهم » وكقوله أيضاً : « وربك الغنى ذو الرحمة » وكقوله : « وأن إلى ربك المنتهى » فإنه لما كان صلى الله عليه وسلم عبد الله كما سماه الحكماہ وجمعيتہ ، وكذا كل كامل ، كانت إضافته إلى الاسم الرب بعد ذلك محمولة على أعم أحكام الربوبية وأكملها وأجمعها وما سوى هاتين الإضافتين مراتب تفصيلية جزئية ، يقعين فيما بينهما .

### لسان الباطن

وإذا عرفت هذا فنقول في شرح العالم بلسان الباطن ثم بما بعده : اعلم أن الحق سبحانه قد جعل كل فرد من أفراد العالم علامة ودائلا على أمر خاص مثله ، فمن حيث وجوده المتعين هو علامة على نسبة من نسب الألوهية المسماة بما الذي هذا الشيء الدال مظهر له ، ومن حيث عينه الثابتة فهو دليل على عين ثابتة مثله ، ومن حيث كونه عيناً ثابتة متصفة بوجود متعين هو علامة على مثله من الأعيان المتصفة بالوجود .

فالأجزاء من حيث هي أجزاء علامة على أجزاء مثلها ، ومن حيث مجموعها وما يتضمنه كل جزء من المعنى الكلى هي علامة على الأمر الكلى الجامع لها ، والوجود المطلق الذي يتعين منه وجودها .

وجعل أيضاً مجموع العالم الكبير من حيث ظاهره علامة ودائلا على روحه ومعناه ، وجعل جملة صور العالم وأرواحه علامة على الألوهية الجامعة للأسماء والنسب ، وعلى مجموع العالم .

وجعل الإنسان الكامل بمجموعه من حيث صورته وروحه ومعناه ومرتبته  
علامة تامة ، ودائلاً دالاً عليه سبحانه وتعالى دلالة كاملة .

وكل ما عدا الحق والإنسان الكامل فليس كونه علامة على ما دل عليه  
شروطاً ضرورياً مطرد الحكم ، لا يمكن معرفة ذلك الشيء بدونه ، بل ذلك  
بالنسبة إلى أكثر العالم ، والحكم الغالب ، بخلاف الحق والإنسان الكامل فإنه  
قد يعلم بكل منهما كل شيء ، ولا يعلم أحدهما إلا بالآخر ، أو بنفسه .

وموجب ما ذكرنا وسره هو أن الإنسان نسخة من كل شيء ، ففي قوته  
ومرتبته (۱) أن يدل على كل شيء بما فيه من ذلك الشيء ، فقد يغني في الدلالة  
على كل شيء ، عن كل شيء .

وهكذا الأمر في الجذب الإلهي فإن الحق محيط بكل شيء ، فمن عرفه  
معرفة تامة فقد يعرف حقيقة كل شيء بطريق التضمن أو الالتزام .

والأمر في سوى الحق والإنسان الكامل كما بينا ، فإن من عباد الله من  
يكون مبدأ فتحه الحق ، فيعرف الحق بالحق ، فإذا تحقق بمعرفته وشهوده سرى  
حكم تلك المعرفة وذلك الشهود في مراتب وجوده ، فيعلم كل شيء بالحق ،  
حتى نفسه التي هي أقرب الأشياء نسبة إليه ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك  
من قبل .

وإذا سبق العلم شرطية بعض الأشياء ، وأنه يكون سبباً في معرفة غيره ،  
لا محالة ، تجلي الحق سبحانه للعبد الذي حانه ما ذكرنا وأمثاله في مرتبة (۲) ذلك  
الشيء وعينه ، فمرفوه من تلك الحثية في تلك المرتبة ، ثم عرفوا به ما توفقت

(۱) في المغربية : ورتبته . (۲) في المغربية : في رتبته .

معرفة على هذا الشرط ، ولكن من حيث النسبة الإلهية المشار إليها ، وارتفاع حكم النسب الكونية . وسريان حكم الوجه الخاص ، فلم يعرفوه إذاً إلا بالحق ، كما بينا ذلك في سر الطرق ، فبعض التجليات علامة له على تجليات آخر أنزل منها مرتبة ، من حيث أن المعرف يجب أن يكون أجلى من المعرف ، ومقدماته عليه ، ولا خلاف في تفاوت التجليات عند المحققين من حيث القوابل ، ونحسب تفاوت الأسماء والحضرات التي منها يكون التجلي ، وفيها يظن ، وبعض مظاهر التجليات من كونه مظاهر يكون علامة على مظاهر أخرى ، كما أن بعض التجليات والمظاهر يكون حجاباً على تجليات ومظاهر وغيرها ، مع أحادية المتجلى في الجميع فافهم .

فالتفاوت بالمراتب ، والاطلاع على المراتب بحسب العلم ، والحصول العلم أسباب كثيرة من العلامات والطرق وغيرها يطول ذكرها .  
ثم أقول : وقد تحصل لبعض النفوس في بعض الأحياء عند هبوب النفحات الجودية الإلهية أحوال ، توجب لها الإعراض عما سوى الحق ، والإقبال بوجوه قلوبها بعد التزويج التام إلى حضرة غيب الذات ، في أسرع من لمح البصر ، فتدرك من الأسرار الإلهية والكونية ما شاء الحق ، وقد تعرف تلك النفس هذه المراتب والتفاصيل ، وقد لا تعرف ، مع تحققها بما حصل لها من العلم المتعلق بالحق ، أو بالكون ، مما لم يكن له دليل ولا علامة غير الحق ، بل كان الحق عين العلامة ، كما أمرنا إلى ذلك من قبل ، والعوالم كثيرة جداً ، وأمهراتها هي الحضرات الجودية التي عرفتكم ما هي .

وأول العوالم المتعينة من العوالم (المطلق) <sup>(۱)</sup> عالم المثلث المنطلق ، ثم عالم

(۱) ساقطة من المغربية والمطبوعة .

التبیین ، ثم عالم القلم واللوح ، ثم عالم الطبيعة من حيث ظهور حکمها فی الأجسام بحقیقتی المیولی والجسم السکلی ، ثم العرش . هكذا علی الترتیب إلى أن ینتهی لأمر إلى الإنسان فی عالم الدنیا ، ثم عالم البرزخ ، ثم عالم الحشر ، ثم عالم جهنم ، ثم عالم الجنان ، ثم عالم الکتاب ، ثم حضرة أحدیة الجمع ، واله جود . لذي هو ینبوع جمیع العوالم فافهم والله لهادی



## الرحمن الرحيم

التفسير : لما تكلمت على مفردات قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين » وبيئت ما يختص بكل كلمة منها من الأسرار الكلية ، والأحكام الجمالية اللازمة لها احتجت أن أتكلم على هذه الآية مرة أخرى ، بتنبيه وجيز جمل ، لتفهم من حيث جملتها وتركيبها ، كما علمت من حيث مفرداتها ، وهكذا أفعل في باقي السورة إن شاء الله ، ثم أضيف إلى ما سبق ذكره من التنبية الجملي المذكور الكلام على الاسمين « الرحمن الرحيم » حسب ما يستدعيه هذا الموضع ، وإن كان فيما سلف غنية ولكن لا بد من التنبية على حكامها هنا مع تقدم ذكرها في البسمة .

فمقول : اعلم أنه لما كان ظهور الحمد من الحامدين له محمودين إنما يكون في الغالب بعد الإنعام ، وفي مقابلة الإحسان ، وأنهى من ذلك الحمد الصادر من العارفين المخلصين ، لا في معرض أمر مخصوص ، فإن نفس معرفتهم المستفادة من الحق بأنه سبحانه يستحق الحمد لذاته ، وما هو عليه من الكمال ، من أجل النعم وأسنانها ، ولم يخل أحد من أن يكون على إحدى حالتين : الراحة أو النكد ، وضح عند المحققين أن الحق أعرف بمصالح عباده وأرعاها لهم منهم . لا جرم جمع سيد العارفين والمحققين صلى الله عليه وسلم حكم الحمد في قوله في السراء : « الحمد لله المنعم المتفضل » وفي قوله في السراء : « الحمد لله على كل حال » . تنبيهها على أن الحال الذي لا يوافق أغراضنا وطباعنا ، لا يخلو عن مصلحة أو مصالح لا ندركها ، يعود نعمها علينا .

فتلك الأحوال وإن كرهناها فله فيها رحمة خفية ، وحكمة عليية يستحق منا

الحمد عليها ، وذلك القدر من الكراهة هو حكم بعض أحوالنا علينا مع التجاوز الإلهي عنا في أمور كثيرة ، كما أخبر بقوله تعالى : « ما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير » ويقول نبيه صلى الله عليه وسلم في آخر حديث أنى ذر رواية عن ربه : « فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

فما من حال يكون فيه أحد من العباد حتى المكروهة ، إلا والحق يستحق منه الحمد على ذلك من حيث ما في ضمه من المصالح التي يشعر بها كل أحد ، كمسألة عمر رضى الله عنه ، ومن تنبه لما أدركه ، وهذا من شمول النعمة وعموم الرحمة ، فافهم .

ثم اعلم أن الحمد يتولد بين إحسان المحسن ، وبين من هو محل لإحسانه ، وهكذا الأمر في سائر الأوصاف الكمالية المضافة إلى الحق إنما يظهر بين هاتين المرتبتين الإلهية والكونية .

وما كان أقوى موجبات الحمد ومنتجاته الإحسان ، وكان قول القائل « الحمد لله » تعريفاً بأن الحق مالك الحمد ، ومستحقه ، والمختص به دون غيره ، على اختلاف مراتبه التي سبق بيانها ، وتفصيل أحكامها الكلية . وكان الخبر حقيقة كلية مطابقة ، وكذا الاسم « الله » المضاف إليه هذا الحمد المطلق ، كما سبق ، ولم يمكن أن يتعين المطلق حكيم من حيث هو مطلق ، ما أسبقنا ، جاء التعريف بالاسم بالاسم « الرب » الذي قلنا : إنه لا يرد إلا مضافاً وأخذه إلى العالمين ، تعريفاً يسمى الاسم « الله » في هذه المرتبة ، ومن هذا الوجه .

وأضاف الرب إلى العالمين بياناً لعموم سلطنة ربوبيته ، وشمول حكمه لهيته ،

وإثبات نفوذ أمره في العالم وقدرته من جهة الملك والتربية ، والتصريف وغير ذلك ، مما صر بيانه .

فلما عرف الإنعام وتعينت مرتبة المنعم المحمود على الإنعام ، احتبج بعد ذلك إلى أن يعرف أن وصول الإنعام المثمر للحمد ، وانبين علو المحمود على الحامدين وربوبيته وشمول حكمها إلى العالمين ، الذين هم مجال هذه (۱) الأحكام ، ومظاهر هذه النسب والصفات ، بنى طريق هو ، وكفى . أقسامه ، فإن ذلك مما يستفيد المنعم عليه منه معرفة بالمنعم والإنعام ، فيكامل حضوره في الحمد ، ويعلو ويتسع .

فلا جرم ذكر سبحانه بعد ذلك الاسمين « الرحمن الرحيم » دون غيرهما ، إشارة إلى أن الإنعام والإحسان المثرين للحمد والشكر هما من أنواع هذين الاسمين .

فإنه لو لا الرحمة وسبقها الفضب لم يكن وجود الكون ، ولا ظهر للاسم المنعم والمحسن وأخواتهما عين ، ولهذا كان الاسم الرحمن توفى في الخيطة والحكم والتعلق والجمعية للاسم الله .

فعرف سبحانه بهذين الاسمين هنا أن لوصول إنعمه طريقين ، وأن إنعمه على قسمين ، فأحدى الطريقين سلسلة الترتيب ، مرتبة لأسباب ، والوسائط والشروط ، والطريق الأخرى مرتبة رفع الوسائط ، وما ذكرنا الاسم من الوجه الخاص الذي ليس للأسباب والأحوال فيه حكم ولا مشاركة ، وقد نهدت على ذلك غير مرة .

(۱) في المطبوعة والمغربية : مجالى هذه .

وأما القسمان : فالعموم والخصوص ، فالعموم للوجود المختص بالرحمن ،  
فإن الرحمة كما بينا نفس الوجود ، والغضب يتبين بالحكم المدمى اللازم للكثرة  
الإمكانية ، والسبق هو الترجيح الإيجادي .

والرحمن اسم للحق من كونه عين لوجوده ، فإن أسماء الحق إنما تضاف  
إليه بحسب الاعتبارات المقيمة بالآثار والقوابل ، ولهذا كثرت مع  
أحادية انسمى .

ولما كان التخصيص حكماً من أحكام العموم ، وفرعاً عليه ، اندرج  
الاسم « الرحيم » في « الرحمن » ولما كانت الأوهية من حيث هي مرتبة  
معقولة لا وجود لها ، وكانت من حيث الحق المصوت بها والنسب لا تغاير ، لما بيننا  
أن الاسم من وجه هو المسمى ، كان لاسم « الله » جمعاً لمراتبه وسمواته  
وكان « الرحمن » أخص منه لدلالته على الوجود فحسب ، واختص الاسم  
« الرحيم » بتفصيل حكم الوجود ، وبظواهر تعينه في الموجودات

فإن فهت ما بيته لك ، وتذكرت ما أسننته في شرح هذين الأسمين  
وسر الاستواء ، وسر العرش والكرسي ، تحققت معرفة شاء الله ،  
واستشرفت على كثير من أسرارها .

ثم نقول : وكل شيء ، فالله وأن يكون سداً بين حق من حيث هو وبين  
أو لوجود جمعاً وفرادى ، فلماذا عبر سبحانه به هذين الأسمين في مرتبة التمجيد  
والرياسة على بقى الأسماء ، فقال عز وجل : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن  
أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .

ثم اعلم أن ارحمة حقيقة واحدة كلية ، والتعدد المنسوب إليها ، المشار إليه في الحديث « بأن لله مائة رحمة » راجع إلى مراتبها ، واختصاصها بالمائة إشارة إلى الأسماء الكلية المحرض على احصائها ، وهكذا الأمر في الدرجات الجنانية . فما من اسم من أسماء الإحصاء إلا وللرحمة فيه حكم ، فإن الأسماء كما بينا من وجه عين المسمى ، والمسمى هو الرحمن الذي له الوجود المطلق ، وقد عرفت مما أسلفنا أن الأسماء لا يظهر حكمها إلا بمظاهرها ، ومظاهرها إذا لم تعتبر من حيث وجودها كانت نسباً عدمية أيضاً ، ولا اعتبار للنسب إلا بالوجود ، فحكم الأسماء والأعيان التي هي المظاهر تابع للوجود ، وهذا من سر عموم حكم الاسم « لرحمن » الذي نبهنا عليه .

فالرحمة الواحدة المرسله إلى الدنيا هي النسبة الجامعة من نسب الرحمة ، ظهرت في الموطن الجامع ، لما بينا من أن تجلي الحق وحكم أسمائه يتعين في كل حال ووقت وموطن بحسب القوابل والأحكام المختصة بها ، والتسعة والتسعون رحمة (۱) هي عبارة عن مراتب الرحمة وأحكامها في أسماء الإحصاء .

فالنسبة الجامعة تظهر حكم الرحمة من الوجه الكلي ، وبالأسماء المذكورة تظهر أحكامها التفصيلية ، وبأحادية جمعها يظهر في آخر الأمر سر سبقها للفضب . وقد بينا غير مرة أن الآخر نظير الأول ، بل هو عينه ، خفي بين الطرفين ، لتداخل أحكام النسب المتعينة بين البداية والنهاية ، ثم تكمل حكم الأوامر في آخر الأمر ، فتظهر له الغلبة في النهاية ، فإن الحكم في كل أمره والأوليات ، ولكن بسر الجمع كما أشرت إلى ذلك مراراً .

(۱) في المغربية : والرحمات التسع والتسعون .

فإذا كان يوم القيامة ، وانضافت هذه النسبة الجامعة إلى التسعة والتسعين المتفرعة في الأسماء وانتهى حكم الاسم المنتقم والقهار وأخواتهما ، ظهر سر سبق الرحمة الغضب في أول الإنشاء فافهم .

ولما كانت الموجودات مظاهر الأسماء والحقائق ، وكان الإنسان أجمعها وأكملها ، اقتضى الأمر الإلهي أن يكون في عباد الله من هو مظهر هذا الحكم الكلي والتفصيلي المختصين بالرحمة . فكان ذلك العبد صاحب السجلات (الذي وردت قصته<sup>(۱)</sup>) في الحديث ، وكانت بطافته الحاملة سر أحدية الجمع ، هي التي فيها لا إله إلا الله ، ولها الأولية والجمعية والأحدية ، فغلبت لذلك أحكام الأسماء كلها .

وفي التحقيق الأتم أن الرحمة لما كانت سارية الحكم في مراتب الأسماء ، بنسبة التفصيل والكثرة في مرتبة جمعيتها وأوليتها ، بأحدية الجمع ، كانت الغالبة والمغالبة حكيمين راجعين إليها ، فهي من حيث أحديتها وجمعيتها للنسب التفصيلية غالبية ، وهي بجمعيتها من حيث تفاريعها ونسبها الجزئية التعمية في مرتبة كل اسم بحسبه مغنوبة ، فهي الغالبة المغلوبة ، والحاكمة المحكومة ، وهكذا سر الحكم في انظر المشار إليه ، فإن التسعة والتسعين سجلا هي نسخ حالة ما قبح من أفعال ذلك العبد ، والبطاقة المتضمنة لا إله إلا الله هي نسخة ما حسن من قوله ، فغلب الفعل الحسن المضاف إليه تلك الأفعال السيئة ، فهو من حيث فعله الحسن غلب ومن حيث فعله القبيح مغلوب .

ومن ارتقى فوق هذا المقام رأى أن الفعل بانه فعل غلب نفسه ، فإن كمال

ساقطة من ه .

ذوق المرتقى في هذا المقام رأى أن جميع الصفات والأفعال المنسوبة إلى الكون صادرة من الحق، وعائدة إليه، ولكن بالممكنات، وهي شروط خشب كالمواد الغذائية الحاملة للمعاني التي بها يحصل التغلذى، فيصل المطلوب بها إلى الطاب ويتحد به، مع عدم المغايرة وتنفصل هي من البين، فيرتفع البين فافهم.

وقد بقيت تمة تختص بالاسم « الرحمن الرحيم » نذكرها ونختم الكلام بها عنيهما إن شاء الله فنقول:

### حضرات الرحمة

علم أن الحضرات الكلية المختصة بالرحمة ثلاثة. حضرة الظهور، وحضرة البطون، وحضرة الجمع. وقد سبق التنبيه عليها في شرح مراتب التمييز، وفي مواضع أخر أيضاً. وكل موجود فله هذه المراتب، ولا يتخو عن حكمها، وعلى هذه المراتب الثلاث تنقسم أحكام<sup>(۱)</sup> الرحمة في السعداء والأشقياء، والمتنعمين بنفوسهم دون أبدانهم، كالأرواح المجردة وبالعكس، والجامعين بين الأمرين، والسعداء في الجنة أيضاً من حيث نفوسهم بعلومهم دون صورهم، لكونهم لم يقدموا في جنة الأعمال ما يستوجبون به النعيم الصورى، وإن كان فيزربير بالنسبة إلى سواهم، وعكس ذلك كالزهاد والعباد الذين لا علم لهم بالله، فإن أرواحهم قابلة الحظ من النعيم الروحاني، لعدم المناسبة بينهم وبين الحضرات الإلهية العلمية.

ولهذا أى عدم المناسبة لم يتعلق بهم زمان العمل بما وراء العمل وثمرته، بل ظنوه الضاية فوقوا عنده، واقتصروا عليه، رغبة فيما وعدوا به، أو رهبة مما حذروا منه.

(۱) في المغربية: تكون أحكام

وأما الجامعون بين النعيمين تماماً فهم الفائزون بالحظ الكامل في العلم والعمل ، كالرسال صلوات الله عليهم ومن كملت وراثته منهم أعنى الكامل من الأولياء .

ولما كانت الرحمة عين الوجود ، والوجود هو النور والحكم العدمية الزاخرة كشمسك عليه ، كان كل من ظهر فيه حكم النور أتم وأشمل ، فهو أحق العباد نسبة إلى الحق وأكمل . ولهذا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه أن ينور صاهره وعدد الأعضاء الظاهرة كالشعر والجلد واللحم وغير ذلك ، ثم عدّد القوى الباطنة كالقلب والسمع والبصر ، وما فرغ من التفصيل نطق بلسان أحديّة جمعه فقال : « اجعل لى نوراً وجعائى نوراً » . وهذا هو عموم حكم الرحمة ظهراً وباطناً ، وإجمالاً وتفصيلاً ، من جميع الوجوه .

وصاحب هذا المقام لا يبقى فيه من الحكم لإمكانى الذى له وجه إلى العدم إلا نسبة واحدة من وجه واحد ، بها تثبت عبوديته ، وبها يتدار عن هو على صورته ، وتذكر تعريف الحق سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم بأنه أرسل رحمة للعالمين . وأنه بالمومنين رؤف رحيم ، وتضرع إلى الله فى أن ترث من هذا السيد الأكمل هذا المقام الأشرف الأفضل ، وصاحبه هو الإنسان الكامل ، والحال المذكور هو من أكبر أجزاء حد الكمال ، ومن أتم الأوصاف المختصة به ، فاعلم ذلك . ثم ترجع إلى ما كنا بسبيله فنقول :

وهكذا الأمر فى جهنم فإن المؤمن لا تؤثر النار فى باطنه ، والمنافق لا يعذب فى الدرك الأعلى المتعلق بالظاهر ، بل فى الدرك الأسفل المختص بالباطن ، والمشرک يعذب فى الدرك الأعلى والأسفل ، فى مقابلة السعيد التام السعادة .



وهنا أمور لا يمكن ذكرها بعرفها اللبيب مما سبقت الإشارة إليه من قبل .  
ولهذه الأقسام تفاصيل وأحكام يفضى ذكرها إلى بسط كثير ، فأضربت  
من ذكرها لذلك ، واقتصررت على هذا القدر ، وسأذكر عند الكلام على قوله  
« أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » ما يبقى من جملة أسرار هذا المقام حسب  
ما استدعيه الآية ويقدر الحق إن شاء الله تعالى .

ثم لتعلم أن التخصيص الذي هو حكم الاسم الرحيم على نوعين ، تابعين  
للقبضتين ، كما مر بيانه . أحدهما : تخصيص أسباب النعيم لأهل السعادة ورفع  
الشوائب ، كما أخبر به الحق بقوله : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده  
والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة »  
فإن الدنيا دار جمع ومزج ، فهي المؤمنون في الدنيا ممزوجة بالأنكاد والأحكام  
الموطنية ، وهي لهم في الآخرة خالصة .

فالاسم الرحيم وهو المصنف أسباب النعيم ، وسوايق الإحسان عن شوائب  
الأكدار والأنكاد .

والنوع الآخر من التخصيص هو مطلق تمييز السعداء من الأشقياء ،  
والتخليص من حكم التشابه الحاصل في الدنيا ، بسبب عموم حكم الاسم الرحمن  
وما للأشقياء في الدنيا من النعيم والراحة ونحوها من أحكام الرحمة ، وبضد ذلك  
لسعداء المؤمنين من الآلام والأنكاد .

وأيضاً فالرحمن عام المعنى خاص اللفظ ، والرحيم عام اللفظ خاص المعنى ،  
على رأى جماعة من أكار علماء الرسوم ، وهذا القول من وجه موافق لبعض  
ما أشرنا إليه بلسان التحقيق ، وإن لم يكن من مشرب أهل الظاهر . فافهم .

وانظر إلى كمال معرفة الرسل صلوات الله عليهم بالأمر ، وقول الخليل على نبينا  
وعليه أفضل الصلاة الذي حكاه الحق لنا عنه في كتابه العزيز لأبيه « يا أبت  
إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن » فراعى صلوات الله عليه من له الحكم  
من الأسماء على أبيه يومئذ ، وهو الاسم الرحمن ، فإنه كان في سلامة وراحة ،  
فنبهه على أن الاسم الرحمن اسم جامع وتحت حيطته أسماء لها أحكام غير الرحمة  
تظهر بحكم التخليص الرحمي في دار الفضل فتمتاز حصة الرحمة الخاصة عن كل  
ما ينافيها وتظهر خاصية كل اسم بحسبه . فكأنه قال له : لا تغتر بما أنت عليه  
من الأمن والدعة ، فإن الاسم المنتقم إذا انفصل عنه حكم الاسم الرحمن بالتمييز  
والتخليص المذكور ، ظهرت لك أمور شديدة تخالف ما أنت عليه الآن ،  
فاستدرك مادام الأمر والوقت موافقين ، فحجب الله إدراكه عن معرفة ما أشر  
الخليل إليه ، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وهنا سر عزيز أنبه عليه ونحتم به الكلام على هذه الآية ، وهو  
أن التخصيص المضاف إلى الاسم الرحيم ، هو حكم الإرادة فإن الإرادة كما بينا  
من الأسماء الأصلية الأول ، والرحيم ، وإن عد من الكليات باعتبار ما تحت  
حيطته ، فهو من الأسماء النائية للأسميات الأول المذكورة .

ثم التخصيص المنسوب إلى الإرادة هو في التحقيق لأنهم من حكم العلم (۱)  
إذ لو توقف كل تخصيص على الإرادة لكان نفس تخصيصها يكونها ،  
إما أن يتوقف عليها فيفرضي أي يتوقف الشيء على نفسه ، أو يتوقف على نفسه  
- وهذا لا يصح - أو يتوقف على إرادة أخرى متقدمة على هذه الإرادة

(۱) في من أحكام العلم .

والكلام في تلك كالكلام في هذه فيفضى الأمر إلى الدور أو التسلسل ، وكلاهما محال في هذه الصورة ولـ كان تخصيص العلم والحياة أيضاً متوقفاً على الإرادة ، مع ثبوت تبعيتها لهما ، وتأخر مرتبتها عن مرتبتها ، ولا يصح ذلك .

فالإرادة في التحقيق تعلق خاص للذات يتعين بالعلم ، وتظهر التخصيصات الثابتة في العلم ، لا أنها تخصيص ما لم يثبت تخصيصه في العلم ، والعلم من كونه علماً تعلق خاص من الذات . يتعين حكمه في المعلوم والمراد بحسبهما . فمعقولية القبول من الممكن لنسبة الترجيح الإيجادي ولو ازمه يعين الحكم العلمى المعين لنسبة الإرادة والاختيار وأحكامهما فافهم .

ولهذا المقام أسرار تحلى بها الأمناء ، الذين رفقوا بقدمى الصدق والعناية إلى ذروته ، فإن كنت من أهل المهمم الغالية ، والاستعدادات التامة ، فتوجه إلى الحق في أن يطاعك على مخزون هذه الأسرار ، وينبوع هذه الأنوار ، فإن منعت الإجابة فارق وانظر وتنزه ، ولا تنطق والله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوى العزيز .

## مالك يوم الدين

يتضمن عدة مسائل : أحدها سر الملك ، وسر اليوم ، وسر الدين ، من كونه بدل على العبادة وعلى الجزاء ، وعلى الانقياد ، وعلى غير ذلك مما ننبه عليه إن شاء الله تعالى . فانبداً أولاً بعون الله بالكلام على هذه الأمور من حيث لا يفرد ثم من حيث الجمع كما فعلت ذلك فيما مر فنقول :

### سر الملك

الملك : القوة والشدة، ويطلق على القدرة أيضاً ، والتصرف . وملك الطريق في الامة : وسطه وملك الدابة بتم الميم واللام : قوائمه ، وهدية أيضاً . والملكوت مباينة لكونه يشمل الظاهر والباطن .

وهذه المعنى التي تتضمنها هذه الكلمة كلها صدقة في حق الحق سبحانه وتعالى . فإن الحق ذو اقوة متين ، والهدى القيوم ، والقدر على كل شيء ، والفاعل ما يشاء ومن بيده ملكوت كل شيء .

وفي الملكوت سر لطيف ، وهو أنه مباينة في ملك ، وملك يتعمق بالظاهر دون الباطن ، لأن الملك والملك من الحق لا يتكلم . ملك القلوب والبواطن ، بخلاف الحق سبحانه ، به يتكلم جميعاً . أما خطأ فلأن « القلب بين إصبعين من أصابعه يقبله كيف يشاء<sup>(١)</sup> » وكل ظهر في باب الفعل والتصرف فتبع للباطن ، فملك الباطن يستلزم ملك الظاهر دون العكس .

ولهذا نجد من الناس من إذا أحب أحداً انفعال له ببطه وظاهره ، وإن لم يكن المحبوب ماله وساطانه ولا سيده وماله بالاصطلاح المتقرر .

(١) الحديث رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

على أن التحقيق الكشفي (۱) أفاد أن كل محب فإنما أحب في الحقيقة نفسه ،  
ولكن قامت له صورة المعشوق كالمرآة ، لمشاهدة نفسه ، من حيث المناسبة التامة  
والمحاذاة الروحانية ، فكان المسمى معشوقاً شرطاً في حب المحب نفسه ، وفي  
تأثيره في نفسه .

ومن أسرار ذلك أن الإنسان نسخة جامعة مختصرة من الحضرة الإلهية  
والكونية ، وكل شيء فيه وإن لم يتأت إدراكه على التعيين لكل أحد ،  
للقرب المفرط والإدماج الذي توجهه غلبة حكم الوحدة على الكثرة ، فإذا قام  
شيء بشيء في مقام المحاذاة المعنوية والروحانية كالمرآة إما منه أو بما يناسبه ،  
صار ذلك القدر من الامتياز والبعد المتوسط مع انسامة ، سبباً لظهور صورة  
الشيء فيما امتاز به عنه ، أو عن مثله فأدرك نفسه في الامتاز عنه ، وتأتى له شهودها  
لزوال حجاب القرب والأحدية فأحب نفسه في ذلك الأمر الذي صار مجلاد  
فافهم ، ولهذا المقام أسرار أخرى شريفة جداً ، لا يقتضى هذا الموضوع ذكرها  
وإنما هذا تنبيه وتلويح .

ثم نقول وقد قرىء كما علمت « ملك يوم الدين . ومالك يوم الدين » ولكل  
منهما من حيث اللغة معان ينفرد بها ، لا يشاركه فيها غيره .

وأهل الظاهر قد ذكروا بينهما فروقاً شتى ، ورجح بعضهم قراءة « ملك »  
ورجح آخرون قراءة « مالك » بالألف ، واستدل كل منهم على صحة ما اختارده  
بوجوه يقتضيهما اللسان ، ولست ممن ينقل هنا تفصيل مقالاتهم . غير أنى أذكر  
من ذلك ما يفهم منه الفرق بين الكلمتين ، ليتضح بذلك حكم اللسان ، ثم

---

(۱) في : على أن الكشف .

أتكلم بما فتح الحق به على في ذلك ، وما يقتضيه ذوقى ، ولو لا قصد تطبيق الأمور الذوقية على ما يقتضيه المفهوم من حيث الاصطلاح اللغوى ، لم أورد شيئاً من كلام أهل النقل ، واسكن قد استثنيت في أول التزامى المذكور في مقدمة الكتاب هذا القدر ، لهذه الحكمة التي نهت عليها .

فأقول من جملة ما ذكرنا في الفرق بين الملك والمالك : أن المالك مالك العبد ، والمالك ملك الرعية . والعبد أدون حالا من الرعية ، فوجب أن يكون القهر في المالكية أكثر منه في الملكية . فالمالك إذاً أعلى حالا من الملك . والمالك يملك من بعض الوجوه مع قهر وسياسة ، والمالك يملك على كل حال . وبعد الموت له الولاء .

وقالوا أيضاً : الحق تمدح بكونه مالك الملك . بضم الميم . ولم يتمدح بكونه ملك الملك بكسر الميم . وذلك قوله تعالى : « قل اللهم مالك الملك » (١) فثبت أن المالك أشرف من الملك .

وقالوا أيضاً : الملك قد يكون مالكا وقد لا يكون مالكا ، كما أن المالك قد يكون مالكا ، وقد لا يكون ، فالملكية والمالكية قد تنفك كل واحدة منهما عن الأخرى إلا أن المالكية سبب لإطلاق التصرف ، والمالكية ليست كذلك ، فكان المالك أولى بهذا المعنى

واعلم أنه لما كان سائر المفهومات التي تتضمنها هذه الكلمة من صفات الكمال بالأنف وبدونه كلها ثابتة للحق ، لهذا أوردت القراءة بالروايتين . فإن

(١) سورة آل عمران .

الجمع أولى وأكمل ، ولما كان أمر الحق واحداً والترجيح في كل مرتبة من مراتب الأسماء والصفات لا يصح إلا لشيء واحد من نسبة واحدة ، فبذلك الأمر الراجح يصل الأمر الإلهي الواحداني إلى غيره من الأشياء المرجوحة ، في ذلك المقام ، وتلك المرتبة ، وهو مظهر الحق ، وحامل سر الربوبية ، والتحكم على ما تحت حيطته حائض ، كما ذكر من قبل ، ونذكر أيضاً عن قريب إن شاء الله مقتضى الأمر الذوقى في ترجيح إحدى القراءتين مع جواز القراءة بهما .

ومتعلق ذلك الترجيح القراءة بملك يوم الدين ، دون مالك . لأسرار تقضيها قواعد التحقيق .

أحدها أن المالك مندرج في الاسم الرب ، فإن أحد معاني الاسم «الرب» في لسان المالك والقرآن العزيز وردح بسر الإعجاز والإيجاز ، فلو ترجحت القراءة بمالك لكان ذلك نوع تكرار ينافي الإعجاز ، والكشف التام أفاد أن لا تكرار في الوجود فوجب ترجيح القراءة إذا بملك دون مالك .

والسر الآخر فيما ذكرنا يظهر بعد التنبيه على مقدمتين : إحداهما استحضار ما ذكرت من أن الآخر نظير الأول ، بل هو عينه ، فإن الخواتم عين السوابق والمقدمة الأخرى أن جميع الأمور الحاصلة في الوجود لم تقع عن اتفاق بل بترتيب إلهي مقصود للحق ، وإن جهاته الوسائط والمظاهر .

وليس في قوة الممكنات المتصفة بالوجود في كل وقت قبول ما هو أشرف من ذلك ولا أكمل ، فإن لم تهتد العقول إلى سر ذلك الترتيب وسر الحكم الإلهية المودعة فيه ، فذلك للمعجز الكوني ، والقصور الإمكاني ، وقد لوحث

بشيء من ذلك على سبيل التنبية والتذكيرة عند الكلام على استمرار حروف  
الاسملة .

وإذا تقرر هذا فاقول : آخر سور القرآن في الترتيب الإلهي الواقع المستمر  
الحكم ، سواء عرف ذلك حال الترتيب أو لم يعرف هو « قل أعوذ برب  
الناس (۱) » وهذا الاسم ورد في هذه السورة بلفظ « الملك » دون « المالك »  
وذكر عقيب الاسم « الرب » مع عدم جواز القراءة فيها بـ « الملك » ، فدل على أن  
القراءة بـ « الملك » أرجح .

(۱) أول القرآن سورة الفاتحة ، ثم البقرة ، ثم آل عمران ، على هذا الترتيب  
إلى سورة الناس . هكذا هو عند الله تعالى في اللوح المحفوظ ، وعلى هذا الترتيب  
كان يعرض النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل كل سنة ما يجتمع عنده منه .  
وعرضه صلى الله عليه وسلم في السنة التي توفي فيها مرتين . وكان آخر الآيات  
نزولا : « واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ، فامرء جبريل أن يضعهم بين آيتي  
الربا والدين .

ولذلك فسر بعضهم قوله : « ورتل القرآن ترتيلا » . بمعنى : اقرأه على هذا  
الترتيب من غير تقديم ولا تأخير . وبذلك جاء التكمين على من قرأه معكوساً  
ولو حلف أن يقرأ القرآن على الترتيب لم يلزمه إلا على هذا الترتيب  
ولو نزل جملة كما اقترح الكفار لنزل على هذا الترتيب ، وإنما نزل في سورة  
وآياته لحاجة الناس حالة بعد حالة ، ولأن فيه التاميم والتسليم . ولأنه لا يجتمع  
نزولا . [ انظر : البرهان في متشابه القرآن الكريم ] . مخطوط علوم قرآن  
الأزهرية . وكذلك انظر : إرشاد الرحمن للأجودى في حديثه عن متشابه سورة  
البقرة . مخطوط رقم ۱۵۳ تفسير الأزهرية | .



وأيضاً فإن الحق يقول في آخر الأمر عند ظهور غلبة الأحادية على الكثرة في القيامة الكبرى ، والقيامات الصغرى الحاصلة للسالكين عند التحقيق بالوصول ، عقيب انتهاء السير وحال الانسلاخ « ان الملك اليوم لله الواحد القهار » والحاكم على الملك هو الملك ، فدل على أنه أرجح .

وأيضاً فالأسماء المستقلة لها تقدم على الأسماء المضافة ، والاسم الملك ورد مستقلاً بخلاف المالك ، ومما يؤيد ذلك أن الأسماء المضافة لم تنقل في أسماء الإحصاء الثابتة بالنقل ، مثل قوله عز وجل « فاق الإصباح وجاعل الليل سكناً » و « ذى المعارج » وشبههما .

وأيضاً الأحاديث النبوية مبينات لأسرار القرآن ، ومنبهات عليها ، وقد ورد في الحديث في بعض الأدعية النبوية « إني الحمد لإله إلا أنت رب كل شيء ومملكه » ولم يرد وما لكه ، وهذا السياق مناسب لسياق الأسماء المذكورة في أول الفاتحة .

وأيضاً ما ذكره في ترجيح المالك على الملك ، من أن المالك مالك العبد ، وأنه مطلق التصرف فيه بخلاف الملك فإنه إنما يملك بقهر وسياسة ، ومن بعض الوجوه فقياس لا يصح ، ولا يطرد إلا في المخلوقين لا في الحق ، فإنه من البين أنه مطلق التصرف ، وأنه يملك من جميع الوجوه ، فلا تقاس ملكية غيره عليه ، ولا تضاف النعوت والأسماء إليه إلا من حيث أكمل مفهوماتها ، وسياً بما سبق ووضوحه بالشرع والبرهان فاعلم .

فدل ذلك على ترجيح القراءة بملك يوم . وأما مر المالك من حيث الباطن

نقد اندرج فيما ذكرته في شرح الاسم الرب ، فأغنى ذلك عن الإعادة فافهم ،  
وتذكر ، والله المرشد .

### سر « اليوم »

لا بد قبل الشروع في الكلام على أسرار هذه الكلمة من تقديم مقدمة  
تكون مذكرة ببعض ماسلف من الأصول المنبهة على حقيقة الزمان وما يختص  
به ، وما مستنده في الإلهيات فقول :

قد علمت مما مر أن الغيب الإلهي المطلق لا يحكم عليه بالانتهاي ولا التعيين ،  
ولا التقييد ولا غير ذلك . وأن الممكنات غير متناهية ، لكن الداخل في الوجود  
من الممكنات ، والظاهر من الغيب الذاتي — في كل وقت ومرتبة وحال  
وموطن ، وبالنسبة إلى كل اسم — لا يكون إلا أمراً متعيناً ، ذا بداية  
وغاية مفردة .

والحقائق الكمية والأسماء الإلهية الحاكمة في الأكوان متناهية الأحكام ،  
نكن بعضها ينتهي حكمه جملة واحدة ، وبعضها ينتهي حكمه من الوجه الكلي  
لا الجزئي التفصيلي . وبيئت أيضاً أن الإنسان متعين متميز متقيد بعدة أمور  
وصفات ، لا يمكنه الانفكاك عن كل . لكن عن بعضها فكل ما يصل إليه  
من غيب الحق من تجل وخطاب وحكم فإنه يرد بحسبه وينصبه تحت حكمه  
ومرتبته . ومبدأ الحكم الإلهي ومنشؤه هو من التعين الأول ، وله النفوذ  
والاستمرار على نحو ما بين من قبل .

وإذا وضع هذا فنقول : أصل الزمان الاسم الدهر ، وهو نسبة معقولة

كسائر النسب الأسائية ، والحقائق الكلية . وهو من أمهات الأسماء ، وتعين أحكامه في كل عالم بحسب التقديرات المفروضة ، المتعينة بأحوال الأعيان الممكنة وأحكامها ، وآثار الأسماء ومظاهرها الساوية والكوكبية .

ولما امتاز كل اسم من حيث تقيده بمرتبة معينة ، بأحكام مخصوصة ينفرد بها مع اشتراكه مع غيره من الأسماء في أمور أخر اقتضى الأمر أن يكون محل نفوذ أحكام كل اسم ، ومعينات تلك الأحكام أعياناً مخصوصة من الممكنات ، هي مظاهر أحكامه ، ومحل ربوبيته . فإذا انتهت أحكامه المختصة به في الأعيان القابلة لتلك الأحكام من الوجه الذي يقتضى لها الانتهاء كانت السلطنة لاسم آخر ، في أعيان أخرى وتبقى أحكام ذلك الاسم إما في حكم التبعية لمن له السلطنة من الأسماء ، وإما أن ترتفع أحكامه ، ويندرج هو في الغيب ، أو في اسم آخر أتم حيطة منه وأدوم حكماً ، وأقوى سلطاناً .

هكذا الأمر على الدوام في كل عالم ودار وموطن ، ولهذا اختلفت الشرائع والإقامات ، والنجليات الإلهية ، وقهر ونسخ بعضها بعضاً مع صحة جميع ذلك ، وأحدية الأصل وحكمه من حيث أمره ، فافهم .

ولا تكون السلطنة والغلبة في كل وقت بالنسبة إلى كل مرتبة وموطن وجنس ونوع وعالم ، إلا لاسم واحد ، ويبقى حكم باقي الأسماء في حكم التبعية كما أشرت إلى ذلك غير مرة ، لأن السلطان لله وحده ، والألوهية الحاكمة الجامعة للأسماء واحدة ، وأمرها واحد ، فمظهر ذلك الأمر في كل وقت وحال ، لا يكون إلا واحداً ، إذ بالوحدة الإلهية يحصل النظام ، ويدوم حكمه في

الموجودات جميعها ، وإليه الإشارة بقوله عز وجل : « لو كان فيهما آية إلا  
الله لفسدتا » . وهذا من البين عند المحققين .

وإلى هذا الأصل يستند القائلون بالطوالع في أحكام المواليد وغيرها ،  
فيجعلون الحكم مضافاً إلى أول ظاهر من الأفق حين الولادة ، والمشروع في  
الأمر والانتهاى إليه ، وما سوى الأول الذى له السلطنة حينئذ فتبع له ، ومنصبغ  
بمحكه قافهم .

وقد عرفت أن الحق هو الأول والظاهر ، وقد نهت في هذا الكتاب  
على كثير من أسرار الأولية في غير ما موضع منه فتذكر ترشد إن شاء  
الله تعالى .

ثم نقول : فتعيين الأوقات والأيام والشهور والأعوام والأدوار  
العظام ، كلها تابعة لأحكام الأسماء ، والحقائق المذكورة والعرش والكرسى  
والأفلاك والكواكب مظاهر الحقائق والأسماء الحاكمة المشار إليها ، ومعينات  
لأحكامها .

فبالأدوار تظهر أحكامها الكلية ، الشاملة الخيطة ، وبالآيات تظهر أحكامها  
الذاتية من حيث دلالاتها على المسمى ، وعدم مغايرتها له ، كما بين ذلك من قبل ،  
وما بين هاتين المرتبتين من الأيام والساعات والشهور والسنين فيتمتعون  
ما يحصل بين هذين الأصلين من الأحكام المتداخلة ، وما يتعين بينهما من النسب  
والرقائق ، كالأمر في الوحدة التى هى نعمت الموجود البهت ، والكثرة التى هى  
من لوازم الإمكان ، والموجودات الظاهرة بينهما ، والناتجة عنهما . ففهم .

وانظر اندراج جميع الصور الفلكية وغيرها فى العرش مع أنه أمرعهم

حركة ، وكيف يتقدر بحركته الأيام . وارق منه إلى الإسم الدهر من حيث دلالة على الذات (۱) ، وعدم المغايرة كما بينا ، واعتبر الآن الذي هو الزمن الفرد الغير المنقسم ، فإنه الوجود الحقيقي وما عداه فأمر معدوم سواء فرض ماضيا أو مستقبلا ، فالوجود الآن والدور حكم الكثرة والإمكان ، وللعقولة الحركة التعلق الذي بين الوجود الحق ، وبين الأعيان .

فبين الآن والدوران المدرك مظهره في العيان وبين الوجود والإمكان المدرك بالكشف والمعقول في الأذهان تظهر الأكوان والألوان ، وتتفصل أحكام الدهر والزمان فستند الأدوار « اكتب على في خلقى إلى يوم القيمة » ومستند الآن ومحتده « كان الله ولا شيء معه » وقوله : « وهو معكم أينما كنتم » فافهم .

فبالآن تتقدر الدقائق ، وبالدقائق تتقدر الدرج ، وبالدرج تتقدر الساعات ، وبالساعات يتقدر اليوم ، وتم الأمر بهذا الحكم الرباعى والسر الجامع بينهما .

فإن انبسطت سميت أسابيع وشهوراً وفصولاً وسنين ، وإلا كان الزائد على اليوم تكررأ ، كما أن مازاد على السنة في مقام الانبساط تكرر .

---

(۱) يأتى الدهر ويراد به التأبید ، يقال : لا أفعل ذلك دهر الدهرين وأبد الآبدین ، وإن كانت إشارة إلى عدم انقطاع المدة ، فإن حد الزمان وهو الدهر مقارنة حادث لحادث ، يسأل عنه بمنى . يقال : متى جاء زيد ؟ قالوا : عند طلوع الشمس ، قالوا متى طلعت الشمس ؟ قالوا : عند مجئ زيد . فكل واحد منهما وقت لصاحبه [ انظر آخر كتاب العبادلة . للشيخ الأكبر ابن عربى ] نشر مكتبة القاهرة بالأزهر .

ومن تحقق بالشهود الذاتى ، وفاز بنيل مقام الجمع الأحدى لم يحكم بتكرار ولم ينتقل من حكم الآن إلى الأديوار ، وإن ربه أخبره أنه كل يوم هو فى شأن ، فلما أضاف اليوم إلى الهوى ، عرف شهوداً وإخباراً أنه الآن الذى لا ينقسم ، لأن يوم كل مرتبة واسم بحسبه وللهم الذات الوحده التى تستند إليها المرتبة الجامعة للأسماء والصفات ، ومن هذا المقام يستشرف هذا العبد وأمثاله على سر قوله عز وجل : « وما أمرنا إلا واحدة ككبح بالبصر أو هو أقرب » فيعلم الأقرب أيضاً ، ويشهده ، وإن لم يكيفه فاعلم ، والله المعلم الهادى .

### سر « الدين »

هذه الكلمة لها أسرار كثيرة لا تتشخص فى الأذهان ، ولا تنجلي لأكثر المدارك والأفهام ، إلا بعد استحضار عدة مقدمات عرفية ذوقية يجب تقديمها قبل الكلام عليها ، بلسان التفصيل ، وحيث نذكر ما تشتمل عليه من المعانى إن شاء الله تعالى ، وإيست فائدة هذه المقدمات مقصورة على فهم ما تتضمنه هذه الكلمة من الأسرار المنبهة عيها ، بل هى عامة الفائدة يتفجع بها فى سبق من الكلام وما يذكر من بعد وفيما سوى ذلك .

وإذا عرفت هذا فنقول : اعلم أن الصفات والنعوت ونحوهما تابعة لموصوفها والنعوت بها ، بمعنى أن إضافة كل صفة إلى موصوفها إنما تكون بحسب الوصف ، وبحسب قبول ذاته إضافة تلك الصفة إليها ، والحق سبحانه وإيان . يترك شبه حقيقته ، فإنه قد علم بما علم وأخبر وفهم أن إضافة ما تصح نسبتة إليه من النعوت والصفات لا يكون على نحو نسبتها إلى غيره ، لأن ما سواه ممكن ، وكل ممكن فمنسحب عليه حكم الإمكان ولو أزمه ، كالافتقار والتميد والمقصد ونحو ذلك ، وهو سبحانه

من حيث حقيقته مغاير لكل الممكنات ، وليس كمثلته شيء بإضافة النعوت والصفات إليه إنما تكون على الوجه المطلق الكلي الإحاطي الكامل .

ولا شك أن العلم من أجل النسب والصفات ، بإضافته ونسبته إلى الحق إنما تكون على أنتم وجهه وأكمله وأعلاه فلا جرم شهدت الفطر بنور الإيمان ، والعقول السليمة بنور البرهان ، والقلوب ، والأرواح بأنوار المشاهدة والعيان ، بأنه لا يعزب عن علمه علم (عالم) (۱) ، ولا تؤبل متأول ، ولا فهم فاهم ، لإحاطة علمه بكل شيء ، كما أخبر وعلم .

وكلامه أيضاً صفة من صفاته ، أو نسبة من نسب علمه على الخلاف المعلوم في ذلك بين أهل الأكار ، لا بين المحققين من أهل الأذواق .

والقرآن العزيز هو صورة تلك الصفة ، أو النسبة العلمية ، كيف قلت فله الإحاطة أيضاً ، كما نبه على ذلك بقوله تعالى : «عما فرطنا في الكتاب من شيء» وبقوله أيضاً : «ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين» فما من كلمة من كلمات القرآن مما يكون لها في اللسان عدة معان إلا وكلها مقصودة للحق ولا يتكلم متكلم في كلام الحق بمر يقتضيه اللسان الذي نزل به ، ولا تقدح فيه الأصول الشرعية المحققة ، إلا وذلك الأمر حق ومراد الله .

فإما بالنسبة إلى الشخص التكلم وإما بالنسبة إليه وإلى من يشاركه في المقام والذوق والفهم .

ثم كون بعض معاني الكلمات في بعض الآيات والسور يكون أليق بذلك الموضع ، وأنسب لأمر مشروحة من قرآن الاحوال كأسباب النزول

(۱) ساقطة من المغربية

وسياق الآية والقصة ، أو الحكم ، أو رعاية الأعم والأغلب من المخاطبين وأوائلهم ، ونحو ذلك . فهذا لا ينافي ما ذكرنا لما سبق التنبية عليه في سر القرآن ، وأن له ظهراً وبطناً وهدماً ومطلعاً وابطنه بطن إلى سبعة أبطان وإلى سبعين . وإذا تقرر هذا فلتعلم أن اللفظة لدين في اللسان عدة معان ، منها الجزاء ، والعادة ، والطاعة ، والشأن ، ودانته في اللغة : أذله واستعبده وسدسه وملكه . والديان : المالک ، والدين : لإسلام أيضاً . فهذه المعاني كلها تتضمنها لفظة الدين ، وهي بأسرها مقصودة للحق ، لكل كلامه وإطلاقه وحيطة . وتنبه عن التقييد بمفهوم خاص ، أو معنى معين كما مر بيده .

وأنا أومئ بن شأنه ما يبسر حق ذكره من معنى هذا الكلام بإشارات وجيزة . كما فعلت ذلك في مره ، ثم أبين معاً أحكام هذه الآية من حيث الترتيب ، وسر انتهاء القسم الأول من أقسام الفاتحة بانتهاء هذه الآية . ثم أنتقل إلى الآية الأخرى المشتملة على القسم الثاني بن شأنه تعالى .

فتنبه أولاً بشرح الجزء الذي هو المفهوم لأول القريب من هذه الكلمة في هذا الموضع ، مع أي أدرج فيه نكت شريفة ، تنبه على جعل من أسرار أحوال الآخرة وغيرها . فمن أمعن النظر فيما تذكره بنور العطرة الإلهية استشرف على أمور جنيبة ، عظيمة الجدوى ، والله الهادي .

اعلم أن الحق سبحانه ربط العواء والتجودات جنيباً وحقيقتها ، كبرياً وصغيراً ، بعضها ببعض . وأوقف ظهور بعضها على البعض ، وجعل بعضها مرآة مظهرة<sup>(١)</sup> للبعض ، فاعلم السفلى بما فيه مرآة عالم المعوى ، مظهر لآثره ،

(١) في المطبوعة : مرآة مظاهر



وكذلك العالم العلوي أيضاً مرآة تتعین وتنطبع فيه أرواح أفعال العالم السفلي ، تارة ، وصورها تارة ، والمجموع نارة أخرى ، وعالم المثال الكلي من حيث تقيده في بعض المراتب ، ومن حيث عموم حكمه وإطلاقه أيضاً مرآة لكل فعل وموجود ومرتبة ، وانفرد الحق سبحانه بإظهار كل شيء على حد علمه به ، لا غير ، وجعل ذلك الإظهار تابعاً لأحكام النكاحات الخمس ، التابعة للحضرات الخمس ، وقد سبق التنبيه على كل ذلك . فظهور الموجزات على اختلاف أنواعها وأشخاصها متوقف على سر الجمع النكاحي ، على اختلاف مراتبه المذكورة ، وأحكامها المشار إليها من قبل .

وإذا عرفت هذا فأقول : الجزء المراد بيان سره عبارة عن نتيجة ظاهرة بين فعل فاعل ، وبين مفعول لأجله بشيء وفي شيء ، والباعث على الفعل هو الحركة الغيبية الإرادية ، التابعة لعلم المنبعث على الفعل . ولذلك الحركة بحسب علم المرید حكم يسرى في الفعل الصادر منه ، حتى ينتهي إلى الغاية التي تعلق بها العلم ، وعلق بها الإرادة .

فكل فعل يصدر من فاعل ، فإن مبدأه ما أشرت إليه ، ولا بدله أيضاً من أمر به تتعین الغاية ، وتظهر صورة الفعل ، وإليه الإشارة بقولي مفعول لأجله بشيء وفي شيء ، ولا بدله أيضاً من نتيجة وأثر ، يكون متعلقه غاية ذلك الفعل وكاله .

وهذه الأمور تختلف باختلاف الفاعلين ، وقواهم وعلومهم ومقاصدهم ، وحضورهم ومواطنهم ونشأتهم ، إن كانوا من أهل النشآت المقيدة ، والفاعل المطلق في الحقيقة لكل شيء ، وفي كل شيء ، هو الحق . ولا يتصور صدور

الفعل من فاعل ويكون خالياً عن أحكام هذه القيود النسبية المذكورة إلا النشآت  
المقيدة ، فإن أفعال الحق من حيث الأسماء ، والوجه الخاص ، وآثار الحقائق  
الكنية ، والأرواح ، لا تتوقف على النشآت المقيدة ، واسكن تتوقف على  
المظهر<sup>(۱)</sup> ولا بد ، إلا أنه ليس من شرط المظهر<sup>(۱)</sup> .

وأقرب من ينضاف إليه ذلك الفعل أن يكون عارفاً ذكرنا ، أو حاضراً  
معه ، فإن من الأفعال ما إذا اعتبر بالنظر إلى أقرب من ينسب إليه سمي نوعاً  
وعبئاً ، بمعنى أن فعله ظاهراً لم يقصد به مصلحة ما ، ولا كان له فيه غرض ،  
والشأن في الحقيقة ليس كذلك فإن فاعل ذلك الفعل في الحقيقة الذي لا فعل  
لسواه هو الحق عز وجل ، ويتعالى أن ينسب إليه العبث ، فإنه كما أخبر وفهم  
« ما خلقناكم عبثاً » « وما خلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً » . بل  
له سبحانه في كل تسكينة وتحريكة حكم عجيبة ، وأسرار غريبة ، لا تهتدى أكثر  
الأفهام إليها ، ولا تحيط العقول دون تعريفه بكنهها ، ولا تستشرف النفوس  
عليها .

فلا بد من ثمرة وبداية وغاية ، ولا بد أن يصحبه لكل حكم القصد الأول ،  
والحضور ، التامين للعلم المتعلق بالغاية كما مر اسكن للفعل وإن ينسب إليه  
مراتب ، فرماعت الفعل في بعض المراتب بنعوت عرضت له من حيث النسبة  
والإضافة ، في مرتبة معينة ، أو حالة مخصوصة أو بحسب مراتب وأحوال ، فيظن  
من لا يعرف السر أن الفعل يستند إلى فاعلين أو أن ذلك النعت ذاتي للفعل  
واجب الحكم عليه به على كل مرتبة ظهر منها ، وليس كذلك بل الأمر كما قلنا .

( ۱ ) في المغربية : المظاهر

ثم اعلم أن الأفعال على أقسام : ذاتية ، وإرادية ، وطبيعية ، وأمرية ،  
والأمرية على قسمين . قسم يتحد بالأفعال الإرادية ولا يغيرها ، كأفعال الملائكة  
والأرواح النورية ، وقسم يخالف الإرادية من بعض الوجوه كالتسخير المنسوب  
إلى الشمس والقمر وبعض الملائكة ، والطبيعية في التقسيم كالأمرية ، وتتحد في  
بعض الصور بالنسبة إلى بعض الموجودات بالإرادية كاتحاد الأمرية بالإرادية .

وتم قسم جامع لهذه الأقسام الستة ، وصدور هذه الأقسام الفعلية من  
الموجودات على أنواع فإن من الموجودات ما يختص بقسم واحد من هذه الأقسام  
المذكورة ، ومنها ما يختص بقسمين وثلاثة ، على الإفراد والتركيب ، بمعنى أن  
أفعاله تصدر مركبة من هذه الأقسام ، أو تكون في قوته أن تصدر منه بحسب  
كل قسم فعل أو أفعال شتى . ومنها ما يجمع سائرهما بالتفسير المذكور . ومظاهر  
هذه الأقسام الأرواح النورية والنارية ، والأصور العلوية ، والعناصر ، وما تولد  
عنها ، وخصوصاً الإنسان وما تولد عنه في كل نشأة وحال وموطن ومقام .

وقد بقي من هذا الأصل أمر واحد وهو إسناد كل قسم من أقسام الأفعال  
إلى من يختص به من الموجودات على التعمين ، والكلام عليه يستدعي بسطاً  
وكشف أسرار لا يخوز إفشاؤها ومن عرف من ذوى الاستبصار ما أومأت إليه  
تعبه لبعض ما سكت عنه ، ولما تركت ذكره ثم نرجع إلى تبيين ما يختص بالإنسان  
من هذا الأصل ، فإنه العين المقصودة والمثال الأتم والنسخة الجامعة فنقول :

الإنسان جامع لسائر أقسام الفعل وأحكامه ، واه من حيث مجموع صورته  
وروحه في الحياة الدنيا أفعال كثيرة ، واه من حيث روحانيته حال الانسلاخ  
بالمعراج الروحاني أفعال وآثار شتى ، وتنتج جملة ، مع بقاء العلاقة البدنية والتقييد

مع بعض الوجوه بحكم هذه الدار ، وهذه النشأة العنصرية . وله أيضاً بعد مفارقة  
النشأة العنصرية بالسكنية في نشأته البرزخية والحشرية والجمانية وغيرها أفعال  
وأحوال مختلفة ، ولكن كلها تابعة للنشأة العنصرية ونتيجة عنها ، وتوسطها تتعدى  
أفعال الإنسان من الدنيا إلى البرزخ ، ثم إلى الآخرة ، وتتشخص في الحضرات  
العلوية ويثبت ويدوم حكمها كيف كان للإنسان ، وحيث كان من المراتب  
والعوالم والواطن ، فإنه لا يعرى عن أحكام المزج العنصري ، ولو أزمه ، ونتائجه  
التي يظهر بها وفيها نفسه ، إذ لا غنى له عن مظهر . ومظاهر الإنسان لا تعرى  
عن حكم الطبيعة أبداً فافهم .

### وصل من ههنا الأصل

اعلم أن أهم ما يجب ذكره وبيانه من هذه التمسيم كتمها هو أفعال المكلفين ،  
المضمون لهم عليها الجزاء ، وهم الثقلان . والتجديدات في ذلك مشاركة من جهة  
القصاص لا غير ، وليس لها عن ماورد جزاء آخر ثبت مستم الحكمة . أما الجن  
فمن وإن كما لا شك في أنهم يحوزون على أفعالهم ، ولكن لا يتحقق أنهم  
يدخون الجنة ، وأن المؤمن منهم يخالزي على ما عمل من خير في الآخرة ، فإنه  
لم يرد في ذلك نص . ولا يعرف من جهة الدوق في هذه النشأة ما يوجب الجزاء ،  
فقد يخمون ثمرة خيرهم في غير الجنة . حيث تشهد . وأما الإنسان فله مدار  
الأمر وهو محل تفصيل الحكم .

فقول : فعليه لا يخون ، إما ألا يقصد به مصاحبة ، فهو المسمى عبثاً .  
وقد سبق التنبية عليه ، وعلى أنه غير متصور للمحقق في نفس الأمر (۱) . وإنما إن

(۱) يأتي تفسيره في الكلام على رولا الضالين .

يكون مقصوداً ومتعلقاً بأمر هو غايته . وذلك الأمر إما أن يكون الحق . أو مامنه ، فما متعلقة الحق ، فإن مجازاته سبحانه عليه تكون بحسب عنايته بالعبد الذي هذا شأنه ، وبحسب علم العبد بربه ، الذي لا يطلب بما يفعله شيئاً سواه ، وبحسب اعتقاده فيه ، وحضوره معه حين الفعل ، من حيث العلم والاعتقاد . ولهذا المقام أسرار محرم كشفها .

وما من الحق يتعلق تفصيله بأربع مقامات . مقام الخوف ، ومقام التقوى ، ومقام الرجاء ، ومقام حسن الظن .

وهذه المقامات تابعة لمقامات المحبة . فإن الباعث على الفعل هو الحكم الحبي ومتعلقه باعتبار ما من الحق .

أما طلب ما يوافق الطالب ، أو دفع ما لا يوافق عنه ، أو الاحتراز من وقوع غير الموافق ، أو ترجي (١) جلب الموافق بالفعل ، أو به وبحسن الظن بمن يرجو من فضله نيل ما يروم حصوله ، من كون المرجو جواداً محسناً ، ونحو ذلك . أو المعصية مما يحذر وقوعه منه ، من كونه قاهراً شديداً العقاب ، فيخشى أن يصل إليه منه ألم وضرر .

ثم كل ذلك إما أن يتقيد بوقت معين ، وحالة مخصوصة ، ودار دون داره كالدينا والآخرة وما بينهما من المواطن . وإما ألا يتقيد بشيء مما ذكرنا ، بل يكون مراد الفاعل أحد أمرين . إما جلب المنافع ، أو دفع المضار على كل حال ، وفي كل وقت ودار ، بما تأتي له من الطرق ، أو يكون الباعث له على فعل

---

(١) في ٥ : رجاء .

الخير هو نفس معرفته بأنه حسن ، واحترازه من الشر هو نفس معرفته بأنه قبيح مضر .

ونتيجة كل قسم من أقسام الأفعال تابعة لحكم الأمر الأول ، الموجب للتوجه ، نحو ذلك الفعل ، وباعث عليه ، مع مشاركة من حكم الاسم : الدهر والشأن الإلهين ، وحكم الوطن والنشأة ، والنقص والإتمام ، وما سوى هذا فقد سبق التنبية عليه .

وظهور كل فعل من حيث صورته في مقام المجازاة والإنتاج تابع لحكم الصفة الغالبة على الفاعل حال التوجه نحوه ، ومنتهى الفعل حيث مرتبة الفاعل من توجه الذي يرتبط بتلك الصفة الغالبة ، وبحسب متعاقب همته ، لكن الغلبة المنسوبة إلى الصفات الجزئية من حيث أوليتها ، تابعة للغلبة الكلية الأولى ، المشتملة على تلك الجزئيات ، كالأمر في سبق به القدر من السعادة والشدة بالنسبة إلى محسن الأفعال الجزئية ، ومقارنهما الظاهرة ، بين السابقة والخاتمة وقد سبقت الإشارة إلى ذلك كله غير مرة ، وبيئت أن الحكم في لأشياء هو لأحدية الجمع ويظهر بالأوليات فتذكر .

نعم اعلم أن كل فعل يصدر من إنسان فإن له في كل سماء صورة تشخص حين تعين ذلك المعنى في هذا العلم ، وروح تلك الصورة هو علم الفاعل وخصوره ، بحسب قصده حال الفعل ، وبقاؤها هو بإمداد الحق من حيث اسمه الذي الربوبية على الفاعل حين الفعل ، وكل فعل فلا يتم مرتبة الصفة الغالبة الظاهرة الحكم فيه حين تعينه من فاعله .

والشرط في تعدى الأفعال الحسنة وحكمها من اللبيب إلى الأحرار أمران ، هما الأصلان في باب المجازاة ، ودوام صور الأفعال من حيث نتائجها .

أحدهما: التوحيد والآخر: الإقرار بيوم الجزاء. وأن الرب الموحد هو المجازي فإن لم يكن الباعث على الفعل أمراً إلهياً كلياً، أو معيناً تابعاً للأصلين، ونتاجاً عنهما، فإن الصورة المتشخصة في العلم العلوي، المتكونة من فعل الإنسان لا تعدى السدرة، ولا يظهر لها حكم إلا فيما دون السدرة خارج الجنة، في المقام الذي يستقر فيه فاعله آخر الأمر. هذا إن كان فعلاً حسناً.

وإن كان شيئاً فإنه لعدم صعوده وخرقه عالم العناصر، يعود فتظهر نتيجةه للفاعل سريعاً، وتصمحل وتنفى أو تبقى في السدرة لما يعطيه سر الجمع السكامن في النشء الإنساني، وما تقتضيه دار الدنيا الجامعة لأحكام المواطن كلها.

فإذا كان يوم الحشر ميز الله الخبيث من الطيب، كما أخبر: «وَيُخَدَّلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ» الآية وهذه صفة أعمال الأشقياء، الذين لا يصعد لهم عمل حسن على اختلاف مراتبهم.

والسر في ذلك أمران أحدهما: أن للكثرة حكم الإمكان كما بينا، ولا بقاء لها، ولا وجود إلا بانتمجلى الوجودى الأحدى والحكم الجمعى. ففى موجود لم يعقل إستناده إلى أحدىة المرتبة لإلهية، نلاشت أحكام كثرته وآثارها، ولم تبقى، لعدم الإستناد إلى المرتبة التى بها يحفظ الحق ما يريد حفظه. ولو لا انسحاب حكم ميثاق «أست» ونفوذها بالسر لأول تملاشى هو بالسكية.

والأمر الآخر فيما ذكرنا يتضمن أسراراً غامضة جداً، يجب كتبها، فأبقيناها فى خزائن غيبها يظهرها الحق لمن شاء كيف شاء.

وأما الموحدون، ومن يكون فعله تابعاً للأمر الإلهى الكلى والجزئى المعين،

فإن صور أفعاله تنصبغ كما قلنا بصفة علمه ، ويسرى فيها روح قصده ، ويحفظه الحق عليه . من حيث رحمته وإحصائه ، بموجب حكم ربوبيته .

فإن غلب على الفعل حكم العناصر وصورة النشآت العنصرية انحفظت في سدرة المنتهى ، مبع الأوامر الشرعية الباعثة على الفعل ، فيها غاية العالم العنصرى . ومحدد الطبيعة من حيث ظهورها بأصور العنصرى ، فجعل الحق غاية مرتقى الآثار العنصرية . وإن أفعال المكلفين بالنسبة العلية نتيجة الصور والأمزجة المتولدة من العناصر ، ومترتبة منها ، عندئذ يمكن يتعالى الشرح أصله ، ثم من العناصر لا يتعدى عالم العناصر ، فإن تعدى فتبعه حقيقة أخرى ، تكون لها العلية إن ذلك والحكم ، وفيه .

بأن خرافة همة الغافل وروحانيته عالم العناصر بانقبة مسكوة (۱) لا فناء مرتبة ذلك وحده ، تعدى إلى الكرسي ، وإلى عرش ، وإلى برج ، وإلى العمدة بقوة ومناصبه التي بينه وبين هذه العوالم ، وتكونه النتيجة من سدرته فاحفظ في أم الكتاب إلى يوم الحساب .

بأن كان يوم المصل ، القسمة أعم العباد إلى أسبوعين ، ثم من عصر جمعة مشوراء ، وهو الاحتمال الذي أشرت إليه يوم من يوم من أسبوعين ، بالتوحيد أو به وببقوة ، فيجوز يومهم حسنة ، وحسن السيرة ، فكل واحد ، ويؤجر من أنى مهضية جزاء من أنى ، فكل واحد من أسبوعين ، فاقبل بالإحسان ، والمصعب بالصدقة والإحسان ، وشبهه ، وسه من يعرف الحق

(۱) انظر رسائل سيدي خالد الجعدى في الشام .



عنه ويمحو حكمه ، وأثره ، ومنها ما إذا قدم الفاعل عليه ، وفاء له مثلاً بمثل ،  
خيراً كان أو ضده .

ونمو الجميل من الفعل وغلبته الظاهرة بصورة الترجيح تارة ، وبالحكم  
الماحي تارة أخرى راجع إلى العناية والشهودى العام ، مع الحضور ، وسبق  
الرحمة ، والشفاة المختصة بالتوحيد والإيمان ، المنفرعة في الملائكة والرسل  
والأنبياء ، الأرياء والمؤمنين ، والآخرة للعناية السابقة بصفة إلى الحق آجرأ ،  
من كونه أرحم الراحمين .

ومن الأفعال ما يكون حكمها في الآخرة هو كسر سورة العذاب الحاصل من  
نتائج الذنوب (١) ، وقبائح الأعمال . ومن الأعمال ما يختص بحوال الكمال ،  
ونقائهم خارجة عن هذه المقاسيم كلها ، ولا يعرف حكمها عن التعمين إلا أربابها ،  
والواصل من الحق في مقابلتها إلى من ظهرت به لا يسمى جزء ، ولا معاوضة .  
وتسمية المحقق مثل هذا جزءاً وأجرأ إنما هو من حيث أن العمل المشروع  
يستلزم الأجر ، كونه ناتجاً عنه ، وظاهراً به . كأن لإنسان شرط في ظهور  
عين العمل في الوجود ، وتلك سنة إلهية في هذا ونحوه . لأن هذا النوع من  
الجزاء يطلب من ظهر منه العمل أو به .

غير أنه لما لم يكن العمل يقتضى لذاته قبول الأجر والانتفاع به ، لأنه نسبة  
لا أمر وجودى ، أعاده الحق بفضله على من أضيف إليه ذلك الفعل ظهراً من  
أجل ظهوره به ، وتوقف وجوده عليه ، والاستحالة عوده من هذا الوجه على  
الحق ، فإنه كامل الغنى ، يتنزه ويحل أن يعود من خلقه إليه وصف لم تكن

(١) انظر البدور السافرة للسيوطى باب الأعمال المنجية من أهوال القيامة .

ذاته من حيث هي مقتضية لذلك . ومسر الأمر : أن المطلوب من كل مرتبة من مراتب الوجود وبها وفيها ليس غير الكمال المختص بتلك المرتبة ومظاهرها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والأفعال والأعمال مرتبة ، ولها بداية وكمال . فبداؤها الحركة الحسية ، والتوجه الإرادي الكلي ، المتعلق بظهور الكمال الذي سبق التنبه عليه عند الكلام على سر الإيجاد ونشأته . وكلها هو ظهور نتائجها التي هي غاية كل فعل وعمل .

وكمال الأعمال ونتائجها إنما يتم حصراً بصورها عن الحضرة الذاتية الغيبية ، وبرز ما إلى مرتبة (۱) الشهادة التي هي محل سلطة الاسم الظاهر ، الذي هو مرآة الاسم الباطن ومجلاه ، ومتممه تفرد حكمه . فإذا كملت في مرتبة الشهادة بظهور امتياز نتائجها ، وتبعيتها لها ، عاد الأمر كله إلى الحق مفصلاً عن محور امتيازها عنده ، في حضرة عمه أولاً ، مع أن لا فاعل سواه ، لكن توقيت ظهور الأفعال على العباد ، وإن كانوا من جملة الأفعال ، فالأفعال يتم حسب انتمائهم في الحقيقة من حيث ظهورها بهم ، لا أنهم الفاعلون لها .

وهكذا حكم الصفات التي توهم الاشتراك بين الحق والخلق ، على اختلاف أحكامهم ومراتبهم فافهم وتذكر ما سبق ذكره في سر الغذاء ، وصورة ، وألوه شرطاً في التوصل ، وظهور التفاصيل ، لا غير . وكذلك ما نمت عليه من النكات النبوتية الكاشفة لهذا السر فإنك تستشرف على أمرنا حبيبنا محمد الجدوى والله المرشد .

(۱) في المغربية : رتبة

### ووصل من شكنا الأصل

إعلم أن كل فعل يصدر من الإنسان من أفعال البر ويقصد به أمراً ما غير الحق كان ما كان ، فهو فيه يعد من الأجراء لا من العبيد .

ومتى صدر منه الفعل المسمى رأ أو عملاً صالحاً ولا يقصد به أمراً بعينه بل بفعله لكونه خيراً فقط كما سبقت الإشارة إليه ، أو لكونه مأموراً بفعله ، ويكون مطمح نظره في الأمر ، وليكن ليس لكونه أمراً مطمئناً ، بل من حيث الحضور فيه مع الأمر ، فهو الرجل

فإن ارتقى بحيث لا يقصد بما يعمله غير الحق كان تماماً في الرجولية .

فإن تعدى هذا المقام بحيث يتحقق أنه لا يفعل شيئاً إلا بالحق كما ورد في الحديث « في يسمع وي يبعثر وي يبطش وي يسمى » كان تماماً في المعرفة والرجولية .

فإن انضم إلى ما ذكرنا حضوره مع الحق من حيث صدور أفعاله من العبد وبالعبودية ويتحقق ذلك ويشهد به عين الحق لا بنفسه ، من حيث إضافة الشهود والفعل والإضافة إلى الحق ، لا إلى نفسه ، فهو العبد الخالص المخلص .

فإذا ظهرت عليه أحكام هذا المقام الذي فيه ، وهو مقام « في يسمع وي يبعثر » ، وغيرها من المقامات ، غير متقيد بهما ولا بتجموعهما ، مع سيرته حكمه شهوده الأحدى على النحو المشار إليه في كل مرتبة ونسبة ، دون الثبوت على أمر بعينه ، بل يكون ثابتاً في سمته ، وقبوله كل وصف وحكم ، مع عدم تقيده بمرتبة دون غيرها ، عن علم صحيح منه بما اتصف به وما انسلخ عنه

في كل وقت وحال ، دون غفلة ولا حجاب ، فهو الكامل في العبودية والخلافة والإحاطة والإطلاق . حققنا الله وسائر الإخوان بهذا المقام . المطلق ، والحال المحقق ، بمنه وفضله .

## وصل من هذا الأصل

إعلم أن الأحكام الأصلية المشروعة ، أعني الوجوب والندب والتحریم والكراهية والإباحة ، منسجبة على سائر أفعال المكلفين ، فلا يمكن أن يصدر من المكلف فعل من الأفعال كان ما كان ، إلا أن يكون في حال من الأحوال إلا وللشرع فيه حكيم من إحدى هذه المراتب الخمس .

وسواء كان الفعل مما تعينت له صورة في الأوامر والرواحي المشروعة ، كقوله تعالى : « أقيموا الصلوة » وكقوله تعالى : « ولا تفتنوا أنفس التي حرم الله إلا بالحق » وغيرها من الأمور العينية بالذكر ، ولتقيده بالشرط ، كالحال والوقت ونحوها من الشرط . أو كانت مندرجة للذكر في ضمن أصل كلي شامل الحكم . مثل قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره » إلى آخر السورة وكقوله تعالى : « من يعمل سويا ينجز به » وكقوله عليه السلام « في كل ذي كبدر طيبة أحر » ومحو ذلك من أجل ذكره في الكتب العزيزة والأحاديث النبوية .

وببدأ ظهور جميع لأفعال لإسبانية من حيث شتم (١) الطيبية المسرية هو باطن القاب ، لكن شروع الفعل في فعل أي أمر كان ، متوقف على

(١) في المطبوعة : اشأته .

داعية تشخص في قلبه ، تبعثه على بعض الأفعال ، وترجحه على غيره من الأفعال ، وعلى البرك .

وتشخص هذه الداعية في القلب ، وتعين البواعث الموجبة لصدور الأفعال من العاقلين ، إما تخرج من القلب ، وتتفرع أحكامها وتنفذ في الجوارح ، ثم إلى غيرها بحسب وجود القلب الآن ذكراً ، وحسب ما اتصف به القلب حال الشروع ، من الصفات المتينة فيه من غيب الذات ، والظاهرة الغلبة عليه بواسطة أصبعي الرحمن ، أو تسمتين ، أو ما نزل عنهما من أحكام الروحانية والنفسانية والطبيعية ، جهل تعين حكم كل من ذلك أو عرف (٢) .

والبواعث والأحكام ، للوجود القلبية بأجمعها على اختلاف مراتبها ما عدا الوجه الخاص ، غاية (١) أحد أمرين . . . إما جلب المنافع ، أو دفع المضر عاجلاً وآجلاً ، صورة ومعنى ، جمعاً أو فرادى ، بتعمل أو بدونه ، كما سبق التنبيه عليه ، لكن تحت ما ذكرنا أقسام دقيقة ، لا يعرفها إلا الكار .

من جملتها أن بعض الأعمال قد يكون حجاً على أحد الأصلين المذكورين ، ويقصد من العمل وبدونه ، بمعنى أنه قد يصدر من بعض الناس عمل ما ، فيصير حجاً ما نسباً من وصول بعض الشرور إليه ، أو وصول خير لولا ذلك الحجب لحصل ذلك لصاحب العمل ، وقد يعلم العامل ذلك ، وقد لا يعلمه ، وقد يعلم في بعد .

وللجزاء أيضاً رتبة كميّة . إحداهما تقتضي صرعة المجازاة في الدنيا ، وعدم تخلف الجزاء عن الفعل خيراً كان أو ضده ، والرتبة الأخرى قد تقتضي

(١) في المغربية جا. الضمير في الفقرة كلنا للغائب المذكور .

(٢) أنظر: التدبيرات الإلهية. ومواقع العجوم. ومرآة المعاني. للشيخ الأكبر

تخلف الجزاء وتأخيره إلى أجل معلوم عند الله في الآخرة ، كما نبه عليه من قبل ، وعلى بعض ما يختص به من الأحكام والأسرار .

فمن الجزاء الخاص في الخير المنبه عليه في الإخبارات النبوية ، هو أن اتفاق الكرامة والجمعة قرن بينهما در الرزق ، واستقامة الحال في الدنيا . وإن كان القوم الذين هذا شأنهم أهل فسوق ، وفي رواية أخرى « صلة الرحم » وفي أخرى « الدوام على الطهارة » وفي أخرى جمع فقال عليه الصلاة والسلام : « إن الله لا يظلم المؤمن حسنة يشاب عليها الرزق في الدنيا ، ويجزيها في الآخرة » .

وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا ، فإذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيراً ، وعين صلى الله عليه وسلم أيضاً باب السيئات وعدم تأخير الجزاء عليها بالعقوبة « قطعة الرحم » ، والبغى (١) ، وترك النهي عن السكر مع التمكن من ذلك .

والجزاء العام السريع في الخير تهيئة واستقامة تحصل للقوى القلبية ، والصفات الروحانية والطبيعية ، فيعقها انكشاف بعض الحجب ، وذهاب بعض الوانع الحائلة بين الإنسان وبين إدراك بعض ما في إدراكه له خير وراحة في عاجل أو آجل ، معنوياً كان الخير أو محسوساً ، فيحظى من ذلك الخير تهيئة وقبوله ، وما كتبت له منه ، دون بطله ولا تأخير ، والجزاء العام السريع في باب المكروه الحرمان الذي يوجبه إما حجاب ورد ، أو عدم ارتفاع حجاب حاصل في المثل ، حاكماً عليه لولا ذلك الفعل السيء لانهى حكمه ، وحل

(١) انظر باب مجيء الناس يحملون أعمالهم من البسور السافرة للسيوطي .

الإنسان منه ، أو لعدم حراسة تقى ضرر ما اجتلبه الإنسان إلى نفسه بواسطة الفعل السيء ، وتعرض له بقبيح العمل .

فهذه الأقسام من نوع الجزاء لا تتأخر عن الفعل ، بل تترتب عليه عقيب صدوره من العامل .

وبشتمل هذا المقام على أسرار إلهية وكونية شريفة جداً لا يشهد بها إلا الأكار من أهل الحضور والشهود والمعرفة التامة ، ويعلمون من تفاصيلها بمقدار معرفتهم التي يتبعها حضورهم .

ومن هذا المقام يشهد من يكشفه على تمام سر الأمر الأحدى الجمى الإلهى ، ثم الرحمان ، الذى تفرع منه حكم الإصبعين فى إقامة القلب وإاغته ، ثم حكم الإصبعين من كونهما إصبعين ، ثم اللمتين ، والأفعال النفسانية الطبيعية المباحة ، التي لا أجر فيها ولا وزر إلا إذا ظهرت من الكمل والأفراد ، ومن شاء الله من المحققين الحاضرين مع الأمر حين المباشرة ، من حيث الأمر . بمعنى أنه لو لم يبح له مباشرة ذلك الفعل ما باشره ، مع ما أضاف إلى الإباحة بقوله تعالى : « كَلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ » و « لَا تُسْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » وغير ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم أيضاً : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه » . ونحو هذا .

فإن المباشر للمباح ، الحاضر مع الأمر ، أو مع الأمر ، من كونه أمراً يؤجر على كل مباح (١) ، ويكتب فى ارتكابه إياه من الطائعين الممتثلين أوامر

(١) فى منهاج العوارف المنسوب للقاضى عياض (مخطوط) أن أعلى الأعمال ما كان سببه مجرد الأمر لا حكمة الأمر .

سیدم ، وقد ورد مما يؤيد ما ذكرناه في الحديث الثابت لما نبه عليه السلام بعض الصحابة على هذا السر ، وأخبره أنه له في إتيان أشله أجر ، فتمجيب الصحابي من ذلك فقال مامعناه : ألي في وضع شهوتي أجر ؟ فقال عليه السلام : « نعم رأيت لو وضعتها في حرام ، أكان عليك فيها وزر » فقال : نعم قال : « فكذلك إذا وضعتها في حلال كان لك أجر » . أو كما قال عليه السلام . ويمتاز الكمل والأفراد فيما ذكرنا عن سواهم بحال وحضور (۱) ، وظهور علم زائد على مانها عليه يختصون به ربما يوح بطرف منه فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

### تتمة

متضمنة كشف سر سائر الأوامر والنهي

التي قرن بها العذاب الأخرى والنعيم

إعبر أن سائر الأوامر والنهي الشرعية لو اصله من الحق إلى الخلق في كل عصر بواسطة رسول ذلك العصر . هو التعريف بما تتضمنه لأحوال والأقوال ، والصفات والأفعال الإلانية ، الظاهرة والباطنة ، من الخواص والثمرات الناتجة منها . ولتعيين صورها في طبقات السموات والبرزخ ، والحشر والجنة والنار ، وحيث شاء الله ، إثباتاً ومحواً ، وضرراً أو منفعة ، وغيبة ومغوبية ، بواسطة حكم الرحمة والغضب الإلهيين موقت حساً وخيلاً وروحاً ومثلاً . فافهم هذا فإنه من أعز الأسرار الإلهية المختصة بالتمام المتكلم فيه والترحمة عنه .

ولما اطعت عليه عرفت الأسباب معينة للغضب والرحمة بصورة ظهور حكميهما لها ، واطبقت ما فيها ، اطبعت الصور والذوات عايت سر « فما آسفونا انتقمنا منهم » وسر « إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » و« المحسنين »

(۱) انظر الوحي المحسوس من قصوص الحكم للشيخ الأكبر .



« والمتقين » وغير ذلك . وعرفت سر النعيم والعذاب المعجل ، والمتناول المدة ، وسريع الزوال ، وسر تبديل الحسنات ، وسر « إنما هي أعمالكم ترد عليكم » وسر قوله تعالى : « فَلَلهِ الْحُجَّةُ الْبَاطِنَةُ » وسر « وما كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا » .

ورأيت الأفعال إذا تعينت صورها في باطن الإنسان ، أو ظاهره صارت مرآة لغضب الحق أو رحمته ، كما قلنا . اسكن من غير تغير وتجدد حال في الجانب الأقدس ، مع حدوث ظمور التعيين والأثر بما يلائم وما لا يلائم .

ورأيت أيضاً سر الحل والحزمة في كل عصر وأمة وبالنسبة إلى كل شخص أيضاً في وقت واحد ، وحال مخصوص ، أو في حالين ووقتين مختلفين . ورأيت صورة انبعاث الشرائع وتعين أحكامها ، بحسب أحوال الأمم والأعصار .

ورأيت الأوامر والنواهي المقصورة الحكم على هذه الدار ، وهذه النشأة والمختصة بمصالحها الكلية والجزئية ، ولوازمها .

ورأيت التعدية الحكم إلى الآخرة تنقسم إلى أربعة أقسام . قسم ينتهي حكمه في أثناء زمان المكث البرزخي ، أو ينتهي بانتهاء البرزخ ، وقسم ينتهي حكمه في أثناء زمان الحشر ، أو ينتهي بانتهاء يومه . وقسم ينتهي في أثناء زمان سلطنة جهنم على من دخلها ، أو ينتهي بانتهاء حكمها في غير المخلدين . وقسم يختص بأهل الجنة ويمن قيل فيهم « وَمَا نُفِئُ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ » .

وهنا بحار زاخرة وأسرار باهرة ، لو خلى كشفها لظهر ما يجر الأبواب ، ويبدى العجب العجيب .

ويعلم من هذا المقام أيضاً الجزاء الأبدى المستمر الحكم في الشر والخير ،  
والثابت إلى أجل متناه ، وسر المجازاة على الخير والشر ، والموازنة بالمثل في الشر ،  
والتضعيف في الخير إلى عشرة أمثاله ، وإلى سبعمائة ضعف ، وما شاء الله من  
الزيادة بحساب ، وسر المجازة على بعض الأعمال لبعض العاملين في الدنيا  
والآخرة ، وفي الآخرة دون الدنيا ، وبالعكس .

والجمعول هباء منثورا ، حتى لا يبقى أمين العمل صورة تترتب عليها  
مكافأة بالخير .

ويعلم أيضاً من كل له التحقيق بهذا المقام المشار إليه سر المرتفع عن مراتب  
المجازاة والموازنات المتعينة ، المنبئ عليها ، وتبديانه « وما رميت إذ رميت ولكن  
الله رمى »<sup>(۱)</sup> ومثله مما ورد وثبت فإن هذا الصنف من الأعمال لا يتعين له جزاء  
معلوم لغير من ظهر به ، فإنه إلهي باق على أعماله ، لا تعلق له بسوى الحق

(۱) أى يتولى الله أفعال عبده المحبوب المراد ، كما تولى الرمي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في غزوة بدر .

روى ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني عن حكيم بن حزام قال : لما كان  
يوم بدر سمعنا صوتاً وقع من السماء إلى الأرض كأنه صوت حصيات وقعت في  
طست ، ورمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلك الحصيات فانهزم منا . فأتى  
الأول كان من الله ، ثم كانت الحصيات إقامة للحكمة فحسب فخرج النبي صلى الله  
عليه وسلم بهذا عن حكم المجازاة ، إذ كان هذا الجزاء سابقاً على العمل ، ومنه  
« ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .

وروى في سبب نزول الآية غير هذا . انظر : إرشاد الرحمن . أسباب  
نزول سورة الأنفال .

ولسان حكمه من باب الإشارة لا التفسير « من وجد في رحله فهو جزاؤد »<sup>(١)</sup> .  
وقد لوحث بطرف من هذا فيما مر في باب الحمد ، وتنزل الجزاء على الحامدين  
بحسب علومهم ومعتقداتهم في المحمود ومراتبهم ، وحظوظهم عنده ، فإنها  
متعلقات همهم ، وقبلة مقاصدهم منه ، وبينت أن نعمة من ليس لقصده وهمته  
والأفعال المنسوبة إليه والظاهرة به من حمد وغيره غاية ، ولا مستهدف سوى  
الحق المطبق . فجزاء مثل هذا خارج عن المراتب والأقسام المعروفة ، فليلمح من  
هناك ، على أنه سنزيد لذلك بياناً عن قريب ، إن شاء الله تعالى .

ويعلم أيضاً من هذا المقام سبب اختلاف الأعمال من حيث هي أعمال المسلمين  
العاملين ، والمقامات التي تستقر فيها الأعمال في آخر مدى ارتفاعها ورفعها ،  
وما أول تلك المقامات منها ، وأياها أغلب حكماً بالنسبة إلى الأعمال الظاهرة ،  
وبالنسبة إلى الأعمال الباطنة أيضاً ، وما أعلاها وما آخرها ، وما المقام الذي ينزل  
منه الجزاء الكلي الأحدى ، المتنوع والمنقسم ، بحسب مراتب الأعمال المختلفة  
الظاهرة في الأوقات المختلفة ، بالعاملين المختلفي المقاصد والعلوم والعقائد ،  
والتوجهات والأحوال والمواطن والمقامات ، والأزمان والنشآت .

وهذا المقام المترجم عن بعض أحكامه وخصائصه يحتوي على نحو ثلاثة آلاف  
مقام ، أو أكثر ، وله أسرار شريفة نزيهة تعز معرفتها ، ويقبل وجدان الواقف  
عليها ، ولولا أن الخوض في تفصيل أمهاتها يحتاج إلى فضل بسط ، ويفضى إلى  
إيضاح ما يحرم كشفه من أسرار الربوبية الظهر ما يدهش العقول والبصائر ،

---

(١) إشارة إلى أن هذا الجزاء خاص بمن أخفى الله فيه سره كما أخفى صواع

الملك في رحل بنيامين .

وبشرح الصدور والسرائر ، ولكن لا مظهر لما شاء الحق إخفائه من أسراره المستورة ، ولا كاتم لما أحب بروزه وظهوره .

ثم نعود إلى إتمام ما وقع الشروع في إيضاحه أولاً .

فنقول وأما وجوه القلب المشار إليها آنفاً فخمسة على عدد الحضرات الأصلية المذكورة ولا يمكن أن يصدر من أحد فعل ما من الأفعال إلا ولا بد أن يكون ذلك الفعل منصبفاً بحكم إحدى هذه الوجوه أو كلها فالوجه الواحد منها يقابل غيب الحق وهويته وهو المسمى بالوجه الخاص عند المحققين الذين ليس للوسائط من الصفات والأسماء وغيرها مما نزل عنهما فيه حكم ولا مدخل ولا يعرفه ويتحقق به إلا الكمال والأفراد وبعض المحققين ولهذا الأمر من حيث الوجه الذي يقابله من قلب الإنسان وغيره في الوجود الظاهر مراتب ومظاهر وآيات ، من جملة الأوليات كالحركة الأولى ، والنظرة والخاطر والسماء ، وكل ظاهر أول مما لا يخفى على أهل الحضور ، ولا يترتب شرعاً ولا تحقيقاً في جميع العالم على هذا الوجه ، وما يخصه حكم ، ولا يدخل تحت قيد ، فإنه إلهي باق على حكم التقديس الأصلي ، ولا يتطرق إليه شك ولا غلط ولا كذب أصلاً .

والتحقق بهذا الوجه<sup>(۱)</sup> متى راقب قلبه مراقبة لا تتخللها فترة ، بعد معرفته سر التجدد ، والخلق الجديد في كل نفس ، بحكم بكل ما يخطر له ، وأصله ولا بد ، فإنه لا تكرار عنده ، كما لا تكرار في حضرة الحق ، وصاحب هذا المشهد والمقام كل خواطره وإدراكاته واقعة بالحق في مرتبته الأوتية ، فالأفعال الصادرة منه من حيث جميع مشاعره وحواسه تترتب وتبقي على هذا الأساس

(۱) في المغربية وهـ والمحقق لهذا الوجه .

الإلهي ، فلا يصدر منه إلا جميل حسن ، وما يوجب رفع الدرجة ومزيد القرب في عين القرب ، لكن من باب المنة والإحسان لا المجازاة .

فإن أعمال صاحب هذا المقام الصادرة على هذا الوجه قد ارتفعت كما ذكرنا من قبل عن مراتب الجزاء . وقد أشير إلى ذلك بقوله تعالى « وما تجزون إلا ما كنتم تعملون لإعباد الله الخاضعين » وبقوله : « وهل يجازى إلا الكفور » وبالتنبية المضمن في قصة كتب الفجار والأبرار ، التي هي جرائد أعمالهم ، وكون الواحد في سجين ، والآخر في عاين ، ولم يذكر للمقربين كتابا ، ولم ينسب إليهم غير الشهود ، واختصاصهم بالعين التي يطيب وبشرف بها مشرب الأبرار ، فافهم .

ومن هذا المقام قبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليفقر لك الله » (١) الآية . وهذه الحالة المذكورة لصاحب هذا المقام إحدى علامات من كان الحق سمعه وبصره ، وإحدى علامات صاحب قرب الفرائض أيضاً ، باعتبار آخر يعسر شهوده وتصوره ، إلا للنذر .

والوجه الثاني من وجوه القاب يحاذي عالم الأرواح ، ويأخذ به صاحبه عنها ، وتنتقش فيه منها بحسب المناسبة الثابتة بينه وبينها ، وبحسب طهارة الوجه وصفائه ، الذي بهما تظهر صحة النسب ، ونحي رقيقة الارتباط ، التي هي كالأنبوب والميزاب (٢) الذي يمر عليه الفيض ، ويسرى فيه ، ويصل به إلى مستقره من القابل . وزكاته وصفائه بالتعالي (٣) بالأخلاق الحمودة ، واجتناب

(٢) في المطبوعة والمرزاب .

(١) سورة الفتح / ٢

(٣) في المطبوعة بالتعالي .

المدمومة ، وعدم تمكين القوى الطبيعية من الاستيلاء على القوى الروحانية ، وإطفائها بظلمتها ، وتكديرها أشعة أنوارها ، حتى تضجحل أحكامها وآثارها ، بقهر الأحكام الطبيعية المضادة لها .

وهذا الشرط - أعني حفظ صحة أحكام كل وجه وحالة والصفات المختصة به من الغلبة المخدورة من الضد ومن الانحراف عن اعتداله الوسطى ، إلى طرف الإفراط والتفريط - معتبر في كل وجه من هذه الوجوه .

فزكاة الوجه الأول المقابل لغيب الحق بصحة المسامحة ، وخنود عن كل قيد وحكم كوني ، ورفيقة إطلاقه عن القيود وطاسته ، وعرويه عن القوش ، وحياة تلك الرقيقة بدوام الانتشار المحقق ، والتوجه الثاني العرشي من التعمل والتكف .

والوجه الثالث يتناول به صاحبه العلم العرشي ، وقبوله ما يريد الحق إتيانه إليه ، من حيث هو ، يكون بحسب صور هذا الإنسان التي به في كل زمان ، كما نبه على ذلك السيد الخبر ابن عباس رضي الله عنه ، ووقفه عليه فحققون من أهل الله وخاصته قاطبة .

وزكاة هذا الوجه وإحياء رقيقته ، هو تدمر ذلوره في وجه الأبرار ، وبحفظ الاستقامة في الأرض في الظاهرة الحفظ ، والتمسك به من التفريط والإفراط ، وإن يتحقق أحد بذلك لم يعرف سنته من كل علم ، ويرعى حكم الموازنة والمناسبة في ذلك ، ويتفصل له ذوقاً ما أجمت الشريعة الإلهية الحقنة ذكره ، وتكلمات السيرة النبوية المحمدية الكافية بيانه بالفعل ، والحال بعد

الإفصاح عنه مجملًا ، فحينئذ متى حكم أعباب وعرف كيف يتحرى طريق الجزم والصواب ، والله المرشد .

والوجه الآخر (١) يقابل به عالم العناصر ، وتزكيتة وإحياء برقيته أيضاً معلوم بالموازن الربانية المشروعة والمعقولة ، وعمدته أمران :

أحدها استعمال الحواس والقوى فيما تتعين المصلحة فيه ، حسب الاستطاعة والإمكان ، وتقديم الأهم فالأهم ، والمبادرة إلى ذلك .

والآخر كفها عن كل ما ليس بهمهم ، فضلا عن استعمالها في الفضول ، وما لا ينبغي استعمالها فيه ، أو يجب الاحتراز عنه .

والوجه الآخر يقابل عالم المثال ، وله نسبتان : نسبة مقيدة ، ونختص بعالم الخيال الإنساني ، وطهارته تابعة لطهارة الوجه المتقدم ، يختص بعالم الحس والشهادة ، فينضم إلى ذلك تحسين المقاصد حال تصورها وانتشائها في الحس المشترك ، والحضور مع الخواطر ، ومحو ما لا يستحسن منها ، فإن هذه أمور يسرى حكمها فيما يصدر عن الإنسان من الأعمال والأنفاس وغيرها .

وهكذا الأمر في الحس الظاهر ، وقد نبهنا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «أصدقكم رؤيا أصدقكم حديثاً» فإن الخيال لا ينتقش فيه إلا ما انتقل إليه من عالم الحس ، فإن اختلف فمن حيث تغير التركيب وتجده . وأما المفردات فمستفادة من الحس لا محالة ، فمن صح وجه حسه وقواه الحسية صح له وجه خياله .

---

(١) في ه والوجه الثاني

والنسبة الأخرى تختص بعالم المثال المطلق وكما استقامتها من حيث صحة  
الإسناد منها ناتج عن استقامة الوجه الثلاثة المذكورة بعد الوجه الغيبي ومحتها  
فاعلم ذلك .

## فصل

يتضمن الكلام على ما تبقى من أسرار معاني لفظة الدين وبيان سر التكليف  
وحكمته ، وأصل منشئه ، وما يتعلق بذلك من الأمور السكوية ، واللوازم المهمة  
بإنسان مقام المطالع وأحدية الجمع

### مقدمة :

ونقدم قبل الشروع في الكلام على ما ترجمنا عليه مقدمة تنبه على نكت  
مفيدة مهمة ، يجب التنبيه عليها ، فنقول :

اعلم أن سر كل شيء هو ما خفي من شأنه ، أو بطن منه ، سواء كان  
الباطن أمراً وجودياً يمكن أن يدرك ببعض الخواص ، أو كائناً ، كتجويف  
باطن قلب الإنسان مثلاً ، وما فيه من البخار بالنسبة إلى ظاهر جلدة بدنه ،  
وكدهن الموز ونحوه مثلاً بالنسبة إلى صورة اللوز ، أو كان أمراً معنوياً كالقوى  
والخواص التي أودعها الحق سبحانه وتعالى في الأرواح وغيرها ، بالنسبة إلى  
المظاهر والصور الجزئية ، التي بها تظهر تلك الخواص ، ويكامل الحق في تلك  
تلك القوى ، كالقوة المسهلة التي في السقمونين ، والقوة الجاذبة للعديد في  
المغناطيس (١) .

(١) في المطبوعة : كالمغناطيس .



وقد يكون الأمر المضاف إليه السر معنى مجرداً لا ظهوره في الأعيان ، بل يتعمق في الأذهان لا غير . كالنبوة والرسالة ، والدين والتقوى والإيمان ، ونحو ذلك .

فإن نسبة السر إلى هذه الأمور ليس على نحو نسبته إلى الأمور المتحققة الوجود في الأعيان ، فإذا قيل : ماسر النبوة ، وماسر الشريعة ، وما سر الدين ، فالمراد بالسر هنا عند المحققين هو : أصل الشيء المسئول عنه ، أو ما خفي من أمره ، الذي من عرفه عرف علة ذلك الشيء وخاصيته ، وأصل منشئه ، وسبب حكاية وظهوره ، ولو ازمه البينة والخفية .

وللدين سر يعرفه من يعرف حقيقة الجزاء وأحكامه ، وللجزاء سر أيضاً تتوقف معرفته على معرفة الأفعال التي يترتب عليها الجزاء ، وللأفعال أيضاً من حيث ما يجازى عليها من نسبت إليه وظهرت منه سر تتوقف معرفته على معرفة التكليف ، فإنه ما لم يكن تكليف لم يتقرر أمر ونهى يوجبان تركاً أو فعلاً ، ومتى لم تتقرر الأفعال المشروعة المتفرعة عن الأوامر والنواهي ، لا يتعمق الجزاء المجمول في مقابلة الأفعال ، التي هي متعلقات الأوامر والنواهي .

فالتكليف إذاً أصل هذه الأمور المذكورة ، وله أيضاً سر وحكمة ، منشير إليه إن شاء الله تعالى ، فإنه قد ذكرنا من سر الأفعال والمجازاة وما يختص بهما ما قدر الحق ذكره ، ونبهنا على [ مادة ] كثير من الأفعال والأسرار الإلهية ، المتعلقة بهذا الباب ، وما إذا تأمله اللبيب وفهمه ثم استحضره ، لم يعزب عنه شيء من كليات أسرار الدين وأحكامه ، ولو ازمه الأصلية .

وقد شاء الله أن أختم الكلام على هذه اللفظة من هذه الآية بذكر ما تبقى

من أمهات أسرار الدين ، وأنبه على أصل التكليف وسره وحكمته المعرفة بمرتبه ونمرته ، وجليل (۱) جدواه ، وفاء بما التزمته في أول الكتاب من التنبيه على أصول ما يقع الكلام عليه في هذا التفسير ، مما تتضمنه الفاتحة فأقول

### أصل التكليف وحكمته

كل نسبة تعقل بين أمرين ، فإن تحققها وثبوتها يتوقف على ذينك الأمرين لا محالة والتكليف نسبة لا تعقل إلا بين مكلف قادر قاهر عليم ، وبين مكلف له صلاحية أن يكون محلاً لنفوذ اقتدار المكلف ، وقابلاً لحكم تكليفه .

ولما علمنا بالله ، أو قل بما نور به سبحانه عقولنا وبصائرنا ، أن له تعالى الكمال انطاق الأتم ، بل هو يثبت كل كل ، ثم عرفنا بواسطة نبيه صلى الله عليه وسلم حين قال له في كتابه العزيز « قل كل يعمل على شاكته » تحققنا بما نور أولاً ، وبما أخرج ثبوتاً ، أن الأحكام والأفعال الصادرة منه سبحانه تصدر منصفة بالوصف الكلي ، فليس منها حكم ولا فعل إلا وهو كامل ، مشتمل على فوائد وأسرار وحكم شتى ، لا يحيط بها علم أحد سواه ، وإنما غاية الخلق وقصرهم أن يعرفوا اليسير منها ، بوهب منه سبحانه أيضاً ، لا بتسلط كسبي ، ولا عن سبيل الإحاطة بذلك اليسير

لكن مع هذا لا نشك أن أفعاله - وإن كانت من حيث صدورها منه ونسبتها إليه ، كما قلنا خيراً محضاً ، وكلاً صرفاً - فإنها متفاوتة في نفسها ، بحسب مراتب الأسماء والصفات ، والمواطن والحضرات .

(۱) في المطبوعة : وجل جدواه

فبعض تلك الأفعال - يكون كما ذكرنا - أعظم جدوى من البعض وأجل قدراً، وأتم إحاطة، وأتمل حكماً، وأكثر استيعاباً للحكم والأسرار. والحكم التكليفي من أجل الأفعال والأحكام وأتمها حيطة، وأتمها حكماً، فإنه عنوان العبودية المنسحبة للحكم على كل شيء بسوط « إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً »، وقوانه: « الله خالق كل شيء » « وإن من شيء إلا يسبح بحمده » .

ولا شك أن كل مسبح لله مقرر بعبوديته له، بل نفس تسبيحه بحمده إقرار منه بالعبودية لله تعالى، إقرار علم، كما أخبر سبحانه بقوانه: « كل قد علم صلاته وتسبيحه » .

فكل ما ينطاق عليه اسم شيء فهو داخل في حيطة هذا الحكم، والإخبار الإلهي .

وقد أسلفنا من قبل أن لكل حقيقة أو صفة تنضاف إلى الكون بطريق الخصوصية التي هي من خصائص الممكنات، أو بطريق الاشتراك، بمعنى أنه تصح نسبتها إلى الحق من وجه وباعتبار، وإلى الكون أيضاً كذلك. فإن لها أي لتلك الحقيقة أصلاً في الجنب الإلهي، إلى ذلك الأصل يرجع، وإلى الحق من حيث ذلك الأصل تستند .

والتكليف من جملة الحقائق وإنه ظهر بين أصليين، هما له كالتقدمتين، أو كالأبوين، كيف قلت، وهكذا كل أمر يظهر في مراتب التفصيل، فإنه لا بد وأن يكون ظاهراً بين أصليين في إحدى حضرات النسكحات الخمس المذكورة من قبل .

فالأصلان الأولان حضرة الوجود ، والامكان أو قل : حضرة الأسماء ،  
والأعيان كيف شئت ، والشكاحات قد مر حديثها .

وأنت متى رجعت إلى ما أسلفناه في بدء الإيجاد وسر ، الوحدة (١) ،  
تذكرت ما بيننا من أن الأحدية لا تقتضى إظهار شيء ، ولا إيجاده وأن الحق  
من حيث ذاته وأحديته غنى عن العالمين ، لا يناسب شيئاً ، ولا يرتبط به ،  
ولا يناسبه أيضاً شيء ، ولا يتعاق به ، فإن التعاق والمناسبة إنما ثبتا من جهة  
المرتب بحكم التضاييف الثابت بين الإله والمألود ، والخالق والمخلوق ، وغير ذلك  
مما هو واقع بين كل متضاييفين .

وكل مرتبتين (٢) هذا شأنهما ، وقد مر أن الأثر لا يصح بدون الارتباط ،  
لا يكون إلا للمناسبة ، فتذكر تفصيل ما ذكر في ذلك ففيه غنية عن التكرار ،  
والله المرشد .

ثم نرجع ونقول : فالأصل الواحد لدى يستند إليه التكينف هو الإيجاب  
الإلهي ، المختص بذلك الجناب . وهو إيجاب ذاتي منه عليه قبل أن يظهر للغير  
عين ، أو يبدو لمرتبته حكم .

والسان مقام هذا الأصل هو المناطق في الكتاب العزيز بقوله تعالى : « كَتَبَ  
رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » . وبقوله : « وَحَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ » وبقوله :  
« وَإِذْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي » « وَكَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا » « وَمَا يَبْدُلُ  
الْقَوْلُ لَدِيَّ » ونحوه ذلك . وفي الأخبار البوذية « وجبت محبتي ، من محبين  
في » الحديث « وإن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا إلا وضمه »  
ونحوه مما يطول ذكره .

(٢) في ه : مرتبتين .

في المغربية : الجمع .

والأصل الآخر الذي منه نشأ التكليف ، وبه ظهر سر المجازاة بما لا يوافق من بعض الوجوه ، هو أن التحلي الوجودي المقتضى إيجاد العالم ، وإن شئت قل الوجود الفاضل من ذات الحق على حقائق الممكنات ، له الإطلاق التام عن سائر القيود الحكيمة ، والصفات العينية المتكثرة الإمكانية ، ومن حيث انطباعه في أعيان الممكنات ، أو قل : اقترانه أو انبساطه عيها ، وظهوره بحسب مراتبها الذاتية ، واستعداداتها ، كما بين لك من قبل أضيفت إليه أى إلى الوجود المنبسط المذكور الأوصاف المتعددة المختلفة ، وتقييد بالأحكام والأسماء والبعوت تقييداً غير منفك عنه ، بحيث استحال تعقله وإدراكه مجرداً عنها جميعها ، بل قصارى الأمر التجرد عن أكثرها . وأما عن جميعها بالحكيمة فبحال إلا بانفرض ، وأسنى الأمر الانتهاء إلى قيد واحد إضافي ، هذا في أعلى مراتب الإطلاق .

فلا جرم اقتضت الحسكة العادلة ، وحكم الحضرة الجمعة الكاملة ظهور سر المجازاة ووصفه بسر المناسبة والموازاة المحققة ، فظهر التكليف الإلهي للعباد كلهم ، وكل ما سواه عبيد ، فتعينت القيود الأمرية ، والأحكام الشرعية ، في مقابلة ما عرض للوجود من التقييدات العينية ، وأحكام المراتب الكونية الإمكانية والعبادات المقررة على نمط خاص في مقابلة ما يختص به كل موطن وعالم وزمان ونشأة وحال من الأحكام ، وتقتضيه ، بحيث لا يمكن تعين الوجود فيه ، ولا ظهور الحق وتصرفه إلا بحسبه ، فتقررت العبادات كما قلنا في أهل كل عالم أيضاً ، ودور وقت خاص وموطن ونشأة وحال ومزاج ومرتبة ، بحسب ما يقتضيه حكم الحال والزمان ، وما ذكر . وبحسب الصفات اللازمة لكل ذلك أيضاً ، وثبت ذلك جميعه في الكائنات ، كثبوت الحكم المذكور آنفاً هناك .

لا جرم لو انتهى الإنسان الذي هو النموذج لجميع الممكنات ، والنسخة الجامعة لخصائصها وحقائقها في أمره وحاله وترقيته إلى أقصى مراتب الإطلاق ، علماء وشهوداً ، وحالاً ومقاماً ، وتجريداً وتوحيداً ، فإنه لا يتصف بالحريّة التامة التي ترفع جميع<sup>(۱)</sup> الاعتبارات والنسب وإضافات ، وأحكام القيود أصلاً ، بل ولو ارتقى ما عسى أن يرتقى بحيث تسقط عنه الأحكام التقييدية الإمكانية ، والصفاتية الأسمائية أيضاً ، بعد سقوط التكليفات الأمرية عنه ، وخروجه عن حصر الأحوال والنشآت ، والمواطن والمقامات ، فلم يحصره عالم ولا حضرة ، ولا غيرها ، مما ذكرنا ، لا بد وأن يبقى معه حكم قيد واحد إمكناني في مقابلة القيد لأعتيادي الثابت في أسى مراتب الإطلاق للوجود المطابق .

وهذا القيد البقي للإنسان ، هو حظه المتعين من غيب الذات ، الذي قلنا غير مرة : إنه لا يتعين لنفسه من حيث هو إلا بامر ، ولا يتعين فيه لنفسه شيء ، فتعيينه - أي تعيين الغيب المذكور - وهو بحسب ما به ظهر متعيناً ، وهو حاله المسبب في بعد باله - كمن ففهم .

وهذا التعيين يظهر سر ارتباط الحق بالإنسان وارتباط الإنسان به ، من حيث يدري الإنسان ومن حيث لا يدري . ولم ذكرنا توقف تعقل الوجود المطابق على نسبة أو مظهر يفيد التمييز ولو غيباً لا عيناً ، كتوقف ظهور العين التي هي شرط في التعقل على الوجود .

وأما عدم شعور قوم من أهل الشهود<sup>(۲)</sup> الخالي هذا التمييز فلا ينافي ثبوته في نفسه ، فإن السكّان والمحققين من أهل الصحو الخاضعين من ورطة السكر

(۱) في المطبوعة : الرافعة عنه (۲) في المغربية : بعض أهل الشهود .

والمشاهدات المقيدة عند استقرارهم من وجه في مركز مقام الكمال الإحاطي  
الجمعي الأحدي الوسطي ، المعايين من أطراف المحيط وأهلها ماخفي عن المنحرفين  
يحكون بما ذكرنا .

ثم نقول : والكل واحد من هذين القيدين قيد الوجود وقيد الإنسان حكم  
نافذ ثابت يعطى آثاراً جمة يعرفها الأكار ، ويشهدونها من أنفسهم ، ومن  
سواهم ، وفي أحوالهم ، فيعرفون من الناس بل ومن الأشياء كلها ما لا يعرفه  
شيء من نفسه ، فضلاً عن أن يعرفه من سواه .

وأما أحكام التكاييف والقيود اللازمة لها فمتفاوتة في الخلق بالقلة والكثرة ،  
والدوام وعدم الدوام ، بحسب القيود المضافة إلى الوجود من جهة كل فرد من  
أفراد الخلق . فمن كانت مرآة عينه الثابتة في ضرب المثل أقرب إلى الاعتدال  
والاستدارة وصحة الهيئة والشكل ، متناغية الأحوال والصفات ، والقوى  
والأحكام ، بحيث لا نظير في الأمر المنطبع فيها ، والظاهر بها حكماً مخالفاً يقتضيه  
الأمر في نفسه لذاته ، من حيث هو كان أقل المجالي تكايفاً ، وأتمها استحقاقاً  
للعفورة الكبرى ، التي لا يعرفها أكثر المحققين ، وأقرها نسبة إلى الإطلاق  
وأسرعها انسلاخاً عن الأحكام الإمكانية ، والصفات التقييدية ، ما عدا القيد  
الواحد المنبه عليه ، كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم الكمال من عباد الله من  
الأنبياء والأولياء .

ولهذا وغيره قيل له « لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ »  
وأبيح له ولمن شاء الله ما حجر على الغير .

وصاحب هذه المرآة التامة هو العبد المحقق ذو القدم القديم ، والفضيلة الذاتية

الأزلية ، الذي لم يؤثر بنقص القبول في صورة كل ما تجلي فيه خداجا ، ولا نقصاً ولا تغييراً ، ولا أكسب الأمر المنطبع فيه وصفاً متجدداً لم يكن ثابتاً له أزلاً ، سوى نفس التعمين بحسب القيد الواحد ، الذي لا مندوحة عنه ، بخلاف غيره .

فهو - أعني هذا العبد - يحاذي ويقابل كل شيء بالطهارة الصرفة ، يظهر كل من شاء بما هو عليه في نفسه ، وكل من هذا شأنه فإنه يحفظ على كل شيء صورته الذاتية الأصلية ، على نحو ما كانت مرآة في ذات الحق ، ومتعينة في علمه أزلاً ، ما دام محاذياً له ، فإن انحرف عن كمال المسامحة لاقتضاء حكم حقيقة الانحراف ، فلا يلومن إلا نفسه « من وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

انظر ما الذي أخبرك صلى الله عليه وسلم عن ربه ، أنه قال لك ، وأفهم عنه ، وقد أخبرتك أنك من وجه مرآة وحوده ، وهو مرآة أحوالك ، وقد كبرت وربما زعمت أنى طوت ، فاذا كبر فوالله لقد أوجزت واختصرت ، ولو عرفت ما ذكرت لك لطار قلبك ودهش أبك ، واسكن والله ما أرك تفهم مقصودي ، وأنت معذور ، كما أني في التلويح بهذا القدر من المقام مجبور ومأمور ، وأما حكم من نزل عن هذه الدرجة والمقام من الخلق كان من كان ، فيحسب قربه وبعده من المقام وزناً بوزن ، لا ينخرم ولا يمتثل ، فإن ذلك من سنة الله وإن تعددت الله تبديلاً .

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الأحكام التقييدية إن انصرفت إلى الوجود من مرتبة موجود ما ، من أربعة أوجه مثلاً ، أو خمسة ، حتى اقتضى كل وجه منها حكماً ، وتعيين وصف وحال خاص لم يكن ينضاف إلى الوجود بدونه . فإن



حكم التكليف يظهر فيه ، وينفذ من حيث تلك الوجوه الخمسة وبحسبها ، وتقل الأحكام التكليفية وتكثر بحسب الوجوه التي للممكن ، وما تعطى من الآثار المضافة إلى الوجود ، وسبب كثرة الوجوه هو تضاعف أحكام الإيمان ، لكن بالنسبة إلى كل ممكن كثرت الوسائط بينه وبين موجدته لنقص القبول وقصور الاستعداد الذاتي ، لا للجمع والاستيعاب ، فإن الإنسان من حيث صورته أكثر الموجودات وسائط ، من حيث سلسلة الترتيب ، وآخرها ظهوراً لكن إنما كانت ذلك ليجمع سر كل واسطة ويحيط بحكم ما اشتملت عليه الدائرة ، وينختم به من حيث أنه آخر مستمد مع أنه عن مرتبة يحصل المدد للقلم الأعلى (۱) . الذي هو أول مدد من الوسائط بعد الحق ، فافهم وهنا تفصيل بطول ذكره (۲) .

ولما كانت مراتب الموجودات من الوجه الكلي تنحصر في خمس مراتب ، كل مرتبة منها تقضى أحكاماً شتى ، كما أسلفنا . لذلك كانت أصول التكليف خمسة . فالخمس التي تختص بالمكلف هو حكم عينه الثابتة من حيث تميزها في علم الحق أزلاً ، وحكمه من حيث روحانيته ، وحكمه من حيث صورته ونشأته

(۱) أي من الله تعالى ، إذ ما كتب القلم الشرائع والكتب والأعمال والجزاء إلا من أجل الإنسان .

هذا التطويل يمكن تلخيص عناصره في :

۱ - الإنسان آخر الموجودات ظهوراً وأولها قرباً .

۲ - الدائرة الناشئة من آخرية الإنسان واتصالها بأوليته من حيث

إمداد القلم .

۳ - آخرية الإنسان دليل على جمعه لجميع المراتب . وغير ذلك مما

يطول سرده .

الطبيعية ، وما يختص بها . وحكاه من حيث العناء باعتبار سر يانه في المراتب المذكورة . والحكم الخامس من حيث معقولية الأمر الجامع بين هذه الأربعة باعتبار الهيئة المعنوية ، الحاصلة من الاجتماع المذكور وذلك هو حكم مقام أحدية الجمع . فافهم .

وبستلزم ما ذكرنا حكم الاسم الدهر ، والشأن ، والموطن ، والمقام والسر الجامع بين سائرهما .

واستلزمت هذه خمسة أخرى هي الشروط التابعة للخمسة المذكورة ، والمتشعبة منها . أحدها سلامة عقل المكلف ، وسن التكليف ، والاستطاعة من صحة ونحوها ، والعلم المتوقف على بلوغ الدعوة ، والدخول تحت حیطة أمر الوقت الإلهي ، من حيث تعيينه كمواقيت الصلوات وصوم رمضان ، وأداء الزكاة في رأس الحول ، والحج في ذى الحجة ونحو ذلك .

فكانت لما ذكرنا أركان لإسلام خمسة . وكذلك الإيمان ، وكذا الأحكام الخمسة ، والعبادات الكلية واجبة المجازاة ، وبذرة شجرتها ومنبع أنهارها هو ما سلف في باب الفوائج من أن الأعيان الكونية لما كان شرطاً في تعيين أحكام الأسماء والصفات وظهور نسبة أكماليتها في الوجود العيني ، بنفوذ أحكامهم في القوابل ورجوع تلك الأحكام بعد الظهور التفصيلي المشهود إلى الحق على مقتضى معلوميتها ومعقوباتها باطناً ، في حضرة الحق اقتضى العدل والوجود العموي أن عوضت بالتجلى الوجودي فظهرت به أعيانها لها ، ونفذ حكم بعضها في البعض بالحق ، جزاء تاماً وفضلاً وعدلاً شاملاً عاماً .

فافهم هذا الأصل الشريف ، فإن جميع أنواع المجازاة الإجمالية والتفصيلية

متفرعة منه ، وعن الأصل المتقدم الذي بينت أنه سبب التكليف ، وأن التكليف مجازاة أوجبها تقييد الوجود بالأعيان على نحو ما مر ذكره ، فاذا كررت ، إن شاء الله تعالى .

## لسان جمع هذا القسم وخاتمة

لما كانت الفاتحة منقسمة بالتقسيم الإلهي ثلاثة أقسام ، وقد انتهى ما يسر الله ذكره في القسم الأول منها ، وكان الوعد الإلهي قد سبق أن يكون خاتمة الكلام على كل آية قسماً بلسان مقام الجمع ، والمطلع ، حان لنا أن نقبض عنان العبارة عن الخوض في هذا النقط بلسان البسط .

ونشرع فيما سبق الوعد بذكره فنقول باللسان الجمعي ونبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم .

### بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أن التسمية من كل مسم لكل مسمى ، تنبيه عليه لمن هو مجهول عنده ، أو تذكري به إن كان مما قد علم المذكور له ، ثم نسيه ، أو إظهار له من حيث صفة خاصة ، أو حالة أو مرتبة أو زمان أو موطن أو المجموع .

وتسمية الشيء نفسه مع علمه بها تنبيه للغير ، أو تهيب منه ، من حيث أنه بمثابة أن يخشى ويحذر ، أو ترغيب للمنبه فيما عند ذي الإسم من الأمور التي يتعذر نيلها ، أو معرفتها ابتداءً ، دون ذلك التنبيه ، أو ما يقوم مقامه من المنبهة .

فتى نبه الشخص شعر فرغب ، وسعى وطلب لينعم ، أو اتقى وحذر ليسلم . وسواء كان ذلك مقيداً بوقت أو حال ، أو غيرها من الشروط ، أو لم يكن فافهم

وأما اسم الله فإنه وإن تقدم القول فيه بما شاء الحق ذكره فلا بد من تسمية يستدعيها هذا اللسان الجمعي فنقول :

الاشتقاق المنسوب إلى هذا الاسم راجع إلى المعنى المتشخص منه في أذهان المتصورين ، لا إلى حقيقته ، لأن أحد شروط الاشتقاق أن يكون المعنى المشتق منه سابقاً على المشتق . وهذا لا يصح في حق شيء من الحقائق ، فإن للحقائق وخصوصاً لهذا الاسم التقدمة على سائر المفهوم<sup>(١)</sup> والمفاهيم المتصورة ، وقد كان ثابتاً مسماً قبل وجود التصور والتصورين بمعنى الألوهية مطلقاً ، ومقيداً ، فكيف يصح فيه الاشتقاق المعلوم ؟

وأما اختصاصه بهذه الحروف دون غيرها فذلك أسر يعرفه من يعرف أسرار الحروف ، ومراتب روحانيتها ، فيعلم سعة دائرة حروف هذا الاسم ، وحكم بسائطها ، وعظم أفلاكها ، ومناسبتها لوضعها بإزائها ، وأن هذا اللفظ أنه تأدية للمعنى الذي وضع له ، وأقرب مطابقة من غيره من الأسماء اللفظية المركبة من غير هذه الحروف عند من أدرك مدلول هذا الاسم ، ونصوره في أسهل مراتب الإدراك ، وأعلى مراتب التصور .

واعلم أن الأسماء شهوداً وعلماء بكل منادى ومدعو ومذكور ومسعى ، هو أصح الموجودات تصوراً له ، والأصح تصوراً أصح استحضاراً ، والأصح استحضاراً أبعد في صحة التصور وأتم احتذاءً بإجابة المدعو والمنادى عند الاستدعاء أو التوجه إليه ، أو الطلب له ، أو منه .

وأما ما غاب من حروف هذا الاسم في مرتبتي التاليف والكتابة فإشارة إلى

(١) في المطبوعة : المفهوم .

ما بطن من المسمى به ، وما لا يقبل التعيين منه في عالم الشهادة والغيب المقابل له ، فافهم .

وأما « الرحمن الرحيم » فهو في ذوق هذا المقام المتكلم فيه ، اسم مركب ، فلا يخلو كل منهما عما تضمنه الآخر ، فبعموم الحكم الرحمانى الذى هو الوجود ، ظهر التخصيص العامى ، ثم الإرادى المنسوب إلى الرحيم . فبه تعينت الحصص الغيبية صوراً وجودية ، كما أن بالرحيم ظهر الوجود الواحد متعدداً بوجودات العينية .

### الحمد لله رب العالمين

تعريف بأطلاق مراتب الثناء وأوسعها ويزول تعيينات مطلق الاسم « الله » بحسب الاسم « الرب » ويزوسع أفلاك الاسم « الرب » لتحيظ بالعالمين والدائر عليهم بسر التربية والسيادة والملك ، والثبات والإصلاح ، وبإظهار سر ارتباط العالم بالرب من كونه عالمًا .

وأما سر الحمد فمن أغرب أحكامه التى لم يتقدم ذكرها هو حمد الحق والوجودات أيضاً ، بنفس شهادته سبحانه للثناء ، فإن علم الحق بأن الثناء ثناء ، هو المقتضى للشهادة ، إذ لا شهادة فى الحقيقة إلا بعد العلم ، ولا أمر يثبت ولا حكم ينفذ لغير الحق إلا بعد شهادة الحق بأنه مستحق لما شهد له به ، وأضيف إليه ، ولما أضاف الحق الحمد لنفسه بحكم كمالى ثبت له ذلك وتعينت مكانته .

وأما حمد الحق الكائنات فهو بذواتها ، أى بما يقتضيه كل شىء لذاته من الأمور المحمودة ، فيظهر أعيانها ، ويعرف البعض للبعض ، حتى يعم التعريف والإشهاد ، فيشمل الحمد الذى هو الثناء كل شىء من الحق بكل شىء ، فمجموع

العالم محمود بجملة ما يشتمل عليه من الصفات والأحوال المرضية ، بألسن شتى ،  
والغير المرضية بلسان الإرادة والجمال ، والتوحيد الفعلي والذاتي ، والحكمة  
الباطنة ، من حيث أنه ما من شيء إلا وهو شرط في ظهور كمال القدرة وغيرها  
من الصفات ، وإن كمال مرتبة العلم والوجود المتوقفين على ظهور التفصيل الكوني  
متوقف على كل فرد فرد من أفراد الموجودات . فكل ما توقف عليه حصول  
المقصود فهو مطلوب ومشكور من حيث ظهوره . فافهم واقنع فهذا اللسان  
لا يحتمل الإطناب .

ويحمد الحق الخالق بالحمد أيضاً . وذلك بإظهاره عين الحمد حيث شاء من  
العوالم ، وجعله صفة من أراد من أهل ذلك العالم ، فيظهر حكم الحمد بالحق  
فيمن قام به وسار صفة له . فإن العاني توجب أحكامها من قامت به . وأما  
حمد الحمد الحق أو نفسه الكون فهو بظهور حكمه وقيامه بالحمود أو فيه وقد  
مر حديثه من قبل .

قوله : الرحمن الرحيم .

ليس تكرر رأياً في البسملة . بل للواحد تخصيص حكم التعظيم ، والآخر  
تعظيم حكم التخصيص . ومتعلق أحدهما الحكم الدائم بمقتضى حكم معنى الأمر  
باطناً مطلقاً ، والآخر الحكم المقدر المشروط ظاهراً وباطناً .

وسر ذلك وتفصيله أن الرحمة رحمتان : رحمة ذاتية مطلقاً امتدادية ، هي التي  
وسعت كل شيء ، ومن حكمها الساري في الذوات رحمة الشيء بنفسه ، وفيها  
يقع من كل رحيم بنفسه بالإحسان أو الإساءة بصورة الانتقام والقهر . فإن كل

ذلك من المحسن والمتقم رحمة بنفسه (١) . فافهم ومن حيث هذه الرحمة وصف الحق نفسه بالحب وشدة الشوق إلى لقاء أحبائه ، وهذه المحبة بهذه الرحمة لا سبب لها ولا موجب ، وليست في مقابلة شيء من الصفات والأفعال وغيرها ، وإليها أشارت رابعة رضى الله عنها بقولها .

أحبك حبين حب الهوى      وحباً لأنك أهل اذا كا  
فأما الذى هو حب الهوى      فذكرك فى السر حتى أراكا  
وأما الذى أنت أهل له      فشغلى بذكرك عن سواكا  
ولا الحمد فى ذا ولا ذاك لى      ولكن لك الحمد فى ذا وذاكا

فحب الهوى لمناسبة ذاتية غير معاملة بشيء غير الذات . وأما حب أنك أهل لذا كما فسببه المشر له هو العلم بالأهلية . ولهذا الرحمة من صور الإحسان كل عطاء يقع لا عن سؤال أو حاجة . ولأسابقة حق أو استحقاق لو صف ثابت للمعطى له ، أو حال مرضى يكون عليه هذا مطلقاً .

ومن تخصيصاته الدرجات والخيرات الحاصلة فى الجنة لقوم بالسر المسمى عند الجمهور (٢) عناية ، لا لعمل عملوه ، أو خير قدموه .

ولهذا ثبت كشفنا أن الجنات ثلاث . جنة الأعمال ، وجنة الميرات ، وجنة الاختصاص . وقد نبه على جميع ذلك فى الكتاب والسنة ، وورد فى المعنى :

---

(١) قد ينتقم الإنسان من آخر رحمة بنفسه . هذا معلوم من أحداث الحياة ، ولكنه من حكم الرحمة السارى فى المخلوقات لاغير .

(٢) فى المطبوعة : فى الجمهور .

أنه يبقى في الجنة مواضع خالية يملأها الله بخلق يخلفهم لم يعملوا خيراً قط ، إماماً  
لسابق حكمه . وقوله تعالى : « لكل واحدة منكم ملوؤها » .

والرحمة الأخرى هي الرحمة الفائضة عن الرحمة الذاتية ، والمنفصلة عنها  
بالقيود التي من جملتها الكتابة المشار إليها بقوله تعالى : « كَتَبَ رَبُّكُمْ  
عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » فهي مقيدة موجبة بشروط من أعمال وأحوال وغيرها .

ومتعلق طمع إبليس الرحمة الامتنانية التي لا تترقب على شرط . ولا قيد  
حكمي ولا زماني فالحكمي قيد القضاء والقدر اللذين أول مظاهرها من  
الموجودات القم الأعلى ، واللوح المحفوظ ، والزمانى إلى يوم الدين ، وإلى يوم  
القيامة ، وخالدين فيها مادامت السموات والأرض (١) .

(١) قال تعالى : « ورحمتى وسعت كل شيء » . هذه هي الرحمة الذاتية الامتنانية  
وهي التي طمع فيها إبليس ، حيث قال لأحد العارفين : أنا شيء . « فساكتها  
للذين يتقون » هذه هي المقيدة بالتقوى وأعمالها .

ولتقريب فهمها والله المثل الأعلى : الرجل الكريم الذي يعطى بلا عمل مقابل  
لما يعطيه ، ويشمل عطاؤه الصديق والعدو على السواء ثم يعطى الجزيل لعملى  
يعمل له عملاً . بشرط أن يؤدي نفس العمل ، فإن لم يعمل هذا العمل لم  
يعطه شيئاً .

وقال قاسم بن حبيب : إنما كرر لأن الرحمة هي الإيثار على المحتاج ، وذكر  
في الآية الأولى المنعم ، ولم يذكر المنعم عليه . فأعادها مع ذكرهم وقال :  
رب العالمين الرحمن لهم أجمعين ، ينعم عليهم ويرزقهم ؛ الرحيم بالمؤمنين خاصة  
ينعم عليهم ويفزر لهم . [ انظر إرشاد الرحمن للأجهورى . في مثابه الفاتحه ] .



فرحمنا البسمة للتعميم ، ورحمنا الفاتحة لما ذكرنا من الرحمة الذاتية الامتنانية  
والتقييدية الشرطية .

ومن هذا المقام « مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ » فإن المجازاة ذاتية ، وغير ذاتية .  
فالوقت لغير الذاتية . والذاتية لاوقت لها ، لإطلاقها . ولما كان للحق سبحانه  
الأمران وفي العالم ما يقتضى قبول الحكمين ذكر اليوم المشتمل على الليل والنهار  
الذين هما مظهر الغيب المطلق ، المحو آيته ، والشهادة المبصرة علامانه .  
والمجازاة الذاتية الواقعة بين الوجود والأعيان باعتبار القبول الأول ، والاعطاء  
الأول . وقد مر ذكرها عن قريب .

والمجازاة الصفاتية والفعلية مثل قوله « اعْبُدُونِي . وَاشْكُرُوا لِي » في مقابلة  
ما أسدى إلى عباده من النعم الظاهرة والباطنة « وَأَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي »  
و « وَسَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ » والدعاء والإجابة ، ونحو ذلك ، لمرتبة الأفعال .

أما متعلق قوله سبحانه بلسان النبوة عند قول العبد « ملك يوم الدين »  
« مجدى عبدى » فهو ما يستدعيه مقام العبودية العامة ، كنسبة الرعية مع الملك  
بمخلاف . قوله تعالى فى ذلك أيضاً « فوض إلى عبدى » عند قوله تعالى (مالك)  
بالألف ، فإن متعلقه ما يقتضيه خصوص العبودية من حيث الملك ، من كمال  
التفويض والاستسلام وصرافة الطاعة ، والإذعان . فافهم .

وما يتبع الجزاء كالحال والطاعة والعبادة وما سبق ذكره من معانى افظة  
الدين ، فسكها أحوال العبودية والطهارة الحاصلة للعبد المحض ، الذى لا يعامل  
معاملة الأجير ، تحصل له بأمر منها ، ومن آياتها رفع المجازاة الصفاتية والفعالية

ويبقى في مقامه من حكم المجاز الذاتية . ما يقتضيه الأمر الذي يمتاز به العبد عن الحق من حيث الفروق التي سلفت ، لكن بين الكامل وغيره في ذلك تفاوت كثير قد سبق التنبية عليه أيضاً في ذكر مراتب التمييز .

وللحال والطاعة وغيرها من المعاني المذكورة تمخضات وامتزاجات ، بين رتبة العبد وربّه ، وزبدة مخيضتها مسبقت الإشارة إليه في الفصل السابق ، عند الكلام على مراتب الأعمال ونتائجها ، فتمعن التأمل فيه وفيما يليه ، وما يذكر في سر الشكر في آخر الكتاب تر الفرائب .

## وصل

[ في الظاهر والباطن والحمد والمطعم ]

اعلم أنا بينما في غير ما موضع من هذا الكتاب أن العالم من حيث حقيقته مرآة لأحكام الحضرات الخمس ، وأن صور العالم ظاهرة بحسبها ، وما من موجود عيني ولا أمر غيبي ، إلا وحكم هذه الحضرات سار فيه كما بهت عيه غير مرة . وجميع الخواص والأوصاف والتوازي المضافة إلى الكون إنما يظهر بحكم مقام الجمع الأحدى ، الذي تستمد إليه الأسماء والصفات والمواضع والحضرات ، فإنها منفصلة ومتفرعة عنه ، وتابعة له . وإن كانت في هذا المقام الأبرز الأنوار الذاتى . لا تتعدد ، بل يظهر عنها وفيها التعيين والتفصيل بحسب مراتب المدين وأحوالهم . ومدركاتهم وتطوراتهم .

وإذا تقرر هذا فنقول : الكلام الإلهي من أجل النسب والصفات الكلية المستوعبة مراتب الإيضاح والإفصاح قد صدر من حضرة الحق

ووصل إلينا منصفاً بحكم الحضرات الخمس الأصايب المذكورة ، وما اشتملت عليه .

وله كما أخبر صلى الله عليه وسلم ظهر ، وهو الجلى والنص المنهى إلى أقصى مراتب البيان والظهور نظير الصور المحسوسة .

وله أيضاً بطن خفي نظير الأرواح القدسية المحجوبة عن أكثر المدارك .

وله حد مميز بين الظاهرة والباطنة وبه يرتقى من الظاهر إلى الباطن ، وهو البرزخ الجامع بينهما بذاته ، والفاصل أيضاً بين الباطن والمطلع . ونظيره عالم المثال الجامع بين الغيب المحقق والشهادة .

وله مطلع ، وهو ما يفيدك الاستشراق على الحقيقة التي إليها يستند ما ظهر وما بطن ، وما جمعها وميز بينهما ، فيريك ما وراء ذلك كله . وهو أول منزل من منازل الغيب الذاتى الإلهى وباب حضرة الأسماء والحقائق الجردة الغيبية ، ومنه يستشرف المكاشف على سر الكلام الأحدى الغيبى ، فيعلم أن الظهور والبطون والحد والمطلع منصات لهذا التعجلى الكلامى وغيره ، ومنازل لتعينات أحكام الإسم المتكلم ، من حيث امتيازته عن المسمى ، والكلام من حيث أنه ليس بشئ زائد على ذات المتكلم رتبة خامسة ، تعرف من سر النفس الرحمانى ، وقد مر حديثه سيما من هذا الوجه فتذكر .

وقد انتهى القول فى القسم الأول من أقسام الفاتحة جمعاً وتفصيلاً ، ويسر الله الوفاء بما التزمته ، وإنى وإن بسطت القول فيما مر بالنسبة

لمن لا يعرف قدر هذا الإيجاز ، فإنما كان ذلك من أجل أن تحرير الكلام في القواعد وفي أمهات المسائل يفتح ما يأتي بعد .

ومن الأمور المتفرعة على تلك الأمهات والتفاصيل التابعة لأصولها ولا سيما والسورة المتكلم فيها أصل أصول الكلام ، ومفتاح جوامع الأسرار ذو الحكم ، فجدير بمن قصد تفسيرها أن ينبه على مشارع أنهار أسرارها ، ومطلع شمس أنوارها ، ومجتمع كنوزها ومفتاح خزائنها ، وحاصل مخزونها والله يقول الحق ، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

## فاتحة القسم الثاني قوله تعالى

إياك نعبد وإياك نستعين

وانبداً أولاً بعون الله ومشيبته بذكر ما يقتضيه ظاهر اللسان ومرتبته ، ثم نرقى منه وفيه بالتدرج إلى الباطن ، ثم الحد والمطامع ، والأمر المحيط الحاكم على الجمع ، كما يسر الله ذلك فيما مر فنقول :

« إيا » ضمير منفصل المنصوب ، والواو حقه التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في إياك وإياه وإيائي ، لبيان حكم المتكلم والغائب والمخاطب ، ولا محل لها عند المحققين من أرباب اللسان من الإعراب ، كما لا محل للكاف في رأيك وليست بأسماء مضمرة مقصودة . وما حكاها الخليل عن بعضهم أنه « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » فشاذاً لا يعول عليه .

و « العبادة » في اللغة : أقصى غايات الخضوع والتذلل ، ومنه ثوب ذو عبادة إذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسج . كأنه إشارة إلى قبوله الانفعال والتأثير القوي . وأرض معبدة : مذلة .

وأما سر باطن ظاهر « إياك نعبد » الآية ، فهو أنه لما ذكر الحقيق بالحد وأجرى عليه صفات العظمة والجلال ، ونعته بنعوت الكمال ، تعلق العلم أو الذهن بمتصور عظيم الشأن ، جدير بالثناء ، وغاية الخضوع والاستعانة به في المهمات فحوطب ذلك المعلوم أو المتصور المتميز بتلك الصفات حين تميز مرتبته ، وصورة عظمته في ذهن المناجي ، بحسب معتقده فيه الذي عليه يترتب إسناد تلك الصفات إليه ، وقيام المناجي حالته في مقام العبودية ، المقابلة للربوبية ، المستحضرة له

عقوب ذلك : « يا ايها نعبد » يامن هذه صفاته ، إشارة إلى تخصيصه بالعبادة وطلب الاستعانة منه ، أي لا نعبد غيرك ، ولا نستعينه ، اقتصاراً عليه ، وانفراداً له ، وليكون الخطاب أدل على أن العبادة لذلك المتميز بذلك ، المتميز الذي لا تتحقق العبادة إلا به .

وأقر أن العبادة بالاستعانة للجمع بين ما يتقرب به العباد إلى ربه ، وبين ما يطلبونه وبحة جون إليه من جهته . ونقديم العبادة على الاستعانة كتقديم الوسيلة على طلب الحاجة ، رجاء الإجابة . كما نبه سبحانه على ذلك بقوله : « إِذَا تَأْتَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ صَدَقَةً ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ » الآية .

وإطلاق الاستعانة لتناول كل مستعان به .

وبعد أن ذكرنا في هذه الآية ما استدعاه ظاهر مقامها من المساء بطرف من الباطن ، فنبهنا منه إلى ما فرقه ، ونذكرك أولاً أيها التامل بما أسلفناه قبل في حقيقة الذكر والحضور ، في بيان سر جوار الحق عبده القائل المصلي ، حين قوله « بسم الله الرحمن الرحيم » « ذكرني عبدي » الحديث نسيب الحاجة إليه ها هنا .

ثم نقول : إن الله تعالى قد نبهنا على بعض أسرار ما ذكرناه من بيانه تنبيهاً خفياً بقوله : « وَإِسْكَانٌ وَخَبْرٌ هُوَ مَوْلَاهُ اسْتَقْبَلَهُ حُرَاتٍ » وكل عابد شيء فإياه متوجه إلى معبوده لا محالة ، وتوجهه إليه مسبوق بما يسميه على ذلك التوجه ، وباعثه على التوجه يتعين بحسب ما استقر عنده من التوجه إليه . والمستقر عنده صورة عالمية منتشرة من دلائل ومقدمات ، تفيد الجزم

اليقيني في زعمه ، أو صورة ذهنية متحصلة من أقاويل مسموعة ، أو آيات وآثار مشهودة ، دالة على أمور يزعم أنها كمالات ، وأنها حاصلة لمن تضاف إليه تلك الآثار ، وتستند إليه تلك الكمالات ، فحالما تصور تلك الصفات قائمة بموصوف ما منفرد بها دون غيره حكم بأنه مستحق للعبادة . فرغب في اللجوء إليه ، والتعبد له ، خوفاً وطمعاً ، أو استحساناً .

هذا مع أنه قد يكون ما حكم به لمن نسبت إليه تلك الصفات ودلت عيه الآثار والآيات المسموعة والمدركة صحيحاً ثابتاً لذلك الموصوف وقد لا يكون كذلك إلا في زعم المعتقد ، لا في نفس الأمر ، أو تكون تلك الصفات والآثار ونحوها ثابتة لغير من أضيفت إليه . وتلك الأقاويل دالة على تشخيصات معينة في أذهان القائلين بحسب آرائهم وحدسهم وتصوراتهم فهي أعنى تلك الصور الذهنية الاعتقادية من حيث أول حادس ومستحضر ما أنشأ تصوره منفعله عنه ، ومن حيث السامع الأول القائل المستعبد نفسه من حيث هي بحسب ما ثبت في نفسه وتصوره منها أقول القائلين منفصلة مرة أخرى وهلم جرا .

فالشخص إذا مستعبد نفسه لما أنشأ في ذهنه ، وكان ناشئاً أيضاً عن صورة أخرى منفصلة عن متصور آخر بتصور هو بالأصل ، منفعل . هكذا ذاهباً إلى أول فاعل منفعل .

وكون الأمر كما تصور فإنه يمكن أن يكون المتوجه إليه بالعبادة فاعلاً من حيث هو ، ومنفعلاً من حيث تعينه في تصورات العقول والأذهان والظنون والأوهام ، أو ليس كذلك . فيه نظر .

أما في طور العقل فلا شك في فساد و بطلانه لما يستلزم ذلك من المحالات التي لا حاجة بنا إلى الخوض فيها ، كتجويز انضباط الحق وتعيينه في تصور أحد على ما هو عليه في نفسه ، مع استحالة ذلك في نفس الأمر . فافهم .

ثم نقول : وقد يكون الحاصل في نفس العابد المتوجه أمراً متكباً من مواد عقلية ، ومدركات حسية ، ومن مسموعات ومظنونيات ، فالإدراك على اختلاف ضروبه المعنوية والحسية تابع للمدرك ، فتوجه كل من شأنه ما ذكر ليس إلا إلى صور منشآت في الأذهان ، شخصتها نفوس المتوجهين من مواد ظنونها ، وآرائها ، أو مما انتقل إليها من مشخصات أذهان من حكى لها ، أو هي منتزعة من صفات وآثار وآيات ، قرر المنتزع إضافتها وثبوتها بوصف بها ، ومنسوب إليه جميعها ، وأن ذلك كل في زعمه . بمعنى أن من هو بهذه المثابة فجدير أن يعبد .

هذا مع اعتراف كل منصف هذا شأنه أنه حال حكمه يمثل هذا الحكم وتصوره هو في نفسه ناقص ، وتصوره وغير ذلك من صفاته تابع له ، لأن الصفة تتبع الموصوف كما قلنا في الإدراك .

فالحاصل في ذهنه من صورة الكمال الذي يجب أن يكون حاصلًا للمعبود صورة ناقصة ، والمنسوب إليه ذلك الكمال الذي يفتقره عما ذكرنا وغيره مجهول عنده . فإين المطابقة الشاهدة بصحة التصور الذي يتبعه الحكم التصديقي . وقد ثبت أن حاصل ما أشرنا إليه كونه إنشاء في حال نقصه صورة ناقصة في الكمال . متحصلة من أجزاء وهمية وخيالية ، أو استجلالات نظرية ضعيفة ، غير مطابقة لما قصد تصوره ، ثم جعلها قبلة توجهه وتوقع منها السعادة والمفخرة ، وقضاء الخوائج .



أليس الله يقول : « إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » . أأنت تعلم أن الذي أنشأته في ذهنك منفعل مثلك ، بل أنزل درجة منك ، من حيث أنك منشئه .

فيا من هذا شأنه ، بالله عليك ، راجع نفسك ، وانظر : هل يمكن أن يكون لمثل هذا الحال والاعتقاد ثمرة ، أو يرضى بها عاقل ذو همة عالية في معتقده . أو عباداته وتوجهه في صلاة ، أو غيرها من العبادات وأين المقصود من قواه تعالى : فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ « الآية .

فأين المسابقة ، وأين التوجه الصحيح المصدق . قول المتوجه إلى الحق في زعمه « إياك نعبد » وهو كاذب .

فإنه لم يخاطب بهذا إلا الصورة الذهنية التي خلقها بعقله السخيف ، أو وهمه وخياله ورأيه الضعيف . وأنى ترجى ثمرة عبادة أو صلاة هذا أساسها ، وأين « قسمت الصلاة بيني وبين عبدى » وذكره سبحانه الفاتحة وأقسامها « كمجدنى عبدى » ، « وفوض إلى » « وهذه بيني وبين عبدى » « وهؤلاء لعبدى ولعبدى ما سأل » .

فبالله عليك ، هذه الصورة المنتشرة في ذهنك تقول شيئاً من هذا ، أو تقدر على شيء ؟ هيئات . المنتشرون لملك الصور لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً ، فما الظن ببعض ما أنتشأ فيهم منهم على النحو المذكور .

واعلم أن في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الفاتحة والصلاة « يقبل من الصلاة ربها ونصفها » وتعدد الأقسام ، حتى انتهى إلى التسع ، ثم قال « وآخر تؤخذ صلاته كاثوب الخلق فيضرب بها وجهه » إشارة إلى ما ذكرنا من تفاوت

حفظوا التعمدين ، وقلة جدوى الكثير منهم ، وحرمان آخرين بالكلية ، وليس ذلك إلا لما ذكرنا من تأسيس الأمر على غير أصل صحيح ، وبعود بالله من ذلك وسئله .

ولنعد الآن إلى بين الوجهة التي هي قبلة قلوب التوجهين وأرواحهم ، وعقولهم ونفوسهم وطبائعهم ، من حيث أحكام الصدقات والأحوال الغائبة عليهم ، بحكم هذه الأمور المذكورة . فإن وجهة كل مقوِّح مدف منهم ، إشارة حال توجيهه .

وسواء « يوك نعباد » فقول في إيضاح سر ذلك : الأصل شجرة الخسرة الإلهية فروع ، يسرى في كل فرع منها من سر الأوهية ، والسرانية الذاتية ، من الذات المقدسة قسط بمقدار ما يحتمله ذلك الفرع من أصله .

الأركان ثلث المروء هي الأسماء الإلهية ، الأسماء السرانية الدنيا الأصبية عبارة على سرين العجيبين الثاني في مراتب أسمائه ، بحسب ما تقتضيه مرتبة كل اسم منها ، وذلك قننا غير مرده : إن كل اسم من وجه عين المسمى ، ومن وجه غيره ، وفصله في ذلك ما يغنى عن إعادة نقوض به والإطباب .

ولما كان كل اسم من أسماء الحق سبباً لظهور صنف ما من الملائكة ، وقبلة له ، فاسم ظهرت عنه الأرواح ، وآخر ظهرت عنه الأصوات والسموات والسموات ، وآخر ظهرت عنه الطبائع والمركبات ، وكل واحد من تولدات أيضاً ظهر باسم مخصوص عينته مرتبة الظاهر به ، بل حال الظهور واستعداده الذاتي الغير المجعول .

ثم صار بعد قبلة له في توجيهه وعبادته ، لا يعرف الحق إلا من تلك الحيشة ولا يستند إليه إلا من تلك الحضرة ، وحظه من مطلق صورة الحضرة بمقدار نسبة ذلك الإسم من الأمر الجامع لمراتب الأسماء كلها والصفات .

وأما الإنسان فلما توقف ظهور صورته على توجه الحق بالسكينة إليه حال إيجاده ، وباليدبن<sup>(١)</sup> ، كما أخبر سبحانه ، وإلحدى يديه الغيب ، وللأخرى الشهادة ، وعن الواحدة ظهرت الأرواح القدسية ، وعن الأخرى ظهرت الطبيعة والأجسام والصور ، ولهذا كان الإنسان جامماً لعلم الأسماء كلها ، ومنصباً بحكم حضراتها أجمع ما اختص منها بالصور ، وكل ما يوصف بالظهور وما اختص منها بكل ما بطن من الأرواح وغيرها ، مما يوصف بالغيب والخفاء ، فلم يتقيد بمقام يحصره حصر الملائكة ، كما أشارت بقولها : « وما منا إلا له مقام معلوم » . ولا حصر الأجسام الطبيعية ، وبذا وردت الإخبارات الإلهية بلسان الشرائع وغيرها .

فتوجه الإنسان الحقيقي إن تحرر من رق المقامات ، وارتقى وخلص بالاعتدال السكالي الوسطى ، عن أحكام جذبات الأطراف ، والانحرافات إلى حضرة الهوية التي لها أحدية جمع الجمع ، المنعوتة بالظهور والبطون ، والأولية والآخرية ، والجمع والتفصيل ، وقد مر للمتأمل في الحديث عنها ما قدر ذكره وبيانه ، وسنزيد ذلك تفصيلاً إن شاء الله تعالى .

وإن مال أعنى الإنسان عن الوسط المشار إليه إلى طرف لمناسبة جاذبة قاهرة ، وغلب عليه حكم بعض الأسماء والمراتب فأنحرف ، استقر في دائرة ذلك

---

(١) من حيث خلق آدم . قال تعالى : « ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي »

الإسم الغالب ، وارتبط به وانتسب إليه ، وعبد الحق من حيث مرتبته ، واعتمد عليه ، وصار ذلك الإسم منتهى مرماه وغاية مبتغاه ، ووجهه من حيث حاله ومقامه ، حتى يتعداه .

ولما كانت مراتب الأسماء مرتبطة بعضها ببعض ، وأحكامها مشتبكة متداخلة بالتوافق والتباين ، الموضحين حكمى الإبرام والنقص ، صارت أحوال الخلق من حيث هم تحت حكم هذه المراتب ، ومحل آثارها متفاوتة مختلفة ، لأن اجتماع تلك الأحكام الأسمائية تقع في المراتب الوجودية على ضروب . فتحصل بينها كيفيات معنوية ، مقرونة بتقابلات<sup>(١)</sup> روحية ، فيحدث في البين ما يشبه المزاج في كونه متحصلا عن تفاعل كيفيات ذمثة عن امتزاج وقع بين الطبايع المختلفة وقواها . ونظرها هناك التقابل والتباين اللذين بين الأسماء ، فتظهر الغيبة لبعض المراتب الوجودية والأسمائية ، كعملية بعض الطبايع هنا على البعض ، حتى يقال : هذا مزاج صفراوى ودموى ، وغير ذلك . ويقال هناك زيد عبد العزيز ، وآخر عبد الظاهر ، وآخر عبد البطن ، وآخر عبد الجمع ، وآدم في السماء الأولى ، وعيسى في الثانية ، وإبراهيم في السابعة ، ونحو ذلك .

ثم إنه يحصل بين تلك الأمزجة المعنوية والروحانية وبين هذه الأمزجة الطبيعية اجتماع آخر ، تظهر له أحكام مختلفة تنحصر في ثلاثة أقسام ، قسم يختص بمن غلبت عليه أحكام روحانية على أحكام طبيعته ، حتى صارت قوا الطبيعية تابعة لقواه الروحانية ، وكالمشتبكة فيها ، وقسم يختص بخمهور الخلق ، وهو عكس ما ذكرنا .

(١) في المغربية : بمقابلات .

فإن قوامهم وصفاتهم الروحانية مستهلكة تحت حكم قوى طبائعهم ، وقسم ثالث يختص بالأكمل ومن شاء الله من الأفراد ، وآيتهم « أعطى كل شيء خلقه ثم هدى » فافهم . فهذا مقام لا يحتمل البسط .

ثم نقول : فيظهر لما قلنا بحسب الغاية المذكورة حكم ما يقتضيه وصف الأمر الغالب من المراتب والأسماء والطبائع ، وإن لم يخل المحل عن حكم الجميع ، لكن إننا ينتسب لمن ظهرت له الساطة عليه ، فمنزه ومشبه ، وجامع بين التنزيه والتشبيه ، ومشارك وموحد ، وغير ذلك .

فتفرغت لما ذكرنا الآراء المتبينة ، والأحوال المختلفة ، والمازلات المتفاوتة ، والمقاصد والتوجهات ، فمن عرف مراتب الوجود وحقائق الأسماء عرف سر العقائد والشرائع والأديان والآراء ، على اختلاف ظروفها ، وكيفية تركيبها وانتشائها ، وسنلمع لك بسير من هذا الباب فآخذة أعمقاً ومفتاحاً ، تعرف سر ما أشرنا إليه إن شاء الله .

## و—————ل

### [ في قبلة العقول والنفوس والإنسان ]

اعلم أن قبلة العقول مطاقاً أحدية معنى الأمر ، لكن من حيث استنادها إليه ، لا من حيث هو ، وقبلة النفوس التجلي الكليبي ، وله آخر درجات الظهور ، وأول درجات باطن الظاهر ، وللمشبهة إحدى وجهي هذه الدرجة ، وما اتصل بها من التجلي البرزخي المشار إليه ، ويختص بإنسانية روح الأمر .

وقبلة أهل السنة والجماعة ومن شاء الله من أهل الشرائع الماضية روح

الأمر ومرتبته معاً، وله تنزيه « ليس كئله شيء » وتشبيهه « اعبد الله كأنك تراه » .

وأعنى مراتبه ظاهر العباد .

وقبلة العارفين وجود مطابق الصورة الربانية ، وظاهر الحق . وقبلة المحققين وجود الحق ، ومرتبته الجامعة بين الوجود والمرتبة ، من غير تفرقة وتعديد .  
وقبلة الراسخين مرتبة الحق من حيث عدم معرفة يرتها له . وانضياص صورته سبحانه التي حاذى آدم عليها إليها ، ولها حضرة أحادية الجمع فانيهم .

وأما قبلة الإنسان الحقيقي ، الذي هو العبد لأخلص الأكل ، فقد مر ذكرها آنفاً عند الكلام في الوجهة والنوجه . لكنني تركت من أسرارها ما يحل وصفه ، ويحرم كشفه ، مع أني قد ألمت بطرف منه في آخر ما ذكرته في مجزاة العبد المخلص ، وقبل ذلك في سر الحضور مع الحق ، على الوجه الأنتم . وبينت منه نكتاً نفيسة في مواضع متفرقة من هذا الكتاب ، يتنطل لها اللبيب إن شاء الله .

## وصل

### [العبادة الذاتية . والصفاتية]

لتعلم بعد استحضارك ما مر أن الإنسان عبادتين : عبادة ذاتية . وعبادة صفاتية مقيدة .

فالذاتية : قبول شئئته الثابتة المتميزة في علم الحق أزلاً . للوجود الأول من موجدته ، وإجابته لندائه ، وامتنانه للأمر التكويني المتمين بكن ، وهذه

العبادة مستمرة الحكم من حال القبول الأول ، والإجابة والبداء المشار إليه ، لا إلى أمد متناه ، فإنه من حيث عينه ومن حيث كل حال من أحوالها مفتقر إلى الموجد دائماً ، لانتهاء مدة الوجود المقبول في النفس الثاني من زمان تعيينه وظهوره ، والحق ممدده دائماً بالوجود المطلق المتعين<sup>(١)</sup> والمتخصص ، بقبول الإنسان من الأسماء وغيره من الممدودين به ، والحركات والأفعال التي لا تعمل للإنسان فيها ، والأنفاس أيضاً من لوازم هذا القبول ومن جملة صور هذه العبادة .

والعبادة المقيدة الصفاتية تختص بكل ما يظهر عن ذات العابد من حيث حكم صفاته أو خواصه ، أو لوازمه من حال أو زمان معين ، ذي بداية ونهاية وغيرها .

وتختص هذه العبادة أيضاً عبودية الأسباب الكونية ، وتفاوت الخلق فيها ، بحسب غلبة أحكام الصفات على حكم الذات وحكم ما يناسبها ، أعني

### النظريات

(١) عودة الإنسان إلى أصله من أهم ما تميزت به مدرسة الشيخ الأكبر ، ومستندهم في هذا هو العبادة الذاتية ، التي يتحدث عنها المؤلف هنا ، وهي عبارة ملاحظة التجلي الذاتي من حيث الأمر بكن ، ، وليس في هذه العبادة الذاتية حركات مطلقة ، بل هي توجه شامل مطلق ، واستعداد لقبول الإمداد ، وعدم النظر إلى الإمداد .

وتعتبر العبادة الذاتية روح العبادة الصفاتية أي روح الحركات العبادية ، ويرى الشيخ الأكبر أن روح العبادة ، أي العبادة الذاتية هي المقصود منها ، وهي للأكابر أما الحركات المنفصلة عن الروح فهي للعامة .

الصفات ، من الأمور المؤثرة في الإنسان الذي هو منفعل لها ، ومنجذب باقهر  
الذي هو الاستعباد في الحقيقة إليها ، فإنك عبد ما انفعلت له وظهر عليك  
سلطانه ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم  
تعس عبد الخيصة » .

والضابط في هذا المعنى : أن التأثير مطلقاً حيث كان لمراد الربوبية ، والانعزال  
مطلقاً لمعنى العبودية ، وقد أسلفنا أن السكامل لا يؤثر أصلاً ، وإنما هو مرآة تامة  
صحيحة الهيئة ، يظهر كل منطبع فيها بحسب ما هو عليه في نفسه ، فاذا ذكر تعريف  
سر ما سبقت الإشارة إليه .

وهاتان العبادتان هما في مقابلة رحمة الوجوب ، ورحمة الامتثال المذكورتين  
من قبل ، وكما أن في رحمة الوجوب راحة التكليف ، ورحمة الامتثال مطلقة  
لا إيجاب فيها ولا التزام ، كذلك العبادة الذاتية التي لا تكليف فيها ويست  
من نتائج الأمر ، وإنما متعلق الأمر والتكليف العبادة المقيدة الصفاتية ، أشار  
إليها رافة من الله ورحمة ، وحتياطاً وتحذيراً من ميل الإنسان جذب إحدى  
صفاته إليها ، فيحصل بذلك الميل الذاتي تلك الصفة الغالبة على غيرها من  
الصفات ، بحيث تستهلك أحكام باقي الصفات التي اظهرت سطوتها حصل  
الاستكمال المتوقف على حفظ الصحة والاعتدال الروحاني والمعنوي ، والتمسك  
بالمزاجين المتحصنين من الاحتمالات الرافعة بين الأرواح وشؤونها الدنية ، وبين  
الصفات وغيرها من المعاني المجردة ، وقد سبق التنبية على ذلك في تفسير اسم  
« الرب » منذ قريب ، فاذا ذكر .



## العمل والعبادة :

ثم نقول : اعم أن العمل جسد وروحه للعبادة ، فالعمل يطلب الثواب من جنة وغيرها ، اسكن لا مطلقاً ، بل من حيث يستند إلى أصل وحداني المرتبة ، شامل الحسك والعبادة تطيب العبود ، والعبادات من أحوال الروح ، والأعمال تختص بالبدن ، أو ربما تنضاف إلى الروح ، باعتبار تعقه بالبدن وتلبسه بأحكامه الطبيعية ، وظهوره بحسب أحكام أصباغها ، وحضور العبد بصفة الذي بين يدي عزربه في كل فعله ، من طاعة وغيرها ، من أحوال العارفين الذين يصدر عن الأعمال مصحوبة بالحياة الزهيدة ، التي أوجبها عليهم وحضورهم مع مشهودهم ، فيعملوا العمل إلى منتهى مراقاه من المرتبة التي تستند إليها معرفتهم ومشهودهم وتوجههم ، كما نهت على ذلك في تفسير « مالك يوم الدين » عند الكلام على مراتب العمال ومجازاتهم ، فاكتف واستبصر .

### قوله ( وإياك نستعين )

اعلم أنه قد ذكرنا في لفظه إياك ما يقتضيه حكم اللسان وما لا حاجة إلى إعادته ، أو ذكر مثله ، كما لا حاجة أيضاً إلى ذكر كليات أصرار بقية السورة ، لأننا إنما أصدرنا الكتاب بالكلام على الأصول الكلية ، وأممات الحكم والعلوم والأسرار العلية ، ليكتفي بها اللبيب حيث ما أحيل عليها ، فإن المقصود الإلماع والإيجاز ، لا التصريح والإطبات فهذه أصول ومفاتيح كمية من فهمها وعرف كيف يطرد حكمها فيما هو فرع عليها ، وتبع لها عرف معظم أصرار القرآن العزيز ، بل وسائر الكتب ، فلا تنكسر بعد على البسط للكلام مني ، فقد انكسرت على مزيد فهم وتأمل منك إن شاء الله تعالى . وإنما أذكر فيما بعد

عقيب الفراغ من وظيفة الظاهر ما تتضمنه بقية السورة مما يختص بكل آية منها من الحكم والأسرار الباطنة ، وما بعد الباطن كما سبق به الوعد إن شاء الله تعالى ولشرع بعد هذا التقرير ، والاكتفاء في ظاهر وإيك الثاني ، بما مر في إيك الأول ، في الكلام بلسان الباطن .

ف نقول اعلم أن متعاق الإشارة من « وإيك استعين » ليس هو متعاق الإشارة من « إيك تعبد » لأن الأول إشارة إلى الأمر الذي ثبت استحقاقه للعبادة عند العابد ، وصار منتهى مدى مقصده ورحمته ، بحسب علمه أو شهوده ، أو اعتقاده المتحصل من مواد الظنون والتخيلات المنبئة عليها من قبل

ومتعاق الإشارة من « وإيك استعين » ليس مطلق ذلك المعبود من كونه معبوداً فقط ، بل من حيث أن له صلاحية أن يعين من يعبده في لا يستقل ، العابد ، إذا طاب الإعانة منه ، وفي طاب الاستعانة من العبد دعوى ضرب من الاستطاعة ، بصورة تعريف يشاله في العبادة ، وعلمه بمكانة المعبود ، وما يعامل به ، مع اعتراف خفي بعدم الاستقلال ، وكأنه يقول : أجد عندي قوة على تحصيل مطايبى ، لكننى غير متيقن ولا حازم أنها وافية بتحصيل الغرض ، فلا مندوحة عن معاونة منك لما عندى منك ولما عندى من التمكن ، لأن المعاونة منك إذا أتت بما عندى من القوة رجوت الفوز باليقينية ، وإله فاء سبق العبادة ، وإلى شاكر ك عني ما منحتمى من القوة ، وجدت بها على ابتداء دون ذلك منى ، وبها تمكنت من طيب العون منك ، رجاء القيام بعقوبتك ، ولا فائدة ذلك دون تردد فيك ، وتعرض إلى غيرك هذا لسان من تبة العبد .

وأما لسان الربوبية المستبطنة في ذلك ، من كون الحق أنزل هذا على عباده ،

وأمرهم بعبادته على هذا الوجد ، فهو أنه سبحانه لما علم أن القلوب وإن كانت مفطورة على معرفته ، والعبادة له واللجوء إليه ، فإن الشواغل والغفلات التي هي من خصائص هذه النشأة تذهل الإنسان في بعض الأوقات عن تذكر ما يجب تذكره واستحضاره ، فاحتاج إلى التذكير وتعيين ما الأولى له [ من ] الدوب عليه ، لأن ما لا يتعين لا يثمر ولا يؤثر .

لا جرم أمره تعالى أن يقول بعد تقديم الثناء عليه « إياك نعبد وإياك نستعين » تذكيراً له أن الذي تجده من العلم والقوة وغيرها ، لا تظن أنك فيه مستقل ، أو لك بشيء من الكمال اختصاص ، بل ذلك كله مني ولي ، كما قال الكامل المكمل صلى الله عليه وسلم : « إنا نحن به وله . فالمرتبة الربانية تعرف العبد بتعذر الاستقلال في الطرفين ، وهذا من غاية العدل حيث ينبهك الحق ذو الجود والفضل والإحسان والنعمة التي لا تحصى ، على مالك من المدخل في تكميل صورة إحسانه ، ويعتد لك بذلك ، ويعتبره ولا يهمله ، كما قال سبحانه معرفاً منسباً « إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة بضاعفها وهذا من التضعيف ثم قال « وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » فافهم ترشد إن شاء الله تعالى .

## وصل

من لسان الجمع والمطلع وبه نختم الكلام  
على هذا القسم الثاني بعون الله ومشيبته

اعلم أن الله لما خلق الخلق لعبادته كما أخبر ، وهبهم من وجوده وصفاته ما قدر لهم قبوله ، فعبدوه به ، إذ لا يصح أن يعبدوه بهم على جهة الاستقلال ،

لأنهم من حيث هم لا وجود لهم ، ولا يتأتى منهم عبادة ، ولهذا شرع لهم أن يقولوا بعد قولهم « إيك نعبد » قولهم « وإياك نستعين » لعدم الاستقلال فانبثوا عند هذا التنبية طالبين منه المعونة على عبادته ، كما كان القبول منهم لوجوده حالة الإيجاد معونة لاقتداره سبحانه وتعالى . فإنه لولا مناسبة ذاتية غيبية أولية يشهد بها الكمل المقربون ما صح ارتباط بين الرب والمرئوب ، ولا أمكن إيجادهم .

فالإيجاد خدمة وعبادة بصورة إحسان ، والعبادة إيجاد لصور أعين أعمال ، وتسوية إنشاء ، وإحياء نشأت العبادة ، ليرجع إلى المنشئ ، مما ظهر وأنتشأ به كمال لم يكن ظاهراً من قبل ، كظهوره بعد الإنشاء ، فمكذلك الأمر في الطرف الآخر .

فإنه لولا ظهور آثار الأسماء ما عرف كمالها ، ونولا المرأى المتعينة في المرآة الجامعة ، التي هي مجلى ما امتاز من غيب الذات ، والتي ظهر فيها كوامن التعددات الحالية ، المستجنة في غيب الذات ، ما ظهرت أعين الأسماء .

فنحن العابدون وهو المعبود ، وهو الموجد ونحن الموجودون ، فلام العادة المنبه على أحد حكميها بقوله « وَمَا أَحَقَّتْ الْحَنُّ وَالْإِسَّ إِلَّا لِعَبْدَانِ » ذاتية في الجانبين ، فأظهر أحد حكمي هذا السر بهذه اللام المذكورة في « ليعبدون » حكمة ظاهرة ، وأخفى حكمها الآخر في قوله : « وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » حكمة باطنة .

لأن له سبحانه في كل شيء ، ولا سيما في شرائعه وأوامره وإخباراته حكماً ظاهرة وباطنة ، يشهد بها ويتمحق بمعرفتها الكمل والتمكنون من أهل الكشف

والوجود ، ويشعر أهل العلوم الرسمية من ظاهر تلك الحكم بالأقل من القليل منها ، في بعض الصور التكليفية بطريق التعليل .

وأما سر قوله « نعبد ونستعين » بضمير الجمع ، فمفسرين كليين كبيرين .

أحدهما ما سبقت الإشارة إليه . من أن ظهور عين العبادة والأعمال مطلقاً لا تحصل في الوجود العيني إلا بين الرتبة المشتملة على أحكام الربوبية . وبين المحلى المذكور المشتمل على أحكام الربوبية . فمعلق ضمير الجمع بلسان الحق والكون حيث ورد . مثل « نحن ران وعبد ونستعين » وغير ذلك هو لسان جملة ما يشتمل عليه كل واحدة من الرتبتين المذكورتين (١) . فافهم .

وأما السر الآخر المتضمن تحقيق ما أجمل ، وبيانه ، فهو أن لكل من هاتين الرتبتين الربوبية والذكورية المشار إليهما نشأة معنوية غيبية ، ذات أحوال وحقائق متناسبة متباينة ، ولأحكامها فيما بينها امتزاج وتداخل ، بائتلاف واختلاف .

وهي من جانب الحق عبارة عن الصورة التي حذيت عليها الصورة الأدمية وتمييزها من غيب الحق الذي هو من حيث المرتبة الإنسانية الكافية ، المسماة هنا بحضرة أحدية الجمع ، المظهرة أعيان الأشياء وأحكام الأسماء والصفات والشؤون الإلهية المتقابلة من جهة الأثر ، والمتفارقة في الحيطه والحكم ، كالتقابض والبسط ، والمانع والمعطى ، والمعيت والمحيي ، والعليم والقدير ، والمريد .

---

(١) يعني رتبة الربوبية ورتبة الربوبية . أو رتبة الرب والعبد . فالمعنى : نحن بالعبودية ومظهر الربوبية نعبد الذات الأحدية .

وكا لسخط والرضا ، والفرح والحياء ، والغضب والرافة ، والرحمة والقهر والالطف .  
ونحو ذلك مما ورد .

فإن لهذه كلها في حضرة أحدية الجمع التي هي البرزخ ، بين مطلق الغيب  
الذاتي وبين الحضرة التي امتازت عن الغيب من وجه ، وكانت محل نفوذ  
الافتقار وهدف أسهم التوجهات التمهيدية والآثار ، تعيناً ونظاماً بيئية غربية  
علمية ، بضاهيتها نظم الشدة الإسمائية بفوائدها الطبيعية ، وأخلاقيها الروحانية ،  
وخصائصها المعنوية الغيبية ، والحقيقة الإلهية التي تضاف إليها الصبغة المذكورة  
في مقابقتها العين الثابتة ، التي لا أساس ، وأنها عبارة عن صورة سرية ، أولاً  
وأبداً في نفسه سبحانه . كما أن صورة ربه عبارة عن صورة عنه سبحانه ،  
بذاته وشؤونها .

وصور العابد عبارة عن صور سب عنه ، ونسب عنه في ذوى القدر منكم  
فيه عبارة عن تعينات وجوده التي قلنا : إنها من حيث ما شاء تعينه وأموره  
تعين في هذا البرزخ المسمى بحضرة أحدية الجميع ، وتظهر متعددة في الحضرة  
الكونية ، التي هي عبارة عن أحد وجهي حضرة أحدية جمع ، المشتمل على  
صور الكثرة .

فإن هذه الحضرة هي مقام الكمال الظاهر للحكم بالإنسان الكامل ، الذي  
أغيب الذات ، ولما تعين منه أي من الغيب المذكور فيه وهو التعمين  
وهذا البرزخ أيضاً عبارة عن مبدأ تعينه سبحانه وتعالى ، صورة ظاهرية  
ومظهرية ، وجمعه برزخية المذكورة بين الطرفين ، من حيث الإنسان الكامل  
وهذا التعين البرزخي الوسطي أيضاً هو أصل كل تعين ، والمنبثق لكل  
ما يسمى شيئاً .

وسواء نسب ذلك التعین اى تعین كان إلى الحق ، بمعنى أنه اسم له ، أو صفه أو مرتبة أو نسب إلى الكون أيضاً بهذا الاعتبار الإسمى ، أو الصفاتى أو المرتبى ، أو اعتبر أمراً ثالثاً ، وهو ظهور الحق من حيث عينه ثانياً ، بالنسبة إلى مقام منه مجلى لسائر تعيياته ، أولاً كامراً ، وثالثاً ورابعاً ، وهلم جرا إلى مالا نهاية له ، فيما تعین لنفسه منه من آونه غير متعین ، فيما تعین مما تمین منه وبه ، غيباً وشهادة ، مما يسمى عيناً أو غيراً ، بالنسبة . فاعلم ذلك .

وإذا تقرر هذا فاعلم أن العبارات اختلفت فى تعريف حضرة أحدية الجمع وكلها صحيحة .

فإن قلت : إنها الحقيقة الإنسانية الإلهية الكمالية ، التى كان كل إنسان كامل من حيث صورته الظاهرة مظهر التلك الحقيقية [الإلهية] ولوازمها صدقت . وإن سميتها برزخ الحضرتين : الإلهية والكونية ، لكونها مشتملة على جميع الأحكام الإمكانية ، مع أنها ليست بشيء ، زائد على معقولية أحدية جمعها كسائر البرازخ صدقت أيضاً .

وإن سميتها مرآة الحضرتين ، أو أنها مرتبة صورة الحق والإنسان الكامل من غير تقدير ، والحد الفاصل ما تعین من الحق ، وكان مجلى لما لم يتعین منه ولم يتعدد ، صدقت .

فكل ذلك ذاتى لها دائماً أولاً وأبداً ، وتفيد الكمل (۱) الذين هم أصحاب

(۱) فى المغربية : الأكار

هذه المرتبة ، من حيث بعض النشآت التي يظهرون بها بالزمان لا يقدر فيها أصلنا ، ولا ينافي ما ذكرنا وقررنا .

ثم نقول : الإنسان الكامل في كل عصر من حيث أحد وجهي هذه المرتبة أعني الوجه الذي يلي غيب ذات الحق ولا يغيره ولا يمتاز عنه - يترجم عن غيب الذات وشؤونها التي هي حقائق الأسماء « بنحن وإنا ولدينا » ونحو ذلك ومن حيث الوجه الآخر الذي ينطبع فيه الأعيان وأحوالها يترجم عنها وعنه من حيث هي وبلسانها ، ومن حيث هو أيضاً بلسان جمعية خصوصيته ، وما حوته ذاته من الأجزاء والخصائص والصفات ، والقوى الروحانية والجسمانية الطبيعية « بنعبد ونستعين . واهدانا » ونحو ذلك ، لإحاطة مرتبته الكمالية هذه باحترفين وما اشتملا عليه غيباً وشهادته ، روحاً وجسماً ، عموماً وخصوصاً ، وفعللاً ، إجمالاً وتفصيلاً . فافهم وأمعن التأمل وراجع ربك بالتضرع والافتقار .

فإنه إن فك لك ختم هذا الكلام عرفت سر الربوبية والعبودية في كل شيء ، وسر العبادة والتوجه والطب والفوز والحرمان ، وتثبتت أن كل عابد متوجه من حيث فرعيته وخلقيته ، إلى أصله الإلهي المتمين به ، من مطلق غيب الذات ، في المرأة المذكورة الكمالية الإنسانية لإلهية ، بانعكاس حكمي راجع من عرصة الإمكان ، إلى المرأة المذكورة ، فأياه يعبد ، وإليه يتوجه ، ومنه بدأ وإليه يعود .

هذا مع أنه ما عبد أحد إلا الله ، ولا توجه إلا إليه ، من حيث أن تلك المرأة الكمالية الإلهية قبله كل موجود كان ويكون ، ومن حيث مواجهة كل شيء من هذه المرأة وفيها أصله المحاذي والمتمين له من غيب الذات . فكل أحد له قسط من الحق أخذه من مشكاة هذه المرتبة الكمالية المسماة



ہنا بالمرآة ، وذلك القسط عبارة عن تعین الحق من حیث شأن من شؤونه ، وهذا القسط صورة ذلك الشأن ، فافهم .

فو الله ما أظنك تعرف مقصودي ، إلا أن أمدك الله بأيدٍ ونوه ، وما فاز بالحق إلا الكامل ، فإنه يواجه غيب الذات بأحد وجهيه المنبه عليه مواجهة ذاتية ، لا يمتاز المتوجه فيها عن المتوجه إليه إلا بالجمع بين لوجهين المشتملين على أحكام الحضرتين : فهو المطلق المقيد ، والبسيط المركب ، والواحد الكثير والحادث الأزلي ، له وجد الكون ، وبه ظهر كل وصل ، وبين . فتنبه وانظر ما بينا صحة حكم قوله تعالى : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » وقوله الآخر : « إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » وقضاؤه حكمه بلا شك وأمره الحقيقي نافذ دون ريب ، كما قال سبحانه « لَا رَدَّ لَأَمْرِهِ » « وَلَا مَعْشَبَ أَحْكَمِهِ » .

فلو لم يكن سر العبادة كما ذكر ، لزم أن تصح عبادة غير الله ، والتوجه إليه ، ولزم تعقيب حكمه ورد أمره ، ويتعالى الله عن ذلك وعن كل ما لا يابق بجلاله علواً كبيراً .

فالتخطئة وانؤاخذة وقعتا من أجل الحصر والتعيين ، وإضافة ، لأن إضافة استحقاق العبادة لشيء ، واعتقاد أنه الرب المطلق التصرف ذو الألوهية الشاملة الحكم على سبيل حصر هذه الأمور فيه ، والتعيين جهل ، وخلاف الواقع ، فصحت انؤاخذة مع نفاذ الحكم الأول ، والأمر المؤصل .

## وصل من هذا الأصل

ولما كانت كل واحدة من المرتبتين المذكورتين ، اللتين كانت حضرة  
أحدية الجمع مرآة لهما ، وجامعة بالذات بينهما ، أصلاً من وجه . فرعاً كما من آخر ،  
سبق التابيه عليه في غير ما موضع من هذا الكتاب .

من جملة ذلك قولنا : إن الحق من حيث باطنه مظهر لأحوال العالمين ،  
ومرآة من حيث حضرة أحدية الجمع لأعيانها ، فيه يرى البعض منها البعض ،  
ويتصل حكم البعض بالبعض ، ويظهر أثر المتبوع المتقدم بالشرف المرتقى والوجود  
والزمان عن المتأخر التابع ، وبالعكس أيضاً من حيث أن التابع المتأخر من وجه  
آخر متقدم متبوع ، وشرط كما بين من قبل في أوامير الحق ، من حيث الوجود ،  
وآخريته من حيث الصفات ، كما أخبر سبحانه وأبان بقوله : « اللهُ خَاقٌ كُلِّ شَيْءٍ »  
وبقوله « قَوْلَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ » وفي بيان  
مرتبة آخريته من حيث الصفات بقوله تعالى « إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ »  
وبقوله : عليه السلام : « من عرف نفسه عرف ربه <sup>(١)</sup> » وبقوله : « إِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
حَتَّى تَمْلُؤْا » وبقوله : « كُنْتَ كَنْزاً لَمْ أَعْرِفْ فَأُحِبِّتْ أَنْ أَعْرِفَ <sup>(٢)</sup> » الحديث  
فافهم واذا ذكر .

من حيث أن الحق مسمى بالظاهر كان العالم من حيث حقائقه مظاهراً لوجوده  
ومجالى تعلقات شؤونه ، وكل مظهر فقير مرئى ، وإن كان لأثر له ، وكل مطيع  
فظاهر ، ولا ينسب إليه أثر من حيث هو كذلك .

(١) انظر تفصيل معناه في أول (تفصيل النشأتين) للراغب الأصفهاني .

(٢) في المطبعة أعرق : خطأ .

فلهذا وغيره قلنا : إن كل فرع متوجه إلى أصله وعابده له ، ولهذا الموجب وسواه  
سرت أحكام العبودية والربوبية في كل شيء ، بحسب ما يليق به ، فظهر سر  
المعية الإلهية الذاتية في كل شيء بالإحاطة الوجودية والعلمية والحكوية فكل  
حاكم بصفة الربوبية ، وكل مجيب وتابع ببالصفة الأخرى ، وقد عرفت مراتب  
ظهور هذه الأمور في الأشياء ، كيف تكون ومتى تصح ، ومتى تمنع ، وفي الشيء  
الواحد أيضاً بحسب شؤونه المختلفة ، والمحال والمراتب والمحالي المتباينة ، والمؤتلفة  
فقد كررنا واكتفوا بالله الهادي .

## فاتحة القسم الثالث من أقسام أم الكتاب

بموجب التقسيم الإلهي ، والتعريف النبوي ، وهو آخر أقسامها  
والخصيص بالعبد ، كما كان الأول خصيصاً بالحق ، والمتوسط  
مشتركا بين الطرفين

### أركان الصلاة المستقلة

اعلم أن هذه الآية تشمل على أمور تتعلق بظواهرها وأمر تختص بها بعد  
الظاهر وفوقه ونحن نبدأ بالظاهر ، ثم نشرح في بعد فقول :  
هذه الآية منتظمة من ثلاث كلمات لفظة « إهدنا » ولفظة « الصراط » ولفظة  
« المستقيم » ولكل واحدة من هذه الثلاث ثلاث مراتب ظاهرة ، وثلاث مراتب  
باطنة ، سننبه عليها كما إن شاء الله تعالى ، فتذكر تثبيت الفاتحة ، وانحص عن  
صره ، إن شهادته شاعت المعجب :

وهذا أمر في صورة دعاء وسؤال ، وهو مأخوذ من البداية ، وهي :  
الأمين ، وأصل هذه اللفظة بآية ، والتخفيف بالأمر ، وورودها بصيغة الجمع هو  
إرداف ما سئلت في قوله : « عبداً ، وسامعين » فكان كلاً من العبد يترجم عن  
الجميع بسبب التسبب الجماع وحكم مشترك بين الكائن .

والحكمة الأولى في ذلك أن خلق لا يخلق فيهم من غير يستجيب ، وهو  
ما سأل ، فيسرى حكم دعائه وبرائه عبادة تلك في الجميع ، ولهذا سأل « رحمة  
رحمة » وحرصنا على الصلاة والتذكر في الجماعة بأنواع من التحريض رحمة  
الركعتين ، الواحدة ما ذكرنا من سرية بركة من أجيب دعائه وقبيل صلواته كالم  
فيمن لم تقبل صلواته ولم يستجب له في عين ما سأل ، ونحسب ما أراد .

والبركة الأخرى هي أنه لو قدر ألا يكون في الجمع من أتم أشاة تلاوته أو صلاته على نحو ما ينبغي ، فإنه قد يتحصل من بين الجمع باعتبار قبول العبود من كل واحد من التالين ، أو المصلين بعض ما أتى به صورة تامة عملية ، منتشرة من أجزاء صالحة مقبولة ، كل جزء وقسط يختص بواحد من تلك الجماعة ، فتعود تلك الصورة التامة بحكم كمالها نشفع فيما بقي من الأجزاء والخصص التي لم تستحق القبول ، وتسرى بركة المقبولة في غير المقبولة ، سرية الإكسیر بقوته في الرصد والقزدير ، فيقلب عينه ، ويوصل بينه ، ويرقيه إلى درجة الكمال الذي أهل له فافهم (۱) .

لفظة « الصراط » : الصراط هو ما يمشى عليه ، ولا يتعين إلا بين بداية وغاية ، وفي هذه اللفظة ثلاث لغات : الصاد ، والسين ، والزاي . واختصاصها بالألف واللام هو للعهد والتعريف ، وهو لمحدد أقسام التعريف ، لأن التعريف بالألف واللام على ثلثة أقسام :

أحدها تعريف الجنس نفسه لاعتبار ثبوتها لما تحته من الأفراد ، بل باعتبار ذاته فقط .

والثاني : التعريف باعتبار ثبوت الحقيقة لأحد الأفراد التي تحتها .

### النظريات

(۱) يقول : إن حياة مكتملة من تلك العبادة الجماعية قام كل فرد من الجماعة بجزء منها مقبولة عند الله تعالى والمقبول يؤثر في غير المقبول . . . ونقول : إن هذا التأثير قد يكون ببعض البركة والمجاورة كما جاء في حديث خلق الذكر إذ قالت الملائكة : إن فيهم فلانا وليس منهم . فقال الله تعالى : وهم القوم لا يشقى جلسهم أبداء وقد يكون بتعاون الهمم وتأثير بعضها في البعض ، وتثبيتها للعمل الصالح المقبول

والثالث : تعريف الحقيقة من حيث استغراقها وهو اعتبار ثبوتها لما تنحصر  
من الأفراد ، ويسمى الأول تعريف الذات ، والثاني تعريف العهد ، والثالث  
استغراق الجنس .

وفي التحقيق القسم الثاني من هذه الثلاثة الذي هو تعريف العهد هو أتم  
الأقسام ، فإن له وجهها إلى التعريف الذاتي ، وكأنه لا يغيره من ذلك الوجه ،  
وهكذا حكمه أيضاً مع القسم الثالث ، فإنه ما لم تسبق للمخاطب معرفة مقصود  
المخاطب من الأدوات التي يعرف بها لم يعرف مراده ، فكل تعريف إذاً لا يخلو  
عن حكم العهد بالاعتبار المذكور .

ولا شك أن الألف واللام ههنا لتعريف العهد ، فإنه قد تكرر التنبيه على  
ذلك عند ذكر الكمل من الأبياء ، حيث قال سبحانه : « أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى  
اللَّهُ فَبِعَدَّتِهِمُ اقْتَدَى » وذكر التمسى أيضاً بالجمع والأفراد في غير ما موضع ،  
وهو الاقتداء ، وبعد تعريفه سبحانه عبده أن نبيه صلى الله عليه وسلم يهدي إلى  
صراط مستقيم ، بهمهم وأخبرهم أنهم إن كانوا صادقين في دعواتهم بحجة ربهم ،  
فليتبعموه بحبهم الله ، وهذا من الاقتداء أيضاً الذي هو المشي على الصراط .

قوله « المستقيم » نعت للصراط ، والمراد بالمستقيم هنا استقامة خاصة بذكر  
صراطه وسر أربابها وأقسامهم فيها بعد ، وإلا فماتمة صراطه إلا والحق غايةه ، كما  
ستعرفه إن شاء الله .

وانتشر بعد في الكلام على أمرار هذه الآية على حدى الآية  
المتزمة ، فنقول :

أولاً : اعلم أن للهدية والإيمان والتقوى أمثلة لها من الصفات ثلاث مراتب ،  
أولى ، ووسطى ، ونهاية . قد نبه عليها سبحانه في مواضع من كتابه العزيز ، وعلمهم  
وتحققها أهل الكشف والوجود :

فمن ذلك قوله تعالى : « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا  
طَعَنُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ  
اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » وقوله : « وَإِنِّي اتَّقَارُ لِمَن  
تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى » .

ففيه ذلك كله الألباء ليتفطنوا أن بعد الإيمان بالله والإقرار به - مدانيته درجات  
في نفس الإيمان والهداية والتقوى ، ونحو ذلك ، وإلى تلك الدرجات الإشارة  
بالزيادة كقوله ( اِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ) (١) وكقوله في أهل  
الكهف : « إِنَّهُمْ يَتَمَيَّنُّوا أَمَّنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَا لَهُمْ هُدًى »

ولما لم يعلم أهل الظاهر من العلم هذه الدرجات ، ولم يعابنوها ، ولم يتحققوا  
بها ، اختبطوا في هذه الأمور ، وقالوا : الصفات معان مجردة ، لا تقبل النقص  
والزيادة ، فشرعوا في التأويل ، وهاموا في كل واد من أوديته .

والراسخون في العلم يقولون : « آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا  
وَمَا يَدُّكَ كَرًّا » بعد هذا الإيمان بحلية الأمر ويستشرف على كنه السر إلا أوتوا  
الألباب « الذين لم تحجبهم القشور وتعدوها ، فعرفوا كنه حقائق الأمور .  
ومن غرائب ما في هذه التنبهات الربانية ذكر « ثم » المفيدة للتراخي ،  
والمؤذنة بامتياز ما بعدها عما تقدمها ، أثلا يرتبك المحجوب :

### النظريات

(١) زيادة الإيمان ونقصه عند الصوفية لا يكون بحسب الأصل ، بل إن الإيمان  
يشبه الشجرة النابتة في الأرض الصالحة ، فإذا زاد وقوى واشتد كان كالشجرة  
اليانعة الباسقة ، وإذا اشتد أكثر كان كالشجرة اليانعة الباسقة المثمرة . وإذا نقص  
كان كالشجرة الدابلة أو ما فوقها من درجات النواتج لا تصل إلى درجة البسوق والازدهار .

فأين الاهتداء المشار إليه بعد التوبة الإيمانية، ثم الإيمان اللازم لتلك التوبة والأعمال الصالحة بتعريف الله من الاهتداء إلى أن دين الإسلام هو الدين الحق بعد بعثة محمد، وأن ما جاء به صلى الله عليه وسلم حق، وما سواه منسوخ أو باطل.

وأين الإيمان والتقى المذكوران في أول الآية التي أوردناها تأنيذاً للمحجوب الضعيف، من الإيمان والتقى المذكورين في وسطها، والمذكورين في آخرها فتذكر.

وللهداية ثلاث مراتب، يقابلها ثلاث درجات، من الخيرة التي هي الدلالة مقابلة الدرجات النارية للدرجات الجنانية، ستمين لك فيما بعد، عند الكلام بلسان الجمع والمطلع إن شاء الله،

### وصل من هذا الأصل

#### لا شرف في التجلي المطلق :

اعلم أن في التخصيص المتعلق بالصرط المستقيم أمراً مهماً : أن حق لم يكن محيط بكل شيء، وحوادثاً أو علماً، ومصاحب كل شيء، تنمية ذاتية مقدسة عن المزيج والحوادث ولا يقسم، وكل ما لا يليق بجلاله، كان سبحانه منتهى كل صراط، وغاية كل صراط، كما أحبر سبحانه قوله بعد قوله : « وإليك تمهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي أتت السور في قوله : « صراط مستقيم الأرض إلا إلى الله تصير الأمور » .

ففيه أن مصير كل شيء، إليه، وكل من لأشياء، ينشئ على صراط، به معنوى أو محسوس، بحسب مسالكه، والحق غاية له قال وإلى الله المصير .



فعرف سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم يُعرفنا فقال له : « وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » منها بالنسبة إلى غيرها ، فهو تعالى غاية السائرين ، كما أنه دلالة الحائرين ، لكن لا شرف في مطابقتها التي يرتفع فيها التفاوت ، كمطلق خطابه ومطلق معيته ومصاحبته ، ومطلق الانتهاء إليه ، من حيث إحاطته ، ومطلق توجهه الذاتى والصفاتى مع اللإيجاد ، فإنه لا فرق بين توجهه إلى إيجاد العرش والقلم الأعلى وبين توجهه إلى إيجاد النملة من حيث أحدية ذاته ومن حيث التوجه .

ومن صار حديد البصر لايجاد بصره ببصيرته وانصباشهما بالنور الذاتى الإلهى « مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ » وهكذا الأمر فى معيته الذاتية وصحبته فإنه مع أدنى مكوناته كمومع أشرفها وأعلاها بمعنى ذاتية قدسيه لائقة . وحكم مطلق خطابه أيضا كذلك ، هو المخاطب موسى ومن شاء ، وشرفهم بخطابه وما شاء ، والمخاطب أهل النار باخسوا فيها ولا تكلمون ، وباقى الآيات .

ولا شرف لهم من تلك المخاطبه ولأ فضيلة بل يزيدهم ذلك عذابا إلى عذابهم .

وهكذا الأمر فى إحاطته ، فإنه بكل شىء محيط رحمة وعلا ، ورحمته هنا وجوده ، إذ ليس ثم ما تشترك فيه الأشياء على ما بينها من التفاوت والاختلاف إلا الوجود ، كما بين من قبل .

فهو سبحانه من حيث الإحاطية والوجودية والعلمية غاية كل شىء ، وقد نبهتكم أن علمه سبحانه فى حضرة أحدية ذاته لا يغير ذاته ، ولا يمتاز عنها ، إذ لا تعدد هناك بوجه أصلا ، ومع ثبوت أنه غاية كل شىء ، ومع كمال شىء ، ومحيط بظاهر كل ذرة وجزء ، منقسم أو غير منقسم ، وبظاهر كل بسيط ، من روح ونسبة ، ومحيط بباطن الجميع ، فإن الفائدة لا تعم ، والسعادة لا تشمل .

وإنما تظهر الفوائد بتمييز الرتب ، واختلاف الجهات والنسب ، وتفاوت ما به  
يخاطبك ، وبأى صفة من صفاته يصحبك ، وإلى أى مقام من حضراته العلاء يدعوك  
ويجذبك ، وفي أى صورة من صور شؤونه ، ولأى أمر من أموره ينشئك ويركبك  
وفي أى حال ومقام يقيمك وينبتك ، ومن أيها ينقلك ويقلبك ، ففي ذلك  
فليتنافس المتنافسون .

أليس قد عرفتك أن كل اسم من أسماءه سبحانه وإن توقف تعيينه على  
عين من أعيان الموجودات ، فإنه غاية ذلك الموجود ، ومرتبة ذلك الاسم قبلته ،  
والاسم هو العبود .

والأسماء وإن جمعها فلك واحد فهي من حيث الحقائق مختلفة ، من حيث أن  
كل اسم من وجه عين المسمى ، والمسمى واحد ويقال إنها متحدة .

وإلا فإن الضر من النافع ، والمعطى من المانع ، وأين المتقمم من العافر ،  
والمنعم اللطيف من القاهر ، وأين الرحمة والغضب ، والغلبة والسبق . وما يقابلها  
من النسب بأحدية الجمع حفظت على الأشياء صورة الخلاف الذى وصفت به ،  
وبسر الإحاطة والنعمة الداتية الأحدية حصل بين الأضداد الائتلاف ، فأنبه وإليه  
يرجع الأمر كله ، وما حرم كشفية فلا أندية ولا أحله .

ومما نبه الحق سبحانه الألباء على أنه فى البداية والغاية والطريق المتعين  
بينهما بحسب كل منهما ، قوله بلسان هود على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام  
« إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَأَىٰ وَرَأَىٰكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ هُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ »  
بِنَاصِيَتِهَا .

فأشار إلى أنه هو الذى يمضى بها ، ثم قال : « إن رى على صراط مستقيم »  
فهم على صراط مستقيم ، من حيث أنهم تابعون بالقهر لمن يمضى بهم ، وهذه

هي الاستقامة المطلقة ، التي لا تفاوت فيها ، ولا فائدة من مطلق الأخذ بالنواصي ومطلق المشي ، كما مر .

وتبه في الدوق المحمدي على سر هذا المقام بنمط آخر أتم . فقال : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ » ، تنبيه منه أن الدعوة إلى الله مما هو المدعو حاصل فيه وعليه إبهام من وجه بأن الحق متعين في الغاية مفقود في الأمر الحاضر .

ولما كانت حرف « إلى » المذكور في قوله « أدعو إلى الله » حرفاً يدل على الغاية ، ويوهم التحديد ، أمره أن ينبه أهل اليقظة واليقين على سر ذلك فكأنه يقول لهم ، إني وإن دعوتكم إلى الله بصورة إعراض وإقبال ، فليس ذلك عدم أن الحق مع كل ما أعرض عنه المعرض ، فهو مع ما أقبل عليه ، [فهو] لم يعد من البداية فيطاب في الغاية ، بل أنا ومن اتبعني في دعوة الخلق إلى الحق على بصيرة من الأمر ، وما أنا من المشركين ، أي : لو اعتقدت شيئاً من هذا كنت محمداً للحق ، ومحجوراً باعنه ، فكنت إذا مشركاً . وسبحانه الله أن يكون محدوداً متعیناً ، في جهة دون جهة ، أو منقسماً ، أو أن أكون من المشركين اللطائف بالله ظن السوء .

وإنما موجب الدعوة إلى الله اختلاف مراتب أسمائه بحسب اختلاف أسوال من يدعى إليه . فيعرضون عنه ، من حيث ما يتقى ويحذر ، ويتوفى من البقية معه على ذلك الوجه الضرر ، ويقبل به عليه ، هدى وبصر ، ما يرجى من الفوز به وبفضله ويذكر . فافهم وتذكر .

## فصل في وصل

### [ في مراتب الهداية ]

إعلم أن الصراط المستقيم له ثلاث مراتب : مرتبة عامة شاملة الاستقامة  
انطلاقاً ، التي سبق التنبية عليها ولا سعادة تعين بها (١)  
ومرتبة وسطى ، وهي مرتبة الشرائع الحقة الربانية المختصة بالأمة السالفة ،  
من لدن آدم إلى بعثة محمد صلى الله عليه وسلم .  
والمرتبة الثالثة مرتبة شريعتنا المحمدية الجامعة المستوعبة ، وهي على قسمين :  
القسم الواحد ما انفرد به واختص دون الأنبياء .  
والقسم الآخر ما قرر في شرعه من أحكام الشرائع الفائرة .

والاستقامة فيما ذكرنا الاعتدال ، ثم الثبات عليه ، كما قال صلى الله عليه  
وسلم في جواب سؤال الصحابي منه توصية : « قل آمنت بالله ثم استقم »  
وهذه حلة صعبة عزيزة جداً ، أعى التلبس بالحالة الاعتدالية الحقة ، ثم

### النظريات

(١) أي أن جميع الخلق على الصراط الإلهي لا يستطيعون التفكك من سلطان  
ويمكن تقريب هذه النظرية للفهم من ملاحظة النعم المبدولة للحدس  
مبدولة للجميع في الأصل ، وهي في أول بروزها من خزائن العمل لا يتعمق بها خطر  
ولا إباحة . وهي كذلك بالنسبة للحيوان غير المكلف . فقد اتصلت بالإنسان  
تخصص منها المباح والمحظور . وكانت الهداية الخاصة في جانب المباح ، والهداية  
العامة إلى غريزة الاعتدال في جانب المحظور والمباح جميعاً .

النبات عليها : ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « شيبتي - سورة هود وأخواتها »  
وأشار إلى قول الحق له حيث ورد « فاستقم كما أمرت » .

فإن الإنسان من حيث نشأته وقواه الظاهرة والباطنة يشتمل على صفات  
وأخلاق وأحوال وكميات طبيعية وروحانية ، ولكل منها طرقاً إفراط وتفریط  
والواجب معرفة الوسط من كل ذلك ، ثم البقاء عليه ، وبذلك وردت الأوامر  
الإلهية ، وشهدت بصحة الآيات الظاهرة ، والموجودات العينية ، وصح الأفكار  
من بركات مباشرة الأخلاق والأعمال المشروعة ما صح ، ونهت على ذلك  
الإشارات الربانية كقوله في مدح نبيه صلى الله عليه وسلم « مَا زَاغَ الْبَصَرُ  
وَمَا طَغَى » وكقوله في مدح آخرين في باب السكرم « وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا  
لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا » وكوصيته سبحانه  
لنبيه أيضاً بقوله « وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ  
سَبِيلًا » « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ »  
فحرضه على السلوك على الأمر الوسط ، بين البخل والإسراف . وكجوابه لمن  
سأله مستشيراً في الترهيب وصيام الدهر وقيام الليل كله بعد زجره إياه « أَلَا إِنَّ  
لنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا فَصُمْ وَأَفْطِرْ وَقُمْ  
وَنِم (١) » ثم قال لآخرين في هذا الباب « أما أنا فأنصوم وأفطر وأفوم وأنام وآتى  
النساء فمن رغب عن سنني فليس مني (١) » فهي عن تغليب القوى الروحانية على

---

(١) جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ، فذكر الناس ، ووصف  
القيام ، ولم يزدحم على التخويف فرق الناس وبكوا ، واجتمع عشرة من الصحابة  
في بيت عثمان بن مظعون ، وهم : أبو بكر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وسالم  
مولى حذيفة ، والمقداد بن الأسود ، وسلمان بن مقرن وانفقوا على أن يصوموا =

القوى الطبيعية بالكلية ، كما نهى عن الانهماك في الشهوات الطبيعية .  
وهكذا فعل في الأحوال وغيرها فمن ذلك لما رأى عمر رضى الله عنه وهو  
يقراً رافعاً صوته ، فسأله عن ذلك فقال : أوقف الوسمان وأطرد الشيطان) فقال له :  
« اخفض من صوتك قليلاً » وأنى أبابكر رضى الله عنه موجوده يقرأ أيضاً خافتاً  
صوته ، فسأله كذلك ، فقال قد أسمعت من ناحيت فقال له « ارفع من صوتك قليلاً »  
فأمرها صلى الله عليه وسلم بالاعتدال ، الذى هو صفة الصراط المستقيم .

وهكذا الأمر فى باقى الأخلاق ، فإن الشجاعة صفة متوسطة بين التهور  
والجن ، والبلاغة صفة متوسطة بين الإيجاز والاختصار الخجف ، وبين الاطباب  
المنقسط ، وشريعتنا قد تكففت ببيان ذلك كله وراعته وعينت الميزان الاعتدالى  
فى كل حال وحكم ومقام وترغيب وترهيب ، وفى الصفات والأحوال الطبيعية ،  
والأحوال الروحانية ، والأخلاق المحمودة والمذمومة .

==النهار . ويقوموا الليل ، ولا يناموا على الفراش ، ولا يأكلوا اللحم ولا الودك ،  
ولا يقربوا النساء والطيب ، ويلبسوا المسوح ، ويرفضوا الدنيا ، ويسبحوا فى  
فى الأرض ، ويحجوا المذاكير . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم  
ألم أنبأ أنكم اتفقتم على كذا وكذا ، فقالوا : بلى يا رسول الله . وما أردنا إلا  
الخير . فقال : إني لم أؤمر بهذا . إن لانفسكم هليكم حقا فصوموا وأفطروا .  
وقوموا وناموا . فإني أقوم وأنام وأصوم وأفطر . وآكل اللحم والدم . فمن  
رغب عن سنتى فليس منى ، ثم قام صلى الله عليه وسلم على المنبر وخطب خطبة  
طويلة فى هذا الموضوع ( أنظر : إرشاد الرحمن للأجهرى . مخطوط . ١٥٢ تفسير  
الآزهرية ) فى أسباب نزول سورة المائدة . وهو تحت الطبع من تحقيقنا  
بمكتبة القاهرة بالأزهر وكذلك أنظر ( أسباب النزول للواحدى ) .

حتى أنه عين للمذمومة مصارف ، إذا استعملت فيها كانت محمودة (١) وروى هذا المعنى أيضاً في الأخبارات الإلهية والإنبياء عن الحقائق ، فإنه سلك في ذلك طريقة جامعاً بين الإفصاح والإشارة وبسنته اقتدى وبالله نهتدى فاكتمت بالتلويح فإن التفصيل يطول .

وجملة الحال فيما أصلنا أولاً : أن الإنسان بما كان نسخة من جميع العالم كانت له مع كل عالم ومرتبة أمر حال ، بل مع كل شيء نسبة ثابتة ، لا جرم فيه ما يقتضى من الانجذاب من وسطه الذى هو أحسن تقويم ، إلى كل طرف والإجابة لكل داع .

وليس كل جذب وانجذاب ، وإجابة ودعاء ، مفيد ولا مثمر للسعادة . هذا وإن كان الحق كما بينا غاية الجميع ومنتهاهم ، ومعهم ومبتغاهم ، فإنما المقصود إجابة وسير ، وانجذاب خاص إلى معدن السعادات ، وإلى ما يثمر سعادة مرضية ملائمة خالصة غير ممتزجة ، مؤبدة ولا مؤقتة .

فالم يتعين للإنسان من بين الجهات المنوية وغير المنوية الجهة التى هى المظنة لنيل ما يبتغى ، أو المتكفلة بخصومه . ومن الطرق الموصلة إلى تلك الجهة وذلك الأمر أسدها وأقربها وأسلمها من الشوائب والعوائق ، فإنه بعد وجدان الباعث السكى إلى الطلب أو ميسر الحاجة إلى دفع ما يضر وجنب ما ينفع ، أو ما هو الأنفع ظاهراً وباطناً أو عاجلاً وآجلاً (٢) لا يعلم كيف يطب ،

---

(١) التبخر الممنوع مباح في الحرب . والحسد ممنوع إلا في حالتين : العلم . وإنفاق المال في سبيل الله . ويسمى غبطة . انظر العرائس القدسية المفصحة عن الدسائس النفسية لسيدى مصطفى البكرى من خطوط تصوف ٤٨٠ الأزهرية الورقة ٢١٧ (٢) فى ٥ : فى العاجل أو فى الآجل .

ولا ما يقصد على التعمين ، ولا كيف يقصده ، ولا بأي طريق يحصله فيكون ضالاً حائراً ، حتى يتعين له الأمر والحال ويتضح له وجه الصواب بالنسبة إلى الوقت بقول الحاضر والمآل ، فافهم الله الحق وهو يهدي السبيل .

## وصف

وإذ قد يسر الله في ذكر أسرار ظاهر هذه الآية وباطنها بعد ، ثم حده الذي فرغف منه الآن ما يسر . فالنشرع في الكلام عليه كما يقتضيه سر المطمئنين . ثم لسان الجمع عن سبيل الإيضاح حسب التيسير ، والله المرشد .

## مراتب الهداية والضلال

اعلم أن الهداية ضد الضلال ، ولكل منهما ثلاث مراتب وصفة الضلال الذي هو الخيرة : اللاتعيين ، والتعنين للهداية ، والسر في تقديم حكم حالة الإنسان على هدايته هو تقدم حكم الشأن مطلق الإلهي الذاتي ، من حيث غيب هويته ، على نفس التعنين . كتقدم الوحدة والإجمال والإيهام والمعجمة ، على الكثرة والتفصيل والإيضاح والإعراب .

وتذكر ما بين لك في صدر الكتاب عند الكلام على سر الإيهام والهداية ، وتقدم مقام « كان الله ولا شيء معه » ولا اسم ولا صفة ولا حال ولا حد على التعنين الأول المختص بحضرة أحدية الجمع المنبئ عليه في صدر الكتاب . ومنذ قريب أيضاً المعين لمعاتيح الغيب .

وكذا فالتذكر تقدم حضرة أحدية الجمع على الكينونة العمائية الثابتة في



الشرع والتحقيق ، والمقول بلسانها « كنت كنزاً لم أعرف فأحببت أن أعرف »  
وتقدم السر للنونى على الأمر القلى ، وتقدم القلم على اللوح ، وتقدم الكلمة  
والحكم والأمر العرشى الوجدانى الوصف على الأمر التفصيلى الأول الصورى  
الظاهر بحكم القدمين فى السكرى .

ثم انظر انتهاء الأمر بالترتيب المعلوم فى العموم ، والمدرک فى الخصوص .  
إلى آدم الذى هو آخر صورة السلسلة ، وأول معناها ، واجتماع الذرية واندماجها فى  
صورة وحدة كالذر « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ  
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » فبرزوا بعد الكون والاندماج فى الغيب الإضافى  
الآدمى الجملى ، بإبانة الحق سبحانه لهم ، وبثه إياهم حتى شهد كل منهم من نفسه  
وغيره ما كان عنده الاندماج محجوباً ، واتصت أحكام بعضهم ببعض  
بالإبرام والنقض غالباً ومفلوباً ، فافهمهم وامعن القائل فيما لوحت به تعرف أن  
الهدى فى الحقيقة عين الإبانة والإظهار بالتمييز والتعين .

فلا وحدة والإجمال وما نعتنا آتفا بالتقدم : البطون ، وللكثرة : الظهور  
والإبانة ، والفصل والإفصاح . ولما قدر الإنسان على الصورة ، وظهر نسخة  
وظلا ، جاءت نسخته على صورة الأصول القابضة لأصله ، لا جرم كانت ضلالتة  
متقدمة على هدايته كما أخبر سبحانه عن أكل النسخ وأنم الناس نحققاً وظهوراً  
بالكمال الإلهى والإنسانى ، بقوله « وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى » أى كنت بحال  
من لم يتعين له وجه الصواب والألوية فيما ذا ، فعينه لك ، وميزه من غيره ،  
وعلمك ما لم تكن تعلم .

فكلمت فى مرتبة الهداية وغيرها ، وامتلات حتى فضت فهديت وكلمت ،  
وانبسط منك الفيض على غيرك ، فتعدى بك خيرى إلى الكون ، وبى خيرك

فسبحان الذى خاق الإنسان وهداه النجدين ثم اختار له الصراط السوى الاعتدالى  
وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيماً .  
فالجواذب يا أخى من كل ناحية وطرف تجذب ، والدعاة بلسان المحبة من  
حيث أن الإنسان معشوق الكل ، ومن حيث حكم الربوبية الذى انصبغ به الجميع  
يدعون ، والدواعى بحسب الجواذب والمناسبات للاجابة والانجذاب تنبعث .  
وأنت عبد ما أحببت وما إليه انجذبت ، والاعتدال فى كل مقام وحال  
وغيرهما وسط ، ومن مال عنه انحرف ، ولا ينحرف إلا من جذب بكاه أو أكثره  
إلى الأقل .

ومن تساوت فى حقه أطراف دائرة كل مقام ينزل فيه ، أو يمر عليه ، ويثبت  
فى مركزه هيولانى الوصف ، حرأ من قيود الأحكام والرسوء معطياً كل جاذب  
وداع حقه وقسطه منه فقط ، وهو من حيث ما عدا ما تعين منه بالإفساط باق على  
أصل إطلاقه ، وسذاجة طلسه ، دون وصف ولا حال معين ، ولا حكم ولا اسم ،  
فهو الرجل التابع ربه فى شؤونه ، حيث « أعطى كل شىء حاله ثم هدى »  
أى بين وأوضح كما قال الشيخ السكامل :

أصلى إذا صلت وأشدو إذا شدت وبتبعها قلبى إذا هى وات

فأفهم وتذكر ما مر فى هذا الباب عند الكلام فى سر الوجهة ، ومر

« إياك نعبد » بلسان الجمع السكالى ، وما سبق ذكره قبل ذلك أيضاً ،  
تعرف ما أشير إليه .

### مراتب الاعتدال

ثم نقول : اعلم أن الاعتدال مرتبة غيبية إلهية ، هى عبارة عن الصورة

المنوية ، والهيئة الغيبية ، المتعلقة والمتحصلة من الاجتماع الأزلى الواقع بحكم الجبر

الأحدى ، بين الأسماء الذاتية الأصلية في العماء ، الذي هو حضرة النكاح  
الأول ، الذي ظهر به القلم الأعلى ، والأرواح المهيمة ، وهي أم الكتاب .  
فمن تعيّنات مرتبة عينه فيها بحيث تكون توجهات أحكام الأسماء ، والأعيان  
إليه ترجيحاً متناسباً ، وروية ظهور في حقه انتظاماً معتدلاً ، مع عدم استهلاك حكم  
شيء منها في غيره ، وبقا ، اختلافها بحاله عن صورة الأصل ، وإن ظهرت الغلبة  
لبعضها على البعض كالأمر في الزواج العنصري ، كان مقامه الروحاني من حيث  
للصفات والأحوال والأحوال الروحانية الخصبية بروحه معتدلاً ، وكان اجتماع  
استقصائه لها حال يتشابه ، وأنه وانما على هيئة متناسبة في الاعتدال ، فجمع  
بالاعتدال العمى الأصلي المذكور بين الاعتدال الروحاني والطبيعي المثالي  
والخبي كانت أعمدة وأبعاده وتصوراته واقعة جارية على سنن الاعتدال  
والاستقامة سوية كانت تلك الأفعال والآثار من الأمور الزائلة ، أو الثابتة  
في الحال ، أو دائماً .

وكل شيء يصدر منه صبوراً معتدلاً فهو في سيره من ربه آتياً وعائداً  
بشأن شيئاً مستقراً ، على الصراط السوي ، سيرة مرضية وتطورات معتدلة ،  
رضية في نفس الأمر ، ومن اعرف عن هذه النقطة اوسيلة المركزية ،  
التي هي نقطة الكمال في حضرة أحدى الجمع ، بالحكمة وعليه حسب قرب  
مراتبه من قله وعنده

قريب وأقرب ، ويعيد وأبعد ، وما بين الأحرف القم المختص بشيطة  
وعند الاعتدال ليس الأسماء الكلي تعين مراتب أهل السعادة والشقاء ،  
فبالاعتدال الطبيعي السعادة الظاهرة عن اختلاف مراتبها ، والنعيم المحسوس  
ويختص بالمرتبة الأولى من مراتب الهداية ، ويضموز أهل الجنة ، وللاعتدال  
الروحاني باطن الهداية في الرتبة الدنية من رتبها ، ويختص بالأبرار .

ومن غلبت عليه الأحكام الروحانية من الأولياء كقضية البيان  
وأمثاله ، فبعليين .

وأصحاب الاعتدال الاسمائي الغيبى الإلهى هو الكل المقربون ، أهل  
التسليم ، وخزنة مفاتيح الغيب ، وتختص بهم المرتبة الثالثة من مراتب الهداية  
الكاملة الآتى ذكرها عن قريب .

وينقسم أهل الهداية الظاهرة والباطنة المذكورين على أسماء عددهما على  
عدد الأولياء الذين هم على عدد مراتب الاعتدال الطبيعي والروحاني ، وهي أربع  
على الثلاثة تقدر قابل ، من حيث أصول هذه الأسماء ، وأما من حيث أسميات  
الأصول فلا تحاوز التسعة .

فمنهم المهتدى بكلام الحق من حيث رسالة الملكين ، أو الرسائل  
في نفسه فقط ، أو في غيره ، لا يتعدى أمر هؤلاء مسجد الأنبياء عند مدبرة  
المنهى ، مع نفوس عظيم بينهم ، فإن فيهم من لا يتعدى أمره المسجد الأثري ،  
ولا الخطاب لإلهى أو إلهية ، ولا الرسول الكلي لأى إلهية ، ومنهم من  
يختص بأسماء الثانية ، وآخر بالثالثة ، هكذا إلى مسجد المذكور ، عند مدبرة  
المنهى ، وليس فوق هذا مسجد تشريع تكليفي ، ولا إلهي ، وسرابط معين  
يتعبده به أحد هذا يا قهر .

ومنهم المهتدى بكلام من تدور أحوالهم عن الله منهم بلا شك ، وذلك  
على بصيرة .

ومنهم المهتدى بصور أفعال الحق التي هي آيات الآفاق ، الأسماء  
ومنهم المهتدى بتأمل فعل الرسل وكل مقبول بحق ، أو واصل شريعة  
سياسية عقلية مصادفة ما قررتها الرسل ، لكن واضعها يتقدم وتبعه فيها غيره  
تقليداً أو استحضاراً .

ومنهم المهتدى بإذنه على اختلاف صور الإذن ، وقد نبه سبحانه على هذا المقام بقوله : « فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا أَمَا اختلفوا فيه من الحق بإذنه » .

ومنهم من اهتدى بإيمانه كما قال سبحانه : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم » .

ومنهم من اهتدى بأمر متحصل من مجموع ما ذكر أو بعضه ، كقوله تعالى « وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى » هذا مع أن كل قسم مما ذكرنا ينقسم أهله إلى أقسام قافهم .

ومنهم من اهتدى به سبحانه من حيث بعض أسمائه .

ومنهم من اهتدى به من جملتها .

ومنهم من اهتدى به من حيث خصوصية المرتبة الجامعة بين سائر الأسماء والصفات .

ومنهم من اهتدى به لا من حيث قيد خاص ، ولا نسبة متعينة من اسم أو صفة أو شأن أو تجل في مظهر ، أو خطاب منضبط بحرف وصوت ، أو عمل مقنن ، أو معنى متعمل ، أو علم موهوب ، أو مكتسب . وبالأسباب أو الوسائط محصل ، وإنما علم الحق أن من مقتضى حقيقته التكليف بصورة كل شيء ، والتلبس بكل حال ، والانصباح بحكم كل مرتبة ، وكل حاكم في كل وقت وزمان .

فلما رآها مضاهية لصورة حضرته اختارها مجلي لحضرة ذاته المطلقة ، التي إليها تستند الألوهية الجامعة للأسماء والصفات ، فتجلى فيها تجلياً تستدعيه هذه الحقيقة ، فعلم كل شيء من حيث تعيينه في علم ربه أزلاً بذلك العلم عينه ، وهدى

كل شيء لكل شيء ، وحكم على كل شيء بنفس ذلك الشيء ، فأنحفظت به صور الحقائق من حيث عدم تغيرها في مرآته ، على ما كانت عليه حال ارتسامها في نفس موجدتها . ولولا هذا المجلى ما ظهر عن الحق بتجاية فيه صور الأشياء بين المتجلى والمتجلى فافهم .

## وصـ

### [ في مراتب الاستقامة ]

وإذ قد ذكرنا نبذا من أقسام الناس في مراتب الهداية والاهتداء ، فلنذكر ما يختص بالاستقامة .

اعلم أن الناس في الاستقامة على سبعة أقسام ، مستقيم بقوله وفعله وقلبه ، ومستقيم بقلبه وفعله دون قوله ، ولذين الفوز ، والأول أعلى .  
ومستقيم بفعله وقوله دون قلبه ، وهذا يرجي له المنع بغيره ، ومستقيم بقوله وقلبه دون فعله ، ومستقيم بقوله دون فعله وقلبه ، ومستقيم بقوله دون فعله وقلبه ، ومستقيم بفعله دون قوله وقلبه ، وإن كان بعضهم فوق بعض .

وإس المراد بالاستقامة في القول هذا ترك الغيبة والليمة وشبههما ، فإن الفعل يشمل ذلك . وإنما المراد بالاستقامة في القول إرشاد الغير بقوله إلى الصراط المستقيم ، وقد يكون عرياً عما يرشد إليه ، وسنجمع الأمر لك في مثال واحد موضح :

مثاله : رجل تدقه في أمر صلاته وحققتها ، ثم علم بغيره ، فهذا مستقيم في قوله : ثم حضر وقتها فأداها على نحو ما علمها بحفظاً على أركانها الظاهرة ، فهذا مستقيم في فعله ، ثم علم أن مراد الله منه من تلك الصلاة

حضور قلبه معه فيها فأحضره . فهذا مستقيم بقلبه . وقس على ذلك بقية الأقسام  
تصب إن شاء الله .

## وصل منه

وإذا عرفت هذا فنقول : إن أسدَّ صراط خصوصي في مطاق الصراطات  
المشروعة ما كان عليه نبينا صلى الله عليه وسلم ، قولاً وفعلًا ، وحالًا ، على نحو  
ما نقل من سيرته . والفائز بها الكامل في الاتباع تقايداً ، أو عن معرفة  
وشهود ، وهي الحالة الوسطى الاعتدالية .

والناس فيها على مراتب لكل ذي مرتبة منها آية ، أو آيات تدل على صحة  
تبعيته ونسبته منه صلى الله عليه وسلم ، بموجب القرابة الدينية الشرعية ، أو القرابة  
الروحانية . من حيث ورثته في الحال أو في العلم ، ذوقاً ومُخذاً أو في مرتبة  
الكفاية التي تقتضي الجمع والاستيعاب .

وهذه الآيات تكون في حق المحجوبين وفي حق أهل الاطلاع .

فآياتها في الإلهيات بالنسبة إلى من هو دون الكمال والأفراد شهود الحق  
الأحد في عين الكثرة مع انتفاء الكثرة الوجودية ، وبقاء أحكامها المختلفة ،  
هذا مع المعرفة اللازمة لهذا الشهود ، وهي معرفة سبب تفرع النسب والإضافات ،  
ورجوعها حكماً إلى الوجود الواحد الحق ، الذي لا كثرة فيه أصلاً .

وأهل هذا الحال فيه على درجات في الشهود والمعرفة والولاية ، وفي معرفة  
سر الاتباع وحكمه موافقة وافتداء ، وفي نتائج الأعمال المؤقتة وغير المؤقتة ،  
الصادرة بالنسبة إلى التابع ، وبالنسبة إلى الموافق .





ولما كان المشرق للظهور ، والمغرب للبطون ، والوسط للهو كما بينا ،  
 كان صاحب لوسط له العدل ، والاستقامة المحققة ، وأما قوله « فأينما تولوا فثم  
 وجه الله » فهو تذييه منه سبحانه على سر الحيلة والمعية الذاتية ، والإطلاق .  
 ويظهر حكم ذلك في الحائر الذي لم يتحقق جهة القبلة ، وفيمن يتوجه إلى القبلة  
 من جهة المغرب أو المشرق كأن أحدهما متوجه إلى المغرب ، وإن كان قصده  
 استقبال القبلة من جهة المغرب ، والآخر بالعكس ، كأنه متوجه إلى المشرق ،  
 وفيمن يتنفل على راحلته فإنه يصلى حيث توجهت به راحلته كما ثبت ذلك عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم . وفي المصلى في نفس الكعبة ، لا يتعين بجهة معينة .  
 هكذا من عاين محمداً الجمات وارتقى عنها ، إلى حيث لا أين ولا حيث ،  
 ولا إلى ، لأنه حصل في العين وتحرر من رق كل جهة وكون ومقام وحال وأين  
 هصار ، قبله كل قبلة ، وجهة أهل كل محلة وملة ، لا بسلك ولا يسير بل أبرز  
 ما أبرز ، وإليه بسلك به ، وإليه المصير .

ثم نرجع ونقول : ودون هذه الطائفة المذكورة من قبل التامين في التبعية  
 والإيمان الطائفة المنزهة التي لا تعطل ولا تجزم لما تناول .  
 ودون أوائك الظاهرية ، التي لا تشبه ولا تتحكم .  
 وكل طائفة من هؤلاء تنقسم إلى أقسام ، وبين كل طائفتين منهم درجات  
 في الاعتقادات ، لكل منها أهل .

فمن عرف ما ذكرنا ثم استقرأ حال الفرق الإسلامية عرف حالهم وعرف  
 أبعادهم نسبة من أقربهم ، انبىه على حاله ، وعرف ما بين الطرفين ونسبة قريتهم  
 وبعدهم من الطبقة العليا ، ولولا التطويل لذكرتهم على سبيل الحصر وعينت طرقهم  
 وبيروهم ولكن الغرض الاختصار والإيجاز وفيما ذكرنا غنية الأباة والله المرشد .

## وصحـــــــــــــــــل

### [ في مراتب السير والسلوك ]

اعلم أن السير الذاتى الأصيل بالنسبة إلى الحقائق الكونية والأسماء الإلهية ، والأرواح العلية ، والأجرام الفلكية والاستحالات الطبيعية ، والأحوال التكوينية وجميع التطورات الوحدوية كلها دورية .

فسير الأسماء بظهور آثارها ، وأحكامها فى النوايل ، وسير الحقائق بتنوعات ظهوراتها فى لمظاهر المتفرعة .

وسير الأرواح بيفتقيرها استمداداً من الحق بلفته ، وإمداداً بلفته أخرى ، وبمواظبة على ما يخصها من العبادة الذاتية ، مع دوام التعظيم والشوق ، وسير الطبيعة ، بإكساب كل ما يظهر عنها صفة الجملة وحكمه فافهم .

والسير الخاص من توسط وإليه خطن ، ونخط المستقيم أقصر الخطوط فهو أقربها .

فأقرب الطرق إلى الحق التعرف فى الشريعة الذى قرب السعادة بالموجه إليه هو الصراط المستقيم الذى بهت عليه ، وقد ذكرت لك صورة العدل والاعتدال فى مراتب الكمية والأحوال والأخلاق العلية السنية ، وسهتت على أحكامها وآثارها ، وتأنجها بوقتة وغير وقتة ، والظاهرة منها والباطنة ، وأوضحت لك مراتب الهداية وأهمل العالين والمتوسطين ، والسالكين ، والناس فى الاستقامة أيضاً من حيث الفعل والقول والقول والتعب .

وأنا الآن أجمع لك ذلك جمعاً موجزاً من أول مرتبة الرشاد الذى هو الإسلام ، ثم الإيمان ، ثم التوبة ، التى هى أول مقدمات السالكين ، هكذا

إلى آخر مقام ، لينتظم الأمر وترتبط السلسلة المتعينة بين بداية الأمور وغايتها ، وأوائلها وأواخرها . ثم أنبهك على سر النبوة الآتية بصور الهدايات ، والدائمة على غايات الكمالات ، وأطاعتك على سر الاستقامة والاعوجاج ، والمبادئ والغايات ، وما يختص بجميع ذلك إن شاء الله تعالى فنقول :

أول مرتبة الرشاد في الشروط الخصوصية المشرع الإسلام . واه التنبية الإلهية على حكم التوحيد السكبي المرتبي ، والالتقياد لله الموجد ، الذي لا يجهل أحد الاستناد إليه ، والالتقياد له ، واه فروع من الأحكام والأحوال وتلبيس الإنسان بقلات الأحوال والتقياده لتلك الأحكام هو غيره في مراتب الإسلام ودرجاته ، حتى يتقدم منه إلى دائرة الإيمان .

وهكذا حاله في دائرة الإيمان ، الأحكام والأحوال المختصة به ، حتى ينتهي إلى حال الطائفة التي ذكرنا آفاً وقتنا ، التي طائفة المرؤفان والكشف والشهود .

ومبدأ الشروع في درجات الكمال الإيمان من مقام التوبة ، فبشرط المستقيم العدل الوسط في التوبة عبارة عن التلبس بالحالة الخالصة من الشوائب الممازية للصدق ، والجزم عند قصد الإجابة بحيث تكون التوبة طاهرة من كل ما يشينها ، مقبولة ثابتة الحكم ثم التصديق الخاص بأن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ، ويعلم ما يفعل عباده ، وفي قوله سبحانه في هذه الآية « وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ » تنبيه على هذا الإيمان المشرى إليه ، فإن الإيمان كما علمت التصديق ، فمن صدق الله في إخباره أنه يعلم ما يفعلون لم يقدم متجاسراً على ما يكره ، لأنه من الضعف بمثابة أنه لو نهب مخلوق مثله ممن له عليه تسلط

عن أمر ما ، وعرف أنه كاره لذلك الأمر ، ثم تأتي له فعل ذلك الأمر مع وفور  
الرغبة ووجدان الاستعانة لئلا يتركه بمراى من ذلك التماساى الناهى ومسمع ، فإنه  
فإنه لا يقدم على ارتكاب ذلك الفعل أبداً وإن توفرت رغبته إلى أقصى الغاية  
بل مجرد الحياء من مخالفته له مع تقدير الأمن من غائبه يصدمه عن ذلك ،  
فكيف به إذ لم يتحقق الأمن .

فهذا النحو من الإيمان ليس هو نفس الإيمان ، بل هو نتيجة ورسالة من قبل  
الإجمال ، بل هذا إيمان خاص ، وهو أكبر من ذلك إيمان الخوف ، بل إن السالك  
من خاصته عن أحكام الشرع ، بل التحقيق لإيمانه بعد ذلك ، بل إن السالك  
كقوله تعالى : « ما أحم بكم من مصيبت في الأرض ولا في أنفسكم » ، بل إن السالك  
من قبل أن يراه ، بل ذلك على الله ، بل إن السالك من قبل أن يراه ، بل إن السالك  
بما أتاكم » ، وكقوله عليه السلام « إن روح القدس ثقت من قبل أن يزلزل  
لن تموت حتى تستمكن رزقها فتقرنك واجفوا من الطيب » ، بل إن السالك  
« لا يستمكن إيمان بعد مسر حتى يكون في يد الله » ، بل إن السالك من قبل أن يراه ، بل إن السالك  
الناس ، وفي الحديث الآخر الصحيح أيضاً « حتى يمت لأخيه برأيه » ، بل إن السالك  
وحتى يخاف الله في مزاحه وجده » ، ونحو هذا في هذا النبي وغيره من الأنبياء  
ذكره ويخرج العبد بيزانه عليه السلام ، وسيران ربه ، بل إن السالك من قبل أن يراه ، بل إن السالك  
وما بقي عليه ولا يحصله .

ثم السمراط المستقيم العدل الواسط بعد التيقن بقوته وقبوله بغيره في  
حكمها هو الثبات على العمل الصالح بصفة لا-لاص ، لدى هو شأن أهل الأمانة  
ثم البرقى بالعمل الصالح في الدرجات العلى كما قال : « إليه بعهد الكرم الطيب »

یعنی الأرواح الطاهرة والعمل الصالح یرفعه فلا يزال الإنسان مع إيمانه وتوبته وعلازمته الأعمال الصالحة يتحرى الأسد. فالأسد . والأولى فالأولى ، من كلام وعمل ، فيتقى ويرتقى من حق الإيمان إلى حقيقته ، كما نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك لحارثة وقد سأله كيف أصبحت يا حارثة قال : أصبحت مؤمناً حقاً فقال : « إن لكل حق حقيقة ، فما حقيقة إيمانك » فقال « عزفت نفسي عن الدنيا فتساوى عندي ذهبها وحجرها » ونحو ذلك ثم قال « وكأني أنظر إلى عرش ربي بارزاً وكأن أهل الجنة في الجنة ينعمون وأهل النار في النار يعضون » فقال عليه السلام « عرفت فالزم » .

فهذا آخر درجات الإيمان ، وأول درجات الاحسان . ثم إن العبد یرقى ويزداد من النوافل بعد إحكام الفرائض وإتقانها ، وجمع الهم على الله ، وإحضار قلبه فيما یرتكبه لله مع مشاهدة التقصير بالنسبة إلى ما يجب وينبغي ، ثم الاكثار من النوافل ما كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكونه كان أحب إلى الله ، فبدأ به عليه ويلارمة لحب الله فيه ورسوله ، ولأنه أشد جلاء للقلب ، الذي هو مدار كل ما ذكرنا .

ومنتهى جميع ذلك ما أخبر الحق به على لسان رسوله بقوله « ولا يزال العبد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه وبصره » الحديث . وهذا مقام الولاية ، وبعده خصوصيات الولاية التي لا نهاية لها ، إذ لا نهاية للأكلية ، بل بين مرتبه كنت سمعه وبصره ومرتبة الكمال المختص بصاحب أحذية الجمع المذكور غير مرة والمنبه عليه أيضاً منذ قريب مراتب ، فما ظنك بدرجات الأكلية التي هي وراء الكمال .

فمن جملة ما بين مرتبة كنهه وبصره وبين مرتبة الكمال مرتبة النبوة .  
ثم مرتبة الرسالة . ثم مرتبة الخلافة المقيدة بالنسبة إلى أمة خاصة . ثم الرسالة  
العامة . ثم الخلافة العامة . ثم الكمال في الجمع ثم الكمال المتضمن للاستخلاف  
والتوكيل الأتم ، من الخليفة الكامل لربه سبحانه في كل ما كان الحق سبحانه  
قد استخلفه فيه ، مع زيادة ما يختص بذات العبد وأحواله .

فكل نبي ولا ولي ينعكس وكل رسول نبي ولا ينعكس . وكل من قرن  
برسالته السيف فخيفة وإيس كل من يرسل هذا شأنه . وكل من عمته رسالته  
عمته خلافته إذا منحها بعد الرسالة وكل من تحقق بالكمال علا على جميع المقامات  
ولأحوال والسلام . وما بعد الاستخلاف الحق والاستهلاك فيه عيباً ، والبقاء حكام  
مع الجمع بين صفتي التمحض والتشكيك مرمى لرام .

ومن أراد أن يتفهم شيئاً من أحوال الكمال وسيرته وعلاماته فليطالع  
كتاب مفتاح غيب الجمع وتفصيله لدى ضمته التنبيه على هذا وغيره ، وقد فرقت  
في هذا الكتاب جملاً من هذه الأسرار فإن أردت الاطلاع على مثل هذه  
الجواهر فأمعن التأمل في هذا الكتاب ، والحق آخر الكلام بؤانه ، واجمع  
النكت الماثورة فيه وما قصد تفريقه من غامضات الأسرار ترى المعجب المعجب ،  
وما يتوهمه التأمل تكراراً فليس كذلك ، وإنما كل ما لا يمكن التصريح به  
واحدة قد أعيد ذكره بتعريف آخر وتعب غير اللقب الأول لأن كشف ذلك  
قناعاً من حجب غير ما كشف من قبيل ، افتداء برى وسنن الكمال من قبلى .  
فاجمع وتذكر واقع واستبصر والله الهادي والمبصر .

## فصل

في بيان سر النبوة وصور إرشادها وغاية سبلها وثمراتها  
ياهم أن النبوة صورة وروحاً ولكل واحدة منهما حكم وثمره .  
فصورة النبوة التشريع وهو على ثلاثة أقسام قسم لارم يختص بكل من تعبد  
الله في نفسه بشريعة عيها له ، يسلك عليها ، ويعبد ربه من حيثها والشريعة  
الطريقة فالهم .

وقسم يختص بكل مرسل للإرشاد إلى طائفة خاصة ، فحكم نبوته مقعد لأنه  
ومن أرسل إليه من الطوائف شركاء فيما عين له ، لكن أمر شريعته لايعم .  
والقسم الثالث رسالة بيفضا صلى الله عليه وسلم ، فإياها رسالة مشتتة على  
جميع ضرور الوحي ، وجميع صور الشرائع ، وأمرها محيط عام مستمر لا يدين  
لها إنتهاء .

وإنما يقضى حكمها بالبحرزم انظم نشأ صورة الكون والزمان الذي من  
جملته طوع الشمس من مفرها ، وكفى بذلك عمرة وآية .

### أحكام النبوة

ثم نقول : للنبوة من حيث أصلها الظاهر الأثر تماماً في شريعتنا حكم كلي ،  
يظهر بتفاريها الخمسة ، التي هي : الوجوب ، والذنب ، والحظر ، والكراهة ،  
والإباحة . باعتبار ترتيبها ونسبها على سائر المكلفين بحسب أحوالهم  
وأفعالهم وفهمهم ، وأوقاتهم ونشأتهم ، وما توأطوا عليه ، وأنسته عقولهم ،  
وألفته طباعهم ، ألفة يتعذر عليهم الانفكاك عنها .

وحكم صورة النبوة حفظ نظام العالم ، ورعاية مصالح الكون لسلوك والترقي  
من حيث الصور ، إلى حيث سعادة السالك المرتقى ، كما مر بيانه ، وإقامة العدل  
بين الأوصاف الطبيعية ، واستعمال القوى والآلات البدئية في ما يجب وينبغي  
استعماله ، مع اجتناب طرفي الإفراط والتفريط في الاستعمال ، والتصرف بمراقبة  
الميزان الإلهي الاعتدالي في ذلك ، والعمل بمقتضاه ، والفوز أيضاً بالنعيم الحسوس  
الطبيعي في الدار الآخرة أمد الأبد ، وتحصيل الاستعداد الحزني المؤجودي لإذعان  
البدن بحمفة قوه للروح القدس الإلهي ، والاصبر بصنفته ونكته ، وما يستتره من  
من الأمور الإلهية ، والنوؤد الروحانية .

وروح النبوة القدسية ، وتوحيده الصف ، والتمسية الذممة ، ثم صحة تحييد  
المتزمنة بمعرفة الحق وشهوده ، والأحد منه ، وإخبار عنه ، وإحياءه بنفسه  
العيوية التي تقاوم روح الملك المقدر ، وبين روح النبي أيضاً ، والآية مع  
الآية إليه ، والطقية لروح الإلهي والتميزات الدورية الظاهرة الحكيم والآية فيه ،  
عند تقوية الروح ، طهر براته ، ومشاركته بالإنسان ، والآن من التحول  
تحت دائرة صفاء التي يقاوم روح النطق من المنطق من الألفاظ ،  
والواصل إلى من وصل بواسطته ملك ، والمشار أيضاً في التحول من  
الإسم الإلهي ، الذي هو السعادة على الأمة برسول إلهي ، وهو  
والرسول أيضاً ، من حيث مائة رسول تلك الأمة .

فإن كان الرسول هو كمال عصره كعبدياً حتى لله عليه وسير ، فقد شرط  
آخر ، وهو أن يصير مرآة الحضرة الجوب والإمكان في متابعة أحذية الجمع ، وقد  
مر حديثه .



وإن كانت رسالة الرسول جزئية ، فإن رسالته نائمة وظاهرة عن اسمين إلهين . أحدهما الاسم الهادي ، والاسم الآخر يتهين بحاله وعلمه وشرعته ومنهاجه (١) .

وليس في الرسل من صدرت رسالته عن الاسم الله الجامع أسائر مراتب الأسماء والصفات ، المستوعب لأحكامها إلا رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم ، فهو عبد الله ورسوله ، كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم ، وحكم النبوة من حيث روحها تنبيه الاستعدادات بالإخبار عن الله ، وعن أسمائه وصفاته ، والنشويق إليه ، وإلى ما عنده ، والتعريف بأحوال النفوس والسعادات الروحانية والذات المعنوية وإمداد الهمم للترقى إلى ما لم تستقل عقول الأمة بإدراكه ، دون التعريف الإلهي ، من طريق الكشف المحقق والوحي ، لتسمو همم النفوس إلى طائبه ، وتهم في تحصيله من مظنته ، وتحصيل معرفة كيفية الترجه إلى الحق بالقلوب والقوالب أيضاً من حيث تبييتها لأحكام القلوب حين انصب عنها بوصفها ، ومعرفة عبادة الحق الذاتية ، والحكمية الوقتية ، والموطية الحامية ، والتوجه الجمي بالسلوك ونحوه على الصراط الأسد الأقوم الأقرب ، والوجه الأحسن .

(١) ألف الشيخ الأكبر ابن عربي كتابه «فصوص الحكم» ، في هذا الموضوع فليرجع إليه من أراد التوسع . وبما أن الكتاب مغلق العبادة فقد وضعت عليه شرح كثيرة أوضحها وأوقاها شرح الشيخ عبد الغني النابلسي .

ونحن نحذر من تعليقات المرحوم الدكتور أبي العلا عفيفي على الكتاب . فقد مسخه وفهمه فهماً لا يتفق مع مشرب الشيخ الأكبر . ومن الشروح المخطوطة الجيدة شرح الحكم لمؤيد الدين الجندي تلميذ القونوي . مخطوط بدار الكتب المصرية .

وفهم ما أخبرت عنه سفرأؤه ، والكامل من صفوته من العلوم والحقائق والأسرار والحكم التي لا تستقل عقول الخلق بإدراكها ، والاستشراف عليها ، ومعرفة إرشاد الخلق للتوجه إلى الحق التوجه المستلزم لتحصيل الكمال على الوجه الأسد ، والطريق الأنصد الأصوب ، وهو الطريق الجامع بين معرفة القواطع المجهولة الخفية الضرر (١) ، والأسباب المعينة الخفية المنفعة أيضاً ، إيأتي طلب كل معين محمود يحتاج إليه ، ويستعان به على تحصيل السعادات ، والتحقق بالكمال على الوجه الأحسن الأيسر ، ويتمكن من الإعراض عن العوائق ، وإزالة ضرر ما اتصل من أحكامها بالإنسان .

ومعرفة المتائج التابعة للمضار والمنافع ، المنبه عليها ، وما هو منها مؤجل ومقتاد ، وما لا يتقيد بأجل ، ولا يحكم عليه بالقتال ، وبإصلاح الأخلاق بتحسين السيرة ، والزهد فيما سوى المطلوب الحق .

وغاية كل ذلك الفوز بكمال معرفة الحق ، وشهوده الذاتي ، والأخذ عنه ، والتهبؤ على الدوام تقبول ما يليق به ، ويأمر به ويرويه ، دون اعتراض ولا شيطان ولا إهمال ، ولا تفقه ولا تأويل يقضى بالتقاعد .

والبراع الأولى فلا أولى ، والأحدر فلا أجدد من كل أمر ، بقصد أولاً ، وبدن تصفو مرآة قلبه وحقيقته ثانياً ، صفاء يستلزم ظهور هذه الأسماء كلها ، بل ظهور كل شيء فيها وبروزها به ، أي بالإسراء والسرعة .

(١) من أحسن ما كتب في هذه القواطع كتاب آداب النفس ، للحارث ابن أسد المحاسبي رضي الله عنه . وهو تحت الطبع من تحقيقنا في عالم المكتب بالقاهرة .

ما كانت عليه في علم الحق من الحسن التام المطلق ، الذاتى الأزلى دون تعويق  
مناف للترتيب الذاتى الإلهى يوجبه صداً محل القابل ، أو خداج حاصل بسبب  
نقص الاستعداد ، واختلال في الهيئة المعنوية التى لمآته ، يقضى بسوء القبول  
الذى هو عبارة عن تغيير صورة كل ما ينطبع فيها عما كان عليه في نفس الحق ،  
صفة كان من صفاته ، أو خلقاً أو علماً أو حالاً أو اسماً إلهياً ، أو صفة من صفاته  
سبحانه ، أو فعلاً أو كونا ما من الأكون .

ومنتهى كل ذلك بعد التحقق بهذا الكمال التوغل في درجات الأكلية ،  
توغلاً يستلزم الاستهلاك في الله استهلاكاً يوجب غيبوبة العبد في غيب ذات  
ربه ، وظهور الحق عنه في كل مرتبة من مراتب الإلهية والكونية ، بكل وصف  
وحال وأمر وفعل ، مما كان ينسب إلى هذا لإنسان من حيث إنسانيته وكنهه  
الإلهى<sup>(١)</sup> وينسب إلى ربه من حيث هذه العبد ، ظهوراً وقياماً يومه عند أكثر  
أهل الاستبصار أنه عنوان الخلافة وحكمها وحالها .

والأمر بعكس ذلك في نفس الأمر عند الله وعند أهل هذا الشهود العزيز

### (١) النظريات

هذه نظرية وجدانية انفرد بها الصوفية عن سائر العلماء وجداناً وسلوكاً .  
ومعنى الاستهلاك في الله استهلاك العبد في إرادة الله ، والتبرؤ من الحول والقوة  
ثم الحياة الوجدانية في التجليات التى يشعر بها نتيجة لهذه السلبية العقلية مع  
الذات الإلهية .

أما السلوك الذى يتبع هذا الوجدان فهو محصور في قاعدة هي : كلما ضاقت  
دائرة الحس اتسعت دائرة المعنى وبالعكس .

والعارف لا يؤثر شيئاً على ما يحسه من وجدان الفيض الناشئ عن هذا =

المغال ، ومن حصلت له هذه الحالة ، وشاهد اللحمة النسبية التي بينه وبين كل شيء ، وانتهى إلى أن علم أن نسبة الكون كله إليه نسبة الأضواء والآلية والقوى ، إلى صورته ، ونسبة القرائب الأذنين .

وتعدى مقام السفر إلى الله ومنه إلى خلقه ، وتبقى سفره في الله لا إلى غاية ولا أمد ، ثم اتخذ الحق وكيلاً مطلقاً به عن أمره ، يقول حاتمى :

« اللهم أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، وأنت حسبي في سفرى فيك ، والعمود على وعن كل شيء ، وأنت الوكيل ، أنت على ما خلفت مما كان مضافاً إلى على سبيل الخصوص من ذات وصفه وفعل وخواصه ، كل ذلك وما أضفته إلى أيضاً من حيث استخلافك لى على الكون ، إضافة سلسلة عمارة محيطية ، نعم عنا بما شئته من ، كيف ما شئت ، فكيف أنت عوضاً عن ، وعنا سوانا والحمد لله رب العالمين » .

## خاتمة وهداية جامعة

اعلم أن الإستقامة والأعوجاج في الطرق هما بحسب الغايات التصورية ، والغايات أعلام لمبالغ والسكالات النسبية الممثلة مقامات أو منزل ونسب

= الاستهلاك ، فيحاول التخلي عن كل ما هو زائد عن حاجته التصورية من العسيرات ، حتى ينعم بالاستعداد لتلقى أكبر قدر من عوالم المعاني ، فإذا وصل إلى هذه الحالة فقد تم له سلب إرادته الله . وتم ورعه الذي هو أقصى درجات السلوك . لم يعد له حول ولا قوة ولا إرادة غير الله فيقوم الله تعالى له بكل حوائجه ، بالتفوق والتسديد . وتقبل صفاته البشرية بالأوصاف الإلهية مع وجود البنية المادية .

وهي أعني الغايات تعين بالبدايات ، وبين البدايات والغايات تعين الطرق ، التي هي في التحقيق أحكام مرتبة البداية ، التي منها يقع الشروع في السير ، الذي هو عبارة عن تلبس السائر بتلك الأحكام والأحوال المختصة بالبداية والغاية ، جذبا ودفعاً ، وأخذاً وتركاً ، فانصبغ به بحكم بعد حكم ، وانقفاه من حالة إلى حالة ، مع توحيد عزيمته ، وجمع همه على مطلوبه ، الذي هو قبلة توجهه ، رغبة مبتغاه ، واتصال حكم قصده ، وطلبه بوجهه دون فترة ولا انقطاع ، هو سلوكه ومشيه .

هكذا حتى يتلبس بكل ما يناسبه من الأحوال والأحكام ويستوفيهما . فإذا انتهى إلى الغاية التي هي وجهة مقصده فقد استوفى تلك الأحوال والأحكام ، من حيث تلبسه بها وتكليفه بحسبها ، ثم يستأنف أمراً آخر ، وهكذا حتى ينتهي إلى الكمال الحقيقي الذي أهل له غلاك السائر كان من كان .

ثم نقول : البدايات تعين بأوليات التوجهات . والتوجهات تعينها البواعث المحركة للطالب والسلوك في الطرق ، والطرق معرفة كل شيء بحسب وجوه التعرف المثيرة للبواعث ، والبواعث تعين بحسب حكم إرادة المنبعث . فإن بواعث كل أحد أحكام إرادته ، وشأن الإرادة إظهار التخصيص السابق أمين صورته ومرتبته في العلم ، والعلم في نفس الأمر هو نور الحق الذاتي ، وعلم الكمال بالنسبة إلى الكمال ، ومن شاء الله من الأفراد حصة من علمه سبحانه (١) .

(١) المقصود استعداد العبد لتلقي النور الإلهي الذي هو العلم ، لتحقيق له بداية مستقيمة . فإذا عجز لبعده الوسائط وقدر له أن يتلقى نور عارف كامل ، وانفتح قلبه له تحققت له بداية مستقيمة أيضاً ولذلك نجد الكثيرين من الأشرار تحولوا إلى أخصيار بمجرد لقاء بينهم وبين أحد الكاملين .

فإن من عرف الأشياء بالله وحده فله نصيب من علم الله ، لأنه علم الأشياء التي شاء الحق أن يعلمها بما علمها به الله ، والتنبيه على ذلك في الكتاب العزيز قوله : « وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ » وفي الحديث « فبي يسمع وبى يبصر وبى يعقل » .

فافهم واستحضر ما نهينا عليه منذ قريب في سر الاهتداء ، وتذكره كليا أو ايا آليا أزليا والحظ مبدئية الأشياء من الحق باعتبار تعيينها في علمه ، ثم يرونها بالإرادة ، وقوله آخرا : « وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ » .

وارق وانظر وتغزه . ولا تنطق ، وأمعن التأمل في قوله : « هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَمَعَهُ يُكُونُ كُلُّ شَيْءٍ عَدِيمٌ » تعلم ما يريد إن شاء الله تعالى .

ثم نرجع إلى إتمام هذه القاعدة السككية الدورية فنقول :

والبواعث وإن كانت تعين العلم إلى منتهى لدائرة<sup>(١)</sup> كما بينا فقد تعين أيضاً بالنسبة إلى البعض بحسب فهمه أو شعوره ، أو تذكره أو حضوره عن استحضار ، أو دون استحضار .

والحضور كيفما كان عبارة عن استجلاء المعلوم الذي هو عبارة عن صور تعلقات العالم نفسه في علمه ، بحسب كل حالة من أحواله الذاتية ، واستجلاله ذاته من حيث هي ، أعني من حيث أحواله .

والتذكر والشعور والحضور والفهم سبب للانجذاب إلى ما دعت إليه أسن

---

(١) وهي قولهم : « البدايات دلالات النهايات ، وبدء البداية من العلم ، ومنتهاؤها لأن العلم .

الدعاء ، ومحدث صفة الإجابة ، وقوة الجذب ، وأثر الدعاء بحسب ما من الداعي في المدمو والجاذب من المجذوب ، وبالعكس أيضاً .

، الإجابة والانجذاب من صفتها بحسب قوة المناسبة والشعور ، وغلبة حكم ما به الاتحاد والاشتراك على ما به الامتياز .

وحاصل جميع ذلك تكميل كل جزء ، وإلحاق فرع بأصل ، ليظهر ويتحقق كل فرد من أفراد مجموع الأمر كنه بصورة الجمع وحكمه ووصفه ، وانتهى بعد صيرورة الفروع أصولاً بالتفسير المذكور (١) .

ظهور الواحد في تدرجات أحوال ذاته أشخاصاً وأواعاً وأجناساً وفصولاً وزوال عين الأعيان مع بقاء تميزها وإحتلالها على لدوام والاستمرار .

وهذا أمر لا يه إلا الله . انشروع . فافهم وأظن أنك لا تكاد تفهم (٢) .

### (١) النظريات

(١) من هنا يبيننا التفهم يجعل السوفية جميع السنن والمذاهب والمستحبات أصولاً واجبة في أعلى كبرياء الله ، باعتبارها أسماً لأقوالاً صدرت من المنرع الذي لا ينطق عن نفوس ، وفق علم طريق السلوك بدقائه ، وواظب عليها حتى انتهى إلى غاية المدى من المعرفة البشرية .

### (٢) النظريات

(٢) لا إله إلا الله . قال علماء الرسوم : هي نفي وإثبات . والواقع أنها : إثبات ونفي وإثبات . ويمكن تقريب المسألة في الإنسان فنقول : جرت سنة الله تعالى على إخضاع النتائج لأسباب ، وعلى تسلسل الأسباب الظاهرة حتى تخفى عن المدارك ثم فسير حتى نصل إلى المسبب الأول جل جلاله .

ثم أقول : والحضور المذكور المعروف المعين بالعلم صور البواعث وحكمه استجلاء المعلوم ، لا يتأخر عنه الاستجلاء ، سواء تعلق العلم بالمعلوم حال

== والتأمل والفهم يعطينا أن كل سبب خاضع لما فوقه من الأسباب ، والوهاب له ، مربوب له ، من حيث سيره به . واستعباده له . وعلى هذا الفهم مع التجاوز ، فهناك الآلاف من الأرباب والآلهة الشكائية المجازية ، التي عبدها البدائيون من قبل ، اعتقاداً منهم أنها عليتها في الوجود حسب أفهام العلى . فكل عابد عبد ما اعتقد أنه نهاية الأسباب ، أو نهاية الآلهة ، أو الإله الحاكم على الآلهة في نظره .

وهذه الأسباب لا يجوز إنكارها ، ولا إنكار فعلها ، لأنها امتداد للعالم والقدرة والإرادة إسمارية من الله جل جلاله في الوجود . وفي الوقت نفسه لا يجوز الاعتراف بها كنهاية بدارك عبودية في الإنسان ، فنحن نثبتها ، ونثبت فعلها ، وتعترف بخضوع الأتاني منها للأعلى . ولكننا بصفتنا نسخا للكون نقف منها موقف العالم لا موقف العابد الخاضع فنقول : نحن نكفل المسخة الكونية الشكائية بأجزائها المنبثقة عنها ، ونسحق الفروع بأصولها ، ونستمر على هذا الفهم حتى فصل إلى مرتبة لا نجد فيها إلا أصلاً واحداً رجعت إليه كل المظاهر والأسباب . وهنا ظهر الأمر كله بصورة الجمع وحكمه ووصفه . وليس هذا هو الله ، وإن كان في نظر الكافرين هو النهاية .

فهذه الأسباب كلها في مجموعها وجزئياتها أعيان ، وقد زالت عينها بجموعها إلى أصلها ومع ذلك فهي باقية تميزة في الواقع .

وهنا يقول العارف المتحقق من الله باعتباره دائماً على الخلق ، والوهاب الأسباب المعبودة للعامة : الحق وجود ، ولا إله من هذه الأسباب غير من أولها إلى آخرها إلا الله . الذات الغيبية . هذه المظاهر التي سماها البدائيون آلهة ثابتة موجوده ، وليست آلهة وهي دلالة على وجود إله أعظم ، وإله الحق هو الغيب المطلق الذي لا تدركه الأوهام ولا الظنون .



الاستحضار أو كان معلوماً من قبل ، لكن منع دوام ملاحظته غفلة أو ذهول عنه بغيره ، لأن حكم كل من واحد من الحضور والغيبة لا يعم ، بل لا بد للإنسان في كل حال من حضور مع كذا ، أو غفلة عن كذا ، ولا يظهر حكمها إلا بالنسبة والإضافة .

وهكذا الأسر في المبادئ والغايات ، إنما يتعينان كما قلنا بحسب قصد القاصدين ، وأوليات بواعث السائرين وإلا فكل غاية بداية لغاية أخرى هذه بدايتها .

فأقوم الصراطات بالنسبة إلى كل قاصد غاية ما يتوخاها ويقصد التوجه إليها هو الصراط الأسدي لأسلم من الشوائب والآفات ، الأقرب إلى تلك الغاية المقصودة له ، أية غاية كانت ، وكل صراط لا يكون كذلك فهو عنده بالإضافة إلى الصراط المذكور معوج غير مستقيم .

فظهر أن الاستقامة والاعوجاج أيضاً يتعينان بالمقصد ، فالأمر فيهما كما في سواهما راجع إلى النسب والإضافات . فافهم . فقد أبنت لك الحقائق الأصلية ، والأمرار العلية الآلية ، منتظمة محصورة في أوجز عبارة ، والطف بإيماء وإشارة ، والله المرشد .

## فصل في الهداية الموعودة

ومضمونها التنبية على سر الدعاء المدرج في قوله تعالى « اهدنا » وعلى أشرف الأحوال التي ينبغي أن يكون الإنسان عليها ، سلوكاً ووقوفاً ، وسكوناً ، وظهوراً ، وبطوناً ، ما عدا الكمل .

## سر الدعاء والإجابة

فلنبدأ بسر الدعاء فنقول : اهدنا ، سؤال من العبد ودعاء ، والسؤال والدعاء قد يكون بلسان الظاهر ، أعنى الصورة ، وقد يكون بلسان الروح ، وبلسان الحال ، وبلسان المقام ، ولسان الاستعداد الكلى الذاتى العيى العيى ، السارى الحكم من حيث الاستعدادات الجزئية الوجودية التى هى تفاصيله .

والإجابة أيضاً على ضروب ، إجابة فى عين المسؤل ، وبذاته على التعمين دون تأخير ، وبعد مدة . وإجابة بمساوضة فى الوقت أيضاً . وإجابة بلبيك ، أو ما يقوم مقامه .

وكل دعاء وسؤال يصدر من الداعى بلسان من الألسنة المذكورة فى مقابلة من أصل المرتبة التى يستند إليها ذلك لسان حسب علم الداعى به ، واعتقاده فيه إجابته يستدعيها الداعى ، من حيث ذلك اللسان ، ويتمين بالوصف والحال الغالبين عليه وقت الدعاء .

ولصحة التصور وجودة الاستحضار فى ذلك أثر عظيم اعتبره الذى صلى الله عليه وسلم ، وحرص عليه عابداً عليه السلام لما عهد الدعاء ، وفيه : « اللهم اهدنى وسددنى » فقال له : « واذكر بهدايتك مهدياً الطريق . وبأسداد سداد السهم » . فأمره باستحضار هذين الأمرين حال الدعاء .

فافهم هذا تأمناً كثيراً من أمرار إجابة الحق دعاء الرسل والأكمل ، والأمثل فالأمثل من صفوته ، وأن التصور ، واستقامة التوجه حال الطلب والنداء عند الدعاء شرط قوى فى الإجابة .

وعما ورد مما يؤيد ما ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام في حديث طويل :  
 « ولو عرفتم الله حق معرفته ازلت بدعائكم الجبال » . فنبه على ما ذكرنا ،  
 لأن الأتم معرفة بالشيء . أصح تصوراً له ، كما نبهت عليه قبل هذا .

وبيانه : أن من تصور المنادى المسؤل منه تصوراً صحيحاً ، عن علم  
 وروية سابقين ، أو حاضر بين حال الدعاء ، ثم كبه ودعاه ، وسبباً بعد أمره ،  
 بالدعاء ، والتزامه الإجابة ، فإنه يجيبه لا محالة ، ومن زعم أنه يقصد مفاداة زيد  
 والطلب منه وهو يستحضر غيره ، ويتوجه إلى سواه ، ثم لم يجد لإجابة  
 لا يلومن إلا نفسه ، فإنه ما نادى الأمر بالدعاء القادر على الإجابة والإسعاف ،  
 وإنما توجه إلى ما استحضره في ذهنه ، وأنشأه من صفات تصورته ، بالحالة  
 الغالبة عليه إذ ذاك .

لا جرم أن سؤاله لا يشر ، وإن أمر فبشفاعة حسن ظنه بربه ، وشفاعة  
 المعية الإلهية ، وحيطته سبحانه . لأنه تعالى شأنه مع كل تصور ومتصور  
 ومتصور .

فالتوجه المحكوم عليه بالخطأ مصيب من وجه ، فهو كالمجتهد المخطئ ،  
 مأجور غير محروم بالكلية . فاعلم ذلك وتذكر ما أسلفناه في هذا الباب تصب  
 إن شاء الله .



يستلزم حكماً بنفي أو إثبات ، بصورة جمع أو فرق أو سواهما من الاعتبارات المتفرعة على النفي والإثبات ، كالتنزيه والتشبيه وغيرها مما هو تابع لهما. ماعدا النسبة الواحدة التي لا يصح سير ولا توجه ولا رجاء ولا طلب بدونها ، وهي نسبة تعلقك به وتعلقه بك . أو قل تعلقه لك وتعلقك له ، من حيث تعيينه في علمك أو اعتقادك له .

ولو ارتفعت هذه النسبة كباقي الاعتبارات لم يصح السلوك ولا الاستناد ولا غيرها ، ولا تظن أن هذا الحال إنما هو بالنسبة إلى المحجوب فقط ، بل ذلك ثابت في حق المعارف المشاهدة أيضاً . فإنه لو بلغ أقصى درجات المعرفة والشهود لا بد وأن يبقى معه اعتبار مبق للعدد علماً لا عيناً ، ولو لا ذلك الاعتبار لم تثبت مرتبة شاهد ولا مشهود ، ولا شهود ولا كان سير ولا طلب ، ولا بداية ولا غاية ، ولا طريق ولا فقر ، ولا تحصيل ولا توقع ، ولا وصول ولا لسان ، ولا بيان ولا رشد ، ولا رشاد ولا ضال ولا هادي ، ولا غير ذلك ، ولا من هنا ولا إلى هنالك . فافهم .

ثم إن المعارف قد يرى هذه النسبة الباقية بعين الحق ، ومن حيث هو سبحانه ، لا من حيث نفسه ، ولا بعينه وبحسب مرتبته ، فيجزم أن مشاهدة تلك النسبة الباقية لا تقدر في تجريد التوحيد ، وربما ذهل عنها نقرة سلطنة الشهود أو حجبتة سطوة التجلي عن إدراكها ، لكن عدم إدراكها لا ينافي بقاءها في نفس الأمر ، لأن عدم الوجدان لا يفيد عدم الوجود .

وإذا تقرر هذا ، وعرفت أنه لا مندوحة من بقاء نسبة قاضية بامتيازك منه ،

واحتياجك إليه ، ولو فرضت أنها نسبة تعقل امتيازك عنه بنفس التعمين فقط ، فاجمع همك عليه ، وخلص توجهك إليه من أصباغ الظنون والاعتقادات والعلوم والمشاهدات ، وكل ما تعين منه لك أو اسواك ، أو كان مما منعه غيرك وخصك به دون الخلق وحباك .

وقبل حضرته بعد تخليص توجهك على المحو المذكور بالإعراض في باطنك عن تعقل سائر الاعتبارات الوجودية والمرتببة الإلهية الأسمائية ، والكونية الإمكانية إعراض سائل حر عن الإيقار بحكم شيء منها ، والتمشق به ، ما عدا تلك النسبة المعينة بينك وبينه ، من حيث عينك لا عينه ، فتكون متوجهاً إليه من حيث ثبوت شرفه عليك ، وإحاطته بك ، وما لديك ، توجهاً هيولاني الوصف معتمداً على المقامات والأسماء على ما يعبر نفسه في أكل مراتب عنه بنفسه ، وأعلاها وأولها نسبة إليهم وأولاها دون حصر في قيد أو إطلاق أو تنزيه أو تشبيه كما قلنا . أو تقييماً ، أو الحصر في الجمع بينهما ، بقاب طاهر أخالص من هذا التوجه ، قابل لأعظم التجليات .

وتمنى وحدة توجهك الخالص المحرض على التجلي به سائر مقدمات علمك وإرادتك ، فلا يتعين لك معوم ولا مراد ولا حال ولا صفة إلا توجهك الذاتي السكبي المذكور المنزه عن كل تعين .

ومتى تعين لك أمر إلهي كالت أو كوني (١) كنت تحببه وتبغاه من حيث هو ، لا من حيث أنت ، بحيث أنه متى أعرضت عنه عدت إلى حالك

(١) في المطبوعة : أمراً إلهياً كان أو كونياً . خطأ .

الأول ، من الفريغ التي بانصفا الهبولانية النطقة المذكورة ، بل وزمن تبعيتك  
كث تعين لك ، إنما تعين لك من نفسك الأمر لتقبل والحائل لك من نسخة وجودك  
فانسية ذلك الأمر إلى ما عينت نسبة منك نسبة التعيين إلى المتعين .

فإذا قلت التعيين بتعيين مثله كما بينت ظهر الجزء الوفاق ، والعدل  
النفس ، وما سوى ما تعين منك من ذلك فيبق على إطلاقه ، لاصفة  
به ولا امر ولا كيفية ولا رسم ، ولا تعين ولا رسم ، كما هو الحق  
صحيحه ، فإنه ما تعين من ذاته بانسبة إلى عرصة الأوهة التي هي  
مرتبة إلا ما استلزمه استعدادات لأعين انصفا بالوجود المنبسط منه .

وهو من حيث ما عدا ما استلزمه وتعين به وحسبم باقي على  
الطنسة الغيبية الزانية ، منزله عن التفريق بحقة أو حكم أو حال أو مرتبة  
أو رسم .

ففيهم . وسأل ربك أن تتحقق بذلك لتكون على صورته ،  
وظاهراً بسورته .

وكل حال ينتقل فيها السائرون إلى الله ، الماشون على الصراط  
الاستقيم بنفس تنقلهم في تلك الأحوال من حال إلى حال ، ومن حكم  
إلى حكم ، تأثيراً وتأثراً ، هو حكم حالك المطلق المذكور ، كما  
أن مرجع الألوان المختلفة التفصيلية إلى مطاق اللون الكلي الذي  
هو أصلها .

فسير هذا اللون المطلق الذي هو المثال نحو الكمال ، تخصيص  
بحقيقته هو الألوان تنوعاً وتفصيلاً ، وإتقاناً وتوصيلاً ، وكال جميعها

في عودها إليه ، توحداً ونصولاً (١) فالبح ما أشرت إليه ، وأضفه إلى ما سلف من أمثاله ، تعرف غاية الغايات ، وكيفية المشي على الصراط. المستقيم الخصوصى ، المتصل بأعلى رتب النهايات ، حيث منبع السعادات ومشرع الأسماء الإلهية ، والصفات . والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

---

(١) في المطبوعة تضولاً . تحريف ومعنى النصول : التوصل عن كل الشواغل والصور والهيئات الذهنية والمشهودة .



## صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين

في هذه الآية مما يتعين بيانه معنى النعمة العامة والخاصة ، ومعنى الغضب والضلال ، ومراتب أرباب هذه الصفات ؛ فلنبداً أولاً بذكر ما يستدعيه ظاهر هذه الآية ، ثم نتعدى من الظاهر إلى الباطن وما وراءه ، كجاري العادة إن شاء الله تعالى .

اعلم أن قوله « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » تعريف للصراط المستقيم المذكور ، من باب رد الأعجاز على الصدور وانفظة « الصراط » قد سبق الكلام عليها بمقتضى اللسان ، فلا حاجة إلى التكرار وأما « الذين » فنذكر فيه ما تيسر .

فنقول الجملة من قسم النكرات ، ولا توصف بها المعارف إلا بواسطة الذى ونحوه من الموصلات المتفرعة منها ، والذى أصله « الذى » ولكثرة التداول والاستعمال أفنى فيه الأمر إلى أن حذفت ياؤه المشددة ، ثم تدرجوا فحذفوا الياء الأخرى ، فقالوا : « اللذ » ثم حذفوا الكسرة فقالوا : « اللذ » وحذف بعضهم الذال أيضاً ، فلم يبق إلا اللام المشددة ، الذى هو عين الفعل . فإن اللام الأخرى لام التعريف فإذا قلت : زيد الذى قام ، أو قلت : القائم ، كان المعنى واحداً ، فلام القائم ناب مناب قولك الذى ، والياء والنون فى الذين ليس للجمع ، بل لزيادة الدلالة ، لما تقرر أن الموصوف لفظ الجمع والواحد فيهن سواء ، ولأنه لو كان الياء والنون فى الذين للجمع لأعيد إليه حين الجمع الياء

الأصلية المحذوفة على جاري العادة في مثل ذلك ، ولم يكن أيضاً مبنياً بل معرباً ،  
والذين مبنى بلا شك ، فدل ذلك على صحة ما ذكر فاعلم

وأما فصول هذه الآية فهي كالأجوبة لأئلة ربانية معنوية ، فكأن لسان  
الربوبية يقول عند قول العبد : « إهدنا الصراط » : أي صراط تقي ؟  
فالصراطات كثيرة ، وكأها لي . فيقول لسان العبودية : أريد منها المستقيم فيقول  
لسان الربوبية : كأها مستقيمة من حيث أي غيتم كأها ، وإلى مصير من يمشي  
عليها جميعها ، فأى المستقيمة تقصد في سؤالك ؟ فيقول لسان العبودية : أريد من  
بين الجميع صراط الذين أعمت عليهم . فيقول لسان الربوبية : من الذي لم أعم  
عليه ، وهل في الوجود شيء لم نسمه رحمتي ، ولم تشمله نعمتي ؟ فيقول لسان  
العبودية : قد علمت أن رحمتك واسعة كاملة ، ونعمتك سائفة شاملة ، لكني  
لست أنفي إلا صراط الذين أعمت عليهم النعم الظاهرة والباطنة ، الصافية  
من كدر الغضب ومزجته ، وشائبة الضلال ومحنته ، فإن السلامة من مزج  
الغضب لا تقضى إذا لم تكن النعم انسداداً إلى مطرزة نعم الهدية ، والنجاة  
من محنة الخيرة ، وبيداء التيه ، وورطت الشبه والشك والتويه ، ولا فؤدة شهوة  
في تنعم ظاهري بأنواع النعم مع تلم باطنى هو اجم التائبات لماعة من السكون ،  
ورواجم الريب والظنون هذا في الوقت الحاضر ، فدع ما يتقدمه السكون  
اليوم الآخر ، فحينئذ يترتب ما ذكره صلى الله عليه وسلم من قوله : « قول  
« هؤلاء امبدي ، ولبدي ما سأل » فاعرف كيف تسأل ، تفأل من فضل  
الله ما تؤمل .

## صورة النعمة وروحها وسرها

ثم اعلم أن لأصل النعمة المشار إليها صورة وروحاً وسراً . فصورتها الإسلام والإذعان ، وروحها الإيمان والإحسان ، وسرها التوحيد والإيقان .

فحكم الإسلام متعلقه ظاهر الدنيا ، والإيمان باطن الدنيا ، وباطن النشأة الظاهرة . والإحسان لاحكم البرزخي ونشأته ، وإليه الإشارة في جواب جبرائيل النبي صلى الله عليهما « ما الإحسان ؟ قال : « أن تعبد الله كأنك تراه » وهذا هو الشهود والاستحضار البرزخي فافهم .

وسر التوحيد واليقين يختص بالآخرة . فالبح ما أدرجت لك من أسرار الشريعة في هذه الكلمات لوجيزة الشريفة ، تعلم أن كل شيء فيه كل شيء ، والله المرشد .

ثم إن الحق سبحانه قد نبه على الذين أنعم الله عليهم بالنعمة المطلوبة منه في هذه الآية بقوله « وَمَنْ يُضِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ يُنِكَرْ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ » ثم قال « ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَدِيًّا »

فهذه المراتب الأربعة كالأجناس والأنواع لما تحتها من مراتب السعداء .  
والصلاح هو النوع الأخير .

ثم فصل ما أجمله هنا في موضع آخر فقال محرضاً نبيه صلى الله عليه وسلم على موافقة الكمل من هولاء الطوائف ، لما عدهم مبتدئاً بخليفه على نبينا وعليه السلام فقال بعد ذكره « وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا

هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ  
 وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ « ثم قال « وَزَكَرِيَّا  
 وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ « ثم قال « وَإِسْمَاعِيلَ  
 وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ « ثم ذكر قسماً جامعاً  
 مستوعباً فقال : « وَمَنْ آبَاؤُهُمْ وَذُرِّيَّاتُهُمْ وَإِخْوَانُهُمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ  
 وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ « ثم قال « ذَلِكَ هَدَى اللَّهُ يَهْدِي بِهِ  
 مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ «  
 ثم قال : « أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ « الآية  
 ثم قال : « أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ ائْتَدَتْهُ « .

فما قسم سبحانه هؤلاء الأنبياء المذكورين هنا ثلاث آيات ، ونعت الطائفة  
 الأولى بالإحسان ، والثانية بالصالح ، والثالثة بالوصف العمم الذي اشترك فيه  
 الجميع ، إلا للتنبية على أنهم مع اشتراكهم في النبوة على طبقت ، ثم جملة حالة  
 الطبقة الرابعة ممتزجة من أحكام هذه الطبقات الثلاث ومن غيرها .

فاجمع بالك وتذكر ما نهيتك عليه من قبل ، واستمع حضر : « قَدْ كُنَّا  
 فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ « مع اشتراكهم في نفس السادة التي لا تتفاضل  
 فيها : « لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ « ، وتنبية للمعاني التي لا تتفاضل  
 وهي النبوة والصدقية ، والشهادة والصالح . ثم ف كثير من الطائفة بقدرات  
 القرآن العزيز إن شاء الله فهذه الآيات شريحة من وجه المراد من قوله « ائْتَدَتْهُ  
 الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ « إلى آخر السورة

وأما المفضوب عليهم فورد في الشريعة أنهم اليهود، و [ أن ] الضالين من  
النصارى . وإذا عين الرسول عليه الصلاة والسلام بعض احتمالات ألفاظ  
الكتاب العزيز فلا عدول عنه إلى محتمل آخر أصلا ، فاعلم ذلك .

وإذا قد بسر الله ذكر ما شاء ذكره في ظاهر هذه الآية من المباحث  
المنحوية والباطنية الشرعية القرآنية مع نبذ عزيزة من غامضات الأمرار جاءت  
فجأة لم يمكن منعها وكتمها ، فلنشرع بعد في الكلام عليها أعني الآية بلسان  
الباطن فنقول :

بعد الاكتفاء في الكلام على الصراط بما مر .

إعلم أن النعم الواصلة من الحق إلى عباده قسمان : نعم ذاتية ونعم اسمائية .  
فالنعم الذاتية هي : كل ما تطلبه الأشياء من الحق من حيث حقائقها ، بالسنة  
استعداداتها الكافية الغيبية ، وهذه السنة الذوات ، ولا تتأخر عنها الإجابة ،  
ولا تهويق في حقها ولا تكفير بل هي إجابة ذاتية كالسؤال في عين المشمول  
وهذه النعم من حيث الأعمال نعمة واحدة ، وتعددها إنما هو من حيث تكيفها  
وتنوعها في مرتبة كل حقيقة وبحسبها (١) .

والنعم الاسمائية على أقسام فمنها نعم تثمر نعما ، كالأعضاء والقوى والآلات  
البدنية ، وكالصفات والأحوال الوجودية والمنحوية . وهي بأجمعها صور  
الاستعدادات الوجودية الجزئية فكل فرد فرد من هذا المجموع بالنظر إلى فقر  
الإنسان واحتياجه إلى الاستكمال .

---

(١) وهي نعمة الإيجاد .

والأسباب المعينة على تحصيله نعمة أو نعماء ، والمجموع بالعناية الذاتية والاستعداد الكلى الغيبي يثمر بالنسبة إلى الكمال التحقق بالكمال ، وبالنسبة إلى سواهم الكمال اللائق به ، المؤهل (١) له .

ومن آكدها بالنسبة إلى الأمر والمقام الذين أتاكم فيهما نعمة التوفيق الواصلة من الحق من حيث اسمه الهادى ، وهى على قسمين : قسم يختص بالعلم ، وله باطن للإنسان وروحه ، والأعمال الروحانية وقسم يختص بالعمل ، وله ظاهر الإنسان ، ولوازم ظاهريته .

فالختص بالعلم والعبادة الباطنة يثمر المشاهدات القدسية ، والأحوال الشبيهة القدسية ، واللذات الروحانية ، والتلازمات الإحسانية ، والأنوار الإيمانية ، والرياسات الربانية ، والذات الخلاص والسلامة من الشكوك المعصية ، والشبه المضلة .

فإن الطالب سبيل الرشاد إذا اعتورته الشكوك واجتذبه الآراء المختلفة ولأهواء والاعتقادات المتشعبة المشتقة عن ضم المتوجهين مخدئين والمفرحة أفداء المفكرين المترددين يكون في أشد العذاب الروحانى ، ومقهور تحت سلطة الزعات أو التسويات الخيالية الشيطانية .

فلا نعمة فى حقه وبالنسبة إليه أعظم وأنم من نعمة النور المعنى اليقضى الكاشف له من جنية الأمر ، والمخلص له من ورطة ذلك الشر ، فمثل عافية روحانية لا تضاهيها عافية ، لأن العافية الجسدية - ومن عقيب المرض - يعد

---

(١) سبقت الإشارة إلى هذه النظرية قريبا جدا وهى نظرية التفاعل بين الموجودات .

الإنسان لها حلاوة لا يقدر قدرها ، فما الظن بالمافية الروحانية ، التي هي أشرف وأدوم وأثبت وأقرب إلى الاعتدال الحقيقي الأصلي وأفوم ، وبها نيطت السعادة في عالم الغيب والشهادة فافهم .

وأما القسم الآخر من النعم المختص بالعمل وظاهر الإنسان ، فإنه يثمر المنازل الجنانية ، واللذات الجسمانية ، والراحات والفوائد الطبيعية النفسانية ، عاجلا غير مصفى ، وأجلا خالصا مصفى ، كما نبه الحق سبحانه على ذلك بقوله : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » يعنى هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ممزوجة بالنعص والعمال والأنكاد ، وهي لهم في الآخرة طاهرة طيبة مخرصة من الشوائب .

هذا أرشد الحق سبحانه عباده وعالمهم أن يطلبوا منه الهداية إلى الصراط المستقيم ، الذي هو صراط من أعم عليه الإلحاح الخاص من شوب الغضب ، وشوب الملاحة ، ونسب مقصدهم بقول : يا ربنا رحمتك الأولى العامة الشاملة فضلت بإحساننا ، ورحمتك الأولى - يعنون الذين في البسمة - خصصتنا بهذه الخصاص الوجودية ، المختصة بكل واحد منا ، كل ذلك من حيث نعمتك الذاتية ورحمتك الاتقانية .

ورحمتك الثانية التي أوجبها على نفسك بكرمك من حيث عموم حكم اسمك الهادي عمنا ممشر المؤمنين ، كما أشرت إلى ذلك بقولك « كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » فلو شملتنا بنعمة الإيمان والالتقياد لأمرنا والاستسلام لحكمتك وإقرار بتوحيديك ، انبرى كل منا يذكرك ويشي عليك ، ويمجدك ويفرح إليك ، ويفردك بالعبادة بعد إقراره لك بالسيادة ، ويطلب منك العون يهورة الإجابة عن صفة المعجز ، ونقص الكون .

ثم إنه لما خصصتنا برحيمتك الثمانية بالحكم الخاص من أحكام اسمك الهادي ، المقتضى طلب أشرف صور الهداية والسلوك ، على أفوم السبل وأقصدها وأسلمها ، طلبنا ذلك منك لاستلزامه الفوز والاحتذاء بالنعم التي جدت بها على الكمل من أحبائك ، حيث سلكت بهم على أسد صراط وأقومه ، وأقربه وأسلمه . حتى ألقوا عصا تسيارهم بفنائك ، وحظوا بعد التحقق بمعرفتك وشهودك بسابغ إحسانك ، وأشرف نعمائك ، وأخص حبائك (١) المقدس عن شوب المزج ، وشين الفد ، المقرونين بالنعم البذولة لأهل الفساد ، المنضوب عليهم ظهراً ، والضالين باطنياً عن سبل الرشاد ، فاستجب لنا يارب وآتف ما وعدتنا على رسلك ، ولا نخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد .

## وصل بلسان الحد والمطلع

### توحيد الوجود

اعلم أن التمييز للعالم . والتوحيد لوجود . لا تعنى أن العالم يكسب المعلوم التميز ، بعد أن لم يكن متميزاً ، بل تعنى أنه يظهر تميزه استور عن المدارك ، لأنه نور ، والنور له الكشف ، فهو يكشف التميزات الثابتة في نفس الأمر . وتوحيد الوجود هنا عبارة عن انبساطه على الحقائق المتميزة في علم الموحد أزلاً ، فيوحد كثرتها ، لأنه القدر المشترك بين سائرهما ، فيناسب كلاهما .  
الواحدة البسيطة .

وإذا تقرر هذا فاعلم أن الهداية حكم من أحكام العالم ، فإنه ليس لها

---

(١) الحياء هو العطاء الخاص .



إلا تمييز المستقيم من المعوج ، والصواب من الخطأ ، والضار من النافع ، والأسد والأولى من كل أمرين مراديين للجلاب منفعة أو دفع مصرة ، أو وسيلتين ترجح إحداهما بالنسبة إلى الغيات المقصودة ، والمطالب المتعينة عند الطالب ، والمفقودة الفائتة عنه حال التطلب .

وهذا التعيين المشار إليه المنسوب إلى الهداية ضرب من التمييز ، كما بين لك . فالنعمة المقرون ذكرها بأحد السراط المستقيم ، والتعريف التابع من بعد بصراط الدين أنعمت عليهم هي : نعمة العدل والإصابة وثمراتهما كما بين لك من قبل ، ونتم لك بياحه إن شاء الله تعالى .

والإصابة ثمرة العلم ، لأن الخطأ على اختلاف مراتبه ثمرة الجهل . فالأصل فيه العلم ، لكن العلم من حيث هو علم مجرد مطبق عن قيد إضافته إلى شيء لا حكم له ، ومن حيث إضافته مطبق الإضافة له أحكام شتى تنحصر في حكيم .

أحدهما هو من حيث إضافته إلى الحق ، وله أوصاف كثيرة ، كالقدم والحيطه وغيرها .

والثاني من حيث إضافته إلى الممكنات ، فالنعمة السكايه المختصة بالممكنات من جهة علم الحق هي <sup>(١)</sup> مطلق اختياره سبحانه لعبده ما فيه الخير والخيرة له في كل حال يتناسب به ، أو كل مقام يحمله ، أو يمر عليه ، أو نشأة تظهر بها نفسه ومرطن تتعين فيه النشأة ، وزمان يحويه من حيث تقيده به ، ودخوله في دائرته ، ومكان يستقر فيه من حيث ما هو متحيز ، وأول كل ذلك ومبدؤه هو من حال

(١) في المطبوعة : هو .

تعلق الإرادة الإلهية بإظهار تخصيصه الثابت أزلا في علم الحق ، ثم اتصال حكم القدرة به لإبرازه في التطورات الوجودية ، وإصراره على المراتب الإلهية والكونية ، وله في كل عالم وحضرة يمر عليه صورة تناسبه من حيث ذلك العالم والحضرة ، وحال يخصه بحسب ما ذكرنا أيضاً ، ووديمة يأخذها من جملة النعم .

وحظه من النعم الذاتية والأسمائية يتفاوت بحسب استعدادها ، وحظه من نعمة حسن الخلق والتسوية والتعديل والتهميم به بموجب المحبة الذاتية التي لا سبب لها أيضاً حال التصوير .

فكم بين من باشر الحق تسويته وتعديله ، وجمع له بين يديه المقسمين ، ثم نفخ بنفسه فيه من روحه نفخاً استلزم معرفته الأسماء كلها ، وسجود الملائكة له أجمعين ، وإجلاله على مرتبة النيابة عنه في السكون ، وبين من خقه بيده الواحدة أو بواسطة ما شاء ، ولم يقبل من حكمى التسوية والتعديل ما قبله من اختيار للنياحة ، وكون الملك هو الذى ينفخ فيه الروح بالإذن ، كما ورد في الشريعة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم أربعين يوماً علقة ، ثم أربعين يوماً مضغة ، ثم يئمر الملك فينفخ فيه الروح ويقول : يا رب أذكر أم أنسى ، أشقى أم سعيد ، ما رزقه ؟ ما أجله ؟ ما عمله ؟ » فالخلق يئى والملك يكتب ، أو كما قال صلى الله عليه وسلم .

فأين هذا من قوله : « فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فاعوا له ساجدين » . شتان بينهما .

هنا أضاف المباشرة إلى نفسه بضمير الإفراد الراجع للاحتمال ، ولهذا قرع

بذلك المستكبر المتأني عن السجود له وامنه وأخزاه ، وقال له : « ما منعك أن تـُجَدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي » .

وأكد ذلك صلى الله عليه وسلم بأمر كثير منها قوله : « إن الله خلق آدم على صورته » و « على صورة الرحمن » وبقوله في الصحيح أيضاً الرفع للاحتمال الذي ركن إليه أرباب العقول السخيفة ، الجاهلون بأسرار الشريعة والحقيقة ، في وصيته بعض أصحابه في الغزو : « إذا ذبحت فأحسن الذبحة ، وإذا قتلت فأحسن القتلة ، واجتنب الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورته » .

### الخلق بيد وبيمين

وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم في المعنى : « إن الله إذا خلق خلقاً للخلافة مسح بيمينه على ناصيته » . فنبه على مزيد التمسك والخصوصية ، وأشار أيضاً في حديث آخر ثابت أيضاً : « إن الذي باشر الحق سبحانه بإيجاده أربعة أشياء ثم سردها فقال : خلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس شجرة طوى بيده ، وخلق آدم بيديه » . وقال أيضاً : « الإنسان أعجب موجود خلق » فافهم .

### كيف يتحرف الإنسان

فلا يزال الإنسان مباشراً في سائر مراتب الاستبداد من حين إفراز الإرادة له من عرصة العلم ، باعتبار نسبة ظاهريته لانسبة ثبوته ، وتسليمها إياه إلى القدرة ، ثم تعيينه في مقام القلم الأعلى ، الذي هو العقل الأول ، ثم في المقام اللوحي النفسى ، ثم في مرتبة الطبيعة باعتبار ظهور حكمها في الأجسام ، ثم في العرش المحدد للجهات ، ثم في الكرمى الكريم مستوى الاسم الرحيم ،

ثم في السموات السبع ، ثم في العناصر ، ثم المولودات الثلاث ، إلى حين استقراره بصفة صورة الجمع ، بعد استيفاء أحكام مراتب الاستيداع ، مباشرة تابعة للمشيئة والعناية التابعين للمحبة الذاتية بالإيجاب العلمي .

فهمهم به اهتماماً تاماً ، ومنساهل في حقه ، كما نبه على الأمرين صلى الله عليه وسلم بقوله في جنازة سعد « اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ » . وقال في طائفة أخرى لما ذكر أن الموت ينتقى خيار الناس الأمثل فالأمثل : « حتى لا تبقى إلا حثالة كحثالة البئر ، أو الشعير لا يبالي الله بهم » .

فأين من يهتز لموته عرش الرحمن ، ممن لا يبالي الله بهم أصلاً فكما هو الأمر آخراً ، كذا هو أولاً ، بل الخاتمة عين السابقة فهمهم .

ثم نرجع وقول متممين لما وقع الشرح في بيانه : « يمكن للإنسان في كل عالم وحضرة يمر عليها ، ويهتم أهل ذلك العالم والمرتبة به ، وبخدمته وإمداده ، وحسن توقيه أولاً ، ومثابته ثانياً ، وهو بحسب ما يدركه فيه من سمة العبودية ، وأثر الاختصاص ، وما من عالم من العوالم العلوية يمر عليه إلا وهو يصدد التعويق ، أو الانحراف المعنوي لغاية صفة بعض الأرواح التي يتصل حكمها (١) بها عليه ، والأفلاك بالنسبة إلى البواقي ، فيتعوق أو ينحرف عما يقتضيه حكم الاعتدال الحالى الجمعى الوسطى الربانى ، الذى هو شأن من يختار ثابته ، ثم الأمثل فالأمثل .

وإذا دخل عالم لمولودات ، وسب من حين تعدى مرتبة المعاش إلى مرتبة النبات وعالمه إن لم تصحبه العناية ، ولم يصحبه خلق حسن مودة - المرافقة

(١) فى المطبوعة : الذى يتصل حكمها بها عليه . وفى المغربية : حكمها به عليه .

والحراسة والرعاية ، وإلا خيف عليه ، فإنه يصدد آفات كثيرة ، لأنه بعد دخوله عالم النبات إن لم يكن محروساً معتنى وإلا فقد ينجذب ببعض المناسبات التي تشمل عليها جمعيتها إلى نبات ردى ، لا يأكله حيوان ، أو لا يمكن أكل الأبوبين أو أحدهما ، ويفسد ذلك النبات الردى ، فيخرج منه إلى عالم العناصر ويبقى فيه حاراً عاجزاً حتى يعان ويؤذن له في الدخول مرة أخرى .

ثم بعد دخوله واتصاله بنبات صالح مغذ ، ربما عرضت له آفة من العناصر من برد شديد ، أو حر مفرط ، أو رطوبة زائدة ، أو ببس بالغ ، فيتلف ويخرج ليستأنف دخولا آخر ، هكذا مراراً حتى حسب ما شاء الله وقدره .

ثم على تقدير سلامته أيضاً فيما ذكرنا بنعمة الحراسة ونعمة الرعاية ، وباقى النعم التي يستدعيها فقره ، ربما تم في صورة نبات ما ، لكن تناوله حيوان ولم يقدر الأبوبين أكل ذلك الحيوان لما منع من الموانع ، أو منع مانع عن أخذ ذلك النبات ، وتناوله لما لم يكن رزق الذين سبق في علم الله أن يكونا أبويه .

وإذا قدر مواتاة كل ما ذكرنا وتناوله الشخصان المتعينان في العلم أن يكونا أبويه أو أحدهما ، وصار ذلك النبات كيموساً<sup>(١)</sup> ثم دماً ، ثم منياً ، فإنه قد

### النظريات

(١) ليس هذا هو التناسخ ، بل هو تقرير الواقع بالنسبة إلى العناصر التي يتكون منها إنسان ما قبل أن يستقر في رحم أمه ، ولكن التناسخ يسحب الحكم على ما بعد الموت ويجعله غاية الوجود ، ويؤسس عليه مسألة الثواب والعقاب ، وموضوع البحث هنا لا يسحب الحكم على ما بعد الموت ولا يجعله غاية الوجود ، ولا يؤسس عليه مسألة =

يخرج على غير الوجه الذي يقتضى تكوينه منه ، فهو مفتقر بعد الاتصال بالأبوين إلى نعمة الحراسة والرعاية وغيرها .

فإذا تعين في الرحم ، فقد تعدى مراتب الاستبداء وصار مستقراً في الرحم مقدراً فيه على الوجه المعلوم عند الجمهور من حيث الشرع ، ومن حيث ظاهر الحكمة ، فيحتاج إلى حراسة أخرى ، ومعونة ورعاية ، لحسن الغذاء ، واعتدال حركات الولادة ، وسلامتها من الأمراض والآفات ، وأن يكون انفصاله منها في وقت صالح سعيد مناسب ، فإن لحكم الزمان والمكان حال مسقط النطفة ، وحال الانفصال عن الولادة مدخلاً كبيراً في أمر الإنسان ، من حيث ظاهره وبطنه<sup>(١)</sup> .

فالمختص بمسقط النطفة من حكمى المكان والزمان شاهدان على كثير من أحواله الباطنة ، والمختص بحال الولادة شاهدان على معناه أحواله الظاهرة ، ومر لا يتدأ في السنوك إلى جناب الحق سبحانه ، وإلى ما يرغب

---

= الثواب والعقاب ، والتناسخ لازم عند القائلين به ، أما حيرة العناصر قبل الاستقرار في الرحم فليست بلازمة . والتناسخ الأرواح عند القائلين به . أما الحيرة هنا فهي في عالم العناصر لحسب .

فالتناسخيون أدركوا بعض الحقيقة ، ثم أخطأوا في تطبيقها ، بعكس المحققين من المسلمين .

(١) أنظر باب نشأة الإنسان من [ روضة التعريف لابن الخطيب ] نشر دار الفكر العربى بالقاهرة .

الإنسان فيه ويطلب الاستكمال به ، ينبه على الأمر الجامع بين الظاهر والباطن .  
وجملة الحال أنه ما من مرتبة من هذه المراتب التي ذكرناها إلا والإنسان  
من حيث الخلق التقديرى المنبه عليه بقوله عليه السلام « خالق الله الأرواح قبل  
الأجساد بألف ألف عام » . وبقوله : « إن الله مسح على ظهر آدم فأخرج  
ذريته كأمثال الذر » . الحديث ، وبما أخبرنا أن تعين صور الأشياء في اللوح  
المحفوظ بالكتابة الإلهية القلمية سابق على التعينات الروحانية والجسمانية معرض  
الآفات التي أجهلنا ذكرها ، مما لا تستقل العقول بإدراكه .

فأين من يكون أسدى السبر من حين صدوره من غيب الحق ، إلى عرصة  
الوجود العيني ، لم يتعوق من حيث حقيقة وروحانيته في عالم من العوالم ،  
ولا حضرة من الحضرات ، متذكرا حين كشف الفطاء عنه هنا مامر عليه ، يسئل  
عن موثاق « أنت » فيقول : كأنه الآن في أذنى (١) ، وغيره ينخر بما هو  
أكثر من ذلك ، من يتعوق ويتكرر ولوجه وخروجه المتقضيان كثافة حجبه  
وكثرتها ، وتقلبه في الحزن والآفات ، نعوذ الله منها .

ثم نقول : وأما الآفات والحزن التي الإنسان معرض لها من حين الولادة ،

---

(١) زر على هذا نفس كثيرا مما جاء في أقوال سيدى إبراهيم الدسوقي وأمثاله ،  
من تعرفوا إلى أحداث كثيرة قبل بروزهم إلى عالم الظهور ، وأقوال أمثاله من  
تعرفوا على مريديهم الذين كتبت لهم الهداية على أيديهم وهم في عالم الذر .  
والأخبار الواردة عن كبار المرشدين وأنهم كانوا يحيلون المرادين إلى من كتب  
لهم السلوك على أيديهم ، كثيرة لا تحصى .

بل من حين الاستقرار في الرحم ، إلى حين تحققه بمعرفة ربه وشهوده ، وتيقنه بالفوز بتحصيل أسباب الرشد والعبادة بل إلى حين تحقق حسن الخاتمة بالبشرى الإلهية ، أو بما شاء الله بالنسبة إلى البعض ، فغير خاف على العقلاء .

وبالنسبة إلى البعض إلى حين دخول الجنة ، كما ورد : « لا تأمن مكرى حتى تجوز الصراط » .

فما من مقام ولا حال ولا زمان ولا مكان ولا نشأة من النشآت الاستيداعية ، والتطورات الاستقرارية ، التي ذكرها الله في خالق الإنسان من تراب وماء مهين ، ونطفة ثم علقة ثم مضغة ، ثم عظم ولحم ، إلى تمام النشأة لدياوية ، ثم البرزخية ، ثم الحشرية ثم الجنزية إلا والله فيها على الإنسان نعم كثيرة ، كما بينا مؤقته ومستصحية .

فالمؤقته منها كل نعمة هي من لوازم كل نشأة وحالة يتبس الإنسان بها ، ثم ينسخ عنها في العوالم والمراتب والأطوار التي يمر عليها ، والغير المؤقته والمستصحية نعمة الحراسة ، ونعمة العناية ، ونعمة الرعاية ، ونعمة قبول الأعمال الذاتية ، ونعمة صحة المعرفة اللازمة للشهود الذاتي ، ونعمة لارتضاء والقبول الذاتي ، ونعمة حسن التعويض والتبديل والإشياء ، ونعمة التخلي لتجلى ، ونعمة إتمام الخلق الجديد في كل آن ، ونعمة حسن المرافقة في كل ذلك ، ونعمة الإمداد بما يحتاج إليه في ذاته وخواتمها ولوازمها ، وما يحتاج إليه في الوصول إلى مرتبة الكمال الذي أهل له ، ونعمة التوفيق والتذرية المقربين للمدى ، المنافين لما عليه العدا ، ونعمة الرفية ، ونعمة تهئية الأسباب الملائمة في كل الأمور .



والأعلى والأشرف نعمة المشاهدة الذاتية ، التي لا حجاب بعدها ، مع كمال المعرفة والحضور معه سبحانه ، على أتم وجهه يرضاه لكل منه ومنهم له دنيا وبرزخا وآخرة .

قوله تعالى : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » بالنسبة لمن يعرف ما بيننا ، هو ما أشرنا إليه .

وأول موجود تحقق بالنعمة الإلهية القلم الأعلى الذي هو أول عالم التدوين والتسطير ، فإن المهيمين وإن كانوا أعلى في المكانة ، لكنهم لا شعور لهم من حيث هم بأنفسهم فضلا أن يكون لهم شعور بنعم ولذة .

وآخر الموجودات تحققت بهذه النعم عيسى بن مريم ، على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، لأنه لا خليفة لله بعده إلى يوم القيامة ، بل لا يبقى بعد انتقاله وانتقال من معه مؤمن على وجه الأرض ، فضلا عن ولى وكامل . كذا أخبر نبينا صلى الله عليه وسلم ثم قال : « لا تقوم الساعة وفي الأرض من يقول الله الله ، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » .

فينبغي لمن فهم ما ذكرنا أن يستحضر عند قوله « صراط الذين أنعمت عليهم » القلم الأعلى وعيسى ومن بينهما ، ممن منح النعم الإلهية التي عددناها ، والتي أولنا إليها ، إشارة وتلويحا على سبيل الإجمال ، فإنه لا يفوته نعمة من النعم الإلهية أصلا ، لأن أهلها محصورون في المذكورين ، ومن بينهما ، وسيا إذا استحضر قوله تعالى على لسان نبيه : « هولاء اعبدى واعبدى ما سأل » وصدق ربه بإيمانه التام فيما أخبر عن نفسه ، وفي وعده بالإجابة ، وأنه سبحانه عند ظن عبده به ، فإن الله تعالى يعامله بكرمه الخاص ، واعتقاده فيه لا محالة كما أخبر ، وهو الصادق الوعد والحديث ، الجواد المحمان .

## وصل منه

إعلم أن النعيم والعذاب ثمرة الرضا والغضب، واسكل منهما ثلاث مراتب، كما لباقي الصفات على ما عرفت به من قبل، عند بيان سر الهداية والإيمان والتقوى وغير ذلك.

### مراتب الغضب

فأول درجات الغضب يقضى بالحرمان وقطع الإمداد العلى، المستلزم لتسلط الجهل والهوى والنفس والشيطان والأحوال والأخلاق الذميمة الحاكمة (١)، لكن كل ذلك مؤقت إلى أجل معلوم عند الله في الدنيا، إلى النفس الذي قبل آخر الأنفاس في حق من يختم له بالسعادة كما ثبت شرعاً وتحققاً وسواء كانت سلطنة ما ذكرنا باطناً أو ظاهراً أو هما معاً.

والرتبة الثانية تقضى بانسحاب الحكم المذكور باطناً هنا وظاهراً في الآخرة برهة من زمان الآخرة، أو يتصل الحكم إلى حين دخول جهنم، وفتح باب الشفاعة، وآخر مدة الحكم حال ظهور حكم أرحم الراحمين، بعد انتهاء حكم شفاعة الشافعين.

وفي هذه الرتبة حالة أخرى تقضى بانسحاب ظاهر الغضب ظاهراً هنا فقط

---

(١) ليس معنى ذلك انقطاع الإمداد الإلهي، بل إن الإمداد الإلهي لا يقطع إلا في الآخرة وإلى الأبد وإنما حجباً معينة حدثت في المغضوب عليه شجبته عن تلقى المدد الإلهي. وأول مراتب هذه الحجب: العفلة عن شهود الله تعالى في كل وارد على العبد وهذا الشهود هو الذكر الخفي، ومن يمشي عن ذكر الرحمن تقيض له شيطاناً فهو له قرين، والآيات.

منها بتعيين المحن على الأنبياء وأهل الله ، وينتهي الأمر بانتهاء حكم هذه النشأة ، كما قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة عليها السلام حين وفاته : « لا كرب على أبيك بعد اليوم » . وهذا الحكم باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ، وله التطهير ومزيد الترقى في الأمور التي سبق العلم أنها لا تنال تماماً إلا بهذه المحن المنبئة على أصلها . وفوق ذلك سر عزيز جداً لا أعرف له ذائقاً أذكره إن شاء الله تعالى .

وذلك أن الكمال من أهل الله من الأنبياء والأولياء ومن شاركهم في بعض صفات الكمال ، إنما امتازوا عن سواهم أولاً بسعة الدائرة ، وصفاء جوهرية الروح ، والاستيعاب الذي هو من لوازم الجمعية ، كما نبهتكم عليه في سر مرتبة أحادية الجمع واختصاصها بالإنسان ، الذي هو برزخ الحضرتين ومرآتهما .

وحضرة الحق مشتملة على جميع الأسماء والصفات ، بل هي منبع لسائر النسب والإضافات . والفضب من أمهاتها ، والمجاراة الشريفة الصفاتية الأولى إنما كانت بين الفضب والرحمة ، فمن ظهر بصورة الحضرة تماماً وكانت ذاته مرآة كاملة لها ، لا بد وأن يظهر فيها كل ما اشتملت عليه الحضرة ، وما اشتمل عليه الإمكان على الوجه الأتم . ومن أمهات ما فيها ما ذكرنا [ أي الفضب ] .

فلا جرم وقع الأمر كما علمت ، ولولا سبق الرحمة الفضب كان الأمر أشد ، فسكان حظهم من الرحمة والنعيم والمعظمة والجلال أعظم من حظوظ سواهم ، بما لا نسبة ، فكذلك كان الأمر في الطرف الآخر لكن في الدنيا ، لأن هذه النشأة هي الظاهرة بأحكام حضرة الإمكان المقتضية للنقائص والآلام ، ونحو ذلك .

وعند الانتقال منها بعد التحقق بالسكال يظهر حكم غلبة الرحمة الغضب وسبقها ، وثمرة الاستكمال المستفاد بواسطة هذه النشأة الجامعة المحيطة ، وحكم من دون السكال بالنسبة إليهم بحسب قرب نسبتهم منهم وبعدها .

وكذا نبه صلى الله عليه وسلم فقال : « نحن معاشر الأنبياء أشد الناس بلاء في الدنيا » وفيه أى في الحديث : « ثم الأمثل فالأمثل » . وورد في طريق آخر في المعنى : « أشد الناس بلاء في الدنيا الأنبياء ثم الأولياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل » .

وهكذا الأمر في طرف النعيم والسعادة . ومن بعث رحمة للعالمين فدى بنفسه في الأوقات الشديدة المقتضية عموم العقوبة لسلطنة الغضب - ضعفاء الخلق ، وكذا نبه على هذا السر صلى الله عليه وسلم أهل هذا الذوق الأشرف لما رأى جهنم وهو في صلاة الكسوف ، وجعل يتقى حرها عن وجهه بيده وثوبه ، ويتأخر عن مكانه (١) ، ويتضرع ويقول : « ألم تعدى يارب أنك لا تعذبهم وأنا فيهم . . ألم ألم » : حتى حجبت عنه يريد قوله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُكَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » فانهم .

### النظريات

(١) لجأ الإمام القونوي في الحديث عن هذا السر العزيز إلى أسلوب الإشارة من وجهة هذه الواقعة النجوية الشريفة . وإتماماً للبيان أقول : أمثال هذه الواقعة كثير في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد عاين الدنيا وسرورها وصدما بيده ، واصفر وجهه عند سماع الرعد وعند هبوب العاصف .

واستعاذ بالله من شره . ولا شك في أنه صلى الله عليه وسلم قد عاين ما لم يعاينه أحد مما يستوجب الاستعاذة والأنفعال والخوف .

وبما لا شك فيه أن الله تعالى قد استجاب له برفع البلاء أو تخفيفه ومن هنا كانت الرحمة سابقة لحلول الغضب بالفعل وكان هو الرحمة المهداة .

ومن هنا أيضا كان انكشاف الغضب ومعاينته خاصا بالأنبياء والسكمل من أتباعهم وكانت لهم من هذا الانكشاف آلام من معاينة الجلال والجبروت الذي لا يعاينه غيرهم من المحجوبين ، وكان لهم بذلك فضل الخلافة السكلية ، وما نشارك الإمام القونوي في الإضراب عن ذكره .

ولهذا عرف وعلم أن الأنبياء والسكمل من أتباعهم يحملون بعض البلاء عن الناس ، ولا سيما عمن تعلق بهم من السائرين على نهجهم .  
ولقد عاين النبي صلى الله عليه وسلم ما ينزل بأمرته من الفتن ، وأرشد إلى وسائل الخلاص منها . وهكذا سائر الأكابر من السائرين على سنته صلى الله عليه وسلم .

وأشهد بالله لقد كاشفني أستاذي سيدي الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الخالق الشراوى في عام ١٩٥٦ في رؤيا منامية بما سيحدث من عدوان على مصر وعلى نتائجه قبل حدوثه ، ثم سألتني عن تفصيل ما رأيت قبل أن أخبره به ، ودخل هو في مرحلة مراحل الآلام بعد ذلك . كما شهدت العارف الذاتى مولانا الشيخ محمد حسين العزازى قبل العدوان على مصر عام ١٩٦٧ يدمن الابتهاال إلى الله أن يدارك الناس باللفظ فيما سينزل ، وكان قد بدا عليه الجلال والاعتكاف . وهكذا يتحقق كبار العارفين بطرفى الرضا والغضب رحمة من الله بالعامه ، لذل اللطف مقرون بدعائهم بعد المعاينة ، أو بحملهم لما يعجز الناس عن حمله ، ومنهم يتحمل المقربون إليهم بعضه ، وهكذا ، حتى لا يضل ضعاف الإيمان عند البلاء .

وأما الرتبة الثالثة من رتب الغضب بالنسبة إلى طائفة خاصة تقتضي التأييد ، وكما حكما يوم القيامة ، كما تخبر الرسل عن ذلك قاطبة بقولها الذي حكاه لنا نبينا صلى الله عليه وسلم ، وهو أنها تقول : « ان الله قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، وان يغضب بعده مثله » . فشهدت بكلمة شهادة تستلزم بشارة لو عرفت لم يأس أحد من رحمة الله (١) ، ولو جاز إفشاء وكشف سر تردد الناس إلى الأنبياء ، وانتهائهم إلى نبينا صلى الله عليه وسلم ، وسر فتحه باب الشفاعة ، وسر حثيت ربنا ، وسر فيضع الجور فيها يعني في جهنم قدمه ، فينزوي بعضهم إلى بعض وتقول قط قط ، أي حسي حسي ، وسر السجدة الأربعة ، وما يخرج من النار في كل دفعة ، وما تلك المعاودة والمراودة وسر قول مالك خازن النار نبينا صلى الله عليه وسلم في آخر مرة يثبه لإخراج آخر من يخرج بشفاعته : يا محمد ما تركت لغضب ربك شيئاً . وسر قوله تعالى : « شفعت الملائكة وشفع البيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين » وسر قوله سبحانه أنبياه صلى الله عليه وسلم عند شفاعته في أهل لا إله إلا الله : « ايس ذلك لك (٢) » الذي يقول في أثره : شفعت الملائكة . الحديث ، وغير ذلك

(١) أي : إن كمال القهر تحدث بعده البشارة بالنعمة بشرط الرضا والمعرفة والشهود . ولذلك شواهد في الحياة . فالغيث تسبقه العواصف والرعود وما ظاهر الغضب والنبات يسبقه الحرث وزلزلة ظاهر القشرة الأرضية إلى غير ذلك من أعلام المعرفة المبسوثة للناس في حياتهم .

(٢) هذه الفقرات من أحاديث شتى .

حديث تردد الناس إلى الأنبياء وانتهائهم إلى نبينا صلى الله عليه وسلم . جاء من حديث أبي بكر الصديق . أخرجه أحمد والبخاري وابن أبي حاتم عن =

من الأسرار التي رمز لها وأجل ذكرها - لظهر ما يبهر العقول ويحير الألباب ،  
ولسكن الأمر كما قال بعض التراجمة قدس الله روحه .

وما كل معلوم يباح مصونه ولا كل ما أملت عيون الظبا يُروى  
نم اعلم أن حكم الغضب الإلهي هو تكميل مرتبة قبضة الشمال ، فإنه  
وإن كانت كلتا يديه انقدسيتين يمينا مباركة ، لسكن حكم كل واحدة منهما  
يخالف الأخرى ، فالأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات  
بيمينه فافهم .

فلا بد الواحدة المضاف إليها عموم السعداء الرحمة والحنان كما ورد ، والأخرى  
القهر والغضب ولوازمها ، ولكل منهما دولة وسلطنة يظهر حكمها في السعداء  
القائمين بشروط العبودية ، وحقوق الربوبية ، حسب الإمكان ، وفي الأشقياء  
المعتدين الجائرين المنحرفين عن سنن الاعتدال الذي نبهناك عليه ، المفرطين

---

== أبي هريرة ، وأخرجه أحمد وأبو يعلى عن ابن عباس . وفيه جميع الفقرات التي  
أوردها المؤلف .

وحدِيث : لم يبق إلا أرحم الراحمين . من حديث عثمان بن عفان رواه ابن  
ماجه . والشيخان من حديث أبي سعيد الخدري على اختلاف في الرواية .  
وحدِيث سجدات النبي صلى الله عليه وسلم من حديث طويل عن ابن عباس  
رواه أحمد وأبو يعلى .

وقد جمع السيوطي هذه الأحاديث كلها في باب الشفاعة من كتاب [ البدور  
السافرة في أمور الآخرة ] وقد طبع الكتاب في الهند وأصبح معدوما ، وهو  
مخطوط في فهرس الآداب والفضائل بالمكتبة الأزهرية . وكذلك أنظر تفاصيل  
أوفى في كتاب [ العاقبة ] للإمام الحافظ عبد الحق الإشبيلي . مخطوط بالأزهرية .

في حقوق الألوهية والمضيفين إلى أنفسهم مالا يستحقونه على الوجه الذي يتوهمونه .

وغاية حظهم من تلك الأحكام ما اتصل بهم بشفاعة ظاهر الصورة الإنسانية المحاكية لصورة الإنسان الحقيقي الكامل ، وشفاعة نسبة الجمعية ، والقدر المشترك الظاهر بعموم الرحمة الظاهرة الحكم في هذه الدار ، وقد عرفتك بأسرارها فتذكر .

فلما جهلوا كنه الأمر اغتروا وادعوا واجترأوا وأشركوا ، وأخطأوا في إضافة الألوهة حقيقة إلى صورة متشخصة لم يظهر عندها من أحكام الألوهة إلا البعض ، فلا جرم استعدوا بذلك لاتصال أحكام الغضب بهم ، ولأن يكونوا هدفاً لسامها (١) ، فالحق سبحانه من حيث اسميه (٢) الحكم العدل يطالبهم بحق ألوهته ، ويحكم بينها وبينهم ، ويفض لهما على من يخسرها حقها ، وجار وجهل سرها ، ولم يقدرها قدرها .

ولولا سبق الرحمة الغضب وغلبتها بالرحمة الذاتية الامتنانية التي هي للوجه الجامع بين اليمين ما تأخرت عقوبة من شأنه ما ذكر .

هذا مع أنه ما ثم من سلم من الجور بالسكية ، ولو لم يكن إلا جورنا في ضمن أبنينا آدم عليه السلام حين مخالفته ، فإننا إذا لم نكن غيره فبئس أدب وسلب ، كما أنه ما سلب ، كما أنه بتلقيه الحكامات من ربه (٣) ، ونحوه وهو سره

(١) في المطبوعة لسامها . خطأ .

(٢) في المطبوعة : من حيث أسماء . خطأ .

(٣) أنظر ما جاء في هذا الشأن من الآثار في كتاب (الابتداء وقصص

الأنبياء للكسائي) مخطوط تاريخ الأزهرية وطبع ليدن .



وجمعيته ، رجع إلى مقامه الكريم ، فلكل من ذلك نصيب يحني ثمرته عاجلاً  
بالحن والأنسكاد ، إن اعتنى به ، وأجلاً بحكم « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا »  
وأما من لم يعتن به فشأنه كما أخبرنا فافهم .

وإلى عموم الجور والظلم أشار الحق سبحانه بقوله : « وَلَوْ يُوَاقِدُ اللَّهُ  
النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ » ولكن استواء الرحمة  
العامة من حيث الاسم « الرحمن على العرش » المحيط بصور العالم ، وشفاعة الصورة ،  
وأحدية الفعل <sup>(١)</sup> ، من حيث الأصل ، والفاعل منع من ذلك ، فتأخرت سلطنة  
الحكم العدل إلى يوم القيامة ، الذي هو يوم الكشف ويوم الفصل والقضاء  
الظاهر الشامل .

فهناك يظهر الأمر تماماً للجَمهور ، ولهذا قال سبحانه « مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ »  
وهو يوم المجازاة ، والسرف في ذلك العالم هو أنه لو ظهرت سلطنة الحكم العدل  
هنا ما جار أحد على أحد ، ولا تجاسر على ظلمة ، ولا افتري على الله وعلى عباده ،  
ولسكان الناس أمة واحدة ، ولم تكمل إذا مرتبة القبضتين ، ولا ظهر سر  
المجاراة الواقعة بين الغضب والرحمة ، والأسماء والصفات اللازمة لهما ، ولا كان  
حالم ولا عنو ، ولا صبر ، ولا تبديل سيئة بحسنة ، ولا غير ذلك .

فأين إذا « كَلِمَاتٌ نَمِيدٌ هَوْلَاءٌ وَهَوْلَاءٌ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ  
عَطَاءُ رَبِّكَ مَخْظُورًا » أي ممنوعاً . فالرحمة العامة تستلزم العطاء الشامل لكل

---

(١) أي لو انفرد الغضب بالعمل . ولكنه لم ينفرد لعموم حكم أحدية  
الذات الجامعة لكل الصفات ومنها اللطف والرحمة والود وغير ذلك من أسماء  
الجمال إلى جانب أسماء الجلال .

شيء ، لا جرم وقع الأمر هكذا ، فحقت الحكمة ، وحلت النعمة ، وظهر حكم الغضب ، ثم غلبت الرحمة ، فافهم .

ثم اتعلم أن حكم الغضب الظاهر على الكمل هو من هذا القبيل ، وإنما يظهر بسبب التقصير في أداء حق الألوهة وحصرها في صورة معينة ، بإضافة تنافي حيطتها وسعتها ، فهم ينتصرون لها ببعض مظاهرها المأدلة المعتدلة ، من مظاهرها المنحرفة المخدجة بسوء قبولها حسن اعتدال الألوهة ، واطائف كالاتها (١) ، لا أنهم يفضبون لأنفسهم من حيث هم عبيد ، كما ورد عن النبي عليه السلام أنه كان لا يفضب لنفسه ، وإذا غضب لله لم يقم لفضبه شيء .

ومطلق غضبهم في الحقيقة هو ما قلنا من قبل عبارة عن تعين غضب الحق فيهم من كونهم بحالهم ومجالي أسمائهم وصفاتهم ، لا أنهم يفضبون كفضب الجمهور وقد شهدت الشريعة أيضاً بذلك في قصة أبي بكر رضي الله عنه لما نهي صهيباً وبلالاً وسلماناً وبقية السمة عن الوقوع في أبي سفيان لما مر بهم ، وقالوا له : بعد ما أخذت سيوف الله من عنق عدو الله ، فقال لهم أبو بكر : تقولون هذا لشيخ قريش وكبيرها ، أو نحو ذلك ، فلما بلغ الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : لعلك أغضبتمهم يا أبا بكر ، إن أغضبتمهم أغضبت ربك ، فرجع إليهم .

(١) مثال ذلك ما يبدو من للخاطئين من مخالقات ، إذ يحصر الكامل الخطأ في صورة الخاطئ ، ويفضب ويوجه غضبه إليه .

وهذا مقام المرشدين أما غير المرشدين من العارفين فمع إنكارهم للخطأ يقولون : ولو شاء ربك ما فعلوه .

وقال : إستغفروا لى يا إخوتى ، فقالوا : غفر الله لك يا أخى . فقال أغضببتكم ؟  
فقالوا : (١) لا يا أخى .

فافهم أن ثمة من يفضب الحق لغضبه ، ويرضى لرضاءه ، بل ثمة من نفس  
غضبه هو غضب الحق ، وعين رضاه رضا الحق .

وغضب الخلق حالة ناتجة عن أثر طبيعى ، وفعل غير موافق لمزاج الفاضب  
ومراداه ، وهكذا حكم أهل الله مع باقى الصفات ايس حالهم معها حال الجمهور ،  
ولا نسبتها إليهم نسبتها إلى سواهم ،

وبين صفات الرحمة وصفات الغضب بالنسبة إلى الحق وإلى الكمل ومن  
دونهم فروق دقيقة ، لا يعرفها إلا من عرف سر أحذية الفعل والفاعل ، وسر  
سبق الرحمة وسببها ، وما الغضب المسبوق المغلوب . وسألمع لك ببذرة من أسرارها ،  
نحت أستار الأمثلة والعبارات ، فارصد فهمك ، واجمع همك ، تعمّر على  
المقصود إن شاء الله .

إعلم أن باطن الغضب رحمة متعلقها الغضب والمغضوب عليه . فأما الغضب  
فإنه ينفث بغضبه وإمضاء حكمه فى المغضوب عليه ما يجده من الضيق بسبب عدم  
ظهور سلطنة نفسه تماماً ، التى بها نعيمه ، وفيها لذته وذلك القمذر إما لوجدان  
المنازع ، أو اعتياص الأمر المتوقع منه أن يكون محلاً لنفوذ الاقتدار تماماً ،  
أو آلة مواتية لما يراد من التصرف بها وفيها عن حسن المواتاة ، وعن تنفيذ  
الأوامر بها أيضاً وفيها .

---

(١) أنظر ( سير السلف : للحافظ إسماعيل الأصفهاني فى ترجمة سلمان  
الفارسي ) خط .

والنفس الغضب مثلاً موازين وسنن مع القدرة على حزمها لا يمكن أن تحزم إذ لو حزمت لنيل مراد جزئي أو تكميل أمر خاص غير الأمر المراد لعينه دون غيره استلزم ذلك الحزم فساد أصل كلي ، أو فساد الأمر الأصلي ، المراد لعينه ، والمراد ما سواه لأجله ، فوجب رعاية الأصح ، وترجيح الأهم ، وبهذا قام الوجود وانتظم أمر كل موجود . وتفصيل هذا السر يطول ، وفي هذا الإلماع كفاية للأبناء<sup>(١)</sup> ، وغنية .

وأما سر الأمر من جهة المفضوب عليه فهو على أنواع ثلاثة : تطهير ، ووقاية ، وتكميل . أما الوقاية فكصاحب الأكلة نسأل الله العفو والعافية منها ، ومن كل داء ، إذا ظهرت في عضو أحد ، وقد رأن يكون الطبيب والده أو صديقه ، أو شقيقه فإنه مع فرط محبته فيه يبادر بقطع العضو لئلا يمتلئ لما لم يكن فيه قابلية للصالح أو المعالجة ، فتراه يبشر الإيداء الظاهر وهو شريك المئذى بذلك الأذى ، ولا مندوحة لتمذر الجمع بين جانب العافية وترك القطع ، لئلا يمتلئ بساعد استعداد العضو على ذلك فافهم .

وتذكر : « ما ترددت في شيء ، ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته ولا بد له من ذلك » . والوالد يظهر الغضب لولده رعاية لمصلحته ، وهو في ذاته غير غاضب ، وإنما يظهر بصفة الغضب بحيث يظن الولد أنه يتصرف بالغضب حقيقة ، وليس كذلك ، وإنما موجب ظنه أن يرى ما يشاهده من الأثر الدال على الغضب عادة ، والأمر بخلافه في نفس الأمر وإنما ذلك لقصور نظر الوالد ، وادمم استقلاله بالمصالح دون تعميم وزجر وتدريب وتقويم .

(١) يمكن فهم هذه الإشارات من الأمثلة اللاحقة .

فلو وفي استعداده بالتحقق بالكمال المطلوب للوالد ما ظهر ما ظهر ،  
ولا ظن ما ظن ، بل علم مراد أبيه مما ظهر به من حكم الغضب ، مع عروه عنه .  
وأما الأمر من حيث التطهير فمثاله : لو أن ذهباً مزج برصاص ونحاس  
وغيرها لمصاحبة لا يمكن حصولها إلا بالمجموع كما هو مجرب في بعض الطلسمات  
الروحانية المشترط فيها مجموع المعادن ، بحيث لو نقص شيء منها لم يحصل  
المقصود ، ثم إنه إذا فرضنا انقضاء الوقت المراد لأجله ذلك الجمع ، وحصل  
المطلوب ، أو انتهت مدة حكمه وقصد تمييز الذهب مما مزجه من غير جنسه ،  
لا بد وأن يجعل في النار الشديدة ، لينفرد الذهب ويظهر كله الذائب ، ويذهب  
ما جاوره مما لم يطلب لنفسه ، وإنما أريد لمعنى فيه يتصل بالذهب ، وقد اتصل .  
كأن الورد كان أصله ماء ، وعاد إلى أصله ، لكن بمزيد عطرية وكيفيات  
مؤثرة مطلوبة ، استفادها لجاورة غير الجنس ، لم تكن موجودة في مجرد  
الماء أولاً ،

وهكذا الأمر في الغذاء يوصله الإنسان ويضمه إليه فإذا استخلصت  
الطبيعة منه المراد رمت بالثقل ، إذ لا غرض فيه . وإليه الإشارة بقوله تعالى :  
« لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ  
فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ » .

وقال في هذا المعنى بيان آخر أوضح وأتم تفصيلاً : « أَنْزَلَ مِنَ  
السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ  
عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهٗ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْخَلْقَ  
وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُثَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَنْفِكُ فِي

الأرض ، كَذَلِكَ يَضْرِبَ اللَّهُ الْأَمْثَالَ . الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْخُسْنَى  
وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ . الآيات . فتدبرها ففيها تنبيهات شريفة على  
أحوال أهل قبضة الغضب ، وأهل قبضة الرحمة والرضا .

وأما التكميل فمشار إليه في تبديل السيئات حسنات في قوله « أسلمت  
على ما أسلفت من خير » . وفي الجمع بين حكم اليدين ، وفي استجلاء الرحمة  
المستبطنة في الغضب ، والقهر في استطعام حلاوة الحلم مع القدرة ، واستجلاء  
كال الصبر مع ألا مكره من خارج<sup>(١)</sup> . فافهم وارق ، فإنك إن علوت عن  
هذا النمط وقت الرواح لا وقت العود ، استجلت مر القدر المتحكم في العلم .  
والعالم والمعلوم .

ومن رقى فوق ذلك رأى غلط الإضافات السابقة في الأفعال والأسماء  
والصفات والأحوال .

فإن رقى فوق ذلك رأى الجمال المطاق الذي لا قببح عنده ، ولا تشريف  
ولا غلط ولا نقص ولا تحريف .

فإن رقى فوق ذلك رأى الجور والعدل ، والظلم والحب ، والحقوق المؤداة  
والتقصير والبخس والإهانة ، والجد والتعظيم ، والكتمان والإبادة كلها محترقة  
بنور السجيات الوجهية<sup>(٢)</sup> ، مستهاكة في عرصة الحضرة الذاتية الأحدية .

فإن رقى فوق ذلك سكت فلم يفصح ، وخرس فلم يودع ، وعمى فلم  
ينظر ، وذهب فلم يظهر .

(١) تصديقا لقوله تعالى : « ما أصابك من سيئة فمن نفسك » .

(٢) يشير إلى حديث : « إن لله سبعين حجبا من نور لو كشفها لأحرقت  
عبد

فإن أعيد ظهر بكل وصف ، وكان المعنى المحيط بكل حرف ، لم يهتمص عليه أمر ، ولم يستغرب في حقه عرقان ولا نكر .

## مراتب الرضا

ولنعد الآن إلى إتمام ما كنا قد شرعنا فيه من تقسيم مراتب الرضا المشرع للتنعم بالنعم ، بعد تعدينا بفضل الله مراتب الغضب والقراغ من السنة أحكامه ، فنختم الكلام على الرضا لأنه آخر الأحوال الإلهية حكما في السعداء ، كما سننبه عليه .

فنقول : مراتب الرضا المشرع للنعم كلها ، والتنعم بها ثلاث . حكم أولها رضا الحق عن الموجودات من حيث استصلاحها لأن يتوجه إليها بالإيجاد ، وبقسط ما من الإحسان .

وحكم الثانية الرضا عن كافة المؤمنين .

وحكم الثالثة الرضا عن خواصهم ، وعن الأنبياء والأولياء ، كما ورد وثبت .

وهذا القسم ينقسم إلى قسمين : قسم خاص ، وقسم أخص .

---

== سبجات وجهه ما أدركه بعده . رواه أبو الشيخ من حديث أبي هريرة في كتاب العظمة . وفيه أيضا من حديث أنس . قال صلى الله عليه وسلم لجبريل : هل ترى ربك ؟ قال : إن بيني وبينه سبعين حجابا من نور . وفي الكبير للطبراني من حديث سهل بن سعد : دونه ألف حجاب من نور وظلمة . وفي مسلم من حديث أبي موسى : حجاب به النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه .

فإنما ما يتعلق بالأنبياء والأولياء ، والأخص هو الذى عينه سبحانه بقوله : « إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا » . فعرفنا أن هذا رضا مخصوص ليس لكل الرسل والأنبياء ، لعدم عموم حكم العلامة المذكورة فى الجميع ، مع رضاه عن سائرهم ، ولأنه أخبرنا أنه قد رضى عن المؤمنين ، فمن الأولياء أولى ، فمن الأنبياء أكد ، فما الظن بالرسل .

فحيث خصص هنا « بمن » وبالعلامة ، عرفنا أنه رضا خاص ، وهو ثابت لا محالة لآخر الرسل صلى الله عليه وسلم ، فإنه بعينه آخر الصفات الإلهية حكما فى الآخرة فى السعداء ، فكان العطاء الآخر بالآخر محبة وكما لا أنسب .

وأما أن الرضا آخر المنح الكافية الحاصلة من الحق للسعداء فالحجة فيه ظاهر ماورد : أن الله سبحانه إذا تجلى لعباده فى الجنة وخاطبهم ومناهم ، ولاطمعهم وحياتهم ، عدد عليهم نعمه ، ثم سألهم ماذا يريدون ؟ فلا يجدون لثمنى مساعداً ، فيقول : قد بقى لكم عندى ، فيتمجبون ويسألون ، فيقول فى آخر الأمر : « رضائى عنكم ، فلا أسخط عليكم أبداً » . فيجدون ذلك من اللذة والراحة مالا يقدر قدره أحد . فصح أن الله سبحانه يختم أمر السعداء بالرضا الذى به كالنعيمهم ، كما أن شهوده روح كل نعيم .

### مراتب النعيم

واعلم أن مراتب النعيم أربعة: مرتبة حسية ، وأخرى خيالية ، وثالثة روحانية ،

(١) أنظر ( البدر السافر ) فى أمور الآخرة ) للحافظ السيوطى . باب خطاب الله للمؤمنين فى الجنة ) مخطوط فهرس الآداب والفضائل . الأزهرية .



والرابعة السر الجامع بينهما ، الخصيص بالإنسان ، وهو الابتهاج الإلهي بالسكّال الذاتي ، يسرى حكمه في الظاهر والباطن وما ذكر .

ومراتب الآلام أيضاً الثلاثة المذكورة ، وهي في مقابلة الاعتدال الحسي والروحاني والثالثي ، والمقابل الابتهاج الرابع هو صفة الغضب المحدث كل ألم وتعب وانحراف في المراتب الثلاث . وفي الأجسام الطبيعية هو الانحراف على اختلاف مراتبه فافهم .

وأتم مراتب مطاق النعيم رؤية الحق على الوجه الذي أنبهك عليه ، وهو أن يكون الرأي خلقاً ، والمرئي حقاً ، والذي يرى به حق أيضاً . فهذه الرؤية اللذيذة التي لا لذة فوقها أصلاً .

وما سوى هذه من المشاهدات فيما دون هذه ، وإما التي تفنى ولا لذة معها . وإلى هذه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله في دعائه ربه : « وارزقني لذة النظر إلى وجهك الكريم أبداً دائماً سرمداً » . ولم يقل وارزقني النظر إلى وجهك الكريم ، فافهم . فالشرف والنعيم في العلم ، وإلا فمجرد الرؤية دون العلم لا يجدي .

رب امرئ نحو الحقيقة ناظر برزت له فيرى ويجهل ما يرى

وتذكر قول العلماء : اللذة والنعيم عبارة عن إدراك الملائم من حيث هو ملائم ، فحيث لا إدراك لا نعيم ولا نعمة إذا فإن المال والجاه والمطعم الشهى ، والمنظر البهي ، وغير ذلك إنما يعد نعمة ويتنعم به من حيث إدراك ما في كل واحد منها من أحكام السكّال بالنسبة إلى المدرك .

فحصول اللذة والتنعم وتفاوته هو بحسب ذلك القرب السكّالي ،

وصحة الإدراك ، فبمقدار قوة إدراك الكمال من حيث أحكامه المناسبة للمدرك تقع اللذة ، ويصدق اسم النعمة على ذلك الأمر عند المدرك .

ومن تحقق بالكمال حتى صار منبعاً لأحكامه صار هو ينبوع النعم ، وسبباً لنعيم المتنعمين من كونه عين النعم ، ونفس اللذة ، لأنه أصل كل شيء ، فيظهر بحكمه متى شاء فيما أراد من الصفات والأحوال التي هو جامعها بالذات (١) .

وأما هو فيلتذ بكل ما يلتذ به الملتذون ، مع اختصاصه بأمر لا يشارك فيه وهو تنعمه باستجلائه حسن كماله ، وما تشتمل عليه مرتبته من الجنة التي تلائم حاله حين الاستجلاء ، فافهم فهذا عزيز جداً (٢) .

ودون صاحب هذا الحال في النعيم في الدنيا من وافقت مراداته الطبيعية والفسانية مراد الحق منه ، وعلمه فيه ، مع ملاحظة ذلك في كثير من الأوقات ، وإنما قلت : في كثير من الأوقات لاستحالة دوام ذلك في كل حال .

(١) هذا من مشاهد الذوق في مشاهدة الكاملين من العارفين ، وقد أورثه مولانا بشر بن الحارث الخاني بقوله : والله قوم تحيا القلوب بذكرهم ، . . . ومن أنعم الله عليه بمرافقة أحد الكاملين ذاق بحق أنه منبع السعادة واللذة إذ يشعر الإنسان إلى جواره وبمجرد تذكره بإزاحة جميع المموجات النعمية بفيض السعادة والرضا ، كما يحس بحمال المكان الذي يحل فيه تماماً في حالة من السعادة تحيط به . وقد شهدنا بحمد الله وشهد غيرنا هذا المشهود من جوار شيخنا العلامة سيدي عبد الخالق الشيرازي قدس الله منة من الله عليه .

(٢) مدار هذا الحال على تقديم الرضا على الاستجلاء . أي : عقد المهمة ابتداءً على أن كل ما يرد عليه من الله فإنما هو عين الرضا وعين النعيم وعين الخير وهنا يتنعم بكل ما يرد عليه ، ومن ثم لا يتخلف شهوده هذا عن أي وارد عليه . جمالا كان أو جلالاته .

ومثله أو دونه ببسیر من تمکن من الإبراز إلى الحس بكل ما تنشئه إرادته في ذهنه . وهذا التمکن شرط في الكمال لا الظهور به ، وإنما جعلت هذه الرتبة بعد الرتبة الأولى ، لأن صاحب هذا التمکن لا بد وأن يكون متعوباً من جهات أخرى ، هي من لوازم هذا التمکن دون انفكاك . فاعلم ذلك .

وأكثر الناس تألماً في الدنيا من كثرت فيه الأمانى الشمية التي لم يقدر الحق ظهورها في الخارج ، مع نقض عزائمهم في أكثر ما يتوخاه ، وشظف العيش ، أعاذنا الله من ذلك .

### مراتب الرضا الإنساني

ثم نرجع ونقول : واعلم أن للرضا اشتر للنعيم والتنعيم بها في عرصة أحوال الإنسان أيضاً ثلاث مراتب ، كما هو الأمر في جانب الحق .

فأول درجاته فيه رضاه من حيث الباطن عن عقله ، وما زين له من الأحوال والأعمال التي يباشرها ، هذا عموماً .

وأخص منه ما ورد من ذكر المؤمن له : « رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً » ومن حيث الظاهر رضاه عن ربه بما تعين له منه من صور الأعمال والأحوال الظاهرة ، التي يتقلب فيها في حياته الدنيا ومعاشه ، دون قلق مزعج يتمرر به العيش ، لأنه بطمئن وبسكن دون تمن وتشتت ، فإن ذلك من أحكام المرتبة الثانية ، وإنما أعنى ما عليه أكثر الناس من أهل الحرف والصنائع وأمثالهما .

وأما الرتبة الثانية من الرضا المقرون بقوة الإيمان ، وارتفاع النهمة من جانب الحق فيما وعد وأخبر عاجلاً في أمر الرزق ، وباقى المقدورات التي للإنسان

بصدد التلبس بها ، المتكرر بيانها في الكتاب والسنة ، والمجمل في قوله تعالى :  
« مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ  
مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى  
مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ » .

فإنه من عرف أن الله أرأف به من نفسه ، وأعرف بمصالحه ، وأشد  
رعاية لها منه ، ويرى دقائق لطافته ، وحسن معاملته معه ، وما له عليه من النعم  
التي لا تحصى ، مما حرّمها غيره ، فإنه يرضى عنه وعمّا يفعله معه .

وإن تألم طبعه فذلك لا يقدر ، وإنما المعتبر في هذا نفسه القدسية ، فإن  
الرضا ليس من صفات الطبع ، وأتم حال يكون عليه أحد من أهل هذه المرتبة  
الثانية أن يقرر في نفسه - إذ لا يخلو في كل حال يكون فيه من إرادة تقوى  
به ، سواء كان مختاراً في تلبسه بذلك الحال أو مكرهاً عليه - أن يحول إرادته  
تبعاً لحكم الشرع في ذلك الحال ، أو ذلك الأمر كان ما كان ، فما أراد الشرع  
ورضى به رضيه لنفسه في نفسه وفي غيره ، ومن غيره ، لا تصافه بالإرادة لم  
أراد الشرع خاصة ، دون فرض باق له على التعيين في أمر ما ، غير ما عينه  
الشرع وصوغه ، وهذا يعرفه أهل مقام الرضا . فإن له أهلاً من أركان الصوفية  
ذاتين لحكمه ، عارفين بأسراره ، منصفين بأحواله . والأدلة والشواهد على  
هذا الباب بحسب الموازين المشروعة العامة ، والموازين الخاصة المتفرقة بين أهل  
هذا الشأن كثيرة ، أسنا نحتاج إلى ذكرها ، إذ القصد الإيجاز والإلماع  
لا البسط .

واعلم أنّ كل مرتبة من هاتين المرتبتين أشتمل على درجات ، لكل درجة

أهل ، وبين المرتبتين أيضاً درجات كثيرة لها أرباب ، وهكذا الأمر في كل ما ذكرناه من هذا القبيل في هذا الكتاب وغيره ، إنما نكتفي بذكر الأصول الحاضرة التي لا يخرج شيء عنها من جنسها ، وأما التفاصيل المتشعبة فقد أضربنا عنها صفحاً ، لرغبتنا في الإيجاز ، ولولا قصور المدارك ما احتججت إلى هذه التنبيهات في أثناء الكلام ، لأنها كالملاوة الخارجة عن المقصود .

ثم نرجع ونقول : وأعلى مراتب الرضا في مرتبة العبودية أن يصحب العبد الحق لا بفرض ، ولا تشوف ولا توقع مطلب معين ، ولا أن يكون علة محبته له ما يعلمه من كماله ، أو بلغه عنه ، أو عاينه منه بل محبة ذاتية لا يتعين لها سبب أصلاً ، وكل أمر وقع في العالم أو في نفسه يراه ويجعله كالمراد له ، فيأخذ به ويتلقاه بالقبول والبشر والرضا .

فلا يزال من هذا حاله في نعمة دائمة ، ونعيم مقيم ، لا يتصف بالذلة ، ولا بأنه مقيور أو مغضوب عليه ، فتدركه الآلام لذلك ، وعزيز صاحب هذا المقام ، قل أن يوجد ذائقه .

وسبب قلة ذائقه أمران .

أحدهما : عزة المقام في نفسه ، لأنه من النادر وجدان من يناسب الحق في شؤونه ، بحيث يسره كل ما يفعله الحق ، وكأنه هو فاعله ، والمختار له بقصد معين . وغير ذلك مما لا يمكن التصريح به .

والأمر الآخر : كون الطريق إلى تحصيل هذا المقام مجبولاً ، ولما كان الإنسان لا يخلو نفساً واحداً عن طلب يقوم به لأمر ما ، والطلب وصف لازم لحقيقته لا ينفك عنه ، فليجعل متعلق طابه مجبولاً غير معين إلا من جهة

واحدة ، وهو أن يكون متعلق طلبه ما شاء الحق إحداثه في العالم وفي نفسه ، أو غيره . فما رآه أو سمعه أو وجدته في نفسه ، أو عامله به أحد ، فليكن ذلك عين مطلوبة المجهول ، قد عينه له الوقوع ، فيكون قد وفي حقيقة كونه طالباً ، ويحصل له اللذة بكل واقع منه أو فيه أو في غيره ، أو من غيره .

فإن اقتضى ذلك الواقع التغير تغير لطلب الحق منه التغير ، فهو طالب الواقع ، والتغير هو الواقع ، ليس بتقبور فيه ولا مفضوب عليه ، بل ملتذ في تغيره ، كما هو ملتذ في الموجد للتغير ، وما تم طريق إلى تحصيل هذا المقام إلا ما ذكر فافهم .

وما رأيت بعد الشيخ رضى الله عنه<sup>(١)</sup> من قارب هذا إلا شيخاً واحداً اجتمعت به في المسجد الأقصى ، ثم في موضع آخر ، هو من أكبر من لقيت ، أعرف له من العجائب ما لا يقبله أكثر العقول . صحبته وشاهدت من بركاته في نفسى وفي ذوقى غرائب<sup>(٢)</sup> ، رضى الله عنه .

(١) يريد الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي رضى الله عنه .

(٢) ومن شهدناه في عصرنا الحاضر على تحقق كامل بهذا المقام شيخنا المرشد الكامل سيدى عبد الخالق الشبراوى . ومن غير أهل الإرشاد الطقى مولانا الشيخ محمد حسين العزازى نزيل دار السلام قدس الله سره ، فقد عمل الرضا ظاهره وباطنه وكان له من ظاهره وباطنه غرائب في هذا الباب . ومن القدامى الحارث المحاسبى رضى الله عنه .

## فصل في قوله : « ولا الضالين »

قد سبق في تفسير هذه الكلمة نكت نفيسة بلسان الظاهر والباطن وغيرها ، تنبه على جملة من الأسرار ، وسنذكر الآن تمامها إن شاء الله تعالى ، فنقول :

أما بيان ما بقي من ظاهرها فهو أن هذه الكلمة معطوفة على قوله غير المغضوب عليهم ، فهو استثناء تابع لاستثناء لا غير ، وأما الواجب بيانه هنا فتعيين مراتب الضلالة وأهلها وأحكامها . ولتقدم مقدمة كلية نافعة قريبة من الأفهام ، ثم نشرع في التفصيل .

اعلم أن إضلال الحق عبده هو عدم عصمته إياه عما نهاه عنه ، وعدم معونته وإمداده بما يتمكن به من الإتيان بما أمره به ، أو الانتهاء عما نهاه عنه .

وسر الإضلال والاستهزاء والمكر والخداع ونحو ذلك مما أضافه الحق إلى إلى نفسه ، وتخيير أكثر العقول عن نسبه إلى الحق تنزيهاً له ، هو من باب تسمية الفرع باسم الأصل ، إذ مكر العبد مثلاً واستهزائه هو الأصل المتقدم الجالب ما ذكر ، والمسمى مكرأ واستهزاء وغير ذلك من هذه الأوصاف التي لا يعرف الأكترون كالمها ، إنما يظهر ويتعين بهذا الحكم من سر « سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ » فافهم . والله المرشد .

### مراتب الضلال

ثم اعلم أنه قد كنا نبهناك على أن الضلال : الخيرة ، وأن لها ثلاث مراتب ، كما لباقي الصفات المنبه عليها .

فالمرتبة الأولى تختص بحيرة أهل البدايات من جمهور الناس .  
وحكم الثانية يظهر في المتوسطين من أهل الكشف والحجاب .  
وحكم الثالثة مختص بأكابر المحققين .

أما سبب الحيرة الأولى العامة فهو : كون الإنسان فقيراً طالباً بالذات ، فلا يمر عليه نفس يخلو فيه من الطالب لما ذكرنا من فقره الذاتي ، وذلك الطالب متعلقه في نفس الأمر للكمال الذي هو غاية الطالب ، ونفس ذلك الطالب فروع متعلقة بمطالب ليست مرادة لأنفسها ، كالطلب المتعلق بالأكل والمشرب ونحوها مما يعينه الوقت لجلب منفعة جزئية ، أو دفع مضرة مثلها . والغايات تتعين بالهمم والمقاصد والمناسبات الداعية الجاذبة ، وغير ذلك مما سبق ذكره مستوفى .

فما لم يتعين للإنسان وحمية يرجحها ، أو غاية يتوخاها ، أو مذهب أو اعتقاد يتقيد به ، بقي حائراً قلقاً ، لأنه مقيد من حيث النشأة والحل . وأكثر ما هو فيه . فلا غنى له عن الركون إلى أمر يستند إليه ويربط نفسه به ، ويعول عليه . وهكذا أمره فيما يعانيه من الأشغال والحرف ، أو الصنائع ، فإذا جذبت المناسبة بواسطة بعض الأحكام المرتبة رؤية أو سماعاً ، انجذب إلى ما يناسبه من المراتب .

وهكذا الأمر بالنسبة إلى بواعث الإنسان المتعينة من نفسه ، فإن البواعث مخاطبات نفسانية داعية المخاطب بها إلى الأصل الذي يستند إليه ذلك الباعث ، وهذا هو السبب في انتشار المال والنحل والمذاهب المتفرعة على ما عينه الحق بواسطة ضروب وحيه . وإرسال الرسل والأنبياء ، وكل مقتضى بحق .



فالحيرة سابقة شاملة الحكم ، لما ذكرناه من قبل في سر الهداية ، ولما ذكره من قريب إن شاء الله تعالى .

وأول مزيل لها أعنى هذه الحيرة الأولى تعيين المطاب المرجح ، ثم معرفة الطريق الموصل ، ثم السبب المحصل ، ثم ما يمكن الاستعانة به في تحصيل الغرض ، ثم معرفة العوائق ، وكيفية إزالتها . فإذا تعينت هذه الأمور تزول هذه الحيرة .

ثم إن حال الإنسان بعد أن يتعين له ما ذكرنا ، ويشرع في الطلب ، ويرجح أمراً ما يراه الغاية والصواب على ضربين : إما أن يستحوشه ذلك الأمر بحيث لا يبقى فيه فضلة يطالب بها المزيد ، كما هو حال أهل الاعتقادات والنحل غالباً ، أو يبقى فيه فضلة من محو ، فتراه مع ركونه إلى حال معين ، وأمر مخصوص كذا أكثر من يرى يفحص أحياناً ويتلحح ، عساه يجد ما هو أتم مما أدرك ، وأكثر جدوى مما يتوخى تحصيله ، أو حصله .

فإن وجد ما أفلقه ونبيه انتقل إلى دائرة المقام الثاني . وحاله في هذا المقام كالحال المذكور في المقام الأول ، من أنه لا يخلو من أمرين : إما أن يكون في كل ما يحصل له ويركن إليه مطمئناً مرتوباً ، فانراً عن طلب المزيد ، أو قد بقيت فيه أيضاً فضلة تمنعه من الاستقرار ، وصيماً إذا رأى المتوسطين من الناس أهل هذا المقام قد تفرقوا شيعاً ، وتحزبوا أحزاباً ، وكل منهم يرى أنه المصيب ومن وافقه ، وأن الغير في ضلالة ، ويرى مأخذ كل طائفة ومتمسكها فلا يجدها تقوم على ساق ، ويرى الاحتمال متطرفاً ، والنقوض واردة ، ويرى أن الحكم بالخطأ والإصابة ، والحق والباطل ، والضلال والهداية ، والحسن والقبيح ، والضرر والنفع . في هذه الأمور وغيرها من التقابلات ، إنما هو بالنسبة والإضافة ،

فإنه يحار ولا يدري أى المعتقدات أصوب فى نفس الأمر ، وأى النحل والأحوال والأعمال أوفق وأنفع .

فلا يزال حائراً حتى يغلب عليه آخر الأمر حكم مقام ما من المقامات التى يستند إليها بعض أهل العقائد والمذاهب ، فينجذب إليه لما فيه من سره ، ويطمئن ويسكن أو يفتق له بالعمية ، أو بها وبصدق فى طلبه ، وجده فى عزيمته ، وبذله المجهود حال طلبه الحجاب ، فيصير من أهل الكشف .

وحاله فى أول هذا المقام كحاله فيما تقدم . من أنه إذا سمع المخاطبات العلية ، وعابن المشاهدات السنية ، ورأى حسن معاملة الحق معه ، وما فاز به مما فات أكثر العالمين ، هل يستعبده بعض ذلك أو كاه ، أو يبقى فيه بقية من غلبة الطلب والصحو ، فيثبت وينظر فى قوله تعالى : « وَمَا كُنْ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ » . وفى أمثاله من الإشارات الربانية ، والتنبيهات النبوية (١) والسكالية ، فينتبه إلى أن كل ما اتصل بالحجاب ، أو تعين بالواسطة ، فللحجاب والواسطة فيه حكم لا محالة (٢) ، فلم يبق على طهارته الأصلية (٣) ، ولا صرافته

---

(١) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم عن سيدنا عمر رضى الله عنه : « إن يكن فيكم مكلمون فمنهم عمر ، ولم يكن التكليم الإلهى له وحياً أو رسالة ، بل هو الإلهام الإلهى من وراء حجاب البشرية .

(٢) يعنى للحجاب البشرى حكم فى الواردات التى يسمها الله لمن شاء فهمين تنصيح باللون البشرى على صورة ما . ومن المعلوم أن ترجمة هذه الإشارات تقوم بها البشر ، وهو أحد الأحكام التى أشار إليها الإمام القونوى . كما أن المزاج وحال الوقت له دخل كبير فى تلك الأحكام .

(٣) يعنى بالطهارة الأصلية : طهارة الوارد من حيث يورثه من الحضرة الإلهية ، إذ لا يشوبه كدر الأحكام ، بل إن الحكم له فى هذه الحالة .

العلية ، فيطرق إليه الاحتمال ، وسيا إذا عرف سر الوقت والموطن والمقام الذي هو فيه ، والحال والوصف الغالب عليه ، وأن لكل مما ذكر أثراً فيما يبدو له ويصل إليه ، فلا يطمئن وخصوصاً إن تذكر قوله صلى الله عليه وسلم حال رؤية الريح كل وقت ، وتغير لونه ودخوله وخروجه وقلقه ، وقوله لمن سأله عن ذلك : « لعله كما قال قوم عاد : « فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ » . وفي قوله صلى الله عليه وسلم في غزاته ليلة بدر : « اللهم إن تهلك هذه العصابة إن تعبد في الأرض (١) » . وكقوله لما جاءه جبريل في المنام بصورة عائشة رضي الله عنها في سرفة حرير ، وقال له : هذه زوجتك ثلاث مرات [ فقال ] بعد الثالثة : « إن يكن من عند الله يمضه » . ولم يجزم ، ونحو ذلك مما يطول ذكره مع قوله عليه السلام : « زويت لي الأرض ، فرأيت مشارقها ومغاربها ، وسيبلغ ملك أمي ما زوى لي منها » .

وقوله عن العشر الفوارس من طلائع المهدي عليه السلام الآتي في آخر الزمان ، ويمينه صلى الله عليه وسلم : « والله إني لأعرف أسماءهم ، وأسماء آبائهم ، وقبائلهم وعشائرهم ، وألوان خيولهم » فيطلع على لون فرس وصورة شخص واسمه ونسبه قبل أن يخلق بسماة سنة وكسر ، ولا يجزم ، بل يخاف أن يقطع

---

(١) وذلك مع أنه صلى الله عليه وسلم مأمور باستعمال السيف ضد الكفر ، ولكننه صلى الله عليه وسلم لم يغفل عن حكم الشريعة حين تلقيه الأمر . ومن هنا صدر تحذير عام من الله تعالى بعدم الأمان من المكر الإلهي .

بأمنه دون ذلك ، لعلمه بأن الله يحو ما يشاء ويثبت<sup>(١)</sup> ، وأن حكم حضرة الذات التي لا يعلم ما تقتضيه ولا ما الذي يتعين من كنه غيبها فتبديه ، ولا يقضى على إخباراته تعالى وسيا الواصلة بواسطة مظاهر رسالاته والحاملة أصباغ أحكام حضرات أسمائه وصفاته « قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بِكُمْ » تنبيه وتأديب إلهي مانع من حصر الحق فيما أظهر وأخبر : « أدبني ربي فأحسن تأديبي » لا جرم كان صلى الله عليه وسلم كما ذكر عنه .

نعم ، ولنعد الآن إلى إتمام حال السائر المتوسط ، وبيانات سر حيرته ، فنقول : فالإنسان المشار إليه بعد تعديده ما ذكرنا من المراتب والأحوال ، وأحكام الحيرة ، إذا تأمل ما بيناه الآن فإنه مع كشفه وجلالة وصفه يخار ، لأنه يرى من فوقه كما ذكرنا ، ويعرف أن الحاصل له هو من فضلات تلك العطايا الأقدسية الحاصلة للكامل ، فيقول : لو كان ما حصل لي ومثلي يقتضى الطمأنينة لذاته لكان الأعلى منا بهذا الحال أجدر وأولى .

فحيث لم يقنعه ما رأى وما حصل (٢) ، دل [على] أن الذي هو فيه أوجب وأرجح

### (١) النظريات

يسير الصوفية على هذا الأساس في حكمهم على مواجدهم ومكاشفاتهم . فلا يأنسون إليها ، ولا يأمنون الزوال عنها ، والرد إلى أدون منها ، ولهم قاعدة معروفة في هذا الصدد : « من لم يتأدب على الباب رد إلى حظيرة الدواب » . ويعنون بالأدب عدم حصر الحق فيما ظهر لهم ، وفيما كوشفوا به . ومن ثم فكل آنس بحاله مطمئن إليه فليس صوفياً على الإطلاق .

(٢) في المطبوعة : حيث لم يقنعه ما رأى ما حصل .

وأفضل ، فتراه إذاً مع معرفة جلالته ما حصل له لا يقف عنده ، ولا يركن إليه ،  
وسياً إذا رأى مشاركيه ومن واقفه في مطاق الذوق والكشف يزيف بعضهم  
ذوق البعض ، ويرد بعضهم على بعض ، كوسى مع الخضر وغيرها .

وكل يحتاج بالله وبما علمه الله ، والعدالة ثابتة والحق صدوق ، ولكل منه  
سبحانه قسط . والكن فوق كل ذي علم عليم : « وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا  
وَعِلْمًا » .

فما من طامة إلا وفوقها طامة فلا تقف وسر ، فالطريق وراء الحاصل (١) ،  
والأمر كما ترى و « عند الصباح يحمد القوم السرى » والسلام .

وعلم أن السر فيما ذكرنا هو أن الخلق كلهم مظاهر الأسماء والصفات ،  
والكل اسم وصفة تجليات وعلوم وأحكام وآثار ، تظهر في كل من هو في دائرته  
وتحت حكمه وتصريفه كما بينا أن كل صنف من الموجودات إنما يستند إلى الحق ،  
ويأخذ منه من حيثية اسم خاص ، هو سلطانه .

ولما كانت الأسماء متقابلة ومختلفة ، وكانت أحكامها وأذواقها وآثارها

### (١) النظريات

رفع الهممة أصل رئيسي من أصول التصوف كما يبدو من بيان الإمام القونوي  
وغيره من الأئمة ، وكلما ارتفعت هممة السالك عما هو فيه من الأحوال نال المزيد  
من الملائقات ، وعلى أي حال فلا نهاية للطريق ، لأن من البديهي أن نهاية أي  
طريق بالنسبة لسالكه هي بداية المطلوب ، ولا بداية له تعالى ولا نهاية .  
بل السلوك في الله وبالله وإلى الله دون نهاية . ومن هنا كانت الأخلاق السامية التي  
اتسم بها الصوفية نابعة من هذا الأصل وهو « رفع الهممة » .

وأحوالها أيضاً كذلك ، ظهر للبيب - وإن لم يكمل كشفه بعد - أن سبب الاختلاف هنا هو سبب الاختلاف في الأصل ، فهي في التعيين تابعة للمخلق ، والخالق في الحكم والحال تابعون لها ، ولما كان كل اسم من وجه عين المسمى ، ومن وجه غيره ، كما بين من قبل ، كان حكمها أيضاً ذا وجهين .

فالمحجوبون من أهل العقائد غلب عليهم حكم الوجه الذي به يفاير الاسم المسمى (١) .

وأهل الأذواق المقيدة غلب عليهم حكم الوجه الذي يتحد به الاسم والمسمى ، مع بقاء التمييز والتخصيص الذي تقتضيه مرتبة ذلك الاسم .

والأكابر لهم الجمع والإحاطة بالتجلى الذاتي ، وحكم حضرة أحدية الجمع ، فلا يقيدون بذوق ولا معتقد ، وبقررون ذوق كل ذائق واعتقاد كل معتقد ، ويعرفون وجه الصواب في الجميع ، والخطأ النسبي (٢) ، وذلك من حيث التجلى الذاتي ، الذي هو من وجه عين كل معتقد ، والظاهر بحكم كل موافق ومخالف

(١) ولذلك تراهم ينسبون إلى أنفسهم كثيراً من الأعمال على سبيل الجزم ، وينافقون في تقديم المشيئة الإلهية ، وإهم في القرآن الكريمة أمثلة : « إنما أوتيته على علم عندي » ، « أفأكثر منك مالا وأعز نفراً » .

(٢) مثال ذلك عابد الصنم . فهو في الحقيقة قد شعر بالفراغ الذي لا يملأه سوى قوة عليية حاكمة تحميه وتسده وترشده ، فهو يريد لها ، ولكنه خطأ في معنى الألوهية واختيار الإله . وجميع الفرق المتزندقه أرادوا الهروب من الكفر فدخلوا فيه . فالقصد الأساسي لديهم هو الوصول إلى الإيمان والكنهم ضلوا الطريق . وعلى هذا فليس معنى كلام الإمام القونوي أن الأكابر يقرون الكفر .

منتقد ، فحكم علمهم وشهودهم يسرى في كل حال ومقام ، ولهم أصل الأمر المشترك بين الأنام ، والسلام .

## وصل في بيان سر الحيرة الأخيرة ودرجاتها وأسبابها

اعلم أن الإنسان إذا تعدى كل ما ذكرناه ، واستخلصه الحق لنفسه ، واستصلحه لخدمة أحديه جمعه وقده ، فمن<sup>(١)</sup> جملة ما يطلعه عليه كلمات أحكام الأسماء والصفات المضافة إلى الـكون والمضافة إليه سبحانه ، والقابلة للحكمين ، فمن جملة ما يشاهده في هذا الاطلاع المشار إليه الكمال الإلهي المستوعب كل اسم وصفة وحال ، كما أشرت إليه الآن ، وعلى ما ستعرفه ، أو تفهم عن قريب إن شاء الله تعالى .

فيري أن الصفات الظاهرة الحسن والخفي حسنها كلها له ، وإليه مرجعها ، وأنها من حيث هي له حسنة كلها<sup>(٢)</sup> عامة الحكم ، لا يخرج عن محيطها أحد ، فإنه سبحانه كما أنه محيط بذاته ، كذلك هو محيط بصفاته .

(١) في المطبوعة : من جملة .

### (٢) النظريات

الجمال عند الصوفية ظاهر ، وهو كل ما بدا حسنه للجميع ، كجمال الإنسان والرياض وغيرهما وباطن ، وهو ما لا ينكشف للعامة . والصوفية يحسون بالجمال فيما لا يحسه فيه غيرهم ، كالخرائب ، والمقابر والحيوان الدنيء ، والوجه الدميم وغير ذلك من المظاهر التي ينفر منها العامة ، وإذا كان العامة قد اضطربوا في قياس الجمال الظاهر ففرغوا إلى القول بنسبية الجمال ، فإنهم بهذه الفسجية هدموا موازين الجمال ولم يعد لهم أن ينكروا ما بطن من الجمال . فالمسألة مسألة بصيرة نافذة عميقة النفوذ يستعملها الصوفية ، ونظرة تطحية وذوق نفسي يستعمله غيرهم من الشعراء وعشاق الجمال الزائل الحائل .

وهذا الوصف المتكلم فيه - أعني الخيرة - من جملة الصفات ، وقد نهبت الحقيقة بلسان البهوتة على أصنامها في الجنب الإلهي بقوله « ما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نسمة عبدي المؤمن » الحديث وقد ذكرته من قبل ، فعرفنا أن ثمة ترددات كثيرة هذا أقواها ، فافهم .

ولهذا نسب الإضلال سبحانه إليه بقول « يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » وتسمى به .

والفناح لسر عموم حكمة وأمثاله ما ذكرنا من أن الهداية والضلال وأمثالها من الصفات المتقابلة إنما تثبت بالنسبة والإضافة ، فكل فرقة ضالة بالنسبة إلى الفرقة المخالفة لها ، فحكم الضلال إذا منسحت على الجميع من هذا الوجه ، ومن حيث أن ترتب حكم الناس على أكثر الأشياء هو بحسب ظنونهم وتصوراتهم ، مع اليقين الحاصل بالإخبار الإلهي وغيره « إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا » وسيا في الله ، فإن الإحاطة بما كانت مقعدرة ، كانت منتهى حكم كل حاكم فيه ، وإنما هو بمقتضى ما تعين له منه بحسبه ، لا بحسب الحق من حيث هو لنفسه ، وما لم يتعين منه أعظم وأجل مما تعين ، لأن نسبة المطلق إلى التقييد نسبة مالا يتناهى إلى المتناهي ، بل لا نسبة بين ما تعين لمداركنا منه سبحانه وبين ما هو عليه في نفسه من السعة والعزة والعظمة والإطلاق .

ثم إن المتعين أيضاً منه لما لم يتعين إلا بحسب حال القابل لتعين ، وحكم استعداده ومرتبته ، علم أن القدر الذي عرف من سره لم يعلم على ما هو عليه في نفسه ، وبالنسبة إلى علمه نفسه بنفسه ، بل بالنسبة إلى استعداد الله لم به وبحسبه . وحيث ليس ثم استعداد يفي بالفرض ، ويقضى بظهور الأمر عند المستعما



بهذا الاستعداد كما هو الأمر في نفسه ، فلا علم إذاً ، وإذ لا علم فلا هداية ، وإن قيل بها فليس إلا بالنسبة والإضافة .

وقد قال أكمل الخلق لما سئل عن رؤيته ربه « نوراني أراه » فأشار إلى العجز والقصور ، وقال أيضاً في دعائه : « لا أحصى ثناء عليك » [ أى ] لا أبلغ كل ما فيك واعترف بالعجز عن الإطلاع على كل أمره ، وقال سبحانه منها على ذلك : « وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ » « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » والقليل هذا شأنه ، فما ظنك بما ليس بعلم عند العقلاء كاهم ، ولهذا نهى الناس عن الخوض في ذات الله ، وحرصوا على حسن الظن به وسبها في أواخر الأنفاس .

ولما صح أن أقرب الأشياء نسبة إلى حقيقة الشيء روحه ، وكان عيسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم روح الله ومن المقربين أيضاً بإخبار الله وإخبار كل رسوله عنه (١) ، ومع ذلك قال « تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ » علمنا بهذا وسواه من الدلائل التي لا تحصى كثرة مما أو مانا إليه وسكتنا عنه لوضوح الأمر ، وكونه بينا بنفسه أن الإطلاع على ما في نفس الحق متمذر .

فالحاصل عندنا من المعرفة به الاستفادة من إخباره سبحانه لنا عن نفسه ،

---

(١) انظر توجيه ما ورد من كلام الإمام القونوي ومن كلام شيخه الشيخ الأكبر ابن عربي عن المسيح ولا سيما من حيث كونه ختماً في دراستنا التي قدمنا بها لكتابتها والعبادة ، للشيخ الأكبر د نشر مكتبة القاهرة بالأزهر ، وكذلك انظر رد المتين على منتقص العارف محي الدين ، لسيدى عبد الغنى القابلي مخطوط ، وانظر قائمة كتب الدفاع عن الشيخ الأكبر في مقدمة العبادة

بتقليد مناله ، وكذا ما نشهده وندرکه بقوة من قوانا الظاهرة أو الباطنة ،  
أو بالمجموع إنما نحن مقلدون في ذلك لقوانا ومشاعرنا .

وقصارى الأمر أن يكون الحق سمعنا وبصرنا وعقلنا ، فإن ذلك أيضاً  
لا يقضى بمحصول المقصود ، لأن كينونته معنا وقيامه بنا بدلا من أوصافنا إنما  
ذلك بحسبنا لا بحسبه كما بينا ، ولو لم يكن الأمر كذلك لزم أن يكون كينونة  
الحق سمع عبده وبصره وعقله حاصلا وظاهراً على نحو ما هو الحق عليه في نفسه  
فيرى العبد إذا كل مبصر وبسمع كل مسموع سمعه الحق وأبصره . ولزم أيضاً  
أن يعقل كل ما عقله الحق ، وعلى نحو ما عقله .

ومن جملة ذلك بل الأجل من كل ذلك عقله سبحانه ذاته على ما هي عليه ،  
ورؤيته لها كذلك ، وسماعه كلامها ، وكلام سواها أيضاً كذلك ، وهذا غير  
واقع لمن صح له ما ذكرنا ، ولئن تحقق بأعلى المراتب وأشرف الدرجات ،  
فما الظن بمن دونه .

فإذا لكل من الحيرة في الله وفيما شاء نصيب ، وتذكر قواه : « في خمس  
من الغيب لا يعلمهن إلا الله » وقواه : « قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ » وقوله : « وَلَوْ كُنْتَ تُعْلَمُ الْغَيْبَ لَآتَيْتَهُمْ  
مِنَ الْخَبْرِ » وقوله : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتُهُمْ عَلَىٰ نَحْبٍ وَلَا تَكُونُ  
مِنَ الْجَاهِلِينَ » . وقواه : « قُلْ مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ  
إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ » . وغير ذلك مما يطول ذكره فافهم ، والله  
يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

## وصل آخر

في بيان أقوى أسباب الحيرة الأخيرة التي للأكابر

وأسرارها بلسان ما بعد المطلع

اعلم أنه قد ذكرنا لك أن الإنسان فقير بالذات ، وأنه دائماً طالب ومتوجه  
إلى ربه من حيث يدري ومن حيث لا يدري ، وخصوصاً أهل طريق الله ، فإنهم  
طالبون بالذات والفعل والحال .

فمن تعينت له منهم وجهة ظاهرة مقيدة بحمة من الجهات ، أو باطنة في أمرها  
من المعقولات ، أو تقيد طالبه للحق - إن زعم أنه من طائفيه - بحسب علم عالم ،  
أو اعتقاد معتقد ، أو شهود مشاهد . أو من حيث اعتبار مميز ، أو أمر ما معين  
كان ما كان ، فهو ممن استشعرت نفسه بغايته ، ومن يكون له الرأي عند الفتح ،  
ومن يضعف حكم الحيرة المنبه عليها فهو ، أو تسكاد نزول من حيث ما يأخذ<sup>(١)</sup>  
أو يترك ، ويقبل ويعرض ، ويختار ويرجع .

ومن لم يبق له في العالم من كونه عالماً رغبة ، بل ولا في حضرة الحق ، لأجل  
أنها مصدر للخيرات ، وسبب لتحصيل المرادات ، وتعدي مراتب الأسماء  
والصفات ، وما<sup>(٢)</sup> ينضاف إليها من الأحكام والآثار والتجليات ، واللوازم  
القائمة لها من النسب والإضافات ، فلم يتعين له الحق في جهة معنوية أو محسوسة  
من حيث الظاهر أو الباطن ، بحسب العلوم والتدارك والعقائد والمشاهد والأخبار

(١) في المطبوعة : ممن يأخذ ...

(٢) في المطبوعة : وما ينضاف .

والأوصاف ، وغير ذلك مما ذكر ، واشعوره أيضاً بعزة الحق وإطلاقه ، وعدم انحصاره في كل ذلك ، أو في شيء منه ، ولعدم امتلائه ووقوف همته عند غاية من الغايات التي وقف فيها أهل المواقف المذكورة آنفاً ، وإن كانوا على حق ووقفوا بالحق له وفيه ، بل أدرك بالفطرة الأصلية الآلية دون تردد أن له مستنداً في وجوده وتحقق أن ليس هو ، وأقبل بقلبه وقالبه عليه مواجهة منه ومقابلة لمستنده بأجل ما فيه ، بل بكليته ، وجعل حضوره في توجهه إلى ربه على نحو ما يعلم هو سبحانه<sup>(١)</sup> نفسه في نفسه بنفسه ، لا على نحو ما يعلم نفسه في غيره ، أو يعلمه غيره ، فإنه يصير حاله حينئذ حالاً جامعاً بين السفر إلى الله ومنه وفيه<sup>(٢)</sup>

(١) في المطبوعة : إلى ربه هو على نحو ما يعلم سبحانه .

## النظريات

( الجذب والفيض )

(٢) هذه مرحلة يتخلص العارف فيها من علمه ، ويعود إلى العبودية الصرفة دون حول ولا طول ، ولا قوة ، أي إلى تحقيق سلب الإرادة بالله . وهي في التحقيق مقام القومية .

وهو مقام يعيش العارف فيه تحت سلطان الهيطة الإلهية الأحادية ، بعد أن يتجاوز مقام الأحادية بالمراتب .

وهو عودة من المعراج الصهيدي في مراتب النفس والروح إلى التمكن في العبودية .

وللعارف هنا من حيث إحاطته السابقة ملكة الجذب من الملية الكونية ، وله من حيث الهيطة الإلهية به ملكة الفيض ، فهو جاذب وفاض .

ومن خواص هذا اللون من العارفين أن يتجردوا من ثواب أعمالهم ، إذ يهبون لمحبيهم والمقتدين بهم ، لأنهم ليسوا عبيد الأجور ، بل هم من عبيد النور ، والله نور السموات والأرض ، وتكفي هذه الإشارة .

لأنه غير مسافر لنفسه ولا بنفسه ، ولا في نفسه ، ولا يحسب علومه الموهوبة أو المكتسبة بالوسائط المركبة أو البسائط .

وهذه الحالة أول أحوال أهل الحيرة الأخيرة التي يتمناها الأكابر ، ولا يتعدونها ، بل يرتقون فيها أبد الآباد ، دنيا وبرزخا وآخرة ، ليست لهم وجهة معينة في الظاهر أو الباطن ، لأنه لم يتعين للحق عندهم رتبة يتقيدون بها في بواطنهم وظواهرهم ، فيتميزون عن المطلوب آخر ، بل قد أشهدهم إحاطته بهم سبحانه من جميع جهاته الخفية والجلية ، وتجلي لهم منه لا في شيء ولا جهة ، ولا اسم ولا مرتبة ، فخلصوا من شهوده في ببدأ التيه ، فكانت حيرتهم منه وبه وفيه .

## وصل أعلى منه وأجلى وأكشف للسرفراً وأصلاً

اعلم أن الوجود المحض من حيث هو لا يكون مرتباً ولا متعیناً ولا منضبطاً ، وأعيان الممكنات سواء قيل فيها : إنها عين الأسماء ، أو حكم بأنها غيرها ، فإنها من حيث هي أعيان مجردة لا يتعلق بها إدراك أصلاً ، ولا تنضبط إلا من حيث التصور الذهني ، وتعيينها في الذهن عارض ، إذ ليس هو نفس تعيينها الأزلي في علم الحق ، فإن ذلك ثابت أزلاً وأبداً ثبوت الحق . وهذا التعين عارض لذهن المتصور .

وغاية هذا التعين أن يشبه ذلك من حيث المحاكاة ، والمحاكاة إنما تكون بحسب تصور المحاكى وقوته وذهنه ، وليس بحسب ما هي الحقائق المتصورة في نفسها بالنسبة إلى تعيينها في نفس الحق ، وليس أحد من الخلق بمدرک لها من حيث هي كما هي ، ولا للوجود ولا لذات الحق من حيث إطلاقها عن أحكام النسب والإضافات .

ولا نشك أن ثمة إدراكاً أو إدراكات لمدرِك أو مدرِكين ، يتعاقب بمدرِك  
أو مدرِكات ، فما الذي أدرك ؟ ومن المدرِك له ؟ وليس ثمة إلا ما ذكرنا وبيننا  
أنه يتعذر إدراكه كما هو ؟ إن كان متعاقب لإدراك النسب ، من أنها أمور  
عدمية يلزم أن يكون المدرِك لها وما أدرك به [ عدمي ] مثلها ، لأن الشيء  
لا يدرك بغيره من حيث ما يغيّره ، ولا يؤثر فيه ما يباينه من الوجه المبين .

هذا ما لا تردد فيه عند الكل ، ولا دفاع له ، ولا ثمة كما مر إلا وجود  
واحد تفرع منه ما أضيف إليه ، مما يسمى صفات وأحوالاً ولوازم .

وكلاهما معان بسيطة ، لا تقوم بنفسها ، ولا يظهر حكمها إلا بالوجود ،  
والوجود شرط لا مؤثر ، ومع كونه كذلك فلا يتعين بنفسه فيدرك ، ولو تعين  
من كان مدرِكه إذا كان ما سواه لا وجود له إلا به ، وهو غير يتعين بنفسه ،  
بل لا بد له من أمر يظهر به ويكون مرآته ووظيفته - أعني الوجود - لإظهار  
لا غير ، والإظهار هو من كونه نوراً ، والنور يدرك به ولا يدرك هو ،  
فلا يستقل بالظهور ، فكيف بالإظهار ، لأن الإظهار موقوف على اجتماع واقع  
بين النور . وما يقبله ويظهر بظهوره إما بمعنى يعبر عنه بالاشتغال أو الخوذة  
والانطباع ، فهو حينئذ موقوف على نسبة الجمع ، والجمع أيضاً نسبة أو حال كيف  
قلت ، فكيف يتحصّل من مجموع ما لا يقوم بنفسه ولا يستقل ولا يثبت ،  
ما يقوم بنفسه ويحكم بثبوت .

وكيف ينقسم ما لا يقوم بنفسه لذاته ، أولاً في ثلثي الحال إلى ما يقوم  
بنفسه ، ويكون مرثياً ، وإلى ما يقوم بنفسه وبغيره ، ويسمى راثياً وإلى ما لا يقوم  
بنفسه ، كالأمر في الأول ، وهو بيمينه عين كل قسم من الأقسام المذكورة ،  
فيري لا يرى ، وينقسم لا يقسم ، ويستقل لا يستقل ، ويجمع مع أنه لا يتعدد

ولا يتغير ، ويظهر بالجمع الذي لا وجود لعينه مع استحالة ظهوره بنفسه ، ومع كون الجمع صفته الذاتية ، فالجمع حالة واحدة ، والاجتماعات بحكم الجمع أحوال لعين واحدة ، والوحدة لا تتصور إلا بمقابلها ، وهو معنى الكثرة ، ولا كثرة ، إذ ليس ثمة إلا أمر واحد متنوع ، فأين الجمع والوحدة ؟ ليست ثمة أيضاً إلا بالتقدير ، فإن المدرك هو الكثير ، والمميز عن الكثرة حال طلب التميز والحكم به غير متميز ، بل مقدر له التميز بالفرض ، وبالنسبة إلى شخصه في بعض الأذهان ، وأما : هل هو في نفسه مع قطع النظر عن هذا الفرض وهذا الشخص على نحو ما قدر له ، وحكم به عليه أولاً ؟ حديث آخر ، بل الأمر في نفسه جزماً ليس كذلك ، لأن هذه الأحكام كلها طارئة ، والذي يقتضيه المحكوم عليه لذاته ثابت له أولاً من نفسه لا لموجب .

ثم إن هذه الأحكام كلها ، والأحوال ثابتة لآنية كل مدرك من المدركين ، بالنسبة إلى مداركه ومشاعره . فالشيء لم يدرك على ما هو عليه أصلاً ولا اهتدى إليه .

ثم نقول : والمسمى عالمًا لم يكن مظروفاً للحق لاستحالة ذلك ، ولا ظرفاً له لأن الله كان ولا شيء معه ، ولا كان عدماً محضاً فصار وجوداً ، لأنه لو كان كذلك لزم انقلاب الحقائق ، وإنه محال ، فمن المدرك منا ومن المدرك ؟ ومن العالم من مجموع ما ذكرنا ومن الحق ؟ ومن العالم والعلم والمعلوم ؟

والنسب كما بينا أمور عدمية ، لا وجود لها إلا في الأذهان ، والأذهان وأصحابها لم يكونوا ثم كانوا ، وكيونة الجميع إن كانت من النسب كما مر فقد ظهر الوجود من المدوم ، وإن كانت ظاهرة عن الوجود فالوجود لا يظهر عنه

مالا وجوده ، ولا أثره كما مر من حيث هو وجود صرف لأنه واحد ، والواحد  
البحث لا ينتج شيئاً ، ولا يناسب ضده ، فيرتبط به وما لا وجود له مضاف  
للوجود ، فكيف الأمر ؟

ولا يظهر عن الوجود أيضاً عينه ، لأنه يكون تخصيصاً للحاصل ، وإن ظهر  
عنه عينه لا على النحو الحاصل فلا بد له من موجب غير نفس الوجود ، لأنه  
لو كان موجباً نفس الوجود لزم مساوئقته له أزلاً وأبداً ، ولا جائز أن يكون  
موجباً وجوداً آخر ، لما يلزم من المناسد البينة الفساد لو كان كذلك ، ولا جائز  
أيضاً أن يكون موجباً نسبة عدمية ، لأنه يلزم حينئذ تأثير المدوم في الوجود .  
واستناد كل ما ظهر إما إلى مالا وجوده ، وإما إلى وجوده<sup>(١)</sup> ونسبة معاً ،  
بشرط اجتماعهما ، واجتماعهما إن كان طارئاً لزم منه مفاسد لا تسكاد تنحصر ،  
لأن المقتضى للاجتماع إما كل منهما ، أو أحدهما ، أو ثالث .

فإن كل الوجود لزم أن يكون فيه جهة تقتضى الاقتران بالنسبة المدومة  
ثانياً ، مع عدم اقتضاها ذلك أولاً ، وفيه ما فيه من المحالات التي لا حاجة  
إلى تعددها .

وإن كانت النسبة هي المقتضية للجمع لزم أن يكون مالا وجوده يوجب  
حكماً وأثراً في الوجود ، وأن يكون سبباً لظهور كل موحود ، وغير ذلك من  
المحال ، مع أن الجمع في نفسه لا وجود له ، بل هو نسبة كما مر .

وإن كان أمراً شيئاً عد السؤال ، لأن ذلك الثالث لا يجوز ، إما أن يكون

(١) في المطبوعة : وإما لوجود .



وجوداً أو نسبة ، ويلزم ما مر ذكره ، والأمر غير خارج عن هذه الضروب المذكورة ، فكيف الأمر ؟ فتثيت الحيرة .

وإن استندنا إلى الإخبارات الإلهية فالكلام فيها كالكلام فيما مر ، لأنها لا بد وأن تكون تابعة للمدارك ، والمدارك أوصاف تابعة للموصوف ، والموصوف لم يثبت بعد ما هو ، فما الظن بما هو تبع له ومتفرع عنه ؟ ومع هذا كله فالإدراكات حكمة ومتعلقة بمدرك متعدد ، من حيث تنوع ظهوراته ، أو بمدركات شتى ، وثم لذة هي عبارة عن إدراك الملائم ، وألم يعبر عنه بأنه إدراك غير الملائم ، وثمة ظلمة ونور وحزن ومسور ، فالكل ثمة ، وما ثمة كل ولا جزء ، ولا ثمة (۱) ، فما العمل ؟ وما من وكيف (۲) ؟ .

ولا تظن أن هذه الحيرة سببها قصور في الإدراك ، أو نقص مانع من كمال الجلاء هنا ، والاستجلاء لما هناك ، بل هذه حيرة إنما يظهر حكمها بعد كمال التحقق بالمعرفة والشهود ، ومعاينة سر كل موجود ، والاطلاع التام على أحدية الوجود .

لكن من تقييد وقف لضيقه وما سار .

وانقهر لحكم ما عاين فأنحرف ومار .

ومن اتسع جمع وكشف .. فأحاط فدار ودار .

وما إن دار .. بل جرى وانطلق .. فمار وما جار .

وامتوطن غيب ذات ربه متنوعاً بشؤونه سبحانه وبحسبه بعد كمال

الاستهلاك فيه به .. فنعم عقبى الدار .

هذا المقام السار .

(۱) أى ولا هناك . أى ولا زمان ومكان .

(۲) سيحاول الإمام القونوى تقريب هذا السر في الفصل التالى .

## تنزل إلى الأفهام وتأنيس وإيضاح مبهم بتمثيل نفيس

ربما استنكرت أيها المتأمل ما أشرت إليه آنفاً في سر الحيرة ، لأن فهمك ينبو عن درك سره ، وأنت المعذور لا أنا حيث أذكر لك مثل هذا وأتوقع منك ومن الناس فهمه ، واستخلاص المقصود من مشتببه وعامه .

اللهم إلا من حيث أنى محل لتعريف ربي ، ومرآة له ، فهو بظهر بي وبظهر ما يشاء من شأنه ، ويوضح ما اختاره من برهانه .

فإني أيضاً مقهور ، لا مختار ولا مجبور<sup>(١)</sup> ، وها أنا أنزل من ذلك المرق

### النظريات

#### ١ - الالتزام الصوفي

(١) إتماماً للنظرية السابقة : لا يخضع الصوفي المحقق لأي مصدر من مصادر الإلزام العرفاني ، لأن الخضوع لمصدر عرفاني يستلزم تمييزاً عن غيره أولاً ، ويستلزم إثباتاً ، للآنا ، ثانياً ، وهما ما ينفرد بهما الصوفي تماماً . فالصوفي لا يفكر في جزئيات المعارف ، ولا يحاول تركيبها في أساليب وكتب ، بل لا يفكر في أن يعد نفسه عارفاً ولا عالماً . فهو عبارة عن جهاز استقبال وإرسال معاً ، بعد أن تحقق بسلب الإرادة وكال العبودية .

وعلى هذا يمكن اعتبار الصوفي من هذا اللون مصدراً للإلزام ، لا أن نعتبره خاضعاً للإلزام . والله تعالى يظهر لليلزمين وطلاب المعرفة به وعلى لسانه وهذا اللون من العارفين يغلب فيهم أصحاب التجلي الذاتي ، كما تغلب عليهم سمة التربية بالنظر وعلى البعد .

#### ٢ - القهر

لاجبر ولا اختيار عند الصوفية ، وإنما هو القهر . والجبر غير القهر . فالقهر تسبقه مغالبة والجبر انقياد دون إدراك ولا فعالية . فهو في عالم المعرفة يحاول =

الجليل إليك وإلى غيرك بالتمثيل ، لانتهمهم وهدى السبيل ، فارعى سمعك ، وارصدلى  
لبك وفهمك ، والله المرشد .

اعلم أنه سواء كان التأمل لهذا الكلام من المرجحين لمذهب المتكلمين ،  
أو النظائر المتفلسفين ، فإنه لا يشك أن ما يدركه من عالم الأجسام الذى هو فيه  
مركب من جوهر وعرض ، أو هيولى وصورة ، فالجوهر لا يظهر إلا بالعرض ،  
والعرض لا يكون إلا بالجوهر ، كما أن الهيولى لا توجد إلا بالصورة ، والصورة  
لا تظهر إلا بالهيولى ومعقولة الجسم المتعين فى البين عبارة عن معنى ما ، يمكن  
أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة : الطول ، والعرض ، والعمق .

ثم إن الهيولى المجردة عند أهل النظر لا تقبل القسمة عقلاً ، وكذلك الصورة ،  
مع أنه بحلول الصورة فى الهيولى صارتا جسماً ، وقبيلتا القسمة ، فانقسم ما كان  
لذاته غير قابل للقسمة ، مع أنه لم يحدث إلا الاجتماع ، وهو نسبة كسائر  
النسب فافهم .

ثم إن الطبيعة التى تولد عنها ما تولد عبارة أيضاً عن معنى مجرد مشتمل على  
أربعة حقائق ، تسمى : حرارة ، وبرودة ، ورطوبة ، ويبوسة ، وذلك المعنى  
يناسب كلا من هذه الأربعة بذاته ، بل هو عين كل واحدة منها مع  
تضادها ، ومع كونها - أعنى الطبيعة - من حيث هى معنى جامعاً للأربعة

---

ص ازوم العبودية التى تسلب إرادته لربه ، والله تعالى يريد أن يظهر اللوجودات به  
وعلى لسانه . والعارف يغالب قواه الفكرية فى سبيل كبت مواجيدته ثم يعجز  
عن احتمالها ، فيبدأ القهر والاضطرار إلى التنفيذ ، ويمكن تفسير مشكلة الجبر  
والاختيار على هذا الأساس ، غير أن الصوفى المحقق الذى صحت بدايته لا يظهر  
الله تعالى به فى صورة محرم من المحرمات على القطع بالتحريم .

المذكورة . وهذه وجميع ما تقدم ذكره عبارة عن معان مجردة لا يمكن ظهور شيء منها وإدراكه بمفرده ، ولا بدون الوجود . فإن وجود الجميع أيضاً من كونه وجوداً بحيث لا يتعين بنفسه ، ولا يظهر من حيث هو فيدرك . فإذا اجتمع هذه المعاني هو المستلزم لظهورها وإدراكها ، والاجتماع نسبة أو حالة لا وجود لها في عينها ، وما تمة أمر آخر يتعلق به الإدراك ، وقد تعلق ؟ فما هو ؟ وكيف هو ؟

وهذه صورتك التي من حيث هي أممك إدراك ما تدرك نتيجة عن الأصول المذكور شأنها ، وأجاءها الطبيعية ، فالصور ظهرت عن الطبيعة .

وإذا أمعنت النظر فيما ظهر عنها لا تنفه شيئاً زائداً عنها . ومع أن الذي ظهر ليس غيرها فليست من حيث معقولة كليتها عين ما ظهر ، ولم تزد عما ظهر عنها ولم تنقص ولم تتميز ، إذ ليس تمة غير فتتميز عنه ، لأن الذي ظهر عنها جز ما ليس غيرها ، وهذا ما لا خفاء فيه فافهم .

وأما روحك الذي تزعم أنه مدير لصورتك ، وكل ما يسمى روحاً فالحديث فيه أبسط وأطول ، وسره أخفى وأشكل ، وعن كنهه ربك فلا تسأل فقد منعت الحوض فيه وأبنت فلا تطل فسر بعد وألق عصا التسيار . . . فما بعد العشية من عرار ، ولعمري الله إن جمعت بالث فيما بهتك عليه . . . وأنت حضرت من سر ذكره وأضفت هذا الفصل والذي ينيه إليه . . . رأيت المحجب المحجب . . . وعرفت السر الذي حير أولى الألباب .

## فصل في خواتم الفوائح الكلية وجوامع الحكم والأسرار الإلهية القرآنية والفرقانية

وهو آخر فصول الكتاب والله متم نوره ، فمن ذلك خاتمة تكون لمعظم أسرار الحق وأسمائه وأسرار العائحة موضحة وفاقحة ، فنقول مبتدئين من بسم الله إلى آخر السورة إن شاء الله .

اعلم أن الأسماء على اختلاف ضروبها ومفهوماتها في الحقيقة هي أسماء للأحوال ، والذي الحال - من حيث هو ذو حال ، ومن حيث هو مدرك نفسه وما فيها في كل حال بحسبه - مبدأ تعين الجمع ، وهو مقام أحادية الجمع الذي نهتك عليه غيره مره ، وأخبرت أنك أنه ليس وراء اسم ولا رسم ، ولا تعين ولا صفة ولا حكم .

لكن تعين الأسماء من هذا المقام على نحوين .

النحو الواحد . وهو بحسب أحكام الكثرة التي يشتمل عليها هذا المقام ، وهي الأسماء المنسوبة إلى الكون ، ولهذا نقول وقتنا : الكثرة وصف العالم من كونه عالماً وسوى ، وفي تجلي الكثرة وأحكامها تتلاشى العقول النظرية تطيش<sup>(١)</sup> عن درك سر الوحدة واللسن المستعجن فيها ، فنجبن عن إضافة شيء من أحكامها إلى الحك المتعين عندها ، وترد بأحكام الكثرة عليها ولا تدرى .

وسبب ذلك : كونها لم تشهد الوحدة الحقيقية التي لا تضادها للكثرة

---

(١) في المطبوعة : ونفس . تحريف . وصحح في هامشها ( تعشى ) وهو في ه .  
واخترنا ما في المغربية .

ولا تقابلها ، بل هي نسبة الوحدة المعلومة عندهم وعند غيرهم من المحجوبين وأكثر العارفين والكثرة أيضاً إلى هذه الوحدة المشار إليها على السواء لأنها منبع لهما ولأحكامهما ، مع عدم التقييد بالمنبعية وغيره (۱) .

## النظريات

### وحدة الوجود

(۱) يمكن للعالم الحديث أن يتدخل الآن لتقريب نظرية الوحدة عند الصوفية ، فالإمام القونوي وأستاذه الشيخ الأكبر يؤكداً دائماً أن الوحدة الحقيقية التي يحسها الصوفية لا تقابل الكثرة ولا تضادها ويقول الإمام القونوي : إن الوحدة التي يقول بها المحجوبون - يريد الفلاسفة - وأكثر العارفين غير الوحدة التي يحسها هو وأستاذه .

ونقول : حقيقة إن الوحدة الصوفية ليست هي الوحدة عند الفلاسفة وكثير من العارفين .

الذرة مثلاً هي الوحدة الأولى التي يقوم عليها بناء العالم بجميع أشكاله المتفرقة والذرة عبارة عن طاقة ، ولا تختلف طاقاتها في مظهر عن مظهر آخر وتختلف المظاهر بعدد الألكترونات التي تدور حول نواة الذرة ، أي إنه إذا أمكن تغيير أعداد هذه الألكترونات فإنه يمكن تحويل بعض المعادن والعناصر بعضها إلى بعض ، فالنظر إلى أصل الكون من هذا الجانب مع ملاحظة المظاهر الكونية من خلاله فهم نظرية الوحدة الحقيقية ، ولا يمكن على هذا الأساس من الفهم القول بأن الكثرة تقابل الوحدة ، وإدراك العوالم الهندسة في داخلها هي الخبرة في معرفة الله تماماً والله المثل الأعلى .

فالامر المذموم عن طريقين دون طريقين الواعي والراسخي ، والذي يجمع الكثرة المجازية هو حقيقة العالم ، وتلك الحقيقة هي الوجود والوجود الحقيقي

ثم نرجع ونقول : ومعقولية النسبة الجامعة لأحكام الكثرة من حيث وحدتها عبارة عن حقيقة العالم . وتعين الحق من حيثها عبارة عن وجود العالم .  
ثم إن هذا الوجود بعد ظهوره بشؤوره انقسم بانقسامه الأولى من حيث التمين إلى ثلاثة أقسام : إلى ما غلب عليه طرف الوحدة والبطون ، كالأرواح على اختلاف مراتبها ، بحسب درجات هذا القسم وإلى ما ظهر وغلب عليه أحكام الكثرة ، كالأجسام المركبة على اختلاف مراتبها أيضاً . بحسب الدرجات ، وإلى ما توسط بينهما .

ثم إن المتوسط انقسم إلى ما غلب عليه حكم الروحانية وحكم محمل الظهور الأول ، كالعرش ، الكرسي ، وإلى ما غلب عليه نسبة الجمع بكامل الظهور التفصيلي آخر كالمولودات الثلاث ، على ما بينها من التفاوت في الدرجات ، مع دخولها تحت قسم واحد يسمى « بعالم الشهادة » ، فإنه هو المقابل لعالم الأرواح وعالم الغيب على ما ذكر في أول الكتاب ، عند الكلام على الحضرات الخمس .

وبقي الوسط الذي تفرع منه ما تفرع مشتملاً على درجات ، لكل منها أهل ، كالسموات السبع ، والاسطوانات الأربع .

---

== الله تعالى ، وهو ممنوع للعالم ويمكن سلبه ، فيعود الوجود إلى أصله . وما دام الوجود في العالم على هذه الصورة ، فلا وجود في الحقيقة إلا لواحد . فالوحدة قمة الذوق في عقيدة الإسلام ، وأبست مذهباً فلسفياً كما يتصور كثير من المفكرين .

فالخلاف بين الفلاسفة وكبار الصوفية في تفسير كلمة الوجود . فالفلاسفة يقولون : إنه الموجودات ، والصوفية يقولون : إنه الوجود نفسه . فالفيلسوف بالنسبة للموضوع في سطحى الفطرة والذوق .

وظهر الإنسان آخراً بصورة الكل مقام الجمع الأحدي ، الذي لا يتعين قبله أو اية ولا غيرها ، وله العماء ، وقد مر حديثه في صدر الكتاب فاذا ذكر .

والخلافة للإنسان بهذه الصورة هي من حيث صحة المخاداة والمحاكاة والمطابقة لما ظهر من صورته في الحكم ، والجمع والمحاكاة لما عدتها وغيرها لما بطن منه ، والاستخلاف لما بطن هو من حيث السببية الأولى . في تعين صورة نفسه الجامعة لما اشتملت عليه ذاته ، والاستعلاء بعد التحقق بالكمال على الخلافة والخروج عنها ، بردها إلى الأصل أو إلى المثل بمزيد من الحسن والبهاء كما مثل لك في ماء النورد وغيره من قبل ، واستحضار قوله : « إن الله يُمرك أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » هو بخصوصية حكمه مقام أحدية الجمع المنزه عن التقييدات بوصف وحال معين ، من خلافة ونياية وغيرها ، لاستيغاب كل حال ومقام ووصف ، واشتماله وقبوله كل حكم واسم وفعل وحرف .

\* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \*

« وكل شيء هالك إلا وجهه » .

ثم نقول : فالمسميات موجودات هي كما ذكرت : تعينات شؤونه التي لم تتميز عند إلا بتعدد تعيناتها منه ، من حيث هو غير متميز ، والوجود المنسوب إليها غير متميز شؤونه بوجوده ، وتمتعها به من عدم عبارة عن خصوصياته المستعجلة في تلبس هويته ، ولا هو تلك التبعات خصوصيات ، لأنها غير مجعولة ، ولا يظهر تعددها إلا بتعدد ظهوره لأن تنوعات ظهوراته في كل منها هو انظير لأعيانها ، ليصرف البعض منها من حيث تمييزه البعض ومن أي وجه يتحد فلا يباين ، ومن أيه تتميز نفسه غيراً ، وسوى



وإن شئت فقل : كان ذلك ليشهد هو خصوصيات ذاته في كل شأن من شؤونه .

ومثال هذا التقاب في الشؤون والله المثل الأعلى : تقاب الواحد في مراتب الأعداد لإظهار أعيانها ، ولإظهار عينه من حيثها . فأوجد الواحد العدد ، وفصل العدد الواحد ، بمعنى أن ظهوره في كل مرتبة مما نسميه في حق الحق شأنًا كما أخبر عن نفسه سبحانه يخالف ظهوره في المرتبة الأخرى ، ويتبع كل ظهور من حيثية كل شأن من الأسماء والأوصاف والأحوال والأحكام بمقدار سعة دائرة ذلك الشأن ، وتقدمه على غيره من الشؤون .

وكل ما يرى ويدرك بأي نوع كان من أنواع الإدراك فهو حق ظاهر بحسب شأن من شؤونه القاضية بتنوعه وتعددته ظاهراً ، من حيث المدارك التي هي أحكام تلك الشؤون مع كمال أحديته في نفسه . أعني الأحدية التي هي منبع لكل وحدة وكثرة وبساطة وتركيب وظهور وبطون قافهم .

وانظر إلى أحدية الصورة الجسمية التي يدركها بصرك ، وكون الفواصل المتعددة لمطلق الصورة الجسمية أموراً غيبية غير مدركة ، كالمعنى الفاصل بين الظل والشمس ، والسواد والبياض ، واللطيف والكثيف ، والصلب والرخو ، وكل برزخ بين أمرين مميز بينهما يرى حكمه ظاهراً ، وهو غيب لا يظهر .

ألا وإن الفواصل البرزخية هي الشؤون الإلهية ، وهي على قسمين : تابعة ، ومتبوعة . والمتبوعة عن قسمين : متبوعة تامة الخيطة ، وغير تامة .

فالتابعة : أعيان العالم ، والمتبوعة التي ليست تامة الخيطة هي : أجناس العالم وأصوله وأركانه ، وإن شئت سمها الأسماء القالية التفصيلية وأنت صادق .

والمتبوعة التامة الخيطة والحكم : أسماء الحق وصفاته ، وفي التحقيق الأوضح :  
فالجميع شؤونه ، وأسماء شؤونه ، وأسماءه من حيث هو ذو شأن أو ذو شؤون كما  
مر ، فلا تفلط واذا كر .

فتسميته واحداً هو باعتبار معقولية تعيينه الأول بالحال الوجودي ، بالنسبة  
إليه إذ ذلك ، لا بالنسبة إليه من حيث تعين ظهوره في شأن من شؤونه وبحسبه .  
وتسميته ذاتاً هو باعتبار ظهوره في حالة من الأحوال التي تستلزم تبعية  
الأحوال الباقية لها ، وأحواله وإن كانت كما قلنا بعضها تابعة وبعضها متبوعة ،  
وحاكمة ومحكومة ، فإن كلا منها من وجهه الكلي ، بل هو عينه .  
وتسميته الله هو باعتبار تعيينه في شأنه الحاكم فيه على شؤونه القابلة به منه  
أحكامه وآثاره .

وتسميته الرحمن عبارة عن انبساط وجوده الطاقى على شؤونه الظاهرة  
بظهوره ، فإن الرحمة نفس الوجود ، والرحمن الحق من كونه وجوداً متديناً  
على كل ما ظهر به ، ومن حيث كونه أيضاً باعتبار وجوده كمال القبول لكل  
حكم في كل وقت ، بحسب كل مرتبة وحكمة على كل حال .

وتسميته رحيماً هو من كونه مخصصاً ومخصصاً ، لأنه خدع بالرحمة المنة  
كل موجود ، فعم تخصيصه وظهوره سبحانه .

ومن حيث الحالة المستلزمة الاستشراق على الأسماء المنفصلة من بعضها  
بالبعض تبعية ومتبوعية ، وتأثيراً وتأثراً كما قلت ، واحتمالاً وافتراقاً ، بتدبير  
وتباين ، واتحاد واشتراك مسمى عاماً . وهو من تلك الخيثة وباعتبار كونه مدركاً  
نفسه وما انطوت عليه في كل حال وبحسبه مسمى نفسه عالمياً

والسريان الذاتى الشرطى من حيث التنزه عن الغيبة والحجبة ، ودوام الإدراك المتعدى حكمه إلى سائر الشؤون بسمى حياة ، وهو الحى بهذا الاعتبار .

والميل المتصل من بعض الشؤون بسر الارتباط بشؤون آخر بموجب حكم المناسبة الثابتة فى البين المرجحة تغايب حكم بعض الشؤون على البعض ، وإظهار التخصيص الثابت فى الحالة المسماة علماً لتقدم ظهور بعض الشؤون على البعض بسمى إرادة ، وهو من حيثها يكون مريداً .

والحالة التى من حيثها يظهر أثره فى أحواله بترتيب يقتضيه التخصيص المذكور ، والنسب المتفرعة عن كل حال منها تسمى قدرة ، وهو من حيثها قادر .

وانتظم أمر الوجود وارتبط وزهق الباطل وسقط .

وها أنا قد فحمت لك باباً لا يابجه ولا يطرقة إلا النذر من أهل العناية الكبرى ، فإن كنت ممن يستحق مثل هذا فليج ، وافتح بهذا الجمل مفصله ، وكن بكليتك لله ، فن كان لله كان الله له .

## وصل منه بلسان جمع الجمع

اعلم أن تقديم الشيء على سواه ، وتصدير الأمور به يؤذن بتهمم المقدم لذلك الأمر ، والمصدر له به .

فتقديم الحق ثناءه فى صدر كلامه دليل على أمور منها :

التهمم به ، والتعريف بمزيته ، فإنه المفتاح المشير إلى المقصد الغائى ، الذى هو عبارة عن الحال الكلى الأخير ، الذى يستقر عليه أمر الكل من

حيث الجملة ، وأنه ناتج من بين معرفتهم التامة بالحق ، وبكل ما يسمى سوى ،  
وبين شهودهم الذاتي الخصوصي ، المتفرعين عن الهداية الخاصة ، المحرض على  
طلبها ، والمتكفل بإنائها طالبيها ، لكن بعد حسن التوسل بجزييل الذكر ،  
وجميل الثناء ، وتجريد التوحيد حال التوجه بالعبادة ، وكمال الاعتراف بالهجز  
والقصور والاستناد مع الإذعان . كل ذلك بمعرفة الاستحقاق وتعيين موجبات  
الرغبة المنبه عليها في : « رب العالمين الرحمن الرحيم » وموجبات الرغبة المندرجة  
في : « مالك يوم الدين » .

والتنبيه أيضاً على أن من لم يقسم بسمه الهداية المعنية بحيث يسرى حكمها  
في أحوال المهتدي وأفعاله ، وعاجل أمره وآجاله ومآله ، حتى ينتهي به الأمر  
إلى الاحتذاء بما حظى به الكمال من ربهم قبته ، أو السعداء مثله ، وإلا فهو  
بصدد الانصباع بحكم الغضب ، والوقوع في مهواة الخيرة ، وبيداء التيه .

والغاية القصوى ما سبق الإشارة إليه من حال الكمال ، لأن السبب الأول  
في إيجاد العالم هو حب الحق أن يعرف ويعبد كما أخبر ، ويشهد كماله بظهوره  
ووجوده .

والتراتب الوجودية والعامية إنما تقوم وتقوم في كل زمان بالكامل  
المستجاب ، والمستندب لتكميل ذلك وحفظ نظامه في ذلك الزمان ، فالتنبيه  
وقع الأمر كما هو عند من يعرفه . وقد تكررت التلميحات الإلهية في ذلك في  
الكتب المنزلة ، وبلسان الكمال .

فمن ذلك قوله سبحانه في التوراة « يا ابن آدم خلقت الأشياء من أجلك ،  
وخلقتك من أجلي » ومثله قوله لموسى على نبينا وعامه أفضل الصلاة والسلام :

« وَاضْطَنَّعْتُكَ لِنَفْسِي » . وقوله لمجموع الكمال : « وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ » ، بعد التعميد والتفصيل غير مرة ، ونحو هذا مما يطول ذكره ، ولم يختلف فيه أحد من أهل الاستبصار .

ولما كان الثناء من كل من على كل مثنى عليه تعريفاً للمثنى عليه ، ومتضمناً دعوى المثنى أنه عارف بمن يثنى عليه من حيث هو مثنى عليه ، وكانت الحججة البالغة لله ، أراد سبحانه أن يظهر كمال الحججة التي بها كمال المعرفة المطلوبة ، كتعلق إرادته بإظهار كمال باقي شؤونه ، بأن ثبوت معرفته بنفسه بكل شيء عند نفسه تكون حجة من حيث كمال العلم ، وذوال المهمة ، لئلا تكون بالغة إلا إذا تم ظهورها في كل مرتبة ، وعند جميع من كان من أهل تلك المرتبة ، أو ظهر بها وفيها ، كظهورها ووضوحها في نفس البرهن الحق الحق .

وتذكر قوله تعالى : « كَيْفَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ » . وما ورد عنه صلى الله عليه وسلم : « من أن الله لا يؤخذ أحداً يوم القيامة حتى يعذر من نفسه » يعني : حتى تترك حججة الله عليه ويفلج ، ومن ذلك قوله أيضاً صلى الله عليه وسلم : « ليس أحد أحب إليه العذر من الله ، ومن أجل ذلك أرسل الرسل ، وأنزل الكتب » فافهم .

فقد عرفت في هذه الخاتمة أشرف أسرار البسملة من حيث أصل الأسماء ، ثم عرفت بسم الحمد لله ، وتصدير الكلام العزيز بها .

وأما سر إضافة الحمد إلى الله فهو من حيث أنه أول التعينات المرتبة الجامعة ، وقد نبهت عليه منذ قريب ، وسر إضافة الربوبية إلى الاسم الله هو تأنيس مخاطبين لمسا تعطيه حضرة الألوهية من الأحكام المتضادة الظاهرة والغيبية .

وما يلازمها من فرط جلال الهيبة والعظمة بخلاف الربوبية المستازمة للشفقة وحسن الاشتغال على المربوبين بالتغذية والتربية والإصلاح ونحو ذلك ، وسر الشمول بالإضافة هو لفتح باب مطامع الكل فيه إذا أطاعوا ، وإبرهوا أيضاً بأجمعهم إذا أفرطوا أو قصرُوا ، والمعنى المندرج في « مالك يوم الدين » وهو المجازاة وسر « إيك » كما مر هو : أن المتعين من عندك فيك أولاً هو في ثاني حال هدف أسهم إشاراتك ، ومقصد تعين عنده مراداتك ، وتستجلى فيه شؤونك كلها ، وتفاصيل أحكام إرادتك ، فظهر الفرق بصورة الأصل ، وهذا أمر إن عرفته عرفت الكمال .

وسر « إيك نستعين » هو عطف على الإشارة المتقدمة بوجه يخالف الوجه الأول كما مر بيانه . وتصريح بما أجمل في بابه البسطة من حكم الفقر وعدم الاستقلال ، والإقرار بالانقياد والتوجه إليه ، والتعويل في المهام عليه .

و « اهدنا » إلى آخر السورة هو طلب أدرج فيه سر المحاكاة من الفرق للأصل ، وسياً في المقصود لأول من الإيجاد ، لدى حاسله التعريف والتبميز المشر إليه : « بأحبيت أن أعرف » فافهم ، فإنه لم يلا الإيجاد لم يظهر تميز مرتبة الحدوث من القدم ، ولا مرتبة الوحدة من حيث اشتغالها على الأحكام المتعددة الكثيرة ، من الوحدة الصرفة التي لا حكم يقيدتها ، ولا وصف يعينها ، ولا سبب يورثها ، ويبينها ، وقد مر بيان ذلك في صدر الكتاب .

وأما سر النفضوية فهو نفس الانحرافات الظاهرة الصورية ، والباطنة الروحانية والمعنوية ، المتعينة بين بداية أمر الوجود وغايته ، بسبب ادخال الأحكام والأحوال المنضوية إلى الأسماء والأعيان ، وسبب بعض تلك الأحكام

للبعض غالباً تخرج جمعيتها عن نقطة الاعتدال الخصب بتلك الجمعية ، أى جمعية كانت ، فافهم .

وقد عرفت سر البدايات والغايات ، وأن الحق هو الأول والآخر ، وأن شؤونه هى المتعينة فى البين فلا تنس .

ولما كانت الفاتحة أم الكتاب - أى أصله - وقد عرفتك فى أول الكتاب مرتبتها ، وأنها النموذج الشريف الأخير ، وكان غيب الذات من حيث اللاتعين حال لا حكم ولا صفة ولا اسم ، متقدماً على جميع التعينات الظاهرة والباطنة ، العلمية والوجودية . وكان مصير الأمور كلها ومنتهأها إلى ما تعينت منه أولاً ، والحق هو الأول ، اقتضى الأمر السر المعدلى الكلى العيى ختم الفاتحة بالفظ يدل على الخيرة ، التى كان آخر مراتبها من حيث حال المتصفين بها متصلاً بغيب الذات ، ولهذا كانت منتهى الأكارب . فإن حيرتهم فى الله فى أعلى خصوصيات ذاته من ذاته ، بعد تعدى سائر مراتب أسماؤه وصفاته .

وكما كان أول الحضرات الوجودية المتعينة من غيب الذات هى حضرة التهميم ، وفيه تعين المهيمون المستغرقون بما هم فيه عن الشعور بأنفسهم ، وبمن شهوده وفرط قربه . وبالسوى كان الآخر نظير الأول كما بينا ، فإن الخاتمة عين السابقة ، فختم سبحانه أحوال الصفوة من عبادته بما بدأ به ، وإن كان بين أهل الخيرة الأخيرة هنا وبين من هناك فرقاً عزيزاً لا يعرفه إلا النذر من الأكارب .

وقد نبهتك عليه تعريضاً وتمثيلاً فتذكر .

وكذلك ختم سبحانه شؤونه مع خلقه من الوجه الكلى بالحال الذى بدأهم بحكمه ، وهو الرضا . فإنه لما كانت الرحمة نفس الوجود كما بينا ، كان وصفه

الذاتی هو الرضا ، ولهذا قابله الغضب ، ووقعت بينهما المجازاة الشريفة التي ذكرها سبحانه ، ثم سبقت الرحمة الغضب ، وغلبته بالرضا الذي هو وصفها الذاتي ، لأنه سبحانه لو لم يرض لنفسه من نفسه الإيجاد ، ولأعيان الممكنات الاتصاف بالوجود الذي سمح به ورضيه لهم ما وجد ما وجد . وكون الرضا له مراتب كثيرة لا ينافي ما ذكرنا . فصورة الرضا العامة نفس الإيجاد ، وبذل الوجود لكل موجود ، ثم تعينت خصوصياته بحسب أحكامه ، وعددها مائة عدد ، عدد الرحمت ، فافهم .

فلا جرم كان آخر أحكامه الكلية في السمداء من خلقه - كما أخبر - رضاه عنهم ، فلا يسخط عليهم أبداً ، فحتم تم ريفه لهم من الوجه الكلي بما تعين لهم منه آخراً ، وهو المتعين أولاً والسلام .

وختم آخر أحوالهم من حيث هم بالدعاء ، الذي هو السؤال ، وهو كان أول أحوالهم ، لأن أول أمر انصبغوا به حكم سؤال الحق نفسه بنفسه ، وتعلق طائبه بكالي الظهور والإظهار ، ففسرى حكم ذلك السؤال في حقائقهم ، الكونهم إذ ذاك في عين القرب ، الذي هو عبارة عن ارتسامهم في نفسه سبحانه ، فسألوا الإيجاد بالسنة الاستعدادات من حيث حقائقهم ، فسكات إجابة الحق لهم إيجابهم كما نبهت عليه في صدر الكتاب عند الكلام على سر البدء ، فحتمت أحوالهم آخراً بالسؤال ، وكان ذلك بصيغة « الحمد لله رب العالمين » كما أخبر سبحانه بقوله « وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين » لأن المقصود من السؤال الأول المذكور إنما ظهر كانه ، حينئذ لا جرم تعين الحمد ، كالأكل والشارب ونحوها إنما شرع له التحميد إذا قضي وطره مما يباشره فافهم .



وختم سبحانه القرآن العزيز المنزل بآية الميراث ، لأن آخر الأسماء حكماً  
- وخصوصاً في الدنيا - الإسم الوارث « إنا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا  
يرجعون » .

وسأمثل لك في سر الميراث مثالا إن أمعنت النظر فيه أشرفت على علم  
كبير عزيز جداً ، وذلك أن أشعة الشمس وكل صورة نيرة لا تنبسط إلا إذا قابلها  
جسم كثيف ، وفي التحقيق الأوضح لو لم يكن ثمة جسم كثيف لم يظهر للشمس  
نور منبسط ، فالشعاع تعين بين الشمس وبين الصورة الكثيفة ، فكما كثرت  
ظهر انتشار الشعاع وانبسط ، وكما قلت تقلص ذلك الشعاع في الأمر الذي انتشر  
معه ، فتقلصه بالوصف المتحصل له من كل ما انبسط عليه هو عودة الورث ،  
فورث نوره المنبسط عنه أولاً متزايد الحسن مما استفاده من كل ما اقترن به ،  
فانطبع فيه كما مر في ماء النورد ، وذهب ما لم يكن ثابتاً لذاته ، ولا مراداً لعينه ،  
بل كان ثابتاً بالنور المنبسط عليه ، والأمر السارى فيه الثابت آخراً « كل شيء  
هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون » .

وقد عرفت في صدر الكتاب : أن الكمال الذاتى وإن لم يزل فأكليته  
إنما ظهرت بالكمال الأسمى ، والأسماء إنما تعينت بالأعيان علماً ووجوداً ،  
فلولا الأعيان لم يكن الكمال الأسمى المرتبى ، كما أنه لولا الحق لم يحصل  
للأعيان الكمال الوجودى . فكل وارث<sup>(١)</sup> ، وهذان الخالان هما الموروثان  
آخراً أو المتماثلان أولاً ، وإلى الله عاقبة الأمور .

---

(١) يريد أن كلا من الأسماء والأعيان ، أو الله أو العبد وارث . فالعبد وارث  
للنور كما بين من المثال السابق ، والحق وارث من حيث ينقبض إليه النور بعد زوال  
رسم الأعيان .

والأمر في أحد الجانبين قد استبان بما ذكرنا ، وفي الجانب الآخر عبارة عن الشأن الذي أعقبه الاستخلاف بمد كمال الحضور ، والمباشرة للتصرف والإيجاد والاستخلاف ، فمع البطون لا محالة ، ومدار الورث وما ذكرنا على البطون والظهور ، والغيبة الأخيرة التي هي من لوازم الأكلية بالاستهلاك الأتم في الحق تقضى باستخلاف الخليفة ربه المستخلاف له ، وتوكيله التوكيل الأتم ، وقد مر حديثهما من قبل ، فتذكر .

وأما حكم ما عدا الكمل من الخلفاء في الورث فبمقدار حظهم في الخلافة ، وبحسب نسبتهم إليها ، وكل ذو حظ منها ونصيب وإن قل ، فاستحضر ما أسأفت في ذلك ، وافهم . ومن الغرائب أن تفهم ما تريد ، والسلام .

واعلم أن البحر يرث الأشجار ، والأرض ترث ما انفصل منها بوجه ، وكذا الهواء والنار مع الأواميين يرثون ما تولد عنهم ، والعلويات ترث القوى المنبثقة منها في القوابل ، وورث كل وارث فبحسب أصالته وكليته بالنسبة إلى ما تفرع منه ، والله من حيث إنه الجامع والأصل ، خير الوارثين بالنسبة إلى الموارث ، ولإرث الأسماء ، فتنبه .

ثم نقول : إن الله ختم العبادة الصفاتية بالسجود لواقع في الحشر من النبي صلى الله عليه وسلم حال فتح باب الشفاعة ، ومن شاء من الشفعاء ، ولذين يؤذن لهم في السجود كما ثبت في الشريعة ، وأيس بعد تلك السجدة إلا العبادة الذاتية التي لا يقترن معها أمر ولا تسكليف .

وختم إتيانه بصفة ظاهريته من حضرة غيبه الذاتي وتوجهه إلى كافة خلقه بإتيانه في ظلال من الغمام يوم القيامة للفصل والقضاء ، فإنه كإتيانه الأول من غيب هويته في الغمام للظهور ، والإظهار وفصل الأعيان القابلة للوجود بالرحمة

الشاملة من الأعيان الباقية في حضرة الثبوت ، والحكم على كل منها بما استحقته لذاتها ، وجب استعداداتها وعلمه بها « كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » فافهم فقد كشف لك ما لا ينكشف إلا للندر .

وختم القرآن العزيز من حيث الإزال بسورة براءة المميّزة بين المقبولين والمردودين ، لأن آخر حكم يتنزل هو التمييز ، ولهذا كان يوم القيامة يوم الفصل ، فيميز الله فيه الخبيث من الطيب ، « ويجعل الخبيث بعضه على بعض فهدمه جميعاً فيجعلهم في جهنم ، أولئك هم الخاسرون » وختم أحكام الشرائع بشرية معتقفاً كما ختم الأنبياء بنبينا صلى الله عليه وسلم .

وختم حكم شريعةنا بطلوع الشمس من مغربها ، نظير طلوع الروح الحيوانى وتقلص نور الروح الإلهى من مغرب البدن ، فإن نسبة الشمس إلى الصورة العامة الكونية نسبة الروح الحيوانى إلى أبداننا ، ونسبة القلم الأعلى من حيث الإنسان الكامل نسبة الروح الإلهى المدبر انشأتنا ، فسكها أنه لا اعتبار لإيمان أحد بعد طلوع الشمس من مغربها ولا اعمله كما قال سبحانه ( لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً ) وفسر ذلك نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا ، كذلك لا اعتبار اعمل حال إعراض روح الإنسان عن تدبير بدنه ومفارقة روحه الحيوانى كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يقبل توبة عبده ما لم يفرغ » فافهم ، وختم الخلافة الظاهرة فى هذه الأمة عن النبى صلى الله عليه وسلم بالمهدى عليه السلام ، وختم مطلق الخلافة عن الله تعالى بعيسى ابن مريم على نبينا وعليه السلام .

وختم الولاية المحمدية بمن تحقق بالبرزخية الثابتة بين الذات والألوهية ، لأن ختمية النبوة يختص بحضرة الألوهية ، ولها السيادة فى عين العبودية ، ولختمية الولاية

العامة سر باطن ربوبية العالمين بالملك والتربية والإصلاح وغير ذلك ونسبته إلى الصورة الوجودية نسبة النفس، فافهم . فكل ممن ذكرنا صورة مرتبة الإلهية من أمهات المراتب وختم الكمل من عبيد الاختصاص الوارثين بعبداه جمع الجمع، لا جامع بعده مثله ولا حائر لكل الوارث غيره وإله كمال الآخرة المستوعبة كل حكم دون سواه، فلهذا لا يعرفه غير مولاه وختم التجليات الحاصلة للساثرين بالتجلى الذاتى الذى انختم بظهوره أيضاً سير الساثرين إلى الله، وختم الحجج الذى هو نظيره بالطواف حول المقام الذى كان وجهة الساثرين .

والكل مقام من انقادات السكينة ختم بخصه الله وسر يكمله به ويبيديه وينصه ولولا التطويل لعينت لك أمهات المقامات ومن ختمت أو تختم، وإن كان قد أوردت أنموذجاً من ذلك للتمييز والتذكر وفيه غنية للأبنا من أكابر المشاركين، وما شاء الله كتبه فلا حيلة فى إظهاره (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

## وصل في وصل

### يتضمن نبذاً من الأسرار الشرعية الأصلية والقرآنية

اعلم أن خطاب الحق عباده بألسنة الشرائع وسيا الخطاب المختص بشريعتنا ينقسم بنحو من القسمة إلى سبعة أقسام كلية ، تحت كل قسم منها أقسام .  
فالقسم الأول من السبعة يتضمن الإنباء عن الحقائق ، ويبين المضار الجلية والخفية والمنافع ، وينقسم إلى قسمين : قسم تستقل العقول بإدراكه ابتداءً ، أو بعد تنبيه وتذكير ، وقسم لا تستقل العقول بإدراكه ، بل تفتقر في إدراكه إلى نور إلهي كاشف .

والمراد من ذكر ما هذا شأنه تنبيه النفوس ، وإمداد الهمم للتشوف إلى نيته ، والسعي في تحصيله ، كيلا تقنع بالخاصل لها في أول وهدة فتظنه الغاية ، وأن ليس وراءه أمر آخر ، فتفتقر وتتقاعد عن طلب المزيد .

وربما وقع الإخبار عن بعض ما يتضمنه هذا القسم بألفاظ توهم بعداً وعظمة مفرطة ، مع أن الخبر عنه قد يكون مشهوداً حاضراً ولا يشعر به ، ولا يعرف أنه المسمى بذلك الإسم ، أو الموصوف بتلك العظمة . والسرفيه إبقاء حرمة الأسرار ، لتوفر الرغبات إلى التحقق بمعرفتها ، ولا تفتقر عن الجذب في الطلب الذي ربما أفاد بعون الله الاطلاع عليها وعلى غيرها ، بل على الأصل الذي قرنت السعادة بمعرفته .

فإن من جملة فقه النفوس أنه متى عرفت شيئاً من هذا النوع من حيث فرعيتة قبل التحقق بمعرفة أصله سقطت عظمة ذلك الأمر عندها ، وازدرته بعد ذلك ، وربما قاست بقية ماسمته من أسرار الحق بصفة التعظيم على ما تنبته له ، فتفتقر بالكلية وتهلك ، بل ربما تلف عند الفترة ، وربما عادت مستحقرة شعائر

الله سبحانه ، مستخفة بجرماته ، بخلاف من سمعها بسمع الإيمان للظاهر ، واستحضرها بصفة التعظيم ، إلى أن يطلع الحق عليها ، فيعرفها من أصلها ، فيعظمها أكثر من تعظيم المؤمن المحجوب بما لا نسبة ، فإن هذا التعظيم نتيجة العلم الذي لا يزول ، والتعظيم الأول تعظيم وهمي بصدد الزوال ، فكان الشارع ومن تحقق بتبعيته وشاركه في أصل مأخذه لو صرح بمثل هذا كان سبباً في شقاء المستحق المزدرى وحاشا من بعث رحمة للعالمين أن يكون كذلك .

وأصحاب الآفة المذكورة هم أصحاب الفطرة البراء والواثق الأولى الذين لم يبقوا على طهارة الإيمان الصحيح ولا فازوا بحقيقة الشهود الذاتي والكشف الصريح . فإن أهل الكشف المحقق والشهود بعظمون الأشياء ويرونها شعائر الحق ومظاهره وصور أممته ، والمضطربين وقفوا عند أسماء الأسماء لم يعرفوا حقائق الأسماء ولا المسمى بها فتعظيمهم وسمى وهمي يزيله الحس وفقه النفس فاعتبر الشارع صلى الله عليه وسلم ما ذكره إمداداً اللهم وتحريضاً على طلب المزيد بالتشويق المدرج في ذكره وإيعام الأبناء كمال قوته في التبليغ حيث لم يكتم ولم يوضح ، بل عبر عن الأسرار بعبارات عامة مؤدية بمقصود بيانه بالنسبة إلى الفطن اللبيب والتسمية مطابقة مع السلامة من بشاعة التصريح وأقانة وعدم فطن العبي المراد فجمع بين الكشف والكتم ليرتقى الضعيف النفس بالتشويق إلى حصرة القدس ، ويزداد اللبيب استبصاراً ، فجزاه الله وإخوانه عنا وعن سائر المسترشدين أصل الجزاء آمين .

والقسم الآخر ما هو ضرب مثال الأمر آخر يعلمه بالإرشاد الإلهي أهل النهي وهو على ضربين أيضاً : الضرب الأول هو ما كان المثال نفسه فيه مراداً بالقصد الأول أيضاً كالأمر الذي لأجله وقع التمثيل وذلك لشرف المثال وتضمنه الفوائد

العزيزة، والضرب الآخر هو أن يكون المراد بالقصد الأول ما لأجله ضرب  
المثال وقصد به التنبيه عليه وأما ما يتضمن المثال من الفوائد فيقع مراداً بالقصد  
الثاني لا بالقصد الأول.

ولولا الخوف من العقول الضعيفة ورعاية الحكمة التي راعاها الشارع  
ويلزمنا الوقوف عندها لذكرنا من كل قسم مسألة شرعية ونبينا على أصلها في  
الجناب الإلهي لكن نذكر أمودجاً يكتفى به اللبيب وهو أن المراد بالقصد  
الأول ينقسم إلى قسمين: مطلق ومقيد، فالمطلق الكمال المتحصل من تكميل  
مرتبة العلم والوجود وقد نهت عليه غير مرة ومنذ قريب أيضاً والمقيد في كل  
زمان وعصر كامل ذلك العصر وما سواه مراد له وواقع بالقصد الثاني من  
تلك الحثية وإن كان واقعاً باعتبار آخر بالقصد الأول لما أشرنا إليه ويتلو هذا  
أعنى المراد بالقصد الأول فيما ذكرنا أموائل المخاطبين فإنهم أول هدف تعين  
لسهام الأحكام الشرعية وخصوصاً من كان سبباً لنزول حكم مشروع لم يقصد  
الشارع تقريره ابتداءً، فافهم ترشد إن شاء الله تعالى.

والقسم الآخر ما قصدت به مصلحة العالم من حفظه وصلاح حال أهله آجلاً  
كالعلوم والأعمال النافعة في الدنيا والآخرة وعند الله ومن شاء من عباده نفعاً  
يعم صور المنتفعين وأرواحهم، وعاجلاً كقوله تعالى (والكم في القصاص حياة)  
وكأخذ الزكوة من الأغنياء وردها على الفقراء وترك قتال الرهبان لما لم يتعلق  
بذلك مصلحة وأخذاً لجزية وغير ذلك مما ذكر في سر النبوة والسبل والفوائد  
المعينة منها (١).

(١) كذا - ولا يخفى أن الأقسام سبعة، وإلى هنا تمت ثلاثة أقسام،  
فالظاهر أن الثلاثة الأخرى سقطت

والقسم السابع هو ما أريد من الجميع بالقصد المطلق الأول الذي ذكرته  
آنفاً وله سرایة فی جمیع الأقسام ومن تحقق بمیراث المصطفى صلی الله علیه وسلم  
وذاق سر التنزل القرآنی من أم الكتاب الأكبر بالذوق الاختصاصی عرف  
أسرار الكتاب العزیز والمحصار أقسامه السکایة فیما ذكرناه ورأى أن فیہ المحقق  
التمام وفيه ما قصد به رعاية حال المخاطبين وفهمهم وما تواطوا علیه وفيه أيضاً  
ما روعیت به حكمة الموطن والزمان والمكان وحال المخاطبين الأول لحرمة  
المرتبة الأویة كاسدر الخضود والطلح المنضود والماء المسکوب والظل الممدود  
وغير ذلك مما تكرر ذكره فی الكتاب والسنة، ولاحظ لأكثر الأمة من ظهر  
ذلك فی الترغیب وغيره ومثله وأساور من فضة للرجال وأنه تبلغ الحلبة من المؤمن  
حيث يبلغ الضوء، فافهم وتذكر.

ولتذكر الآن أمهات الأحكام الشرعية السکایة فنقول، الخلال علی قسمین:  
مطلق ومقید، فالخلال المطلق هو الوجود لأنه لم يحجر علی قبال له أصلاً والمقید  
من وجه هو كل أمر يباشره الإنسان المكلف أو يتقرب فيه بصفة الفعل  
أو القول أو الخال، مما لم يحجر عليه هنا ولم يتوجه عليه المطالبة فيه بعد أو العقوبة  
عاجلاً أو آجلاً والحرام حرمان مطلق وهو الإحاطة بكمه الحق بحيث أن يشهد  
ويعرف كشهود نفسه بنفسه وكعرفته بها والحرام المقيد من وجه كالميراث  
حكم الحق فيه لتغير حال المكلف ولازمه المطالبة والتواخذه كالشرك وكسكاح  
الوالدة والولد ونحو ذلك فإن هذا النوع ليس كتحریم الميتة ومثلها فإنه متى  
انصغ المكلف بالحالة الاضطرارية عادت حالاً فهذا النوع من الحكم يتنوع  
بتنوع حال المكلف فهو يعينه أولاً بحالة ونسخه ثانياً بحالة أخرى، وأكثر



الأحكام المشروعة هذا شأنها ولا حاجة إلى التعديل والتطوير وما سوى ما نذكره فجزئيات بالنسبة إلى هذه ، فافهم .

والمباح أيضاً مطلق ومقيد ، فالمطلق كالتنفس والتحيز والحركة من حيث الجملة ، والمقيد كشرف الماء والتغذى بما لا يستغنى البدن عنه وكذلك ضرورة التدثر والاستكنان وغيرها مما يحرس به الإنسان نفسه ضرورة .

والمكروه هو عبارة عن التغليب في ذكر كل أمر ممتزج من خير وشر وكل مشابه لأحد الجانبين ميلاً بهوى أو عادة استبحان عقلى غير مستند إلى نص صريح مشروع ، فإن الجزم والاحتياط المرعى في التقوى يقضى بالاحتراز منه لما يتوقع من حصول ضرر خفى بالنسبة إلى الأكثرين بسببه وسلامة البعض نادراً من ضرره للعناية أو لخاصية الإكسير العلمى ، والحال لا يحتج بها كحال أهل الأمزجة والنفوس القوية مع الأغذية الردية للضرة من المسمومات وغيرها ، وكالطبيب المتدارك ضرر الأغذية الردية وغيرها بما يردع ضررها من معجون وترياق وغير ذلك واسان هذا المقام فيما نحن بصدده قوله تعالى: (إن الحسنات يذهبن السيئات) ، وقوله صلى الله عليه وسلم « اتبع السيئة بالحسنة تمحها » ، فاعلم ذلك .

والمندوب أصله كل أمر هو مظنة للنفع من وجه ضئيف أو خفى لكونه ممتزجاً مما لا ضرر فيه ومما يرجى نفعه غالباً ومما عساه يكون بليغ النفع أحياناً بالنسبة إلى البعض وكأنه عكس المكروه وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاعدة جامعة بين الأمرين فقال « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيهوى بها في النار سبعين خريفاً ، وأن الرجل

ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب بها في  
في عليين ، وفي أخرى فيكتب الله اه بها رضاه إلى يوم يلقاه .»

وأما سر الناسخ والمنسوخ فالناسخ هو حكم الاسم الثابت الدولة الذي  
إذا تعينت سلطنته في شريعة دامت الشريعة دوام سلطنة ذلك الاسم ويستمر  
ترجمتها عن أحوال الأعيان التي تحويها دائرته والمنسوخ كل لسان وحكم متعين  
من الحق لطائفة خاصة من حيث سلطنة اسم يكون فلكه أصغر من فلك الشريعة  
يظهر حكمه فيها وقد قدال الحق انتهاء حكم ذلك الاسم قبل انتهاء دولة الشريعة  
التي تعين فيها ذلك الحكم والزمان فإذا ظهر سلطان ذلك الاسم المقابل للاسم  
الحاكم في الأمر المقابل للنسخ مع اندراجهما في حياطة الاسم الذي تستند إليه  
تلك الشريعة اندرج حكم الاسم المتقدم من الاسمين المخاطبين في الاسم الآخر المتأخر  
وظهرت سلطنة المتأخر ودامت دوام دوامه كما نبه الحق على أصالة ذلك على لسان  
الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله « إن رحمتي تغلب غضبي » .

والمحكم هو البين بنفسه وما يقتضيه الحق اسكونه إلهاً وما يقتضيه الكون  
نكونه مألوماً .

والمتشابه ما يصح إضافته إلى الحق من وجه وإلى الكون من وجه آخر  
ويختلف الحكم باختلاف النسب والإضافات فافهم فقد بهتك على أسرار  
الأحكام انشروعة في الحضرات الإلهية وعرفتكم بسر خطيب الحق عبده المنة  
الشرايع وبلسان شريعتنا المهيمنة على كل شريعة وذوق كل نبي فعرّف قدر  
ما نبهت عليه وقدر النبي الذي انتسبت إليه وتم بحقوق شريعته فإنه من قام  
بحقوق الشريعة المحمدية القيام التام واستعمله الحق في وفاء آدابها ورعاية ما جاءت

به على ما ينبى جلى له الحق ما استبطنه من الأمرار فى جميع الشرائع المتقدمة  
وتحقق بها وبسر أمر الله فيها فحكم بها وظهر بأى حالة ووصف شاء من  
أوصافها مع عدم خروجه من حكم الشريعة المحمدية المستوعبة المحيطة فإن ارتقى  
من آدابه وآداب شريعته الظاهرة إلى آدابه وآدابها الباطنة والتعم بروحانيته  
والتحق بالصفوة من عترته والكل من إخوانه استطعم ما استطعموا  
وحكم فى الأشياء وبها بما به حكموا، وذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله  
ذو الفضل العظيم .

## وصل من جوامع الحكم المناسبة لأن تكون في خاتمة الكتاب

اعلم أن من الأشياء ما يحصى علماً من حيث أحكامه ومراتبه وصفاته ،  
ولا يشهد ولا يرى . ومن الأشياء ما يشهد ويرى من حيث هو قابل للشهود ،  
ومن حيث تعلقه وتقيده بشؤونه المسماة باعتبار صفات ، وباعتبار أسماء ومراتب ،  
ونحو ذلك . هذا مع تعذر الإحاطة به ، والحكم بالحصص عليه ، وحظنا من الحق  
هذا القسم ولقد أحسن بعض التراجم بقراءة :

وجد العيان سنك تحقيقاً ولم تحظ العقول بكنهه تصحيحاً

واعلم أن كل ماله عدة وجود باعتبار شؤونه المختلفة وغير ذلك ، فإن  
التفاضل في معرفته إنما يكون بحسب شرف الوجود وعلوها أو نزولها بالنسبة  
عن الدرجة التي يثبت بها الشرف ، أو بكثرة الوجود والنسب والأحكام التفصيلية  
بمعنى أن علم زيد مثلاً يتعاقب بخمسة أوجه ، وعلم بكر بعشرة ، وأما في معرفة  
الحقيقة من حيث هي في نفس الأمر فلا يقع فيها تفاضل ولا تفاوت بين العارفين  
بها أصلاً إلا إذا كان من معرفة الحق ، فإنه ليس كذلك ، إذ المدرك من  
علماً وشهوداً ليس إلا عا تعين منه وتفيد بحسب الأعيان أو في نسب شؤونه  
الظاهرة بعضها للبعض ، أو التي ظهر هو من أو بحسبها ، وأدرك منها البعض  
البعض ، وأدركته من حيثها ، وهذا القدر هو المتعين من الغيب الذي لا يتعين  
نفسه ، ولا يتعين فيه نفسه شيء ، والتمتعين دائم البروز من الغيب الغير المتعين ،

لأنه لا نهاية للمكدرات القابلة لتجاليه ، والمعينة له ، أو قل : لشؤونه التي يتعين ويتنوع ظهوره فيها ، والحق تابع للتجلى وصفته ومرتبته كما تقرر . فافهم وأمعن التأمل ، وانظر ما دسست لك في هذه الكلمات تر المجهب .

## وصل

اعلم أنه لما يسر الله تكميل هذا الكتاب المودع فيه من جوامع الحكم والطائف الحكم ما لا يستخلص المقصود منه إلا من انتظم في سلك أفكار المحققين ، فضلا عن الاطلاع على معدنه ومنبهه ومكتمزه ومشرعه ، تعين للعبد أن يشكر ربه بلسان عبوديته .

وأعلى مراتب الشكر معرفة حقيقته ، ويكون الحق هو المولى المنعم لا سواه ، فأنا أنبه على سر الشكر وموجباته بتنبيه عام الحكم في جميع الصفات ، مشيراً إلى الذوق الكمال ، ثم أضرع إلى ربي بما أظهرى وعلم وأوضح وفهم ، فنقول :

الشكر هو من نعوت الحق سبحانه ، فإنه الشكور . ويتعين أى بالشكر التعريف والثناء المقيد ، واه موجبان ، أحدهما : النعمة الواصلة من عين المنة ابتداء ، ومن حيث ملاحظة سر : « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ » ، والآخر الإحسان الوارد في مقابلة الصبر الظاهر ، والواصل لامتحان العبد (١) ، واستخلاص زبد نشأته بمخضات الشؤون التي تقلب فيها . وهذا الإحسان

---

(١) وذلك حيث يدرك العبد الشاكر فيما يرد عليه من الابتلاء نعماً في ثوب النقم ، فيشكر .

هو ثمرة شكر الحق عبده يثمر في العبد شكراً آخر يستوجب به العبد المزيد ، فلا يزال الأمر دائراً أبداً بين الرتبة الإلهية والعبودية ، حتى تكمل حقيقة الشكر بظهور أحكامها كلها في مقام العبد هذا التردد والمخض الواقع على النحو المذكور . فيظهر حال الكمال العبدى والوصفى بصورة الكمال الإلهى (١) .

وهكذا الأمر فى كل وصف وعال يضاف إلى الحق وإلى العبد على الوجه الذى يسمى اشتراكاً فى مقام الجمع والسوى ، وفى مقام الحجاب بالنسبة إلى الكون ، فإن الصفة تتردد بين الرتبة الربية ، والكونية تبدأ من حضرة الحق وجوداً ، ومن حضرة الكون تعينا ، وهى طاهرة مقدسة مطلقة القبول وقد تعينت أولاً بحكم العين فى الكون ، وليس إذ ذاك من العين إلا نفس التعين .

فإذا دخلت الوجود الكونى وقعت فى دائرة المقابلة بين حكم طهارته الأصلية وبين الانصباح الذى تقتضيهما الأحكام الكونية ، من حيث حقائقهما المختلفة أخذاً ورداً ، وتأثيراً وتأثراً ، وقيداً وإطلاقاً ببطون وظهور ، فلا تزال كذلك إلى أن تكمل تلك الصفة الإلهية بظهور أثرها فى الطور والمقام الإنسانى الذى هو المجلى المقصود ، ويستفيد الإنسان أيضاً من حيث تلك الصفة الإنسانية وصفاً يتحد به ويرقى إلى الطور الإلهى ، الذى هو حضرة أسرار الجمع ، فإذا ظهر

---

(١) أى من حيث أن كل ما يرد من الحق خير عيش ولو كان فى صورة بلاء .  
فيصير الأمر تسليماً مطلقاً دون حرج فى الصدر ، بل مع ملاحظة النعم .

سر الكمال من حيث كل اسم وصفة وحال ومظهر ومرتبة وزمان وموطن  
في المقامين الإلهي والكوني ، وتحقق العبد بحكم الطورين ، الإطلاق من حيث  
حضرة الحق ، والتعينات من حيث الرتبة العبدية ، فانطلق العبد في قيد ،  
وتقيد الحق في إطلاق ، فقد ظهر الكامل الجامع انقشود ، ونعم الرغد المرفود ،  
والمقام المحمود .

### والثناء الذي به الختام

اللهم إنك قد علمت وعلمت أن الثناء من الثناء من كل من على كل منى  
عليه تعريف للمنى عليه ، فإما من حيث الذات ، أو الصفات . أو الأحوال ،  
أو المجموع . وظهور كل ذلك أو بعضه بحسب ما يليق بجلالك منا متعذر إلا بك  
لأنك غير معلوم لغيرك كما تعلم نفسك ، فإن أصبنا في أمر من تعريف أو غيره  
فأنت المصعب فيما أبديته لنا من صور مدحك ، وحقائق ثنائك ، وأحكام  
شؤونك وأسمائك ، ونحو ذلك ، والمظهر ما اخترت ظهوره من أحوال ذاتك  
وملابس بقائك . وإن أخطأنا أو قصرنا فلسنا الملوين حيث رشحنا بما انطوبنا  
عليه ، وما أودع فينا ، بموجب استعدادنا ، ومبلغ علمنا ، وبحسب زعمنا : أن  
ما ثبتته لك أو نفيته عنك هو كمال لائق بك ، أو أمر صالح نسبته إليك .

اللهم فلك الحمد الجامع لكامل المحامد كلها ، انطلق عن قيود النعوت  
والأحكام والتصورات ، حسب ما ترضاه لنفسك منك ، ومن اخترت ظهور  
ثنائك به ، أو تكميله بما أظهرت به وله ، على ما أصبنا من الأحكام والتعريفات  
المضافة في ظاهر المدارك منا وبنا إليك .

ولك الحمد أيضاً على ما قبلنا منك ، من حيث إقامتك لنا في مقام القبول

منك ولك العقبى ، ومنك نرجو العفو في مقام الأدب التام وبلسانه عما أخللنا  
من واجب حق عظمتك وجلالك عجزاً وقصوراً عن الإحاطة بكنهك ، والاطلاع  
على سرّك ، والاستشراف على أمرك ، إذ لا نعلم من حيث إضافة العلم وغيره  
من الأوصاف إلينا ، ولا نستطيع حالة التعريف الحمد والثناء الذي هذا لسانه  
أكثر مما ظهر بنا .

فلن ازددنا سعة وحيطة واستشرافاً ظهرت منا وبنا ، إذ ما من كوامن  
الزيادات إلا ما شئت ظهوره ، ولك أول الأمر وآخره ، وباطنه الجمل وظاهره ،  
وإن اتصفنا بعد بالحصر ووقفنا فلنا النهاية لا لك ، إلا من حيث نحن ، ولا غرو ،  
إذ جملة ما اطعنا عليه أنه ما من معلوم تعينت صورته تماماً في علمك إلا ولا بد  
أن يظهر حكمه بك وفي حضرتك ، ومن جملة ذلك ظهور معنى النهاية  
وثبوتها بوصف ما بها ، وحيث لم تجسر العقول على نسبه إليك لجلالك ،  
فنحن له أهل إذ لا نأث . فلا عتب . ولنا العذر أيضاً إن نحن ظهرنا بما لا يصح  
نسبه لغيرنا ، وهذا عذرنا وحالنا ، مع كل ما يجري عليه لسان ذم . ويومئ  
بالنقص من حيث الاسم ، والوصف ، ومع ذلك كله فمد الإفراز بألسنة المراتب  
والأحوال والأسرار ، بل لنا العلم بما علمتنا ، والحكم أن الحجّة الباقية لك  
على من جماعته سواك في كل موطن ومقام ، إذ لا شيء انتهى منك إلا ما أضفناه  
لتكميل مراتب ظهوراتك ، وبسط أنوار تجلياتك ، بتعييناتنا .  
لا أن أحداً منا يستحق دونك إضافة شيء إليه بصفه حقيقية بنسبة جزئية  
أو كلية .

وكيف يصح ذلك والأمر كله لك ، بل أنت هو الظاهر في سور أحوالك



التي هي تفصيل شأنك ، ونشر بساط سعة علمك الذاتي ، وحيطتك بالأشياء التي جعلتها مكنوناتك ، فاقضى كمالك الحاكم على جلالك وجمالك تخصيص كل حال واسم ، وإضافة كل متمين بحكم خصوصيته المميزة له من مطلق شأنك ، ونعته وتعريفه برسم ، يظهر التعدد ، ويكمل ظهور السعة المستجبة في غيب الذات بدوام تنوعات ظهورك والتجدد .

فمن غلب عليه حكم حصة من شأنك على حكم أحدية ذاتك لانحرافه وإن عد من العلماء نسب ما أدرك إلى الشأن ، بل إلى خاصة وتوهم من اسمه ورسمه غير الحقيقة لحد عن الطريق ، فعاد حكم ذلك في ملابس ابتلاءاتك المرضية وغير المرضية عليه ، حيث كان وكيف كما أخبرت في كتابك المجيد بقولك: « ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإيئنا ترجعون » . ومن بقي بحكم ذاتك ولم تستهلكه وتقهره أصباغ ظهوراتك ثبت شهوده ومعرفة من حيث هما لك حالة اختلاف أحكام شؤونك التي هي عند من شئت أسماؤك وصفاتك ، فلم ينحرف إلى طرف من الوسط ، وكان ممن استوطن بالذات مركز الدائرة الوجودية وأقسط .

اللهم وأنت المسؤول من حيث مبلغ العلم الحسالي ألا تنظمانا في سلك ، ولا تقرنا بأهل صدق ولا إفك ، بل إن اخترت تعييننا ولا بد بأمر أو أمور ، فليكن تعيينك لنا بحسب تعيينك إذ ذاك ، وعلى نحو ما تختاره لنفسك من نفسك ، ومن شئت من المتعينين باعتبار نسبة التعيين إليك ، أو إليه لك .

وإذ قد أهلتنا لهذا الأمر ، وأطلعتنا على هذا السر ، فلا تقمنا بعد في حال ولا مقام يقتضي ثبوتنا ، وثبوت شيء ما لنا ، أو طلبه منا ، إلا وتكون الكفيل بالقيام بحقك في ذلك ، والمنسوب إليه ما هنا لك . لتحصل السلامة

من كل شوب ، والطهارة والخلاص من كل ريب ، وخذنا منا ، وكن لنا  
عوضاً عن كل شيء ، وأعنا على ما نحبه وترضاه لك منا ، ولنا منك ، كل  
الحب والرضا ، في أكل مراتب محبتك ، وأعلى درجات رضاك ، آمين .

تم الكتاب ، والله يقول الحق ويهدي من يشاء  
إلى صراط مستقيم ، والأمر كله لله . هو الأول  
والآخر والظاهر والباطن

## ختام التحقيق

بحمد الله وحوله وقوته انتهينا من إنجاز هذا العمل ، ونرجو الله أن يجعله خالصاً لوجهه وأن ينفع به المسلمين .

وقد اعتمدنا على نسختين بالأزهرية أثبتنا رموزها في الهوامش أما العناوين الفرعية فلم تكن موجودة في الأصل ، فأضفناها تسهيلاً لاستيعاب موضوعات الكتاب قدر الإمكان .

وقد أثبتنا في الهوامش بعض نظريات الصوفية وحاولنا إيضاحها وبيان الفرق بينها وبين نظريات الفلسفة حتى نزول الفكرة التي تزج بالتصوف في مجال الفلسفة العقلية .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه والسائرين على قدمه إلى يوم الدين ما

عبد القادر أحمد عطا

## الفرس

ص	الموضوع
٥	من القرآن إلى الفرقان
٢٦	الإنسان وفهم القرآن
٣٥	معارف أهل النور
	معارف المبتدئين - معارف الخاصة
٤٩	التفسير الصوفي في الميزان
٦٨	مقاييس الإعجاز القرآن
٩٦	مقدمة المؤلف
	رشرح بال بشرح حال
١٠٣	الكلام على فاتحة الكتاب
	أركان الكلام الغيبي
١٠٩	التمهيد الموعود به

منهج البحث - فصل - نهافت الأدلة النظرية - القانون الذكري  
 عند أهل النظر - مذهب المحققين - وصل من هذا الأصل -  
 بين طلاب المعرفة والحقائق العلوية - تعذر معرفة الحقائق الجبراة  
 سر الجهل بحقيقة الله تعالى - وسائل تحصيل علم الذوق - من  
 هذا الأصل - للاحول ولا اتحاد - سر الاستفاضة من العلم المذني -  
 وصل - الغيب المطلق - البرزخ الأول - أسرار علم التحقيق -  
 لا يجوز تعريف العلم - لم جاء التعريف أحيانا - ماذا في الوجود من  
 العلم - نعوت العلم - مراتب العلم - العلم يصعب التجلي الذاتي - أحكام

ص

## الموضوع

- العلم ونسبه - وصل من هذا الأصل - متعلقات العلم - صور الإدراك  
بالعلم - أدوات توصيل المعلومات - وصل من هذا الأصل - سر  
التراكيب الستة في العربية
- ۱۹۳ قاعدة كلية
- ۲۰۴ قاعدة كلية
- ۲۱۴ قاعدة كلية
- ۲۲۱ سر البدء والإيجاد
- ۲۲۳ سر الوحدة والكثرة
- ۲۲۶ سر الغيب والشهادة
- ۲۳۰ سر الإنسان الكامل
- ۲۴۳ تفصيل لمجمل قوله بسم الله الرحمن الرحيم  
النظرية الدورية والحروف العاليات - الهمزة والألف - السين -  
الميم - بطون القرآن وأسرار الحروف
- ۲۵۴ الرحمن الرحيم  
كيف يذكر العبد ربه
- ۲۶۱ باب ما يتضمن ذكر الفواتح الكليات  
فواتح العالم الكبير - مفاتيح الغيب
- ۲۷۰ الحمد لله رب العالمين
- مقدمة - معنى الحمد - الحمد لله - اشتقاق لفظ الجلالة - تطابق معنى  
الاسم ظاهراً وباطناً - صلاحه تعالى - حكم السيادة - حكم الثبات -  
حكم الملك - لوازم الأحكام - سر التربية - غذاء الروح وغذاء  
الجسد - حكمة العارفين - تخطيط المحجوبين - المزاج يقلب قوة الغذاء -

ص	الموضوع
	لسان الظاهر - لسان الباطن
٣١٣	الرحمن الرحيم حضرات الرحمة
٣٢٢	مالك يوم الدين سر الملك - سر اليوم - سر الدين - وصل من هذا الأصل - وصل من هذا الأصل
٣٥١	خاتمة في سر الأوامر والنواهي
٣٥٩	فصل في أسرار معاني لفظة الدين أصل التكليف
٣٧٠	لسان جمع هذا القسم وخاتمته بسم الله الرحمن الرحيم - اخمد لله رب العالمين - الرحمن الرحيم - وصل في الظهر والبطن والحمد والمطلع
٣٧٧	فاتحة القسم الثاني - إياك نعبد وإياك نستعين
٣٨٠	وصل في قبلة العقول والنفوس
٣٨٨	وصل في العبادة الذاتية والصفاتية - العمل والعبادة - إياك نستعين
٣٨٩	فاتحة القسم الثالث - اهدنا الصراط المستقيم
٤٠٣	لا شرف في التجلي المطلق - مراتب الهداية - مراتب الهداية والضلال - مراتب الاعتدال - مراتب الاستقامة - مراتب السير والسلوك
٤٣٠	فصل في بيان سر النبوة أحكام النبوة
٤٣٥	خاتمة وهداية جامعة

ص	الموضوع
۴۴۰	فصل في الهداية الموعودة
۴۴۱	سر الدعاء والإجابة
۴۴۳	التوجه الكامل
۴۴۸	صراط الذين أنعمت عليهم
۴۵۰	وصل بلسان الحد والمطلع
۴۶۵	وصل منه - مراتب الغضب - مراتب الرضا الإنساني
۴۸۶	وصل في قوله ولا الضالين
۴۹۵	وصل في بيان سر الحيرة الأخيرة
	وصل آخر في بيان أقوى أسباب الحيرة الأخيرة التي للأكابر
۴۹۸	وأسرارها بلسان ما بعد المطالع
۴۹۹	النظريات ( الجذب والفيض )
۵۰۰	وصل أعلى منه وأجلى وأكشوف للسرفراً وأصلاً
۵۰۵	تنزل إلى الأفهام وتأفيس وإيضاح مبهم بتمثيل نفيس
۵۰۵	النظريات - الالتزام الصوفي
۵۰۵	۲ - القهر
	فصل في خواتم الفوائح الكلية وجوامع الحكم والأسرار الإلهية
۵۰۸	القرآنية والفرقانية
۵۰۹	النظريات ( وحدة الوجود )
۵۱۴	وصل منه بلسان جمع الجمع
۵۲۴	وصل في وصل يتضمن نبدأ من الأسرار الشرعية الأصلية والقرآنية

ص	الموضوع
٥٣١	وصل من جوامع الحكم المناسبة لأن تكون في خاتمة الكتاب
٥٣٢	وصل
٥٣٤	والثناء والذمابة الختام
٥٣٨	خاتمة الكتاب



**MYSTICAL EXPLANATION**  
**OF**  
**HOLY KORAN**

A STUDY AND VERIFICATION OF « EIGAZ  
EL-BAYAN IN TAIWEEL OM EL-KORAN »

by

Abi-El-Mally Sadr El-Deen El-Kounawy.

Verified by  
Abdel Kader Ahmed Atta



Published by  
Dar EL Kotob EL Hadiesa  
Prop . Tewfik Affi Amer  
13 AL - Gomhoria . Str .  
Abdin — Gairo  
Tel 916107

---

Print : Dar El Tailof-Cairo